هنرى لورَنس

مسألة فلسطين

المجلد الرابع

١٩٦٧ - ١٩٨٢

غصن الزيتون وبندقية المقاتل



الكتاب السابع

١٩٦٧ - ١٩٧٣

من حرب إلى عشية حرب

ترجمة: بشير السباعى

المشروع القومى للترجمة

المركز القومى للترجمة







المجلد الرابع ١٩٦٧ - ١٩٨٢

غصن الزيتون وبندقية المقاتل

الكتاب السابع ١٩٦٧ - ١٩٧٣

يونيو / حزيران 1967، أكتوبر / تشرين الأول 1973 ، يونيو / حزيران 1982: تنتظمُ مسألة فلسطين ، خلال هذه السنوات الخمس عشرة ، حول لوحٍ مزدوجٍ بسيط مثلما هو رهيب : حرب مرجّحة ، سلام مستحيل.

بالحرص نفسه على التفصيل والتحليل المتوازن اللذين حققا شهرة المجلدات السابقة ، صاغ هنري لورنس التركيب التأريخي الأول لهذا العصر. وهكذا يقف القارئ على الآليات المعقدة للغز شرق الأوسطي وتطور المجتمعات والثقل جد الخاص لهذه المسألة الفلسطينية في العلاقات الدولية.

مسألة فلسطين:

المجلد الأول، اختراع الأرض المقدسة، 1799 - 1922 (صدر مترجمًا إلى العربية في كتابين)

المجلد الثاني، رسالة مقدسة للعالم المتمدن، 1922- 1947 (صدر مترجمًا إلى العربية في كتابين)

المجلد الثالث، تحقق النبوءات، 1947 - 1967 (صدر مترجمًا إلى العربية في كتابين)

المجلد الرابع، غصن الزيتون وبندقية المقاتل، 1967 - 1982 (يصدر مترجمًا إلى العربية في كتابين هذا أولهما)

يشغل هنري لورنس منذ عام 2003 منصب أستاذ كرسي التاريخ المعاصر للعالم العربي في الكوليج دو فرانس. نَشَرَ خاصةً "الإمبراطورية وأعداؤها" (سوي، 2009) و "السلام والحرب في الشرق الأوسط" (آرمان كولان، 2005).

تصميم الغلاف: هبة حلمي

مسألة فلسطين

الكتاب السابع

١٩٦٧ - ١٩٧٣

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1900
- مسألة فلسطين: المجلد الرابع- الكتاب السابع
- هنري لورنس
- بشير السباعي
- الطبعة الأولى 2012

هذه ترجمة كتاب:
La Question de Palestine – tome 4
Par: Henry Laurens

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

هنري لورنس

مسألة فلسطين

المجلد الرابع

غصن الزيتون وبندقية المقاتل

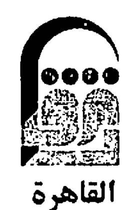
الكتاب السابع

من حربٍ إلى عشية حرب

١٩٦٧ - ١٩٧٣

ترجمة

بشير السباعي



القاهرة

٢٠١٢

لورنس، هنرى.
مسألة فلسطين/ هنرى لورنس: ترجمة: بشير السباعى. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب٢٠١٢، (المركز القومى للترجمة)
مج ٤ : ٢٤ سم .
المحتويات: غصن الزيتون وبندقية المقاتل (القسم السابع) من حرب الرعشية حرب ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣.
تدمك ٦ ٠٢٥ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ القضية الفلسطينية.
٢ ـ النزاع العربى الإسرائيلى.
أ ـ السباعى، بشير. (مترجم)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٥٨٠٣/ ٢٠١٢

I. S. B. N 978 - 977 - 448 -025 - 6

ديوى ٩٥٦.٩٠٣

إلى دوني مارافال الذي

لولاه ما أمكن أبدًا إنجاز

هذا العمل.

الكتاب السابع

من حربٍ إلى عشية حرب

١٩٦٧ - ١٩٧٣

الفصل الأول

الحـــــرب

الجنرال ديجول: «من جهة، نحن نرى، كما رأينا دائماً، أن إسرائيل موجودة. وأقــول، مرّة أخرى، إننا لسنا نحن الذين أوجدناها، وإنما سلّمنا بوجودها ؛ ومن ثم يجب على جيرانها الاعتراف بها بوصفها دولة. ومن جهة أخرى، كان من الخطأ أن تبدأ إطلاق النار وفتوحاتها التي أحرزتها بالسلاح ليست لها مشروعية تجيز قبولها. أمّا فيما يتعلق بالعرب، فلا يجــب، بحال من الأحوال، لا تركهم ينقسمون ولا تركهم للوقوع ضحية للفوضـــى ؛ يجــب علــيهم مواصلة جهودهم التنموية. [...] وأمّا فيما يتعلق بإسرائيل، فسوف يكون من الصــعب جــدًا التوصل إلى دفعها إلى العودة إلى مواقعها التي انطلقت منها ؛ هذا سيستغرق وقتــا طــويلاً وسوف يتطلب ضغوطًا عظيمة. والحاصل أن الأمر برمته إنما يتوقف على الولايات المتحدة: فلو قامت هذه الأخيرة، بصورة ضمنية، بتشجيع إسرائيل على البقاء [في مواقعهــا الجديــدة] فسوف تبقى، لكن الولايات المتحدة لو قبلت فكرة وجوب رجوع إسرائيل [إلى حيث كانت قبل الحرب] فسوف ترجع. وفي جميع الأحوال، فإن أخطر ما في هذا الفتح ليس سيناء، التـــي لا تمثل مسألة مهمة، اللهم إلاّ إذا اضطرت إسرائيل إلى البقاء على ضفة القناة. فالشيء المهــم هو ألاّ تحتفظ بالأراضي الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن، وهــي أراضـــي خصـــبة، ولا بالقدس. فمن الناحية الفعلية، أن الأردن، في هذه الحالة، لن يكون بمقدوره العيش بينما يجب، في رأينا، تمكينه من العيش. أمّا فيما يتعلق بما عدا ذلك، فيما يخص هضاب القنيطرة، حيــث لا يجب لإسرائيل البقاء هناك، فسوف يتعين القيام يومًا ما بإيجاد نظام من شأنه تحييــد هـــذه المنطقة، شمال بحيرة طبرية، وذلك حتى لا يكون هناك بعدُ إطلاق للنيران من جانب أو مـــن الجانب الآخر. إلاّ أنه للتوصل إلى ذلك، فسوف يستغرق الأمر وقتًا طويلاً وســـوف يواجـــه مصاعب وسوف يتوقف ذلك على المساندة الفعلية من جانب الولايات المتحدة. [...]»

كوسيجين: «قال لي جونسون إنه سوف يتعين على القوات الإسرائيلية الجـــلاء عـــن الأراضي المحتلة، إلاّ أنه للوصول إلى ذلك يجب حل مسائل كمسائل الاعتـــراف بإســـرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس وفي خليج العقبة، ومسألة اللاجئين الفلسطينيين. ومن المفهوم

تماماً أنه يجب تسوية هذه المسائل، ولكن كيف ؟ هذا ليس واضحًا ولا يكاد چونسون يملك أفكارًا في هذا الصدد. لقد أكّدَ لي أنه على استعداد لتأييد مطلب انسحاب إسرائيل شريطة التوصل إلى حل لهذه المشكلات المختلفة. وقد اقترحنا النظر في مسألة الانسحاب بشكل منفصل [عن النظر في المسائل الأخرى]، لكن چونسون لم يكن موافقًا على ذلك. ومن ثم فلا وجود هناك لموقف مشترك حول هذه النقطة. ومن السذاجة، من جهة أخرى، التطلع إلى حل مسألة اللاجئين بالشكل الذي يقترحه [چونسون]، إي بهجرة جزء منهم إلى كندا وهجرة جزء آخر إلى الولايات المتحدة. وقد قال لي إن أميركا من شأنها قبولهم. والحال أن اللاجئين، من جهتهم، لا يقبلون ذلك، فهم يريدون العودة إلى وطنهم. ويبالغ چونسون في تقدير إمكانيات التوصل إلى تسوية عن طريق مجرد تخصيص أموال واعتمادات مالية.

«وفيما يتعلق بڤيتنام، لم نتمكن من تحديد أي شيء ملموس، فمواقفنا التي ننطلق منها جد متباينة. ومن المؤكد أن هذه المسألة تؤرق چونسون كثيرًا، وأكثر بكثير من مسألة الشرق الأدنى، وذلك على الرغم من ملايين اليهود الستة المقيمين في الولايات المتحدة، والذين يحتلون مواقع مهمة في عالم التجارة والمال.»

الچنرال ديجول: « ... وفي الصحافة.»

لقاء ديجول/ كوسيجين، الأول من يوليو/ تموز ١٩٦٧[١].

الهجـــوم

في ليلة ٤ – ٥ يونيو/ حزيران، بينما ينكب العسكريون على بلورة التفاصيل النهائية للعمليات، يحرر ليڤي إشكول الرسائل الديپلوماسية الموجهة إلى مسئولي الدول العظمى. وهو يشدد، في الرسالة الموجهة إلى كوسجين، على التزام بلاده بالصمود في بيئة معادية: هذا صراع حياة أو موت لمنع عبد الناصر من النجاح في تكرار جرائم هتلر ضد الشعب اليهودي. وهو يدعو إلى عدم إدخال قوات سوڤييتية في النزاع[٢]. وفي الرسالة إلى چونسون[٣]، لا ترد الإشارة إلى هتلر بينما ترد الإشارة إلى الرغبة المصرية في القضاء على إسرائيل ضمن استمرارية تدمير ستة ملايين من اليهود في زمن لم يمر عليه وقت طويل. أمّا الرسالة الموجهة إلى ديجول[٤] فهي لا تتضمن أي إشارة إلى دمار يهود أوروبا، بل تكتفي بالإشارة إلى الرغبة العربية في القضاء على إسرائيل «التي تجسد ذكريات وتضحيات وآمال شعب عريق لم يكن لتعاساته نظير في التاريخ البشري كله».

وينفي إشكول تهمة المبادرة ببدء الحرب: «لقد تصور جيراننا أن اللحظة مؤاتية، وربما تكون قد شجعتهم على ذلك مساندات دول عظمى معينة وترددات دول أخرى حتى يشنوا الهجوم».

وفي تعارض مع رأي موشيه دايان وإن كان بموافقة من يوسف آللون وأبا إيبان، صاغ رئيس الحكومة الحكاية الخرافية التي تتحدث عن هجوم جوي وبري مصري على الأراضي الإسرائيلية. وتنتهي الرسالة إلى جونسون بدعوة إلى تقديم دعم سياسي، خاصة في مواجهة الاتحاد السوفييتي.

وسوف تكون الأكذوبة بشأن هجوم مصري أول إشعار يرسله الملحقون العسكريون الإسرائيليون إلى سلطات البلدان التي يعملون بها.

والحال أن عملية «موكيد»[٥]، الموجهة إلى تدمير السلاح الجوي المصري على الأرض، إنما تستلهم سابقة الهجوم الألماني على الاتحاد السوفييتي في ٢٢ يونيو/ حزيران ١٩٤١. وهي تعتمد على جمع دقيق للمعلومات عن كل المنشآت العسكرية العربية، خاصة بفضل تحليقات جوية على ارتفاعات عالية. وكان التشديد قد وُضِعَ على سرعة الأطقم التقانية في إعادة تسليح وتموين الطائرات بمجرد عودتها إلى القواعد التي انطلقت منها. وكان قد جرى الإقدام على مغامرة الركون إلى أن الطيران السوري لن يرد خلال الهجوم على مصر. وبحكم ذلك، سوف يجري إشراك شبه إجمالي الأسطول الجوي الإسرائيلي في الهجوم على المطارات المصرية. ومن هنا إيقاعُ حركةٍ خطيرٌ دام بضع ساعات قبل أن يصبح [هذا الأسطول] قادرًا على العمل لحماية الأراضي الإسرائيلية ولاستئناف العمليات على جميع الجبهات.

وقد بينت دراسة المسلك الروتيني لسلاح الجو المصري أنه يكون على أهبة الاستعداد عند الفجر (الخامسة صباحًا، بالتوقيت المحلي) وأن طلعات الحماية تنتهي نحو الساعة الثامنة، ومن هنا ضرورة الضرب بعد هذه الساعة.

واعتبارًا من الساعة السابعة صباحًا، تقلع موجة الهجوم (نحو مائتي طائرة كلها صناعة فرنسية من الناحية العملية). ولإخفاء طيرانها، تحلق على ارتفاعات جد منخفضة فوق البحر المتوسط أو البحر الأحمر سعيًا إلى ضرب الأهداف في وادي النيل. وآخر الطائرات التي تقلع هي الطائرات التي تستهدف مطارات سيناء.

ولا ترصد الرادارات المصرية شيئًا، لكن هذه ليست حالة الرادارات الأردنية الواقعة على مرتفع في عجلون. وهي ترصد أساسًا التحليقات فوق البحر المتوسط، دون أن تتمكن من تحديد ما إذا كانت قادمة من إسرائيل أم من حاملات طائرات. وفي الثامنة والربع، يجري إشعار الأركان العامة للجيش الأردني الذي يقوده الفريق المصري عبد المنعم رياض. وهو يحاول على الفور إبلاغ القاهرة بالراديو، لكن المصريين كانوا قد غيروا الشفرات في الليل دون إخطار حلفائهم الأردنيين. وفي جميع الأحوال، فإن المسؤولين الرئيسيين للجيش المصري خارج الاتصال، سواء كانوا في منازلهم أم كانوا قد رحلوا للتوّ جوًا إلى سيناء في مهمة تفقدية يقودها المشير عبد الحكيم عامر بشخصه. وكإجراء تأميني، كان قد جرى إبطال عمل سلاح الدفاع الجوي في سيناء سعيًا إلى تجنب إطلاق نيران «صديقة» ضد طائرة المشير.

ولا تتمتع المطارات العسكرية المصرية بهناجر خرسانية لحماية طائراتها الرابضة في العراء بحسب أنواعها. وإذا كان السلاح الجوي المصري يتضمن عددًا كبيرًا من الطائرات تشمل قاذفات حديثة، فإنه يفتقر إلى الكوادر الملاحية أو كوادر الصيانة، ومن هنا حقيقة أنه يمثل قوة أضعف بكثير مما يظهر على الورق. ففي غضون ساعتين، اعتبارًا من الثامنة صباحًا، يجري تدمير الجانب الرئيسي من السلاح الجوي المصري على الأرض، أي ٣٠٩ طائرة من ٣٤٠، مع خسارة إضافية قوامها نحو مائة طيار من ٣٥٠[٦]. أمَّا مدارج الطائرات فقد أُخرجت من الخدمة عبر استخدام قنابل خاصة اسمها ديوراندال كانت قد استحدثت بالتعاون مع الفرنسيين. ويخسر الإسرائيليون ١٩ طائرة بينها ٢ في معارك جوية. وكانت هناك موجتا هجوم متعاقبتان، حيث تمكنت الطائرات الإسرائيلية من الفوز بتموين جد سريع بالوقود والذخيرة بفضل جودة منظومتها اللوجيستية.

ويتطلب الأمر بضع ساعات لكي يتمكن عامر ومرافقوه من العودة إلى القاهرة والوصول إلى مقر القيادة العليا حيث يهيمن الارتباك الأكمل. ولا يملك العسكريون المصريون فكرة دقيقة عن الوضع، إذ تصلهم معلومات متناقضة من كل مكان تقريبًا. وبما أن الطائرات الإسرائيلية كانت قد أسقطت خزاناتها الإضافية، فقد اعتبروا الحطام دليلاً على ضرب هذه الطائرات وتدميرها في الجو.

ومنذ التاسعة صباحًا، تتحدث الإذاعة المصرية عن الهجوم الإسرائيلي وتعلن أنه قد جرى صده، مع إنزال خسائر جد جسيمة بالعدو[٧]. ولا يجري إبـلاغ عبـد الناصر فورًا بحجم الكارثة التي أصابت جيشه، والأرجح أن ذلك يرجـع إلـى أن أحدًا لم تكن لديه في تلك اللحظة فكرة دقيقة عما حدث.

وبشكل متزامن مع الهجوم الجوي، تتوغل القوات البريـة الإسـرائيلية فـي سيناء. وهي لا تتمتع بغطاء جوي، والمعارك على الأرض حامية. وفي فترة مـا بعد الظهيرة، ينجح اختراق مزدوج، في المناطق الساحلية وفي وسط سيناء. وفـي هذا القطاع الأخير، يكثر آرئيل شارون من زخات نيران المدفعية ويشـن هجومًـا إثر هجوم على الخطوط المصرية. وفي البداية، لم يشأ دايان القيام بعمليـات فـي قطاع غزة سعيًا منه إلى تفادي خوض معارك في منطقة حضرية، إلاَّ أنه بمـا أن عمليات قصف تنطلق من القطاع، فإن رابين يصدر الأمر لأحد الألوية بـالزحف على غزة. والمعارك، هنا أيضًا، جد حامية، حيث يبدي المصـريون وفلسـطينيو جيش تحرير فلسطين وجماعات من الفدائيين مقاومة شرسة للتغلغل الإسرائيلي.

وفي مساء ٥ يونيو/ حزيران، تقدم الإسرائيليون على مجمل مسرح العمليات، لكن المصريين أبدوا مقاومة قوية، مظهرين قدرتهم المعتادة على القتال في المواقع الثابتة.

لم تختص الخطة الأولى إلاَّ بالجبهة المصرية. وكانت قد تُركت بعض قوات التغطية لحماية القدس[٨] وخط الهدنة مع الأردن. وفي الساعة الثامنـة والنصـف، استدعت السلطات الإسرائيلية الجنرال أود بول، رئـيس مراقبـي منظمـة الأمـم المتحدة (هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ONUST)، لإبلاغه بـأن مصر بادرت بالعمليات ولتكليفه بنقل رسالة إلى الملك حسين تحثه على إبقاء بلاده خارج الحرب. وينتاب الغيظُ الجنرال النرويجي من الدور الذي يـراد لـه لعبـه، لاسيما أنه مقتنع بالفعل بأن إسرائيل هي التي بادرت بالهجوم. وهو يود في البداية الاتصال بمقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، ثم يرضخ للطلب الإسرائيلي[٩].

وفي الأيام السابقة، كان الأردنيون مرتاحين إلى هدوء المصريين وعزيمتهم، كما إلى التأكيدات بوصول تعزيزات من بلدان عربية أخرى[١٠]. ومنذ خمسـينيات القرن العشرين، يتردد المذهب العسكري الأردني بين دفاع استراتيجي عـن خـط

الهدنة، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر بعثرة قوات الأردن، أو، على العكس من ذلك، إعادة تجمع في المؤخرة على محاور الاتصال الرئيسية سعيًا إلى مواجهة الهجوم الإسرائيلي، ما إن يتم تحديد هذا الهجوم، حيث يكمن الخطر في الخسارة الفورية لجزء من المناطق الآهلة بالسكان أكثر من سواها في الضفة الغربية. أمَّا الخطة التي جرى اعتمادها في نهاية المطاف فهي تقع في منطقة وسطى بين الاستراتيجيتين الممكنتين حيث تستند إلى شن هجمات محدودة هادفة بشكل خاص إلى عزل القدس اليهودية بالسيطرة على جبل سكوبس [المُكبِّر] والممر. وعندما يتولى الفريق المصري رياض قيادة الجبهة، يغير الخطط فيعهد إلى الجيش الأردني بمهمة تثبيت الحد الأقصى من القوات الإسرائيلية ترقبًا لوصول قوات سورية وعراقية لشن الهجوم. ومهمته صعبة. ودرايته بالطوبوغرافيا و بالقوات الموضوعة تحت مسؤوليته دراية محدودة.

وتقدم المعلومات المتأتية من رادار عجلون رؤية مشوَّشة للعمليات الجوية. إذ يمكن الاستنتاج منها أن جزءًا من موجات الهجوم على مصر قادم من البحر المتوسط (ومن ثم من حاملات طائرات أميركية) في حين أن عمليات الذهاب والإياب فوق سيناء يمكن تفسيرها على أنها الهجوم المضاد من جانب السلاح الجوي المصري. لاسيما أن المعلومات الواردة من القاهرة لا تتحدث إلاّ عن نجاحات مصرية رائعة.

ومنذ التاسعة صباحًا، تصدر القيادة المصرية العليا الأمر إلى القوات الأردنية بفتح جبهة جديدة. ويقبل الملك حسين ويرجو من سوريا تأمين الغطاء الجوي لقواته، لكن دمشق تطلب سلسلة بأكملها من التأجيلات. ويريد الفريق رياض هجومًا فوريًا في اتجاه النقب في حين أن مرؤوسيه الأردنيين يريدون انتظار وصول تعزيزات عربية وتركيز الجهود على قطاع القدس. والغلبة له، فيقود الحرب استنادًا إلى معلومات خاطئة واردة من مصر، دون أن يكون على دراية حقيقية بمسرح العمليات وضد رأي كبار ضباط الجيش الأردني.

وفي الساعة التاسعة والنصف، يتصل عبد الناصر بالملك حسين، مؤكدًا له النجاحات المصرية وطالبًا إليه شن هجوم شامل. وفي العاشرة صباحًا، تفتح المدفعية الأردنية نيرانها، مسببة تدميرات مهمة في قطاع القدس. وفي الحادية

عشرة والدقيقة الخمسين، يشن سلاح الجو الأردني الصغير سلسلة من الغارات التي تتسبب في أضرار طفيفة في إسرائيل، وإن كانت قد تميزت بأثر نفسي معين. ويتابع السوريون والعراقيون الحركة.

وفي الساعة الثانية عشر والنصف، يصبح بوسع سلاح الجو الإسرائيلي التدخل، بعد أن انتهى من مهماته في سيناء. فيجري تدمير الطائرات الأردنية على الأرض قبيل تموينها بالوقود والذخيرة. ويجري تدمير رادار عجلون وقصف القصر الملكي في عمّان. ويرى الملك أن الإسرائيليين حاولوا قتله وسوف يتدخل الأميركيون لتفادي تكرار أعمال كهذه[١١]. ويلقى السلاحان الجويان السوري والعراقي المصير نفسه. وبسبب غياب المفاجأة، ترتفع الخسائر الإسرائيلية إلى عشر طائرات. ثم تصبح القوات على الأرض عارية وهشة تمامًا. ويجري قصف التعزيزات العراقية والسعودية قصفًا منهجيًا ولا تتمكن من الوصول إلى الضفة الغربية.

والسؤال هو هل كان من الوارد أن يتجنب الأردن دخول الحرب ؟ إن الملك لم يكن قد أُبلغ برسالة أود بول إلاّ في الساعة الحادية عشر صباحًا، في اللحظة التي كان القرار المصيري قد اتخذ فيها بالفعل. والأردنيون لا يولون أي أهمية لهذه الرسالة. وهم لا يرون فيها غير خدعة حربية من جانب الإسرائيليين، هدفها كسب الوقت قبل الانخراط بكل قوة في فتح الضفة الغربية. فمنذ الغارة على السموع، في السنة السابقة، ما عادوا يصدقون التأكيدات الإسرائيلية.

وفي هذه اللحظة، فإن المسؤولين الإسرائيليين، الذين لم يكونوا قد عرفوا بعدُ حجم دمار القوات الجوية المصرية، لا يريدون خوض حرب على جبهتين. ولا يريد دايان سوى عمليات محدودة هدفها تحييد المخاطر المحدقة بالقدس، لكنه يرسل تعزيزات مهمة من المدرعات في مواجهة الضفة الغربية إلى جانب إرسال وحدات من المظليين إلى القدس. وتتحول تعليماته الدفاعية سريعًا إلى تحركات هجومية، ما إن تتبين حقيقة أن الإسرائيليين يتمتعون الآن بتفوق جوي كامل.

وفي القدس، تبادر القوات الأردنية بمحاولة الاستيلاء على دار الحكومة (Government House)، مقر الأركان العامة لهيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وهي تنجح في السيطرة عليه. ويشن الإسرائيليون هجومًا مضادًا فوريًا

في هذا القطاع. فتتلو ذلك معركة التحامية تستغرق كل فترة ما بعد الظهيرة. ويجري صد الأرنيين في حين أن الإسرائيليين، باستيلائهم على جنوبي المدينة المقدسة، يطلقون حركة تطويق.

وفي الشمال، حشدوا ما يكفي من القوات لكي يتمكنوا، في نهاية ما بعد الظهيرة، من شن هجوم موجَّه إلى تحقيق الوصلة مع جيب جبل المكبر. وهنا أيضًا، كانت المعارك حادة إلى أقصى حد. ونحو منتصف الليل، يتم الوصول إلى طريق رام الله ويتم قطع الطريق المؤدي إلى الضفة الغربية.

والحال أن جزءًا من القوات المرصودة في مواجهة سوريا إنما تجري إعادة نشره في مواجهة الضفة الغربية. والمهمة الأولى هي الاستيلاء على قطاع جنين. على أن القوات الأردنية، التي أصابها سلاح الجو الإسرائيلي إصابات قاسية، إنما تصمد مع ذلك للضغط ولا تخلي الساحة إلاّ تدريجيًا.

وفي داخل الحكومة الإسرائيلية، يحتدم الجدل بين أنصار فتح للقدس وللضفة الغربية وخصومه. فإشكول يخشى من رد فعل ديبلوماسي دولي في حالة الاستيلاء على المدينة المقدسة، من شأنه إرغام إسرائيل على الانسحاب منها. فيتمسك بصيغة غامضة تولي الأولوية لإزالة التهديد الأردني. ويرى دايان أن المعركة الرئيسية هي معركة سيناء، على أن يكون الدور بعد ذلك على الضفة الغربية.

والحال أن السوريين، بعد تدمير سلاحهم الجوي، إنما يقصرون عملهم على قصف مناطق حدودية[١٢]. ويرفض دايان فتح جبهة ثالثة ويكتفي بهذا الوضع.

الجبهة الديبلوماسية

اتساع الهجوم الجوي، والذي لا يتماشى مع ما يعتقد المصريون أنهم يعرفونه عن الإمكانات الإسرائيلية، وواقع أن موجة الهجوم الأولى جاءت من البحر، يقنعانهم بوجود مشاركة أميركية في الهجوم مماثلة للمشاركة الفرنسية – البريطانية في ١٩٥٦. وبالإضافة إلى التفسير الخاطئ للوضع العسكري، يظل عبد الناصر متمسكًا باستراتيجيته التي انتهجها عند بداية الأزمة: حشر الأميركيين في الحرب سعيًا إلى إثارة سكان الشرق الأوسط ضدهم لجعلهم يدفعون ثمن دعمهم السياسي والعسكري لإسرائيل. ثم إنه مقتنع بأن الولايات المتحدة غدرت به لأن واشنطون

طلبت إليه عدم المبادرة بشن المعارك دون أن تلجم بالشكل نفسه إسرائيل بينما كان من المقرر بدء مفاوضات جديدة[١٣]. وهو لا يتوصل إلى تكوين فكرة أدق عن الوضع إلاَّ في منتصف ما بعد الظهيرة، بينما عامر على حافة الانهيار النفسي. وهو يتمسك برواية أصبحت رسمية عن اشتراك الأميركيين، ثم البريطانيين، في المعارك. فيقلل بذلك من مسؤوليته عن الهزيمة مع سعيه إلى حشر السوفييت فيها إلى أكبر حد ممكن.

ومع فارق التوقيت، يصل نبأ بدء المعارك إلى واشنطون قبل الفجر بكثير. ولابد من انقضاء بضع ساعات قبل التمكن من تحديد أن الهجوم هجوم «وقائي» من جانب الإسرائيليين. ويجري إنشاء لجنة وزارية مشتركة (*interdepartmental*). واعتبارا من ٧ يونيو/ حزيران، سوف تجتمع ضمن إطار مجلس الأمن القومي الأميركي.

وهناك ثقة بإحراز إسرائيل النصر، مع أنه لابد من انقضاء بضع ساعات للتأكد من ذلك. ويصل الأمر بوالتر روستو، مستشار الرئيس، إلى حد تصور شرق أوسط أكثر أمنًا (*secure*) مع انتهاء الأزمة. ويرى جونسون ووزير الخارجية دين راسك أنه كان ليكون من الأفضل أن يتم التوصل إلى حل دبلوماسي، لكنهما يتفهمان القرار الإسرائيلي وإن كانا يعتبرانه داعيًا إلى الأسف. ويتركز القلق الآن على الشائعة التي تحدثت عن مشاركة أميركية في المعارك. ففي ليبيا، حيث نشبت تظاهرات عنيفة، تتعرض قاعدة هويلس الأميركية للتهديد. فيجري إرسال تكذيبات رسمية مفادها أن أي حاملة طائرات أميركية أو غربية ليست في وضع تدخل في المعركة.

ومنذ الساعات الأولى، استخدمت موسكو[١٤] الخط المباشر الشهير مع واشنطون والذي كان قد أقيم بعد أزمة الصواريخ الكوبية والمسمَّى بـ«التليفون الأحمر» (مبرقة كاتبة تنقل رسائل مكتوبة مشفرة). وهذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها بالفعل. فيطلب كوسيجين اتخاذ إجراء فوري من جانب الدول العظمى لإنهاء العمليات العسكرية. والرد الأميركي هو معالجة المسألة في مجلس الأمن [الدولي].

والموقف العلني الذي أكده المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأميركية هو حياد الولايات المتحدة. وهذا التصريح يستثير طوفانًا من الاحتجاجات من جانب

أنصار إسرائيل. فمن الناحية القانونية، من شأن الحياد أن يعني وقف كل المساعدات العسكرية والمدنية للبلدان المتحاربة. فيصدر تصحيح عاجل عبر تصريح من جانب دين راسك نفسه: إن الولايات المتحدة ليست مشاركة في الحرب لكنها ليست غير مبالية، فهي ملتزمة بتأييد استقلال كل أمم الشرق الأدنى ووحدة أراضيها وسوف تفعل كل شيء من أجل التوصل إلى قرار في مجلس الأمن بوقف إطلاق النار.

وسوف يمضي والتر روستو إلى أبعد من ذلك في مذكرة إلى الرئيس حررها في نهاية اليوم[١٥]: يجب أن تفضي الحرب إلى تسوية سلمية شاملة قائمة على تفوق الإسرائيليين الساحق وليس على وقف لإطلاق النار لن يسوي شيئًا.

والحال أن التعليمات الصادرة إلى الوفد الأميركي لدى الأمم المتحدة قد كتبت في هذا الأفق. ومطلب وقف إطلاق النار يجب أن يشمل حرية الملاحة في خليج العقبة. والمندوب الأميركي جولدبرج نصير حازم للصهيونية. وهو يريد التمسك بوقف لإطلاق النار حيث توجد القوات، بينما تطالب الهند بالعودة إلى الوضع السابق لبدء الحرب (وهو ما يشمل، من ثم، إغلاق مضيق تيران)[١٦]. والهنود أكثر تشبثًا بموقفهم لاسيما أن العديد من ذوي القبعات الزرقاء الهنود المنتمين إلى قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة كانوا قد قُتلوا جراء غارات القصف الإسرائيلية على قطاع غزة. ويتبادل المصريون والإسرائيليون الاتهامات بالعدوان والغدر. وحيال غياب أفق مباشر للحل، تحال الجلسة إلى اليوم التالي.

ويتكشف بشكل واضح بالفعل أن موقف البلدان العربية الداعي إلى الحرب خلال الأسابيع السابقة إنما ينقلب ضدها. فحتى مع أن إسرائيل هي المسؤولة عن بدء الحرب، في نظر المجتمع الدولي، فإن البلدان العربية تتحمل إلى حد بعيد المسؤولية عن الأزمة الراهنة. والحكومة الفرنسية، عبر بيان من جانب موريس كوف دو مورفيل، وزير الشؤون الخارجية، في الجمعية الوطنية [الفرنسية] في ٧ يونيو/ حزيران[١٧]، هي الحكومة الوحيدة التي تتمايز بتأكيدها أن من المستحيل التوصل عن طريق القوة إلى تسوية أي مشكلة من المشكلات التي تضع إسرائيل في مواجهة البلدان العربية. وبما إن السيرورة القاتلة قد جرى تدشينها، فمن المحتم أن يتسع النزاع: «إن المعطيات الأساسية لم تتبدل من أي وجه من الوجوه.

والمشكلات نفسها مازالت أمامنا، شأنها شأن ضرورة تسويتها، إن كنا نريد أن تتوصل إسرائيل وجيرانها، يومًا ما، إلى العثور على سبل تعايش وإقامة سلام حقيقي فيما بينهم، وهو سلام يفلت من أيديهم دائمًا».

وفي انسجام مع التحليل الذي تم منذ بداية الأزمة، يهنئ كوف دو مورفيل نفسه على سياسة الاعتدال من جانب الدول العظمى ويدعو إلى عمل منسَّق من طرف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وهم في الواقع «الأربعة الكبار» لأن الصين الوطنية ليست معنية بالأمر حقًا.

اليوم الثاني

اعتبارًا من نهاية يوم ٥ يونيو/ حزيران، يمكن لسلاح الجو الإسرائيلي التدخل فوق سيناء وضرب القوات المصرية بقوة. وخلال الساعات الأولى من صباح ٦ يونيو/ حزيران، تظل المعارك حامية، وذلك، في أغلب الحالات، على مسافة قصيرة، بل والتحامًا، خاصة في العريش حيث يجري القتال من بيت لبيت. والخسائر المصرية فادحة فداحة خاصة، لكن أكثر من نصف الجيش يظل قادرًا على القتال. والقيادة الإسرائيلية مدركة لهذا الوضع وتتزعج من خطر أن يُفرض عليها وقف لإطلاق النار حيث هي، ما يُوقف تقدمها، بينما لم يكن قد تم بلوغ غالبية الأهداف الاستراتيجية.

ولن يكون مصدر الانهيار المصري قاعدة الجيش، بل القادة المدنيين والعسكريين. فبدلاً من التمسك بدفاع في المواقع مع شن هجمات مضادة ليلية بينما لا يستطيع سلاح الجو الإسرائيلي العمل، يَصدُرُ الأمر نحو الساعة السادسة صباحًا إلى الخط الأول بالانسحاب، ثم تصدرْ التعليمات العامة في الساعة السابعة عشر بالانسحاب إلى الممرات والقناة. وهذه الأوامر أصدرها عبد الحكيم عامر. ويؤكد المدافعون عن عبد الناصر أنه لم يكن قد تم إبلاغ الرئيس بها وأنه حاول فيما بعد الاعتراض عليها. ويرد رجال عامر بأن المشير قد تصرف بعد حصوله على موافقة عبد الناصر، وهو ما يبدو الأرجح.

وكان كبار الضباط في ميدان القتال ضد هذه التعليمات، إلاَّ أنهم كان عليهم الانصياع لها. وكما يمكن توقع ذلك، فإن الانسحاب، الذي لم يجر الاستعداد له

على الإطلاق، سرعان ما يتحول إلى اندحار للجيش، حيث يقوم سلاح الجو الإسرائيلي بقصف لا يرحم لجميع محاور الحركة في شبه جزيرة سيناء، وهي محاور سرعان ما تجد نفسها مزدحمة بهياكل المركبات الآخذة في الاحتراق. وفي قطاع غزة، تحتدم المعارك في المنطقة الحضرية احتداما شديدا شدة خاصة. وفي خان يونس و[مدينة] غزة، يترافق الزحف الإسرائيلي مع مذابح للأسرى والمدنيين الفلسطينيين (الشباب) (١٨). وعدد الضحايا غير معروف. وبمجرد استكمال الفتح، تصبح عمليات السلب والنهب عمليات منهجية. والحال أن منشآت منظمة الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة إنما يجري استهدافها استهدافًا خاصًا.

وعبر فعل كل شيء من أجل جر السوفييت إلى الحرب، تكشف القيادة المصرية من مزاعم وجود مشاركة أميركية وبريطانية في المعارك وتدعو الجماهير إلى تدمير المصالح الإمبريالية. وتلتقط الإذاعات العربية هذه المعلومات وتكررها. وتتناوئ تظاهرات شعبيةٌ عنيفة السفاراتِ والقنصليات الأميركية في العالم العربي. وتعلن الجمهورية العربية المتحدة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ثم مع بريطانيا العظمى. فتتلوها في ذلك الدول العربية «التقدمية» (الجزائر، العراق، السودان، سوريا، موريتانيا، اليمن). أمَّا الدول العربية المنتجة للبترول، فهي تعلق صادراتها إلى البلدين الأنجلو- ساكسونيين. وفي جميع أنحاء المنطقة، يأخذ الرعايا الأميركيون في الرحيل. وترد واشنطون بوقف جميع برامج مساعدة البلدان التي قطعت العلاقات الدبلوماسية.

وهكذا فإن عبد الناصر، منسجمًا مع نفسه، هو بسبيله إلى لعب الدور السياسي لاستراتيجيته، وهو يحاول تحويل الهزيمة العسكرية إلى انتصار في الحرب الباردة العربية. وهو لا يزال يعتقد أن بإمكانه إعادة إنتاج الظرف الدبلوماسي لأزمة السويس [عام ١٩٥٦]. وكما في السابق، يظل الأردن الحلقة الرئيسية.

فخلال ليلة ٥ - ٦ يونيو/ حزيران، تمكنت القوات الأردنية من شن هجوم مضاد في قطاع جنين، مستفيدة من غياب سلاح الجو الإسرائيلي. وفي الفجر، ينقلب الوضع. ونحو الظهيرة، تسقط جنين في أيدي الإسرائيليين.

وفي القدس، واصل الإسرائيليون حركتهم التطويقية خلال الليل، ونجحوا في تحقيق الوصلة مع جيب جبل المكبِّر. ويبدي الأردنيون مقاومة شرسة، لكنهم يخسرون السيطرة على المحاور الرئيسية للطرق. أمَّا الطريق الأخير المفتوح إلى الضفة الغربية فيصبح غير قابل للاستخدام جراء عمليات القصف. وهكذا تصبح المدينة العربية معزولة عمليًا في منتصف النهار. ويجد الملك حسين نفسه واقعًا في معضلة المطالبة بوقف فوري للنار في المواقع القائمة، مجازفا باتهامه بالخيانة، أو إصدار أمر عام بانسحاب قواته من الضفة الغربية. وهو يحاول في عدة مناسبات الدخول في اتصال مع الإسرائيليين للتوصل إلى «وقف فوري للمعارك» (وإن لم يكن إلى وقف لإطلاق النار)، لكن الإسرائيليين لا يريدون سماع شيء عن ذلك. وهم يتهمون الملك بأنه لم يعد يتمتع بالسلطة على جيشه لأن هذا الجيش يقوده جنرال مصري.

فيتجه الملك ببصره إلى الولايات المتحدة مناشدا إياها النجدة. وهو يوضح لها أنها إن لم تفعل شيئا، فإن خطر الانهيار يحيق بنظامه. ويطالبُ الأميركيون بوقف حقيقي لإطلاق النار وبأن يبادر الأردنيون بالبدء به. ويستخدم الأميركيون الاتهامات العربية ضدهم ليوضحوا أنهم ما عاد بوسعهم التصرف.

فحتى أصدقاء العرب في واشنطون قد استفظعوا تهمة التواطؤ مع إسرائيل. ولئن كانت الولايات المتحدة مستعدة، في ٥ يونيو/ حزيران، للدفع في اتجاه وقف لإطلاق النار يشمل حرية الملاحة في مضيق تيران وإن كان يشمل أيضا انسحابا للقوات الإسرائيلية، فإنها، بحكم تقدم الجيش الإسرائيلي نفسه وسخطها على نظام عبد الناصر، ماعادت، في اليوم التالي، تريد سماع شيء إلاَّ عن وقف لإطلاق النار في المواقع. تلك هي فحوى الرسائل المتبادلة مع السوفييت والمناقشات الجارية في منظمة الأمم المتحدة. ويواصل والتر روستو، في مذكراته إلى الرئيس [الأميركي]، التحدث عن تسوية شاملة مستندة إلى النجاحات الإسرائيلية. وشروط السلام هي «اعتدال» من جانب الدول العربية ودور متزايد لتركيا وإيران في الشرق الأوسط، وتسوية مسألة اللاجئين، وإقامة نظام للتحكم في التسلح على المستوى الإقليمي ونظام للتعاون الاقتصادي. ولا يبدو أن المسألة الترابية [مسألة الأرض] مسألة مطروحة[١٩].

وينصب انزعاج واشنطون الرئيسي على الموقف السوفييتي. ففي سياق حرب فيتنام، من غير الوارد الانخراط في مواجهة كبرى بين الدولتين الأعظم، إلاَّ أنـــه، في الوقت نفسه، لا يجب أن يكون مقابلُ النجاحاتِ العسكرية الإسرائيلية هو تقـــدم مواقع الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط. وفي شرقي البحر المتوســـط، هنـــاك قرب خطير بين الأساطيل الحربية السوفييتية والأميركية، حيث يحاول كل طـــرف تحليل تحركات الطرف الآخر من زاوية الوضع العسكري والسياسي.

وملك الأردن، بما أنه لا يلقى مساندة أميركية، يتقارب مع عبد الناصر. وفي محادثة تليفونية رَصَدَها الإسرائيليون، اتفقا على اتهام الأميـــركيين والبريطـــانيين بالمشاركة في المعارك. وفي منتصف النهار، يجـــري إبلاغـــه بحجـــم الهزيمـــة المصرية في سيناء وباستحالة الحصول على تعزيزات عربية. ويعتـــرف الفريـــق رياض بأنه في غياب وقف لإطلاق النار يجب على الجيش الأردني الانسحاب من الضفة الغربية تفاديًا لدماره الكامل. وهو يحاول الحصول من القاهرة، التي لا ترد، على الموافقة على وقف لإطلاق النار.

وخلال فترة ما بعد الظهيرة، يتسع نطاق الهجوم الإســـرائيلي فـــي الضـــفة الغربية. فتتعرض نابلس للتهديد من التقاء طابور إسرائيلي قادم من جنين وطـــابور آخر دخل عبر قلقيليا محدثًا أضرارًا جسيمة في المدينة. ويتم الاستيلاء علـــى رام الله ضمن إطار حركة التفافية حول المدينة المقدسة. وفي نهاية ما بعـــد الظهيـــرة، يتلقى الملك حسين أخيرًا ردّ عبد الناصر الذي يصرح له بسحب قواته من الضـــفة الغربية وبطلب وقف لإطلاق النار. ولابد من الاستفادة من الليل للتمكن من تحقيق هذه الحركة. وتصدر الأوامر فورًا في هذا الاتجاه. وتعلن الإذاعة الأردنية طلـــب وقف إطلاق النار، فهذا شرط اشترطه الأميركيون.

وقد أدرك السوفييت حجم الهزيمة العربية وإلحاح وقف لإطلاق النار لإنقـــاذ ما يمكن إنقاذه. وهم يريدون قرارًا فوريًّا من مجلس الأمن. وقد ذهب أبا إيبان إلى نيويورك سعيًا إلى تأخير أي وقف لإطلاق النار قدر ما يمكن من التـــأخير. وهـــو يطرح كشرط [لوقف إطلاق النار] إنهاء حالة الحرب، بل التوصل إلى اتفاق سلام شامل. إذ لا يجب فقط تجنب تكرار ١٩٥٦ – ١٩٥٧، بل يجب أيضا تجنـــب أي استعادة لاتفاقات الهدنة.

ويلقي چونسون بالمسؤولية عن وقوع الحرب على السوڤييت. وهو غاضب من «الأكذوبة الكبرى» (*big lie*) التي أطلقها العرب حول المشاركة الأميركية في الحرب. وهو مدرك لشعبية القضية الإسرائيلية في الرأي العام الأميركي في حين أن الانتخابات [الرئاسية الأميركية] على بُعد أقل من ثمانية عشر شهرًا. وعبر المحيطين المباشرين به، أبلغه الإسرائيليون بأنهم بحاجة إلى تأخير للانتهاء من العمليات العسكرية. لكن الرئيس [الأميركي] يسعى دائمًا إلى تفادي وقوع مواجهة كبرى مع السوڤييت.

وفي نهاية النهار، يقترح الوفد السوڤييتي لدى منظمة الأمم المتحدة وقفًا لإطلاق النار في المواقع، وهو ما فاجأ الأميركيين. وهم مضطرون إلى الموافقة وفي الساعة السادسة عشرة والنصف يعتمد مجلس الأمن القرار رقم ٢٣٣ الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى توقف جميع النشاطات العسكرية. وكان التصويت بالإجماع وبرفع الأيدي.

وكان يمكن للعرب عندئذ إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وهو ما يدركه الأردن، الذي يقبل القرار، ولكن ليس مصر، التي ترفض وقفًا لإطلاق النار دون تعهد بانسحاب إسرائيل. وتتخذ سوريا والعراق هذا الموقف نفسه. وفي الساحة، يوقف الأردنيون انسحابهم ويحاولون العودة إلى مواقعهم الأصلية، الأمر الذي يزيد الارتباك.

الاندحار العسكري العربي

في نهاية اليوم الثاني، تطمئن الحكومة الإسرائيلية إلى النصر. والأولوية معطاة لسيناء حيث تتمثل المهمة في الاستيلاء على ممري متلا والجدي وشرم الشيخ واستكمال احتلال قطاع غزة. وبما أنهم لا يلقون بالاً للقبول الأردني لوقف إطلاق النار، فإن الاستيلاء على القدس وفتح بقية الضفة الغربية مضمونان. وهم يبقون على خط دفاعي أمام السوريين ويدرسون إمكانية احتلال جنوبي لبنان حتى نهر الليطاني إذا ما شارك لبنان بنشاط في الحرب.

ولا تعود هناك قوات أردنية مهمة في القدس. وخوفًا من أن يجد العسكريون الإسرائيليون أنفسهم وقد فُرض عليهم وقف لإطلاق النار، فإنهم يقررون الاستيلاء فورًا على القدس العربية. وتَصدر أوامر بالحد من عمليات تدمير الأماكن المقدسة.

ويجري استخدام كثيف للمدفعية وقنابل النابالم لتدمير المواقع الأردنية الأخيرة حول المدينة ومن ثم استكمال التطويق. وهم يصارعون الزمن لأن الحكومة تتلقى من دين راسك ومن هارولد ويلسون [رئيس الحكومة البريطانية] رسائل عاجلة تضغط في اتجاه تطبيق وقف إطلاق النار مع الأردن. وتسقط المدينة العتيقة دون أي مقاومة، خلافًا لحدة معارك عام ١٩٤٨. ويندفع الجنود الإسرائيليون إلى حائط المبكى يتلوهم جنرالاتهم بعد ذلك بوقت قصير. والحال أن الحاخام شلومو جورين، كبير المرشدين الروحيين للجيش الإسرائيلي، إنما يقترح، في قلب نوبة حماسة مسيانية، تدمير مساجد الحرم الشريف. ويرفضُ الجنرالاتُ ذلك.

وقد لعب المظليون دورًا كبيرًا في الاستيلاء على المدينة المقدسة. ويبدو أن مسلكهم حيال السكان المدنيين كان مثاليًا. وهو ما لم تكن عليه حالة مسلك جنود الاحتياط الذين يحلون محلهم ولا حالة مسلك سكان المدينة اليهودية الذين يرتكبون العديد من عمليات السلب والنهب والتدمير[٢٠]، خاصة ضد منشآت منظمة الأمم المتحدة. وعلاوة على السرقات، كانت عمليات التخريب عديدة وكان بعضها ذا طابع فاجر[٢١].

وفي معمعان ما يحدث، يجري القضاء عمليًا على ما بقي من الجيش الأردني في الضفة الغربية. ويصل الإسرائيليون إلى مشارف نابلس نحو الساعة الحادية عشر صباحًا. وتستمر المعارك حتى نهاية ما بعد الظهيرة وتسقط المدينة في أيدي الإسرائيليين. أمَّا بيت لحم، التي انسحب منها الأردنيون، فيتم الاستيلاء عليها دون مقاومة، وكذلك الخليل. وتتخذ القوات الأردنية الأخيرة مواقع لها سعيًا إلى الدفاع عن شرق الأردن في حالة حدوث غزو إسرائيلي. وإذ يصل الإسرائيليون ليلاً إلى ضفة نهر الأردن، فإنهم يقومون، بناءً على أمر أصدره موشيه دايان، بنسف الجسور الأربعة التي تربط بين الضفتين. وهم يتخذون وضعًا دفاعيًّا لمواجهة هجوم مضاد أردني محتمل. وفي الأيام التالية، تنتشر بقايا الجيش الأردني لحماية الضفة الشرقية. وتصل قوات عراقية مهمة لمعاونتها.

ويجري «تمشيط» البلدات العربية على نحو منهجي بحثًا عن الأسلحة. وتترافق عمليات التفتيش مع فظائع وسرقات مختلفة. وفي عدد معين من الحالات، يمكن الحديث عن ملاحقة وتضييق للخناق لدفع السكان إلى الرحيل.

وفي سيناء، يصبح الانحدار العسكري المصري كـاملاً تقريبًـا. فالعناصـر الإسرائيلية الأكثر أماميَّة تصل إلى ضفة القناة. أمَّا الممرات فهي تصـبح مصـيدة قاتلة للقوات المصرية المنهمكة في الانسحاب. وقد أخلت حامية شرم الشيخ موقعها بناءً على أمر مباشر صادر من القاهرة دون إبلاغ القادة العسكريين الموجودين في الساحة[٢٢]. وتحافظ بعض الوحدات على تلاحمها وتُنشئ جيوب مقاومـة تسـمح لوحدات أخرى بالانسحاب انسحابا جيدًا إلى هذا الحد أو ذاك إلى القناة.

وفي فجر ٨ يونيو/ حزيران، تحاول القوات المصرية المنسحبة المرور عبر ممر متلا حيث يكمن لها الإسرائيليون. وهي تخسر عتادها الثقيل ويسـقط الآلاف منها قتلى. وفي مجمل سيناء، يهيمن الارتباك. بل إن الإسرائيليين أنفسهم يجـدون صعوبة في الحركة جراء اتساع الدمار. ومعهم آلاف من الأسرى [المصـريين] لا يملكون القدرة على حراستهم. فيسارعون إلى إخلاء سبيل الموجودين على بضـع كيلومترات من القناة.

وكان موشيه دايان قد أصدر الأمر بعدم الوصول إلى القناة. فهو يرى أن من الأيسر الدفاع عن خط يقام عند الممرات مما عند الضفة الشرقية. ثـم إن وجـود الجيش الإسرائيلي في هذا الموقع الأخير من شأنه المجازفة بتعجيل تطبيق وقـف لإطلاق النار من جانب المجتمع الدولي، في حين أنه لم يتم بعـدُ القضـاءُ علـى الجيوش العربية. كما أن مرؤوسيه في الساحة لا يُلقون بالاً لمـا يقـول ويشـقون عصا الطاعة بتكثيف الذرائع كيما تتسنى لهم مواصلة الزحـف. ويتـركهم دايـان يتصرفون، فمع أنه ليس أقل تفكيرًا في ذلك، إلاَّ أنـه مخلـص لمذهبـه التقليـدي الخاص بترك حرية التصرف للرجال الموجودين في الساحة. وفي صباح ٩ يونيو/ حزيران، يسيطر الجيش الإسرائيلي على جزء كبير من الضفة الآسيوية للقناة.

وفي هذا السياق، يدور واحد من أحداث الحرب الأكثر إثارة للجدل. فـالجيش الإسرائيلي قد أخذ أسرى خلال الاستيلاء على العريش، ومن ثم على مسافة بعيـدة جدًا عن قناة السويس. وفي الوقت نفسه، خلال حركة الاستيلاء على قطاع غـزة، ارتد عدة آلاف من الجنود المصريين والجنود الفلسطينيين المنتمـين إلـى جـيش تحرير فلسطين إلى سيناء. وعندئذ تم أسرهم.

وتتحدث شهادة نشرت في الصحافة الإسرائيلية في عام ١٩٩٥[٢٣] عن إعدام «فدائيي قطاع غزة المتنكرين في ملابس جنود للإفلات من قواتنا». وكان قد جرى

إخضاع الأسرى لتحقيق سريع للتعرف من لهجتهم على ما إذا كانوا مصريين أم فلسطينيين. وأولئك الذين كانوا في هذه الفئة الأخيرة جرى اقتيادهم بعد ذلك إلى حفر حفرة ثم جرى قتلهم ورميهم فيها. ويتحدث هذا الشاهد عن عشرة إعدامات شهدها بأم عينيه وهو يضيف أنه قد سرت حينذاك شائعة تذهب إلى وقوع عدة مئات من الإعدامات. ثم إن شهادات أخرى، نشرت في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، تذكر ما يصل إلى ألف حالة إعدام في العريش في ٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٧[٢٤]. وفي ١١ يونيو/ حزيران، سوف تصدر القيادة الإسرائيلية تعليمات انضباطية شديدة اللهجة تحظر مثل هذا النوع من التصرفات[٢٥]. ولن تتحسن حال الأسرى بالفعل إلاّ بعد تسليمهم للجنة الدولية للصليب الأحمر، عند انتهاء الحرب. والحال أن إسحق رابين، رئيس الوزراء آنذاك، قد تحدث عن ارتكاب «انزلاقات» من جانب المعسكرين[٢٦]. وأشار إلى أنه لا مصلحة لأحد في إثارة مثل هذه المسائل.

وفي مارس/ آذار ٢٠٠٧، كان قد جرى استئناف النظر في المسألة حول دور وحدة القوات الخاصة التي قادها في ١٩٦٧ بنيامين بن إيليعيزر (وزير بعد ذلك بثلاثين عامًا). وقد ردَّ المعنيُّ بأن الأمر يتعلق بفلسطينيين وبأنهم ماتوا في المعارك.

وكان عدد قوات جيش تحرير فلسطين في غزة يصل إلى نحو عشرة آلاف رجل تسليحهم ضعيف[٢٧]. وقد فقدت هذه القوات بحسب الأرقام الرسمية ١٢٢ رجلاً في معركة غزة في ٧ يونيو/ حزيران ؛ وسقط في الأسر ستة آلاف ثم جرى طردهم إلى مصر في غالبيتهم. والحال أن الأسرى المنتمين إلى وحدة من الفدائيين (والذين لم يقاتلوا منذ ١٩٥٦) قد أُسيئت معاملتهم بصورة قاسية. أمّا الذين قتلوا في سيناء فقد كانوا منتمين أساسًا إلى جيش تحرير فلسطين، ومن ثم إلى قوات نظامية ترتدي البزات المصرية.

والحال أن إعدام فلسطينيين في العريش قد نُسب بشكل واضح إلى الشرطة العسكرية وليس إلى الجيش. أمّا الإعدامات الأخرى لفلسطينيين، بما في ذلك إعدامات المدنيين، فقد وقعت في غمرة المعارك. ويبدو إن الإعدام المرجَّح لأسرى مصريين هو نتاج لهامش الارتجال الممنوح للعسكريين الإسرائيليين ومن هنا الغياب المؤكد لتعليمات في هذا الاتجاه وحقيقة أن هذه الأفعال لم تكن معممة على

مجمل سيناء[٢٨]. والفكرة الأكثر رواجًا إنما تحيل إلى تبعثر عدة آلاف من الجنود المصريين في الصحراء ويكابدون العطش. وقد تلقت قوات إسرائيلية الأمر بمطاردتهم وتصفيتهم. وقد جرى قتلهم عمومًا دون أن يكون أمامهم الوقت للاستسلام[٢٩].

ومن المستحيل صوغ بيان دقيق بالخسائر. وبحسب الأرقام الرسمية المصرية، فإن عدد القتلى المعروفين لدى المصريين والفلسطينيين يصل إلى نحو خمسة آلاف، يجب أن نضيف إليهم خمسة الآلاف «مفقود» في الصحراء، لابد أنهم سقطوا جراء الحرّ والعطش[٣٠]. وتشير مصادر أخرى إلى ضعف الخسائر بالنسبة لمعارك سيناء وغزة. والحال أن بيان حصيلة أُعِدَّ في عام ١٩٧١ إنما يشمل ألفي «شهيد» (موتى معروفين في المعركة) وتسعة آلاف وثمانمائة «مفقود» بالنسبة للجيش المصري[٣١]. ويشير عدم التناسب بين الشهداء والمفقودين إلى أنه من الواضح أن شيئًا ما قد حدث في سيناء دون أن يكون بإمكاننا تحديد توزيع من ماتوا من العطش والإجهاد ومن قُتلوا قبل أن يستسلموا ومن ذُبحوا.

قضية السفينة ليبرتي[٣٢]

إلى هذه القضية الأولى تُضَافُ قضية ثانية، على الأقل لاحقًا في الكتابة التاريخية. ففي بداية الأزمة، نجد أن وكالة الأمن القومي [الأميركية]، وهي وكالة متخصصة في جمع المعلومات اللاسلكية، قد قررت استدعاء السفينة الأميركية **ليبرتي** – وهي سفينة ترجع إلى زمن الحرب العالمية الثانية (إحدى سفن مجموعة **سفن النصر**، وهي مجموعة تلت مجموعة **سفن الحرية** الشهيرة) ومجهزة تجهيزًا كاملاً بأحدث وسائل التنصت- إلى الحضور إلى الشرق الأوسط انطلاقًا من موقعها القريب من غربي أفريقيا. وبحكم الطابع الارتجالي لمهمتها التي قُرِّرت في ٢٣ مايو/ أيار، لا يوجد على متنها متخصصون في لغات الشرق الأوسط. ويتم النجاح في تزويدها، خلال توقف سريع في إسبانيا، بخمسة مستعربين، إلاَّ أنه، جراء غياب الكوادر، لم يتسن تزويدها بمن يجيد العبرية. وفي ٥ يونيو/ حزيران، توجد السفينة في البحر قبالة صقلية.

وفي بداية المعارك، تلقى الأسطول السادس [الأميركي] تعليمات بالبقاء على بُعد مائة ميل بحري على الأقل من سواحل الشرق الأوسط. أمَّا حاملات الطائرات

فقد أُبقيت على مسافة أبعد وذلك بسبب تهمة التواطؤ مع إسرائيل. لكن السفينة **ليبرتي** لا تنتمي إلى الأسطول وليست معنية بهذه التعليمات. وهي تواصل تقدمها وتقترب من سواحل سيناء دون أن يكون هناك إبلاغ بذلك للقيادة البحرية الأميركية في البحر المتوسط. وفي صباح ٨ يونيو/ حزيران، يصدُر إلى السفينة أمر بالابتعاد مسافة عشرين ميلاً بحريًا على الأقل عن السواحل، إلاّ أنه، جرّاء خطأ في الاتصال، لا تصل الرسالة إليها. وينبع التشوش من واقع أن السفينة تتبع شبكة اتصالات الجيش البري لا شبكة البحرية، ومن هنا وقوع سلسلة من إساءات الفهم البيروقراطية قبل أن يتسنى إصدار أمر لها بالانسحاب إلى مسافة مائة ميل بحري. لكن الوقت كان قد تأخر كثيرًا بالفعل.

وفي فجر ٨ يونيو/ حزيران، توجد السفينة على بعد مسافة ١٣ ميلاً قبالة العريش، أي على حدّ المياه الإقليمية تمامًا. وهي تبدأ حركة ذهاب وإياب بين العريش وغزة. وهي ترفع علمًا أميركيًا كبيرًا ومرئيًا من الساحل. وهنا يبدأ الجدل المستعر إلى الآن، خاصة على الإنترنت. فبحسب البحارة الأميركيين، كانت إمكانية رؤية [السفينة الأميركية] ناجزة وكان بالإمكان التعرف بوضوح على جميع علامات تمييزها. والغطاء القانوني الذي تستتر به هو أنها سفينة إمداد عسكرية. وهيئات البحرية الإسرائيلية تميزها بهذه الصفة، لكن هذه الهيئات تفقد الاتصال بعد ذلك.

وبحسب الرواية الإسرائيلية، يقع انفجار عظيم في العريش في الساعة الحادية عشر صباحًا، هو على الأرجح انفجار مستودع للذخيرة. فيجري تفسير الحادث على أنه بداية قصف آت من البحر. ويصدر الأمر، القادم من القيادة العليا الإسرائيلية، بتدمير السفينة المشبوهة، التي يحسبونها مدمِّرة مصرية. ويعهد بالمهمة إلى سلاح الجو. وفي الساعة الرابعة عشر، يبدأ الهجوم الجوي ويدوم ساعة ونصفًا. ولا ترد السفينة على الطلقات الإسرائيلية ولا على قذائف النابالم (الطائرات مجهزة لضرب قوات برية). وبعد بضع دقائق، يدرك الطيارون الإسرائيليون أن السفينة تحمل علامات تعريف بالأحرف اللاتينية وليس العربية. فيدب الخوف من أنهم ضربوا سفينة أميركية أو سوفييتية ويصدر الأمر بالسحب الفوري للطائرات.

وبحسب طاقم ليبرتي، فقد كان علم أميركي كبير مرفوعًا (وهو ما ينفيه الطيارون الإسرائيليون) وقد قامت الطائرات بالهجوم فورًا، دون أن تقوم بتعرف أولي، خلافًا للرواية الإسرائيلية. وبينما السفينة تنسحب بصعوبة، تدركها زوارق نسافة [مُطلقات طوربيدات] إسرائيلية تحددها على أنها سفينة إمداد مصرية بسبيلها إلى إطلاق النار. فيجري إطلاق خمسة طوربيدات ويصيب أحدها السفينة الأميركية. ولابد من انقضاء نصف ساعة قبل تحديد السفينة تحديدًا صحيحًا بأنها أميركية. وفي تلك الأثناء، واصلت الزوارق النسافة إطلاق النار، مستهدفةً بشكل خاص طوافات الإنقاذ (رواية البحارة [الأميركيين]). وعلى أثر الهجوم الجوي، الذي خلف تسعة قتلى والعديد من الجرحى، أرسلت السفينة ليبرتي نداء استغاثة إلى الأسطول السادس، متحدثة عن طائرات مجهولة الهوية (لو كانت هناك طلعة استطلاعية لأمكن تحديد هوية الطائرات). وبحسب البحارة، فإن الطائرات قد ركزت طلقاتها على هوائيات الاتصال ؛ وتم لاحقًا عَدُّ ٨٦١ أثرًا للطلقات علاوة على النابالم، ومن هنا عدم صدور رسائل تالية من السفينة.

وفي تلك اللحظة، كان الجانب الرئيسي من الأسطول السادس موجودًا قبالة جزيرة كريت، على بُعد ٤٥٠ ميلاً بحريًا. وبعد تردد دام بضع دقائق، اتُّخذ القرارُ بإرسال طائرات قتالية لنجدة السفينة ليبرتي.

وفي واشنطون، تستثير الأنباء الأولى ريح هلع. فموقع ليبرتي غير محدد جيدًا (جرى افتراض أنها على بعد مائة ميل من الساحل بحسب الأمر الصادر سابقًا). وهم يظنون أن الهجوم سوفييتي وهو ما من شأنه أن يعني أن معركة بحرية بين الدولتين الأعظم توشك أن تنشب في شرقي البحر المتوسط. ومما يدخل الارتياح إلى صدورهم أن الإسرائيليين يبلغونهم أنهم هم الذين هاجموا السفينة الأميركية. ومع ذلك يجري إرسال رسالة تحذير إلى السوفييت لتنبيههم إلى أن التحركات الجوية الأميركية في منطقة الحرب هذه لا تهدف إلاَّ إلى تقديم النجدة إلى السفينة التي تعرضت للهجوم. ثم يجري سحب الطائرات بينما تنجح السفينة بصعوبة في الاحتماء بالأسطول السادس بعد أن كانت قد تعقَّبتها للحظة مدمرةٌ سوفييتية.

وسوف تكون الحصيلة النهائية ٣٤ قتيلاً و١٧٢ جريحًا أميركيًا. وسوف تتوصل لجنة تحقيق شُكلت على عجل إلى حدوث التقاء محزن لعدد من الظروف، ومن ثم فإن ما جرى هو حادث حربي [غير مقصود]. وبعد الهلع من وقوع مواجهة مع السوفييت، تركزت الإرادة على تجنب موضوع من شأنه التسبب في نزاع من الإسرائيليين. والحال أن جميع الناجين تقريبًا مقتنعون بأن الهجوم كان متعمدًا وهم يشعرون بأنهم قد غُدر بهم من جانب السلطات الأعلى. ثم إنهم يريدون تحقيقًا جديدًا وإنزال العقاب بالمذنبين، ويدعم هذه الأطروحة عديد من الشخصيات الأميركية رفيعة المستوى، بينها دين راسك[٣٣] وريتشارد هيلمز[٣٤] (رئيس وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك).

وقد طُرحت عدة نظريات تستلهم «فكرة المؤامرة» سعيًا إلى تفسير هجوم متعمد. وهي في مجملها نظريات مسرفة في الخيال إسرافًا خاصًا. وقد دار الجدل بشكل أخص حول تفسيرين. فهناك من يذهب إلى أنه لابد أن ليبرتي كان بمقدورها تقديم معلومات حاسمة حول إرادة إسرائيل عدم تطبيق وقف إطلاق النار و، في اللحظة المباشرة، لابد أن رصد اتصالات الجيش الإسرائيلي على مسافة قصيرة كان من شأنه تقديم البرهان على ارتكاب المذابح الجارية في سيناء. ولا يمكن إثبات شيء بشكل حاسم ونهائي، إلاّ أن من المؤكد أن رابين قد أشرف إشرافًا مباشرًا على المرحلة الأخيرة للعمليات.

وبحسب كل أرجحية، فإن الروايات الإسرائيلية المختلفة إنما تخفف من مسؤوليات المنفذين بحديثها عن عمليات استطلاع لم تحدث أو عن عروض بتقديم المساعدة بينما هم أطلقوا النار على طوافات الإنقاذ. كما يُشار إلى سرعة للسفينة الأميركية لابد أنها سمحت باعتبارها طوربيدًا مصريًا سريعًا، في حين أنَّ السفينة ليبرتي كانت تجول في البحر بسرعة بطيئة. والتباين مع شهادات الناجين يجد تفسيره إلى حد بعيد من هذه الزاوية. ولابد أنه قد حدثت «حادثة» بالفعل، لكن هذه الحادثة إنما تُفهم إلى حد بعيد من زاوية أساليب الحرب الإسرائيلية وظروف استخدام القوة، وهو ما أمكن لذوي القبعات الزرقاء التابعين لمنظمة الأمم المتحدة إدراكه بأنفسهم.

والقضية ماثلة بالأخص للتذكير بالمخاطر التي ينطوي عليها تورط دول عظمى في النزاع، حتى ولو على بُعد مسافة. فالأساطيل البحرية الحربية الأميركية والسوفييتية تتمركز في شرقي البحر المتوسط ووحداتها البحرية قريبة قربًا خطيرًا بعضها من البعض الآخر، ومن هنا إمكانية وقوع حوادث «غير مقصودة» من الوارد أن تتحول بسرعة بالغة إلى مواجهات مسلحة ذات عواقب درامية.

وقف إطلاق النار

خلال نهار ٨ يونيو/ حزيران، أبرز السوفييت تضامنًا علنيًّا مع المواقف العربية مع حثهم مصر وسوريا، عبر الطريق الدبلوماسي، على قبول وقف إطلاق النار. وفي نهاية النهار، مع الأنباء الأخيرة الواردة من الجبهة، يستسلم عبد الناصر للمحتوم[٣٥]. وكان يأمل حتى ذلك الحين في التمكن من الاحتفاظ بخط دفاعي في سيناء ترقبًا لتعزيزات عربية (من الجزائر خاصة)، بل في التوريط المباشر لقوات سوفييتية. وفي ليلة ٨ – ٩ يونيو/ حزيران، تُبلغ الجمهورية العربية المتحدة منظمة الأمم المتحدة بقبولها غير المشروط لوقف إطلاق النار، لكن الجيش الإسرائيلي يواصل عملياته لمد سيطرته على مجمل سيناء. على أن المصريين يحتفظون بالسيطرة على بور فؤاد، الحد الشمالي للقناة على الضفة الآسيوية.

وفي ٩ يونيو/ حزيران، يوجه الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه (بما في ذلك يوغوسلافيا مع استبعاد رومانيا) إنذارًا إلى إسرائيل يطالب بوقف العمليات العسكرية ضد البلدان العربية وبالانسحاب إلى خطوط الهدنة. ففي الحالة المعاكسة[٣٦]، «ستقوم الدول الاشتراكية بكل ما يلزم لمساعدة الشعوب العربية على مواجهة المعتدي برد حاسم، لحماية حقوقها العادلة ولإطفاء بؤرة الحرب في الشرق الأوسط ولاستعادة السلم في المنطقة».

وفي هذا اليوم نفسه، كان عبد الناصر بسبيله إلى استعادة زمام السيطرة على الوضع في مصر. وهو يعتقد أن أحد أهداف إسرائيل والولايات المتحدة من الحرب هو القضاء على نظامه. وهو ليس بعيدًا عن أن يكون محقًا، وإن لم يكن هذا هو الهدف الوحيد. وقد أدرك حجم الكارثة العسكرية وحجم المصيبة الناجمة عن الخطابات المنفصلة عن الواقع، والانقسامات في داخل النظام. والسكان المصريون

بسبيلهم إلى إدراك جسامة الوضع. وبحسب سفير فرنسا(٣٧)، «أبدت العاصمة، في التاسعة صباحًا، مشهد انكسار جد محسوس وذلك بقدر ما أنه كان في تعارض مع درجة الاستثارة غير العادية التي شهدتها الأيام السابقة».

و يتوجه عبد الناصر بكلمة إلى الأمة في واحد من أشهر خطاباته. وهو يشرح أسباب الهزيمة التي يسميها «نكسة»(٣٨)، وهو مصطلح يتعارض مع نكبة ١٩٤٨ ... والحال أن استخدام هذه الكلمة سوف يندرج على الفور في المعجم السياسي العربي لتعريف الأحداث [التي جرت](٣٩). وهو يواصل اتهام الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بالمشاركة في الهجوم الجوي ويذكرُ بأنه كان قد وافق على المطلب المتزامن من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي بعدم المبادرة بالحرب، فهو كان حريصًا على أن لا يكون سبب حرب عالمية جديدة. وهو يوجه التحية إلى البلدان العربية التي قاتلت ويشير إلى المسلك البطولي للجيش الأردني وإلى الموقف الشجاع الذي اتخذه الملك حسين. ثم يعرب عن شكره لفرنسا وللاتحاد السوڤييتي لموقفهما في مجلس الأمن حيث طالبا بوقف لإطلاق النار مع تعهد بعدم التوسع الترابي. وهو يبرز ضرورة إزالة العرب لآثار العدوان.

ويعلن تحمله المسؤولية عن الهزيمة و، ترتيبًا على ذلك، يعلن تنحيه عن جميع مناصبه العامة وتعيين زكريا محيي الدين، نائب الرئيس (المشهور بالأحرى بأنه ميال إلى الولايات المتحدة) خلفًا له. وهذا التنحي يستتبع تنحي مسؤولي الدولة الرئيسيين. وبمجرد انتهاء الخطاب، يغزو حشد من عدة ملايين من الناس شوارع القاهرة والمدن المصرية الرئيسية لمطالبته بالعدول عن قراره. وتظهر حركات مماثلة في عدة مدن عربية. وفي المساء، يرفض نائبُ الرئيس تولي الخلافة. وفي ١٠ يونيو/ حزيران، رضوخًا للضغط الشعبي، يسحب عبد الناصر تنحيه ويعلن أنه سوف يبقى في منصبه حتى إزالة آثار العدوان.

وبحسب شهادة ممثل فرنسا، فإن التظاهرات «في رأي جميع المراقبين، كانت في الأصل ذات طابع عفوي تمامًا. لكن الأمر كان مختلفًا في اليوم التالي، إذ كان من الواضح وجود ترتيب. على أنه لا يمكن الشك في أصالة رد الفعل الشعبي».

بضربة واحدة استرد عبد الناصر شعبيته، كملاذ على الأقل، وأزاح في الوقت نفسه عبد الحكيم عامر وأنصاره عبر طريق التنحي الجماعي. وباستعادة

سيطرته على مصر، يصبح من جديد فاعلاً سياسيًا في نظر الولايات المتحدة كما في نظر الاتحاد السوفييتي.

وفي ٩ يونيو/ حزيران، أعلنت سوريا أنها قبلت هي الأخرى وقف إطلاق النار. وقد غمر نبأ تنحي عبد الناصر بالفرحة صدور المسؤولين البعثيين الذين يرون في ذلك نهاية منافسهم الرئيسي في العالم العربي.

وفي الحكومة الإسرائيلية، ينادي آللون، مدعومًا من إشكول، بفتح ولو جزئي للجولان بهدف وضع حد لعمليات القصف السورية. وكان عدة وزراء مناوئين لذلك خوفًا من خطر تدخل سوفييتي. وقد أبدى دايان اعتراضه الحاسم استنادًا، علاوة على أسباب عسكرية، إلى المكتسبات التي تحققت بالفعل (الضفة الغربية وسيناء). ثم إن السوريين لن يقبلوا أبدًا هذه الخسارة، مما يعني تأبيد الحرب[٤٠]. والحال أن إشكول، بحسب عادته، يمتنع عن اتخاذ قرار ويترك اتخاذ القرار، في اللحظة المناسبة، للجنة مؤلفة منه ومن دايان ورابين.

ويؤدي قبول الجمهورية العربية المتحدة في ٩ يونيو/ حزيران وقف إطلاق النار إلى تعديل الوضع. فبالإمكان التمتع بالجانب الرئيسي من القوات المتاحة، بينما أظهرت الاستطلاعات الجوية ضعف الانتشار العسكري السوري. وفي ليلة ٨-٩ يونيو/ حزيران، قلب دايان مواقفه وأصدر الأمر، دون الرجوع إلى إشكول ورابين، بالهجوم على الجولان. وهما يوافقان على القرار، لكنهما غاضبان من عدم التشاور معهما قبل اتخاذه.

وبوسع مجمل سلاح الجو الإسرائيلي الانتشار ضد المواقع السورية. وتحت الضربة، ينسحب جزء من القوات السورية، لكن الجانب الرئيسي منها يبقى في مواقع حصينة. ويصطدم الهجوم الإسرائيلي الأول بمقاومة قوية تتخللها معارك على مسافة قصيرة. والخسائر فادحة على الجانبين. وفي نهاية ما بعد الظهيرة، يخسر السوريون مواقعهم الأمامية، لكن التغلغل الإسرائيلي يظل محدودًا.

وفي منظمة الأمم المتحدة، يتواصل المأزق في المناقشات حول وقف نهائي لإطلاق النار. وتحتدم التصريحات المتبادلة بين المندوب الإسرائيلي والمندوبين العرب المدعومين من جانب السوفييت. وتبدي موسكو نفاد صبرها وتعلن أنها مستعدة لتقديم النجدة لمصر وسوريا لصد العدوان وتأمين استقلالهما. وفي صباح

١٠ يونيو/ حزيران، يبعث كوسيجين برسالة إلى جونسون مطالبًا فيها بوقف فوري لإطلاق النار ومتحدثًا عن احتمال اللجوء إلى تدابير عسكرية[٤١].

ومنذ يومين، تنظر إدارة جونسون في الآثار الإيجابية للانتصار الإسرائيلي. فالأنظمة الراديكالية العربية سوف تُزال ومعاهدات صلح بين إسرائيل والبلدان العربية سرعان ما سوف تُعقد. ولم يكن المحتوى الترابي لهذه الاتفاقات معروفًا. وقد افترض هذا الافتراض اختفاء وجود السوفييت في الشرق الأوسط. ومن شأن تزايد دورهم تهديد كل شيء. ومن ثم توضح واشنطون لإسرائيل أن من الملح وقف العمليات العسكرية.

وبعد جدل حاد، تقرر الحكومة الإسرائيلية مواصلة الهجوم على سوريا. وتتمتع الجبهة الشمالية الآن بتعزيزات ملحوظة، قادمة من قطاعات أخرى. وعندئذ نجد أن القيادة السورية، خوفًا من حركة التفافية للجيش الإسرائيلي عبر لبنان وتهدف إلى ضرب دمشق، إنما تقرر سحب قوات من الجولان سعيًا إلى تأمين حماية العاصمة. وسرعان ما يدب الارتباك، إذ تعلن الإذاعة السورية سقوط القنيطرة قبل عدة ساعات من تمام هذا السقوط. فالواقع أن المدينة الرئيسية في الجولان إنما تسقط بعد الظهيرة ويتم نهبها وسلبها على نطاق واسع في أثناء ذلك. وفي نظر الجميع، تبدو دمشق بوصفها الهدف التالي للهجوم الإسرائيلي. فتبدأ الحكومة السورية انسحابها إلى مدينة من الأقاليم وإن كانت تقوم بتسليح المخلصين للنظام ثم سكان العاصمة[٤٢]. وفي المحنة، يهرب جزء كبير من سكان الجولان المدنيين. ويمتد النزوح ليشمل جزءًا من سكان دمشق.

وهذا فوق احتمال الاتحاد السوفييتي. ويدعو العسكريون [السوفييت] إلى تدخل مباشر. ويجري الحديث على المكشوف عن استنفار قوات حلف وارسو وتدشين جسر جوي باتجاه سوريا لنقل قوات، وعمل كل ذلك باجتياز المجال الجوي لتركيا واليونان دون تصريح. والحال أن جروميكو، وقد بث الإقدام على هذه المخاطرة الرعب في صدره، إنما يقترح الإجراء المحدود المتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. فتخطو الكتلة الشرقية كلها الخطوة نفسها، فيما عدا رومانيا.

وفي واشنطون، يدركون جسامة الوضع. فيتلقى الأسطول السادس الأمر بالتمركز على بُعد ١٠٠ ميل بحري من الساحل الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، تجري طمأنة السوفييت إلى أن الأميركيين فعلوا كل ما من شأنه التوصل إلى وقف فعلي لإطلاق النار. ويجري نقل رسالة إلى الإسرائيليين مفادها أنه إذا انتهت الحرب على أثر إنذار سوفييتي، فإنهم سوف يخسرون واحدًا من أهم مكاسب الانتصار.

ومن الناحية الرسمية، يتحدد موعد وقف إطلاق النار بالساعة الثامنة عشر (بالتوقيت المحلي)، لكن وحدات إسرائيلية تواصل التقدم في فترة متأخرة من الليل، إذ لا وجود هناك لأي مراقب من منظمة الأمم المتحدة لتقديم شهادة عن مواقع هذه الوحدات. ولن تتمكن هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من تحديد خط وقف إطلاق النار إلاّ في ٢٦ يونيو/ حزيران. وخلال هذين الأسبوعين من الارتباك، يجري دفع جزء ملحوظ من السكان الباقين في الجولان إلى الهرب، وذلك جراء مسلك الجنود الإسرائيليين. وفي مستهل شهر يوليو/ تموز، سوف يكون بوسع سفارة فرنسا في دمشق تقديم الوصف التالي استنادًا إلى مضاهاة شهادات اللاجئين والمعلومات التي قدمتها المنظمات الدولية[٤٣]:

> تتفق الشهادات فيما يتعلق بمسلك الإسرائيليين حيال السكان. فلابد أن هؤلاء الأخيرين قد تعرضوا لنهب منهجي. ولابد أنهم قد سُلبوا ليس فقط أموالهم وساعاتهم ومجوهراتهم، بل إن البيوت لابد أنها قد أُفرغت من كل ما قد يكون مفيدًا: جهاز الراديو، الثلاجة، الأدوات المنزلية الحديثة. ومن جهة أخرى، لابد أن موقف العسكريين الإسرائيليين كان أكثر عداوة تمامًا حيال السكان المدنيين مما في الأردن، ولاشك أن ذلك كان تحت تأثير الشعور المعادي عداءً خاصًا والذي يستشعره الإسرائيليون ضد سوريا. ويُرجع المراقبون إلى هذا الموقف عدد اللاجئين الذين تركوا المنطقة المحتلة.

والحال أن المبالغات السابقة الصادرة عن الدعاية السورية، والتي تحدثت عن حرب شوارع في القنيطرة أو أسر أكثر من ألف إسرائيلي في المعارك، إنما تؤدي إلى أن الشكايات الرسمية السورية حول هذه المسألة لا تلقى سوى اللامبالاة. وواقع أن سلوك العسكريين يفسر النزوح إنما يسمح بتصور أنه لم تكن هناك تعليمات منهجية بالطرد ؛ فهي لم تكن ضرورية.

ومنذ غداة الهزيمة[٤٤]، يتمسك النظام السوري بأطروحة وجود مؤامرة إمبريالية تجمع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وإسرائيل للقضاء على القوى التقدمية في المنطقة. وهو يدعو، استنادًا إلى تجربة زمن الحرب العالمية الثانية، إلى مقاومة العدوان وصوغ «خطط علمية ناجزة لعملية التحرير الكبرى»[*]. وواقع نجاته من الأزمة يبدو له بالفعل بمثابة انتصار مهم. وفي صفوف حزب البعث، يتواصل صراع التكتلات.

النتائج الأولى

استند الانتصار الإسرائيلي إلى السيطرة المطلقة على الأجواء، وهي سيطرة تحققت منذ الساعات الأولى للحرب. وكان الانتصار نتيجة استعداد دقيق وتدريب على مستوى عال من الجودة. وفي كل حالة، تحملت الجيوش العربية الصدمة الأولى ثم انهارت. والحال أن انعدام كفاءة القيادة العليا العربية وعدم استعدادها قد فاقما علاقة قوة هي بالفعل غير مؤاتية إلى حد بعيد. وخلال الساعات الحاسمة، أدت الأوامر والأوامر المضادة المتخبطة إلى زيادة ارتباك جسيم بالفعل. وغياب التنسيق بين الجبهات المختلفة، والراجع إلى التنافسات السياسية التي عرفتها الأعوام السابقة، كان أمرًا مفهومًا وجليًّا. وقد أدت المعلومات الزائفة وعدم الالتزام بالتعهدات إلى اتخاذ قرارات كارثية . ثم إن طابع الأنظمة السياسية نفسه محل شك. ففي حين أن هذه الأنظمة قد عبرت عن رغبة في التجديد بعد كارثة ١٩٤٨، مع الرغبة في بناء جيش وطني قادر على خوض الحرب الحديثة، نجد أن تسييس فصيل الضباط والزبونية والتطهيرات المتكررة قد أدت إلى اختزال كبير للقدرات الفعلية لهذه القوات. وهذا يمثل فشل الإنسان العربي الجديد، الذي يجد نفسه وقد جرت إعادته إلى مرحلة الفرد المُستَغَل الذي عرفه العصر الكولونيالي.

وفي صفوف السكان الإسرائيليين، أخلى الخوف من الدمار الوشيك مكانه لحماسة الانتصار الكلي. وهنا نجد من جديد الخاصيتين الرئيسيتين للسيكولوجية الجماعية الإسرائيلية في مواجهة الحرب والسلم على نحو ما عَرِّف هاتين

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

الخاصيتين عدة باحثين إسرائيليين[٤٥]. فالخاصية الأولى كان قد جرى تعريفها بأنها تتمثل في «ذهنية شعور بالحصار»: فالعالم الخارجي عدائي في عمومه والبيئة العربية المحيطة مصدر دمار وشيك. ولا يمكن الثقة بأحد. والنازية تعيد تكوين نفسها بشكل متواصل أبدًا على الحدود المباشرة للدولة. فالعرب ليسوا غير التعبير الأخير عن سلسلة عمرها آلاف السنين من الأعداء القاتلين أولهم عماليق العصر القديم التوراتي. والخاصية الثانية هي «سياسة الغطرسة». فالعدو ضعيف وجبان وجدير الاحتقار. وهو لا يفهم غير القوة. ومهمة الجيش الإسرائيلي لا تتمثل في مجرد ردع العدو عن الهجوم، بل تتمثل أيضًا في إرغامه على الإذعان لتسوية تحددها مصالح إسرائيل الأساسية. وسوف يتم إرغامه يومًا ما على الإذعان. وحاصل هذين الموقفين يظهر من جديد في فكرة أن إسرائيل لا يسعها أن تسمح لنفسها بخسارة حرب، بل إنها تملك سبل كسب كل حروبها.

ونجد هذا الموقف المزدوج أيضًا في صفوف الجاليات اليهودية الموجودة في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة[٤٦] وفي فرنسا. فهذه الجاليات كانت غارقة في حالة خوف شديد على مصير إسرائيل وقد حشدت قواها لتقديم أقصى عون لها. وهكذا جرى تفعيل جديد عنيف لذكرى محرقة اليهود النازية في الحرب العالمية الثانية. بينما أدت نشوة الانتصار إلى محو صورة ضحايا الاضطهادات الضعفاء والمستكينين لتفوز صورة البطل المقاتل، وإن كانت لم تبدد الخوف من الفناء. فهي قد أعطت بالأحرى إحساسًا بنوع من اللاهوت الشعبي جعل من انتصار يونيو/ حزيران ١٩٦٧ شكلاً من أشكال التعويض البشري أو الإلهي عن كارثة الحرب العالمية الثانية. وهكذا فإن الشوعاه [المحرقة النازية لليهود] ودولة إسرائيل قد أصبحتا المرجعين المتجاوزين لقسمة المتدينين/ غير المتدينين، وهو ما يؤدي إلى تكوين الهوية اليهودية المنشودة كهوية مضحية ومقاتلة في آن واحد. وفي فرنسا، دارت التعبئة اليهودية في مناخ متجاوب من جانب جمهرة السكان الفرنسيين يعبر في آن واحد عن تعاطف حقيقي مع إسرائيل المنظور إليها بوصفها داوودًا يتهدده جوليات عربي وعن رغبة ثأرية، واعية بالكاد، من العرب بعد خسارة الجزائر والمحميتين الأفريقيتين الشماليتين[٤٧] [تونس والمغرب الأقصى]. أمّا موقف الحكومة الفرنسية، التي تدرك بالفعل التفوق العسكري الإسرائيلي والمنزعجة من

مخاطر حرب بالنسبة للوضع الدولي، فهو يبدو غير مفهوم. وهكذا يجري إضفاء ملمح مثير على الحظر المفروض عشية نشوب الحرب على إرسال شحنات سلاح إلى الشرق الأوسط دون الالتفات إلى أن الولايات المتحدة اتخذت قرارًا مماثلاً منذ اليوم الأول للعمليات.

وحصيلة الخسائر البشرية فادحة في صفوف العرب: إن عدة آلاف من الجنود المصريين قد لاقوا حتفهم أو أصبحوا في عداد المفقودين[٤٨]، بينما لقي سبعمائة جندي أردني مصرعهم وأصيب أو اختفى ستة آلاف، ولقي أربعمائة وخمسين جنديًا سوريًا مصرعهم وأصيب ألفان وخمسمائة. وقد خسرت مصر والأردن الجانب الأعظم من عتادهما الثقيل. وعدد المدنيين الفلسطينيين القتلى أو الجرحى غير معروف. وفي الضفة الغربية، لجأ الإسرائيليون إلى استخدام مكثف لقنابل النابالم وكانت الخسائر البشرية عديدة.

وعلى الجانب الإسرائيلين ارتفعت الخسائر إلى ثمانمائة قتيل (قُتلت غالبيتهم في مواجهة القوات الأردنية) وألفين وخمسمائة جريح. ويشير التوزيع بحسب الجبهات إلى مصرع ٣٤٠ في سيناء و٣٠٠ في الضفة الغربية بينهم ١٨٣ في القدس (بالإضافة إلى ١٤ مدنيًا قُتلوا على أثر عمليات القصف الأردنية) و١٤١ في الجولان[٤٩]. وفي جميع البلدان العربية، فإن الجماعات السكانية اليهودية المتبقية إمّا أنها كانت رهينة الحبس أو أنها تعرضت لأشكال مختلفة من أعمال العنف والمضايقات، وهي أعمال تغاضت عنها السلطات إلى هذا الحد او ذاك. وكانت حرب يونيو/ حزيران مرحلة جديدة في تصفية هذه الجماعات القديمة قدم آلاف السنين. وفي بلدان الكتلة الشرقية، كان الانتصار الإسرائيلي محل ترحيب بالأحرى في أوساط العناصر المنشقة المرتاحة إلى هزيمة حلفاء السوفييت. والحال أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل سوف تعقبه أشكال مختلفة من المعاداة للسامية تشجع عليها الأنظمة القائمة. وهو ما ستكون عليه حالة بولنده بشكل خاص. وسوف تنتج عن ذلك رغبة متنامية في النزوح، وهي رغبة سوف يتسنى تحقيقها جزئيًا في زمن «الانفراج» [بين الكتلتين الشرقية والغربية].

وفي الضفة الغربية، كانت المعارك مصحوبة ببداية نزوح للسكان، خاصة بين لاجئي ١٩٤٨ الذين يتذكرون أعمال العنف التي وقعت آنذاك. وكالعادة، يتعلق

الأمر أولاً بأناس يهربون من مناطق القتال. والمجموعة [النازحة] الأولى (نحو سبعين ألف إنسان) قادمة من مخيمات اللاجئين في وادي الأردن.

وخلال العمليات العسكرية، كان قد جرى عمل كل شيء من أجل تسهيل الرحيل[٥٠]. وفي عدد معين من الحالات، كانت هناك «أفعال سيكولوچية» هدفها ترويع السكان سعيًا إلى دفعهم إلى الرحيل. وكان قد جرى تدمير جزء من مدينة قلقيليا. كما أن ثلاث قرى في ممر اللطرون كانت قد دُكَّت بالكامل لأجل ضمان أمن المدخل إلى القدس. ولاحقًا، على موقع القرى الثلاث المدمَّرة وحقولها، سوف تُقام حديقة طبيعية مولتها منظمة صهيونية كندية والحكومة الكندية. والحال أن قريتين قريبتين من الخليل قد لقيتا المصير نفسه عقابًا على مساندتهما المفترضة لفتح. وسوف يجري هدم قريتين عربيتين أخريين في النصف الثاني من يونيو/ حزيران وقرية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧. وفي الأيام التالية للاحتلال، تجري مواصلة مضايقة السكان مع تزويدهم في الوقت نفسه بسبل الرحيل إلى الأردن. ويتعلق الكثير من حالات الرحيل بعائلات كان قد تم تفريق شملها خلال الأحداث. وضمن هذا الهدف جرى توفير باصات مجانًا وغالبًا ما كان هناك لجوء إلى استخدام القوة لحشر الناس فيها.

وفي قطاع غزة، يتم التشجيع على الرحيل إلى الضفة الغربية ثم، من هناك، إلى الضفة الأخرى لنهر الأردن. وعلى الجولان، نجد أن السكان الذين لم يهربوا قد طُردوا في الأسابيع التالية، باستثناء بضع قرى درزية. والحال أن بعض السياسيين الإسرائيليين، كيجال آللون، إنما يحلمون بتكوين دولة درزية عازلة بين سوريا وإسرائيل. ثم إنه لابد من مراعاة جانب دروز إسرائيل. ويجري إنزال الهدم على نحو منهجي بالقرى العربية في الجولان في الشهور التالية. ويشير التوزيع الجغرافي لنزوح عام ١٩٦٧ إلى أنه قد تعلق على الأخص بالمناطق القريبة من الخط الجديد لوقف إطلاق النار. وقد فقد وادي الأردن نسبة ٨٨% من سكانه، بينما فقد الجولان نسبة أعلى بكثير.

ويتكرر الشبه مع ١٩٤٨ في الأوامر الصادرة بمنع أي إنسان يريد العودة. فالعسكريون الإسرائيليون يطلقون النار بمجرد رؤية أي شخص يحاول عبور نهر

الأردن للوصول إلى الضفة الغربية. وعدد الضحايا، الذين يشملون نساءً وأطفالاً، غير معروف.

أمَّا عدد «المشردين» الفلسطينيين في عام ١٩٦٧ (لا يجري الاعتراف لهم بوضعية اللاجئين، إلاَّ لمن هم في هذه الوضعية بالفعل) فقد ارتفع إلى مائتين وخمسين ألفًا، بل إلى ثلاثمائة وعشرين ألفًا، إذا ما أخذنا في الحسبان «التشردات» داخل الأراضي المحتلة. ولابد أن نضيف إلى ذلك مائة ألف من السوريين.

وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧، المُعتَمَدُ في ١٤ يونيو/ حزيران بالإجماع، يُذَكِّرُ جميع الأطراف بالالتزامات التي نصت عليها اتفاقية جنيف المبرمة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩ والخاصة بمعاملة أسرى الحرب والسكان المدنيين، وهو يطالب الحكومة الإسرائيلية بتسهيل عودة السكان الذين هربوا. ولا يريد الأميركيون زعزعة إضافية لاستقرار نظام الملك حسين ويخشون من خلق مشكلة إضافية، هي مشكلة لاجئين، من شأنها جعل أي حل سياسي أكثر صعوبة بكثير.

وحتى لئن كانت الأركان العامة الإسرائيلية قد وضعت خططًا للإدارة العسكرية للأراضي المحتلة قبل الحرب بعدة سنوات، فإن كل شيء كان في الواقع مرتجلاً خلال الأحداث. وفي عدد معين من الحالات، اتخذ العسكريون والمدنيون في الساحة مبادرات دون الرجوع في ذلك إلى مستوى أعلى. فالمسألة كانت مسألة اغتنام فرصة ظرف فريد ينطوي على مجازفة أن لا يتكرر. وكان الهدف الأول للحرب هو تأمين بقاء الدولة والشعب اليهودي مع رجوع سافر إلى مماهاة الأنظمة بل والجماعات السكانية العربية بالنازية وبمجمل من مارسوا الاضطهاد خلال أكثر من ألفي عام من التاريخ، بل ثلاثة آلاف عام إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض الإحالات التوراتية، خاصة إلى العماليق، العدو النموذجي الأصلي منذ زمن الخروج.

وقبل ستة شهور من الحرب، خلال الأزمة الداخلية الأردنية التي تلت عملية السموع، درست لجنة حكومية مسألة مصير الضفة الغربية[٥١]. وقد دعا البعض إلى تكوين محمية إسرائيلية في حالة انهيار الملكية الأردنية. وكان تصور الضم قد رُفض بسبب آثاره الديموغرافية التي من شأنها جعل إسرائيل دولة ثنائية القومية ونظامًا بوليسيًا. وقد رُؤِيَ أن الحفاظ على الوضع القائم له الأفضلية.

وفي اليوم الثاني للحرب[٥٢] تحديدًا، عندما تم التأكد من الانتصار، تبدأ الحكومة الإسرائيلية في تناول مسألة المستقبل. وآللون نصير لاحتلال مستديم ترقبًا لتطبيع سياسي من شأنه السماح بالاحتفاظ بجزء من المكتسبات الترابية. ويرفض مناحم بيجن الحديث عن «فتح» الضفة الغربية، لكنه يتحدث عن «تحرير»ها. وهو يرى أنه يجب عمل كل شيء من أجل «أن يخرج العرب منها وإن كان بكل الإنسانية المطلوبة». ولا يجري اتخاذ أي قرار في ذلك اليوم.

ومنذ الاستيلاء على القدس العربية، سارع السكان اليهود إلى حائط المبكى. والواقع أن المكان المتاح هو عبارة عن ممر ضيق نسبيًا بين الحائط وحي المغاربة الذي يشكل جزءًا من وقف يرجع إلى عدة قرون. والحال أن تيدي كوليك، عمدة القدس اليهودية، إنما يقرر، بعد تشاور سريع مع العسكريين، الشروع فورًا بهدم الحي المغربي الموصوف لأجل احتياجات القضية بأنه سلسلة من الأكواخ القذرة[٥٣]. وإن لم يجر التحرك والتصرف الآن، فلن يكون أي شيء ممكنًا فيما بعد[٥٤].

وفي ١١ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ليس أمام سكان الحي الألف سوى ثلاث ساعات لمغادرة أماكنهم ثم تنتقل البولدوزرات إلى الفعل فورًا. وفي الانقاض، سيجري اكتشاف جثمان امرأة إمًا أنها رفضت الرحيل أو أنها لم تسمع التحذيرات. وقد أعيد تسكين السكان في المواقع القريبة من القدس وسوف يحصلون، في السنة التالية، على مبلغ جد زهيد، من باب التعويض، من الناحية النظرية. لكن الفريق الأعظم منهم سوف يرفضه.

والحال أن هدم هذا المجمع، المنتمي إلى وقف والذي يشمل عدة مساجد وأماكن عبادة، ليس من شأنه سوى إحياء المخاوف القديمة بالفعل على الحرم الشريف، ساحة المسجدين. وسرعة الفعل وفظاعته تتعارضان مع التأكيدات باحترام الإسرائيليين لأماكن الإسلام المقدسة. على أن الإسرائيليين ينزعون العلم الذي رفعوه على المسجدين وتحظر الحاخامية على اليهود المتدينين النزول إلى الساحة، خوفًا من الزحف على المكان الذي كان قدس الأقداس موجودًا فيه في الزمن القديم. ويرى الفلسطينيون والمسلمون بالأخص خطر فرض أمر واقع دون إعلان مسبق. وخطاب الحاخامية الكبرى الإسرائيلية[٥٥] ليس مطمئنًا في هذا

الصدد. فهي تلمح في إعلان لها إلى الهيكل الثالث القادم: « ليرجع حضورك الإلهي إلى مدينتك صهيون ولترجع خدمة الهيكل إلى أورشليم، كما جاء في التوراة: "إلى أورشليم أرجع عامرًا بالرحمة. بيتي هناك سوف يُعاد بناؤه" ». ومن المؤكد أن هذا النص إنما يلمح بالدرجة الأولى إلى آخر الزمان وإلى عودة المسيا وليس إلى عمل البشر، لكن جميع الديانات التوحيدية تعرف أناسًا مستعدين للتعجيل بنهاية الزمان.

وفي ١٤ يونيو/ حزيران، يزور ربع مليون إسرائيلي الحائط احتفالاً بعيد شاعوبوت، فيملئون الساحة الواسعة المؤلفة من أنقاض البيوت العربية. وبحسب شخصية البعض أو البعض الآخر، فإن المشاعر ذات طابع ديني أو قومي.

وحماسة الإسرائيليين التي تتلو فترة الخوف المميزة لما قبل الحرب لا تتعلق بحائط المبكى وحده، بل تمتد إلى مجمل القدس، بل مجمل الضفة الغربية. وفي الأوساط الحاكمة، تجري مناقشة أسلوب التحرك على المستوى القانوني لضم المدينة المقدسة، كما تجري مناقشة الحد الذي يجب اختياره بالنظر إلى وجود جماعات سكانية عربية كثيفة إلى هذا الحد أو ذاك. وبعد دراسة في لجنة، يجري اتخاذ قرار بالتحرك عبر الطريق البرلماني الأكثر تكتمًا، مع الامتناع عن استخدام كلمة «الضم». فيتم تزويد التشريعات الإسرائيلية بقانون يسمح للدولة بمد تشريعاتها وسلطتها وإدارتها إلى كل منطقة في أرض إسرائيل يحددها أمر من الحكومة، وقانون آخر يسمح، عبر إعلان، بتوسيع أرض كومينة بدمج منطقة فيها يحددها أمر. ومن الناحية الرسمية، فإن ما نحن بإزائه هو نص تقاني خالص، موجه إلى تأمين الخدمات العامة، اعتمده الكنيست في ٢٧ يونيو/ حزيران مع الإعلان عن وضعية قادمة للأماكن المقدسة. وقد جرى توسيع حدود [المدينة] توسيعًا ملحوظًا بحيث تشمل جزءًا من الضفة الغربية.

وفي ٢٩ يونيو/ حزيران، تجري إزالة الحدود بين قسمي المدينة ويحصل السكان على حق الذهاب إلى الجزء اليهودي من المدينة. وفي الوقت نفسه، يتم حل البلدية العربية ومصادرة أرشيفاتها، خاصة أرشيف المساحة.

وتناقش الحكومة الإسرائيلية، خلال اجتماعاتها في ١٥ يونيو/ حزيران والأيام التالية، الآفاق القريبة. والرأي السائد هو أن الدول العربية لن تقبل الصلح. ووحده

الأردن هو الذي قد يوافق على الدخول في طريق المباحثات. ويفرض الحفاظ على الفتوحات نفسه. لكن ضم الضفة الغربية من شأنه أن ينطوي على انقلاب في علاقات القوى الديموغرافية ومن ثم، في الأمد المتوسط، على قيام دولة ثنائية القومية. على أن حدود الأمن لا يمكن إلاَّ أن تكون على نهر الأردن. ومع مصر وسوريا، حيث تعد إمكانية المفاوضات ذات طابع افتراضي أكثر بكثير مما مع الأردن، يجري التفكير في تنازلات ترابية دون الإيمان بذلك حقًا. أمّا قطاع غزة فسوف يبقى لإسرائيل وإن كان مع ترحيلات للسكان إلى الضفة الغربية أو إلى سيناء.

وفي ٩ يونيو/حزيران، ولإبراز استحالة رد مسار الأحداث، نقض المتحدث بلسان الحكومة الإسرائيلية كل اتفاقيات الهدنة، بما في ذلك الاتفاقية مع لبنان، الذي لم يحارب خلال حرب الأيام الستة[٥٦]. ولا يتم قبول مراقبي منظمة الأمم المتحدة إلاَّ ضمن إطار وقف إطلاق النار، وما من قبول هناك لأي إحالة إلى اتفاقيات الهدنة. والمؤشرات واضحة: لن تكون هناك عودة إلى اتفاقيات الهدنة ولا إلى أنظمتها ولا إلى خطوطها[٥٧].

وقد أوضح الملك حسين أنه يتمنى استئناف محادثاته السرية مع المبعوثين الإسرائيليين. وكان قد تم لقاء في لندن في ٢ يوليو/تموز[٥٨]. وتنصب المحادثات في جانب كبير منها على مسلسل الأحداث الأخيرة. ويقترح الملك «صلحا مشرفًا». وفي هذا الاستئناف للاتصال، لا يحدد المعنيون أي مؤشر على الوضعية النهائية، الترابية أو السياسية. وبما أن الجانب الإسرائيلي لم يكن قد اتخذ أي قرار حول مصير الضفة الغربية، فمن الصعب تقديم مقترحات. والبعض يريدون مجرد كسب الوقت بالتحدث مع الملك الهاشمي بينما يريد البعض الآخر استكشاف إمكانية حل أردني.

المبادرات الديبلوماسية الأولى

في منظمة الأمم المتحدة، يظهر الاتحاد السوفييتي مدافعًا عن العرب. وهو يحاول بلا طائل، في مجلس الأمن، العمل على اعتماد قرار يطالب بالعودة إلى خطوط الهدنة، لكنه يحصل على الموافقة على عقد جمعية عامة استثنائية اعتبارًا

من ١٧ يونيو/ حزيران. وفي المقابل، يتم الإجماع على القرار رقم ٢٣٧ المسمى بالإنساني. والغربيون يستسلمون دون حماسة لهذا الانعقاد. وتحرص باريس على أن لا يتعدى على صلاحيات مجلس الأمن. والاتحاد السوفييتي، الذي كان معاديًا دومًا لقرار «الاتحاد من أجل حفظ السلام» والذي يجيز للجمعية العامة أن تحل محل مجلس الأمن في حالة استخدام حق النقض [الفيتو] من جانب عضو دائم عند وقوع خطر يتهدد السلم - وهو قرار استخدمته الولايات المتحدة خلال أزمة السويس- لا يتذرع به في الدعوة إلى انعقاد الجمعية العامة. وترى الولايات المتحدة أنه لابد من تحرك شامل يتضمن تدشين مباحثات من أجل إيجاد ترتيبات قابلة للحياة تشمل الانسحاب وفض الاشتباك بين المسلحين والتخلي عن استخدام القوة وصون الحقوق الدولية الحيوية وإيجاد سلام دائم ومستقر في الشرق الأوسط.

والحال بقاء عبد الناصر في السلطة إنما يُبعد إمكانية إعادة تشكيل سياسية للمنطقة. فالأنظمة العربية المسماة بالمعتدلة، أي الحليفة للولايات المتحدة، تظل مهددة دومًا بموجة العداء الشعبي للسياسة الأميركية. ومن المرجح أن الراديكاليين سوف يهيمنون على مؤتمر القمة العربية القادم الذي تقرر عقده في الخرطوم بناءً على طلب من الجزائر. والشركات البترولية الأميركية جد منزعجة. وخطاب جميع البلدان العربية لا يتحدث إلاّ عن «إزالة آثار العدوان». ويضيف «التقدميون» إلى ذلك ضرورة إزالة الإمبريالية من كل أرجاء العالم العربي.

ولا تقدم إسرائيل مؤشرات واضحة على رؤيتها للمستقبل، فيما عدا رفض العودة إلى الوضع السابق. ويتحدث إيبان عن محادثات مباشرة وثنائية مع كل دولة معنية لتعريف الصلح القادم ومحتواه الترابي[٥٩].

وفي ١٣ يونيو/ حزيران، أكد الرئيس جونسون، في مؤتمر صحافي، تعهد بلاده بحفظ الوحدة الترابية لجميع أمم الشرق الأوسط، وإن كان بشكل مُخرَج. فهو يرى أن المعنيين هم الذين يجب أن يفصحوا عن نواياهم وأن يطرحوا مقترحات للصلح. وهو يعلن أن الولايات المتحدة سوف تساند أي تسوية تتم عن طريق التفاوض. وكما يوضح ذلك دين راسك لدوبرينين، السفير السوفييتي في واشنطون، في ١٦ يونيو/ حزيران[٦٠]، فإن الانسحاب إلى خطوط الهدنة غير ممكن إلاّ إذا اعترفت الدول العربية بإسرائيل.

ومفهوم التسوية المتفاوض عليها مفهوم ملتبس التباسًا خاصًا. فإن كانت ترجمة لعلاقة القوة الجديدة الناشئة عن الانتصار الإسرائيلي، فالفرص ضئيلة لأن يقبل العرب حلاً كهذا. وإذا جرت العودة إلى التحديدات الترابية السابقة للخامس من يونيو/ حزيران وإذا أضيفت إلى ذلك تسوية لمسألة اللاجئين تتضمن لجوءًا ولو جزئيًا إلى حق العودة، فليست هناك أرجحية كبيرة في أن يبدو الإسرائيليون محبذين لذلك. والحال أن الرؤية الفرنسية، التي عبر عنها كوف دو مورفيل في ١٥ يونيو/ حزيران[٦١]، إنما تطرح المعضلة على نحو جيد. فالتسوية يجب أن تراعي الحقائق الواقعية بجميع أنواعها، إلاّ أنها يجب أيضًا أن تكون محل اتفاق. والحال أنه لا يمكن، الآن، الأمل أملاً معقولاً في أي شيء من جانب المتحاربين. واستمرار الوضع الحالي ينذر بخطر تأديته على مر شهور وأعوام إلى انحطاط، إلى تدهور من شأن نتائجه أن تكون مخيفة. ولا يمكن للحل أن يتأتى إلاّ من توافق رباعي: «يمكننا تصور أن الدول العظمى سوف تلعب فيما بعد دورها ونحن نعرف جيدًا على أي حال أن أي شيء لن يقع بشكل مقيم ضد إحداها. ومن ثم فإن هذه الدول هي التي ستقوم في نهاية المطاف، شئنا ذلك أم أبينا، بتحديد اتجاه المستقبل، حتى وإن كان الأمر، مرة أخرى، لا يتعلق، بأي شكل من الأشكال، بتسوية مشكلات الآخرين بالشكل الذي تراه».

وإذا كان كوف دو مورفيل يجري تحليلاً منطقيًا للوضع، فإن ديجول يتشبث بالمواقف التي اتخذها قبل الحرب، كما يشهد على ذلك تصريحه في ٢١ يونيو/ حزيران[٦٢]: من شأن حرب أن تسهم في استثارة حرب أخرى، فحرب فيتنام، جرّاء التدخل الأميركي، قد أنتجت السيرورة السيكولوجية والسياسية التي قادت إلى حرب الشرق الأوسط. وقد اتخذت فرنسا موقفًا ضد الحربين: «اليوم، لا تعتبر [فرنسا] مكسبًا أي تغير من التغيرات التي تحققت في الساحة بالفعل العسكري. إلاّ أنه بمجرد امتداد الحرب إلى الشرق الأوسط، فإن فرنسا ترى أنه لا فرصة هناك للتوصل إلى تسوية سلمية في الوضع العالمي الحالي، إلاّ إذا ظهر عنصر عالمي جديد. وقد يكون هذا العنصر، ويجب أن يكون، هو انتهاء الحرب في فيتنام، بوضع نهاية للتدخل الخارجي».

وهذا التصريح يستثير غضب الأميركيين. فيجري إطلاق حملة لحرمان فرنسا من أي دور كوسيط. وفي جميع الأحوال، فإن جونسون في عداء تام لفكرة

التوافق الرباعي. وهو يوضح ذلك في برقية إلى ويلسون، رئيس الوزراء البريطاني، في ١٦ يونيو/ حزيران[٦٣]. فهو يرى أن من الوهم تصور أن بوسع الدول العظمى فرض خطة سلام على الشرق الأوسط. وقد أظهرت دول المنطقة للتوّ بُعد مدى إفلاتها من وصاية الدول العظمى.

ويبقى مع ذلك أنه يجب خلق مناخ مؤات. ثم إن العرب قد بدأوا بالفعل إعادة تسلحهم. وأخيرًا، فإن انعقاد الجمعية العامة إنما يعني أن تحدد الولايات المتحدة مواقفها علنًا. ويفعل جونسون ذلك في ١٩ يونيو/ حزيران ضمن إطار تحديد مبادئ خمسة: حق كل أمة من أمم الشرق الأوسط في العيش مع احترام هذا الحق من جانب جيرانها، العدالة للاجئين، احترام القانون الدولي البحري، إنهاء سباق التسلح، احترام الوحدة الترابية لكل دولة. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يتحدث بشكل غامض غموضًا خاصًا[٦٤]: فهذا المبدأ لا يمكن تطبيقه إلاّ ضمن إطار صلح بين الأطراف. ولابد من حدودٍ معترفٍ بها كما لابد من ترتيبات توفر الأمن في مواجهة الإرهاب والدمار والحرب، لا خطوط الهدنة هذه الهشة التي كانت موضع انتهاك على مدار عشرين عامًا. ولابد من الاعتراف بالاهتمام الخاص لكل ديانة من الديانات الثلاث بالأماكن المقدسة في القدس.

وعلى الرغم من الرطانة الداعية إلى السلم والتعاون، فإن المسألة الأساسية هي أن احترام الوحدة الترابية يبدو أنه يتعلق بالوضع بعد التسوية لا بالوضع السابق لها. وهذا يمثل تحولاً أساسيًا في السياسة الأميركية، دون أن يكون قد جرى أي تفكير جماعي مسبق ودون أن يكون المسؤولون الرئيسيون قد أخذوا ذلك في حسابهم.

وفي اليوم نفسه، نجد أن كوسيجين، المتحدث الأول المسجل في المناقشة في الجمعية العامة، إنما يصب هجومه بشكل خاص على الولايات المتحدة التي تفرض حربًا على الشعب الفيتنامي كما يصب الهجوم بشكل خاص أيضًا على إسرائيل التي تنتهج سياسة عدوانية على الرغم من قرارات مجلس الأمن: إن جانبًا كبيرًا من الأراضي المحتلة قد تم احتلاله بعد وقف إطلاق النار. وهو يدعو الدول العظمى إلى التوصل إلى «لغة مشتركة» لاستعادة السلم في الشرق الأدنى.

ومشروع القرار الذي يتقدم به أكثر صلابة بكثير لأنه، علاوة على شجب العدوان الإسرائيلي، ودعوته إلى العودة إلى خطوط الهدنة، إنما يتضمن مطالبة بتعويضات عن الخسائر التي وقعت ؛ لكنه يحيل سلطة اتخاذ القرار إلى مجلس الأمن.

وفي ٢٠ يونيو/ حزيران، يبدي چورچ براون، وزير الشؤون الخارجية البريطاني، أداءً لافتًا أمام الجمعية العامة. فبعد أن شجب بقوة «أكذوبة» مشاركة بلاده في الحرب، يستحضر ميثاق الأمم المتحدة لكي يؤكد أن الحرب لا يجوز لها أن تقود إلى توسع ترابي، ولكي يؤكد، في تواز مع ذلك، على حق كل دولة في العيش في سلام وأمن. وهذا التصريح يستثير اهتمام العرب وغضب الإسرائيليين. وهو يسمح بتحسين سريع لعلاقات بريطانيا العظمى مع العالم العربي.

ويستقبل راسك وجولدبرج إيبان في ٢١ يونيو/ حزيران[٦٥]. وهما يريدان الاطمئنان إلى النوايا الإسرائيلية. فيؤكد إيبان أنه، ضمن إطار معاهدة صلح، ستكون بلاده على استعداد للانسحاب من سيناء على أساس نزع سلاحها وعلى أساس حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس. وفيما يتعلق بسوريا، سيتم الانسحاب إلى الحدود الدولية (والمقصود من ذلك: ليس إلى حدود ٤ يونيو/ حزيران). وهو أكثر غموضًا فيما يتعلق بغزة، التي لا تنوي إسرائيل ضمها. لكنه يتحدث عن إمكانية نقل جزء من سكانها إلى سيناء أو إلى الضفة الغربية. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فلم يجر اتخاذ أي قرار ؛ فإما يجري الإبقاء على روابطها بالأردن أو يجري إنشاء نظام حكم ذاتي مع اتحاد اقتصادي مع إسرائيل. ويتساءل راسك عما إذا لم يكن بالإمكان مراعاة أماني سكانها. فيتحدث إيبان عن «جس نبض» الأعيان من جانب أجهزة الاستخبارات[٦٦]. وهو يمتنع عن الحديث عن وضعية القدس ولا يريد الحديث إلاَّ عن إدارة الأماكن المقدسة.

والحال أن الاتصالات الأولى بين الأميركيين والسوڤييت قد سمحت بتحديد وجهات نظر موسكو. فالسوڤييت لا ينوون تهديد وجود دول إسرائيل وهم على استعداد للنظر في اتفاق دولي حول طرق الملاحة شبيه باتفاقية مونترو بشأن المضائق التي تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط. وبالمقابل، يولون الأولوية للجلاء عن الأراضي المحتلة وليس للتسوية.

ويتقرر بسرعة عقد قمة چونسون – كوسيجين. ولأسباب بروتوكولية مختلفة، يتقرر عقدها في جلاسبورو، في نيو چيرسي، في منتصف الطريق بين نيويورك

وواشنطون. وسوف يكون ذلك أول لقاء في قمة لرئاسة جونسون وهي قمة مرتجلة إلى حد بعيد. ويشمل جدول الأعمال كل المسائل الدولية بما فيها فيتنام ونزع السلاح. ويحتل الشرق الأوسط جانبًا مهمًا من هذه المحادثات التي تتدرج من ٢٢ إلى ٢٥ يونيو/ حزيران(٦٧).

ويشدِّدُ كوسيجين على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي، وإلاَّ فإن العرب سوف يستأنفون الحرب لا محالة. فمن جهة، هناك مائة مليون عربي يحيون لا يزالون في القرن التاسع عشر وثلاثة ملايين من اليهود، من الجهة الأخرى، ينتمون إلى القرن العشرين، هاجموا العرب واستولوا على أراضٍ تخص العرب. والانسحاب ضروري لكي تكون هناك تسوية سلمية(٦٨). ويتحدث جونسون عن مبادئه الخمسة. فيرد السوفييتي بأنه لو تعرض جزء من أراضي الولايات المتحدة للغزو، فإن الولايات المتحدة لن تقبل التفاوض قبل الجلاء.

ويُذَكِّرُ جونسونُ بأن الولايات المتحدة لا يمكنها فرض شيء على إسرائيل، مثلما لا يمكن للسوفييت فرض شيء على مصر. والخلاف ودي. على أنه يتم التفاهم على مواصلة المحادثات على مستوى وزير الشؤون الخارجية بهدف التوصل إلى قرار في مجلس الأمن.

وهذا هو موضوع محادثات راسك – جروميكو في ٢٧ يونيو/ حزيران في منظمة الأمم المتحدة(٦٩). ويحصي الأميركيون نقاط الاتفاق – حق إسرائيل في الوجود، إنهاء حالة الحرب، التسوية الضرورية لمسألة اللاجئين–، لكن جروميكو يُذَكِّرُ بالنقطة الأساسية بالنسبة للسوفييت، ألاَّ وهي انسحاب الإسرائيليين من الأراضي المحتلة. وإلاَّ فلن تكون هناك إمكانية لصلحٍ أو لتسويةٍ. ويرد راسك بأنه من غير الوارد العودة إلى خطوط الهدنة لأن هذا من شأنه أن يعني الإبقاء على حالة الحرب. وإذا حدث انسحاب، فيجب له أن يكون إلى الحدود «القومية»، وهو تعبير ملتبس التباسًا خاصًا يجيز لإسرائيل ضم أراض.

ويستقبل جونسون الملك حسين في ٢٨ يونيو/ حزيران(٧٠). فيشدِّد الملك على ضرورة انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية ويبدي استعداده للعب دور المشجع للعرب على التوصل إلى تسوية مع إسرائيل. لكن محاوريه يرون أن الحل السلمي، لكي يكون حلاً دائمًا، يجب أن يكون «عادلاً»(٧١). فلن يجري فرض سلام من

الخارج، وأي تسوية بين إسرائيل والعرب ستكون ثنائية من حيث طبيعتها، حتى لو أمكن التفكير في تدخل وسطاء. والضمانة الأميركية لصون الوحدة الترابية إنما تتعلق بالحدود «النهائية» بأكثر من تعلقها بخطوط الهدنة الحالية(٧٢). أمّا فيما يتعلق بطلبات الأردن من السلاح، فإن الأميركيين يتفهمون حاجات جيشه، إلاّ أنه لايزال من المبكر جدًا التمكن من تقديم إجابة إيجابية له.

وفي الجمعية العامة، تسعى الوفود العربية إلى التوصل إلى قرار مشابه للقرار الذي اتخذ خلال أزمة السويس، أي شجب العدوان الإسرائيلي، والانسحاب غير المشروط. وتقترح يوغوسلافيا صيغة أخف باسم بلدان حركة عدم الانحياز. وتتركز هذه الصيغة على انسحاب القوات الإسرائيلية على أن تتلوه وساطة من جانب منظمة الأمم المتحدة. ويقترح ثمانية عشر بلدًا أميركيًا لاتينيًا نصًا آخرَ يدعو إسرائيل إلى أن تسحب فورًا قواتها ويطالب الجميع بإنهاء حالة الحرب مع دراسة إمكانيات إعطاء وضعية دولية للقدس. وتقترح الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وألبانيا نصوصًا أخرى. وتتلو ذلك سلسلة من المساومات بين مختلف الوفود. وتساند فرنسا المشروع اليوغوسلافي بينما تعمل الولايات المتحدة على منع التصويت على اتخاذ أي قرار (لابد لإجازته من الفوز بأغلبية ثلثين). ويوضح جولدبرج الأمر لممثل فرنسا في ٢ يوليو/ تموز ١٩٦٧(٧٣):

> إن هذه الجمعية، التي ما كان يجب لها البتة أن تنعقد، والتي كانت بالنسبة للسوفييت فرصة لشن حملة دعائية جديدة مضادة للغرب، ليس لها أن تقود إلى أي نتيجة. ولا يجب السعي، بالأخص، إلى مكافأة السوفييت على سوء تصرفهم. كما لا يجب التفكير في تقديم ولو أدنى إرضاء إلى العرب، فهذا من شأنه لعب اللعبة السوفييتية. ويجب، على العكس من ذلك، أن يتحدث المصريون والأردنيون والسوريون مباشرة مع الإسرائيليين: وكلما كان ذلك أسرع فهو أفضل.

وفي ٤ يوليو/ تموز، يحصل مشروع القرار اليوغوسلافي على ٥٣ صوتًا في مقابل ٤٦ صوتًا (بينها صوت الولايات المتحدة) وامتناع ٢٠ عن التصويت، ومن ثم أقل من أغلبية الثلثين. ومشروع القرار الأميركي – اللاتيني حظه أوفر قليلاً: ٥٧ في مقابل ٤٣ وامتناع ٢٠. وبالمقابل، نجد أن مشروع قرار باكستانيًا يعتبر ضم القدس باطلاً ومعدومًا، إنما يتم اعتماده بموافقة ٩٩ صوتًا وامتناع ٢٠.

ومن الناحية الرسمية، شجبت الولايات المتحدة الضم، لكنها امتنعت عن التصويت عند التصويت على مشروع القرار تسليماً بالطابع «التقاني» للتدابير الإسرائيلية التي قيل إنها تدابير مؤقتة. وبالنسبة لواشنطون، تظل إسرائيل دولة «تمارس احتلالاً» بحسب القانون الدولي[٧٤]. وفي ١٠ يوليو/ تموز، يعيد أبا إيبان التأكيد في منظمة الأمم المتحدة على أن التدابير إدارية محضة وأن كلمة الضم غير دقيقة.

أمّا روبرت أندرسون، إذ يجعل من نفسه متحدثًا بلسان الشركات البترولية، فقد نبه وزارة الخارجية [الأميركية] إلى أنه إذا كانت الأراضي المحتلة المختلفة تمثل مشكلات، فإن مسألة القدس من شأنها أن تعرض للخطر الحلفاء العرب للولايات المتحدة وأن تشعل حربًا مقدسة. وملك العربية السعودية فيصل مهتم اهتمامًا خاصًا بهذه المسألة[٧٥].

وتعلق الجمعية أعمالها لأسبوع. وفي الأورقة، يجري استئناف المساومات. ويوضح الأميركيون أن من شأنهم قبول الانسحاب في مقابل إنهاء حالة الحرب، لكن الوفود العربية لا تريد سماع شيء كهذا. وفي ١٢ يوليو/ تموز، تستأنف الجمعية دورتها. وفي ١٤ يوليو/ تموز، تعتمد قرارًا بأغلبية ٩٩ صوتًا وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت (بينها الولايات المتحدة) يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع عن جميع التدابير المتخذة بشأن المدينة المقدسة والامتناع عن أي فعل من شأنه تغيير وضعية القدس

ردود الفعل العربية[٧٦]

شدّد كوسيجين، خلال محادثات جلاسبورو، على ضرورة تفهم الأميركيين لعبد الناصر، بل ودعمه. فلولاه، لأصبح الوضع أسوأ بكثير في الشرق الأوسط[٧٧].

والروح المهيمنة في العالم العربي ليست روح استسلام، بل روح نضال معاد للإمبريالية. والمعجم السياسي، المتأثر تأثرًا واعيا إلى هذا الحد أو ذاك بالدعاية السوفييتية التي تحدثت عن «الهتلرية» فيما يتعلق بالمسلك الإسرائيلي، إنما يتحدث عن مسلك الإسرائيليين «النازي» في الأراضي المحتلة[٧٨]. وفي الأول من يوليو/ تموز، نجد أن أنور السادات، رئيس برلمان الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، إنما

يستخدم أمام المؤتمر الاستثنائي لحركة التضامن الأفرو- آسيوي الإشارة إلى الفاشية بصدد النزعة العسكرية الإسرائيلية[٧٩]. ونحن على بُعد أقل من ربع قرن من انتهاء الحرب العالمية الثانية، فترة تكوين النخب السياسية العربية الموجودة في السلطة، ويجري رد تهمة النازية التي أطلقها الإسرائيليون ضد العرب لدمغ الإسرائيليين بها. أمَّا المرجعيات الدينية الإسلامية، في البلدان المسماة بالمعتدلة لأنها منحازة إلى الغرب، فهي تتمسك بالإشارة، الكلاسيكية ولكن الموعودة بمستقبل عظيم، إلى نداء **الجهاد** والحرب المقدسة ضد إسرائيل[٨٠]. وخطاب القتال، سواء كان معاديًا للفاشية أم إسلاميًا، هو خطاب كُلِّيُ الحضور في البيانات الموجَّهة إلى الشعوب العربية والإسلامية. وفي المحافل الدولية، يرفض المسؤولون العرب أي اتفاق صلح ويشدِّدون على أولوية تصفية آثار عدوان ٥ يونيو/ حزيران. وعلى جميع المستويات يحدث التقاء على شعار «إزالة آثار العدوان».

وقد أدرك السوفييت استياء العرب منهم. فهم يجري اتهامهم بأنهم لم يقدموا دعمًا مباشرًا خلال الحرب ولم يوجهوا إنذارًا[٨١]. وشاغلهم المباشر هو تقديم دعم سريع إلى حلفائهم سعيًا إلى تعزيز مواقعهم وتفادي ارتماء المنطقة كلها في أحضان المعسكر الأميركي. وتحليلهم مماثل لتحليل الأميركيين: إن رهان النزاع الإسرائيلي- العربي هو مَنْ مِنَ المعسكرين سوف يفوز بموقع مهيمن في الشرق الأوسط. وهامش المناورة المتاح لموسكو هامش مُخْتَزَلٌ اختزالاً خاصًّا ويجد المسؤولون السوفييت أنفسهم في مركز تابع قياسًا إلى حلفائهم التقدميين العرب الذين يجازفون بالارتماء في أحضان المعسكر الأميركي. وبعيدًا عن المساعدة العسكرية المباشرة، ينصحون حلفاءهم العرب التقدميين باعتماد طريق اشتراكي أكثر صراحة في توجه أنظمتهم السياسية. وفيما يتعلق بغياب ردود فعل عسكرية سوفييتية على الهجوم الإسرائيلي[٨٢]، توضح موسكو عبر قنوات مختلفة أنه، منذ بدايات ستينيات القرن العشرين، كان مجهود التسلح منصبًّا على مجال الصواريخ الباليستية الحاملة لرؤوس نووية وذلك على حساب قدرات الانتشار الخارجي. ومن غير الوارد الدخول في مواجهة نووية مع الولايات المتحدة بصدد الشرق الأوسط. ويجري بشكل خاص إيضاح أن الضعف السوفييتي مصدره غياب قواعد بحرية [سوفييتية] في البحر المتوسط في حين أن الأسطول السادس [الأميركي] يتمتع فيه

ببنية تحتية لوجيستية جبارة. والرسالة واضحة: العرب هم من يتعين عليهم تغيير هذا الوضع الضار ...

ومنذ انتهاء المعارك في سيناء، سأل الملحق العسكري السوفييتي في القاهرة المسؤولين العسكريين المصريين عن احتياجاتهم من العتاد الحربي سعيًا إلى تعويض الخسائر[٨٣]. واعتبارًا من ١١ يونيو/ حزيران، بدأ جسر جوي في إعادة تسليح الجيش المصري.

وعندما تراجع عبد الناصر عن تنحيه، حاول عبد الحكيم عامر عمل الشيء نفسه. وموّاليه من الضباط يطالبون بعودته إلى قيادة الجيش ويكثرون من التظاهرات العلنية في هذا الاتجاه. فيبدو عبد الناصر متشدّدًا ويعهد إلى محمد فوزي بقيادة الجيش. وتتلو ذلك حركة تطهير صارمة تستبعد رجال عامر من مناصب المسؤولية. وخلال عدة أسابيع، يظل التوتر قويًّا مع شائعات عن محاولة انقلاب. فيجري وضع عامر وأنصاره الرئيسيين تحت الإقامة الجبرية والمراقبة. وسوف تنحل الأزمة بانتحار المشير في ١٤ سبتمبر/ أيلول (هو، بحسب بعض أنصاره، اغتيال).

وتنهمك القيادة العسكرية الجديدة على الفور في إعادة بناء الجيش. فيعاد تشكيل الوحدات التي تبدد شملها. والتوجهات الناصرية واضحة: استرداد الأراضي المفقودة عبر جمع بين الأعمال العسكرية والمبادرات الدبلوماسية. وفي المجالين، لا غنى عن الدعم من جانب الاتحاد السوفييتي. وسرعان ما يتأكد عبد الناصر من أنه لا يمكنه انتظار شيء من الولايات المتحدة وأنه لابد من إدخال السوفييت مباشرة في النضال من أجل التحرير.

وبدرجة أكبر مما في أي وقت مضى، لابد له من أن يظهر بوصفه الشخصية المهيمنة في العالم العربي. وقد حصلت مصر على دعم غير مشروط من الجزائر، التي أرسلت لها أربعين طائرة من طراز ميج ١٧. وقد أبرز مؤتمر وزراء الشؤون الخارجية العرب في الكويت في ١٧ يونيو/ حزيران تضامن الدول العربية الفعال والتمسك بالمقاطعة البترولية للولايات المتحدة ولبريطانيا العظمى. وبشكل ظاهر، كثّف عبد الناصر من أمارات الامتنان للملك حسين، الرفيق في أيام المحن هذه. وقد عُهِدَ إلى الملك بمهمة الإبقاء على الاتصالات مع الولايات المتحدة

شريطة الامتناع عن أي صلح منفرد مع إسرائيل. ففي مقابل عودة الضفة الغربية، يمكنه، بموافقة عبد الناصر، اقتراح إنهاء حالة الحرب وعقد اتفاق دفاع مع الولايات المتحدة[٨٤]. ويجري تخويله تمثيل جميع العرب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي ١٦ يونيو/ حزيران تصل إلى القاهرة بعثة عسكرية سوفييتية مهمتها دراسة الاحتياجات المصرية. وفي اللحظة عينها التي كان كوسيجين موجودًا فيها في نيويورك، يجري إرسال پودجورني، وهو ممثل آخر للقيادة الجماعية، إلى القاهرة مع وفد رفيع المستوى. وتبدأ المحادثات بمجرد الاستقبال الرسمي في المطار، في ٢١ يونيو/ حزيران. فيطلب عبد الناصر على الفور مساعدات في مجال الدفاع الجوي كما يطلب حضورًا بحريًا سوفييتيًا في شرقي البحر المتوسط.

ويدور اللقاء بين عبد الناصر وپودجورني، في ٢٢ يونيو/ حزيران، في مناخ وديٍّ ودًا خاصًا، حيث يتفاهم كل منهما بالإيماءة والإشارة[٨٥]. ويشير عبد الناصر إلى أن عدم الانحياز لم يعد واردًا لأن الولايات المتحدة عدوة لمصر عداءً واضحًا. وهو مستعد لأن يعلن أن بلاده منحازة للاتحاد السوفييتي، وهو ما من شأنه إرغام العربية السعودية وتونس والمغرب على كشف تبعيتها للولايات المتحدة وللإمبريالية. وبادرته الأولى هي فتح جميع الموانئ المصرية أمام سفن البحرية الحربية السوفييتية، وهو ما يؤثر تأثيرًا ملحوظًا على علاقات القوة في البحر المتوسط، حيث إن السوفييت كانوا لا يتمتعون بعدُ بـ«تسهيلات بحرية» في هذا البحر بين الأراضي منذ خسارة ألبانيا. ويطلب الرئيس المصري مستشارين سوفييت للمساهمة في رفع مستوى الجيش المصري من جديد، خاصة في مجال الدفاع الجوي، مع التسليم تمامًا بأن استرداد سيناء سيكون مهمة العسكريين المصريين على وجه الحصر. وعلاوة على المساعدة العسكرية، تحتاج مصر إلى مساعدة اقتصادية مهمة.

وفي اليوم التالي، يصبح بوسع پودجورني التأكيد على التعهدات السوفييتية. وهو يطلب تدقيقات حول أهداف مصر: هل الهدف النهائي هو القضاء على إسرائيل؟ فيتهرب عبد الناصر من السؤال. فالأولوية هي الدفاع. وعندما تدرك إسرائيل والولايات المتحدة أن مصر لن تستسلم، سوف تستأنفان الحرب.

ومن الواضح تمامًا أن عبد الناصر يلعب بالورقة السوفييتية التي ستسمح له بإعادة تسليح مصر بسرعة. والحال أن حضور السفن السوفييتية في الموانئ المصرية «من شأنه جعل» هذه الموانئ «حَرَمًا لا يمكن المساس به» وحمايتها من خطر هجوم جوي إسرائيلي. وفي الوقت نفسه، يجبر عبد الناصر الولايات المتحدة على دفع ثمن انحيازها إلى إسرائيل مع تزوده بإمكانية تالية للمساومة معها.

وفي الأيام التالية، يذهب بودجورني إلى سوريا وإلى العراق ويكثف من تقديم تعهدات بالمساعدة السوفييتية. وفي مستهل يوليو/ تموز ١٩٦٧، تتحدد السياسة السوفييتية تحديدًا واضحًا[٨٦]. فالكتلة الشرقية سوف تساعد البلدان العربية على إزالة آثار العدوان، لكنها، في الوقت نفسه، سوف تعمل على توضيح أن الحرب ليست الحل الأفضل وأن وجود إسرائيل لا يمكن تهديده. وترتيبًا على ذلك، فإن التسوية السياسية القادمة يجب أن تشمل الجلاء عن جميع الأراضي المحتلة في مقابل إنهاء حالة الحرب. وهذا لن يعني لا الاعتراف بإسرائيل ولا الصلح معها. وعلى هذا الأساس، عمل السوفييت بنشاط على العثور على صيغة حل وسط مع الأميركيين على حساب حلفائهم العرب.

وهم منزعجون من عنف الحوادث التي وقعت على قناة السويس بين المصريين والإسرائيليين (ثمانية قتلى، ذهاب اثنين في عداد المفقودين، وعدة جرحى في صفوفهم، وخسائر أهم على الجانب المصري). وهم يريدون بالفعل إعادة تسليح مصر لكنهم لا ينوون التورط في حرب جديدة. وتنتهي المواجهة الأولى عن طريق وقف لإطلاق النار يراقبه هذه المرة مراقبو هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. والسبب المطروح لهذه المواجهات هو رغبة الإسرائيليين في أن تكون لهم زوارق في القناة. ووراء ذلك تنطرح مسألة وضعية القناة. وكان المطروح هو إعادة فتحها أمام الملاحة البحرية ويطالب الإسرائيليون بحق في الملاحة، وهو ما يرفضه المصريون. والحال أن اشتباكات منتصف يوليو/ تموز العنيفة إنما تؤدي إلى إبعاد أفق استئناف الملاحة، وهو ما يلحق الضرر ببريطانيا العظمى، التي يكابد اقتصادها مكابدة كبيرة جرّاء إغلاق القناة.

ويرى رابين، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، أن العرب لم يخسروا المعركة وحدها، بل خسروا الحرب أيضًا[٨٧]: «أنا على ثقة من أن قدرة الجيش

المصري نفسها على إعادة تنظيم نفسه وتكوين قوة لها وزنها هـي قـدرة جـرى تحطيمها. وهذا كله، بالطبع، صحيح طالما كان الأمر يتعلق بالعرب وحدهم، دون أي مساعدة من الخارج». إلاَّ أنه لا يبدو أن الاتحاد السـوفييتي مسـتعد لإرسـال قوات مقاتلة إلى مصر.

وبعد محادثات مع عبد الناصر، يذهب الرئيس الجزائري بومـدين والـرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى موسكو سرًا لطلب توضـيحات حـول الموقـف السوفييتي. وقد اسـتقبلهما بريچنيـف فـي ١٧ و١٨ يوليـو/ تمـوز ١٩٦٧[٨٨]. وأولوياتهما هي شحنات السلاح والمساعدة الاقتصادية. ويجيبهما الزعيم السوفييتي بأنه يدرك تمامًا أن إسرائيل ليست غير أداة للإمبريالية الأميركية للسـيطرة علـى بترول الشرق الأوسط ولإخضاع الشعوب العربية لها. والرهان المباشر هو بقـاء الأنظمة التقدمية العربية. والحل يمر عبر حل وسط يشمل إنهاء حالة الحرب. لكن السياسة العربية تفتقر إلى المرونة. وتدور المناقشة في مناخ متـوتر، فالسـوفييت يشدّدون بقوة على المثالب الكثيرة للجيوش العربية ويشتبهون بـأن الجزائـر لهـا تعاطفات جد سافرة مع الصين الشعبية. وترى موسكو أن كل شيء يجب أن يكون موضع تفاوض للتوصل إلى الانسحاب، فيما عدا الاعتراف بدولة إسرائيل، وهو ما يشمل حرية الملاحة في الطرق المائية. ويجب معالجة مسألة اللاجئين الفلسطينيين على حدة. ولا يمكن للكتلة الشرقية خوض حرب لحساب الدول العربية حتـى وإن تعرضت هذه الدول للغزو من جانب الإسرائيليين، لأن هذا من شأنه أن يعني حربًا ضد الغرب، ومن ثم حربًا نووية. ولا يجب للعرب اسـتفزاز الإسـرائيليين بـلا جدوى.

ويفكر المسؤولون السوفييت في [تنازل] عربي من نوع [تنـازل] بريسـت – ليتوفسك ويصل الأمر ببريچنيف إلى حد الاستشهاد بلينين – فالقائد الجيد هو مـن يعرف متى يجب عليه التقدم ومتى يجب عليـه التراجـع. والحـال أن التضـامن الأممي والضغوط الچيوسياسية تؤدي إلى أن يجد الاتحاد السوفييتي نفسه من جديد، حيال البلدان العربية «التقدمية»، في الوضع نفسه الذي يجد نفسه فيه حيال ڤيتنـام الشمالية. فهو مضطر إلى تقديم مساعدة ضخمة دون أن تكون لـه سـلطة فعليـة للتأثير على الخيارات السياسية الأهم[٨٩]. والولايات المتحدة في الوضع نفسه حيال

إسرائيل. وفي المعسكرين، تؤدي اللغة السياسية وشباك الإيديولوجية إلى حجب هذه الضغوط وتسمح بتصور أن حلفاء المعسكر الآخر ليسوا غير أدوات طيعة بيد الخصم، في حين أن هؤلاء الحلفاء هم الذين يمسكون بالأوراق الحاسمة.

ويرجع الرئيسان [العربيان] إلى القاهرة مباشرة حيث يجريان تشاورًا مع عبد الناصر وممثلين اثنين، واحد لسوريا والآخر للسودان. وترى [البلدان العربية] «التقدمية» بوضوح أن التسوية السلمية المعروضة عليها إنما تعني «الاستسلام». وتقبل هذه البلدان سلوك الطريق السياسي، مقتنعة بأن مصيره الفشل، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بجعل النضال المسلح الخيار الممكن الوحيد، مما سيضطر السوفييت عندئذ إلى الانحياز إليه. ويجب إيلاء الأولوية لوحدة الصفوف العربية، وهو ما يفترض تنحية التعارض بين التقدميين والمحافظين.

وهذا السياق يفسر الفشل النهائي للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكانت موسكو قد خولت دوبرينين العمل على التوصل إلى حل وسط مغ الولايات المتحدة. وهو يقترح، في مقابل الانسحاب، ليس إنهاء حالة الحرب غير المقبول من العرب، بل صيغة أكثر غموضًا تشمل عدم استخدام القوة وضرورة التوصل إلى حل سلمي[٩٠]. فيرد عليه دين راسك بأن هذا يساوي مبادلة حصان بأرنب. على أنه يجري الاضطلاع بمحادثات مكثفة بين دوبرينين وجولدبرج للتوفيق بين مواقف الدولتين الأعظم. أمّا حسين فهو يوضح، من جانبه، أن لديه موافقة من عبد الناصر على التوصل إلى تسوية مع إسرائيل عبر وساطة الأميركيين على أساس انسحاب من كل الضفة الغربية ومن القدس. وعند سؤال إشكول وإيبان عن ذلك، فإنهما يجيبان بأن من المستبعد التراجع عن توحيد القدس وبأنه لا وجود هناك كالعادة لموقف إسرائيلي مبدئي حول مستقبل الضفة الغربية. فيرد عليهما الأميركيون بأن من شأن ضم الضفة الغربية تهديد الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

ويشرح إيبان لوالتر روستو البدائل المختلفة[٩١]: إذا ضمت إسرائيل الضفة الغربية فسوف تصبح دولة ثنائية القومية ؛ وإذا ما فَرَضت حماية عليها فهذا سيكون شيئًا مماثلاً لوضع الجزائر في ظل السيطرة الفرنسية. وإذا لم يحدث ضم ولا حماية، فإنه يبقى إمّا استعادة السلطة الأردنية أو تكوين دولة عربية ذات حكم ذاتي. وإيبان يفضل الخيار الأردني. وصعوبة هذه الخيارات تفسر غياب التوافق في الآراء.

ومن جهة دوبرينين، تتقدم الأمور. إذ يجري استخدام السابقة الروسية- اليابانية: ففي عام ١٩٥٦، أنهى البلدان حالة الحرب دون لجوء إلى معاهدة صلح لها شكل سليم ومناسب. وفي ٢٠ يوليو/ تموز، يشارك جروميكو في التباحث مع جولدبرج. ويجري السعي إلى صيغة مقبولة من الجميع. وفي اليوم التالي، يتم التوصل إلى صيغتين ممكنتين[٩٢] حول موضوع الاستناد إلى ميثاق منظمة الأمم المتحدة والذي لا يجيز فتح أراض بالقوة وينص على حق كل دولة قومية في العيش في سلام وأمن، ومن هنا ضرورة التوصل إلى حل عادل ومناسب يشمل حرية الملاحة في الطرق المائية الدولية وتسوية مسألة اللاجئين.

ويجري نقل النص إلى العرب والإسرائيليين، ليس دون قدر من التشوش في كتابته. وهو ينص بشكل واضح على أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة يحظر أي فتح لأراض عن طريق القوة كما ينص على حق كل بلد في المنطقة في العيش في سلام وأمن. وكما يمكن توقع ذلك، فإننا نجد أنفسنا إزاء معارضة حازمة من جانب المعنيين. فالعرب لا يريدون سماع شيء عن الصلح والإسرائيليون لا يريدون سماع شيء عن الانسحاب. وكان السوريون والجزائريون الأكثر كفاحية بينما بدا المصريون أكثر ترددًا[٩٣]. ويهاجم إيبان جولدبرج بقوة، ويدافع الأخير عن نفسه قائلاً إن من شأن النص المطروح إجبار الدول العربية على اتخاذ موقف واضح من مسألة الاعتراف بدولة إسرائيل[٩٤]. والحال أن جولدبرج، المرتبك والذاهل، إنما ينقلب على السوفييت متحدثًا عن «إساءات فهم»، الأمر الذي يثير عظيم دهشة دوبرينين[٩٥].

وعندئذ تقرر الجمعية العامة في ٢١ يوليو/ تموز تعليق أعمالها التي سيتم نقل مضمونها إلى مجلس الأمن. ويخشى الإسرائيليون من اعتماد مشروع القرار الأميركي- السوفييتي، لاسيما أن دوبرينين يستأنف محادثاته مع محاوريه الأميركيين. وبشكل موازٍ، يسعى الملك حسين إلى الحصول على ضمانات من الأميركيين. ويرفض هؤلاء الأخيرون التعهد بشيء فيما يتعلق بالقدس، مُذكِّرين بأن موقفهم كان دائمًا موقف اعتبارها كيانًا منفصلاً (*corpus separatum*)[٩٦]. ولن تجبر الولايات المتحدة إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية، لكنها على استعداد لدعم أي تسوية عادلة ودائمة بين الأردن وإسرائيل. فيعبر الملك عن خيبة

أمله. فهو في موقف ضعف بالغ بحيث لا يمكنه التباحث مع الإسرائيليين، وهو يرتاب في عبد الناصر والتقدميين العرب الآخرين - فهم سوف يدعونه ينخرط في هذا الطريق لكي يتمكنوا بعد ذلك من إدانته. وهو يُحَذِّرُ من أن التسوية التي لا تشمل القدس من شأنها أن يكون من المستحيل التوصل إليها وأن من الأفضل، في غياب الأمل في النجاح، عدم الانخراط في طريق المفاوضات.

ويكثف الإسرائيليون من الضغوط على إدارة جونسون ويحصلون على الموافقة على مبدأ التشاور المسبق قبل أي مبادرة أميركية جديدة[٩٧]. وهم يحصلون على اعتراف بمبدأ التفاوض قبل أي انسحاب وعدم العودة إلى اتفاقيات الهدنة، وهو ما يترجمه الإسرائيليون بعدم العودة إلى خطوط الهدنة. وهم يجادلون حول عدم جواز الاستيلاء على أراض بالقوة مؤكدين أنه لا ينطبق على حالة حرب تَصَدٍّ لعدوان، ناسين أن أيًا من الأطراف لم تكن قد جرت إدانته لارتكابه عدوانًا، خلافًا لما حدث في ١٩٥٦. وفي ١٤ أغسطس/ آب، يعبر إيبان علنًا عن موقف بلاده: لا وجود إلاَّ لخريطتين للشرق الأوسط، الخريطة التي حددتها قرارات وقف إطلاق النار الحالية والخريطة التي ستنجم عن مفاوضات الصلح. فخريطة ٥ يونيو/ حزيران قد زالت بلا رجعة[٩٨].

وقد أرسل عبد الناصر بضع مبعوثين لاستئناف الاتصال بالأميركيين. وإدراكًا منه لاستحالة العودة إلى وضع ١٩٥٧، فإنه يهاجم علنًا التواطؤ بين الولايات المتحدة وإسرائيل خلال خطابه بمناسبة ذكرى الثورة، في ٢٣ يوليو/ تموز[٩٩]. وهو يعترف بأن من غير الوارد خوض الحرب ضد الولايات المتحدة، القوة العالمية الأولى، والتي التزمت بالدفاع عن الوحدة الترابية لإسرائيل لا الوحدة الترابية للدول العربية، لكنه يعلن أن مصر لن تستسلم. فالشعب العربي المصري قد طرد الغزاة على مر التاريخ، من قمبيز إلى نابوليون وإلى الإنجليز. وهدف العدوان الإمبريالي الصهيوني ليس مجرد احتلال أراض عربية، فهو يتمثل في القضاء على الثورة العربية. ويدعو الرئيس إلى التعبئة الشعبية وإلى دعم القوات المسلحة، طليعة الشعب في المعركة. وهو يوجه الشكر الحار إلى الاتحاد السوفييتي على مساعداته ويحيي موقف فرنسا.

وفيما يتعلق بالبترول العربي، يدرك عبد الناصر تمامًا الأضرار التي تسببها المقاطعة العربية للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لحلفائه السياسيين المنتجين للبترول (الكويت، العراق، الجزائر). وفي نهاية يوليو/ تموز، ولرؤيته أن الحرب ستكون طويلة، يقترح عليهم استئناف صادراتهم البترولية في مقابل دفع نسبة ١٠% من عائداتها للبلدان المنخرطة مباشرة في المواجهة العسكرية مع إسرائيل(١٠٠). والاستجابات الأولى قليلة الحماسة.

ومحمود رياض هو المدافع عن هذا الموقف(١٠١). فهو يعرف أن الإسرائيليين والأميركيين ينتظرون إذعان الجمهورية العربية المتحدة جرّاء تدهور وضعها الاقتصادي. ومصر، المحرومة من عائدات قناة السويس وبترول سيناء، لا تملك إمكانات الحفاظ على مجهود حربي ممتد. ومن جهة أخرى، فإن الدول المنتجة للبترول لا يمكنها حرمان نفسها طويلاً من عائدات التصدير. والحصول على نسبة ١٠% من هذه العائدات لصالح بلدان المواجهة من شأنه السماح بالخروج من هذا الوضع المستحيل. والحال أن عبد الناصر معاد لهذا الاقتراح في البداية. فهو يدرك أن هذا من شأنه أن يسبب لبلاده تبعية خطيرة. لكنه يستخلص تدريجيًا نتائج الوضع. وبمقدوره إيجاد تضامن عربي مؤثر لتمويل المجهود الحربي في مقابل هجر رطانة الحرب الباردة العربية.

وفي اجتماع وزراء الشؤون الخارجية العرب في الخرطوم في الأول من أغسطس/ آب، يتصاعد الغضب ضد الولايات المتحدة والشعار هو إزالة آثار العدوان. ولا يتم اتخاذ أي قرار فعلي سوى عقد لقاء في بغداد لوزراء المالية والبترول العرب، تمهيدًا لعقد القمة العربية القادمة(١٠٢). وسوريا وحدها هي التي ترفض الدعوة باسم خلافاتها مع الأردن والعربية السعودية. ويرمز هذا اللقاء إلى نهج قصوي لكنه غير واقعي قوامه استخدام سلاح البترول. وبشكل واضح، تتجه الدبلوماسية المصرية إلى مصالحة مع العربية السعودية لإنهاء حرب اليمن وللحصول على تمويل للمجهود الحربي، ومن هنا عدم تشديدها على استخدام السلاح البترولي.

وبتشجيع من الولايات المتحدة إلى هذا الحد أو ذاك، يتجه الرئيس تيتو آنذاك إلى محاولة وساطة. فهو يقترح إدخال تحويرات أسلوبية على مبادئ جونسون

الخمسة متحدثًا عن ضرورة عدم إذلال العرب في إطار تسوية، إلاَّ أنه لا يمكنه التباعد كثيرًا عن الموقف الرسمي الأميركي.

ويذهب الرئيس اليوغوسلافي إلى مصر، ثم إلى سوريا والعراق قبل أن يرجع إلى القاهرة. وهو يستنتج من مهمته أن السلام العادل يجب أن يشمل الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية وحرية ملاحة إسرائيل في خليج العقبة ومرور السلع الإسرائيلية (وإن لم يكن السفن) في قناة السويس. وهو يرى أن من شأن أي ضم أن يخلق سابقة خطيرة لبقية العالم. وعلى الدول العربية تأكيد تمسكها بميثاق الأمم المتحدة، فهذا من شأنه التماسّ ضمنيًّا مع حق إسرائيل في الوجود.

الفصل الثاني
القرار رقم ٢٤٢

« يقول لي أحدُ قادة الجمهورية الإسرائيلية بابتسامة غامضة «نحن إزاء خرَج الثروات. فلدينا القدس ومنطقة غزة وسيناء والضفة الغربية لنهر الأردن. هذه المرة أفضلُ الأوراق بأيدينا ؛ وعلى الآخرين أن يتساءلوا عن المسلك الذي يجب اتِّباعه».

" أُقاطع الوزير: «هل تشدِّدون على الحَرَج أم على الثروات؟ إن كانت المسألة مسألة أوراق من أجل التفاوض، فالأوراق لا تعوزكم. وإن احتفظتم بفتوحاتكم، هل ستكون ثروات؟!»

" اعترَفَ الوزير عن طيب خاطر بأن هذه الثروات من شأنها أن تجازف غدًا بأن تكون سببًا للحرج. لكنه امتنع عن التكهن بما قد يحدث في حالة «عدم إزالة آثار العدوان»، إذا ما استخدمنا لغة الدبلوماسية السوفييتية. وعَرَضَ الأطروحات المعروفة للدبلوماسية الإسرائيلية مشدِّدًا على ضمانات الأمن.

«وهذا الحوار، الذي لا هو مختلَق ولا هو رمزي، حوار كاشف للظرف الراهن. فالإسرائيليون يعرفون دائمًا ما يجب عليهم قوله. وهم يعرفون أحيانًا ما يتمنون الحصول عليه. فهل من الجائز أيضًا أنهم لا يعرفون دائمًا ما يتمنونه في عمق أنفسهم؟!»

ريمون آرون، لو فيجارو، ٢٩/ أغسطس/ آب ١٩٦٧[١].

مصير الأراضي المحتلة[٢]

تُماهي الرطانة الإسرائيلية أرض إسرائيل بمجمل فلسطين ما تحت الانتداب والتي تَعتبر [هذه الرطانةُ] دولةَ إسرائيل الوريث الوحيد لها. وهي تعتبر الوجود المصري في غزة والوجود الأردني في الضفة الغربية غير شرعيين، ولا يرد ذكر لفكرة ترك سكانهما يحددون مصيرهم. وإذا ما جرى التذرع بالسبل القانونية للضم، فإن هذا الضم إنما يبدو مستحيلاً بسبب وزن السكان العرب المهم. ومن ثم

فقد جرى التفكير فورًا في فرض حماية إسرائيلية على حكم ذاتي فلسطيني أو أيضًا على تقسيم ترابي في نهاية المطاف أو اختصاص مشترك مع الأردن.

وعلى الرغم من الدراسات المسبقة، يترافق الاحتلال مع ارتجال واسع. فالسلطة، من حيث طبيعتها، عسكرية وهي تعتمد على توزيع قوات الاحتلال. وعلى الجانب العربي، لا يبقى سوى السلطات البلدية، حيث إن ما بقي من الإدارة الأردنية كان قد تم إلغاؤه. وبانتهاء عمليات التمشيط التي شهدتها الأيام الأولى والمصاحبة لوقف إطلاق النار، تجري استعادة حياة طبيعية إلى هذا الحد أو ذاك.

وخلال الأسابيع الأولى، نجد أن نزوح السكان إلى الأردن قد استمر بمساعدة من الإسرائيليين، بل بتشجيع منهم. وعدد الأشخاص المشردين سيتم إدراجه في نهاية المطاف بين مائتي ألف ومائتين وخمسين ألف إنسان. إلاَّ أن حركة عودة ترتسم بسرعة بالغة. فبسبب النقاشات في منظمة الأمم المتحدة، تقبل الحكومة الإسرائيلية في ٢ يوليو/ تموز مبدأ العودة محدِّدةً شروطًا دقيقة وموعدًا نهائيًّا [لا تجوز العودة بعده] هو ١٠ أغسطس/ آب. ولا يريد إيبان نشوء مسألة لاجئين أخرى من شأنها أن تضاف إلى مسألة لاجئي ١٩٤٨. ويجري تكليف اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنظيم العودة ؛ فيتم جمع مائة وعشرين ألف طلب، إلاَّ أن القليل من حالات العودة الفعلية هو ما يتم تسجيله. وفي ١٣ أغسطس/ آب، تعطي الحكومة الإسرائيلية موعدًا نهائيًا جديدًا هو ٣١ أغسطس/ آب مع إيلاء الأولوية للم شمل العائلات ثم للمقيمين في الضفة الغربية وأخيرًا للاجئي ١٩٤٨. وفي ٢٧ أغسطس/ آب، يجري مد المهلة خمسة عشر يومًا لحالات لم الشمل العائلي وحدها. ويتم تكليف اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمجمل العملية، لكن الأشخاص المشردين يتعين عليهم ملء استمارات على ورق يحمل ترويسة الحكومة الإسرائيلية، وهو ما يعتبره الأردنيون والمعنيون بمثابة رغبة في فرض الاعتراف بدولة إسرائيل أو، على الأقل، بسيادتها على الضفة الغربية. وفي النهاية، يتم الاتفاق على ورقة تحمل ترويستها شعار إسرائيل والأردن والصليب الأحمر.

والإسرائيليون يتهمون الأردنيين بعدم الرغبة في التعاون في هذه المهمة «الإنسانية» خوفًا من الاضطرار إلى التعامل مباشرة معهم، وهم يفرضون من جهتهم شروطًا أمنية صارمة. ثم إنهم يتهمونهم بالرغبة في إجبار اللاجئين على

العودة إلى الضفة الغربية في حين أن هؤلاء اللاجئين من شأنهم تفضيل البقاء في شرق الأردن[٣]: «إن موقف الحكومة الأردنية هذا قد سبّبَ قلقًا بالغًا للحكومة الإسرائيلية التي تنظر باستنكار إلى محاولة الأردن هذه استغلال المعاناة الإنسانية لحفز أهدافه السياسية المعادية».

وسوف ينجم عن ذلك أن حالات العودة لن تتعلق إلاّ بشريحة صغيرة من اللاجئين الجدد (نحو ١٧٠٠٠ إنسان من ١٧٠٠٠٠ طلب نقلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مستهل شهر سبتمبر/ أيلول على استمارات مناسبة) كما سينجم عن ذلك أنه قد جرى بالفعل خلق مشكلة جديدة هي مشكلة «الأشخاص المشردين»، وهي تسمية أُطلقت على من ليست لهم صفة «لاجئي ١٩٤٨» المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وإذا كان الاحتلال بطبيعته عسكريًا، فإنه يجنح إلى تحقيق مهمات الإدارة المدنية. وهذا يعني أن الحكم العسكري يتعاون مع مجمل الوزارات الإسرائيلية. وأخيرًا، نجد أن موشيه دايان، بوصفه وزير الدفاع، قد قرر، منذ البداية، أن يجعل من إدارة الأراضي حكره الخاص وهو يعارض أي إدارة مباشرة من جانب الوزراء الآخرين الذين تعد علاقاته بهم سيئة في أغلب الأحوال. فتترتب على ذلك سلسلة بأكملها من التعقيدات البيروقراطية والعديدِ من تنازعاتِ الاختصاصاتِ تقودُ إلى إعادات تشكيل دورية للتنظيم الإداري. ومن حيث المبدأ، يعد الجيش مسؤولاً عن الدفاع بينما تعد الوزارات الإسرائيلية مسؤولة عن إدارة الشؤون المدنية. لكن هذه الإدارة تتداخل بشكل مباشر مع مسائل الأمن ويهتم موشيه دايان بكل ما يجري. ولتأمين التعاون بين مختلف المتدخلين – وزارة الدفاع، الجيش، الوزارات المدنية ومكتب رئيس الوزراء–، لابد من الإكثار من اللجان الخاصة. وإلى هذا التشوش البيروقراطي يُضَافُ غيابُ تعريف لخط سياسي طويل الأمد فيما يتعلق بمستقبل الأراضي في حين أن القرارات المتخذة في الساحة تؤثر على هذا المستقبل تأثيرًا عظيمًا.

ومنذ البداية، جرى إقرار توجهات نهائية. وكان المستشار الحقوقي لوزارة الشؤون الخارجية [الإسرائيلية] قد استشير لمعرفة ما إذا كانت اتفاقيات جنيف تسري على الأراضي المحتلة، بما فيها الضفة الغربية. وقد قدم في ١٤ سبتمبر/

أيلول إلى الحكومة الإسرائيلية ردًا بالإيجاب[٤]. ويتعلق الأمر على نحو خاص باتفاقية جنيف المؤرّخة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب في قسمها الخاص بالأراضي المحتلة، والذي ينص، بين أمور أخرى، على:

المادة ٤٩

عمليات نقل الأشخاص الإجبارية، الجماعية أو الفردية، وكذلك ترحيلات الأشخاص المشمولين بالحماية خارج الأرض المحتلة إلى أرض الدولة التي تمارس الاحتلال أو إلى أرض أي دولة أخرى، تحت الاحتلال أو ليست تحت الاحتلال، عمليات محظورة، أيًا كان دافعها.

على أن الدولة التي تمارس الاحتلال يجوز أن تتجه إلى الإخلاء الكامل أو الجزئي لمنطقة محتلة محددة إذا ما تطلب ذلك أمنُ السكان أو أسباب عسكرية قهرية. ولا يجب للإخلاءات أن تؤدي إلى نقل الأشخاص المشمولين بالحماية إلا إلى داخل الأرض المحتلة، أللهم إلاّ في حالة الاستحالة المادية لذلك. والحال أن السكان الذين يجري ترحيلهم بهذا الشكل إنما تجب إعادتهم إلى مواطنهم بمجرد انتهاء القتال في هذا القطاع.

والدولة التي تمارس الاحتلال، إذ تتجه إلى عمليات نقل الأشخاص أو إلى الإخلاءات هذه، يجب عليها أن تتصرف بشكل من شأنه، بأقصى درجة ممكنة، استقبال الأشخاص المشمولين بالحماية في مقار إقامة مناسبة، كما من شأنه تحقيق عمليات النقل في ظروف مرضية من حيث السلامة الصحية والرعاية الصحية والأمن والتغذية وأن لا يجري فصل أفراد الأسرة الواحدة بعضهم عن البعض الآخر.

ويجب إبلاغ الدولة الحامية [لهؤلاء الأشخاص] بعمليات النقل والإخلاء بمجرد حدوثها.

ولا يجوز للدولة التي تمارس الاحتلال احتجاز الأشخاص المشمولين بالحماية في منطقة معرضة لمخاطر الحرب تعرضًا خاصًا، أللهم إلاّ إذا تطلب ذلك أمنُ السكان أو أسباب عسكرية قهرية.

ولا يجوز للدولة التي تمارس الاحتلال الاتجاه إلى ترحيل أو إلى نقل جزء من سكانها المدنيين هي إلى الأرض التي تحتلها.

وكان قد تقرر على الفور التصرف بشكل مختلف، حيث انطرحت مسألة العلاقات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي بدأت العمل في الساحة منذ اليوم الأول للحرب مُطَالِبَةً بتطبيق الاتفاقية، بما في ذلك في القدس التي لا تعترف بضمها. وتم العثور على حلول وسط فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية المحددة بهذه الصفة كزيارة الأسرى أو لمِّ شمل العائلات، إلاَّ أن الجيش الإسرائيلي، بعد أن كان قد أعلن التزامه بالاتفاقيات في بياناته الأولى، إنما يرفض تطبيقها الكامل. ولاحقًا، سوف تطرح الحكومة الإسرائيلية سلسلة بأكملها من الحجج المشبوهة بالأحرى: لسنا بإزاء أرض محتلة، بل نحن إزاء أرض «مدارة» أو «متنازع عليها» لا غير؛ وإسرائيل ليست مُلزَمة إلاَّ بالبنود «الإنسانية» في الاتفاقية، ومسألة نقل السكان مسألة «سياسية» ؛ والاتفاقية الرابعة لم يكن قد جرى تطبيقها البتة حتى ذلك الحين (وسبب ذلك أنه لم يكن هناك، منذ عام ١٩٥٠، تاريخ بدء سريان مفعول الاتفاقية، احتلال لأراض من الناحية القانونية)، وهي لا تنطبق إلاَّ في حالة احتلال طويل الأمد.

وفيما يتعلق بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، قررت الحكومة الإسرائيلية بسرعة تركها تواصل نشاطاتها. فدورها لا بديل له من حيث كونها من يقدم الخدمات للاجئين. وفي غزة، نجد أن الموظفين المصريين العاملين مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أو العاملين مع الإدارة المصرية السابقة، إنما يجري طردهم مع عائلاتهم (نحو ألف إنسان).

والحال أن موشيه دايان، بوصفه وزير الدفاع، كان الصائغ الحقيقي للسياسة التي يلزم اتِّباعها، ومن هنا ارتياب إشكول المتصل، فهو لا يثق به بالمرة وهو مستعد لأن يشتبه بأن لديه نوايا مستترة. ويرى دايان أن من غير الوارد الاتجاه إلى عمليات ضم من شأنها زيادة نسبة السكان العرب في دولة إسرائيل. وهو يميز بين ما يسميه «حدودًا آمنة»، تنطوي على المرابطة الدائمة لقوات إسرائيلية في الضفة الغربية، وبين «الحدود السياسية» التي ستتحدد خلال تسوية تُنشئ إمَّا حكمًا ذاتيًّا فلسطينيًّا أو استعادة السلطة الأردنية (وهو الحل الذي يفضله هو).

وبحسب صيغة منسوبة إلى إشكول، فإن إسرائيل ترحب بـ«الدوطة» (الأرض) ولكن ليس بالعروس (السكان). وموقف عدم القرار هذا يقود، بحكم قوة

الأشياء، إلى تعايشٍ وإلى خلق أمور واقعة، في آن واحد. ومنذ البداية، حَرِصَ دايان على إبعاد القوات عن مراكز المدن هادفًا إلى التقليل إلى أكبر حد ممكن من فرص الاحتكاك. وكان الطموح الأصلي هو دفع الحد الأقصى من السكان إلى الرحيل – ومن هنا المعاملة المُطبَّقة حيال المشردين– وهو أمر لابد له من أن ينطوي على تدهور خطير للظروف الاقتصادية. لكن الصدى الدولي لمسألة اللاجئين قد أجبر الإسرائيليين على تنظيم عمليات عودة لشريحة منهم، وهي عمليات جرى تسليط الأضواء الإعلامية عليها. والشيء القاهر الآخر هو أن لا يصبح الاحتلال عبئًا على الاقتصاد الإسرائيلي، ومن هنا ضرورة تنظيم حياة اقتصادية سليمة. ومن غير الوارد السماح للمنتجات الزراعية العربية الأرخص بدخول السوق الإسرائيلية. وتنتج عن ذلك السياسة المسماة بسياسة «الجسور المفتوحة»، المعرَّفة أساسًا بإمكانية قيام سكان الضفة الغربية بتصدير منتجاتهم الزراعية إلى الأردن. وقد جرى استكمال هذه السياسة بترك الاختصاص للأردن في دفع رواتب الموظفين المحليين بينما يتم استخدام العملة الأردنية في التعاملات على مستوى واحد مع العملة الإسرائيلية. ومجموع هذه التدابير يسمح بحرية انتقال حقيقية بين ضفتي نهر الأردن، وهو ما يشكل هجر سياسة دفع الناس إلى الرحيل.

وضمن المنظور نفسه، جرى إلغاء «الخط الأخضر» (خط الهدنة الأردنية – الإسرائيلية السابق)، وهو ما يؤدي إلى خلق حرية انتقال بين غزة والقدس والضفة الغربية، وكل ذلك مع إعادة فتح الاتصالات مع العرب الإسرائيليين، ومن هنا نوعٌ من لم الشمل الجزئي للسكان العرب الفلسطينيين، الذين سرعان ما سيجري تعريفهم بأنهم «فلسطينيو الداخل». والهدف هو خفض الضغط الديموغرافي في غزة وإبراز حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة من جانب المسلمين والمسيحيين. وتسمح النتيجة باستعادة وحدة المصير بين قطاع غزة والضفة الغربية، المنفصلتين منذ عشرين سنة، كما تسمح بإعادة بناء العلاقات بين العرب الإسرائيليين وفلسطينيي الأراضي.

وفي المعجم السياسي الإسرائيلي، يدور الحديث عن مناخ تعايش من شأنه السماح بإزالة الحواجز النفسية التي تفصل بين الشعوب. فمن شأن توافر فهم أفضل وتوافر علاقات سلمية خلق ظروف مؤاتية لتسوية سياسية. وبشكل أكثر

فجاجة، بلغة صائغي هذه السياسة، فهذه ممارسة «الجـزرة والعصـا»[٥]. لأنـه بـ«التنازل عن شيء ما»، يجري امتلاك سبل قوية للضغط على السكان في حالة العصيان أو العنف.

وتصبح البلديات المحاورة الرئيسية مع سلطات الاحتلال. وتتمثل مهمتها فـي تأمين الخدمات الاجتماعية للسكان دون أن تصبح حكومة **فعلية** للسـكان العـرب. ويرتاح دايان لقيامه بزيارات إلى العمد والأعيان كما يرتاح إلى النقاش معهم حول فنجان قهوة. وهو يسجل شكاياتهم ويتدخل لصالحهم سعيًا إلى تسوية المشـكلات. ويستسلم لوهم «علاقات حقيقية» ندية.

والحال أن وزير الدفاع، ببراجماتيته، لا يفعل سوى إعادة اختراع سياسـات الإشراك الاستعمارية الأوروبية القديمة، والمقصود بها الحفاظ على هدوء السـكان الخاضعين للفتح. وهو نصير لما كان ليوتي قد سماه بـ«سياسة المراعاة». وهكذا، ففي منتصف أغسطس/ آب، يعارض بقوة محاولـة الحاخـام جـورين، المرشـد الروحي للجيش الإسرائيلي، إنشاء مصلى على جبل الهيكل/ ساحة المسـاجد فـي القدس. وهو يدع مؤسسة الأوقاف تدير الساحة مع سماحه عبر عمليات هدم جديدة بتوسيع الميدان أمام حائط المبكى.

والمستوطنات الأولى في الأراضي المحتلة هي من فعـل حركـات اليسـار الاشتراكي. وهي تتمتع، داخل الحكومة، بالمساندة النشيطة من جانب آللون. وفـي تلاعب خادع بالكلمات، يقترح، في ٣ يوليو/ تموز، إمكانية إنشـاء «معسـكرات عمل» في الجولان المحتلة. وفي ١٦ يوليو/ تموز، يجري إنشاء كيبوتزٍ أولٍ بشكل شبه سرِّي سعيًا إلى الإمساك بزمام ممتلكات المزارع والبسـاتين التـي هجرهـا أصحابها.

وفي نهاية يوليو/ تموز، يتسنى لآللون تقديم تصور لحكومته عمـا ستصـبح عليه الخطة التي تحمل اسمه. فالحدود يجب أن تكون على نهر الأردن ويجب على إسرائيل ضم المناطق ذات الكثافة السكانية العربية الضعيفة، مع القيام فـي داخـل المجال بترك عدد من الجيوب ذات الحكم الذاتي التي يمكن عند الاقتضاء ربطهـا بالأردن. ويقف ضده من يريدون ضم الضفة الغربية كلها بوصفها أرض إسـرائيل ومن يؤيدون، كدايان، السيطرة على الأرض دون استيطان.

وفي ٢٧ أغسطس/ آب، تعتمد الحكومة الإسرائيلية مشروع آللـون الخـاص بمعسكرات العمل المتصور أنها منشآت مؤقتة. كما ستجري استعادة نشاط مزرعة تجريبية تركها المصريون في العريش في سيناء. ويجري الحديث بشكل متزايد باطراد عن استعادة مستوطنات مجمع إيتزيون، بين بيت لحم والخليل، والتي كانت قد ضاعت في ١٩٤٨. وبحسب الحقوقيين، فإن هذه الاستعادة لوضع سابق لا يجوز اعتبارها انتهاكاً لاتفاقيات جنيف. ويقوم سكانها السابقون بزيارة الأطلال وتجري دراسة المشروع في الدوائر الحكومية. ويتم اتخاذ قرار باستعادة المجمع السابق، إلاّ أنه يجري تصوير القرار على أنه إجراء عسكري يهدف إلى إنشاء «حصن» لا على أنه قرار بإنشاء مستوطنة سكنية. والحال أنه بالتحرك عبر بيانات النفي، الموجهة إلى الرأي العام الداخلي كما إلى المجتمع الدولي، تُنشأ مراكزُ الاستيطان الأولى.

وتستولي إسرائيل على مجمل الممتلكات العامة، عبر تقديم نفسها في صورة «دولة تتولى الإدارة» وعبر إنزال الاختصاصات العربية إلى المستوى البلدي. والحال أن الحكومة الإسرائيلية، بإضافتها إلى ذلك الترتيبات في المجال الأمني والتي تسمح لها بإقامة منشآت عسكرية من كل شكل ولون، إنما تتمكن من تزويد نفسها بإمكانات إجراء تحويلات ملكيات عقارية واسعة لصالحها.

ودايان الذي ينسب إليه الرأي العام، ليس دون ظلم لرابين وإشكول، مأثرة النصر، يتمتع بحرية تعبير تسمح له بالتأثير تأثيرًا مباشرًا على الجدل. وفي مقابلة صحافية نُشرت في مستهل شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧، يُعَرِّفُ الحدود الجديدة بأنها «مثالية» دون أن تكون «واقعية»: «إذا عبرنا قناة السويس نكون على مشارف القاهرة ؛ وإذا عبرنا نهر الأردن فهذا معناه أننا نكون في عمان، وإذا ما اجتزنا القنيطرة، فهذا يعني أننا في دمشق»[٦].

وإذا ما نشبت حرب جديدة، سيكون بوسع الجيش الإسرائيلي احتلال عاصمة عربية ليفرض تسوية. وللحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، ليس بالإمكان ضم الأراضي. لذا يجب السيطرة عليها مع معاملة السكان أفضل معاملة ممكنة. ولا يطرح دايان على نفسه السؤال عما إذا لم يكن الاستيطان، بأكثر من الاحتلال، يجعل هذا الخيار غير قابل للتحقق.

الخرطوم[٧]

خلال شهر يوليو/ تموز، تبدو العداوة بين الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية جلية للعيان. وقد أدرك عبد الناصر أن «إزالة آثار العدوان» يجب أن تبدأ، في نظر الملك فيصل، بإزالة آثار «العدوان المصري» في اليمن[٨]. وفي الوقت نفسه، لا يثق الرئيس المصري فعلاً بالراديكالية اللفظية للبعثيين السوريين الذين لم يقاتلوا فعلاً في يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وهو يثمن الدعم النشيط الذي قدمته جزائر بومدين، إلاّ أنه ليس مستعدًا لاتباع نصيحته ترك [الإسرائيليين] يغزون البلدان العربية للتمكن من خوض حرب عصابات ضدهم تستنزف قواهم. وتواصل العربية السعودية سجالها ضد الجمهورية العربية المتحدة، لكنها لا تحظى بعدُ بمساندة من جانب الدول العربية «المعتدلة» الأخرى (الأردن، ليبيا، الكويت) والتي يعد الرأي العام فيها جد معادٍ للإمبريالية الأميركية.

وفي البداية، لم يكن عبد الناصر متحمسًا جدًّا لفكرة عقد قمة عربية، لكن الملك حسين والرئيس السوداني محجوب يتحركان بنشاط في هذا الاتجاه. ويعمل قائدا الدولتين باجتهاد على تحقيق مصالحة بين عبد الناصر وفيصل. وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، توضح الجمهورية العربية المتحدة أنها مستعدة لتسوية لمسألة اليمن على أساس اتفاقات جدة لعام ١٩٦٥[٩]. والحال أن مؤتمر وزراء المالية والبترول العرب المنعقد في بغداد في منتصف أغسطس/ آب، لم يساعد على تحقيق تقدم للملفات، ذلك أن التقدميين حاولوا فرض شعارهم الخاص بالحظر البترولي وسحب الأرصدة المالية العربية من البلدان الغربية المتواطئة في العدوان[١٠]. وتتمترس الجمهورية العربية المتحدة في موقف ترَقُّب، معلنة أنها سوف تنحاز إلى قرار الأغلبية، إن حدثت أغلبية، ورافضة طرح أي مبادرة. وهذه السلبية الواضحة رسالة موجهة إلى البلدان البترولية المحافظة، مفادها أن بالإمكان عمل مساومة.

والأولوية، بالنسبة للقاهرة، هي إعادة القوات المرابطة في اليمن. وقد وافق عبد الناصر على عقد قمة الخرطوم، ولكن دون حضوره. وهو يفكر في أن يرسل إليها نائبه زكريا محيي الدين. فهو لا يريد أن يتعرض لهزيمة سياسية بعد هزيمته العسكرية ويخشى من رد فعل رجل الشارع. وفي النهاية، يستسلم لضغط أصدقائه، الذين يرون أن حضوره ضروري لنجاح القمة.

وفي ٢٩ أغسطس/ آب، فإن ما ينتظر حضور الرئيس المصري هو استقبال شعبي حاشد، يضاهي اتساع تظاهرات ٩ و١٠ يونيو/ حزيران. وقد أبلغ محمود رياض [القمة] بالمبلغ الذي تأمل مصر في الحصول عليه من البلدان البترولية للتعويض عن خسارة إيرادات القناة وبترول سيناء، وقدره مائة وعشرون مليون جنيه استرليني. وهو يأمل في أن تغطي العربية السعودية رُبعه. ولدى بدء أعمال المؤتمر، يوصل الملك فيد المبلغ الذي يجب تقديمه للأردن وللجمهورية العربية المتحدة إلى ١٣٥ مليون جنيه. وسوريا ليست في الحسبان، فهي قد حافظت على موقفها المعادي من الملكيات العربية كما امتنعت عن المشاركة في قمة الخرطوم. ويجري تقسيم المبلغ دون مشكلة بالتفاهم مع عبد الناصر المستعد للتنازل عن جزء من هذه الأموال للأردن: ٩٥ مليونًا للجمهورية العربية المتحدة و٤٠ مليونًا للأردن، على أن تتحمل الكويت دفع ٥٥ مليونًا وتتحمل العربية السعودية دفع ٥٠ مليونًا (نسبة ١٢% من إيرادات ميزانيتها) بينما تتحمل ليبيا دفع ٣٠ مليونًا.

تلك هي المصالحة الكبرى بين عبد الناصر والملكيات العربية وهي مصالحة تستند إلى الدور، الضخم، المنتَظَر، للريع البترولي. ففي وجه الراديكاليين الذين يماهون إسرائيل بالإمبريالية ويطالبون باستخدام السلاح الأخير المتمثل في وقف صادرات البترول، اختار عبد الناصر الواقعية، مدركًا أن البلدان المصدرة تعتمد على البلدان المستوردة لبيع إنتاجها وأنها لا يمكنها أن تسمح لنفسها بوقف متواصل للصادرات. وهو قد فعل ذلك بكل صفاء ذهن، مدركًا أن من شأن صعود حجم الريع البترولي أن يؤدي لا محالة إلى اختزال وزن مصر من حيث كونها القوة العربية الأولى، وهو اختزال سيتم على المستوى الاقتصادي ثم على المستوى السياسي. على أن حرب يونيو/ حزيران قد قلبت بشكل دائم معطيات سوق البترول العالمية. وأدت محاولات الحظر إلى زيادة عدم الاستقرار. بينما هبطت صادرات البترول العربي المتجهة إلى بريطانيا العظمى هبوطًا ملحوظًا وكانت إيران هي المستفيدة من ذلك[١١].

وبوجه أخص، يطرح إغلاق قناة السويس ضرورة الدوران حول أفريقيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح، ومن هنا ضرورة اللجوء إلى ناقلات بترول عملاقة ونشوء فجوة في الأسعار بين منتجي البترول المطلين على البحر المتوسط (ليبيا،

الجزائر) ومنتجيه المطلين على الخليج. وفي الوقت نفسه، يتسارع النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية التي يتزايد اعتمادها باستمرار على البترول بينما يدخل النظام النقدي الموروث من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في مرحلة احتضار. وتصبح التقلبات النقدية متزايدة القوة باستمرار في حين أن معدلات التبادل المحددة بالإحالة إلى الذهب تصبح أهدافًا يصعب بشكل متزايد باطراد الوفاء بها. وهارولد ويلسون يرد خفض قيمة الجنيه الاسترليني، في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧، إلى آثار حرب يونيو/ حزيران على التجارة البريطانية. وهو خفض يترافق مع الانسحاب الكارثي من عدن، في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، أمام الانتصار الحاسم الذي أحرزه الفدائيون القوميون العرب. وسوف تستخلص لندن نتائج ذلك في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨ بالإعلان عن الانسحاب من مواقعها شرق السويس، أي من الخليج أساسًا، بحلول أواخر عام ١٩٧١[١٢]. وتتمثل نتيجة أخرى لهذه الأحداث في توقف الجنيه الاسترليني عن أن يكون عُملة الإحالة بالنسبة للتبادلات في الشرق الأوسط (من المفارقات أن تعهدات مؤتمر الخرطوم المالية هي آخر تعهدات ضخمة بالجنيه الاسترليني) وذلك لصالح الدولار الأميركي. والحال أن بلدان المنطقة سوف تتأثر تأثرًا مباشرًا بحركات هذه العملة الأخيرة. وهكذا فإن العربية السعودية سوف تعيد مواءمة قيمة مدفوعاتها للأردن وللجمهورية العربية المتحدة في حين أن ليبيا والكويت سوف تتمسكان بالقيمة الإسمية لالتزاماتهما. والحال أن دين راسك سوف يلخص الوضع أمام دبلوماسي فرنسي[١٣] بقوله إن الكويت والعربية السعودية تنويان جعل الشركات البترولية الأميركية تدفع مبلغ القروض اللتان ستقدمانها لمصر والأردن. وفي النهاية، تتحمل الولايات المتحدة نفقات العملية.

ويستعيد فيصل وعبد الناصر علاقة الصحبة الودية التي كانت بينهما في خمسينيات القرن العشرين حين كانا يناضلان معًا ضد حلف بغداد. وهما يعززان تفاهمهما في كواليس القمة بعقدهما اتفاقًا حول سحب القوات المصرية من اليمن الشمالي. وغير المعلن عنه في المفاوضات هو أن الانهيار البريطاني الجاري في اليمن الجنوبي لن تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة ضد العربية السعودية.

ومع تسوية المسألة الاقتصادية، مع التسوية، الضمنية، لمسألة شبه الجزيرة العربية، ينتقل عبد الناصر إلى تتمة جدول الأعمال، إزالة آثار العدوان. والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتقاسمان الهدف نفسه المتمثل في انسحاب من الأراضي المحتلة في مقابل إنهاء حالة الحرب، بل والتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات. وبفضل المبالغ التي تحصل عليها مصر للتوّ، فإنها تملك إمكانات الصمود وإعادة بناء جيشها. وليست تلك حالة الأردن: فاليمين الإسرائيلي يريد ضم الضفة الغربية فورًا. وبوسع مصر أن تسمح لنفسها بتحين حل عسكري، لكن هذا ليس بوسع الأردن الذي لابد له من اتخاذ طريق الحل السلمي. والولايات المتحدة وحدها هي التي تملك إمكانات إجبار إسرائيل على ترك الضفة الغربية والقدس.

ويعقب صمتٌ مؤقت هذه المداخلة، ثم يوافق فيصل على الخط الموجِّه الذي حدده عبد الناصر. ويعترف حسين بأن من غير الوارد حدوث استرداد عسكري للضفة الغربية. وهو يميل إلى تبني خطة تيتو والقيام بتحرك لدى الولايات المتحدة. ويلقى موافقة فيصل.

وهذا ما لا يحتمله الشقيري الذي أدرك منذ عدة أسابيع أن شعار «إزالة آثار العدوان» يعني، بشكل ملموس، التخلي عن تحرير فلسطين. فيقدم سلسلة بأكملها من المطالب باسم منظمة التحرير فلسطين: لا سلم ولا تعايش مع إسرائيل، رفض أي مفاوضات مع إسرائيل ورفض كل ما من شأنه الاتجاه إلى تصفية القضية الفلسطينية، إيلاء الأولوية المطلقة لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، رفض أي تنازل ترابي. فالثمن الذي سيتوجب دفعه مقابل أي حل سلمي هو تصفية القضية الفلسطينية، وهي تصفية لا تقبلها منظمة تحرير فلسطين.

ويرد عبد الناصر بأن الكارثة من شأنها أن تتمثل في الضياع النهائي للضفة الغربية والقدس، ومن هنا ضرورة ترك الأردن والعربية السعودية يتعاملان مع الولايات المتحدة على أساس المقترحات اليوغوسلافية. وبوتفليقة، الذي يمثل الجزائر بوصفه وزيرًا للشؤون الخارجية، يعارض الحل اليوغوسلافي. فإذا ما تم قبوله بالنسبة للضفة الغربية، فممًا لا مهرب منه اتخاذ الموقف نفسه بالنسبة للجولان وسيناء.

ويرد الشقيري بأنه إذا كانت القضية الفلسطينية قضية كل العرب، فإن منظمة تحرير فلسطين وحدها هي التي تملك الحق في اتخاذ القرار باسم الفلسطينيين. وتتلو ذلك مناقشة جد حامية لا يتدخل خلالها عبد الناصر وفيصل.

وفي الجلسة الأخيرة في الأول من سبتمبر/ أيلول، ينسحب الشقيري من المؤتمر، متهمًا قادة الدول العربية بأنهم مستعدون لخيانة القضية الفلسطينية. وفي غيابه، تجري كتابة قرارات الخرطوم الشهيرة ضمن إطار الخطة العربية لإزالة آثار العدوان وهي خطة تستند إلى حشد الموارد العربية[١٤]. وتتعهد الدول العربية على أن تعمل بشكل جماعي على التوصل إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة بعد ٥ يونيو/ حزيران على أساس مبادئ اعترف بها الجميع: لا صلح مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه.

والقرارات أكثر اعتدالاً مما تظهر به خارجيًا فنحن بإزاء التخلي النهائي عن هدف تحرير فلسطين، فالإشارة إلى الفلسطينيين أكثر غموضًا. وإذا كان الخيار العسكري غير مستبعد، فإنه لا يرد ذكر له، الأمر الذي يترك الباب مفتوحًا أمام حل سلمي. وتفسير الصلح غامض: فالمصطلح يمكن أن يعني «المصالحة» بأكثر مما يعني «السلم» بمعناه المحدد. وهكذا فإن إمكانية إنهاء حالة الحرب مفتوحة دون أن يكون هناك تحديد لها.

وقمة الخرطوم تمثل بالفعل منعطفًا لمسألة فلسطين. ويصبح الريع البترولي عنصرًا رئيسيًا يجب أخذه في الحسبان. فهو بتأمينه تمويل المجهود الحربي إنما يُدخل عنصر استقلالية للبلدان العربية حيال القوى الخارجية، مع جعله البلدان المنتجة، خاصة الملكيات العربية، قوى فاعلة مريبة. وبمعنى معين، فإن مساهماتها المالية هي الثمن الذي لا مفر لها من دفعه، على المسرح العربي، لحاجتها إلى حماية أميركية ولصون علاقات مع المستهلكين الغربيين. وإذ تصبح هذه البلدان قوى مؤثرة، فسوف تكون لها كلمتها في تعريف التسوية السياسية، وإن كانت تجد نفسها، هي أيضًا، في وضع اعتماد متبادل مع فاعلي المواجهة المسلَّحة.

وهكذا، يمكن للملك فيصل، غداة قمة الخرطوم، أن يقدم تفسيره للقرارات في رسالة إلى الرئيس جونسون[١٥]. وهو يعبر عن سعادته لاستئناف الصادرات

البترولية. ويفسر الصلح بالمصالحة ويُعَرِّفُ المواقف العربية بأنها بناءه. وهو يذهب إلى أن الرهان الحقيقي هو حالة العلاقات بين الغرب والعالم العربي. وإذا لم يتم التوصل بسرعة إلى حل مقبول بالنسبة للعرب، فسوف يكون شعورهم بالمرارة من الجسامة بحيث إن أصدقاء الأميركيين لن يعودوا قادرين على الفعل. وهذا ليس من شأنه أن يعود بالفائدة إلاّ على الطرف الآخر(١٦).

والحال أن الفلسطينيين، إذ يبدون لا يزالون كطرف ضعيف في الملف، يبدو إبعادهم السياسي ممكنًا، كما يشهد على ذلك انسحاب الشقيري. وهنا أيضًا، تُدخل قمة الخرطوم تناقضًا يظل ساعتها افتراضيًا بين مصالح الدول العربية وأهداف الفلسطينيين القومية.

وبالنسبة للحكومة الإسرائيلية، تُعَدُّ القرارات غير مقبولة سواء كان ذلك فيما يتعلق بما هو جوهري (غياب الاعتراف والصلح) أم فيما يتعلق بالمسألة الترابية. وفي ٣ سبتمبر/ أيلول(١٧)، يقدم إشكول مضمونًا واضحًا لموقف بلاده: «إن موقف قادة الدول العربية إنما يعزز قرار الحكومة الإسرائيلية عدم السماح بعودة ظروف من شأنها تمكين من يسعون إلى القضاء على إسرائيل من إضعاف أمنها ووحدتها وتهديد وجودها». وهو يوضح في ٦ سبتمبر/ أيلول: «بما أن العرب لا يريدون السلم، فليس أمام إسرائيل من حل آخر سوى أن تضع الحدود الطبيعية نصب عينيها وما من حدود هناك أكثر طبيعية من حدود قناة السويس».

وفي ٢٢ سبتمبر/ أيلول، يستعيد رابين مصطلح «الحدود الطبيعية» المتمثلة في قناة السويس ووادي الأردن وهضبة الجولان. أمّا إيبان، الأكثر حذقًا في لغته، فهو يشير إلى أن بلاده سترفض أي حل مفروض من الخارج وأن التسوية ستتم عبر مفاوضات مباشرة. أمّا فيما يتعلق بالحدود، فسوف يتم تحديدها باتفاق مشترك، وهذا تعبير ديبلوماسي مفاده أن إسرائيل هي التي سوف تحددها.

نشأة المقاومة الفلسطينية

قبل حرب يونيو/ حزيران، كانت الحركة القومية الفلسطينية مبنية ضمن منظور تحرر وطني، على غرار الحركات الوطنية الأخرى في العالم الثالث في عصر نزع الاستعمار. وبما أن الهدف جذري – تحرير كل فلسطين–، فإن أي حل

سياسي لا يمكنه الانبثاق. وقد جعلت فتح من الكفاح المسلح شعارها الرئيسي، جَارَّةً القوى الأخرى إلى هذا الخطاب، بما في هذه القوى منظمة تحرير فلسطين وحركة القوميين العرب. على أن المسؤولين الفلسطينيين كانوا مدركين لضعف إمكاناتهم الباعث على السخرية، ومن هنا عزمهم جَرَّ البلدان العربية إلى المواجهة المسلحة.

والحال أن مقاتلي جيش تحرير فلسطين الذين لا يزيدون عن بضعة آلاف والذين يشكون من ضعف التسلح، قد شاركوا في القتال إلى جانب المصريين و، كما رأينا، كابدوا مكابدة قاسية من المعارك ومن القمع الإسرائيلي. ومن تسنّى لهم الإفلات من كارثة سيناء كان قد تم تجميعهم على الضفة الأخرى لقناة السويس حيث يجدون أنفسهم خاضعين للسيطرة الصارمة من جانب السلطات العسكرية المصرية. وهذه الأخيرة سوف ترفض أي تجنيد إضافي، ومن هنا حدوث تضاؤل متواصل لأعدادهم في الشهور التالية.

وبالنسبة لقيادة فتح، فإن الهزيمة العسكرية قد كرَّست الفشل الكارثي لخطِّها الاستراتيجي – إثارة حرب جديدة مع إسرائيل، لكن الهزيمة قد أعادت إدخال العامل الفلسطيني، في الوقت نفسه، وذلك بحكم الاحتلال نفسه. ومنذ منتصف يونيو/ حزيران، يحدد عرفات وخليل الوزير (أبو جهاد) الاستراتيجية الجديدة: استئناف النضال، انطلاقًا من الأراضي المحتلة هذه المرة. والظرف مؤات لهما وذلك بقدر ما أن الأردنيين، في انسحابهم من الضفة الغربية، قد أطلقوا سراح المئات من المناضلين المحبوسين. والأولوية الأكثر إلحاحًا هي استئناف الاتصال، ومن هنا تسلل عناصر من فتح منذ نهاية يونيو/ حزيران وبداية يوليو/ تموز. ويُقدم عرفات على المغامرة الجسورة بتولي قيادة العمليات في الضفة الغربية نفسها، وهو ما سيسمح له بتكريس سلطته على المنظمة بفوزه بشرعية المقاتل. ويتخذ لقب «القائد العام» ويُعِدُّ لانتفاضة شعبية وفق نموذج انتفاضة ١٩٣٧. وكان قد تم التخلي بسرعة عن منظور شن عمليات في الجولان المحتلة جرَّاء المعارضة الحازمة من جانب العسكريين السوريين، المنزعجين من ضعف جيشهم غير القادر على الدفاع عن دمشق في حالة حدوث هجوم إسرائيلي جديد. والعلامة المشجعة الأولى هي التدفق المتواصل للمتطوعين الراغبين في القتال، ما يجعل من فتح

المنظمة الفلسطينية المقاتلة الأولى. وهكذا فإن أربعمائة طالب ومهاجر فلسطيني يحيون في ألمانيا إنما يرحلون إلى الجزائر لتلقي إعداد عسكري قصير ثم ينتقلون إلى سوريا للتسلل إلى الأردن ومن هناك إلى الضفة الغربية.

وعلى جانب حركة القوميين العرب، كانت الصدمة أقوى لاسيما أن الإيمان بعبد الناصر كان راسخاً. ويتبنى يسار الحركة كلاموية ثورية تُلقي بالمسؤولية عن الهزيمة على الطابع «البورجوازي الصغير» للأنظمة التقدمية العربية(١٨). لذا يجب للقوى الثورية اتخاذ طابع بروليتاري أكثر للنضال ضد الإمبريالية الجديدة التي تجسدها الولايات المتحدة وإسرائيل، مع التزود بفهم نظري واضح لطبيعة الثورة العالمية ضد المعسكر الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة. ومن نافلة القول أن هذا التوجه إلى البروليتاريا هو فعل مثقفين وأن هذا النوع من الخطاب مشتركٌ منتشر في العالم في مختلف التيارات المسماة باليسارية. والجميع يقبلون خيار «الكفاح الشعبي المسلَّح». والتشجيع صادر عن عبد الناصر، الذي أوضح للقيادة أنه يُعِدُّ لـ«جولة ثانية». إلاَّ أنه يجب قبل كل شيء إعادة بناء البنية التحتية السياسية والعسكرية. وتجري اتصالات مع فتح ويتم الاتفاق على تأجيل شن الكفاح المسلح إلى خريف عام ١٩٦٧. كما يجري القيام بحوار مع جبهة تحرير فلسطين التي يقودها أحمد جبريل، المعتمدة اعتماداً وثيقاً على الأجهزة السورية، وإن كانت لا تضم بالكاد غير نصف ألف مقاتل.

وفي الأراضي المحتلة، تتألف القوة السرِّية الرئيسية من مناضلين شيوعيين أفلتوا من القمع الأردني ثم المصري. وبعد دراسة الوضع دراسة متأنية دقيقة، ترفض القيادة طريق الكفاح المسلَّح وتُفَضِّل التنظيم السياسي للسكان والعصيان المدني.

والرهان السياسي المباشر هو مصير الضفة الغربية. وقد ارتأت السلطات الإسرائيلية شكلاً لحكم ذاتي فلسطيني هو أشبه ما يكون بحماية. وكانت قد قُدِّمت عروض في هذا الاتجاه إلى عدد معين من الأعيان الفلسطينيين، ما أدى إلى استثارة رد فعل فوري من جانب الأردن. والاحتجاج السياسي الأول، في الأيام العشرة الأخيرة من يوليو/ تموز ١٩٦٧، ضد الاحتلال، إنما يأتي من الأعيان الأردنيين حول التيمة المزدوجة المتمثلة في لا شرعية ضم القدس وفي رفض

تكوين حكم ذاتي فلسطيني تحت حماية إسرائيلية. وينضم الشيوعيون إلى الأعيان للمطالبة بانتماء القدس والضفة الغربية إلى الأردن. والحال أن حظر دخول المؤمنين المسلمين، لجزء من الأسبوع، إلى قبر الأنبياء في الخليل، لتمكين اليهود من الصلاة هناك، إنما يصبح حدثًا صادمًا جديدًا[١٩].

وبحكم طابع الأرض كأرض مقدسة وجرَّاء الأفعال الإسرائيلية في القدس والخليل، فإن النزاع إنما يتخذ بشكل واضح منحنى دينيًا، إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن الإحالات في عام ١٩٦٧ تتمثل أساسًا في القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. والتحرك الأول الذي يجري تدشينه ينتمي إلى مجال العصيان السلبي وعدم التعاون. والنداءات يتكرر إطلاقها من جانب الأردن. ويدور الحديث عن ضرورة التصدي للمؤامرات المرتبطة بالإمبريالية وبالصهيونية[٢٠]، أو عن ضرورة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. ويتخذ الإسرائيليون من ذلك ذريعة لوقف حركات عودة المشردين.

وفي ٧ أغسطس/ آب، يجري تنظيم إضراب عام في القدس، لكن بقية الضفة الغربية لا تحذو حذوه. وبالمقابل، تتكاثر البيانات، في الأيام التالية، في مدن الضفة الغربية الرئيسية. وهي تدعو إلى «مقاومة» الاحتلال الإسرائيلي. وقد وُضع العديد من الأعيان في الحجز الإداري، أي دون استناد إلى قرار صادر من القضاء. ويجري بعد ذلك طرد بعضهم إلى خارج بلدهم.

على أن تحرك الأعيان كان فعالاً بما يكفي للتخلي، ولو مؤقتًا، عن فكرة حكم ذاتي تحت حماية إسرائيلية. وقد ظهر أيضًا تيار «يدعو إلى الحكم الذاتي» يرفض عودة السيادة الأردنية كما يرفض الاحتلال الإسرائيلي على حد سواء[٢١]. وهو يؤكد على الطابع العربي للضفة الغربية ويدعو إلى احترام حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم على أساس تشاور شعبي. كما يقترح إنشاء دولة فلسطينية محايدة، عاصمتها القدس (مع توفير حرية وصول اليهود إلى الحائط)، بموجب ضمانة من جانب منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ولكن دون اتصالات مع إسرائيل. بل يُشار إلى خطة التقسيم لعام ١٩٤٧ لتحديد محتواها الترابي القابل للتعديل على أساس تعويض مُساوٍ. وهذا التيار يجند أنصاره على الأخص من بين صفوف المعارضين القدامى للسيادة الهاشمية. وهو يتعرض للإدانة القاسية من

جانب غالبية الأعيان الموالين للهاشميين، الذين سارعوا إلى اتهامهم بالخيانة وبالرغبة في تصفية القضية الفلسطينية عن طريق إقامة دولة دُمية. أمّا فتح، فهي تهدد الداعين إلى الحكم الذاتي هؤلاء بالقتل إذا ما واصلوا التمسك بهذا الموقف.

وفي القدس، لا يتردد أنور نسيبه، الوزير والسفير الأسبق، في التردد على السلطات الإسرائيلية والمجموعة الصغيرة من المثقفين الإسرائيليين الذين يهبون للوقوف ضد سياسة الضم التي من شأنها الإسهام في جعل أي صلح مستحيلاً وتهديد الطابع اليهودي والديموقراطي للدولة. إلاّ أنه إذا كان بعض محاوريه يجعلون من أنفسهم أنصارًا لدولة فلسطينية تتحد اتحادًا فيدراليًا مع دولة إسرائيل، فإنه يظل حازمًا فيما يتعلق بانتماء القدس والضفة الغربية إلى الملَكية الهاشمية.

وبما أنه لا وجود هناك لمحاورين طيعين يمكنهم قبول حماية إسرائيلية، فإنه يجري الاتجاه إلى الخيار الأردني[٢٢]. وبشكل موازٍ، يجري البدء بإبراز استخدام العصا الاقتصادية لتحطيم التظاهرات. فيتم إغلاق المتاجر لعدة أسابيع ويتم حظر الانتقالات، خاصة في وقت الحصاد. وعندما يُراد تجنب ذكر أسباب هذه العقوبات ذكرًا صريحًا، يجري استخدام ذرائع الصالح العام أو التدابير الصحية لتوصيل الرسالة إلى السكان[٢٣]. فالمراد هو إفهامهم أن لا حقوق هناك، بل مجرد إحسانات تقدمها السلطة الإسرائيلية.

وفي الوقت نفسه، تشتبه قوات الاحتلال في وجود مناضلين تابعين لفتح. وإذا كان الأردنيون قد أفرجوا عن السجناء السياسيين، فإنهم قد تركوا أيضًا قوائمهم. فيجري شن حملة اعتقالات وقائية ويتم العثور على مستودعات أسلحة. وفي موضوع الأمن، يجري تطبيق لوائح الدفاع في حالة الطوارئ (*Emergency Defence Regulations*)، التي أصدرها البريطانيون في عام ١٩٤٥، على الأراضي المحتلة، حيث إن الإسرائيليين احتفظوا بها في تشريعاتهم، ولكن لعدم استخدامها إلاّ ضد سكان إسرائيل العرب. وهي تتيح لقوات القمع حرية حركة كاملة تقريبًا بشرط وحيد هو القدرة على تبرير الإحالة إلى ضرورة أمنية. وهكذا تسمح بالاحتجاز الإداري إلى أجل غير مسمّى (دون حكم قضائي) أو بهدم بيوت الأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمالاً إرهابية (المراد هو ضرب العائلة).

وبحسب سفير فرنسا لدى تل أبيب، في ١٠ أغسطس/ آب ١٩٦٧:

في الأراضي المحتلة، الضفة الغربية وغزة، من جهة أخرى، تستخدم الشرطة العسكرية من جديد تقانة مُجرَّبة خلال الحربين الإسرائيليتين – العربيتين السابقتين. فكل سلاح مكتَشَف وغير معلن عنه في بيت ما إنما يجر تلقائيًا إلى نسف هذا البيت بالديناميت. وهكذا جرى نسف العديد من البيوت في جنين ونابلس وغزة. وكان قد جرى تحذير السكان ودعوتهم إلى أن يسلّموا للشرطة العسكرية جميع الأسلحة المحتَفَظ بها بشكل غير شرعي، كما كان قد جرى تحديد عقوبات حبس قاسية لحائزيها. وهكذا أُدين عرب عديدون بهذه التهمة. ومما لا شك فيه أن التدابير المختلفة المتخذة في هذا الاتجاه لم تؤد إلى نتائج مثيرة، لكن الجيش يكتشف كل أسبوع مخابئ جديدة ومستودعات جديدة للأسلحة، ويمكننا أن نتصور منطقيًا أن غالبية خلايا فتح أو الفدائيين في قطاع غزة ستكون قد أُخرجت من حالة القدرة على الإزعاج، وذلك بعد بضعة أسابيع من الآن[٢٤].

وسرعان ما تنزعج السلطات الأردنية من مخاطر تجاوز الحدود، لاسيما أن الإسرائيليين يستخدمونها للاختزال الحاد لعدد العائدين من المشردين. وبحسب سفير فرنسا في الأردن، في ٢٢ أغسطس/ آب ١٩٦٧:

سرعان ما استأثرت بانتباه الحكومة الأردنية التصريحات والمقالات الصحافية الصادرة من «الجهة الأخرى» والتي تتحدث عن تحريضات على المقاومة عُزيت إليها. وسرعان ما أدرك أعضاؤها الرئيسيون ضرورة تجنب تمكين الخصم من الحصول على أي ذريعة لتخريب عمليات إعادة [المشردين إلى مواطنهم]. ولابد أن نصائح تدعو إلى الحكمة قد وُجّهت إلى منظمي «المقاومة»، وأن تعليمات قد صدرت في الاتجاه نفسه إلى الإذاعة والصحافة التي لم تكن نبرتها البتة، من جهة أخرى، غير نبرة معتدلة، وذلك إذا ما أخذنا في الحسبان ردود الفعل الطبيعية في بلد جرى اقتطاع جزء من أرضه وسكانه عن طريق الاحتلال المعادي. فهل يمكن أن يكون معقولاً لومهما على نشر البيانات التي ترد إليهما من القدس ومن أماكن أخرى، أو على نشر أخبار عمليات القبض على الأعيان والتي يعلنها الإسرائيليون أنفسهم[٢٥]؟

وأعمال العنف الأولى يبدو أنها من فعل عناصر لا رابط بينها. ويُصدر عرفات الأمر بإطلاق «الانتفاضة الشعبية» على أن تبدأ في أواخر أغسطس/ آب. وهو يريد توطيد سلطته والحيلولة دون أي تفاهم بين البلدان العربية وإسرائيل[٢٦]، ومن هنا التزامن المقصود بالتأكيد مع مؤتمر القمة في الخرطوم. والعمليات

التخريبية والاعتداءات تستهدف الضفة الغربية كما تستهدف الداخل الإسرائيلي على حد سواء. ويتحدث الإسرائيليون فورًا عن الإرهاب بينما يتحدث الفلسطينيون عن المقاومة. ومنذ ٤ سبتمبر/ أيلول[٢٧]، يشجب الملك حسين هذه الأعمال، مذكرًا بأن الفدائيين، قبل ٥ يونيو/ حزيران، قد تحركوا دون الرجوع إلى القيادة العربية المشتركة، وبأن نتائج عملياتهم كانت بلا أهمية وإن كانت قد قدمت ذرائع للاعتداءات الإسرائيلية. وهو يرى أن مسلكهم الحالي جريمة تخدم مصالح إسرائيل وتتعارض مع روح المقاومة التي أنارت فهم العالم كله لطبيعة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ١٥ سبتمبر/ أيلول، يجري نسف خط السكك الحديدية بين حيفا والقدس، ما يؤدي إلى خروج قطار عن الطريق دون وقوع ضحايا. وانتقامًا من ذلك، يجري نسف أربعة بيوت في قرية عربية مجاورة يشتبه بإيوائها «إرهابيين». وتقع اعتداءات مختلفة بالمتفجرات في الأيام التالية. وتقدم بلاغات **العاصفة**، الجناح العسكري لفتح، تقارير تتميز بالمبالغة عن عمليات عسكرية ترفع أحيانًا عدد الخسائر الإسرائيلية إلى أضعاف أضعافه[٢٨]. وفي ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول[٢٩]، يقدم موشيه دايان كحصيلة للأعمال الفلسطينية: ٦ قتلى مدنيين، ١٠ جرحى، مصرع ٤ جنود و٣ من رجال الشرطة وإصابة ١٤ في القوات المسلّحة. وهو يرى أن هذه حصيلة سلبية قياسًا إلى عدد الاعتقالات وإلى الدعاية. على أنها حصيلة تعادل في أقل من شهرين حصيلة فتح للفترة الممتدة من يناير/ كانون الثاني ١٩٦٥ إلى مايو/ أيّار ١٩٦٧.

ويقرر الإسرائيليون مد صلاحيات الشين بيت (الأمن الداخلي) إلى الأراضي المحتلة. ولابد من انقضاء بعض الوقت حتى تتسنى إقامة منظومة أمن ومعلومات، لكن فتح نفسها قد تصرفت بقدر جد كبير من اللاحرفية. فالشبكات التي كان جميع من فيها يعرفون أحدهم الآخر، قد جرى القضاء عليها بسهولة. ففي سبتمبر/ أيلول، جرى اعتقال ١٨٠ مناضلاً، و٢٤ في أكتوبر/ تشرين الأول، و٧٠ في نوفمبر/ تشرين الثاني، و٢٠ في ديسمبر/ كانون الأول فيما يخص فتح وحدها في الضفة الغربية[٣٠]. وبحسب سفير فرنسا لدى تل أبيب، في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧:

مازالت الاعتقالات عديدة، وهي لا تعفي أحدا. وهكذا، ففي الأسبوع الماضي، وجدنا أن فيصل حسين [الحسيني]، ابن عبد القادر الحسيني الذي كان أحد قادة العصابات الإرهابية خلال قلاقل ١٩٤٧، قد سيق إلى السجن مع نحو خمسين من الأفراد الآخرين المشتبه بانخراطهم في نشاطات تخريبية في القطاع. وكان المعنيُ قد تسلل منذ بضعة أيام إلى الضفة الغربية وأقام في المدينة المقدسة. وقد اعترف بانتمائه إلى فتح. وتذهب التقديرات إلى أن عدد الإرهابيين الذين تم إلقاء القبض عليهم والسلاح بأيديهم أو الحائزين لأسلحة ومتفجرات، قد وصل الآن إلى ٣٥٠.

وبما أن عرفات كاد يسقط في الأسر عدة مرات، فقد انسحب إلى الضفة الأخرى لنهر الأردن. وقد فشلت الانتفاضة فشلاً كبيرًا لأن السكان كانوا يتوقعون نهاية سريعة للاحتلال بفضل حل سياسي. على أن من الواضح مع ذلك أن فتح قد أصبحت في غضون بضعة شهور قوة سياسية سائدة في الضفة الغربية في مواجهة الأعيان الموالين للهاشميين. وبما أن القدس قد فقدت وضعيتها كمركز سياسي بينما كانت مدينتا الخليل ونابلس تحت سيطرة أفضل من جانب الأعيان، فإن رام الله، بسكانها الأكثر عصرية وبمكونها المسيحي الكبير، إنما تصبح المركز الرئيسي للاحتجاج السياسي ضد الاحتلال.

وعلاوة على الرغبة في المقاومة وفي تحرير فلسطين، تستعيد لغة فتح تيمات النضال المعادي للإمبريالية، والثورة، والحرب الشعبية. ومنذ أكتوبر/ تشرين الأول، يظهر تعبير «المقاومة الشعبية المسلّحة» في البيانات السياسية دون أن يكون مصطلح «المقاومة الفلسطينية» قد دخل بعدُ في الاستخدام الشائع(٣٢). والشيء الذي لا يقل أهمية هو أنه إن كان يجري توجيه التحية إلى فعل الفدائيين البطولي، فإن الجمهور المستهدف هو مجمل الجماهير العربية مع إطلاق تهمة الخيانة ضد جميع العناصر «الرجعية»، الفلسطينية أو غير الفلسطينية، والتي تعارض النضال الشعبي.

والشقيري، المهمَّش كليًا، يشهد الميل الجاري للرأي العام إلى فتح. وهو يحاول استعادة السيطرة على الوضع بتبنيه أفعال المقاومة المسلّحة. ويسعى أولاً إلى خلق جماعة فدائية في الأراضي المحتلة، خاصة في غزة، معتمدًا على العناصر المتفرقة من جيش تحرير فلسطين، لكن القمع الإسرائيلي يجعل هذه

المحاولة عديمة الجدوى. عندئذ ينشئ الشقيري، في ٩ ديسمبر/ كانون الأول، مجلسًا لقيادة الثورة من أجل تحرير فلسطين من المتصور أن يكون مقره في القدس وأن ينظم جميع القوى المقاتلة[٣٣]. ويؤكد الشقيري مسؤوليته عن عملية وهمية يزعم أنها أدت إلى مصرع ثمانين جنديًا إسرائيليًا[٣٤]. وتشجب فتح على الفور هذا الاغتصاب للمقاومة المسلحة. وتتنصل اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين من هذه المبادرة. ويمتد التمرد [على الشقيري] إلى مجمل مؤسسي منظمة تحرير فلسطين. فيجد الشقيري نفسه معزولاً تمامًا من جديد، وكان قد فقد في الخرطوم دعم قادة الدول العربية وبالدرجة الأولى دعم عبد الناصر. وبعد أن حاول استبعاد المعارضين، يضطر إلى التنحي عن مناصبه القيادية في ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٧. فيجري تكليف يحيى حموده، وهو عضو باللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين ينتمي إلى اتجاه اليسار، بالقيادة المؤقتة لحين انعقاد قادم للمجلس الوطني الفلسطيني.

والحال أن عزل الرئيس الأول لمنظمة تحرير فلسطين إنما يُقَابَلُ في إسرائيل بمزيج من الارتياح والانزعاج[٣٥]. فقد جَسَّدَ الشقيري كل ما كان الإسرائيليون يأخذونه على القادة السياسيين العرب – التطرف، اللفظية، رفض أخذ الحقائق الواقعية في الحسبان–، لكنه كان يعتبر أيضًا عاجزًا، وهناك خوف من أن يكون خلفه أكثر كفاءة ...

وترتبط إزاحة الشقيري أيضًا بالتلاقي بين حركة القوميين العرب وفتح. ومن المؤكد أن حركة القوميين العرب كانت قد تعرضت للخداع من جانب عرفات، الذي أطلق الكفاح المسلح قبل الموعد المتفق عليه بعدة أسابيع، إلاَّ أنها كان لا يزال أمامها الوقت الكافي لإعادة تنظيم صفوفها. والحال أن مجمل الفلسطينيين الموالين لعبد الناصر بالإضافة إلى جبهة تحرير فلسطين التي يقودها أحمد جبريل إنما يندمجون لتشكيل منظمة جديدة للكفاح المسلح، هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي يُنشر بيانها الأول في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٧. وهي عبارة عن ائتلاف هش لتيارات مختلفة، ذات مصدر إلهام ناصري في البداية، لكنها تصبح ذات مصدر إلهام متياسر بشكل متزايد باطراد. ورئيسها، چورج حبش، يتمتع بهيبة أن خلفه أكثر من خمسة عشر عامًا من النشاطات السياسية بالفعل، وإن

كان في الساحة العربية. والبرنامج السياسي للمنظمة الجديدة[٣٦] يشيد بالعنف الثوري، «اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو». فالمقاومة المسلَّحة هي الأسلوب الفعال الوحيد الذي يجب أن تلجأ إليه الجماهير الشعبية. وهي أحد جوانب النضال الثوري العربي ضد الإمبريالية يتّصل بمجمل النضالات الثورية في العالم.

ومنذ بداية الخريف، يكشف صدام الخطابات عن أبعاد التناقضات الأخلاقية والحقوقية – والمستمرة لا تزال إلى الآن. فجميع أعمال المقاومة، العنيفة أو غير العنيفة، يُعَرِّفها الإسرائيليون بأنها اعتداءات على الأمن بطبيعتها، ما يبرر بذلك جميع التدابير القمعية. والأشخاص الموقوفون بتهمة الإرهاب يدانون بصفتهم مجرمين. أمّا على الجانب الفلسطيني، فإن النضال المسلح إنما يجري طرحه بوصفه مشروع تحرر مبنيٍّ على الحق في مقاومة الاضطهاد، حيث يجب معاملة المقاتلين كأسرى حرب[٣٧]، أمّا القمع الإسرائيلي فهو إرهابي بطبيعته، كما يثبت ذلك رفضُ تطبيق اتفاقيات جنيف.

وتتجدد الإحالة إلى الحرب العالمية الثانية في المعسكرين. وقد انبثق مصطلح «المقاومة» تدريجيًا، بوصفه منبثقًا من طبيعة الأشياء، أي من وضع الاحتلال. وسرعان ما يجري استخدامه في المراسلات الديبلوماسية[٣٨]. ولغة المنظمات المقاتلة الفلسطينية الأولى تندرج ضمن نهج الخطابات الثورية في العالم الثالث، وبعيدًا عنه، في التاريخ الأوروبي. فإسرائيل صنيعة للإمبريالية وذات طبيعة فاشية. وعلى الجانب الإسرائيلي، ليس الإرهاب الفلسطيني غير برهان جديد على عداوة العالم العربي الجذرية التي تندرج في استمرارية تدمير النازية ليهود أوروبا. وهكذا تجري تعبئة قدامى المقاومين القادمين من كل أرجاء أوروبا، وإن كان سرعان ما تصبح أغلبيتهم الكبرى فرنسية، لعقد مؤتمر في القدس للاتحاد الدولي للمقاومة والترحيل بهدف مناقشة تأثير النازية في البلدان العربية، خاصة في مجال التعليم[٣٩].

أمّا فيما يتعلق بالأميركيين، فهم يسعون إلى تحديد الدولة التي تدعم الإرهاب (سوريا أم الاتحاد السوفييتي؟) دون أن يتساءلوا عن سبب ظهوره[٤٠].

القرار رقم ٢٤٢

أدرك الدبلوماسيون الأميركيون تمامًا أن الموقف المتخذ في الخرطوم سار في اتجاه الاعتدال، وإن كانوا قد اعتبروه غير كاف لأنه لم يشتمل على المرحلة الأخيرة وهي التخلي عن حالة الحرب[٤١]. ومسألة الاعتراف ذات طبيعة أخرى لأن العرب قد ذَكَّرُوا الأميركيين، دون طائل، بأنهم [الأميركيين] لا يعترفون بالصين الشعبية. ويطالب الإسرائيليون، من جهتهم، ليس فقط بإنهاء حالة الحرب، بل بحدود آمنة ومعترف بها هي ليست خطوط ما قبل ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وهم يلحون على أن من الواجب وضع ظهر العرب للحائط وإرغامهم على التنازل بمرور الأيام[٤٢].

وسوف تتمثل الاستراتيجية الدبلوماسية الأميركية في التشديد على إنهاء حالة الحرب مع التزام التهرب فيما يتعلق بمسألة إدخال تعديلات على الحدود التي يجب أن تكون في آن واحد «آمنة» و«مقبولة» لجميع الأطراف[٤٣].

وتنشأ الصعوبة من أن الإسرائيليين مستعدون لقبول انسحاب من سيناء في مقابل نزع سلاحها مع مرابطة قوات دولية ومع حرية المرور في الطرق المائية، وكل ذلك مع الاحتفاظ بقطاع غزة، دون أن يعرفوا ماذا يصنعون به. وهم يرتأون اتفاقًا مماثلاً مع سوريا مع رؤيتهم محقين أن الحكومة البعثية ليست مستعدة لقبوله. والخلاصة أن أسس الاتفاق ممكنة، وإن كان مع الدول القريبة من الاتحاد السوفييتي. وبالمقابل، فإنهم ليسوا مستعدين لترك القدس، ولا حتى الضفة الغربية، ومن ثم فهم غير مستعدين لعقد اتفاق مع الدولة الوحيدة المعنية الموجودة بين زبائن الولايات المتحدة والتي دشنت مفاوضات سرِّية مع الإسرائيليين.

وتتمثل المواقف الإسرائيلية الأكثر اعتدالاً في الاعتراف بشكل معين لوجود أردني في القدس يختص بالأماكن المقدسة الإسلامية وإعادة الضفة الغربية للمملكة إذا ما تم نزع سلاحها على الجانب العربي مع مرابطة دائمة لقوات إسرائيلية. والمسألة هي أين يجب رسم الحدود. وبضم القدس العربية، فالمطروح هو إمَّا فصلها عن الضفة الغربية أو إقامة الحد بين ضفتي نهر الأردن أو إنشاء اتحاد اقتصادي بين إسرائيل والأردن يضيفون إليه بسخاء لبنان (اقتراح إيبان في المجلس الأوروبي في ٢٧ سبتمبر/ أيلول).

ويقوم الملك حسين بسلسلة بأكملها من الجولات في الخارج، بما في ذلك في الاتحاد السوفييتي، لكي يقدم لمحاوريه تفسيره لقرارات الخرطوم. وتنجم عن ذلك خطة من خمس نقاط(٤٤): الاعتراف بحق جميع بلدان الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، في العيش في سلام وأمن ؛ اتفاق حول إنهاء حالة القتال والحرب ؛ فتح الطرق المائية الدولية، بما فيها قناة السويس، أمام سفن جميع البلدان ؛ الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة خلال حرب يونيو/ حزيران ؛ حل نهائي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتضمن الاعتراف بحقهم في العودة أو الحصول على تعويض بما يتماشى مع قرار منظمة الأمم المتحدة. ويزعم الملك أنه يتمتع بموافقة عبد الناصر. وبشكل شبه رسمي يدلي الديبلوماسيون المصريون لمحاوريهم الغربيين بأقوال مماثلة(٤٥)، وإن كانوا يطرحون الانسحاب الإسرائيلي كشرط مسبق. وهم يميزون بين الاعتراف السياسي وحق إسرائيل في الوجود. ويكررون أن مصر قد عقدت بالفعل مع الدولة العبرية اتفاق الهدنة وبروتوكول لوزان.

ويستخدم الملك حسين أيضًا رحلته إلى موسكو للضغط على الولايات المتحدة في مسألة شحنات العتاد العسكري. فمنذ ٥ يونيو/ حزيران، تلتزم واشنطون بحظر فعلي على إرسال شحنات السلاح إلى الشرق الأدنى، ولا تقبل تزويد إسرائيل إلاَّ بذخائر محدودة الكمية نسبيًا (قيمتها ٣ ملايين من الدولارات). وتعارض إسرائيل بقوة إرسال أي قطع غيار وذخيرة إلى الأردن، وتجد إدارة جونسون نفسها مصابة بالشلل بين وجوب تلبيتها طلبات حلفائها العرب المسمين بـ«المعتدلين» وخطر قيام جماعات الضغط المؤيدة للإسرائيليين بخوض حملة عامة لمعارضة إرسال مثل هذه الشحنات بدعم برلماني قوي. والمسألة تحيل إلى الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فبالتماهي الكامل مع إسرائيل، تجازف [الولايات المتحدة] بـ«خسارة» جميع البلدان العربية وهي خسارة تعود بالفائدة على الاتحاد السوفييتي. وإذا ما رُوعيَ مجمل المصالح الأميركية في المنطقة، فلا مفر من اتخاذ مواقف تتعارض مع ما تعتبره إسرائيل ضروريًا لأمنها. وقد فرض البريطانيون هم أيضًا حظرًا على إرسال السلاح إلى الشرق الأدنى، لكنهم سرعان ما رفعوه متذرعين بإرسال الاتحاد السوفييتي شحنات ضخمة إلى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا. وهم يقدمون للأردن بعض الأسلحة المأخوذة من

مستودعات اليمن الجنوبي الذي يستعدون للجلاء عنه، ليتمكنوا بحرية أكبر من تزويد الإسرائيليين بالسلاح.

ويضطر عبد الناصر، لدى عودته من الخرطوم، إلى مواجهة اختبار القوة الأخير مع أنصار عامر، المتهمين بالعمل على تدبير انقلاب. وتنتهي الأزمة بـ«انتحار» المشير في ١٤ سبتمبر/ أيلول. وفي الخارج، يُنْظَرُ إلى ذلك على أنه علامة جديدة على ضعف رئيس الجمهورية العربية المتحدة في حين أنه بسبيله في واقع الأمر إلى إكمال استعادته لزمام السيطرة على الجهاز العسكري[٤٦].

ومنذ وقف إطلاق النار، يسهر على الدفاع الصارم عن مصالح مصر الترابية. وهو يرفض الاعتراف بوجود «حقوق» ملاحة إسرائيلية في قناة السويس، ومن هنا حوادث منتصف يوليو/ تموز. والحال أن إسرائيل تطالب بالسيطرة على مياه إقليمية تتناسب مع الأراضي التي تحتلها على أن يكون الاقتسام مناصفةً في المواقع التي تواجه فيها مصر. وترفض القاهرة رفضًا مطلقًا أي علامة لمد السيادة الإسرائيلية، ومن هنا تكاثر الحوادث.

وفي ٤ سبتمبر/ أيلول، بعد طلقة إنذار مصرية ضد زورق إسرائيلي عند السويس، تَرُدُّ المدفعيةُ بإطلاق النار على المدينة، ما يؤدي، بحسب الأرقام الرسمية المصرية، إلى مصرع ٤٢ وإصابة ١٦١ بجراح بين السكان المدنيين. وتتواصل عمليات إطلاق النار والتحليقات الجوية من الجانبين خلال بقية الشهر، ما يؤدي إلى زيادة عدد الضحايا. وفي ٢١ سبتمبر/ أيلول، تتعرض منطقة السويس كلها لوابل من نيران المدفعية، وتتوزع المسؤولية عن الأحداث على المعسكرين. والحصيلة ٦٩ قتيلاً من المدنيين و٣ قتلى من العسكريين على الجانب المصري و٤ قتلى عسكريين وقتيلان مدنيان على الجانب الإسرائيلي. وتصبح الحوادث حوادث يومية تقريبًا. واعتبارًا من مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، يبدأ تهجير سكان مدن القناة.

ولدى افتتاح الجمعية العامة العادية لمنظمة الأمم المتحدة في نهاية سبتمبر/ أيلول، تستعيد الأطراف حججها المعتادة. فمصر تحرص على صوغ قرار جديد، ولكن في إطار مجلس الأمن وعلى أساس نص جولدبرج – جروميكو العائد إلى شهر يوليو/ تموز. وخارج الجانب الأكثر إلزاميةً في قرارات مجلس الأمن، لن

يكون على البلدان العربية اتخاذ موقف خلال المناقشة، خلافًا لما يحدث في الجمعية العامة.

ورد الأميركيين على جميع محاوريهم العرب هو أن الولايات المتحدة لا يمكنها عمل شيء ما لم يكن هناك التزام حازم فيما يتعلق بمسألة إنهاء حالة الحرب.

والمحادثات الأميركية – السوفييتية تنتهي دائمًا إلى المعضلة نفسها. فإمّا التوصل إلى نص غامض المضمون تتوافر جميع الفرص لاعتماده بينما لا تتوافر أي فرصة لتطبيقه، أو الوصول إلى تحديد دقيق لشروط الصلح، خاصة فيما يتعلق بالاعتراف والحدود، لكنه تحديد من شأنه أن يصطدم بالرفض المزدوج من جانب العرب والإسرائيليين. وإذا ما أُريد التوصل إلى تسوية شاملة، فلابد أيضًا من أخذ مسألة اللاجئين الفلسطينيين في الحسبان. وإذا جاء محتوى القرار تفصيليًا جدًا، فسوف ننتقل إلى مرحلة ذكر المبادئ الأساسية لتحديد ناجز لمعاهدة صلح. ويتحرك الأميركيون في اتجاه صياغة من شأنها السماح لكل طرف بتقديم تفسيره لكي يتسنى بعد ذلك الدخول في عملية مفاوضات من خلال وسيط[٤٧]. وهم يفكرون في السفير السويدي يارنج. وحل التسهيل هو الإحالة الدائمة إلى محتوى ميثاق الأمم المتحدة. ويظل من الضروري تحديد معنى الكلمات: فهل يعني إنهاء حالة الحرب مثلاً حرية المرور في قناة السويس (حيث لا تملك مصر بعدُ ذريعة حقوقية لحظر مرور السفن الإسرائيلية)؟ والحال أن اللورد كارادون، المندوب البريطاني، الذي يرأس مجلس الأمن، إنما يكثف من المشاورات ومشاريع تحرير القرار. والموقف الفرنسي هو أن النص يجب أن يكون عديم الالتباس ويجب أن يحظى باتفاق الدول العظمى. ويثبت الأعضاء غير الدائمين في المجلس نفعهم بتقديم اقتراحات جديدة للنص، وهو ما يدفع بالمناقشة إلى الأمام دون توريط الدول العظمى توريطًا مباشرًا.

ومن الواضح، بالنسبة لكل الدول العظمى، أن التسوية يجب أن تشمل إنهاء حالة الحرب، وهو ما يعني وقف جميع الأعمال العدائية. ولا تبدو العلاقات الدبلوماسية ولا الاعتراف عنصرًا مُقرَّرًا. وفي المقابل، لابد من توافر حرية الملاحة في الطرق المائية (خليج العقبة، قناة السويس). وسوف يكون من الواجب

أيضًا الإشارة إلى حل مشكلة لاجئي ١٩٤٨ والمشردين (١٩٦٧). ويتركز غياب توافق الآراء على الانسحاب الكامل إلى الخطوط السابقة على ٥ يونيو/ حزيران – فالأميركيون يرتأون إدخال تعديلات تصحيحية يقولون إنها طفيفة – كما يتركز على الجدول الزمني وتوازي الالتزامات (الانسحاب وإنهاء حالة الحرب). والحال أن البريطانيين، الذين يعملون بنشاط على استعادة العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة، وهو ما يسهله فك الارتباط المصري بشبه الجزيرة العربية، إنما يبدون أكثر مرونة من الأميركيين. كما يتقاربون مع الفرنسيين الذين يدعون إلى حل شامل (انسحاب كامل، إنهاء لحالة الحرب، حرية الحركة [في الطرق المائية]). ويُناوبُ السوفييت بين تسويات معقولة (إنهاء حالة الحرب) ومواقف مبدئية تسير في الاتجاه العربي (الانسحاب المسبق).

وفي ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، تعلق الجمعية العامة أعمالها بشأن الملف الإسرائيلي – العربي لتترك المجال حُرًّا أمام مجلس الأمن. وقد دفع الأردن ومصر في هذا الاتجاه. فالبلدان يعرفان أن أي نقاش في الجمعية العامة من شأنه أن يؤدي إلى إظهار التناقضات فيما بين الدول العربية، وهو ما من شأنه أن يجعل من المستحيل التوصل إلى أغلبية الثلثين. والإسرائيليون معادون لهذا التحرك. وهم يتوقعون أن المأزق في الساحة سوف يجبر البلدان العربية بالفعل على الدخول، يومًا ما، في مفاوضات مباشرة. وإذا كان الدبلوماسيون يتبادلون المقترحات والمقترحات المضادة، فلا يبدو مع ذلك أن بالإمكان إحراز تقدم.

وفي ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، يتخذ الوضع على القناة منعطفًا خطيرًا. فمنذ عدة أسابيع، تتكاثر الحوادث التي تدور حول حق الملاحة. وفي ذلك اليوم، ينجح صاروخان مصريان في ضرب المدمرة الإسرائيلية إيلات فتغرق على الفور، ما يؤدي إلى مصرع وفقد ٤١ على الجانب الإسرائيلي. ويزعم المصريون أن السفينة الإسرائيلية دخلت مياههم الإقليمية، وهو ما ينفيه الإسرائيليون غاضبين[٤٨]. والحدث، عندهم، كارثة قومية. وردًا عليه، يقصفون مدن القناة، فيدمرون الصناعة البترولية المصرية ويتسببون في العديد من الخسائر المدنية. ويُبرزُ المصريون أنهم ضربوا هدفًا عسكريًا تمامًا في حين أن الإسرائيليين يهاجمون المنشآت والسكان المدنيين. وهذه المرة، يجري إخلاء مدن القناة من سكانها بالكامل. وفي

٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يشجب مجلس الأمن، بالقرار رقم ٢٤٠، انتهاكات وقف إطلاق النار ويدعو إلى الالتزام الصارم بمراعاته. ويجري اتخاذ قرار بزيادة عدد مراقبي هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في منطقة القناة من ٤٥ إلى ٩٠.

واستئناف أعمال العنف على قناة السويس يُضَافُ إلى الوضع في الضفة الغربية. وتطالب إسرائيل بأن ينسق الأردن معها العمليات لإنهاء التسللات القادمة من أراضيه. ويرد الأردن بأنه ما دامت إسرائيل قد ألغت اتفاقية الهدنة، فلم يعد هناك وجود لجهازٍ للاتصال بين البلدين. فيوضح الإسرائيليون أنه لن يبقى أمامهم بعدُ سوى الخيار العسكري لاستئصال جذور الإرهاب(٤٩). ويصبح واضحًا أن غياب الحل، بعيدًا عن أن يقود العرب إلى التزحزح، إنما يجازف بأن يجر إلى انفجار جديد للعنف.

وبالنسبة لإدارة جونسون، يستند كل شيء إلى المعنى الذي يتعين إضفاؤه على الضمانة التي تقدمها الولايات المتحدة لـ«الوحدة الترابية» لبلدان المنطقة. وكان قد جرى تكليف هارولد ساوندرز، عضو مجلس الأمن القومي [الأميركي]، بدراسة المسألة(٥٠). وبالنسبة لوزارة الخارجية [الأميركية]، ليس مطروحًا سوى عودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران، أيًا كانت الطبيعة الحقوقية لهذه العودة، وذلك على أن يتم الانسحاب في سياق صلح دائم. وهذا يندرج ضمن منطق مجمل الالتزامات الأميركية في العالم، بما في ذلك في ڤيتنام، ويشكل سيرًا في اتجاه مطالب «الأصدقاء العرب» للولايات المتحدة وللشركات البترولية. أمَّا من يتمسكون بالأطروحة المضادة (لن يسرى مفعول الضمانة إلاَّ بالنسبة للحدود التي سيتم تحديدها خلال التسوية القادمة) فهم يشيرون إلى أن من شأن إسرائيل أن تعترض اعتراضًا حازمًا على انسحاب كامل، خاصة فيما يتعلق بالقدس. والولايات المتحدة لا تملك الوسيلة لفرض هذا الانسحاب. وسوف يكون من المستحيل على الرئيس ممارسة الضغوط الضرورية على إسرائيل، حتى في حالة الصلح الدائم، بينما نحن ندخل سنة انتخابية(٥١) (كان مستهل نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٨ قد تحدد كموعد للانتخابات القادمة). والأفضل هو مواصلة استخدام الصيغة دون

السعي إلى تفسير مضمونها، وهو ما يساعد على تفادي أخذ تعهدات على الجانب العربي كما على الجانب الإسرائيلي.

وبينما يعمل عبد الناصرمع جنرالاته على إعادة بناء الجيش المصري ضمن منظور استرداد لاحق للأراضي التي ضاعت، فإنه ينقل عبر وسطاء مختلفين سلسلة بأكملها من الرسائل إلى الأميركيين. والشكل المباشر أكثر من سواه إنما يتمثل في مقابلة مع روبرت أندرسون، محاوره الأميركي المعتاد[٥٢]. وهو يعلن استعداده لقبول محتوى البيان الرئاسي، العائد إلى ١٩ يونيو/ حزيران، مع انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية، وحرية المرور في الطرق المائية، وإنهاء حالة الحرب، وتسوية مسألة اللاجئين. ومن شأن قبول مبدأ المفاوضات المباشرة مع إسرائيل أن يكون انتحارًا بالنسبة لأي رئيس دولة عربي، أمَّا عبد الناصر فهو مستعد للتوقيع على تعهد لدى منظمة الأمم المتحدة يضمن هذه النقاط. وفيما يتعلق باللاجئين، هو مستعد للاكتفاء بحقوق في الحصول على تعويضات نقدية إذا ما بدت عودتهم مستحيلة. وهو يقبل أيضًا مبدأ نزع سلاح جزئي لسيناء. أمَّا فيما يتعلق بالقدس، فإن المعارضة لضم الجزء العربي منها ليست صادرة عن العرب وحدهم، بل عن جميع المسلمين. والجزائر وسوريا تأخذان عليه قبول قرار يتضمن حق إسرائيل في الوجود، لكنهما لا تأخذان في حسابهما أن حق العرب في العيش هو المهدَّد[٥٣].

والحال أن عبد الناصر، إذ يسلك مسلك مخطِّط جيد للاستراتيجية السياسية، إنما يحافظ على أن تكون جميع الخيارات مفتوحة. وهذه الاقتراحات تؤكد الاقتراحات التي قدمها الملك حسين. وحتى نهاية حياته، سوف يحافظ على الحل السياسي في الوقت نفسه جنبًا إلى جنب الطريق العسكري. أمَّا ما يظل ثابتًا بشأنه فهو استرداد جميع الأراضي التي ضاعت ورفض العلاقات المباشرة مع إسرائيل. وماعدا ذلك قابل للتفاوض.

ويوضح جولدبرج، من ناحيته، للملك حسين صيغته الجديدة للوحدة الترابية[٥٤]. فمن غير الممكن العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران لكن الممكن هو تعديلات تصحيحية قائمة على تبادلات متكافئة [لأراض] والولايات المتحدة مستعدة للمساعدة على التوصل إلى تحديدٍ لـ«دور مناسب» للأردن في القدس. فيذكره

الملك بأن البُعد الفلسطيني للمشكلة بُعد جوهري. وهو [الملك] مستعد لقبول تعديلات تصحيحية للحدود على أساسٍ من التبادلية المتساوية الكاملة. أمّا القدس فهي ليست مسألة أردنية أو عربية، بل هي مسألة إسلامية.

والحال أن الاقتراحات الأردنية والمصرية إنما يجري نقلها إلى الإسرائيليين عن طريق الأميركيين، الذين يعملون على إعادة صياغتها ضمن إطار مشروع قرار. وقياسًا إلى الصيغ السابقة، يجري إدخال فكرة المناطق منزوعة السلاح. ويرد إيبان[٥٥] بأن إسرائيل لا تزال ثابتة فيما يتعلق بمسألة المفاوضات المباشرة، ومن غير الوارد أن يكون هناك «حل سياسي»، بل اتفاق سلام بالتأكيد، ولا يمكن للانسحاب أن يكون كاملاً. ويعمل كارادون وجولدبرج على صيغة جديدة تستعيد الإحالات إلى ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، يقدم جولدبرج نصًا يسير في اتجاه التوجهات الأميركية. وهو يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة لتأكيد «ضرورة توافر حالة سلام عادل ودائم يشمل انسحاب القوات المسلحة من أراض محتلة [*withdrawal from occupied territories*] ووقف قوانين أو أوضاع الحرب، إلى جانب الاعتراف والاحترام المتبادل لحق جميع دول المنطقة في الوجود ضمن السيادة وفي الوحدة الترابية وفي الاستقلال السياسي وفي الحدود الآمنة والمعترف بها، كما لحقها في أن تكون بمأمن من أي تهديد باستخدام القوة أو استخدام للقوة».

ومن الضروري أيضًا ضمان حرية الحركة في الطرق المائية الدولية، والتوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان الوحدة الترابية والاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة عن طريق تدابير تشمل إنشاء مناطق منزوعة السلاح والتوصل إلى الحد من سباق التسلح العبثي والمدمِّر. ويجب على الأمين العام تسمية ممثل خاص للمساعدة على العثور على حل سياسي يتماشى مع هذا القرار.

والحال أن كارادون، الذي استشير، كان من شأنه أن يفضل إدراج تعبير «عدم جواز الفتح الترابي بالقوة» (*inadmissibility of territorial conquest by force*) لكن جولدبرج يرى أن ذكر الانسحاب يصعب بما يكفي بالفعل أن يلقى قبول الإسرائيليين. ومجمل [القرار] يشكل إطارًا للمفاوضات القادمة.

ويجري عرض النص على الملك حسين بوصفه الاقتراح الأميركي النهائي[٥٦]. فإمَّا قبوله أو تركه: لقد ارتكب العرب دومًا خطأ البدء برفض قرارات سعوا فيما بعد إلى فرضها. وهو، إن رَفَضَ هذا القرار، فهذا معناه أنه يرتكب الخطأ نفسه[٥٧].

فَيَسأَلُ الملكُ ما إذا كان الأمر يتعلق بتعهد حازم. فيجاب بأن هذا ما سيمكنه سماعه من وزير الخارجية [الأميركي] أو الرئيس [الأميركي]. وبعد تفكيرٍ ونظرٍ في الأمر، يقبل الأردنيون النص على أساس وعد من حكومة الولايات المتحدة. ومن معجزات الديبلوماسية أنهم لا يأخذون على أنفسهم تعهدًا حازمًا فيما يتعلق بالنص وإن كانوا يوافقون عليه، مثلما أن الأميركيين لا يقدمون وعدًا رسميًّا للأردن.

والمنافس الرئيسي لنص جولدبرج هو مشروع هندي تسانده الجمهورية العربية المتحدة وهو نص أدق فيما يتعلق بالانسحاب («من كل الأراضي التي احتلت خلال الحرب الأخيرة») وأقل دقة فيما يتعلق بمقتضيات السلم. وهو يتمتع بالتأييد من جانب السوفييت ويلقى معارضة حازمة من جانب الإسرائيليين. والأميركيون واثقون من الحصول على ستة أصوات بينها صوت بريطانيا العظمى وصوت الصين الوطنية. لكن البريطانيين يريدون، بأي ثمن، مخرجًا من الأزمة في الشرق الأوسط بسبب آثارها على اقتصادهم، وتايوان تخشى من خسارة الأفرو-آسيويين، فهذا من شأنه أن يكلفها غاليًا عند التصويت السنوي على حلول الصين الشعبية محلها في مجلس الأمن. ويحشد النص الهندي ستة أصوات، بينها صوت فرنسا وصوت الاتحاد السوفييتي. وتُعَدُّ ثلاثة أصوات مترددة (إثيوبيا، الأرجنتين، اليابان). والخطر بالنسبة للولايات المتحدة هو أن يفوز النص الهندي، فهذا من شأنه إرغامها على الإذعان أو على استخدام حق الفيتو ضده، وهو ما من شأنه أن يكلفها غاليًا على المستوى السياسي.

وفي ٩ نوفمبر/تشرين الثاني، يبدأ مجلس الأمن رسميًّا أعماله. فيقترح اللورد كارادون على الفور تكليفه بالعثور على أرضية للتفاهم بين الاقتراحات المختلفة. وفي يوم ١١، يوضح أنه سوف يقدم نصًّا جديدًا، مختلفًا عن النصين المتنافسين. أمَّا البرازيل، التي كانت إلى ذلك الحين محسوبة ضمن المعسكر

الأميركي، فهي تقدم بالاشتراك مع الأرچنتين صيغة جديدة تشمل سحب جميع القوات من كل الأراضي.

ويجري المندوب البريطاني مشاورات مع جميع الأطراف. ومن الواضح أن العرب سوف يرفضون أي قرار من شأنه السماح بكسب ترابي إسرائيلي وأن إسرائيل، بالمقابل، لن تقبل ذكر انسحاب كامل. وفي ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، يقدم كارادون مشروعه. وهو يشمل في ديباجته، بالإحالة إلى الميثاق، «عدم جواز الاستحواذ على أرض عن طريق الحرب وضرورة العمل على التوصل إلى سلام عادل ودائم» وإن كان يحتفظ بـ«سحب القوات من أراضٍ» وبالمبادئ الرئيسية للنص الأميركي بشكل مختلف اختلافًا طفيفًا.

وتأخذ الوفود وقتها لدراسته وللتشاور بشأنه مع حكوماتها، وهو ما يعني إرجاء [اجتماع المجلس] إلى ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني. وتنحاز فرنسا إلى النص البريطاني لأن مبدأ الانسحاب يبدو لها صريحًا، في مقابل تعويضات عربية فيما يتعلق بالتسوية. وتفعل الولايات المتحدة الشيء نفسه، شريطة أن لا يكون هناك مزيد من التعديلات [للنص]. وهي تتعهد للأردن وللجمهورية العربية المتحدة بأن تقدم لهما الدعم نفسه الذي كانت ملتزمة بتقديمه لهما بموجب نصها هي. والحال أن الأميركيين – اللاتينيين، الذين يريدون تقديم نصوصهم، إنما تزداد صعوبة إقناعهم.

والأردن هو الدولة العربية الأولى التي تقدم موافقتها. وتطلب الجمهورية العربية المتحدة تعديلات تحدد الانسحاب تحديدًا دقيقًا. ويتمسك الإسرائيليون بمواقفهم المعتادة (المفاوضات المباشرة وعدم فرض تسوية)، بينما يعترف ديبلوماسيوهم بأن حكومتهم جد منقسمة على نفسها بحيث يصعب عليها اتخاذ قرار بشأن النص البريطاني. وفي ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، يقترح الاتحاد السوڤييتي نصًا جديدًا يسير في الاتجاه المصري (الانسحاب من جميع الأراضي) ويذكر مبعوثًا خاصًا لمنظمة الأمم المتحدة، ثم يسحبه، طالبًا إرجاء الاجتماع إلى اليوم بعد التالي. وهم يسعون إلى التوصل إلى تعديل للنص البريطاني عن طريق مراسلات مباشرة بين چونسون وكوسيجين. وفي ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتراجعون قائلين إنه إذا قبل العرب النص البريطاني، فليس بإمكانهم السير في مسار مضاد.

على أنهم ينبهون الأميركيين إلى أن أنهم يرون أن السلام لن يكون ممكنًا إذا ما أصر الإسرائيليون على الرغبة في الحصول على مكاسب ترابية قياسًا إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو/ حزيران.

وفي ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني، يشجب ممثل سوريا أمام مجلس الأمن الطابع الغامض لمشروع القرار البريطاني في حين أن إسرائيل بسبيلها إلى إنشاء مستعمرات استيطانية. ويعلن المندوب الهندي سحب مشروع بلاده ويقدم تأييده للنص البريطاني على أساس عدم جواز الحصول على مكاسب ترابية عن طريق الحرب. ثم يعلن المندوبان الأميركي والسوفييتي سحب النصين العائدين لكل منهما. والحال أن النص البريطاني، الذي يصبح عندئذ القرار رقم ٢٤٢، إنما يجري اعتماده بالإجماع. ويقدم المندوبون العرب موافقتهم على أساس التفسير الهندي. أمّا أبا إيبان فهو يرفض [هذا التفسير] بقوة، مؤكدًا أن انعدامات التحديد مقصودة تمامًا وأنها قد وُزنت بعناية خلال المشاورات التمهيدية.

تفسير القرار رقم ٢٤٢

إن مجلس الأمن

إذ يعرب عن قلقه المتواصل إزاء الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على أراض عن طريق الحرب، وضرورة العمل من أجل سلام دائم وعادل يسمح لكل دولة في المنطقة بالعيش في سلام وأمن،

وإذ يؤكد أيضًا أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقًا للمادة ٢ من الميثاق[٥٨]،

١) يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبدأين التاليين:

أ) سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة خلال النزاع الأخير ؛

ب) وقف جميع ادعاءات الحرب أو جميع حالات الحرب، واحترام وإقرار الوحدة الترابية واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها في حمىً من التهديدات أو أعمال القوة ؛

٢) يؤكد أيضًا ضرورة:

أ) ضمان حرية الملاحة في الطرق المائية الدولية في المنطقة ؛

ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ؛

ج) ضمان الحرمة الترابية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق تدابير تشمل إنشاء مناطق منزوعة السلاح ؛

٣) يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي ينشئ هناك ويجري هناك اتصالات مع الدول المعنية بهدف العمل على تحقيق اتفاق ومساعدة الجهود الرامية إلى الوصول إلى تسوية سلمية ومتماشية مع مبادئ هذا القرار ؛

٤) يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن تقريرا حول تقدم جهود الممثل الخاص.

ينتمي القرار رقم ٢٤٢، من حيث طبيعته، إلى المجال المحدد في الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة، التسوية السلمية للنزاعات[٥٩]، وليس إلى الفصل السابع، الأعمال التي يجب اتخاذها في حالة وقوع تهديدات للسلم وخرق للسلم وعمل عدواني، وهو فصل يسمح باستخدام العقوبات، بل اللجوء إلى القوة. ومن جهة أخرى، فإن أي قرار صدر من مجلس الأمن بشأن مسألة فلسطين، على الرغم من العدد الكبير لهذه القرارات، لم يلجأ إلى استخدام العقوبات أو اللجوء إلى القوة.

والطموح الأول للقرار هو الالتفاف على مسألة المفاوضات المباشرة والاعتراف السياسي. فهو إذ يؤكد على حق العيش في سلام وفي أمن وضرورة قيام سلام عادل ودائم، لا يشير إلى إقامة علاقات ديبلوماسية أو «تطبيع» ما للعلاقات بين إسرائيل والبلدان العربية. فهو يتمسك بـ«وقف جميع ادعاءات الحرب أو جميع حالات الحرب»، بما يتماشى مع المواقف العربية المحددة في مؤتمر قمة الخرطوم. ومن صاغوه يأخذون في اعتبارهم الوضع الناشئ عن عدم اعتراف الولايات المتحدة بالصين الشعبية.

وتتصل النقطة الثانية بغموض مسألة الانسحاب. وبالنسبة لأبا إيبان، الذي يؤكد أنه حصل على تطمينات بريطانية في هذا الاتجاه، فإن الديباجة «التي تؤكد على عدم جواز الاستيلاء على أراض عن طريق الحرب» ليست لها قوة إلزامية

(وهو ما يطرح عندئذ مسألة ما إذا كان يمكن لقرار أن يكون متعارضًا مع ميثاق الأمم المتحدة ...). وكانت المطالبة العربية بـ«انسحاب جميع القوات من كل الأراضي» قد رُفضت لصالح الصيغة الأقل وضوحًا *withdrawal of Israeli armed forces from territories* والتي يمكن أن تعني «سحب قوات من أراض»، «سحب القوات من أراض»، «سحب القوات من الأراضي». لكن اللورد كارادون كان أيضًا محرر النسخة الفرنسية التي تتمتع بالقوة القانونية نفسها التي يتمتع بها النص الإنجليزي: «*retrait des forces des territoires*» [«سحب القوات من الأراضي»]. وهذا التفسير يستند إلى الديباجة وإلى واقع أن الجمعية العامة قد رفضت ضم القدس. وقد أوضح إيبان على الفور أنه لم يكن من شأنه أن ينقل إلى حكومته سوى النص الإنجليزي.

والحال أن برقية من آرمان بيرار، ممثل فرنسا لدى منظمة الأمم المتحدة، مؤرخة في ٢ ديسمبر/ كانون الأول[٦٠]، إنما تحدد معطيات المشكلة:

النصان الإنجليزي والفرنسي لقرارٍ ما هما وحدهما المرجعان الصالحان وهذا على أساسٍ من التساوي الكامل. والنص الفرنسي لمشروع القرار الذي اقترحه المندوب البريطاني بشأن مسألة الشرق الأدنى لا يمكن تعديله بعد اعتماد القرار من جانب المجلس. وهو [النص الفرنسي] كان قد جرى من جهة أخرى تأكيده وتفسيره من جانب وفدنا في مداخلتي.

ومن الواضح أنه يسبب حرجًا للحكومة الإسرائيلية التي لابد أنها تريد التمكن من اللعب على الغموض الظاهر للنص الإنجليزي. وهكذا فإن الوفد الإسرائيلي قد اجتهد، في الساعات الأربع والعشرين السابقة على التصويت، دون نجاحٍ، في العمل على التوصل، عبر الأمانة، إلى إسقاط ألف لام التعريف «des» والاستعاضة عنها بأداة التنكير «de» في عبارة «سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة».

والحال أنني قد أبلغتُ بهذا التحرك المتكرر زميلَنا البريطاني، محرر القرار، وهو لم يكتف بتأييد رفضنا تبديل أي شيء في النص الفرنسي، وإنما شَجَعَنا على هذا الرفض.

والتصريح الأخير للسيد إيبان [...]، والذي يشير إلى أنه لم ينقل إلى حكومته سوى النص الإنجليزي الذي يتصور أن بوسعه اعتباره النص الأصلي، لا يبدل شيئًا من الوضع القانوني.

وخلال التصويت وتفسيرات التصويت، قَدَّمَ كل واحد تفسيره للنص. وقد ذَكَّرَ كارادون وجولدبرج بأن النص وحده هو الذي يتمتع بالحجية وليس التفسيرات. وتنصب تتمة المناقشة على مفهوم «الحدود الآمنة والمعترف بها». فالقرار يسمح بأن نقول «الآمنة لأنها معترف بها» مع إضافة إنشاء مناطق منزوعة السلاح إلى الأمن. على أن كارادون نفسه، والذي عمل في فلسطين ما تحت الانتداب تحت اسم هيوغ فوت، يرى، مع ذلك، أن خط الحدود في الضفة الغربية غير متماسك وينطوي على مخاطر. وهو يفكر في تعديلات تصحيحية «طفيفة» على أساس تبادلات لأراض وفق مبدأ التساوي[61]. وهذا هو التفسير الذي قدمته آنذاك وزارة الخارجية [البريطانية] ووزارة الخارجية [الأميركية]. أمَّا وضع القدس فهو أكثر تعقيدًا لأن وضعيتها الحقوقية المعترف بها على المستوى الدولي يظل وضع **الكيان المنفصل** العائد إلى عام ١٩٤٩.

والمسألة الأساسية هي أن القرار رقم ٢٤٢ يدخل مبدأ مبادلة الأراضي في مقابل السلام والذي كُتب له أن يكون الإطار لجميع المفاوضات القادمة. وفيما يتعلق بعدم جواز الاستحواذ على أراض عن طريق الحرب، فلابد من أن يكون مفهومًا تمامًا أنه يحظى بتوافق الآراء من جانب أعضاء منظمة الأمم المتحدة كلهم تقريبًا. والمسألة ليست لها أهمية خاصة بالنسبة للحدود التي جمدتها الحرب الباردة في أوروبا، لكنها مسألة حيوية بالنسبة لبلدان العالم الثالث التي اضطرت دفاعًا عن بقائها الخاص إلى جعل الحدود المنبثقة من نزع الاستعمار حقائق واقعية لا يجوز المساس بها. والتسليم بالدعاوى الإسرائيلية معناه خلق سابقة وفتح صندوق پاندورا [صندوق الشرور]. وحرب بيافرا الكارثية، التي تبدأ في تلك اللحظة بالضبط، هي الدليل على بيان ذلك. وفي ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتم تعيين جونار يارنج، سفير السويد لدى موسكو، ممثلاً خاصًا [للأمين العام].

وكان القرار محصلة مجهود ديبلوماسي متواصل لعب فيه المندوبون العرب دورًا كبيرًا، خاصة الأردنيون. ومنذ ما قبل التصويت، رفض الوفد السوري [مشروع القرار] شاجبًا طابعه الغامض وغير الملزم وغياب الإشارة إلى الفلسطينيين، الذين لم يرد ذكر لهم إلاَّ بوصفهم لاجئين. وقد استعادت الوفود العربية الأخرى تيمة الانسحاب الأسبق لأي تحرك آخر. وقد بدا الأردنيون

مرتاحين إلى التصويت على القرار واعتماده وراضين عن هذه النتيجة الأولى، وإن كانت غير ناجزة إلى حد بعيد.

أمَّا أبا ايبان، فمع إعلانه أنه نقل النص إلى حكومته لاتخاذ قرار بشأنه، فقد أشار على الفور إلى أن بلاده ليس من شأنها أن تنسحب من الأراضي المحتلة إلاَّ بعد تحديد حدود نهائية، حيث لا يمكن لهذه التسوية أن تتم إلاَّ على أثر مفاوضات مباشرة بين الأطراف. كما يعبر بشكل واضح عن ضرورة المفاوضات الثنائية والاعتراف الثنائي وكذلك عن الرغبة في ضم أراضٍ معينة لم يحددها. وبالنسبة لوزير الشؤون الخارجية الإسرائيلي، فإن المطروح هو برنامج حدٌّ أدنى غير مَحدَّد وإن كان محدودًا نسبيًّا. وهذا «الاعتدال» يتعرض على نطاق واسع إلى هجوم عنيف بين الرأي العام من جانب التيارات المختلفة الداعية إلى الضم، والحكومة جد منقسمة فيما يتعلق بهذه المسألة.

ودون مقاومة كبيرة، يستسلم إشكول في شهر سبتمبر/ أيلول لفرض إعادة إنشاء مجمع إيتزيون، تحت شكل موقع عسكري أمامي من الناحية الرسمية. وهو بإنشائه أول مركز استيطاني في قلب منطقة عربية مأهولة بالسكان إنما يسير في اتجاه معاكس لنصائح آللون ودايان اللذين يحبذان إقامة منشآت في المناطق الأقل ازدحامًا بالسكان. لكن الوزيرين لا يعترضان على ما حصل. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، يجري إنشاء موقع أمامي جديد من هذا النوع في الجولان. والحال أن المسؤولين الاشتراكيين في السلطة إنما يستعيدون حماسة شبابهم في هذا الاستئناف لعمل الرواد، إلاَّ أنهم سرعان ما يضطرون إلى مراعاة أن حلم تكوينٍ جيلٍ جديد من الكيبوتزيم في الأراضي المحتلة إنما يصطدم بواقع غياب المرشَّحين. وإذا كان لابد من قيام استيطان، فسوف يتعين عليه أن ينهل من مخزونات بشرية أخرى.

وعند افتتاح الدورة البرلمانية، في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول، أوضح إشكول أن توحيد القدس لا رجعة عنه وأنه سوف تجري استعادة بناء الحي اليهودي بمدينة القدس العتيقة (وهو ما يعني طرد السكان العرب منه ومصادرة ممتلكاتهم، لأنه إذا كان السكان، قبل ١٩٤٨، سكانًا يهودًا، فإن غالبية الملاك كانوا عربًا)، وفيما يتعلق بالجولان وسيناء فلن تكون هناك عودة إلى خطوط ٥ يونيو/ حزيران. وهو لا يذكر الضفة الغربية ويدعو إلى مفاوضات مباشرة.

وبالمقابل، وعن وعيٍ إلى هذا الحد أو ذاك، يجري اجتياز مراحل جديدة دون مداولات حكومية حقيقية. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني، جرى حذف حدود الانتداب وخطوط الهدنة من جميع الخرائط الرسمية، بما في ذلك خرائط الكتب المدرسية. ولم يعد هناك فصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة. وفي ديسمبر/ كانون الأول، نجد أن الضفة الغربية، التي كانت مُعَرَّفة حتى ذلك الحين بـ«أرض محتلة»، إنما تُسَمَّى رسميًا بالاسم التوراتي «يهودا والسامرة»(٦٢).

وفي ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتوجه عبد الناصر، في خطاب طويل، إلى الشعب المصري ومن ورائه إلى الرأي العام العربي. فيشيد بإعادة بناء جيشه الذي أصبح الآن أقوى مما كان عليه قبل ٥ يونيو/ حزيران. وهو يرى أنه إذا كان العرب قد خسروا معركة فإنهم لم يفقدوا إرادة القتال. وهو يُذَكِّرُ بأمثلة بريطانيا العظمى في عام ١٩٤٠ والاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤١ والولايات المتحدة بعد بيرل هاربور. إنها حرب إرادة ضد إرادة. والجيش المصري مستعد الآن للقتال لاسترداد الأراضي التي ضاعت والحقوق السليبة. وهو يتحدث عن «القرار البريطاني» الذي يعتبره غير كاف. ويعلن أن مصر ستكون ثابتة في مطالبتها بانسحاب كامل من كل الأراضي العربية المحتلة، وأن من غير الوارد السماح للإسرائيليين باستخدام قناة السويس مادامت المسألة الفلسطينية لا تجد تسوية لها(٦٣). وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، فسوف يتمسك بقرارات مؤتمر الخرطوم.

كما يدعو عبد الناصر إلى سرعة عقد قمة عربية جديدة للنظر المشترك في القرار رقم ٢٤٢. وهو يعرف أن قرارًا من دون القوة لن يتسنى تطبيقه. وبحسب ما سوف يتطلبه الموقف، سيجري استخدام العمل العسكري والعمل السياسي. ومصر الآن على أهبة الاستعداد للحرب. وإخلاء مدن القناة ضروري لمنع الإرهاب الإسرائيلي من الهجوم على السكان المدنيين: «إحنا حاربنا حرب عسكرية وهوَّه بيحارب حرب إرهاب».

ولأول مرة، يُحَيِّي المقاومة الفلسطينية الصاعدة صعودًا ناجزًا. ويذكر بالاسم منظمة التحرير الفلسطينية وفتح. وهو يرى أن العرب يجب أن يوحدوا جهودهم مثلما فعلوا في الخرطوم. ويعلن أننا نشهد نهاية الإمبريالية في العالم العربي وأنه

لا يجب الاستسلام للحرب النفسية التي يخوضها العدو ويجب الحفاظ على وحدة الشعب والجيش في المحن القادمة.

وفي هذا الخطاب ذي النبرة والإشارات التشرشلية والديجولية، لا تخامر عبد الناصر أوهامٌ حول الطريق السياسي الذي يدعه مفتوحًا. فهو يرى أن القوة وحدها هي التي ستسمح باستعادة ما أُخِذَ بالقوة. وهو يقصر طموحه علانيةً على تحرير الأرض العربية، دون أن يشير إلى تحرير فلسطين، لكنه مضطر بالفعل إلى أن يأخذ في حسبانه العامل الجديد المتمثل في المقاومة الفلسطينية.

وهو يتمسك أيضًا بالدبلوماسية السرِّية. فيتحرك عبر حقوقي أميركي مدعوٍّ إلى القاهرة لكي ينقل إلى جونسون رسالة خاصة لا علم للحكومة المصرية بها. فعلاوة على رسالة ودية قصيرة إلى رئيس الولايات المتحدة، تعبر الرسالة، الشفاهية، عن انزعاجه من تنامي الوجود السوفييتي في بلاده. وهو يقول إنه مستعد لحالة عدم حرب مع إسرائيل، بل إنه مستعد لتبادل السفراء معها، إذا ما حصل اللاجئون الفلسطينيون على تعويضات عادلة ومناسبة[٦٤]. ومن الواضح أنه يريد إفهام [الأميركيين] أنه مستعد لمبادلة إنهاء الوجود السوفييتي في مقابل الانسحاب الإسرائيلي. وتبقى معرفة ما إذا كان هذا تحركًا تاكتيكيًّا أم توجهًا استراتيجيًّا.

ويرتاب الأميركيون بازدواجية عبد الناصر ويرفضون قبول طريق الرسل السرِّيين. ومرة أخرى، يبلغونه بأن قناة الاتصال الوحيدة إنما تتمثل في دونالد بيرجس، القائم بالأعمال الأميركي الباقي في القاهرة، تحت غطاء سفارة إسبانيا. فإن كان يريد تقديم اقتراحات، يجب عليه استخدام هذا السبيل دون سواه. ومن ثم ينقل بيرجس رسالة ودية من جونسون مصحوبة برسالة شفاهية. وينفي عبد الناصر أنه أراد نقل رسالة خاصة إلى الأميركيين، لكنه يعلن استعداده لاستقبال بيرجس في أي لحظة.

ديجول

شارل ديجول هو رئيس الدولة الغربية الوحيد الذي أقام طويلاً في الشرق الأدنى، كضابط في ثلاثينيات القرن العشرين، أولاً، ثم خلال الحرب العالمية الثانية. وخلال تلك الفترة وفترة اجتيازه الصحراء [ابتعاده عن الحياة السياسية

الرسمية] (١٩٤٦ – ١٩٥٨) بدا قليل التهذيب حيال النزعة القومية العربية التي اعتبرها بدعة بريطانية هدفها تقويض النفوذ الفرنسي في شرق البحر المتوسط. وكان منظوره الأول هو منظور «المسألة الشرقية» الموروث من القرن التاسع عشر. وخلال أزمة مايو/ أيار – يونيو/ حزيران ١٩٤٥، التي تكرس زوال فرنسا عن سوريا، دعا إلى استعادة توافق الدول العظمى على نحو ما كان مُمَارسًا قبل الحرب العالمية الأولى. وهو يشير إلى ذلك إشارة واضحة في مؤتمره الصحافي الشهير في ٢ يونيو/ حزيران ١٩٤٥ داعيًا إلى مؤتمر دولي: «فرنسا، من جهتها، لا ترى في ذلك أي شيء غير مناسب. ولابد من أن يكون هناك الكثير من المعنيين: الدول العظمى، الدول العربية، ودول أخرى أيضًا. كما لابد أنه سيكون بالإمكان تناول المسألة الشرقية بشكل سَويٍّ و، فيما آمُلُ، سِلميٍّ، وذلك على أساس التعاون الدولي حيث لابد من إزاحة تعديات التنافس المؤسفة».

والحال أن الخطابة الديجولية، بالإضافة إلى خصائصها الرائعة في استخدام اللغة الفرنسية، لا تتردد في إجراء تعميمات إثنية. وهكذا فإنه يعلن في ذلك المؤتمر أيضًا:

سوريا شيء قديم، إنها كيان عريق، محترم وقديم احترام وقِدم العالم ومعروف منذ فجر الأزمنة التاريخية.

وفي الشرق، الذي تشكل سوريا جزءًا منه، يجد المرء نفسه في حضور مجموع جماعات سكانية عربية عمومًا، شكلت دومًا بالنسبة للعالم، بطابعها جد السخي، جد المتحرك، جد الحركي، مشكلة حساسة حساسية خاصة.

وفي مواجهة تعقيد الكيانين القوميين السوري واللبناني، يضع البساطة النسبية التي تتميز بها فلسطين ومصر:

هناك كيان مصري صاغه النيل ؛ إن مصر شارع وهذا الشارع اسمه النيل ؛ وهي تتميز بوحدة جغرافية، ومن ثم سياسية وطبيعية. وهناك وحدة، كيان اسمه فلسطين. ومن الصعب جدًا تحقيق كيان جغرافي وسياسي اسمه سوريا.

ومنذ عودته إلى السلطة في عام ١٩٥٨، فإنه، وإن كان يعتبر دولة إسرائيل حليفًا لفرنسا، إنما ينزعج من رغبتها المفترضة في التوسع. وقد عبر عن ذلك في

محادثاته المختلفة مع المسؤولين الإسرائيليين، الأمر الذي أدى بمحاوريه إلى عدم استيعاب أو إنكار [مبررات انزعاجه].

وسياسته منذ بداية الأزمة في مايو/ أيّار ١٩٦٧، إنما تتمحور حول الخطر الذي من شأن نشوب حرب في الشرق الأوسط أن يستثيره، فهي حرب، إذ تُضاف إلى حرب فيتنام، من شأنها أن تجازف بأن تفضي إلى حرب عالمية ثالثة. وقد أدرك ضرورة الحيلولة دون الانتقال إلى العنف المسلّح، وهو ما أفضى به للإسرائيليين كما للعرب، وهو لا يرى أي حل إلاّ في تحرك من جانب الدول العظمى الأربع لتحديد إطار لتسوية شاملة، أي إحياء توافق الدول العظمى. ويبدو أن جونسون قال آنذاك لإيبان، في ٢٦ مايو/ أيّار: «الدول العظمى الأربع، ولكن، تبًا، من هما الدولتان العظميان الأخريان؟»(٦٥). وقد فرض ديجول علانيةً حظرًا على إرسال شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، لكن الأميركيين، بشكل أكثر تكتمًا بكثير، فعلوا الشيء نفسه. وبما أن الحظر لا يتعلق إلاّ بقطع الغيار الحيوية فيما يخص الطيران، وأن هناك عدة سبل للالتفاف على هذا الحظر بتواطؤ متكتم من جانب السلطات الفرنسية، فإن من المرجح جدًا أن فرنسا قامت بعد ٥ يونيو/ حزيران، بتزويد إسرائيل بعتاد عسكري يفوق ما زودتها به الولايات المتحدة، من حيث القيمة النقدية على الأقل. والتجميد الحقيقي الوحيد يتعلق بقطع غيار طائرات الميراج والتي كانت إسرائيل قد طلبتها سابقًا. وهذا الرهان مهم لأن سلاح الجو الإسرائيلي لم يتمكن من تعويض خسائره خلال الحرب، خلافًا للجيش البري الذي جنى من العدو العديد من الأسلحة.

ومنذ انتهاء العمليات العسكرية، أبدت الدبلوماسية الفرنسية انزعاجها حيال المستقبل. فالحرب لم تسوِّ شيئًا ولم يكن من شأنها سوى مفاقمة الوضع. وفي ١٥ يونيو/ حزيران، قام كوف دو مورفيل – الذي كان آنذاك وزيرًا للشؤون الخارجية والذي سبق له أن كان سفيرًا لدى القاهرة – بإبداء رأيه حول الآثار النفسية للحرب: «إنني أفكر في الصدمة التي خلقتها الأحداث، أفكر في الصدمة التي تضرب جميع هذه الشعوب، والتي لن تظهر آثارها إلاّ في الأمد الطويل، والتي يصعب قياسها من حيث أمدها وعمقها»(٦٦). وباسم فرنسا، يطلب التوصل إلى حل

واقعي، أي دائم، وهو حل لا يمكن فرضه بالقوة وإنما يجب أن يكون نتيجة لاتفاق جميع الأطراف. ويجب على الدول العظمى أن تقدم توجهات هذا الاتفاق.

وفي يوم ٢١، يبدو ديجول، في تصريح له، أكثر صراحة. فهو يلوم جيران إسرائيل العرب لأنهم هددوا بالقضاء عليها ويلقي بالمسؤولية عن الأزمة العالمية على حرب ڤيتنام. ولا تَعتبر فرنسا أيًا من التغيرات المتحققة في الساحة عن طريق العمل العسكري مكسبًا. وفي ٨ يوليو/ تموز، خلال زيارة إلى الاتحاد السوڤييتي، يُذَكِّرُ بومبيدو بهذا الموقف[٦٧]: «من الواضح أن هذه المشكلات لا يمكنها أن تجد حلاً مرضيًا عبر الطريق العسكري. وفرنسا لا يمكنها الاعتراف بالأمر الواقع المتمثل في الفتح بالسلاح».

ويجب للانسحاب أن يتم عبر تسوية تسمح بتسوية كل مشكلات المنطقة مع حق جميع الدول في العيش في سلام، وتسوية مسألة اللاجئين، وحرية الحركة في الطرق المائية الدولية.

وفي ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يقدم ديجول، خلال زيارته إلى باكستان، المضمون العام لرؤيته للأمور. فهو يقول إن فرنسا تعتبر «أن مما يستحق الشجب واقع بدء المعارك، ومما لا يمكن قبوله الاستحواذ على أراض أجنبية يتم احتلالها بقوة السلاح، ومن الضروري تسوية قائمة على الاعتراف المتبادل من جانب جميع الدول المعنية وإنهاء حالة الحرب وإقرار حرية الملاحة للجميع في منطقة يمس مصيرُها السياسي والاقتصادي والديني العالم بأسره مسًا شديد القرب».

وفي ٧ نوڤمبر/ تشرين الثاني[٦٨]، يعلق كوڤ دو مورڤيل، أمام الجمعية العامة، على الوضع. فهو يرى أن المطالبة بمفاوضات مباشرة من جانب الإسرائيليين تفترض حل المشكلة. وقد أجاز العرب في مؤتمر الخرطوم الاتجاه إلى حل سياسي، لكن مشكلة اللاجئين القديمة مازالت بلا حل، وقد أضيفت إلى ذلك المشكلةُ الأكثر إخافة من بين جميع المشاكل، مشكلة مصير القدس: «إن المشاعر مازالت شديدة الاحتدام، والأحقادُ، ولِمَ لا نقول ذلك، عصيةٌ جدًا على التسكين على ما يبدو بحيث إن من شأن مواجهة مباشرة أن تكون فوق ما يمكننا تخيله». وسوف يكون الصلح سيرورة جد طويلة: «وحدهُ عملٌ من الخارج، مدعوم من الرأي العام الدولي، يمكنه تدشين التطور الضروري والسماح له بالنمو نموًا إيجابيًا».

وينطوي هذا العمل على التوافق بين «الكبار»، حتى وإن كان استمرار الحرب في ڤيتنام يبدو في النهاية العقبة الرئيسية أمام توافق حقيقي. وهو أمر ضروري لأن استمرار الوضع ليس من شأنه سوى أن يجر إلى التعسف والمقاومات في حين أن بقاء الجيوش وجهًا لوجه وهي في حالة حرب ليس من شأنه سوى أن يجر إلى وقوع حوادث وإلى الشعور العام بالخطر وبانعدام الأمن.

وبلغة التحليلات الخالصة، فإن المنظور الديجولي يعترض على موقفين من المواقف الإسرائيلية: الأول هو أن حرب يونيو/ حزيران قد أدخلت إمكانية توصل إلى السلام. ومن المؤكد أن العرب مستعدون لحل سياسي، لكن مشكلة اللاجئين القديمة ومشكلة القدس الجديدة تجعلان التسوية جد صعبة. والثاني هو أن الحرب سمحت بضمان أمن إسرائيل: إلاَّ أنه إذا كان الوضع العسكري قد أصبح أكثر مؤاتاه لها بشكل واضح، فإن الاحتلال ليس من شأنه سوى حفز العنف، وخطوط وقف إطلاق النار الجديدة تخلق مواجهة مباشرة بين جيوش مستعدة للحرب، وهو ما لم تكن عليه حالة خطوط الهدنة القديمة.

والغالبية الأعظم للرأي العام الفرنسي مؤيدة لإسرائيل. وقد فَسَّرَ كثيرون الهزيمة العربية على أنها ثأر من حرب الجزائر. ويهود فرنسا، حتى من خارج وسط الحركات الصهيونية، يتماهون مع إسرائيل، وكانوا خائفين على بقائها وغمرتهم فرحة الانتصار العارمة. فتتعايش صورة مزدوجة لليهودي الآن في الأذهان: فهو ضحية هولوكوست الحرب العالمية الثانية والمقاتل الذي انتصر على العرب.

والتحليل الاستراتيجي الديجولي لا يلقى تفهمًا. إذ يجري تعريفه بأنه عبارة عن اتخاذ موقف ممالئ للعرب وغياب للحياد في النزاع الدائر. وكثيرون يرون [في هذا التحليل] مبالغة جديدة صار رئيس الدولة العجوز معتادًا عليها.

ومن مصادفات المواعيد أنه يجري تحديد السابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني موعدًا لمؤتمر صحافي كبير، أي بعد خمسة أيام من التصويت على مشروع القرار البريطاني. ويتكلم ديجول في هذا المؤتمر الصحافي مستخدمًا معجمًا فخيمًا ليس من شأنه مع ذلك سوى مفاقمة الوضع. فهو يبدأ باسترجاع تاريخي لأحداث كان هو نفسه شاهدًا عليها: المقام القومي اليهودي وقيام دولة

إسرائيل[٦٩]: «كان بالإمكان التساؤل، في الواقع، بل جرى التساؤل، من جانب كثيرين من اليهود، عما إذا لم يكن من شأن توطين هذه الجماعة على أرض كان قد تم كسبها ضمن شروط مبّررة إلى هذا الحد أو ذاك، ووسط شعوب عربية كانت معادية له بشراسة، أن يقود إلى احتكاكات ونزاعات متصلة، لا نهاية لها».

والحال أن الفقرة التالية، حيث يواصل الجنرال ديجول استخدام صيغة اللاتعريف («أناس»، «البعض»)، هي التي ستثير الهياج أكثر من سواها: «بل إن البعض قد خافوا من أن اليهود، الذين كانوا إلى ذلك الحين مشتّتين، وإن كانوا قد ظلوا ما كانوه على مدار جميع الأزمنة، أي شعب نخبة، واثقًا بنفسه ومتسلطًا، من شأنهم، بمجرد تجمعهم في موقع مجدهم القديم، أن يحولوا الأماني جدّ المؤثرة التي صاغوها منذ تسعة عشر قرنًا إلى طموح جامح وقاهر». وسوف ينصب الجدل في آن واحد على استخدام مصطلح «الشعب»، الذي يتعارض مع الفكرة الجمهورية، وعلى صفات «النخبة، واثق بنفسه ومتسلط، طموح جامح وقاهر».

وسينصب الاهتمام بدرجة أقل على تتمة النص، فيما عدا بداية الفقرة التالية:

> ومع ذلك، فعلى الرغم من موجة صاعدة أحيانًا، هابطة أحيانًا، لمشاعر العداء التي استثاروها في بعض البلدان وفي بعض العصور، كان قد تراكم لصالحهم رأس مال ملحوظ من الاهتمام، بل والتعاطف، خاصة، ولابد من قول ذلك بالفعل، في صفوف الجماعة المسيحية ؛ وهو رأس مال كان منبثقًا من ذكرى العهد [القديم]، وغذّته جميع مصادر شعائر رائعة، وحافظت عليه مشاعر العطف التي كان شقاؤهم القديمُ مصدر إلهام لها وهي المشاعر التي أضفت طابعًا شعريًا، لدينا، على أسطورة اليهودي التائه، وزادت من حجمه [من حجم رأس المال هذا] الاضطهاداتُ الشنيعة التي عانوا منها خلال الحرب العالمية الثانية، وضخمته، منذ أن استعادوا وطنًا، أعمالهم البنّاءةُ وشجاعةُ جنودهم.

وقد وجد البعض أن استخدام «مشاعر العداء» للإشارة إلى «معاداة السامية» إنما يندرج في باب التلطيف.

ويَذْكرُ ديجول بأن فرنسا قد نظرت بارتياح إلى قيام دولة إسرائيل. وهو يوضح أن الجمهورية الخامسة قد «التزمت بالعلاقات الخاصة وجد الوثيقة التي كان النظام السابق قد عقدها مع هذه الدولة» داعيًا إلى التواضع والانفراج بينما،

«بفضل الحملة الفرنسية – البريطانية على السويس، شوهد، بالفعل، ظهور دولة إسرائيل محاربة وعازمة على التوسع». وهو يتحدث عن استئناف العلاقات مع العالم العربي:

من جهة أخرى، بمجرد انتهاء المسألة الجزائرية، استأنفنا مع شعوب الشرق العربية سياسة صداقة وتعاون، كانت على مدار قرون سياسة فرنسا في ذلك الجزء من العالم والتي يستوجب العقل والشعور أن تكون، اليوم، أحد الأسس الرئيسية لعملنا الخارجي. ومن الواضح أننا لم نخف على العرب أن دولة إسرائيل، بالنسبة لنا، مثلت أمرًا واقعًا وأن من غير الوارد أن نسمح بالقضاء عليها.

وهو يصف الموقف الفرنسي خلال الأزمة وخلال الحرب التي تلتها وينتقل إلى الوضع الراهن:

من المعلوم أن صوت فرنسا لم يُسمع. فإسرائيل، وقد شنت الهجوم، قد استولت، في ستة أيام من القتال، على الأهداف التي كانت تريد بلوغها. والآن، تُنَظِّمُ، على الأراضي التي أخذتها، الاحتلال الذي لا يمكن أن يتحقق من دون اضطهاد وقمع وعمليات طرد وتظهر هناك ضدها مقاومةٌ تصفها بدورها بأنها إرهاب.

وهو يتناول مسألة التسوية النهائية وموقفه موقف قريب في الواقع إلى أقصى حد من المواقف البريطانية والأميركية آنذاك:

من الواضح تمامًا أن النزاع ليس إلاً مؤجَّلاً وأنه لا يمكن أن يجد حلاًّ إلاَّ عبر الطريق الدولي. لكن تسوية عبر هذا الطريق، ما لم تقم الأمم المتحدة بنفسها بتمزيق ميثاقها هي، تسوية يجب أن يكون أساسها الانسحاب من الأراضي التي أُخذت بالقوة، وإنهاء كل حرب والاعتراف المتبادل بكل دولة موضع خلاف من جانب جميع الدول الأخرى. وبعد ذلك، وعبر قرارات الأمم المتحدة، وفي حضور قواتها وتحت ضمانتها، ربما يكون من الممكن على الأرجح تثبيت الرسم الدقيق للحدود وشروط الحياة والأمن للجانبين ومصير اللاجئين والأقليات وأنماط الملاحة الحرة للجميع، خاصة في خليج العقبة وفي قناة السويس. وبحسب فرنسا، ضمن هذا التصور، يتعين أن تحصل القدس على وضعية دولية.

والحال أن حديثه عن مسألة وجوب تثبيت رسم دقيق للحدود إنما يثبت بحد ذاته أنه ليس معاديًا لتعديل خطوط الهدنة، وإن كان على أساس اتفاق متبادل لا تمليه القوة. وكانت الدعوة إلى منح القدس وضعية دولية موقف فرنسا منذ عام ١٩٤٩. وتكمن الجدة في الفكرة التي تذهب إلى إيجاد دور فاعل للأمم المتحدة، فهذا لا يندرج في خط العقيدة الديجولية المبدئية.

ويختتم الجنرال تصريحاته بالحديث عن الضرورة المسبقة التي تتمثل في وجوب إنهاء حرب ڤيتنام.

وموقفه ليس، في الواقع، منحازًا إلى العرب إلاَّ فيما يتعلق بمسألة الانسحاب وحدها. وهو يمضي إلى أبعد من إنهاء حالة الحرب إذ يطالب بالاعتراف المتبادل.

على أنه قد اتُّهم بالرؤية أحادية الجانب لأنه قلَّل من شأن الخطر الذي كان يتهدد إسرائيل قبل الحرب وبالغ من شأن البُعد المتعلق بالفتح. وينطبق الشيء نفسه على استخدامه كلمتي «المقاومة» و«الإرهاب» في وصفه للوضع في الأراضي المحتلة. ويرى چان لاكوتير، كاتب سيرته[٧٠]: «إن هذا التفسير لمجريات الأمور، حين يقترحه محلل سياسي، هو تفسير يمكن تمامًا الدفاع عنه. لكن رئيس دولة منخرط في البحث إنما يُضعِف موقفه الدبلوماسي بتقديمه رؤية للموضوع أحادية الجانب إلى هذا الحد».

أمَّا صيغة «الشعب النخبة» فقد استثارت استنكارًا جد هائل. فبعد ثلاثة أيام من استخدامها يظهر في **لو موند** رسم للرسَّام تيم نرى فيه، فوق هذه الصيغة، أحد مُرَحَّلي آوشڤيتز مصلوبًا في الأسلاك الشائكة.

ورد فعل الحكومة الإسرائيلية الفوري هو وصف تصريحات الرئيس الفرنسي بأنها «تشويه للتاريخ وإهانة جسيمة للشعب اليهودي ولحكومة إسرائيل»[٧١]. أمَّا إذاعة القاهرة فهي تشيد بالموقف النزيه والمعتدل الذي اتخذه ديجول والذي يرفض مكافأة العدوان. فتجري الإشادة بالرجل بوصفه الرافض العظيم للنظام الدولي القائم[٧٢]:

الواقع أن ديجول يمنع من الرقص في دائرةٍ جميعَ أولئك الذين لا يتميزون بالضمير المطمئن، سواء كانوا في الشرق الأوسط أم في ڤيتنام أم في الحلف الأطلسي أم في داخل

المؤسسات المالية والنقدية على مستوى كوكبنا. إنه يمنع صانعي الحرب والمتاعب، والمضاربين المهربين وأصدقاء السلم المزعومين من مواصلة هذا البناء للعالم والذي أقاموه على الرمال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(×).

وفي لقاء مع سفير فرنسا في القاهرة، في ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٧، يركز عبد الناصر على الجانب السياسي للمؤتمر الصحافي(٧٣):

ثم حدثني الرئيس عبد الناصر عن المؤتمر الصحافي للچنرال ديجول. وقد قرأه بكثير من الاهتمام. واستوعب تمامًا فكرته المتعلقة بالمرحلتين. وهو موافق على إنهاء لحالة الحرب، يترافق مع انسحاب. أمَّا فيما يتعلق بالاعتراف، فقد تساءل عما إذا كان عليه أن يفهم أنه [الاعتراف] يجب أن يتميز بطابع دقيق صارم أم أن الأمر يتعلق بالأحرى بالاعتراف بحق بلدان الشرق الأوسط المختلفة في الوجود. فإن كان هذا التفسير الأخير هو التفسير المناسب، فلا اعتراض لديه عليه.

أمَّا فرانسوا ميتيران، الموجود ساعتها في رحلة إلى الولايات المتحدة، فهو يجادل في الصحافة الأميركية بأن أقوال الچنرال ديجول تستلهم معاداة السامية ؛ وبأنها لا تدل إلاَّ على جهل عميق بالحقائق الواقعية السوسيولوچية والسياسية لدولة إسرائيل. ويتهم زعيمُ المعارضة اليسارية ديجول بالافتقار إلى المبادئ الأخلاقية في مقاربته لمشكلات الشرق الأوسط. فآراؤه «مادية صرفة». ولابد أنه قَيَّمَ سكان وموارد كل من العرب والإسرائيليين وقارن بينها وفَكَّرَ على نحو أخص في بترول الجزائر والبلدان العربية الأخرى(٧٤). وكما بالنسبة لكثيرين من أنصار دولة إسرائيل، لا يمكن [الميتيران] تفسير التحول في السياسة الفرنسية إلاَّ بالمصالح التجارية.

وقد وَجَّه بن جوريون، من حيث تقاعد عن السياسة، رسالة طويلة إلى ديجول مؤرخة في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٧. وهو يعبر فيها عن قلقه حيال مضمون المؤتمر الصحافي ويستعيد كل حكاية فكرة الشعب اليهودي وعلاقته بوطنه الأصلي: «لم يكن هذا البلد قط الوطن الوحيد والفريد لشعوب أخرى غير الشعب اليهودي». وهو يُدرج فيه ضفتي نهر الأردن، أي فلسطين ما تحت

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الانتداب وشرق الأردن. وما يدافع عنه هو كل تـاريخ الصـهيونية فـي نسـخته الميثولوجية. فهو يقول إن البلد كان قفرًا، وإن نسبة ١٠% فقط من أراضيه كانـت صالحة للزراعة. وإن اليهود هم الذين قاموا باستصلاح أراضيه واستثمارها. وهو يقول إن طبيعة النزاع تضع الشعب اليهودي في مواجهة السكان العرب الموجودين هناك منذ القرن السابع (كذا) [٧٥]. ويرى أن مشروع الصهيونية لم يكن قط تجريـد العرب من ملكية أراضيهم، ولا نقلهم إلى مكان آخر. والعرب فقـط هـم الـذين يتمتعون بأراض مترامية الأطراف خارج أرض إسـرائيل. وفلسـطين، بـالمعنى الجغرافي الأوسع، لا تمثل غير ٠,٥% من مساحة البلدان المأهولة بالعرب.

وهو يقول إن الصهيونيين قبلوا تقسيم ١٩٤٧ بينما رفضه العرب. والحـرب هي التي قادت إلى «تحرير» أراض جديدة وإلى رحيل السكان العرب دون وقـوع طرد لهم:

إن أي واحد منا ما كان ليفكر في مهاجمة جيراننا سعيًا إلى تبـديل حـدودنا وتوسـيع بلادنا. وقد أعلنتُ في أكثر من مناسبة، وكان هذا رأينا الذي أعلنّاه للجميع، أننـا مسـتعدون لتوقيع اتفاق سلام للسنوات المائة القادمة على أساس الوضع القائم. وبين أعضاء يميننا، طالب البعض بـ«كل البلد»، ولكن حتى هم لم يقترحوا قط خوض حرب من أجل توسـعنا، وهـذا على الرغم من حقيقة أن العالم بأسره، العالم المسيحي وكل العالم اليهودي على أي حال، قـد اعتبر أن ضفتي نهر الأردن تشكلان فلسطين واحدة لا اثنتين، وخامره الأمل في أن تصـبح من جديد وطن اليهود الذي وعدت به التوراة والأنبياء.

والشعب اليهودي، شأن جميع الشعوب الأخرى، له الحق في وطنه:

إنني أعرف أنه على مدار المئات من السنين كان العالم المسيحي مقتنعًا بـأن الشـعب اليهودي قد كف عن الوجود منذ ألفي عام، وأعرفُ أيضًا أن هناك يهودًا يفكـرون بالشـكل نفسه؛ ونحن نشعر بالرثاء لهؤلاء اليهود، لكننا لسنا غاضبين عليهم. إنهم يريدون الكف عن أن يكونوا يهودًا، وهذا شأنهم الخاص. لكنهم لا يتكلمون باسمنا، تمامًا كما أن بيتان لـم يكـن يتكلم باسم فرنسا، بل كان المتكلم باسمها هو شارل ديجول الذي كان، آنذاك، معزولاً ووحيدًا.

والشعب اليهودي، بعيدًا عن أن يكون متسلطًا وقاهرًا، لا يطمح إلاَّ إلى السلم مع جيرانه. وفي هذا النص، لم يتناول بن جوريون غير الفترة التـي كـان فـي السلطة خلالها. وهو لا يتحدث عن الوضع الراهن.

ويرد عليه ديجول برسالة أقصر مؤرَّخة في ٣٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٧. وهي تبدأ باستدعاء للتقدير الذي يكنه الجنرال لبن جوريون ولشعبه:

أعرفُ أن استعادة إسرائيل في فلسطين، على نحو ما تصفونها بعد أن شاركتم فيها مشاركة بارزة، قد اشتملت على إيمان وشجاعة وصعوبات، وأعرفُ إلى أي حد كان من المآثر استصلاح واستثمار مناطق شبه جرداء على يد الدولة الجديدة بفضل تدفق كثيرين من اليهود جاءوا من كل حدب وصوب وبفضل المساعدات التي قدمها الكثير من جالياتهم الموزّعة عبر العالم. وأنتم تذكّرون، محقين، بأن بلدي وأنا نفسي لم نخف، ومنذ البداية، تعاطفنا مع هذا البناء القومي ولا يمكنهم الشك في أننا، إذا ما نشأ داع لذلك، سوف نعارض القضاء عليه، وهو ما ضمنته محادثاتنا الرسمية منذ عهد قريب وواقعُ أنني قد وصفت إسرائيل علنًا بأنها «دولة صديقة وحليفة».

وهذه الظروف نفسها تفرض على إسرائيل اعتدالاً دقيقًا في علاقاتها مع جيرانها وفي طموحاتها الترابية:

لاسيما أن الأراضي التي اعتُرِفَ بها في البداية لدولتكم من جانب الدول العظمى قد اعتبرها العرب ملكًا لهم، وأن هؤلاء [العرب]، الذين قامت إسرائيل وسطهم، هم، من جهتهم، ذوو كبرياء وجديرون بالاحترام، وأن فرنسا تكن لهم صداقة قديمة وطبيعية، وأنهم يستحقون هم أيضًا إحراز تطور على الرغم من جميع العقبات التي تضعها في طريقهم الطبيعةُ وأشكال التأخر الجسيمة والمهينة التي غالبًا ما عانوا منها منذ قرون بسبب محتليهم المتعاقبين، وأخيرًا بسبب فُرقتهم.

وقراءة رسالة بن جوريون، مع ما كُتب حول ضفتي نهر الأردن، إنما توضح هي نفسها ضرورة التمسك بالاعتدال الذي يجب أن تمليه سياسةٌ سليمة:

إنني مازلت مقتنعًا بأن إسرائيل تنتهك حدود الاعتدال الضروري، وذلك بتصرفها على خلاف التحذيرات التي وجهتها حكومة الجمهورية الفرنسية في الوقت المطلوب إلى حكومتكم، وببدئها الحرب، وباستيلائها بقوة السلاح على القدس وأراض أردنية ومصرية وسورية كثيرة، وبممارستها هناك القمع وعمليات الطرد المترتبة لا محالة على احتلال يشير كل شيء إلى أنه يتجه إلى الضم، وبتأكيدها أمام العالم أن تسوية النزاع لا يمكن تحقيقها إلاّ على أساس ما تم كسبه من أراضٍ عبر الفتح وليس شريطة الانسحاب من هذه الأراضي.

والموقف الفرنسي موقف جيد يدعو، في مقابل انسحاب، إلى تسوية تشمل الاعتراف بإسرائيل من جانب جيرانها، وضمانات أمن للحدود التي من الوارد تثبيتها عبر تحكيم دولي، وحرية الملاحة، ومصيرًا كريمًا للاّجئين. وفرنسا مستعدة للمشاركة في ذلك، بما في ذلك على المستوى الميداني. ويراجع ديجول حكمه المثير للجدل على الشعب اليهودي ليعود من ذلك إلى جوهر رؤيته للمشكلة، ألاَ وهو أولوية السياسة على الأسطورة:

من غير الوارد أن تكون هناك أي فظاظة في الإشارة إلى الطابع الذي تمكن بفضله هذا الشعب القوي من البقاء والصمود دون أن يتنكر لنفسه بعد تسعة عشر قرنًا تصرَّمت في ظروف لا تخطر على بال بشر. ولكن ما المسألة؟ ترون أن إسرائيل، بدلاً من أن تهيم على وجهها في شتى أرجاء العالم متخبطة في حياة المنفى الموجعة والتي دامت ألفي عام، قد أصبحت، بالتمام والكمال، دولة بين الدول الأخرى تتوقف حياتها ودوامها، بموجب القانون العام، على سياستها. والحال أن السياسة، وكم من الشعوب جربت ذلك، واحدًا بعد الآخر!، لا قيمة لها إلاّ بشرط تكيفها مع الحقائق الواقعية.

ويتم الإعلان عن تبادل الرسائل في مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨. فتستبقي الصحافة العربية بالأخص ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. ويعبر بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية عن عدم ارتياحهم إلى المبادرة التي أقدم عليها بن جوريون دون أن يتشاور مع السلطات وإن كانوا يوافقون على اتجاه أقواله. أمّا فيما يتعلق برد الرئيس الفرنسي، بحسب سفير فرنسا لدى تل أبيب[٧٦]، فهناك مراعاة لواقع أن فرنسا قد تساعد على تسوية مفيدة لإسرائيل: «لكنهم يريدون الكثير. فهم يرغبون مثلاً في تعديلات للحدود تتجاوز تجاوزًا كبيرًا مجرد تصحيحات حدوديه وهم يأملون في الحصول عليها في الأمد الطويل بالدعم الأميركي، مع احتمال العيش في خطر إلى حين حدوث ذلك، لكنهم يرون أنهم قد اعتادوا على ذلك».

المثقفون الفرنسيون والنزاع

ترك مؤتمر الجنرال ديجول الصحافي أثرًا هائلاً وذلك بسبب الهيبة الضخمة للرجل، وهي هيبة راكمها التاريخ.

والحال أن ريمون آرون قد صدمه المؤتمر صدمة خاصة. وكان رده قد نُشر بعد بضعة أسابيع من ذلك على شكل كتاب وجيز كتبه تحت وطأة الانفعال: **ديجول وإسرائيل واليهود**(٧٧). وغضبه نابع من وصف «الشعب اليهودي» بأنـــه شـــعب «واثق بنفسه ومتسلط». ودون أن يتهم ديجول بمعاداة السامية، يأخذ عليه أنه أجاز على الملأ معاداة جديدة للسامية:

تعريف شعب بصفتين: إن رجل دولة إنما ينحدر بنفسه عندما يلجأ إلى إجـراء كهـذا، إجراء الصور النمطية القومية والتحيزات العرقية المسبقة، الإجـراء الـذي لا يمـل منـه المعتادون عليه من رواد قهوة التجارة والذي لا يكل علماء النفس والأطبـاء النفسـيون مـن تحليل آلياته. والجنرال ديجول ينحدر بنفسه لأنه أراد توجيه ضربة تحـت الحـزام: تفسـير الإمبريالية الإسرائيلية بالطبيعة الأبدية للشعب اليهودي وغريزته المتسلطة.

ويرى آرون أن الكلمات المستخدمة [من جانب ديجول] لا تنتمي إلى أسـلوب النازية، بل تنتمي إلى تراث مورًا ودرومون الفرنسي. وهو يفسر ذلـك بغضـب ديجول حيال إسرائيل التي رفضت الانصياع له في يونيو/ حزيـران ١٩٦٧. ثـم ينتقل إلى مناقشة الأحداث من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٧، فيذهب تقديره إلـى أن المسؤولية الرئيسية عن الحرب إنما يتحملها المعسكر العربي. وهو يحـافظ علـى واقعيته: إن إسرائيل قلعة مُحَاصَرة لا يمكن أن تسمح لنفسها بخسارة حرب: «لقـد شنت الحاميةُ المُحَاصَرَةُ غارة ظافرة، ووسعت حدود الدفاع عـن نفسـها. وهـي تواصل وسوف تواصل البقاء [حاميةً مُحَاصَرَةً] لأعوام، إن لم يكن لعقود».

وهو يتناول مسألة «الجالية اليهودية». فهي لا وجود لها بصفتها هذه، وهـي ليست ذات تنظيم، وليس بوسعها أن تكون ذات تنظيم ولا يجب لها أن تكـون ذات تنظيم. فيهود فرنسا متعددون. وهم ينتمون إلى شتى أطياف الرأي العام وإلى شتى الأوساط الاجتماعية:

مرحى مرحى لاستخدام مفهوم الشعب اليهودي فالصهيونيون يتفقون مع الجنرال ديجول فيما يتعلق بهذه المسألة. لكن مفهوم الشعب، عند تطبيقه على اليهود، إنما يكتسـب دلالـة فريدة ؛ فيهود الدياسبورا لا ينحدرون من أولئك الذين عاشوا في فلسطين في الزمن التوراتي ؛ إنهم يشكلون شبه شعب بحكم تراث ديني ومصيرٍ فُرِضَ على مدار قرون طويلة.

ومسألة المصير هي التي تؤرق ريمون آرون:

مهما طال تفكيري في الأمر، فإنني لا أجد أي سبب للوم اليهودي الفرنسي على انفصاله الجذري عن «إخوته في الدين»، لأنه لم يعد مؤمنًا، أو على انفصاله الجذري عن الإسرائيليين، لأنه لا يريد اعتبار نفسه إلاً فرنسيًا أو ديجوليًا أو شيوعيًا. وذلك **بشرط واحد**: ألاّ يدفع الحرصَ على الراحة الفكرية إلى درجة إنكار ما لا سبيل إلى إنكاره: فهو ينتمي، هو أيضًا، في أعين الآخرين، «إلى شعب النخبة هذا، الواثق بنفسه والمتسلط».

وإذا ما استخدمنا الإحالات التي نستخدمها اليوم، فلابد من أن نلاحظ أن آرون يتناول مسألة الجوهرانية، أي تعريف شعب من حيث كونه جوهرًا ثابتًا، في لحظة أُدين فيها استخدام مفهوم الجنس (race) في العلوم الاجتماعية، على أثر الحربِ العالمية الثانية ونزع الاستعمار، نظرًا لعدم إدانته في الاستخدام اليومي الشائع. وقد خاضت اليونسكو نضالاً خاصًا في هذا الاتجاه. ويبقى مع ذلك أن هناك مفاهيم قائمة أنتجها «الحس المشترك»، ترتبط بإحساسٍ بآخرية الجماعات، سواء كان ذلك في النظرة إلى الخارج أم في تصور الذات[٧٨].

والحال أن ريمون آرون قد قام في مذكراته التي نُشرت بعد ذلك بخمسة عشر عامًا[٧٩]، باستئناف النقاش حول مسألة الولاء المزدوج المطروحة منذ انبثاق الصهيونية. فهو يرى أن مفهوم الشعب ليس وحيد التعريف، بل هو مفهوم مفتوح على استخدامات مختلفة. وإذا كان هناك شعب يهودي، فليس هناك شعب آخر من النوع نفسه سواه. وهناك أمة إسرائيلية متنوعة إلى أقصى حد ويهود الدياسبورا يشكلون جزءًا من الأمم التي يحيون فيها. وفي نظام ديموقراطي، لا يكتسب الولاء القومي طابعًا شموليًا ولا يجب أن يكتسب طابعًا شموليًا. ولأسباب ذات منشأ جغرافي أو ديني أو إيديولوچي، يحق لمواطن ما الاهتمام اهتمامًا خاصًا بهذه الدولة الأخرى أو تلك: فالكاثوليك الفرنسيون في القرن التاسع عشر قد اهتموا اهتمامًا خاصًا بباباوية روما، والشيوعيون اهتموا اهتمامًا خاصًا بالاتحاد السوفييتي، «وطن الاشتراكية»، إلخ. لكن آرون ينسى ملاحظة أنهم، في هاتين الحالتين، قد عوملوا كـ«انفصاليين» من جانب التيارات السائدة في المجتمع الفرنسي.

وحيث إن آرون قد زار إسرائيل خلال صيف عام ١٩٦٧، فقد تسنى له إدراك تعقد الوضع. ورؤيته الواقعية للعلاقات الدولية تتغلب، كما تشهد على ذلك مقالاته المنشورة في **لو فيجارو** خلال بقية عام ١٩٦٧[٨٠]. فهو يرى أن حرب يونيو/ حزيران لم تكن غير «حادث طارئ». والأراضي المحتلة «ثروة» بالفعل، أي رصيد مؤثر في حالة إجراء مفاوضات، وإنما بشرط مبادلتها لقاء الصلح والاعتراف. أمّا إذا ما أُريد الاحتفاظ بها، فسوف تصبح «حَرَجًا». والاعتراف بدولة إسرائيل هو، في أعين غير العرب، اعتراف بحقيقة واقعية. أمّا في أعين العرب فهو يعني قبول ظلم وهزيمة. والسعي إلى الأمن العسكري بأي ثمن كان إنما يتضمن في صميمه هو نفسه تناقضًا ولعنة. فأمن طرف إنما يستتبع انعدام أمن الطرف الآخر ومن شأن الطرفين أن يلقيا العذاب الذي لقيه سيزيف. وإذا ما طال أمدُ النزاع، فإنه يجازف بأن يأخذ في يوم أو آخر بُعدًا جديدًا: ففوق الأسلحة الكلاسيكية، هناك الأسلحة الذرية والقذائف الباليستية ؛ وتحتها، هناك قنابل المقاومين أو رشاشاتهم. والسوفييت لا يمكنهم إرغام عبد الناصر على الاستسلام، والأميركيون لا يمكنهم فرض التنازلات على الإسرائيليين. والاحتلال يخلق وضعَ «من يخسر يكسب». وإسرائيل لا يمكنها إعطاء المواطنة [حقوق الجنسية الإسرائيلية] لسكان الأراضي المحتلة، فهذا معناه تهديد طبيعتها من حيث كونها «دولة عبرية». والأقلية العربية لا يمكن استيعابها وقد تتمرد يومًا ما.

والحال أن ريمون آرون والمدرسة الفكرية التي ألهمها قد أسهما بقوة في إعادة تأسيس الديموقراطية الليبرالية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وفي مواجهة الماركسية، لكنهما لم يكونا قادرين على تفسير مسألة نزع الاستعمار وانبثاق العالم الثالث، إلاّ من الزاوية الجيوسياسية التي تهتم بالمكاسب والخسائر. وبشكل ضمني، يرى هذا التيار أن الغربيين ليس لهم في العالم العربي سوى مصالح، ولكن ليست لهم أي تعاطفات أو صداقات. والحال أن كلود ليفي- ستروس قد أخذ عليه ذلك في رسالة ذات نبرة ودية نشرها آرون، بنزاهته العظيمة، في مذكراته. والحق إنّ عالم الأنثروبولوجيا [كلود ليفي- ستروس] لم يخف قط النفور الذي يستثيره الإسلام والعالم العربي لديه:

تصوري للوضع الإسرائيلي يظل خاضعًا لوضع آخر، وهو وضع أشعر نحوه بحساسية أقوى: هو الوضع الناشئ منذ عدة قرون على الجانب الآخر للعالم، عندما قام ضحايا آخرون للقهر والاضطهاد باستيطان أراض سكنتها منذ آلاف السنين شعوب أضعف بكثير واندفعوا إلى طردها. إنني لا يمكنني أن أواصل الشعور بالقضاء على [الهنود] الحمر كجرحٍ في جنبي لا يزال غير قابل للالتئام، ويكون رد فعلي معاكسًا [لذلك الشعور] عندما يكون العرب الفلسطينيون هم المُعرَّضون للتهديد.

والحال أن آرون إنما يوجه أيضًا، في نصه العائد إلى عام ١٩٦٧، نقدًا خبيثًا قصيرًا إلى سيمون دو بوفوار وإلى چان - پول سارتر، «ذوي الأريحية والنَزِقين، اللذين يسعيان دومًا إلى تمييزٍ ساذج بين الملائكة والشياطين». ومن المعروف إلى أيِّ حدٍّ بَرَّرَ سارتر، في مقدمته لكتاب فرانتز فانون «**مُعَذَّبو الأرض**»، استخدام العنف من جانب ضحية الاستعمار - إنه رَدٌّ للعدوان الاستعماري:

هذا العنف الذي لا سبيل إلى إخماده [...] ليس عاصفة عبثية ولا انبعاثًا لغرائز وحشية، بل ولا أثرًا من آثار الحقد: إنه الإنسان نفسه يعيد صوغ نفسه. هذه الحقيقة، أعتقد أننا لا نجهلها وأعتقد أننا نسيناها: إن علامات العنف لن يمحوها أيُّ لطف: فالعنف وحده هو القادر على إزالتها. وضحية الاستعمار يبرأ من العصاب الاستعماري بطرده المستعمِر بالسلاح. فعندما ينفجر غضبه، يسترد شفافيته الضائعة، ويتعرف على نفسه بقدر صنعه لنفسه ذاته ؛ ومن بعيد، نعتبر حربه انتصارًا للبربرية ؛ لكنها تتجه من تلقاء نفسها إلى التحرير التدريجي للمقاتل، وتُبدِّدُ في نفسه وخارج نفسه، تدريجيًا، الدياجير الاستعمارية. وهي منذ بدايتها لا تعرف الرحمة. فلابد للمرء أن يبقى مرعوبًا أو أن يصبحَ مرعِبًا ؛ وهذا معناه: الاستسلام لتمزقات حياة زائفة أو الفوز بالوحدة المولدية.

ومنذ عام ١٩٤٧، كان سارتر نصيرًا سافرًا لدولة إسرائيل، ومن هنا قلقه حين يتناول المسألة. وقبل نزاع يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ببضعة شهور، كان قد خطط، مع كلود لانزمان، لإصدار عدد خاص من مجلته *les Temps modernes* **[الأزمنة الحديثة]** مُكَرَّسٍ للنزاع الإسرائيلي - العربي[٨١]. ولمرةٍ، بدلاً من حسم المسألة، ينكب على جمع المعلومات ويدع المعنيين يتكلمون على شكل مساهمات

من جانب مثقفين يساريين إسرائيليين وعرب. وفي سطور يقول إنه كتبها في ٢٧ مايو/ أيَّار ١٩٦٧، يؤكد أنه لا يمكنه الموافقة على حرب إبادة ويشجب سلفًا العدوان من حيث يَصدُرُ ويشجب أيضًا الاستفزاز الذي يجعل الحرب حتمية. وهو يعبر عن تمزقه. فهو كان شاهدًا على إبادة اليهود تحت الاحتلال [النازي] ورأى تمامًا أنها ما كان لها أن تكون ممكنة في فرنسا دون تواطؤ فرنسيين عديدين. وردًا على العرب الذين يقولون إنهم ليسوا معادين للسامية بل معادون للإسرائيليين، يتساءل: «أيمكنهم منع أن هؤلاء الإسرائيليين هم بالنسبة لنا يهود أيضًا؟». وفي الوقت نفسه، يعترف بأن هناك أساسًا للاتهامات العربية بوجود تواطؤ بين إسرائيل والإمبريالية، الإمبريالية التي تجب محاربتها في كل مكان، ومن هنا ضرورة السعي الصبور إلى الحقيقة، في تعقيدها وتناقضاتها.

والمساهمات العربية تتمحور كلها على لا مشروعية إسرائيل سواء كان ذلك من زاوية الحقوق التاريخية أم بسبب المظالم المرتكبة ضد السكان أهل البلد [فلسطين]. وتذهب هذه المساهمات إلى أن الصهيونية حركة استعمارية استيطانية، صنيعة للإمبريالية، وهي عسكرية وعنصرية. إنها سرطان يهدد مجمل منطقة الشرق الأدنى. ومن الواضح تمامًا أن وجهات النظر الإسرائيلية تسير في الاتجاه المعاكس تمامًا: الحقوق التاريخية، سيرورة تحرر اليهود، حق اليهود في تعريف أنفسهم كأمة ذات أرض، التعويض عن الهولوكوست ؛ وتذهب وجهات النظر هذه إلى أن النزاع مع العرب مأساة وإلى أن ما حل بالفلسطينيين هو أثر جانبي لضرورة خلق دولة إسرائيل. والمطالب العربية عاقِبَتها القضاءُ على الدولة، بل إبادة سكانها.

وهذا العمل الضخم [العدد الخاص من المجلة المذكورة] لا يضيف شيئًا مهمًا إلى المعروف المألوف عن الملف. وكانت هيئة تحرير **الأزمنة الحديثة** قد طلبت مساهمة من المستشرق مكسيم رودنسون، وكان السؤال هو أين يضعون النص الذي كتبه: في الباب الإسرائيلي أم في الباب العربي[٨٢]؟ وقد أكد رودنسون دون لبس انحداره من أصل يهودي، لكنه رَفَضَ أي انتماءٍ يهودي ذي طابع سياسي. كما أنه لم يقبل الانحياز كليًا إلى صف القضية العربية. فتساهلوا ووضعوا مقاله العظيم، «إسرائيل، هل هي واقع استعماري؟»، كمقدمة للعدد.

والحال أن هذا النص، جد النقدي، قد عاد عليه بسيل من الاتهامات الخبيثة من جانب الصهيونيين مع دمغهم الرجل بتهمة «كراهية الذات» المألوفة والشائعة في مثل هذه الظروف. ونحن نجد صدى لذلك في الثناء الذي كاله آرون لرودنسون في عام ١٩٦٧: «المقالُ الأفضلُ الموازرُ للقضية العربية كتبه يهودي أحترمُ وحدته (اليهود يتنكرون له والعرب لا يتبنونه، والفرنسيون، المؤيدون لإسرائيل والمعادون لها، ينظرون إليه بعين الريبة: أهوَ المسيح أم يهوذا؟!)». ويؤكد آرون في **المذكرات** أنه يرفض الانضمام إلى أولئك، جد العديدين، الذين ينهالون بإساءاتهم وباحتقارهم على مثقف يهودي، كمكسيم رودنسون، الذي ينحار ضد إسرائيل.

ونص رودنسون هذا، علاوة على أنه صار الكراس المفضَّل لأجيال من المناضلين التقدميين، تُرجم بالكامل ونشر في عدة مناسبات بالعربية. وهو نقد تاريخي للصهيونية ولدولة إسرائيل وتفسير رزين لردود الفعل العربية، لكن الكاتب يكثر في الوقت نفسه من «المحاذير»[٨٣]. فعندما يعالج رودنسون الإمبريالية والصهيونية والنزاعات يفكر دائمًا من زاوية سيرورة سوسيولوجية لا من زاوية جوهر تاريخي. والخلاصة التي ينتهي إليها تظل دومًا ذات راهنية جد عظيمة:

من الوراء أن تكون الحربُ المَخرجَ الوحيد من الوضع الذي خلقته الصهيونية. وأنا أترك للآخرين الحرص على الفرح لذلك. إلاّ أنه إن كانت هناك فرصة ما لأن نشهد يومًا ما حلاً سلميًا، فإننا لن نصل إلى ذلك بقولنا للعرب إن عليهم التصفيق لقاهريهم لأن هؤلاء الأخيرين أوروبيون أو في طريقهم إلى التأورب، أو لأنهم «متطورون» أو لأنهم ثوريون أو اشتراكيون (افتراضيًا!). أو لأنهم، بكل بساطة، يهود ؛ وآخر ما يمكن مطالبتهم به هو الاستسلام لوضع لا يُحتمل وأن يحاولوا الاستفادة، باستسلاميم، من استسلامهم. إن الحصول من مغلوب على الاستسلام ليس سهلاً ومن غير الوارد تسهيل هذا التحرك بالصراخ وقول إلى أيّ حد كبير كانوا محقين في إلحاق الهزيمة به. والشيء الأكثر حكمة بوجه عام هو تقديم تعويضات له. وأولئك الذين لم يعانوا من الخصام يمكنهم (بل يجب عليهم، فيما أعتقد) أن يلتمسوا غفران المظالم. فحقهم في المطالبة بالغفران ضئيل.

الفصل الثالث

الحل السياسيُّ أو الثورةُ الفلسطينية

« أيًا كان الأمر، وقد تجند المنظمات الإرهابية الآلاف من الرجال، فهذا لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون أسوأ من الحرب الشاملة التي خيضت ضدنا في السابق: فقوة المنظمات الإرهابية لا يمكنها أن تفوق قوة الجيوش العربية مجتمعة ومن شأننا أن نتغلب عليها بشكل حاسم. وأنا لا أزعم أننا سوف نفعل ذلك دون إراقة دمائنا وفي يوم واحد. إلاّ أنه مهما كان ما تقوم به الدول العربية في إطار النشاطات الإرهابية، فإن هذا لن يكون أسوأ ولا أخطر علينا من الحرب الشاملة الكلاسيكية التي خاضتها بالفعل ضدنا. وفي هذه المعركة، لا يخامرني أدنى شك في أننا ليس فقط سنخرج منتصرين بل سوف نلحق الهزيمة النكراء بالبلدان التي من شأنها أن تنخرط في حرب إرهاب ضدنا، سواء [كانت هذه الهزيمة] جماعية أم لبلد إثر بلد!».

موشيه دايان، كلمة في إذاعة الجيش الإسرائيلي في ٢٨ مايو/ أيّار ١٩٦٨[١].

انعدامات اليقين السياسي

دعا عبد الناصر، في خطابه في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧، إلى عقد قمة عربية جديدة مُكرَّسة لدراسة القرار رقم ٢٤٢. ويقترح الحسن الثاني انعقادها في المغرب. وقد انعقد في القاهرة في ٩ ديسمبر/ كانون الأول اجتماع تمهيدي لوزراء الشؤون الخارجية[٢]. ويؤيد الأردن بقوة فكرة عقد قمة بينما تطلب تونس والعربية السعودية انتظار نتائج بعثة يارنج الأولى. وتعترض سوريا على عقد القمة، موضحةً أن القمة ليس من شأنها سوى الموافقة على سياسة تخلٍ عن حقوق الفلسطينيين. ويقترح الاجتماع بالفعل عقد قمة في الرباط في ١٧ يناير/ كانون الثاني، وإن كان بجدول أعمل غامض غموضًا خاصًا هدفه التعتيم على المواقف التي يتعذر التوفيق بينها.

وتكثف العربية السعودية من إبداء تحفظاتها بينما تشيد صحافتها بنشاطات الفدائيين الفلسطينيين[٣]. فالملك فيصل لا يريد قمة من شأنها تعزيز المركز المهيمن الذي يتمتع به عبد الناصر ومن شأنها أن تعالج أيضًا مسألة اليمن حيث يصمد الجمهوريون بشكل غير متوقع، بعد رحيل القوات المصرية، لهجمات الملكيين وذلك بفضل المساعدة المباشرة التي يحصلون عليها من السوفييت خاصة. وأخيرًا، يخشى [الملك] من مطالبات جديدة بتمويل بلدان المواجهة.

وترصدُ الدبلوماسيةُ المصريةُ المعارضة السعودية والسورية وتقبل تأجيل القمة (٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨). وعلى الرغم من الدعوات المنتظمة من جانب الأردن، مدعومًا بلا حماس من جانب الجمهورية العربية المتحدة، [إلى عقد القمة]، يصبح من المستحيل عقد قمة هدفها تحديد موقف عربي موحد حيال المعنى الذي يجب إعطاؤه للقرار.

وشرق الأردن يشكل منذ البداية قاعدة خلفية لنشاطات المقاومة المسلَّحة في الضفة الغربية المحتلة. وهذه المقاومة تستفيد من موقف العسكريين الأردنيين المتساهل، على الرغم من التعليمات المعاكسة الصادرة عن حكومتهم. ومنذ خريف عام ١٩٦٧، تحقق المنظمات المقاتلة انغراسًا لها في مخيمات اللاجئين. وفي يومي ٢٠ و٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني، في الوقت الذي كان فيه القرار رقم ٢٤٢ محل مناقشة في مجلس الأمن، شن الجيش الإسرائيلي عمليته الواسعة الأولى ضد مخيم الكرامة، في وادي الأردن، ما أدّى إلى سقوط عدة ضحايا بين سكانه[٤]. وكان هذا المخيم القريب من نهر الأردن قد فقد جزءًا كبيرًا من سكانه خلال الهلع في شهر يونيو/ حزيران وكانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة قد آوت فيه المشردين في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ حتى يتسنى لهم هجر الخيام عند حلول الشتاء[٥]. وقد اصطدم الهجوم بمقاومة قوية من جانب الجيش الأردني. وخسر الإسرائيليون طائرة من طراز ميستير ٤ في المعارك. ويبدو أن سكان قرية عربية قد قتلوا الطيار قبل وصول الجنود الأردنيين. والتبرير المقدم في إسرائيل هو العمل على إفهام الأردنيين أن الحماية الممنوحة للمخربين باهظة الثمن بحيث يتعذر استمرارها[٦].

ويدوم الهدوء النسبي قرابة شهر، ثم يتجدد التوتر على أثر تسللات جديدة للفدائيين انطلاقًا من الأردن. واعتبارًا من مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨،

تصبح الحوادث متزايدة العنف باطراد على خط نهر الأردن مع تبادلات لإطلاق النار بين الإسرائيليين والأردنيين. وإذا كان القمع الإسرائيلي قد نجح في إزالة الحركات المسلحة في الضفة الغربية، فإنه لا ينجح في ذلك في قطاع غزة حيث تصبح الهجمات على قوات الاحتلال متكررة بشكل متزايد باطراد. وتحاول الملكية الأردنية كبت عمل منظمات المقاومة مع العمل على تجنب نشوب انتفاضة من السكان المؤيدين في غالبيتهم العظمى للحركات الفلسطينية[٧]. وضمن السعي إلى تحقيق هذا الهدف، تطلب [الملكية الأردنية] تعاونًا أمنيًا من الولايات المتحدة من شأنه أن يتعلق بالجيش الأميركي ووكالة الاستخبارات المركزية. وفي الوقت نفسه، تهدد [الملكية الأردنية] بالاتجاه إلى الاتحاد السوفييتي إن لم يقدم الأميركيون مساعدة مدنية وعسكرية مهمة.

وسرعان ما تولى جونار يارنج مهامه. فينشئ، في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول، المقر العام لبعثة منظمة الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط في قبرص ثم يبدأ جولته الإقليمية الأولى في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول. وهذا الاتصال يسمح له بالتعرف على نحو تفصيلي على مواقف الحكومات المصرية والأردنية واللبنانية والإسرائيلية. وفي الجولة الثانية التي يشرع بها بعد الجولة الأولى مباشرة، ينقل هذه المواقف إلى حكومات أخرى.

وهو ينجح في نيل الإفراج عن ٥٠٠٠ أسير مصري من جانب الإسرائيليين في مقابل عشرة أسرى إسرائيليين[٨]. كما طالبت السلطات الإسرائيلية بالإفراج عن ستة «جواسيس» (أدين أربعة منهم في قضية عام ١٩٥٦ وأدين اثنان في ستينيات القرن العشرين). وقد رفض المصريون لأسباب قانونية – عدم جواز معاملة الجواسيس كعسكريين، لاسيما أن السجناء لا يحملون الجنسية الإسرائيلية. ولم يلح الإسرائيليون على مطلبهم، حيث إن الائتلاف الحاكم لا يرجو عودة قضية لافون إلى جدول الأعمال بينما تحدث المصريون عن إمكانية طرد المعنيين في موعد غير محدد. وقد استفاد الأسرى الإسرائيليون العشرة من معاملة ترفيه (غرفة مستقلة لكل واحد مجهزة بأسباب الراحة الحديثة مع إتاحة الاتصال البريدي غير المحدود). أمّا آلاف المصريين الخمسة فقد كان مصيرهم أكثر قسوة بشكل سافر. وبالنسبة لمعظم الفلاحين، فقد تمردوا من جهة أخرى في شهر نوفمبر/ تشرين

الثاني ضد ضباطهم وحراسهم. وتم الإفلات بالكاد من حمام دم (قتيل وعدة جرحى). وفيما يتعلق بالسفن المتعطلة في قناة السويس (في قطاع البحيرات بشكل أدق)، كانت التعهدات أكثر غموضًا.

لكن أحدًا لم يتزحزح عن المواقف الرسمية. فجميع الأطراف، فيما عدا سوريا التي رفضت استقبال مبعوث الأمم المتحدة، تتحدث عن السلم، لكن مواقفها فيما يتعلق بالتسوية يتعذر تمامًا التوفيق بينها.

والحظر الفرنسي على إرسال طائرات الميراج يشكل عقابًا جسيمًا للإسرائيليين. وقد رفضوا بازدراء المقترحات البريطانية ببيعهم طائرات هانتر ويريدون الحصول على شحنة من طائرات فانتوم 4 - F علاوة على طائرات سكاي هوك التي كانوا قد طلبوها بالفعل والمقرر تسليمها في عام ١٩٦٨. وإدارة جونسون متحفظة في الانخراط في هذا الطريق الذي من شأنه أن يجعل من الولايات المتحدة المزود الرئيسي لإسرائيل بالسلاح وأن يكرس التوتر مع البلدان العربية. وكما في السابق، يجري استكشاف إمكانية اشتراط تقديم هذه الشحنات بإحراز تقدم في المفاوضات السياسية، إلاَّ أنه سرعان ما يتم التراجع عن ذلك. فمع التفاقم المستمر للوضع في فيتنام، لا يمكن للإدارة الديموقراطية أن تسمح لنفسها بفتح نقاش خلافي جديد أمام الرأي العام والكونجرس. وعلى العكس من ذلك، يراود جونسون الأمل في أن اتخاذ موقف سخي حيال إسرائيل من شأنه أن يمكنه من الحصول على تأييد الجالية اليهودية الأميركية لمواصلة حرب فيتنام.

وفي أواخر عام ١٩٦٧، يتأكد أن الحظر الأميركي سيتم رفعه في عام ١٩٦٨. وطائرات سكاي هوك الثماني والأربعون المطلوبة بالفعل سيتم تسليمها. وتتصل المسألة بالطلبات الإسرائيلية الإضافية بالحصول على ٤٧ طائرة من طراز سكاي هوك A - 4 H و٥٠ طائرة من طراز فانتوم 4 - F على أن يتم تسليمها اعتبارًا من عام ١٩٦٩. ويشدِّد الإسرائيليون على الثقل المتزايد للوجود السوفييتي في المنطقة ويقبلون مبدأ استئناف إرسال شحنات من الأسلحة الأميركية إلى الأردن.

وفي يومي ٧ و٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨، يستقبل جونسون إشكول في مزرعته بتكساس[٩]. فيشدِّد رئيس الوزراء الإسرائيلي على الخطر المتزايد الذي

تمثله إعادة تسليح العرب من جانب الاتحاد السوفييتي. وهو يقول إن تسليم طائرات الفانتوم حيوي بالنسبة لأمن إسرائيل. فيرد عليه چونسون بأن أمن إسرائيل يستند بالدرجة الأولى إلى صيغة تسمح بالتعايش السلمي بين العرب والإسرائيليين. ويوضح دين راسك أن سباقًا للتسلح ليس من شأنه أن يكون مفيدًا إلاَّ للسوفييت، الذين قد يظهروا في مظهر الأصدقاء الوحيدين للعرب. والمسألة الترابية أساسية، لاسيما أن السوفييت قد جعلوا منها الرهان الرئيسي في منظمة الأمم المتحدة.

فيجد إشكول نفسه في موقف الدفاع. وهو يقول إن إسرائيل لن ترجع إلى خارطة ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وتستمر المباحثات على مستوى السياسيين كما على مستوى الخبراء العسكريين في آن واحد. ويحاول الأميركيون دائمًا تناول أفق تسوية سياسية، لكن الإسرائيليين يعودون دائمًا إلى مسألة طائرات الفانتوم. ويكثير چونسون من التطمينات المؤاتية لأمن إسرائيل. وهو لا يريد أن يتخذ آنذاك القرار الخاص بتسليم الطائرات من طراز F - 4 إلى إسرائيل، لكنه يوافق على مبدأ برنامج لتدريب طيارين إسرائيليين على هذا النوع من الطائرات، بحيث يكونون على أهبة الاستعداد بحلول يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠، الموعد الأدنى لتسليم الطائرات في نهاية المطاف. وبالمقابل، يتم الحصول على موافقة على تسليم طائرات سكاي هوك السبع والعشرين الإضافية في عام ١٩٦٩، مع توقف إيقاع التسليم على قدرات الإنتاج. وعلى الرغم من طلبات إشكول الذي يكرر التأكيد عليها، فمن غير الممكن تعديل موعد الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠. والبيان الرسمي الصادر في ٨ يناير/ كانون الثاني يترجم هذه التعهدات بلغة دبلوماسية:

> أعاد الرئيس ورئيس الوزراء تأكيد حرصهما على إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأدنى تماشيًا مع روح قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ [...].
>
> وقد نظر الرئيس ورئيس الوزراء في انعكاسات إيقاع إعادة التسلح في الشرق الأدنى، كما نظرا في سبل وإمكانات السيطرة على هذا الوضع. وقد وافق الرئيس على مواصلة المتابعة بعين الانتباه والتعاطف للقدرة الإسرائيلية على الدفاع العسكري على ضوء جميع العوامل الدائمة، خاصة قيام أمم أخرى بإرسال معدات عسكرية إلى هذه المنطقة.

وفي القاهرة[10]، حيث كانوا يأملون في تعديل للموقف الأميركي، يجري تفسير البيان بأنه انحياز كامل من جانب واشنطون إلى السياسة الإسرائيلية. وبما يشكل علامة على الشواغل الأمنية الإسرائيلية، ترتفع مدة الخدمة العسكرية، في ١٠ يناير/ كانون الثاني، من ثلاثين شهرًا إلى ستة وثلاثين شهرًا.

ويناشد الأميركيون السوفييت عدم حفز سباق التسلح. والرد السوفييتي هو أن كل شيء إنما يتوقف على الانسحاب من الأراضي المحتلة وأن على الدولتين العظميين العمل في هذا الاتجاه[11]. إذ لا يجب معالجة المشكلة في أعراضها وإنما في جذرها.

ويصبح الموقف الأميركي من حيث الجوهر موقف رد الفعل. فبسبب الاتساع الذي اتخذته حرب فيتنام، من غير الوارد الانخراط في مشروع هادف إلى تأمين السلم في الشرق الأوسط. ويجري الاحتماء خلف مهمة يارنج وتقديم مساعدة مدنية وعسكرية لإسرائيل و، بقدر أقل بكثير، للأردن. والمراد، في هذه الحالة الأخيرة، ليس تزويد الأردنيين بإمكانات محاربة إسرائيل، بل ضمان بقاء الملكية بتأمين حصولها على إمكانات الحفاظ على ولاء جيشها. ومن غير الوارد التفكير في عمل مشترك مع الاتحاد السوفييتي، فهذا العمل المشترك من شأنه تكريس وجوده في هذه المنطقة من العالم والتي تعتبر حيوية.

وفي أواخر عام ١٩٦٧، أنهى إسحق رابين مدة عمله كرئيس لهيئة الأركان وأنهى بذلك نفسه حياته العسكرية. وقد عُيِّن حاييم بار ليف خلفًا له. ويبدو أن رابين، بحسب مذكراته[12]، كان قد طلب إلى إشكول منذ ما قبل الحرب تعيينه سفيرًا لدى واشنطون، وذلك لاقتناعه بأن العلاقات مع الولايات المتحدة لها أهمية عظمى، خاصة في المجال العسكري. والحال أن إيبان، المعارض له بصورة منتظمة فيما يتعلق بتحديد السياسية الإسرائيلية، معادٍ لذلك بالأحرى، لكن الجنرال يحصل على دعم من الحرس الاشتراكي القديم، خاصة جولدا ميئير ويجال آللون. وفي نهاية الصيف، يتراجع إيبان، معتبرًا أن هيبة الجنرال المنتصر، على الرغم من انعدام خبرته السياسية، ستكون رصيدًا مهمًا في الوظيفة[13]. ورابين، شأن إيبان، يمكن اعتباره نصيرًا معتدلاً للضم. وقد صرح، من دون إعلان، بأن التفوق العسكري أهم من الاحتفاظ بمجمل الأراضي المفتوحة وأن المستعمرات

الاستيطانية في الضفة الغربية ليس من شأنها أن تقدم شيئًا لأمن إسرائيل. فهذا الأمن لن تتسنى كفالته إلاَّ بجعل الدولة العبرية شريكًا رئيسيًّا للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وهو يلقى قبوله من السلطات الأميركية في منتصف يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨ ويصل إلى واشنطون في نهاية فبراير/ شباط.

كما يؤجل دخوله في الحياة السياسية إلى اللحظة التي تندمج فيها ثلاث تشكيلات سياسية (الماپاي، رافي، أحدوت عاڤودا) لكي تشكل حزب العمل. وتصبح جولدا مينير أمينه العام (يناير/ كانون الأول - فبراير/ شباط ١٩٦٨)، لكن الهويات السياسية السابقة تظل في الأذهان، خاصة الخلاف بين قدامى أنصار بن جوريون المنتمين إلى حزب رافي والحرس القديم للماپاي الذين يدعمهم حزب أحدوت عاڤودا.

وقد أدرك السفير الجديد جيدًا أن شاغل واشنطون الرئيسي ليس إقامة السلام، بل تقدم الوجود السوڤييتي في البلدان العربية. فمصر وسوريا والعراق قد أصبحت حلفاء مميزين لموسكو، يدعمون الجمهوريين اليمنيين دعمًا مباشرًا، في حين أن البريطانيين قد أعلنوا، على أثر خفض قيمة الجنيه الاسترليني، الانسحاب من مواقعهم «شرقي السويس» على أن يتم في عام ١٩٧١، أي، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، من الخليج الفارسي.

ومنذ تولي رابين منصبه، يُشَدِّد على التهديد السوڤييتي. فهو يرى أن موسكو لا تريد تسويةً ولا استئنافَ الحرب. ومصلحتها تتمثل في الاستفادة من الوضع الراهن لزيادة نفوذها. ويجب على إسرائيل والولايات المتحدة تنسيق أعمالهما تنسيقًا وثيقًا، وأن تجبرا العرب على التفاوض، وسيكون كل شيء ممكنًا. وهو يرى أن التفوق العسكري الإسرائيلي لا غنى عنه، ومن هنا ضرورة الإسراع بتسليم الطائرات التي طلبها إشكول.

وفي أبريل[١٦]، يُصَرِّحُ لسفير فرنسا بأن الاتحاد السوڤييتي هو الذي يبقي على التوتر في الشرق الأوسط بتزويده العرب عتادًا حربيًّا يزيد بخمسة أضعاف عما قدمه لڤيتنام. كما أنه قد زودهم بطائرات مقاتلة، وهو ما لم نشهده في ڤيتنام. ومن ثم فإن الخطر السوڤييتي يتمركز في الشرق الأوسط.

والعلاقات بين رابين والديبلوماسيين الأميركيين بعيدة عن أن تكون طيبة، فنبرته الحاسمة يجري النظر إليها بوصفها غطرسة. وبالمقابل، يتمتع الرجل بمكانة

عظيمة لدى العسكريين الأميركيين المتورطين في حرب فيتنام. وكان محاورهم صانع انتصار شامل تم إحرازه في ستة أيام ... أمَّا فيما يتعلق بالچنرال الإسرائيلي[١٧]، فسوف تخيفه الاضطرابات الأميركية عام ١٩٦٨: اغتيال مارتن لوثر كينج واغتيال روبرت كينيدي، الاضطرابات العرقية، التظاهرات الجبارة لحركة مناهضة الحرب. وهو يرى أن الأميركيين قد فقدوا عزيمتهم الأدبية. ومع أن إسرائيل تعلن انتماءها إلى العالم الغربي، فإنها تفلت إلى حد بعيد من روح ١٩٦٨.

مواصلة مهمة يارنج

استنتج يارنج من جولاته الأولى أن مسألة الحدود الآمنة هي العنصر الرئيسي للتسوية. وبحسب إفضاءات يو ثانت لسفير فرنسا لدى منظمة الأمم المتحدة[١٨]:

> سيناء لا تحرك أطماعًا من جانب الإسرائيليين، وبالنسبة لغزة، أوحى الأمين العام لمبعوثه الخاص بأن يوضع هذا القطاع من الأراضي تحت سلطة الأمم المتحدة إلى حين صوغ حل نهائي. وفيما يتعلق بالضفة الغربية، يبدو أن من المحتم إجراء تعديلات تصحيحية للحدود، على أقل تقدير. وسوف يتوجب أن تكون الهضاب السورية موضع تدابير نزع سلاح، لكنها لن تطرح مشكلة واقعية. والمشكلة التي تظل صعبة حقًّا هي مشكلة القدس ويعتقد السيد ثانت أن من الواجب ممارسة ضغط قوي على الحكومة الإسرائيلية لدفعها إلى إبداء التعقل.

وعبد الناصر معاد لنزع سلاح شامل لسيناء، إلاَّ أن بإمكانه قبول نزع سلاح جزئي ومتبادل للمنطقة الحدودية. وفيما يتعلق بغزة، يُقرُّ عبد الناصر بالحل الذي يتمثل في إيجاد إدارة لا تكون مصرية أو إسرائيلية[١٩].

ويستأنف يارنج مهمته خلال الأيام العشرة الأخيرة من يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨ في مناخ كَدَّرَتهُ التهديدات بالأعمال الانتقامية الإسرائيلية في الأردن على أثر عمليات الفدائيين، خاصة في منطقة إيلات. وتنشب بين الجيشين حوادث عنيفة جديدة، ما يؤدي إلى سقوط ضحايا على الجانبين. ويتأثر الرأي العام الإسرائيلي

من جهة أخرى بحادثة غرق الغواصة **داكار** في ٢٧ يناير/ كانون الثاني وعلى متنها ٦٩ رجلاً[٢٠]. ومحاولة إخراج السفن الخمس عشرة المتعطلة في قناة السويس (١٤ في البحيرة المرة وواحدة في بحيرة التمساح) تنتهي بتبادل لإطلاق النار بين الجيشين. ويرفض الإسرائيليون أي إعادة تشغيل للقناة لا تمر عبر مفاوضات مسبقة تفضي إلى الاعتراف بحقهم في استخدام الطريق المائي. وهم يتصدون بالقوة لأي تحرك لسفن مصرية يهدف إلى تفقد طرق الإخلاء. وترجئ مصر لأجل غير مسمى أي محاولة جديدة لفك الارتباط. ويرجع تشدد الطرفين إلى الطابع السياسي الذي اتخذه مشروع كان قد جرى تعريفه سابقًا بأنه مشروع «تقاني»[٢١] لا أكثر. وكما هي القاعدة في هذا النزاع، فإن الأمل في إقامة علاقات ثقة ومناخ مؤات للمفاوضات عبر تدابير تعتبر غير سياسية إنما يصطدم بالواقع الصعب الماثل في أنه لا يمكن تعريف شيء بهذه الصفة لأن كل شيء يمكن طرحه بوصفه مُنشئًا لحقوق.

وإذا ما جمعنا الحوادث على القناة وعلى خط وقف إطلاق النار مع الأردن وأعمال الفدائيين، فإن أعمال العنف تعد شبه يومية خلال شهر فبراير/ شباط، مع سقوط قتلى.

والأردن وحده هو الذي وافق علنًا على كل ما تضمنه القرار رقم ٢٤٢. وقد لاحظ العرب جيدًا أن البيان الإسرائيلي – الأميركي الصادر في ٨ يناير/ كانون الثاني لم يتحدث إلاّ عن روح القرار. وهم يطالبون أيضًا بنصه وحرفه. وعندما يقول إيبان ليارنج في الأول من فبراير/ شباط[٢٢]: «بوسعي أن أؤكد أننا مستعدون للسعي إلى اتفاق لإقامة السلم عبر مفاوضات تشمل جميع المسائل الواردة في القرار رقم ٢٤٢ والتي قد يرغب أي طرف في طرحها»، فإن هذا يعتبر تقدمًا عظيمًا.

والمسألتان المتعلقتان بالشكل – مفاوضات مباشرة ومعاهدات صلح بدلاً من إنهاء حالة الحرب– تهيمنان على المحادثات. ويبدي إيبان قدرًا من المرونة عندما يتحدث عن إمكانية اللجوء إلى «صيغة رودس»، تلميحًا إلى الهدنة المصرية– الإسرائيلية عام ١٩٤٩ (محادثات منفصلة بين كل طرف ويارنج في مدينة واحدة، تتلوها، بمجرد تقدم الملف تقدمًا ملحوظًا، محادثات ثلاثية). وتتمسك مصر بنص

القرار رقم ٢٤٢ وتطالب بأن تقبل إسرائيل علنًا تطبيقه. وهي ترفض أي مفاوضات مباشرة وتهدد بإنهاء مهمة يارنج والاتجاه إلى مجلس الأمن، وهو ما لا يريده الإميركيون إطلاقًا. فهؤلاء يدركون أن صورة إسرائيل أمام الرأي العام الدولي بسبيلها إلى الانحطاط. والحال أن منظمة الوحدة الأفريقية، خلال اجتماعها في أديس أبابا في ٢٩ فبراير/ شباط ١٩٦٨، قد اعتمدت قرارًا يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية غير المشروط. وخيبة الأمل عظيمة في إسرائيل، حتى وإن كان هناك اعتماد على رسوخ علاقات التعاون مع بلدان أفريقيا السوداء[٢٣]. وجميع المواقع الدبلوماسية الأميركية في العالم العربي تتحدث عن صعود معاداة قوية للولايات المتحدة الأميركية في صفوف الرأي العام، بما في ذلك عند الحلفاء العرب. وتولي الدفاع علنًا عن إسرائيل ليس من شأنه سوى مفاقمة الوضع.

وفي الحكومة الإسرائيلية، نجد أن مناحم بيجن، الوزير بلا حقيبة وإن لم يكن بلا نفوذ، إنما يستفيد من ثقافته الحقوقية لكي يعارض قبول القرار رقم ٢٤٢ وتطبيقه، ومن هنا كل الحيل المعجمية التي يلجأ إليها إيبان والتي تدور حول رغبة بلاده في التفاوض على كل المسائل الواردة في القرار رقم ٢٤٢. ويفعل الدبلوماسيون الإسرائيليون الشيء نفسه فيما يتعلق بقبول القرار، بينما تفسره الحكومة على أنه قائمة بالموضوعات التي يجب التباحث بشأنها[٢٤].

وتظل الميزة الخطابية لصالح العرب، لكن الأميركيين يبدون هياجهم: إن تطبيق القرار رقم ٢٤٢ بحذافيره إنما يعني بالضرورة إجراء مفاوضات فيما بين الأطراف المعنية. ويرد المصريون بأنهم سوف يتباحثون ويتفاوضون من خلال يارنج. وهذا الأخير يكرس شهر فبراير/ شباط للتنويعات الدلالية فيما يتعلق بالنص الإنجليزي لمقترحاته. ويظل أساس المشكلة هو هو دائمًا. فالمصريون يريدون انسحابًا كاملاً في مقابل مجرد إعلان يتحدث عن إنهاء حالة الحرب. والأردنيون مستعدون للمضي إلى ما هو أبعد من ذلك قليلاً فيما يتعلق بالعلاقات القادمة مع إسرائيل. والإسرائيليون يطالبون بتطبيع كامل للعلاقات وبأشكال ضم ترابي يمتنعون عن تحديدها. وهم يشيرون محقين إلى أن التسوية العادلة لمسألة اللاجئين تفرض إقامة علاقات بين الفاعلين. والأميركيون يؤيدونهم إلى حد بعيد: إن الانسحاب من الأراضي المحتلة يتطلب اتفاقًا مسبقًا من جانب المعنيين ولا يمكن

أن يتم تلقائيًا على أساس القرار رقم ٢٤٢. والرد المصري هو أن هذا القرار يشكل خطة كاملة للتسوية وأنه ليس هناك من ثم ما يدعو إلى التفاوض. ويبقى على مجلس الأمن أن يحدد جدول أولويات لمختلف نقاط القرار.

والصعوبة الأخرى التي تظهر هي صعوبة الفلسطينيين. فالجمهورية العربية المتحدة ترى أنها ليس من اختصاصها معالجة هذا الموضوع الذي يعنيهم هم بشكل مباشر[٢٥]. وعندما نسوي الجزء الأول من المشكلات (الانسحاب، إنهاء حالة الحرب)، فسوف يكون بإمكاننا تناول المشكلات الأخرى، خاصة مشكلة الفلسطينيين ومشكلة فلسطين. والصياغة من أكثر الصياغات التباسًا لأن المصريين دائمًا ما ربطوا مسألة حرية المرور في قناة السويس بتسوية مسألة اللاجئين.

تعريف الرهانات

يعترض دايان على لغة إيبان التصالحية ويحتفظ بحرية كلام كاملة. وفي ٦ فبراير/شباط ١٩٦٨، يحدد الرهانات الجديدة وآثارها[٢٦]: «مهمة هذا الجيل هي تحديد الخارطة الترابية للشعب اليهودي في وطنه»، مثلما أن الجيل السابق قد أسس الاستقلال السياسي لهذا الشعب. والعرب يعتمدون على الاتحاد السوفييتي لشن حرب جديدة في حين أن الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على فرض المفاوضات. والإرهاب ليست أمامه أي فرصة للنجاح، إلاَّ أنه سيكون من المستحيل استئصاله. وإسرائيل مضطرة إلى أن تبقى في حالة حرب دائمة، وهو ما يتطلب تضحيات مالية فادحة، لكنها تملك القدرة على ضرب العرب إذا ما استأنفوا القتال. أمَّا فيما يتعلق بالمسألة الترابية: «هناك توحد عميق بين التوراة وبلد التوراة. وأنا أعتقد أن من المستحيل أن يكون بالإمكان تمزيق وحدة هذه الأرض في ضمير شعب إسرائيل. فهذا الارتباط لا يقاس بالكيلومترات المربعة، وهو ينطبق على يهودا والسامرة مثلما ينطبق على بقية البلد سواء بسواء».

وإشكول ليس بعيدًا عن قول الشيء نفسه حين يعلن في ١٤ فبراير/شباط أن نهر الأردن يشكل الحدود الطبيعية لإسرائيل مع تسليمه بأن من غير المناسب تقسيم السكان العرب وبأن الحدود الجديدة يجب أن تبقى مفتوحة. والرطانة التي يستخدمها إشكول تتحدث عن «سلام عادل ومُشرِّف»، لكن الحكومة تضفي في

الوقت نفسه طابعًا رسميًا على إنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة. وفي أواخر فبراير/ شباط، توقف اعتبار هذه الأراضي أراضي للعدو، وهو ما يعد ضروريًا للامتناع عن التطبيق الكامل لاتفاقيات جنيف ولاتخاذ خطوة تمهيدية في الاتجاه إلى الضم. وتنفي الحكومة أن لديها مثل هذه النوايا وتتحدث عن تدابير تقانية خالصة.

وإذا كان دايان يبدو متفائلاً تفاؤلاً حذرًا، فهو مضطر إلى الاعتراف في ١٣ فبراير/ شباط[٢٧] أمام الكنيست بتصاعد التوتر مع الأردن حيث الفدائيون بسبيلهم إلى التمركز تمركزًا راسخًا:

> حَدَّد أن التسللات تتم انطلاقًا من قواعد موجودة على طول نهر الأردن في مخيمي الكُريمة والكرامة للاجئين كما من الشونة على مسافة أبعد شمالاً، وهي قواعد أنشئت عمدًا في مناطق ذات كثافة سكانية قوية. ومن جهة أخرى، فإن الجيش الأردني يقدم لهم المساعدة والمعلومات ووسائط الانتقال، كما يوفر لهم غطاءً من النيران. وقدم في النهاية تقريرًا عن حصيلة الإرهاب وحوادث الحدود منذ توقف الحرب: ١٥ قتيلاً و٣٩ جريحًا إسرائيليًا ؛ بينما تقدر الخسائر الأردنية بمائتي قتيل وسبعمائة جريح ؛ وعلى خط وقف إطلاق النار، تم تسجيل ٤١ تبادلاً لإطلاق النار و٢٢ عملية تخريب و٢٧ عملية تلغيم.

وفي ١٥ فبراير/ شباط، على أثر تبادلات لإطلاق النار على طول وادي الأردن، تقصف المدفعية الإسرائيلية مخيمي اللاجئين السابق ذكرهما. والحصيلة الرسمية الأردنية ١٠ قتلى بين العسكريين و٤٦ قتيلاً بين السكان المدنيين، بينهم نساء وأطفال. والحال أن عمليات القصف الإسرائيلية قد استهدفت بشكل خاص البنى التحتية المدنية – البنايات المدرسية والإدارية والمستشفيات. وقد تعرضت للإصابة بشكل منهجي قناة الغور، وهي قناة ري كبيرة حيوية لري وادي الأردن[٢٨]، ولحق الضرر على نحو خاص بشبكة القناطر. وتتمثل الاستراتيجية الإسرائيلية في الهجوم على البنى التحتية الجماعية لدق إسفين بين السكان والفدائيين. والملحقان العسكريان الإميركيان في تل أبيب وفي عمان يقومان بدور قناة الاتصال بين البلدين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وهيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، غير المخولة بقرار من مجلس الأمن، غير موجودة على خط وقف إطلاق النار بين إسرائيل والأردن، خلافًا لما هي عليه الحال في الجولان وفي قناة السويس[٢٩].

ويهرول آلاف من اللاجئين إلى عمان وضواحيها، المكتظة بالسكان بالفعل. وينزعج الغربيون من خطر انهيار الملكية الأردنية في حال وقوع أعمال انتقامية إسرائيلية جديدة. والحال أن تظاهرات شعبية عارمة إنما ترافق دفن الضحايا العسكريين: والجمهور يطالب بالسلاح وباستئناف الحرب. وفي خطاب إذاعي، يوبخ الملك في ١٧ فبراير/ شباط العناصر التي تتخذ، تحت غطاء الوطنية، موقفاً يتعارض مع المصلحة العربية العليا بمنحها إسرائيل الذريعة لشن عمليات انتقامية كما يتعارض مع التزامه برفض التواطؤ. والحال أن الرأي العام إنما يستقبل هذا التصريح استقبالاً عظيم الحنق.

ويواصل عبد الناصر طرح نفسه بوصفه المعبر عن المصالح العربية والمصرية. ففي خطابه في ٣ مارس/ آذار ١٩٦٨، يقسم بالعمل على التحرير الكامل للأراضي التي تحتلها إسرائيل، مهما كان الثمن ومهما كانت التضحيات. وفي الوقت نفسه، وعبر مقابلة نشرت في مجلة **لوك**[٣٠]، يوجه إلى الحكومة الأميركية الإشارة المطلوبة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية ويتفاوض مع دونالد بيرجس، ممثل أميركا في القاهرة[٣١]: إن تهمة التواطؤ العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة في ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ كانت نتيجة لسوء فهم قائم على الاشتباه وعلى معلومات غير دقيقة. وهو ليس مسؤولاً عما قد يكون بدر من معلق إذاعي أو من السوريين. والعرب لم يعدوا لحرب ضد إسرائيل ولم يرغبوا في شن حرب ضد إسرائيل. ومشكلة السلم لن تسوى طالما تعرض الفلسطينيون للتجاهل ولتركهم يحيون في مخيمات. ومن المستحيل خلق دولة فلسطينية يمكنها العيش في سلام وتعاون مع إسرائيل. فالفلسطينيون لن يقبلوا ذلك أبدًا. فهم يعرفون أن دولة كهذه ستكون جد ضعيفة وخاضعة لسيطرة إسرائيل. ومن غير الوارد أن يجازف أي رئيس دولة عربية بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. وإذا كانت الدولة اليهودية جادة في هذا الصدد، فما عليها سوى إعادة تفعيل اتفاقيات الهدنة. وواجب مصر هو تحرير أرضها كما أن واجب الفلسطينيين هو المقاومة، تمامًا مثلما قاومت الشعوب الاحتلال الألماني في أوروبا. وهذا الحق في المقاومة من جانب سكان أي أرض محتلة هو ببساطة تامة حق إنساني.

وفي واشنطون[٣٢]، يترددون بشأن الخط السياسي الذي يجب اتباعه، لاسيما أن إشارة عبد الناصر لا تستعاد في الصحافة المصرية[٣٣]. فاستعادة العلاقات الدبلوماسية من شأنها السماح بالحد من النفوذ السوفييتي في مصر ودفعها نحو الصلح، لكن هذا من شأنه أيضًا أن يعني التكيف مع بقاء عبد الناصر في السلطة. والمدرسة الفكرية الأخرى ترى أن النظام الناصري على حافة الانهيار وأنه لا يجب عمل أي شيء لتعزيزه.

والأحداث الأخيرة يبدو أنها تؤكد هذا التفسير الثاني. ففي شهر فبراير/ شباط تدور محاكمات المسؤولين عن الهزيمة. ويصدر الحكم على عدد معين من العسكريين في ٢٠ فبراير/ شباط بالحبس لمدد متباينة وذلك بتهمة «الإهمال». وفي اليوم التالي، تنفجر تظاهرات شعبية عنيفة يقودها الطلاب ضد الرأفة التي تميزت بها الأحكام. ويمتد الاحتجاج ليطال سلطوية النظام. وهناك مطالبة بحرية التعبير عن الآراء وبحرية الصحافة وببرلمان حر ديموقراطي حقًا. وفي مستهل شهر مارس/ آذار، يستعيد عبد الناصر السيطرة على الوضع مهاجمًا الثورة المضادة التي تسللت إلى الحركة الشعبية. وهو يقول إن استعادة التعددية الحزبية من شأنها أن تعني تدشين ديكتاتورية طبقة على أخرى ... ويَعِدُ بالقضاء على «مراكز القوى» المسؤولة عن الهزيمة. ويتم الإعلان عن إصلاحات سياسية ومؤسسية. ويوضح أنه إذا كان الطلاب يريدون حقًا محاربة إسرائيل، فإنه مستعد لتعبئتهم كلهم في الجيش المصري.

وهذه التدابير تستثير انزعاج السوفييت. ويڤجيني پريماكوف، مراسل البراڤدا في القاهرة، يوجه إليها نقدًا قويًا في سلسلة من المقالات في أواخر أبريل/ نيسان ١٩٦٨، مبرزًا بشكل خاص خطر إعطاء القطاع الخاص دورًا متزايدًا في الاقتصاد. وهو يدعو إلى إصلاح عميق للإدارة المصرية وإلى تصفية العناصر الإقطاعية التي لا تزال قوية. وفي ٢ مايو/ أيّار ١٩٦٨، يكرس استفتاءٌ برنامج التغييرات المؤسسية.

ومنذ تنحية الشقيري، تعمل القيادة المؤقتة لمنظمة تحرير فلسطين على توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية[٣٤]. وتعين اللجنة التنفيذية يحيى حمودة ممثلاً لمنظمة تحرير فلسطين لدى جامعة الدول العربية وتدعو فتح والجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين إلى بدء مفاوضات بهدف المشاركة في المجلس الوطني القادم. وتبدأ المناقشات في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨. وتعتمد منظمة تحرير فلسطين خطاب المقاومة، التعبير الأساسي عن الإرادة الفلسطينية ووسيلة كبح العدو ؛ وليس هناك من بديل لها (بيان ٢٢ فبراير/ شباط ١٩٦٨). وهي تكثر من أدلة الدفاع عن الكفاح المسلح. وترفض فتح أن تكون خاضعة لمنظمة تحرير فلسطين والاعتراف بصفتها التمثيلية، ساعيةً إلى قصر دورها على جمع التبرعات والقيام بنشاط دعائي. وتسعى الحركة إلى أن توحد تحت قيادتها كل المنظمات الفلسطينية، وهو ما ترفضه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وعلى العكس، تشدّد هذه الأخيرة على دور منظمة تحرير فلسطين كإطار للمنظمات الفلسطينية المسلحة، مع دور التمثيل الرسمي للشعب الفلسطيني ودعم الكفاح المسلح. فمنظمة تحرير فلسطين يجب أن تكون الهيكل الذي توجد فيه كل المكونات الفلسطينية. وترفض سوريا الاعتراف بمنظمة تحرير فلسطين بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ولا ترى فيها غير تعبير عن القرارات المتخذة خلال مؤتمرات القمة العربية.

وتمتنع فتح عن مزاحمة منظمة تحرير فلسطين وتقبل عقد مؤتمر وطني قريب، والأرجح أن هذا كان هدفها الأول. ويبقى الاتفاق على قوام هذا المؤتمر. وفي ١٧ مارس/ آذار ١٩٦٨، خلال اجتماع عقد في بيروت بطلب من عبد المجيد شومان، رئيس الصندوق القومي الفلسطيني ومؤسس البنك العربي، يتم التوصل إلى اتفاق مبدئي: يتكون نصف المندوبين من منظمات الفدائيين ويتكون النصف الآخر من مندوبين عن المؤسسات القائمة لمنظمة تحرير فلسطين. ويجري إنشاء لجنة تحضيرية ثلاثية (منظمة تحرير فلسطين، فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).

والموقف الفلسطيني موقف قصوي: ليست إزالة آثار العدوان غير جزء من استراتيجية تحرير فلسطين، أو أيضًا، ليس العدوان هو عدوان يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وحده، بل هو العدوان الذي يبدأ بتصريح بلفور. وبعبارة أخرى، يتعارض المشروع الفلسطيني تعارضًا كليًّا مع القرارات المتخذة في الخرطوم (الانسحاب في مقابلَ إنهاء حالة الحرب). وبما أنه لم يتم الاضطلاع بأي تحرك ملموس، فإن التناقض يبقى غير سافر. وفي إسرائيل، أيضًا، إذا كانت الطبقة السياسية تتفق في

مجموعها على مبدأ الضم الترابي، فإن الخلافات ملحوظة فيما يتعلق بحجم هذا الضم وفيما يتعلق بالوضعية التي يجب تحديدها للسكان العرب المعنيين. وبما أنه لا يجري تناول صميم الموضوع، فبوسع حكومة الوحدة الوطنية مواصلة العمل. وإشكول مشهور بخبرته في التأجيلات والمماطلات.

وموقف الترقب والانتظار ينتصر في كل من المعسكرين. فلا أحد له مصلحة في إجراء مراجعات تسبب تصدعًا، والجميع يفضلون استمرار مهمة يارنج التي لا يؤمنون بها. فالمراد هو تحميل الطرف الآخر المسؤولية عن المأزق سعيًا إلى الحصول على تعديل لمواقف الفاعلين الدوليين الكبار، وفي المقام الأول الولايات المتحدة.

الكرامة

في مستهل شهر مارس/ آذار ١٩٦٨، تزداد كثافة نشاطات الفدائيين القادمين من الأردن. والقمع الإسرائيلي يظل دائمًا عديم الرحمة – فالبنايات التي آوت الأشخاص المقبوض عليهم أو المتواطئين معهم يتم نسفها فورًا بالديناميت. والمناضلون الوطنيون والأعيان الذين يعارضون الاحتلال يتم طردهم إلى الشاطئ الآخر لنهر الأردن. وهو ما يحدث لعمدة القدس العربي السابق. وتقلل السلطات الإسرائيلية في البداية من شأن الحوادث، مشددة على نجاح عمليات اعتراض طريق الفدائيين، لكنها تضطر إلى الاعتراف بأن الاعتداءات والهجمات أصبحت يومية. وهي لا تريد الاعتراف بأنه إذا كان أمن إسرائيل قد تمت كفالته بانتصار يونيو/ حزيران ١٩٦٧، فإن أمن سكانها قد تدهور تدهورًا سافرًا.

وفي ١٧ مارس/ آذار، يلقى جنديان إسرائيليان مصرعهما خلال تبادل لإطلاق النار على خط وقف إطلاق النار. وفي يوم ١٨، في النقب، قرب إيلات، تنفجر سيارة تقل أطفالاً في رحلة مدرسية عند اصطدامها بلغم ؛ ويلقى بالغان مصرعهما بينما يصاب ٢٨ شخصًا بجراح. والرأي العام يطالب بعمليات انتقامية قوية ضد الأردن.

وفي ٢٠ مارس/ آذار، ينتاب الرعبُ الحكومة الأردنية حيال حجم الحشود العسكرية الإسرائيلية على طول نهر الأردن. فيجري توجيه نداءات إلى سفارات

عربية وأجنبية مختلفة. وبشكل موازٍ، يمسك الملك حسين بزمام الأمور ويستنفر القوات الأردنية مع حرصه على تجنب الاستفزازات. وهدف الإسرائيليين الأرجح هو مخيم الكرامة الفلسطيني، والذي يعتبر قاعدة حصينة لفتح. ويرسل جونسون رسالة عاجلة إلى إشكول يؤكد له فيها أن شن هجوم على الأردن من شأنه أن يكون خطأ جسيمًا في الحسابات وليس من شأنه سوى تقوية الإرهاب. والرسالة تصل جد متأخرة لأن العملية قد بدأت بالفعل قبل ثلاث ساعاتٍ صباح ٢١ مارس/ آذار.

وخلافًا لرأي الأطراف المختلفة، قرر عرفات، الموجود في الموقع، أن يُبقي في الكرامة مقاتلي فتح الذين انضم إليهم مقاتلو جيش تحرير فلسطين، أي نحو ٤٠٠ رجل[٣٥]. أمَّا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المستندة إلى المبادئ الأولية لحرب العصابات، فهي تسحب وحداتها. وعرفات مدرك للتباين الهائل بين القوى، لكن منظوره منظور سياسي أساسًا: القيام بعملٍ جسورٍ هدفه منح زخم جديد للمقاومة الفلسطينية. وفي الموقع، يحفز رجاله متحدثًا عن ستالينجراد عربية مع احتفاظه باتصال وثيق مع القوات الأردنية المجاورة.

ويحشد الإسرائيليون عدة آلاف من الجنود وسلاح الجو والمدرعات. وأمام الوجود المفاجئ للفدائيين على الروابي القريبة، تفشل عند الفجر محاولة من جانب المظليين لتطويق المخيم. ويتوجب تعديل الخطة وتحويلها إلى هجومٍ شامل يهدف إلى الاستيلاء على المخيم وتدمير المساكن، وهو ما يتم عمله. إلاَّ أنه، طوال النهار، يجد المهاجمون أنفسهم رهينة وابل من النيران المتصلة الصادرة عن المدفعية الأردنية. وهم ينسحبون في نهاية ما بعد الظهيرة.

والخسائر جسيمة. على الجانب الإسرائيلي، ٢٨ قتيلاً، ٩٠ جريحًا، ٤ مدرعات وتدمير طائرة. وتتكبد فتح ٩٢ قتيلاً، بينما يتكبد جيش تحرير فلسطين ٢٤ قتيلاً. ويتكبد الجيش الأردني ٦١ قتيلاً و١٠٨ جرحى ودمار العديد من المركبات أو إصابتها بأضرار. ويتم دفن سبعة عشر مقاتلاً فلسطينيًا وقد قاتلوا الإسرائيليين من مسافة قريبة ولم ينج غير واحد. والحال أن هذه المأثرة سوف يجري الاحتفاء بها فيما بعد تحت الاسم الممنوح للحرس الشخصي لعرفات، القوة ١٧.

وفي هذا اليوم نفسه، يعقد مجلس الأمن اجتماعًا طارئًا[٣٦]. والكلمـات التـي يلقيها المندوبان الأردني والإسرائيلي قوية قوة خاصة. فالسفير الإسرائيلي يذكـر بالمكابدات التي حلت باليهود على أيدي النازي، والسفير الأردني يرد عليـه بـأن سكان بلاده ليس عليهم أن يدفعوا ثمن الجرائم النازية. ويحاول الأميركيون تهدئـة اللعبة شاجبين الإرهاب والاستخدام غير المتناسب للقوة. ويتضامن ممثلـو العـالم الثالث مع العرب. ويستمر النقاش عدة أيام ويسفر، على أثر محادثات مكثفة، عـن القرار رقم ٢٤٨ الصادر في ٢٤ مارس/ آذار ١٩٦٨ والذي يرى مجلس الأمـن بمقتضاه ضرورة منع جميع الحوادث العنيفة والانتهاكات الأخرى لوقـف إطـلاق النار وهو يدين الإجراء العسكري الإسرائيلي. وهذا القرار يبرز التدهور السـريع للوضع الديپلوماسي الإسرائيلي قياسًا إلى نجاحاته في العام المنصرم.

ويعلن الإسرائيليون والأردنيون والفلسطينيون انتصارهم. وبالنسبة للأوائـل، الذين احتلوا الساحة وأبرزوا تفوقهم العسكري، كان الفشل السياسي صارخًا. وكان الهدف المطروح للعملية، بعيدًا عن جانب رد الفعل المميـز لهـا، هـو إضـعاف الفدائيين وفصلهم عن الجيش الأردني. والبلاغات العربية ترفـع حجـم الخسـائر الإسرائيلية إلى عشرة أضعاف على الأقل[٣٧]. والمركبات التي خلفتهـا وراءهـا القوات الإسرائيلية هي موضع استعراض شعبي حقيقي يشارك فيه الملك.

وتسمح هذه الصورة بكسر صورة الجيش الذي لا يقهر والتي حازها الجـيش الإسرائيلي والفدائيون هم الرابحون الرئيسيون من «معركـة الكرامـة». فالملـك حسين يضطر إلى أن يعلن على الملأ، في ٢٣ مارس/ آذار: «كلنا فدائيون، وأنـا أول الفدائيين»[×]. والأثر مهم في الضفة الغربية، لاسيما أن السـكان قـد شـهدوا الاستعدادات العسكرية الإسرائيلية[٣٨]. ثم إن السلطات الأردنية تنزعج من ظهـور رجال مسلحين في العاصمة. ويظل التوتر قويًا قوة خاصة في الأيام التالية حيـث يكثر الإسرائيليون والأردنيون من تبادلات إطلاق النار. وفـي ٢٩ مـارس/ آذار، تصبح المواجهة شاملة ويسقط ضحايا من الجانبين. وتؤدي العمليـات الإسـرائيلية إلى نزوح جديد للسكان القريبين من خطوط وقف إطلاق النار حيث يلجئون إلـى عمان. ويبقى العنف على مستوى عال خلال النصف الأول من أبريـل/ نيسـان.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وتُنَاقَشُ، في مجلس الأمن، إمكانية إيجاد مراقبين، لكن الأردن وإسرائيل يعارضان ذلك. فالأول لا يريد إضفاء طابع مستديم على خط وقف إطلاق النار، بينما ترى الثانية أن المراقبين لن يروا أعمال الفدائيين بل العمليات الانتقامية [الإسرائيلية] وحدها.

وفي إسرائيل، يبررون عمل الجيش بالتشديد على الخطر المتزايد الذي يمثله الفدائيون. وهم يرون أن عملية الكرامة كانت عملية وقائية ناجحة حالت دون شن الفدائيين هجومًا واسعًا. لكن هذا إنما يعني أيضًا الاعتراف بهم بوصفهم خصوم إسرائيل الحقيقيين. ويجري التساؤل حول نجاح العمليات الانتقامية ويدور الحديث عن أشكال أخرى لمواجهة الإرهاب لا يتم تعريف مضمونها. ويتمثل مثال أول في غارة داخل الأردن عن طريق قوات تحملها طائرات عمودية، في ٨ أبريل/ نيسان، ضد مركز للبحوث الزراعية يبدو أن الفدائيين قد استخدموه. ويجري تلغيم الطرق المجاورة، الأمر الذي يؤدي إلى مصرع عدة مدنيين في الأيام التالية[٣٩].

وفتح هي المستفيد الرئيسي من معركة الكرامة. والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم تشارك في المعركة وهي غارقة في انقساماتها الداخلية بين جناحها اليساري وجناحها اليميني. وتنسب فتح لنفسها، عبر دعايتها التي تتميز بالكفاءة، كل المآثر بينما يتدفق عليها آلاف من المتطوعين ليكونوا جزءًا من ذراعها المسلحة. وتنجح الحركة في ربيع عام ١٩٦٨ في أن تكسب لصالحها سكان المخيمات وتتحول إلى منظمة جماهيرية. وتظل قيادتها من الناحية الرسمية قيادة جماعية، إلاَّ أنه يتم، في ١٥ أبريل/ نيسان ١٩٦٨، اختيار عرفات متحدثًا بلسانها ويترك مجهوليته الثورية ليصبح شخصية عامة[٤٠]. وهو يستخدم اسمه الحركي أبو عمار واسم ياسر عرفات سواء بسواء. وسرعان ما يصبح شخصية معروفة على المسرح الدولي، ترمز إلى خيار المقاومة الفلسطينية أو إلى الإرهاب. ويرتدي الكوفية ذات المربعات البيضاء والسوداء والتي ستصبح رمز فتح (الكوفية ذات المُعَيَّنات الحمراء والبيضاء تخص شرق الأردنيين) [٤١].

وتبدي العربية السعودية اهتمامها بتوجيه الدعوة إلى وفد من فتح. وهذا الوفد يستقبله الملك فيصل، الذي يتعهد بتقديم مساعدة مالية مهمة للحركة. وعلاوة على مساندة القضية، تريد المملكة أن تُؤَمِّنَ لنفسها وسيلة للسيطرة وتجنب اتجاه القوة الفلسطينية الرئيسية إلى اليسار. والآن تغطي الصحافة المصرية نشاطات الفدائيين

وتسلط الأضواء على بلاغات فتح. والتباين صارخ مع سلبية الجيش المصري الظاهرة خلال هذه الفترة كلها(٤٢).

والثورة الفلسطينية الجارية (إلى جانب مصطلح المقاومة، يصبح مصطلح الثورة شائعًا في البيانات) تستفيد من أفول الناصرية. فالسياسة الناصرية في مرحلة استرخاء(٤٣). وقد استعاد الجيش قوته بفضل إعادة التسليح التي قام بها السوفييت، لكنه لا يزال غير قادرٍ على الاضطلاع باستردادٍ لسيناء. وما يخيف عبد الناصر هو أن يجد نفسه وقد فُرِضَ عليه حل سياسي عن طريق التحرك المشترك من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. فالتفاوض مباشرة مع الإسرائيليين ضمن علاقة القوى الحالية من شأنه أن يكون استسلامًا وليس تفاوضًا. وبعثة يارنج لن تقود إلى شيء لأن الإسرائيليين سيرفضون أي انسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران، لكنها تسمح بكسب الوقت.

ولا غنى لمصر عن الاستفادة من جبهة شرقية تحول عن قناة السويس جزءًا من الجيش الإسرائيلي. والحال أن الانتشار العربي هناك ضعيف. فسوريا لا تملك إمكانات مواجهة إسرائيل والأردن لم يعد لديه سلاح جوي. ويجب أن تحشد الأردن وسوريا والعراق جميع مواردها(٤٤). ثم إن سوريا ترفض أي تعاون عسكري مع جيرانها وإن كانت تتخذ مظهر الضامن للتشدد العربي الذي من شأن الآخرين أن يكونوا على استعداد دائم لخيانته. ويبالغ عبد الناصر في تقدير الأهمية العسكرية للفدائيين(٤٥). وبعد أن كان لوقت طويل مرتابًا في فتح التي اعتبرها منبثقة عن الإخوان المسلمين، أعدائه الألداء، دخل في اتصال مع المنظمة في أواخر عام ١٩٦٧. وأمام الملك حسين، يدعو إلى تعاون بين الفدائيين والجيش الأردني(٤٦). وبعد معركة الكرامة، يستقبل سرًّا أبو إياد وفاروق قدومي ليتعرف على أهداف فتح وتوجهاتها(٤٧). وفي ١١ أبريل/ نيسان ١٩٦٨، يدافع لأول مرة علنًا عن المقاومة الفلسطينية التي يماهيها بالمقاومة الأوروبية ضد النازية. وفي ١٩ أبريل/ نيسان، يشير إلى فتح بالاسم. ومنذئذ، تعيد الصحافة المصرية ترديد أصداء نشاطات الحركة وتحيي الدور العام الذي يقوم به ياسر عرفات، مع كتم الحديث عن الحركات الأخرى(٤٨).

وفي مايو/ أيّار، يوفر لفتح محطة إذاعة تبث من القاهرة. واعتبارًا من يونيو/ حزيران، يتلقى مناضلون تدريبات على عمليات القوات الخاصة والحرب السرِّية

في مصر. ويفعل العراق الشيء نفسه. وتقدم القوات العراقية المرابطة في الأردن دعمها للفدائيين وتوفر لهم حماية سياسية في مواجهة السلطات الأردنية.

وبالنسبة لعبد الناصر، يبدو أن المقاومة الفلسطينية تمثل عاملاً عسكريًا بأكثر مما تمثل قوة سياسية على مستوى العالم العربي. والتعاون نشيط نشاطًا خاصًا في مجال الاستخبارات. والمشكلة الرئيسية هي مسألة الوقت. فعبد الناصر لا يزال بحاجة إلى ثمانية عشر شهرًا حتى يكون جيشه مستعدًا لاستئناف الحرب. والحال أن الأردنيين، في هذا الفاصل الزمني، من شأنهم أن يجدوا أنفسهم من جديد وحيدين في مواجهة الإسرائيليين. ومن شأن غزو إسرائيلي للأردن أن يضع عبد الناصر في موقف مستحيل: فهو إمَّا أنه قد يضطر إلى التحرك بينما جيشه غير مستعد، أو أنه قد يضطر إلى ترك الأمور تسير [دون أن يتدخل]، ما يبرز عجزه حيال انهيار الجبهة الشرقية التي لا غنى عنها. ومن ثم فهو مضطر إلى تقديم بعض التنازلات الشكلية لتسهيل مواصلة مهمة يارنج. وهكذا يجري اقتراح عقد مشاورات تحت إشراف يارنج في نيويورك مع الإسرائيليين إذا أعلن الإسرائيليون استعدادهم لتطبيق القرار رقم ٢٤٢ في مجمله، لكن هذا هو بهدف العودة إلى مسائل الإجراءات والتفسير، ناهيك عن تفسيرات التفسيرات. وأقصى ما يبدي المصريون استعدادهم لقبوله هو أن يجلس العرب في غرفة ويجلس الإسرائيليون في الغرفة الأخرى (في نهاية الأمر في شقة واحدة)، بينما ينتقل يارنج بين الغرفتين حاملاً اقتراحات التوضيح من هؤلاء وأولئك فيما يتعلق بمضمون القرار رقم ٢٤٢[٤٩]. إلاَّ أن عبد الناصر يبدو مستعدًا، على المستوى الدبلوماسي، للتخلي عن مطلب أسبقية الانسحاب ويتحدث عن تزامن ممكن بين الانسحاب وإنهاء حالة الحرب. وهو يذكر «روزنامة» [جدولاً زمنيًا] لتطبيق القرار مواصلاً رفضه المفاوضات المباشرة[٥٠].

وعلى المستوى العربي، يطلب حسين وعبد الناصر عقد قمة فورًا، لكنهما لا يجدان من جديد غير رفض سوريا المعتاد والشرط المسبق الذي طرحته العربية السعودية، والمتمثل في الاعتراف بفشل مهمة يارنج. وعندما تقترح دمشق عقد قمة تقتصر على البلدان التقدمية العربية، يرد عبد الناصر بجفاء بأنه يجب أولاً أن يمثل البعث الشعب السوري تمثيلاً حقيقيًا، وهو ما يتطلب توسيعًا لقاعدة النظام

بمشاركة من العناصر الموالية لعبد الناصر[٥١]. وبالمقابل، تتبنى القاهرة الشعار السوري الخاص بحرب التحرير الشعبية وإن كانت تشدّد على حقيقة أنه غير قابل للتطبيق في سيناء المحتلة.

وفي شهر يوليو/ تموز ١٩٦٨، يصبح بوسع عبد الناصر اعتبار أن القدرة الدفاعية للجيش المصري قد تمت استعادتها. ولكي يتمكن من الانتقال إلى الهجوم، فهو بحاجة إلى تدفق جديد للسلاح. وضمن هذا الهدف، يذهب رئيس الجمهورية العربية المتحدة إلى الاتحاد السوفييتي[٥٢]. وهو يصطحب معه ياسر عرفات لتعريفه بخبايا الديبلوماسية الدولية ولإفهامه أن السوفييت لن يمضوا إلى ما هو أبعد من القرار رقم ٢٤٢[٥٣]. وفي ٥ يوليو/ تموز، يرسم عبد الناصر، أمام القيادة السوفييتية، لوحة كاملة للوضع العسكري والسياسي. وهو يضع محاوريه أمام مسؤولياتهم: فالهزيمة العربية هي هزيمة لهم أيضًا. وبفضل السياسة الناصرية، أتيح لهم الوصول إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر وأفريقيا والمحيط الهندي. وكل شيء سيكون عرضة للتهديد إذا ما نجحت الإمبريالية في الإبقاء على الأوضاع التي خلقتها حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وحيال هذا الابتزاز الضمني، يسأله كوسيجين عن إمكانية حل سلمي. فيرد عليه المصري بأنه غير ممكن أللهم إلاً إذا أفضى إلى استسلام كامل. والأميركيون منحازون انحيازًا كليًا إلى السياسة الإسرائيلية. وتنصب المناقشة على غرابة المسلك الأميركي حيث تكمن مصالح الأميركيين في البترول العربي بينما يتجه تحالفهم إلى صف إسرائيل. ولا يمكن توقع شيء من چونسون والولايات المتحدة في حملة انتخابات [رئاسية]. ويعتقد السوفييت أن چونسون سوف يفوز في الانتخابات وستكون له نظرة أكثر واقعية للمصالح الأميركية. ويشدّدُ بريچنيف على الحل السلمي الذي يجب أن يحترم الكرامة العربية. وهو يسلم بأن من غير الممكن التفاوض مع دولة تمارس الاحتلال وأن من شأن أي تخل عن الأراضي أن يكون غير مقبول، ثم يتبنى مشروع ديجول الخاص بتسوية يشارك في صوغها الأربعة الكبار، تحت غطاء يارنج. ويقبل عبد الناصر أن يعالج السوفييت الموضوع مباشرة مع الأميركيين ويحصل في المقابل على تعهدات جديدة بإرسال شحنات من الأسلحة. وتنازلاته اللفظية لصالح «حل سياسي» تزعج النظام السوري، الذي يعزي نفسه بالقول بأن

جسامة العقبات سوف تعيد المصريين بالضرورة إلى الخيار العسكري[٥٤]. وتتمسك دمشق بخطابها عن «حرب التحرير الشعبية»، لكن السلاح الذي أُعطيَ لشريحة من السكان إنما يعمل بالدرجة الأولى على تكوين ميليشيا للدفاع عن النظام في وجه معارضيه الداخليين.

وانقلاب ١٧ يوليو/ تموز ١٩٦٨ في العراق، بقيادة اللواء الركن أحمد حسن البكر، إنما يبرز انقسام العالم العربي. فبعد صراع قصير، يحتكر البعث السلطة. والفرع العراقي [لحزب البعث]، إذ يصور نفسه في صورة الحارس لعقيدة الحزب القويمة، يشجب الانشقاق السوري، وإحدى إشاراته الأولى هي استقبال عدد كبير من معارضي نظامٍ دمشق. والمجموعة القيادية الجديدة تؤكد جميع التزامات البلد العربية العامة، إلاَّ أن من المؤكد أن هذا علامة جديدة على الضعف، في نظر عبد الناصر، الذي كانت له علاقات ودية مع النظام الذي أطيح به. على أن البيانات العراقية التي تؤكد على التضامن العربي تؤدي مع ذلك إلى طمأنة حكومة القاهرة[٥٥].

وخطاب ٢٣ يوليو/ تموز (يوم عيد الثورة)، يبرز قرار عبد الناصر[٥٦]. فهو قد قبل طريق الحل السياسي، المماثل لحل ١٩٥٧، لكن إسرائيل رفضته. وهو يستعيد تعهدات قمة الخرطوم مشدِّدًا على أنه لا يمكن عقد مساومة على حساب أرض فلسطين وشعبها. ومن الواضح أن ما أُخذ بالقوة لا يُسترد بغير القوة. ولن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط إلاَّ مع استرداد كل الأراضي المحتلة. وهو يخاطب العالم لأن إسرائيل ليست سوى أداة بيد الإمبريالية العالمية. والاتحاد السوفييتي يقدم دعمه للعرب لأن عدوهم مشترك، وهو الإمبريالية. والبحرية السوفييتية تحمي العرب من الأسطول السادس الأميركي. ويجب الاستعداد للمعركة القادمة.

والشاغل الرئيسي للسياسة الأميركية هو خطر انهيار الملكية الهاشمية. فمن شأن سقوطها أن يجازف بتهديد كل المواقع الأميركية في المنطقة. ويكمن الخطر في أن يلعب الإسرائيليون بورقة الإطاحة بالملك حسين. وفي ٨ أبريل/ نيسان ١٩٦٨، يرسل راسك رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية مُذَكِّرًا فيها بأن على إسرائيل أن تأخذ في حسابها المصالح الرئيسية للولايات المتحدة[٥٧].

والحق إن الإسرائيليين يأسفون لـ«رخاوة» الأميركيين حيال العرب. وبما أن جونسون يتخلى في التوّ عن الترشح في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٨ – والسبب المعلن رسميًا هو تسهيل إجراء مفاوضات بشأن فيتنام، وإن كان السبب الآخر هو أن حالته الصحية لا تسمح له بالتفكير في مدة ولاية ثانية–، فمن الوارد أن يتمتع بهامش مناورة أعظم، قياسًا إلى الطوارئ الانتخابية، فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي- العربي، مع لعبه في الوقت نفسه على صداقته المخلصة والمعروفة للجميع لدولة إسرائيل. ويفكر بعض مستشاريه في مبادرة كهذه. ويجري القيام بعمليات جس نبض استكشافية على الجانب الإسرائيلي(٥٨). ويظهر منها أن الإرهاب، بالنسبة لمحاوري الأميركيين، هو مصدر إزعاج جسيم، لا أكثر من ذلك. وبالإمكان التوصل إلى تسوية مع الأردن على أساس ضم نحو ربع الضفة الغربية والحفاظ على وجود «ديني» للأردن في القدس. ويظل العدو الرئيسي هو عبد الناصر، الذي لن يقبل التفاوض أبدًا.

مصير الأراضي

تتبع استحالة تحديد الحكومة الإسرائيلية خطًا سياسيًا واضحًا من التشوش بين ما هو أمني وما هو قومي وما هو ديني. وخطاب دايان هو الحفاظ على فصل واضح بين المناطق المأهولة بالعرب في الضفة الغربية والمستوطنات الإسرائيلية الجديدة سعيًا إلى تجنب الاضطرار إلى ضم السكان العرب. وآللون لديه رؤية مماثلة، وإن كان بتفسير آخر للخريطة الجغرافية. لكن انتصار يونيو/ حزيران ١٩٦٧ قد حفز انبثاق حركة تنادي بتكوين «إسرائيل كبرى». وبالنسبة للعلمانيين، يعني ذلك تطبيق الحقوق التاريخية للشعب اليهودي، وبالنسبة للمتدينين، فإن انتصار يونيو/ حزيران ١٩٦٧ هو علامة أرسلها الرب على المجيء القريب للمسيا، ومن شأن أي انسحاب إسرائيلي أن يكون معارضًا للخطة الإلهية. وإذا كانت المنظورات الفلسفية مختلفة تمامًا، فإن الاتجاهين يتعاونان في الإنجاز في الساحة.

والحال أن حاخامًا شابًا في الثانية والثلاثين من عمره، منبثقًا من الحزب القومي الديني والذي يشارك في حكومة الوحدة الوطنية، هو موشيه ليفينجر، إنما

يحدد لنفسه مهمة استعادة الوجود اليهودي في الخليل، وهو الوجود الذي اختفى بعد اضطرابات عام ١٩٢٩ والتمرد العربي في ثلاثينيات القرن العشرين[٥٩]. ويحصل ليڤينچر على مساندة آللون الذي يفضل، فيما يتعلق بهذه المسألة، الحقوق التاريخية على المنظور الاستراتيجي. ويدعو آللون إشكول إلى إنشاء مدرسة دينية في هذه المدينة التي تعتبر مقدسة بسبب وجود مقبرة الأنبياء. والحال أن هذه البناية، التي ترجع إلى عصر هيرود، كانت فيما بعد كنيسة مسيحية ثم مسجدًا. ومنذ القرن الثامن، لم يكن بوسع اليهود الوصول إلاَّ إلى عتبة هذا الأثر. ويفرض دايان حق دخول إلى المزار من جانب اليهود. وعمدة الخليل، الشيخ الجعبري، الذي يحتفظ بهذا المنصب منذ نهاية الانتداب، هو سياسي داهية جعل من نفسه متعاونًا مع الأردنيين ثم تكيف مع إيماءة دايان الاستشراقوية، دون أن يتردد في شجب الاعتداءات على الإسرائيليين.

ويرفض رئيس الوزراء الاستجابة لآللون. فيرى ليڤينچر عندئذ إيجاد أمر واقع. فيستأجر في الخليل فندقًا لكي يحتفل هناك بأعياد الفصح لعام ١٩٦٨ ويحصل من العسكريين على تصريح بذلك لمدة العيد الديني. فيحول البناية إلى مستوطنة يهودية دائمة، مستفيدًا من غياب السلطات المختصة بسبب العيد (١٢ أبريل/ نيسان ١٩٦٨). فيحتج الجعبري بقوة لدى الحكومة الإسرائيلية: بوسع أحفاد سكان الخليل اليهود القدماء العودة ولكن بشرط أن يكون بوسع سكان يافا العرب السابقين عمل الشيء نفسه. وليس من شأن وجود المستوطنين الجدد سوى حفز أعمال العنف ومنع أي تعايش بين اليهود والعرب.

والحكومة الإسرائيلية منقسمة تمامًا. فبيجن وآللون والوزراء المتدينون يساندون المستوطنين، بينما يتخذ إيبان والحمائم الآخرون موقف المعارضة من ناحية المبدأ. ويصبح الجدل قوميًّا بينما يرفض إشكول اتخاذ قرار. وفي ١٢ مايو/ أيَّار، يتلقى العسكريون تعليمات بكفالة أمن المعنيين دون تحديد وضعيتهم. ويعتقد دايان أن بالإمكان العثور على حل وسط بنقل المستوطنين من فندقهم المحتل بطريقة غير شرعية إلى مقر قيادة القوات الإسرائيلية في المدينة، وهو بناية عسكرية بريطانية سابقة. وقد نجحت ضربة القوة، خالقةً سابقة خطيرة خطورة خاصة.

وبشكل مواز، تتجه الحكومة الإسرائيلية إلى مصادرات لأراض في القدس الشرقية. ولتفادي الاحتجاجات الدولية، لا يُعلن عنها. والهدف هو إيجاد اتصال بين جبل المكبّر والأحياء اليهودية، ثم استعادة الحي اليهودي القديم في المدينة العتيقة بطرد السكان العرب منه وبمصادرة صكوك الملكية. والحال أن غالبية السكان اليهود قبل ١٩٤٨ كانوا مستأجِرين لدى ملاك عرب: فمن بين البنايات المعنية وعددها ٧٠٠ بناية، كانت ٥٩٥ بناية تخص العرب، والجانب الأعظم منها على شكل أوقاف، وكانت ١٠٥ بنايات تخص اليهود[٦٠]. ويزداد توسيع الساحة أمام حائط المبكى ويترافق ذلك مع عمليات هدم جديدة لبنايات عربية تنتمي إلى الأوقاف الإسلامية سعيًا إلى تسهيل أعمال الآثاريين الإسرائيليين[٦١].

والاستعراض العسكري الذي جرى الترتيب للقيام به في ٢ مايو/ أيَّار، بمناسبة الذكرى العشرين لقيام الدولة، يمر عمدًا بالأحياء العربية سعيًا إلى إبراز ملكيته، الأمر الذي يستثير احتجاجات عربية حامية ويؤدي إلى صدور قرار بالإجماع من جانب مجلس الأمن (هو القرار رقم ٢٥٠)، في ٢٧ أبريل/ نيسان، يعلن أن تنظيم استعراض كهذا «من شأنه أن يفاقم التوترات في المنطقة وأن تكون آثاره وخيمة على التسوية السلمية للمشكلات في المنطقة». وبما أن الإسرائيليين يتصرفون في اتجاه مخالف، فإن القرار التالي، الصادر في ٢ مايو/ أيَّار، إنما يأسف لعدم احترام القرار الجماعي الصادر عن مجلس الأمن. والحال أن فريقًا ديبلوماسيًا جد محدود قد شهد الاستعراض بينما تجمع السكان العرب أمام قبور الجنود الأردنيين الذين قُتلوا في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ودُفنوا عمومًا في موقع قتلهم، ومن هنا وقوع صدامات مع الشرطة.

ويتواصل النقاش ليفضي إلى القرار رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ مايو/ أيَّار ١٩٦٨ والذي يُذَكِّرُ، في حيثياته، بالقرارين السابقين ويعيد تأكيد أن الاستحواذ على أراضٍ عن طريق القوة غير جائز و«يرى أن جميع التدابير والأحكام التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة أراض وممتلكات عقارية، تنزع إلى تعديل الوضعية الحقوقية للقدس، إنما تعتبر غير مشروعة ولا يمكنها تعديل هذه الوضعية».

وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، إذ ترى أن القرار لا يشير إلى القرار رقم ٢٤٢ الذي يجب أن يكون الإطار العام للتسوية. ويرى المندوب

الإسرائيلي أن هذا القرار الذي يسير في اتجاه مضاد لوحدة القدس «لا هو عادل ولا هو عملي ولا هو منطقي»(٦٢). أما الدول الكاثوليكية ذات الاهتمام التقليدي بمسألة الأماكن المقدسة فهي أكثر حساسية حيال الجوانب الدينية للمشكلة في حين أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وثقافتهما بروتستانتية ومشاركتهما ضئيلة في إدارة الأماكن المقدسة، فهما لا تنظران إلى مسألة القدس إلاّ بوصفها مسألة سياسية تتصل بالسيادة وبحقوق الناس(٦٣).

ويحاول الإسرائيليون القيام بانفتاحات سياسية على أعيان القدس العرب، عارضة عليهم إشراكهم بشكل غير رسمي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع العربي من المدينة(٦٤). وهم يردون بالمطالبة بإعادة إقامة البلدية العربية مع تكوين لجنة تنسيق بين البلديتين، وهو ما يعد غير مقبول بالمرة بالنسبة للإسرائيليين.

وتيدي كوليك، العمدة الإسرائيلي، يضع في خدمة قضيته مواهبه الكبيرة في الاتصال. فأعماله في مجال العلاقات العامة تميل إلى الإيحاء بأن المدينة موحدة بالفعل في حين أن تطور القطاعين منفصل ومتفاوت دومًا، فالاستثمارات الجديدة تسير في اتجاه توطين يهود في القطاع العربي من المدينة عبر خلق أحياء جديدة وليس في اتجاه تنمية الأحياء العربية.

والتباين الفيزيقي من ثم جد قوي بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية وهو يثبت غياب توحيد حقيقي. والسكان العرب في البلدية التي جرى توسيعها ليسوا مواطنين إسرائيليين، بل مجرد «مقيمين» في المدينة. ولهم الحق في المشاركة في الانتخابات البلدية، لكنهم سوف يمتنعون عن ذلك في غالبيتهم العظمى ولن يتقدم أحد منهم لترشيح نفسه. وواقع أن يكون المرء مقيمًا في القدس ليس بالضرورة صدفة. فالقانون الخاص بملكية المتغيبين العرب يجري تطبيقه، وهو ما يترتب عليه أن كل شخص مطرود يمكن أن تتعرض ممتلكاته للمصادرة. وفيما يتعلق بالممتلكات التي قد يكون عرب القدس حازوها قبل ١٩٤٨ على الجانب الآخر من الخط الأخضر، فإن أي رد للملكية مستبعد بالطبع، خلافًا لممتلكات اليهود في الأراضي المحتلة. والحال أن هؤلاء «المتغيبين» ليسوا دائمًا حاضرين أو، بحسب المصطلحات الإسرائيلية، يظلون «متغيبين- حاضرين». وتطبيع وضعية السكان يتم عبر التطبيق التدريجي للتشريعات الإسرائيلية فيما يتعلق بالمهن والتجارة،

وعبر إلغاء التشريعات الأردنية المواكب لذلك. وتنجم عن ذلك المسألة الشائكة من بين مسائل الوضعية الشخصية، مسألة ما إذا كانت القدس تخضع للمحاكم الإسلامية الإسرائيلية.

والجانب الإيجابي للتطبيع، وهو جانب لا يستحق التقليل من شأنه بالنسبة للسكان العرب، هو مد الضمان الاجتماعي الإسرائيلي، ولو الجزئي، ليشملهم. لكنه يتطلب الانضمام إلى مؤسسات اجتماعية. كما أن الإسرائيليين قد صرحوا بنشر عدة صحف عربية في المدينة المقدسة. وحريتها في التعبير أكبر مما في العهد الأردني ومصدر إلهامها العام مصدر قومي. ومثل هذا الامتياز غير ممنوح في الأراضي المحتلة، وصحافة القدس تصبح في هذه الأراضي الموجِّه الرئيسي للرأي العام. ومن الواضح أن سلطات الاحتلال تحتفظ بحق حظر التوزيع حالة بحالة، وهو ما يشكل وسيلة ضغط قوية ذات طبيعة اقتصادية. وسكان الأراضي المحتلة لابد لهم من الحصول على «تصريح خاص» للذهاب إلى القدس، ما يشكل عنصرًا جديدًا في مجموعة أسلحة «الجزرة والعصا».

وعلى المستوى الاقتصادي[٦٥]، كانت السياحة الدينية، هي والزراعة، المورد الرئيسي للضفة الغربية والقدس العربية. والحال أن السياحة الإسلامية في القدس، والمرتبطة في أغلب الأحيان بالحج إلى مكة، قد اختفت تمامًا. والسياحة المسيحية تكتسحها المشروعات الإسرائيلية التي تستفيد من ضغوط جد قوية تمارسها السلطات لصالحها. فيخرج إلى صفوف العاطلين عدد كبير من المرشدين [السياحيين] العرب. وفي المراحل الأولى، فإن التجار العرب الذين كانت لديهم مخزونات مهمة قد استفادوا من واقع أنهم كانوا حصلوا عليها بأسعار أدنى بكثير من الأسعار السارية في إسرائيل. إلا أنهم اضطروا إلى تغييرها إلى الأسعار الإسرائيلية بقدر امتداد المجال الجمركي الإسرائيلي ليشمل مجمل الأراضي. وفي غضون بضعة شهور، فرض مستوى الأسعار الإسرائيلية نفسه على مجمل الأراضي المحتلة. ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية بالنسبة للسكان. وعندما تكون المنتجات العربية ذات قدرة تنافسية أكبر قياسًا إلى المنتجات الإسرائيلية، فإنها تتعرض لتدابير حماية جمركية وحيدة الطرف. ويحاول العسكريون تولي الدفاع عن «المدارين العرب» من جانبهم باسم مصالح الاحتلال المستنير، لكن

الإدارة يقظة في حفاظها على المصالح الاقتصادية للأرض الإسرائيلية بالمعنى المحدد لهذه الأرض وتقف في وجه كل ما من شأنه السير في اتجاه تصنيع منافس. وبالمثل، فإن المنتجات الزراعية العربية لا يمكنها بعدُ الدخول إلى القدس بسبب «توحيد»ها. ويترتب على ذلك أن اقتصاد الأراضي المحتلة يدخل في وضع تبعية متنامية حيال التحويلات المالية القادمة من الأردن والبلدان العربية (التمويل الجزئي للإدارة، الإغاثات العائلية المختلفة) واستخدام اليد العاملة العربية في الاقتصاد الإسرائيلي. والعمال العرب الذين يجري توظيفهم بشكل قانوني يحصلون من الناحية النظرية على أجور مماثلة لأجور العمال الإسرائيليين، لكن الدولة والخدمات الاجتماعية تستقطع جزءًا من الأجر دون أن تقدم مقابلاً مساويًا. ثم إن التوظيف القانوني لا يمثل غير شريحةٍ – نحو الربُع– من التوظيف الفعلي.

وقد سعى إشكول إلى تشجيع رحيل عرب الأراضي بمنحهم حوافز مالية سرّية. ومنيت العملية بفشل كبير. فتدهور الوضع في شرق الأردن، مع الغارات الإسرائيلية، قلما يحفز إلى الرحيل، ثم إن عددًا معينًا من أولئك الذين استفادوا من هذه القروض قد انخرطوا بعد ذلك في صفوف فتح ... ولاجئو غزة الذين يريدون الانتقال إلى الأردن يصدهم العسكريون الأردنيون بفظاظة. أمَّا فيما يتعلق بإرسالهم إلى مكان آخر وأبعد، كما إلى أميركا اللاتينية أو إلى أستراليا، فإن هذا تتكشف استحالته، فالحكومات المعنية تبرز معارضتها الحازمة لاستقبال هذا النوع من المهاجرين.

وخلال الصيف، فكرت الحكومة الإسرائيلية في الاستعاضة عن الإدارة العسكرية للضفة الغربية بإدارة مدنية مع مشاركة فلسطينية. وقد رد الأعيان الذين جرت استشارتهم في الأمر بأنهم يشرطون موافقتهم بدمج القدس العربية في الكل[٦٦]. وهم يعرفون أن عبد الناصر وكذلك الملك حسين سوف يعارضون كل ما من شأنه أن يشبه حكمًا ذاتيًا فلسطينيًا تحت حماية إسرائيلية[٦٧]. والشيخ الجعبري وحده هو الذي يوافق، وإن كان بشرط تعيينه حاكمًا لمجمل الضفة الغربية. وعندئذ يقترح الإسرائيليون حكمًا ذاتيًا على أساس محلي، بتقسيم الأراضي المحتلة إلى عدة قطاعات، وهو ما يعد، بشكل ما، توسيعًا للصلاحيات البلدية. والإجراء الذي يجب اتباعه هو بحد ذاته موضع خلاف. فالإسرائيليون يريدون أن يأتي الطلب من

الأعيان، في حين أن هؤلاء الأخيرين يفضلون فرض الحكم الذاتي عليهم بقرار من السلطة العسكرية. ويوافق الجعبري في إحدى المراحل على حكم ذاتي يقتصر على الخليل من شأنه أن يكون نموذجًا للمناطق الأخرى، ثم يتراجع، خوفًا، على الأرجح، من ردود الفعل الأردنية وردود فعل منظمات المقاومة. والحال أن البلديات، كبلدية نابلس، التي عارضت المشروع الإسرائيلي إنما تتعرض لتدابير انتقامية كوقف التصريحات بالذهاب إلى الأردن[٦٨].

ثم إن السياسي القديم زمن الانتداب، موسى العلمي، وهو شخصية يحترمها الجميع، يقترح لدى عودته من المنفى خطة لوضع الضفة الغربية وغزة تحت الوصاية لمدة خمس أعوام[٦٩]. بحيث يُعهدُ بهما إلى دولة محايدة بتفويض من منظمة الأمم المتحدة. وخلال تلك الفترة، لابد من أن تتاح للسكان إمكانية أن يقرروا مستقبلهم بحرية في مناخ يساعد على هدونه انسحاب القوات الإسرائيلية. وهذا المشروع يلقى صدى ضئيلاً، سواء كان ذلك عند الموالين للأردن أم في الأوساط القريبة من المقاومة المسلحة.

وقد استثار نقل نشاطات مهمة يارنج إلى نيويورك أزمة حكومية في إسرائيل[٧٠]. فرسالة الدعوة التي وجهها الدبلوماسي السويدي تتضمن في فقرتها الأولى التحديدات التالية:

إن حكومتي إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة قد أبلغتا الممثل الشخصي للأمين العام بأنهما قبلتا قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ للتوصل إلى تسوية في روح السلم لمشكلة الشرق الأوسط، وقد أبدتا عزمهما على العمل، تحت رعايته، على تطبيق الترتيبات اللازمة لتنفيذ بنود القرار.

ويرى ممثلو اليمين في الحكومة القومية أن هذا يشكل انتهاكًا للاتفاق المعقود بين الأحزاب. وهم يرون أنه، بما أن الحكومة لم تناقش ولم تصوت قط على قبول القرار رقم ٢٤٢، فإن مثل هذا التأكيد إنما يتعارض مع التعهدات المأخوذة. ويضطر إيبان، مدعومًا من إشكول، إلى الإكثار من التفسيرات. فالموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية هو أنها مستعدة للسعي إلى اتفاق مع كل بلد عربي حول جميع الموضوعات الواردة في القرار، وهذه صيغةٌ معناها أن إسرائيل تقبل القرار ولكن على أساس مفاوضات ثنائية مباشرة.

وفي العلن، أمام الكنيست، في ٢٧ مايو/ أيّار، يكرر إشكول أن إسرائيل تنوي الاحتفاظ إلى حين عقد المفاوضات المباشرة بتفاصيل مطالبها الترابية مع تشديده على فكرة الحدود الطبيعية. ويلقي إيبان بيانًا تكميليًا في ٢٩ مايو/ أيّار أمام هذا البرلمان نفسه. فالمسار الذي يجب اتباعه يجب أن يشمل أربع مراحل: مفاوضات مباشرة وجهًا لوجه بين كل بلد عربي وإسرائيل، اتفاقات حول تحديد الحدود الآمنة والمعترف بها، إنهاء حالة الحرب ومجمل الموضوعات الواردة في القرار رقم ٢٤٢، عقد معاهدة سلام، تطبيق الاتفاقات. وقد قُدِّمت فيما بعد توضيحات إلى الديبلوماسيين الغربيين: يجب لتطبيق الاتفاقات أن يتم على مراحل بحيث يشمل انسحابًا جزئيًا في كل مرة[٧١]. والديبلوماسية الإسرائيلية مدركة للميزة التي حازتها مصر التي اعترفت بالقرار دون شرط واقترحت جدولاً زمنيًا للتطبيق. فيجري إرجاء الجدل حول مسألة المفاوضات المباشرة وضم أراض.

ويجد آللون نفسه منقادًا إلى إعادة صوغ خطته[٧٢]. فالحكم الذاتي الفلسطيني تحت السيادة الإسرائيلية والذي اقترحه في البداية من شأنه أن يُفسَّر بأنه بانتوستان من نوع ما على غرار النموذج الأفريقي الجنوبي (أراضي ذات حكم ذاتي مخصصة للسود حُدِّدَت في عام ١٩٥١ في أفريقيا الجنوبية ضمن نظام الفصل العنصري سعيًا إلى حرمانهم من الجنسية الأفريقية الجنوبية). وهو يقترح أن يُعهَدَ بالمناطق المأهولة في الضفة الغربية إلى الإدارة الأردنية، مع ممر ضيق يربط رام الله بأريحا ثم بالضفة الأخرى لنهر الأردن، على أن يتم ضم بقية الأراضي إلى إسرائيل. ويقترح دايان نوعًا من الحكم المشترك الإسرائيلي – الأردني. فتكون للإسرائيليين السلطة على مواطنيهم المستوطنين في الضفة الغربية وتكون للأردنيين السلطة على العرب. وبشكل ملموس، تكون للجيش الإسرائيلي السيطرة الدائمة على المنطقة. ويفضل إيبان حل الاقتسام الترابي الذي اقترحه آللون ولا يعترض دايان على ذلك، وإن كان يحتفظ بحريته في الكلام، فلا يتردد في القول علنًا بأنه على قناعة بأن خطة آللون لن تنجح. ودون تصويت ودون اتخاذ قرار، تصبح خطة آللون أو الخيار الأردني المذهب شبه الرسمي لحزب العمل. وعلى المستوى الرسمي، لا يجري تعريفها إلاّ بأنها مجرد دارسة. والتعارض بين آللون ودايان ليس تعارض برامج فقط، فهو يغطي تنافس الرجلين على خلافة إشكول

القادمة. ودايان هو الرجل الأكثر شعبية في إسرائيل في حين أن آللون يتمتع بدعم من الحرس القديم لحزب العمل والذي نجح في تأمين حصوله على لقب نائب رئيس الوزراء، وهو لقب شرفي.

وفي ٤ مايو/ أيّار ١٩٦٨، يلتقي إيبان الملك حسين سرًا في لندن[٧٣]. وهو ينقل إليه المضمون العام لخطة آللون. وتعقب ذلك سلسلةٌ من اللقاءات السرّية دائمًا والتي تنتهي باللقاء الذي يجمع بين خمَّاش، رئيس هيئة أركان الجيش الأردني، ونظيره الإسرائيلي، بار ليف، في ١٦ مايو/ أيّار. ويبدي الأردنيون عداوتهم للمبادئ التي استحدثها محاوروهم، إلا أنه بما أننا إزاء تبادل لوجهات النظر وليس لمقترحات أكيدة، فإن الحوار يمكن أن يستمر. وقد حدد الملك حسين، فيما يتعلق بالقدس، أنه سيكون بحاجة إلى موافقة البلدان العربية الأخرى، فهذه المسألة تتجاوز اختصاصات الأردن، وإن كان مستعدًا لقبول صيغة من شأنها الحفاظ على الوحدة الإدارية للمدينة مع تأمين الطابع الأردني لسكانها العرب، أي إيجاد نوع من الحكم المشترك[٧٤]. وبما أن الدبلوماسية الإسرائيلية تعلق آمالاً أكبر على هذه المفاوضات السرّية فإنها لا تهتم باقتراح يارنج الخاص بعقد لقاء في نيويورك.

وفي ٢٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٨ جرى اللقاء الحاسم. فإيبان وياكوف هرتسوج وآللون يقدمون هذه المرة عرضًا باسم الحكومة الإسرائيلية. ويستخدم إيبان من جديد فزاعة الحكم الذاتي الفلسطيني. وهناك خريطة تحدد المطروح: فعلاوة على القدس في تعريفها الموسع، سوف تضم إسرائيل ثلث الضفة الغربية. ورفضُ الملك حسين حازم ولا تراجع عنه، ما يثير عظيم غضب إيبان، الذي لا يفهم لماذا لا يقبل محاوره هذه «التعديلات الترابية الطفيفة»[٧٥]. والمقترحات الأردنية المضادة ترفض أي ضم ولا ترتأي غير تبادلات لأراضٍ على أساس تبادلية دقيقة. وإذا كانت الاتصالات السرية سوف تستمر في السنوات التالية، فإن الملك حسين سيظل حازمًا في التمسك بهذه المواقف. وكما سوف يشرح ذلك قبل موته بأعوام قليلة: حتى لو كانوا قد عرضوا عليه ٩٨٪ من الضفة الغربية من دون القدس، لرَفَضَ مثل هذا العرض. فهو مسؤول أمام شعبه عن كل الأراضي المعنية.

والخطاب الرسمي الأردني يبرز كل التباسات وكل تناقضات سياسة الملكية الأردنية. وفي رسالة مؤرخة في ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٨ وجهها الملك حسين

إلى رئيس وزرائه وتم إعلانها(٧٦)، يبرز الملك أن معركة الفلسطينيين هي معركة مملكته حيث هم في بيتهم، والأردن هو خط الدفاع الأول عن الوطن العربي، والقضية الهاشمية والقضية الفلسطينية لا يمكن الفصل بينهما، والملك هو الخادم الأول للوطن وللدولة، ولا يجب لإسرائيل أن تحول نزاعها مع العرب إلى نزاع بين الشرق والغرب، وإلاً فإن من شأن العرب أن يرتموا في أحضان دول الكتلة الشرقية. واللافت أكثر من سواه هو رفضه لما قد يُسمَّى بـ«الخيار الفلسطيني»:

تخرج علينا إسرائيل أحيانًا بمظهر ثان، مظهر بلد يسعى إلى إقناع الفلسطينيين والعالم الخارجي بأن المشكلة تنحصر بشكل خالص وبسيط في خلاف فلسطيني – إسرائيلي وبأن الدول العربية، بناءً على ذلك، ليس لها البتة كلمة لقولها في الموضوع. هذا هو الوجه الذي تخرج علينا به إسرائيل حين تكثر من الوعود بهدف إغراء الفلسطينيين، سعيًا إلى أن تصل من وراء ذلك إلى خلق مظهر دولة تكون خاضعة لها بالكامل وتعمل معها على تسوية المشكلة. وانطلاقًا من هذا الدافع أيضًا تسعى إسرائيل إلى القضاء علينا(×).

وإذ يشدِّد حسين على علاقات القوة المختلفة، فإنه يعمل على إبراز أن بقاء الأردن حيوي للقضية العربية، ومن هنا ضرورة أن تنسق المقاومة أعمالها مع السلطات الشرعية.

وفي أواخر أغسطس/ آب – سبتمبر/ أيلول، يحضر يارنج مرة أخرى إلى المنطقة لإجراء حوار الطرشان المعهود عبر وساطته حول المفاوضات المباشرة والانسحاب من الأراضي. ويستكشف الديبلوماسي على جانب مصر(٧٧) دربًا جديدًا: انسحاب إسرائيلي يتباعد عن القناة بمسافة ٣٠ كيلومترًا تتلوه إعادة فتح القناة. وتقبل مصر ذلك من حيث المبدأ، بشرط أن يكون ذلك مرحلة مؤقتة من انسحاب كامل. أمَّا إيبان فهو يطالب بحرية كاملة في استخدام القناة فور إعادة فتحها (عبور سفن إسرائيلية ترفع العلم الإسرائيلي لا مجرد شحنات فقط).

وفي مذكرة وزِّعت في خريف عام ١٩٦٨ على السفراء الأجانب، تبلور الحركة من أجل أرض إسرائيل حججها(٧٨):

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

بعد تسعة عشر عامًا من الدعاية العربية المعادية ومن الكراهية والحرب الاقتصادية وأعمال العنف العشوائية، أضفت حرب الأيام الستة معنى على الشعور بأن السيادة اليهودية على مجمل الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها تُعَدُّ عنصرًا جوهريًا لأمن الدولة، بل ولوجودها نفسه أيضًا.

وهو يشكل، بالمثل، مصلحة مشتركة للعالم الديموقراطي، لحرية ولاستقلال شعوبه.

وكان من شأن انتصار عربي أن يتيح للاتحاد السوفييتي السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط. وإسرائيل هي الوسيلة الأفضل للدفاع عن الدول البترولية في الخليج الفارسي. ونهر الأردن وقناة السويس والجولان هي الحدود الطبيعية للدفاع عن إسرائيل، التي ستنشئ مناخ تعايش إسرائيلي - عربي بتوطيد سيادتها ومؤسساتها الليبرالية على الأراضي المحتلة كما بخلق مراكز للاستيطان وبتنمية الاقتصاد. وعلى الغرب أن يدرك أن انسحابًا إسرائيليًا ليس من شأنه أن يعود بالفائدة إلاَّ على الاتحاد السوفييتي.

عبر التصدي لهذا الضغط من الغرب وبالدفع في اتجاه توطيد السيادة الإسرائيلية في داخل الحدود التي تم بلوغها بعد حرب الأيام الستة، تُعَزِّزُ حركة أرض إسرائيل قضية السلم في المنطقة، كما تعزِّز قضية الحرية والديموقراطية في العالم بأسره.

وكما تلاحظ ذلك سفارة فرنسا، فإن التعارض بين «الصقور» و«الحمائم» في الأوساط الحاكمة الإسرائيلية هو تعارض سطحي. فهم لا يختلفون إلاَّ حول حجم عمليات الضم لا حول مبدأ الضم نفسه. واستحالة حسم هذه المسألة تشل اتخاذ القرار الإسرائيلي وتجعل من المستحيل تعريف حل سياسي. ومهما كان على رأس الدبلوماسية الإسرائيلية من دماغ رائع كأبا إيبان، فإنها لا تنجح في إقناع أحد غير المقتنعين بالفعل. والحال أن هنري كيسنجر سوف يرسم في مذكراته[٧٩] صورة جد لاذعة لذلك: «كان مستعدًّا دومًا لكل شيء وكان يعرف ما يريد. وقد طبق تطبيقًا حرفيًا قوله المأثور الذي يذهب إلى أن من لا يقبل وجهة نظر إسرائيل مائة بالمائة يفتقر إلى الموضوعية: فحتى الموقف الذي هو من أكثر المواقف معقولية - لنقل بنسبة تسعين بالمائة- قد جرى وصفه بأنه " تآكل" أو "ضعف" أو ضياع للقوة الشكيمة».

والحال أن أبا إيبان، باختراعه فيما بعد صيغة «حدود آوشـفيتز» لتعريـف خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، قد قدَّم بالتأكيد أسوأ خدمة ممكنة لقضية السـلم في الشرق الأدنى. وفي ذلك الزمن، فإن أذهانًا هامشية، كالصحافي النائـب أوري آفنيري أو الزعيم السابق لجماعة شتيرن بالين مور، هي وحـدها التـي تـدرس الإمكانيات الحقيقية لحوار نديٍّ مع العرب.

طائرات الفانتوم وعدم انتشار الأسلحة النووية[٨٠]

يستند المذهب العسكري الإسرائيلي دومًا إلى الـردع. والإرهـاب مصـدر إزعاج تصعب إزالته بالكامل، لكنه لا يهدد بقاء دولة إسرائيل. والتفوق الـذي تـم إحرازه في يونيو/ حزيـران ١٩٦٧ يسـمح بانتظـار تسـوية سياسـية، بالقـدر الضروري، ويتيح الدمج المتزايد للأراضي المحتلة، في تلك الأثناء. وفـي حالـة استئناف الحرب، سيتم، من جديد، سحق الجيوش العربية. على أن السلاح الجـوي يظل العامل الأساسي في علاقة القوة. وإذا كانت شحنات العتاد الحربي الفرنسي قد جرى استئناف إرسالها في جو من الكتمان، فمن غير الوارد التمكن من الحصـول على طائرات الميراج التي كانت قد طُلبت قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧. والعنصـر الحاسم يظل هو طائرات الفانتوم التي طُلبت في ينـاير/ كـانون الثـاني ١٩٦٨. ويواصل الأميركيون الامتناع عن إعلان قرارهم النهائي، محددين ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٨ (بعد الانتخابات الرئاسية) موعدًا أقصى أمامهم، وغير متعهدين ببدء تدريب الطيارين الإسرائيليين إلاَّ اعتبارًا من يناير/ كانون الثـاني ١٩٦٩ تمهيـدًا لتسليمات لاحقة للطائرات تبدأ اعتبارًا من يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠. والحـال أن رابين إنما يجعل من تزويد [إسرائيل] بطائرات الفانتوم هذه قضيته الشخصية. وهو يطلب من الأميركيين[٨١] اختصار الآجال وزيادة عـدد النمـاذج المرسـلة إلـى إسرائيل. فهذا هو السبيل الوحيد لردع عبد الناصر عن استئناف الحرب ومن ثـم لإجباره على الصلح.

وكانت الوظيفة الرئيسية للمفاوضات السرِّية مع حسين هي إقناع الأميـركيين بحسن نوايا الإسرائيليين فيما يتعلق بالتسوية السياسية. وقد أوحوا بأنه إذا ما التـزم الأميركيون بتسليم الطائرات، فإن من شأنهم تقديم تنازلات إضافية لملـك الأردن.

وفي الوقت نفسه، يطمئنون الأميركيين: إنهم لا يريدون الإطاحة بالملكية الهاشمية[٨٢].

ومسألة طائرات الفانتوم هذه هي وسيلة الضغط الوحيدة المتاحة لإدارة جونسون. والحال أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مدرجةٌ، في ربيع عام ١٩٦٨، في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة. وفي ٢٨ أبريل/ نيسان[٨٣]، يبلغ دين راسك إيبان بضرورة انضمام إسرائيل إليها. فإسرائيل، على أي حال، هي الدولة الأكثر تقدمًا من الناحية العلمية في الشرق الأوسط وقد تعهدت بأن لا تكون البادئة بـ«إدخال» هذا النوع من السلاح إلى المنطقة. والرد الإسرائيلي مشجع دون يكون التزامًا حازمًا، بينما يعلن إيبان أنه نصير للتوقيع وإن كان يشك في الحصول على موافقة حكومته. والواقع أن إسرائيل توافق في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، في ١٢ يونيو/ حزيران، على المعاهدة، وهو ما لا يُلزمها بالانضمام إليها. وفي الأول من يوليو/ تموز، ينضم إليها خمسة وستون بلدًا. والحال أن غزو تشيكوسلوفاكيا من جانب قوات حلف وارسو، في ٢٠ أغسطس/ آب، إنما يثني عددًا كبيرًا من الموقعين عن المصادقة على المعاهدة، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير جعلها سارية المفعول (يتوجب لذلك تصديق ٤٣ دولة عليها). ومنذ البداية، أعرب رابين عن تحفظاته. فهو يرى أن التهديد النووي، المستند إلى أساس أو غير المستند إلى أساس، هو عامل في الردع الإسرائيلي ومن ثم وسيلة ضغط في سبيل السلام[٨٤].

وفي انتظار اتخاذ قرار إسرائيلي واضح حول عدم انتشار الأسلحة النووية، تتمسك إدارة جونسون بجدولها الزمني فيما يتعلق بطائرات الفانتوم، دون أن تربط ربطًا معلنًا بين المسألتين. وكان جولدبرج قد ترك للتوّ منصبه في مجلس الأمن تاركًا وصية سياسية تمضي في اتجاه مبادرة أميركية مباشرة في ملف النزاع الإسرائيلي – العربي. ويظهر چورج بول[٨٥]، خلَفه، بوصفه رجل الموقف. فهو يرى أن على الإسرائيليين أن يفصحوا بشكل أوضح عن موقفهم حيال ما يعتبرونه الحدود الآمنة[٨٦]. وفي يوليو/ تموز، يجري تكليفه ببعثة استطلاع في البلدان المعنية (بريطانيا العظمى، فرنسا، إسرائيل، الأردن، لبنان، العربية السعودية). ويرافقه ديپلوماسي محترف، هو چوزيف سيسكو، الذي هو بسبيله إلى أن يصبح المتخصص في النزاع [الإسرائيلي – العربي] في وزارة الخارجية الأميركية.

ويبدو البريطانيون مستعجلين استعجالاً خاصًا عـودة الملاحـة إلـى قنـاة السويس. والحق إن أربعًا من السفن الخمس عشرة المحصورة هي سفن بريطانية، وإن الغالبية العظمى من السفن الأخرى مُؤَمَّنٌ عليها في لندن(٨٧). وبوجـه عـام، يتعرض الاقتصاد البريطاني للضرر من جراء إغلاق القناة. والولايات المتحدة أقل استعجالاً بشكل واضح، فهي ترى أن من شأن هذا الإغلاق إطالة طـرق الإمـداد السوفييتية المتجهة إلى فيتنام الشمالية. ويرى الفرنسيون أن إمكانيـة المفاوضـات الثنائية إمكانية غير واقعية. ويميلون إلى تسوية يفرضها مجلس الأمن مع ضمانات من جانب الأربعة الكبار قد تشمل إرسال قوات لحفظ السلام(٨٨).

وعلى الجانب الإسرائيلي، هناك اتفاق على ضرورة تسوية عبر مفاوضـات بين الأطراف تدل على الرغبة في صنع السلم(٨٩). وهناك قبول للتحرك من خلال يارنج قبل الوصول إلى مرحلة المفاوضات الثنائية. ومسألة معاهدة الصلح ثانوية، إذ يمكن الاكتفاء بإعلان مشترك وفق نموذج الإعلان الموقع بين الاتحاد السوفييتي واليابان في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦ والذي أنهى حالة الحرب العائدة إلى زمن الحرب العالمية الثانية. والشيء الجوهري هو أن تقبل مصر تعاقـديًا وجـود إسرائيل. وإذا كانوا يبدون المرونة في المسائل الإجرائية، فإنهم يظلـون حـازمين فيما يتعلق بالمسائل الأساسية. والوقت يعمل في صالح إسرائيل. فليس هنـاك مـا ينذر بخطر نشوب حرب إسرائيلية – عربية جديدة، وذلك بسبب التفوق العسـكري الإسرائيلي، والإرهاب ليس سوى مصدر إزعاج، وسوف يضطر العـرب شـيئًا فشيئًا إلى قبول وجود دولة إسرائيل بينما يتعلم الإسرائيليون والفلسطينيون العـيش معًا بشكل مستقر في الأراضي المحتلة. وفي المقابل، وبما أن إيبان غير قادر على تحديد المطالب الترابية لبلاده، فسوف تتحدد من تلقاء نفسها بحكم عملية التفـاوض نفسها. ويعبر بول عن ارتياحه حيال التقدم المحرز في المسألة الإجرائية، وتوضيح مواقف الأطراف عن طريق وسطاء، خاصة يارنج، ويعبر عن موافقة بلاده علـى الهدف النهائي، وهو التسوية المتفاوض عليها والدائمة. على أنه يبرز الخطر الذي خلقه بقاءُ أشكال الغموض في بداية المفاوضات. فالأردنيون لن يدخلوا العمليـة إلاّ إذا توافرت لهم فكرة واضحة عن الشروط النهائية للتسوية (تلمـيح إلـى المسـألة

الترابية). فيلمّحُ إيبان إلى أن خطة آللون ليست لها غير قيمة إشارية وإلى أنه هو نفسه لا يؤيدها.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية، يشدِّد إشكول على متطلبات أمن إسرائيل. وهو يوضح أن بلاده قد تبدي تجاوبًا أكبر إذا ما سويت مسألة طائرات الفانتوم بشكل مُرضٍ. ويرد بول بأن السلاح النووي الإسرائيلي، بعيدًا عن أن يردع العرب، قد يدفعهم إلى الانحياز أكثر بكثير إلى الجانب السوفييتي سعيًا إلى ضمان أمنهم. وسيسكو وهو ليسا مُغفَّلين فيما يتعلق بمسألة طائرات الفانتوم: إنها مجرد مناورة تاكتيكية لن تؤثر بأيِّ حال على موقف إسرائيل النهائي[٩٠].

وفي الأردن، يشدِّد الدبلوماسيان على الفرصة التي تتيحها المرونة الإسرائيلية في المسألة الإجرائية. وهما يريان أنه يجب على العرب الاستفادة من هذه الفرصة للحصول على توضيحات فيما يتعلق بمواقف الأطراف المختلفة، كما أن عليهم إبداء حسن نواياهم فيما يتعلق بالهدف النهائي، السلام في الشرق الأوسط. ويرد الملك حسين بأنه، منذ مؤتمر الخرطوم، فعل كل شيء للتعرف على مواقف إسرائيل الحقيقة، ولكن من دون جدوى. فهو يرى[٩١] أن إسرائيل لها ثلاثة مكونات متناقضة: جماعة متدينة وجماعة توسعية متشددة وجماعة واقعية معتدلة. وبما أنها لا تتوصل إلى اتفاق فيما بينها، فإن العرب لا يجدون أمامهم سياسة إسرائيلية جادة.

ويرى المبعوثان، لدى عودتهما إلى واشنطون، أنه قد تم اجتياز مرحلة مهمة. وعبر وساطة يارنج، سيكون بالإمكان تناول المسائل الجوهرية. وقد جرى إرسال رسائل إلى عبد الناصر في هذا الاتجاه حتى تتدرج مصر في هذا الإجراء. على أن چورج بول سرعان ما يتنحى عن منصبه كسفير لكي يشارك في الحملة الانتخابية للمرشح الديموقراطي. وسوف يكون فيما بعد ناقدًا نشيطًا للسياسة الإسرائيلية، ما سوف يحول دون شغله مناصب رسمية في ظل الإدارات الديموقراطية التالية.

والمرشحان للانتخابات الرئاسية، الجمهوري أو الديموقراطي، يشيران كلاهما إلى ضرورة الحفاظ على المساعدة العسكرية لإسرائيل وخاصة تزويدها بالطائرات النفاثة – يتحدث المرشح الديموقراطي همفري صراحة عن طائرات الفانتوم.

ويعلن المرشح الجمهوري نيكسون تأييده لتحقيق تفوق عسكري إسرائيلي دائم سابق لأي صلح. ونتيجة لذلك فإن هامش المناورة المتاح أمام إدارة جونسون إنما يصبح محدودا. وعلى أي حال، فإن المنظور الأميركي[٩٢]، يواصل تمييز ضرورة المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والعرب على ضرورة الانسحاب من الأراضي، حتى وإن كان الأميركيون لا يرتأون عمليات ضم بالحجم الذي ترتأيه خطة آللون.

وغداة بعثة بول، يكرر إشكول في رسالة إلى جونسون عرض الموقف الإسرائيلي[٩٣]: إن عبد الناصر لا يسعى إلى السلم ويرفض مواجهة الواقع، ومن هنا ضرورة إفهامه أنه لا يستطيع كسب سباق التسلح، وذلك بتسليم إسرائيل طائرات الفانتوم الشهيرة. وغزو تشيكوسلوفاكيا يمثل حجة جديدة. فبحسب آللون، المار بواشنطون والذي استقبله الرئيس، من شأن تسليم طائرات الفانتوم أن يكون أفضل رد على العدوانية السوفييتية وأن يجبر العرب على قبول وجود إسرائيل[٩٤]. وفي اللقاء نفسه، يدخل نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي حجة جديدة: ليس من شأن أي حكومة إسرائيلية أن تنجو من تغيير لوضعية القدس، بل إن من شأن مثل هذا التغيير أن يجازف بجر البلد إلى الحرب الأهلية. وفي النهاية، ينفي وجود أي نية إسرائيلية للتزود بسلاح نووي.

السياسة السوفييتية

في مستهل سبتمبر/ أيلول، يقدم السوفييت مقترحات محددة نسبيًا إلى الأميركيين[٩٥]: قبول الجميع للقرار رقم ٢٤٢ والتعهد بتطبيقه، مشاورات مباشرة أو غير مباشرة بين الأطراف المعنية بهدف تطبيقه، انسحاب على مراحل من الأراضي المحتلة من جانب الجيش الإسرائيلي، إعلان مزامن لذلك من جانب الدول العربية المعنية ينهي حالة الحرب ويتعهد بإقرار وقبول سيادة كل دولة في المنطقة ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وكل هذا يجب أن يستغرق شهرًا وأن يشمل إعادة الفتح الفورية لقناة السويس. وتتعهد الجمهورية العربية المتحدة بقبول المرابطة الدائمة لقوات تابعة

لمنظمة الأمم المتحدة في المواقع التي كانت مرابطة فيها قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ويتعهد مجلس الأمن أو الأعضاء الدائمون فيه بضمان الحدود ثم بالعمل مع المعنيين على تسوية مسألة حرية الحركة في الطرق المائية ومسألة اللاجئين ومسألة القدس.

وتزعم الخطة السوفييتية أنها واقعية وتَدَّعي أنها تحظى بتأييد الجمهورية العربية المتحدة. وهي تتماشى مع التعهدات المأخوذة خلال رحلة عبد الناصر الأخيرة إلى الاتحاد السوفييتي. وتقوم الخطة على تزامنية الأفعال وعلى اعتماد أحدها على الآخر. ويتحدث دوبرينين، شفاهةً، عن بدء مباحثات حول الحد من التسلح ضمن إطار هذه الخطة. وبعد ذلك ببضعة أيام، يصل الأمر بالسفير إلى حد الحديث عن إمكانية عقد قمة أميركية – سوفييتية بشأن الشرق الأوسط. وهو يشدِّد على أهمية ضمانة الأربعة الكبار التي ينسب أبوة فكرتها إلى ناحوم جولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي وقناص الصهيونية الدائم الذي يتحرك تحركًا مستقلاً. وهذه الضمانة تبدو لدوبرينين أهم بكثير من معاهدة بين إسرائيل وجيرانها العرب[٩٦].

ويجري تحليل التحرك السوفييتي بأنه حرف للأنظار قياسًا إلى أثر غزو تشيكوسلوفاكيا، والهدف منه هو إعادة إعطاء موسكو دورًا إيجابيًّا في مجال العلاقات الدولية. وهذا البعد موجود بالتأكيد، لكن سياسة الاتحاد السوفييتي بشأن الشرق الأوسط ليست جديدة وهي ذات طابع محافظ[٩٧]. وكان التقدم السوفييتي في هذه المنطقة من العالم قد اعتُبِرَ النجاح الأكبر لخلفاء ستالين، إذ فتح لهم بوابة العالم الثالث في مقابل التخلي عن دور الشيوعيين المحليين المحرك في النضال من أجل التحرر الوطني. وسقوط سوكارنو في إندونيسيا، والذي تلته حرب الأيام الستة، كان نكسة كبرى بدا أنها تنبئ بانهيار النفوذ السوفييتي في العالم الثالث. ومحرك الحرب الباردة هو الرؤيةَ المتماثلة من جانب المعسكرين لتقدم الخصم مع اعتبار التحالفات القائمة بمثابة مكتسبات. وفي موسكو كما في واشنطون، يسود وسواس «نظَرية الدومينو»، التي تذهب إلى أن «ضياع» بلدِ رئيسي من شأنه أن يجر إلى انهيار الكل. وهناك شعور يخامر كل طرف بأنه يتصرف تصرفًا «دفاعيًّا» في حين أن الطرف الآخر يرى في ذلك زحفًا عدوانيًّا. وكان رد الفعل

السوفييتي هو زيادة المساعدات لفيتنام الشمالية بهدف احتواء ما يعاش بوصفه هجومًا أميركيًا في مجمل العالم الثالث، ولكن دون التمكن فعليًا من التأثير على السياسة التي تتبعها هانوي.

وأيًا كان الأمر، لا يستطيع القادة السوفييت تجاوز إطار تكوينهم الإيديولوچي – التضامن الأممي مع القوى الثورية والمعادية للإمبريالية – والصين الشعبية تنافسهم منافسة خطيرة في هذا المجال. وعليهم أن يأخذوا في حسبانهم القوة التي اتخذتها المعاداة الجديدة للإمبريالية النابعة من العالم الثالث نفسه وذات الأثر القوي في داخل العالم الغربي. وهذه المعاداة الجديدة للإمبريالية توفيقية لأنها تجمع في آن واحد الأحزاب الشيوعية الأرثوكسية ومنافسيها الإيديولوچيين التقليديين كالتروتسكيين والتيارات الماوية والعالم – الثالثيين المختلفين، التجسيد الجديد لـ«رفاق الطريق» في الحقب السابقة. وهكذا فإن الخارطة الإيديولوچية لأواخر ستينيات القرن العشرين تجمع بين نضال الشعب الفيتنامي ونضال الشعب الفلسطيني بوصفهما معركتين نموذجيتين.

وسياسة موسكو في النزاع الإسرائيلي – العربي هي في البداية سياسة توطيد للمواقع المكتسبة، عبر إعادة تسليح الحلفاء العرب وإن كان الشاغل الرئيسي الذي يدعو إلى القلق هو خطر نشوب حرب جديدة، تستثيرها إما التوسعية الإسرائيلية أو النزعة المغامرة العربية، وهي حرب من شأنها تهديد كل شيء، ومن هنا المثابرة السوفييتية، خلال كل هذه الفترة، على التوصل إلى حل سياسي. وهذا الحل يتم عبر توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة، إلاَّ أنه لا يجب المضي بعيدًا أكثر من اللازم، فهذا من شأنه أن يجازف بخسارة [الاتحاد السوفييتي] للبلدان العربية وبتبدد الزخم الثوري لمعاداة الإمبريالية، محرك النفوذ السوفييتي في العالم. وفي هذا الوضع، فإن موسكو إنما تُعَدُّ في نهاية المطاف معتمدة على حلفائها العرب بأكثر من اعتمادهم هم عليها، لأنه يتعين في آن واحد منعهم من الذهاب إلى الحرب ومنعهم من قلب تحالفاتهم لتصبح في صالح الولايات المتحدة، وكل ذلك مع الخوف من جاذبية الراديكالية الصينية وتأثيرها على القوى الثورية فعلاً. والرسوخ الداخلي للأنظمة العربية التقدمية والسلطوية يجعل من المستحيل حفز أو دعم فصيل من

شأنه، حال وصوله إلى السلطة، الانقياد انقيادًا أعمى لتعليمات موسكو، وذلك، تحديدًا، لأن الأحزاب الشيوعية العربية هي، في أفضل الأحوال، أحزاب مهمَّشة، و، في أسوأ الأحوال، أحزاب محظورة وتتعرض لقمع يتميز بالقوة. والحال أن ارتسام نسق ثلاثي (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، الصين الشعبية) إنما يوفر بذلك هامش مناورة معينًا للفاعلين الإقليميين المحدَّدين.

ومجمل هذه القيود يفسر المظهر المرتبك للسياسة السوفييتية، حيث تتذبذب بين نوع من السيطرة المشتركة مع الولايات المتحدة وطريق المواجهة والتورط العسكري المباشر.

وظَرفُ صيف عام ١٩٦٨ هو أيضًا ظرف زحف ليونيد بريچنيف للاستئثار بالسلطة ودوره المتزايد في صوغ السياسة الخارجية. وهدفه هو قيادة بلاده إلى التعادل الاستراتيچي مع الولايات المتحدة والأداة لذلك هي الإنماء المتواصل لقوة بلاده العسكرية من حيث التسلح الكلاسيكي والتسلح النووي. وبعيدًا عن السعي إلى الصراع النهائي، فإن طموحه هو الفوز بالاعتراف بهذا التكافؤ في الوضعية والذي بوسعه أن يفضي إلى شكل من أشكال الإدارة المشتركة مع الولايات المتحدة للشؤون الدولية. وبهذا المعنى، فإن مبادرة السلام هي أيضًا عرض شراكة أميركية – سوفييتية في شؤون الشرق الأوسط مع الاعتراف بالمصالح المتبادلة للدولتين العظميين.

والضعف الرئيسي لهذا المنظور هو أنه لا واشنطون ولا موسكو تملكان فعلاً إمكانات إملاء المسلك الذي يجب على حلفاء كل منهما اتباعه، فهؤلاء الحلفاء مستعدون بالأحرى، باسم مصالحهم القومية، لتأجيج النزاعات.

وترى إدارة چونسون أن الخطة السوفييتية جديرة بالاهتمام. وفيما يتعلق بطائرات الفانتوم، فمن غير الوارد اشتراط تسليمها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلاَّ أنه من غير الممكن أيضًا إعلان قرار إيجابي بتسليمها في سياق توتر متزايد. ويجب أولاً أن تبدي إسرائيل إيماءة ملموسة في اتجاه السلام.

وفي اللحظة المباشرة، تتمثل الأولوية في الرد على المبادرة السوفييتية وعلى مجادلات الحملة الانتخابية الرئاسية.

وفي ١٠ سبتمبر/ أيلول[٩٨]، يذكِّر جونسون علنًا بمواقفه التي أعلنها في ١٩ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. فالقرار رقم ٢٤٢ يقدم إطارًا للمفاوضات المباشرة. ولابد من الاعتراف بحق كل أمة في الوجود. وفيما يتعلق بالمسألة الترابية، تتميز الصياغات بأنها صياغات ملتوية التواءً خاصًّا: يجب تأمين الاستقلال السياسي والوحدة الترابية لكل دول المنطقة. وليست الولايات المتحدة هي المختصة بقول أين يجب تحديد الحدود التي تكفل لكل دولة الحد الأقصى من الأمن. على أن من الواضح أن العودة إلى وضع ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ لن تجلب السلم، ومع ذلك لا يجب للحدود الآمنة والمعترف بها أن تكون تعبيرًا عن الفتح بل يجب أن تكون ثمرة حل وسط معقول[٩٩]. وعلى الأطراف أن تتفق على رسم هذه الحدود. وأي تعديل ترابي يجب أن يكون له المبرر الذي يمكن للطرف الآخر قبوله ضمن إطار مفاوضات نزيهة كعنصر من عناصر تسوية عادلة.

والانتقال من الهدنة إلى السلم يجب أن يتم عبر هذا السبيل: يجب على الأطراف البرهنة على اتساع خيالها سعيًا إلى العثور على حل يسمح بالحفاظ على وحدة القدس. كما أن على الجميع المشاركة في برنامج مساعدات ضخمة بهدف تسوية مسألة اللاجئين. وفيما يتعلق بسباق التسلح، ستلتزم الولايات المتحدة الاعتدال في تصرفاتها بهدف الحفاظ على التوازن والسعي إلى اتفاق دولي بشأن الحد [من سباق التسلح].

ويجري النظر إلى تصريحات الرئيس الأميركي على أنها تسير في اتجاه تعديلات تصحيحية طفيفة للحدود قياسًا إلى خطوط يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وبما يشكل موضوعًا إضافيًا لانزعاج الإسرائيليين، يمتنع جونسون عن الإدلاء بتصريحات حول مسألة طائرات الفانتوم. والحال أن رابين وآللون، الحاضرين خلال إلقاء الخطاب، لا يخفيان خيبة أملهما. ويعتبر الممثلون العرب في واشنطون التصريحات الأميركية إيجابية على الرغم من عدم استخدام مصطلح «الانسحاب». ولكونهم واقعيين، فإنهم يعرفون أن هذا عمل إدارة راحلة وقلما تجعلهم مواقف المرشحين [للانتخابات الرئاسية الأميركية] متفائلين.

الرهانات الفلسطينية

إذا كان عبد الناصر يرى في المقاومة الفلسطينية رصيدًا عسكريًا بالدرجة الأولى ضمن أفق تثبيت الحد الأقصى من القوات الإسرائيلية على الجبهة الشرقية فإن الغليان السوري الذي يتلو معركة الكرامة يجعل [المقاومة الفلسطينية] رهانًا وعاملاً جوهريين في السياسة العربية – العربية.

والحال أن البعث السوري، وقد انزعج من الشعبية المتزايدة لفتح التي تنفتح على متطوعين غير فلسطينيين، إنما يقرر إطلاق منظمته الفدائية الخاصة انطلاقًا من حركات منتمية إلى الحزب وتحت سيطرته بالفعل. وتأخذ القوة الجديدة اسم طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة، الأكثر شهرة تحت اسم الصاعقة. وتنتمي قيادتها إلى قيادة بعثية فلسطينية ذات ولاء سوري. وقد جرى تجنيد جميع أعضاء الحزب الفلسطينيين في المنظمة تلقائيًا. ويجري بذل مجهود تشجيعي قوي لحث أفراد جيش تحرير فلسطين الموجودين في سوريا على الانتقال إلى صفوف القوة الجديدة.

وفي الصراع على السلطة في سوريا، تتبع الصاعقةُ فصيل صلاح جديد. أمَّا حافظ الأسد، وزير الدفاع، ومصطفى طلاس، قائد الجيش، واللذان يقودان الفصيل الآخر، فهما يعتمدان آنذاك على جيش تحرير فلسطين. والحال أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تكونت من اندماج عدة اتجاهات، إنَّما تجد صعوبة في الحفاظ على وحدتها الهشة. ويجري اعتبار حبش مواليًا لعبد الناصر ومن الممكن أن يدعم الحركات الناصرية في سوريا. وفي ١٩ مارس/ آذار ١٩٦٨، يتم توقيفه مع عدد من رفاقه وسيبقى في السجن على مدار ثمانية شهور. وغياب القائد القسريُ يزيد من حدة المنافسة فيما بين الاتجاهات اليسارية واليمينية، ويشل المنظمة، الأمر الذي يعود بالفائدة العظيمة على فتح، المستفيد الرئيسي من معركة الكرامة. وسوف يؤدي صراع الفصائل المشوش إلى انشقاقٍ أولٍ في أكتوبر/ تشرين الأول يفضي إلى نشأة الجبهة الشعبية – القيادة العامة التي يقودها أحمد جبريل والموالية لسوريا.

وتلقى القضية الفلسطينية صدى كبيرًا في لبنان الذي يتمتع بالنظام السياسي العربي الأكثر انفتاحًا. والقوى اليسارية والقوميون العرب والأحزاب الإسلامية

تؤيدها تأييدًا ظاهرًا. والشبيبة المسيَّسة، وفيرة الأعداد وفرة خاصة، تتضامن مع الفلسطينيين وتبرز عجز القوى السياسية التقليدية. وفي أبريل/ نيسان ومايو/ أيَّار ويونيو/ حزيران ١٩٦٨، تُوَحِّدُ تظاهراتٌ جبارة عدة عشرات من آلاف الأشخاص حول هذه الموضوعات. وبفضل حرية التعبير، تنشر الحركات الفلسطينية المختلفة بياناتها انطلاقًا من بيروت. ويشكل سكان المخيمات والبورجوازية الفلسطينية رهانًا وبيئة رئيسية للتجنيد. كما يتوصل «المكتب الثاني» التابع للجيش إلى السيطرة على الوضع ويمضي إلى حد تقديم بعض التسهيلات للتجنيد. وفي أواخر أبريل/ نيسان ١٩٦٨، نجد أن عملية ضد إسرائيل انطلاقًا من الجنوب اللبناني وتبنتها الصاعقة إنما تشكل تحذيرًا، لكنه لا يوجد بعدُ انغراس حقيقي لفدائيين. على أن الإذاعة الإسرائيلية بالعربية تهدد لبنان بأعمال انتقامية لمساعدته التي يقدمها إلى الفدائيين. وليس من شأن هذه التهديدات سوى إضفاء طابع جذري على المواقف العلنية[١٠٠]. وفي لقاء مع سفير فرنسا، في ٩ مايو/ أيار[١٠١]، يعبر الرئيس شارل حلو عن انزعاجاته فيما يتعلق بـ«أعمال الفدائيين، القادمين من سوريا ومن أماكن أخرى، والذين ينتقلون عبر الجنوب اللبناني. وقد توقع أن تحدث خلال الأسابيع القادمة معاودة لهذه النشاطات التي تجتهد السلطات اللبنانية في التصدي لها».

وفي النصف الأول من مايو/ أيَّار، تكثر الحوادث. ففي ١٣ مايو/ أيار، يؤدي إطلاق نار إسرائيلي انتقامي على قرية لبنانية إلى سقوط ثلاثة مدنيين قتلى بينهم امرأة. وبما أن الإسرائيليين كانوا قد ألغوا من طرف واحد اتفاقية الهدنة مع لبنان، وهو ما ترفض منظمة الأمم المتحدة الاعتراف به، فليست هناك بعدُ قناة للاتصال المباشر بينما يطلب لبنان عقد اجتماع للجنة الهدنة. ومراقبو هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ليسوا سوى أربعة وثقل المهام الإدارية يؤدي إلى أن لا يكون هناك منهم غير مراقب واحد لتغطية الحدود التي يبلغ طولها ٨٠ كيلو مترًا تغطية دائمة. ويرى شارل حلو[١٠٢] أن الامتناع الإسرائيلي عن العودة إلى لجنة الهدنة إنما يعني أن إسرائيل مستعدة لغزو الجنوب اللبناني للاستيلاء على مياه نهر الليطاني. وهو يشاء أن يكون الدليل على ذلك تصريحات دايان (تتمتع إسرائيل بحدود مثالية مع جيرانها العرب، إلاّ في حالة لبنان) وإشكول (لبنان لا

يستخدم مياه نهر الليطاني، الحدود الطبيعية...). وتجد بلاده نفسها بين كماشة أطماع إسرائيل الترابية وأعمال زعزعة الاستقرار من جانب سوريا، في حين أن نظام لبنان السياسي هش هشاشة خاصة بسبب الطائفية.

والحال أن الزعيم الدرزي كمال جنبلاط، زعيم التقدميين اللبنانيين، إنما يتمسك بخطاب مختلف اختلافًا محسوسًا[١٠٣]. فهو يرى أن هناك خطة إسرائيلية – أميركية لتقسيم طائفي لـ«سوريا الطبيعية» إلى دول على أساس طائفي – مسيحي، درزي، علوي – من شأنه السماح بتوسيع الأرض الإسرائيلية ومدها إلى صيدا. وهو يرى أن إسرائيل تسعى إلى زعزعة استقرار لبنان لتصل إلى هذا الهدف بالدفع في اتجاه «تدويل» للبلد. والخلاف بين اللبنانيين يدور حول دور كل من سوريا وإسرائيل في زعزعة استقرار بلدهم. وريمون إده يدعو، باسم حزبه، الكتلة الوطنية، إلى إنشاء «قوة شرطة دولية» على طول الحدود مع إسرائيل، لصون لبنان من المناورات الإسرائيلية، من حيث الكلام الرسمي، وإن كان في مواجهة عمليات الفدائيين، من الناحية شبه الرسمية[١٠٤]. والحزب الاشتراكي التقدمي الذي يقوده جنبلاط يشجب هذا المشروع باعتباره مرحلة أولى في اتجاه التدويل[١٠٥].

ويوافق الإسرائيليون على عقد اجتماع «شبه رسمي» بحضور «طرف ثالث» هو الكولونيل الفرنسي بصفته رئيسًا للجنة الهدنة (١٤ مايو/ أيّار ١٩٦٨). وتؤدي التطمينات التي تم الحصول عليها إلى تهدئة الوضع. ويبدو الضباط الإسرائيليون «متفهمين» للمشكلات التي تواجهها الحكومة اللبنانية. وهم يعترفون بأن الأعمال الانتقامية كانت مدفوعة بتصريحات السياسيين والتظاهرات الشعبية بأكثر مما كانت مدفوعة بنشاطات الفدائيين في المنطقة الحدودية وبأن الجيش اللبناني يبذل قصارى جهده لمنع انتقال الفدائيين إلى أرضه[١٠٦]. كما أن الدبلوماسية الفرنسية قد تدخلت لدى الإسرائيليين لتهدئة الوضع[١٠٧].

وفي ١٢ يونيو/ تموز، نجد أن خمسة شبان إسرائيليين «ضلوا طريقهم» في داخل الأرض اللبنانية يجري تسليمهم فورًا إلى سلطات بلادهم. لكن الإسرائيليين يبدو، في الوقت نفسه، أنهم يريدون اللعب بنوع من استراتيجية التوتر[١٠٨]. فطائراتهم تحلق بصورة منتظمة فوق الجنوب اللبناني ويرصد مراقبو منظمة الأمم

المتحدة تسللات لجنود إسرائيليين. وفي ليلة ١٤ – ١٥ يونيو/ حزيران، تتعرض قرية لبنانية للقصف من جانب المدفعية الإسرائيلية بذريعة حدوث إطلاق للنار على بلدة إسرائيلية، وهو ما تنفيه السلطات اللبنانية. والسياسة الإسرائيلية هي سياسة استعراض للقوة تهدف إلى الردع. والنتائج عكسية لأن رد فعل السكان يسهل بالأحرى انغراس الفدائيين القادمين من الأردن. ويتضامن السياسيون السنيون مع الفلسطينيين، ومن هنا التهديدات الإسرائيلية بمعاملة لبنان بالقسوة نفسها التي يُعَامَلُ بها الأردن(١٠٩).

والحق إن الحوادث على خط وقف إطلاق النار الإسرائيلي – الأردني وفي قطاع غزة هي من الناحية العملية حوادث يومية، ما يخلق نوعًا من روتين العنف، بينما تبدو جبهة قناة السويس آخذة في الاستيقاظ في منتصف يونيو/ حزيران. والعنف يمتد إلى المناطق الواقعة إلى جنوبي البحر الميت. فالفدائيون ينتقلون عبر هذا القطاع المقفر لكي يدخلوا النقب بينما يشن الإسرائيليون غارات من جانب قوات تحملها الطائرات العمودية داخل الأرض الأردنية، حيث يطلقون النار على السيارات المدنية بمجرد رؤيتها ويختطفون سكانًا ويهددونهم بالموت إن لم يدلوا بمعلومات عن الفدائيين العرب(١١٠). وسعيًا إلى مواجهة خطر التسللات، يقيم الإسرائيليون «سياجًا» على طول وادي نهر الأردن ويقومون بزرع الألغام على مشارفه.

وكفاءة الصراع ضد التسللات يؤكدها العدد الكبير لاعتراضات سبيل المتسللين الناجحة. وينجم عن ذلك أيضًا أن الغالبية الأعظم للخسائر الإسرائيلية، القتلى أو الجرحى، في تلك الفترة، إنما تتألف من عسكريين.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٨، نلمس انزلاقًا إلى عدد أكبر من الهجمات على المدنيين، الأكثر عرضةً للخطر، ضمن منطق أعمال انتقامية من الأعمال الانتقامية الإسرائيلية التي أنزلت ضربات فادحة بالسكان المدنيين في الأردن.

ويتصاعد العنف بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لحرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧. فالأردنيون والإسرائيليون يحشدون القوات على مقربة من خط وقف إطلاق النار. ويكفي انفلات أعصاب هؤلاء وأولئك لاستثارة صدامات ثم عمليات قصف. وبعد مصرع ثلاثة فلاحين إسرائيليين تعرضوا للنيران الأردنية، في يومي

٣ و٤ يونيو/ حزيران، يرد الإسرائيليون بالهجوم على مدينة إربد. والحصيلة الرسمية الأردنية تتحدث عن مصرع ٣ عسكريين و٣٦ مدنيًا بينهم نساء وأطفال.

وبينما ينعقد مجلس الأمن في ٥ يونيو/ حزيران، يأتي نبأ اغتيال السيناتور روبرت كينيدي، المرشح للانتخاب من جانب الديموقراطيين ليصبح مرشحًا لهم في الانتخابات الرئاسية الأميركية، وهو يلقى مصرعه على يد أميركي من أصل فلسطيني، هو سرحان بشارة سرحان.

وقد وُلد سرحان في عام ١٩٤٤ في القدس لأسرة مسيحية مارونية. وقد تعرض منذ نعومة أظفاره لمعايشة حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩. وقد هاجرت أسرته إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٥٦. وقد هاجرت أسرته إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٥٦. وظل وسطه العائلي عربيًا بحرارةٍ وهو نفسه عَرَّفَ نفسه منذ وقت جد مبكر بأنه عربي فلسطيني. وقد نمت لديه كراهية حقيقية للطبقات الحاكمة الأميركية التي اعتبرها مذنبة بالتواطؤ مع اليهود الأميركيين في تجريد الفلسطينيين من أرضهم. والمناخ الموالي لإسرائيل بحمية والمعادي للعرب بعنف، والذي يطغى في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٧ ليس من شأنه سوى تأجيج غضبه. وهو يقدم بيانًا كلاسيكيًا لسوء التكيف في وضع هجرة يرتبط بعمره عند السفر وبرد الفعل حيال عنصرية مألوفة. والرجل ممثلٌ أيضًا لمناخ الولايات المتحدة المضطرب اضطرابًا خاصًا في أواخر ستينيات القرن العشرين. وفضلاً عن كفاحيته المؤازرة للعرب، فقد مر بعدة تحولات دينية، حيث ترك الكنيسة المارونية ليصبح معمدانيًا ثم واحدًا من المؤمنين بمجئ اليوم السابع كما تردد على أوساط أخوية الصليب الأحمر المؤمنة بالقوى الخفية وإمكانية استخدامها من جانب البشر.

وأثناء التحقيق، يقدم سرحان الرمز السياسي الذي يمثله روبرت كينيدي وتصريحاته الممالئة لإسرائيل خلال الحملة الانتخابية بوصفها الدافع الرئيسي للعمل الذي أقدم عليه. وهو يُقِرُّ بالذنب حتى يتفادى عقوبة الإعدام بينما يتحدث محاموه عن اختلاله العقلي. على أنه إنما يُحكم عليه بالإعدام في أبريل/ نيسان ١٩٦٩ من جانب محكمة في كاليفورنيا[١١١]، لكنه يستفيد من إلغاء مؤقت لعقوبة الإعدام في كاليفورنيا في عام ١٩٧٢. فيجري إنزال عقوبته إلى الحبس مدى

الحياة. وفي تسعينيات القرن العشرين، سوف يتذرع بأطروحة تعرضه لتلاعب بعقله: يبدو أن أحدًا ما قد نوَّمه تنويمًا مغناطيسيًّا ليغتال كينيدي. وقد تكاثرت النظريات التآمرية في هذا الصدد، مستفيدة من تحقيق بوليسي تشوبه الشوائب. فدار الحديث عن الجريمة المنظمة وعن وكالة الاستخبارات الأميركية وعن مجهز سفينة يوناني وعن منظمة فلسطينية. ولا يؤيد هذه الخيالات أي مؤشر جاد. والحال أن الطلب الأخير للإفراج المشروط عن سرحان سرحان قد رُفض في عام ٢٠٠٦ وسيُنظر الطلب القادم في عام ٢٠١١.

وبناء على طلب من المندوبين العرب أنفسهم، تنفض جلسة مجلس الأمن بصورة مؤقتة. ويتم تزويد الدبلوماسيين العرب في نيويورك بحماية شُرَطية. وتبعث الحكومات العربية والحكومة الإسرائيلية برسائل عزاء. ويصدر عن أبا إيبان احتجاج شديد على مقال افتتاحي لحصيفة **لو موند** يربط بين الاغتيال ومسألة اللاجئين.

وبفضل معركة الكرامة، تحتل فتح الآن موقع قوة وتطلب توزيعًا جديدًا لمقاعد المؤتمر الوطني الفلسطيني من شأنه أن يسمح لها بالسيطرة على منظمة تحرير فلسطين، لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تقاوم ذلك. ويتم التوصل إلى حل وسط في ٣٠ مايو/ أيَّار ١٩٦٨: ٥٠ عضوًا من منظمة تحرير فلسطين، ٣٨ من فتح، ١٠ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومستقلان.

وينتقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الرابع في القاهرة من ١٠ إلى ١٧ يوليو/ تموز. وتسير المناقشات في اتجاه التجذر، كما تشهد على ذلك تعديلات الميثاق التي أجيزت. كما أن هذا النص يسمَّى الآن **الميثاق الوطني** (الوطني بمعنى الشعب) بدلاً من **الميثاق القومي** (القومي بالمعنى العربي الجامع). والمراد من الآن فصاعدًا هو الدفاع عن وحدة فلسطين ما تحت الانتداب مع الكف عن ذكر الأردن أو مصر وتأكيد تماشي المطلب الفلسطيني مع القومية العربية التوحيدية، مع عدم الحديث عن مسألة إنشاء دولة فلسطينية:

المادة (١) – فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة (٢) – فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة (٣) – الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

واليهود المعتبرون فلسطينيين هم أحفاد اليهود الذين كانوا موجودين بفلسطين قبل تصريح بلفور. والمسألة ليست مسألة تسوية سياسية بل مسألة كفاح مسلح:

المادة (٧) – الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة. وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفًا روحيًا وماديًا عميقًا وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

والمؤتمر هو بالدرجة الأولى تعبير عن انتصار منظمات الكفاح المسلح:

المادة (٩) – الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكًا. ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدمًا نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعلى حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة (١٠) – العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبين الجماهير العربية ضمانًا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

ويجري إبراز الأفق العربي بوضوح:

المادة (١٣) – الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبًا إلى جنب.

المادة (١٤) – مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية. ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة (١٥) – تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوبًا وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين. وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة (١٦) – تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جوًا من الطمأنينة والسكينة تُصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين. ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

ويجري التذكير بانعدام شرعية الصهيونية ودولة إسرائيل كما يجري التذكير بعلاقتها العضوية بالإمبريالية. ويجري رد الاتهامات بالفاشية، بل بالنازية، إلى نحرها:

المادة (١٩) – تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧م. وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

(المادة (٢٠) – يُعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما. وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها دينًا سماويًا ليست قومية ذات وجود مستقل. وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبًا واحدًا له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

(المادة (٢١) – الشعب العربي الفلسطيني، مُعَبِّرًا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرًا كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

المادة (٢٢) – الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها وفاشية نازية في وسائلها. وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع ...

وتجري إعادة تعريف دور منظمة التحرير الفلسطينية:

المادة (٢٦) – منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة (٢٧) – تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك. ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة (٢٨) – يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

ولا يجوز تعديل الميثاق إلاَّ بأغلبية الثلثين لدى انعقاد للمؤتمر الوطني الفلسطيني مخصص للنظر في هذا الموضوع.

وفي توازٍ مع الميثاق، يجري اعتماد دستور يجعل من كل فلسطيني عضوًا في منظمة التحرير الفلسطينية ناخبًا للمجلس الوطني[١١٢]. وسوف تكون اللجنة التنفيذية التي ينتخبها المؤتمر الوطني الفلسطيني الجهاز الدائم لاتخاذ القرار. ويُعاد تعريف الهيئات والمؤسسات المختلفة.

ويحدد البرنامج السياسي عدوًّا ثلاثيًا: إسرائيل والصهيونية العالمية والإمبريالية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة. ويجب جذب الجماهير العربية إلى المعركة. وهناك رفضٌ لأي مشروع بشأن كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة

– فهذا من شأنه أن يكون مستعمرة إسرائيلية في خدمة تصفية القضية. وينطبق الشيء نفسه على أي مشروع للوصاية الدولية، حتى لو كانت مؤقتة. وأي فرد أو حزب، فلسطيني أو غير فلسطيني، يساند مشروعًا كهذا، سوف يعتبر عدوًا للشعب الفلسطيني وللأمة العربية. والقرار رقم ٢٤٢ وأي حل سياسي يتميز بالطابع نفسه يلقيان الرفض الجذري. وشعار «إزالة آثار العدوان» يجب فهمه بإرجاع العدوان ليس إلى يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وإنما إلى تصريح بلفور الصادر في عام ١٩١٧. والأنسب أن يقال «القضاء على أداة العدوان».

وعلى الرغم من التجذر، لا يتم التوصل إلى اتفاق حول قوام اللجنة التنفيذية. ويجري تفضيل الإبقاء مؤقتًا على القيادة المؤقتة التي سُمِّيت عند سقوط الشقيري.

والموقف الجذري مطلق حيال دولة إسرائيل، بل حيال الوجود اليهودي في فلسطين. وبرنامج التعبئة الشعبية هذا موجَّة أيضًا ضد المواقف الرسمية للدول العربية التي وافقت كلها، فيما عدا سوريا، على أفق حل سياسي حدَّدَهُ القرار رقم ٢٤٢. على أن هذا التناقض يبقى مستترًا ما دُمنا نبدو بعيدين لا نزال عن التطبيق الملموس للقرار. والحال أن عبد الناصر، في خطابه في ٢٣ يوليو/ تموز، قد وجه التحية إلى المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني(١١٣) الذي أمسك بزمام قضيته والدفاع عن حقوقه، لكنه لم يذكر تحرير فلسطين.

الفصل الرابع

استئناف المعارك

مقابلة مع بن جوريون[1]

« سألته عما يجب أن تكون عليه حدود إسرائيل اليوم بعد أن خاضت ثلاث حـروب. فقال: " أنا مجرد مواطن ولا أتحدث إلاّ بالأصالة عن نفسي. ولكن انتبه: بعد حـرب الأيـام الستة، تَشَكَّلَ فريقان. الفريق الأول يريد الصلح مع العرب، على أساس معقـول. والفريـق الآخر يريد فلسطين كلها، على نحو ما وصفت ذلك في رسالتي إلى حزب العمل. وفي رأيي، وفي اللحظة الراهنة، فإذا كان لابد من الاختيار بين الصلح والحدود التي تم الحصول عليهـا بفضل انتصارنا في حرب الأيام الستة، فإنني أفضل الصلح، شريطة أن يكون الصلح علـى أساس حدودنا قبل ١٩٦٧.

« " لكنني لا أتحدث عن مجرد وثيقة موقَّعة. فالعرب لا يحترمون الوثائق. إنني أتحدث عن صلح فعلي. أتحدث عن تعاون بين إسرائيل والعرب، تعاون اقتصادي، سياسي، ثقـافي. وفي مقابل صلح كهذا، فإنني مستعد للتنازل عن كل الأراضي التي تـم فتحهـا فـي العـام الماضي.»

« سألته: "بما فيها القدس ؟". جاء جوابه شبيهًا بجواب عَرّاف مـن معبـد ديلفـيس: "التخلي عن القدس الشرقية من شأنه أن يكون أمرًا بالغ الصعوبة ". ثم استطرد: «أعـرفُ أنه ما من أمل حقيقي هناك في التوصل إلى صلح كهذا في الأعـوام القادمـة. ومـن شـأن الإمكانية الحقيقية الوحيدة للصلح أن تأتي من تفاهم بين روسيا وأميركا في هذا العالم. لـيس هناك سواهما من يقدر على إيجاد سلام حقيقي. ومن شأن الـدولتين العظميـين أن تكونـا قادرتين على إلزام العرب بعقد صلح. ولابد لهما من تذييل هذا الصلح بمصادقتهما عليـه، لابد لهما من ضمانه.

« " لكن الحديث عن إسرائيل كبرى، تلك التي وصفتها قبل نحو خمسين سـنة، هـو حديث لا معنى له في غياب جماعة سكانية يهودية تستوطن جزئيًا هذه المنطقة ".»

تصعيدات جديدة

التمييز بين إزالة آثار العدوان وتحرير فلسطين متأخر لاسيما أن الانتباه يتجه فورًا إلى أولى عمليات الإرهاب الدولي المرتكبة باسم المقاومة الفلسطينية. ففي ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٦٨، تتمكن قوة فدائية من رجلين ينتميان إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من خطف طائرة تتبع الشركة القومية الإسرائيلية في رحلة من روما إلى تل أبيب وتحويل اتجاهها إلى الجزائر العاصمة. والهدف المعلن للعملية هو إسماع الرأي العام العالمي صوت المقاومة الفلسطينية[٢]: والطائرة المستهدفة ليست طائرة مدنية في ذاتها لأن طائرات شركة العال تستخدم أيضًا في أهداف عسكرية وأطقمها تتألف من احتياطيين لسلاح الجو الإسرائيلي. والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين آنذاك، في الإطار الفلسطيني - الفلسطيني، مختلة التوازن حيال صعود فتح بينما قائدها جورج حبش موجود في سجن سوري. والهدف من هذه العملية الجسورة هو استعادة هيبتها واجتذاب مناضلين جدد.

وهذا النوع من العمليات يستلهم المثال الكوبي، إحالةً إلى العديد من عمليات خطف طائرات الخطوط الجوية والاتجاه بها إلى كوبا. وفي هذه الحالات، كان يتم الإفراج فورًا عن الطائرة والطاقم والركاب. وهو ما ترجوه السلطات الجزائرية، لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ترفض ذلك. على أن السلطات الجزائرية تتوصل بسرعة إلى الإفراج عن النساء والأطفال، لكنها تتذرع بحالة الحرب بين إسرائيل والجزائر للامتناع عن تسليم الرجلين والطائرة. وبما أن الجزائر تتعرض لخطر اتهامها بتشجيع القرصنة الجوية، فإنها توضح أن من شأن «بادرات إنسانية» إسرائيلية تسهيل مهمتها. وبشكل غير معلن، تتولى شركة إير فرانس صيانة الطائرة.

والحال أن الحكومة الإسرائيلية، جنبًا إلى جنب تهديدها باللجوء إلى القوة، تفضل الطريق الدبلوماسي الذي يسمح لها بنيل المساندة من جانب البلدان الغربية. وهكذا تجري ممارسة ضغط متنامٍ على الجزائر التي تكثر من المناورات التسويفية. وفي الوقت نفسه، تؤدي عملية قصف جوي، في ٤ أغسطس/ آب، ضد منشآت فلسطينية في الأردن في منطقة السلط، إلى سقوط نحو مائة قتيل، معظمهم من المدنيين بحسب السلطات الأردنية. أمَّا الحصيلة النهائية المحددة بعد بضعة أيام

فسوف تتألف من مصرع ٤٣ مدنيًا و٥ عسكريين وخمسين فدائيًا[٣] (وقعت الخسائر المدنية على الأخص في الموجة الثانية للقصف والتي أصابت، بين أهداف أخرى، سيارات إسعاف وعربات صحية جاءت لتقديم النجدة). وكما يلاحظ ذلك ممثل فرنسا في عمان[٤]، فإن «الرأي العام قد تحسس الصدمة بقوة شديدة حيث تنتشر اليوم تعليقات عديدة معادية للملك وللجيش، المتهمين بأنهما ظهرا عاجزين حيال هذا العدوان الإسرائيلي الجديد».

وعلى الملأ، يضع ليفي إشكول[٥] النشاطات الإرهابية على الحدود وشلّ طائرة شركة العال على مستوى واحد. وهو يقول إن مسؤولية العالم بأسره موضع شك وإنه إذا ما صح افتراض وجود تقصير دولي فإن إسرائيل ستفعل ما هو ضروري لحماية الأرواح والحرية والممتلكات. وفي مجلس الأمن، يسود تبادل النقاشات المألوف حول الإرهاب والمقاومة والأعمال الانتقامية ومدى تَنَاسُب الوسائل المستخدمة. وبعد مناقشات طويلة، ينتهي الأمر إلى صدور القرار رقم ٢٥٦ في ١٦ أغسطس/ آب ١٩٦٨ والذي يتوخى التوازن لأنه يشجب كل انتهاكات وقف إطلاق النار والعمليات الانتقامية، دون أن يسمي هذه العمليات.

ويجد إشكول القرار «متحيزًا وغير عادل» لأنه لا يأخذ الإرهاب في حسبانه[٦]. وهو لا يسهم بحالٍ في تهدئة الوضع، لأن العنف يتفاقم في الأيام التالية. وينطبق الشيء نفسه على المنشورات التي يلقيها الطيران الإسرائيلي على المدن الأردنية والتي تنصح السكان المدنيين بعدم تقديم العون إلى الإرهابيين «الفاسدين، المنقسمين على أنفسهم والغادرين»[٧](×). وهي تقول إن الجيش الإسرائيلي قادر على الضرب أينما ومتى شاء، كما تدل على ذلك مسألة الكرامة أو مسألة السلط. ويجب على المدنيين «طرد الفدائيين قبل أن يتسبب هؤلاء في دمارهم هم»(×).

وفي ١٨ أغسطس/ آب، تتلو انفجارًا لقنابل يدوية في الجزء اليهودي من القدس تظاهرةٌ عفوية من جانب الإسرائيليين الذين يهجمون على سكان الجزء العربي ومتاجره. ويستغرق الأمر بعض الوقت حتى تتمكن الشرطة من استعادة السيطرة على الوضع. ويصف دايان هذه الأفعال بأنها أعمال زعرنة تلعب لعبة فتح. وتسود الخشية من اتساع الإرهاب الحضري ويجري تكثيف تدابير مراقبة

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

الطرود البريدية المشبوهة في المدن الإسرائيلية الرئيسية، ما يعد ظاهرةً لم يكن لها وجود قبل حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧. والمناخ العام يصبح أكثر كآبـة بكثيـر جراء التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا والذي يُضعف آمال الانفراج السياسي. والدبلوماسية الإسرائيلية ترى في هذا الغزو دليلاً على عجز المجتمع الدولي عن حماية الدول الصغيرة ومن ثم دليلاً على أن سياسة القوة التي تنتهجها إسـرائيل سياسة مشروعة.

وفيما يتعلق بخطف الطائرة، يبدو أن الوضع ينفرج فـي ١٢ أغسـطس/ آب على أثر قرار النقابة الدولية لطياري الخطوط الجوية مقاطعـة مطـار الجزائـر العاصمة، لكن النقابة، استسلامًا لضغوط شركات جوية مختلفة، تضطر بعد ذلـك ببضعة أيام إلى التراجع عن قرارها. وفي نهايـة المطـاف، وبفضـل وسـاطات مختلفة، خاصة وساطة إيطاليا، المعنية بشكل مباشر، يجري تسليم الطائرة والطاقم والركاب في ٣١ أغسطس/ آب، حيث تتكفل شركة إير فرانس بنقل الجميـع إلـى إيطاليا. ثم تتجه إسرائيل إلى «بادرات إنسانية» تشمل الإفراج عن محتجزين عرب وإن كانت تنفي أن الأمر يتعلق بصفقة، وهو ما لا يمر دون سجال[٨]. والحـال أن المسألة قد أحرجت الحكومات العربية إحراجًا ملحوظًا في حين أنهـا قـد أثـارت حماسة الرأي العام.

وفي أواخر أغسطس/ آب، يُشتبهُ بأن إسرائيل تريد غزو الأردن في لحظـة تُعَدُّ فيها المواجهات بين الجيشين يوميةً[٩]. ويسود تعايش غريب على طـول وادي نهر الأردن: فالطرفان يمتنعان عن إطلاق النار بين الساعة السادسـة والنصـف والساعة الرابعة عشر، وما إن ينقضي هذا الوقت حتى يجري تفسـير أي تحـرك بوصفه عملاً معاديًا ويستتبع إطلاق النار[١٠].

وبشكل موازٍ، تستيقظ جبهة قناة السويس مع عمل قـوات خاصـة مصـرية تزرع الألغام في القطاعات التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، ما يـؤدي إلـى مصرع جنديين إسرائيليين بينما يجري خطف جندي ثالث[١١]. وتنفـي السـلطات المصرية أي مسؤولية لها في هذه المسألة كما تنفي احتجاز أسـير إسـرائيلي[١٢]. وفي الوقت نفسه، في قطاع الجولان، يؤدي تبادل لإطلاق النـار إلـى مصـرع جنديين سوريين. ويبدو أن المبادرة بإطلاق النار تجئ مـن الجانـب الإسـرائيلي

(تقرير مراقبي هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة). ويدلي المتخصصون في شؤون المنطقة بتكهناتهم حول عواقب المسألة التشيكية: فيرى البعض أن من شأن الإسرائيليين أن يستفيدوا من تحول الاهتمام إلى مكان آخر لكي يضربوا الأردن، ويرى البعض الآخر أن إعادة تنشيط جبهة القناة حرفٌ للأنظار طلبته موسكو. وكما هي العادة فإن الإسرائيليين هم الذين يسارعون إلى تقديم الشكوى إلى مجلس الأمن، الذي يقطع أعماله بشأن المسألة التشيكية. فيتحدث المصريون عن مسرحية إسرائيلية، فالإسرائيليون يريدون محاصرة أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بالمساواة في التعامل مع العرب. ويتصدى چورج بول بقوة لنظيره السوفييتي الذي يقارن السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بسياسة جنوب أفريقيا. ولا يكون هناك إلاَّ كتابة قرار يقتصر على إدانة انتهاكات وقف إطلاق النار، وهو ما لا يريده الإسرائيليون، أو السعي إلى إدانة مصر، ما يجازف بعدم التمكن من حشد أغلبية في هذا الصدد (من شأن ٦ بلدان، بينها الاتحاد السوفييتي، أن تساند مصر تلقائيًّا). ومن ثم لا يتم اتخاذ أي قرار.

وفي ٤ سبتمبر/ أيلول، يؤدي اعتداء على محطة طرق تل أبيب إلى مصرع شخص وإصابة ٥١ آخرين بجراح. وتضطر الشرطة الإسرائيلية إلى التدخل لحماية العرب الذين اشتبك معهم الجمهور الغاضب. ثم يضربُ القمعُ الأعضاء المفترضين للشبكة التي وضعت القنابل كما يضرب عائلاتهم. ويجري نسف بيوتهم بالديناميت في الخليل ونابلس. وفي اليوم نفسه، يلقى ثلاثة جنود إسرائيليين مصرعهم في الجولان جراء تعرضهم لانفجار لغم مزروع منذ ما قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

ويتصاعد التوتر درجة مع اكتشاف ألغام جديدة في سيناء ثم، في ٨ سبتمبر/ أيلول، باشتباكٍ للمدفعية على طول القناة يؤدي إلى مصرع ١٠ جنود إسرائيليين كما إلى إصابة ١٨ بجراح. والأضرار المادية جسيمة في مدن القناة. وتتحدث الحصيلة الرسمية عن دمار ثلاثمائة مسكن ومصرع ١٧ شخصاً وإصابة ٨٩ آخرين بجراح بين صفوف السكان المدنيين[١٣]. والمواقع غير متناظرة على طول الطريق المائي. فالمصريون، الذين يتمتعون بالمورد البشري الضروري، قد أقاموا خطَّ دفاعٍ متصلاً وكثيفًا في حين أن الإسرائيليين ليس لديهم غير انتشار واهٍ جدًّا

يُغطّى بالدوريات. وهم ضعفاء في وجه عمليات القوات الخاصة التي تزرع الألغام كما في وجه نخبة القناصة الذين يبدأ خصومهم في استخدامهم. ومن فرط قصفهم مدن القناة، فإنهم يخسرون عنصر الردع المتمثل في كونها رهينة لنيرانهم، ذلك أن المصريين يقومون بإجلاءات جديدة لسكانها. وفي تواز مع تعزيز المصريين مواقعهم على القناة، يقوم هؤلاء الأخيرون بإنشاء شبكة واسعة للدفاع الجوي المضاد هدفها حماية الأرض المصرية. فهم يدركون أن طيرانهم ليس بمقدوره التصدي للتفوق الجوي الإسرائيلي وأن الحل يكمن في نشر قوات الدفاع الجوي وصواريخ أرض - جو. وهنا أيضًا، تضرب فيتنامُ الشماليةُ المثل بما ألحقته من خسائر بالسلاح الجوي الأميركي.

وبينما يستأنف مجلس الأمن مناقشاته، يصبح العنف يوميًّا على القناة وعلى طول نهر الأردن وفي قطاع غزة، مع إطلاق نيران، من وقت إلى آخر، على الجولان. وفي منتصف سبتمبر/ أيلول، تحرز التسللات القادمة من الأردن نجاحات حقيقية (مصرع ثلاثة حراس دروز للعتاد الإسرائيلي ومصرع جندي إسرائيلي في يوم ١٥ سبتمبر/ أيلول ومصرع ستة جنود في ١٩ سبتمبر/ أيلول). وعلى الجانب الإسرائيلي، يجري الاتجاه إلى عمليات قصف انتقامية وإلى نسف بيوت في الأراضي المحتلة. وفي هذا السياق، فإن القرار رقم ٢٥٨ الصادر في ١٨ سبتمبر/ أيلول، والذي يشدّد على ضرورة الاحترام الصارم لوقف إطلاق النار، إنما يبدو داعيًا إلى السخرية. والعنصر الجديد الوحيد هو أن القرار يطلب إلى «الأطراف توفير كل تعاونهم للممثل الخاص في الإنجاز السريع للمهمة التي كان قد عُهِدَ بها إليه» بموجب القرار رقم ٢٤٢. وتُواصلُ مهمة يارنج البقاء بحكم أنه لا الدول العظمى ولا الأطراف المعنية تريد إنهاءها، فهذا من شأنه أن يضعها أمام مسؤولياتها. ويقرر القرار رقم ٢٥٩ الصادر في ٢٨ سبتمبر/ أيلول إرسال ممثل خاص للأمين العام لتحري الوضع في القدس وفي الضفة الغربية. وهذا القرار لا يغير شيئًا من الوضع، حيث يعلن آللون أن هذا الممثل سوف يتم استقباله كـ«مجرد سائح». والرد الإسرائيلي هو تجاهل القرار رقم ٢٥٩ وإعادة طرح مسألة مصير الأقليات اليهودية في العالم العربي.

وفي ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٨، يستهدف اعتداء بالقنبلة اليدوية الحجاج اليهود القادمين إلى الخليل بمناسبة عيد المظال، ما يؤدي إلى إصابة عديدين بجراح ؛ وتتلوه أعمال انتقامية من جانب هؤلاء الحجاج ضد سكان المدينة العرب. وتُنسب العملية إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتهوِّن السلطات الإسرائيلية من شأن الحالة متجهةً إلى توقيفات وإلى نسف بيوت ومعلنةً عن تكثيف الاستيطان اليهودي[١٤]. والحال أن الخليل، التي لعبت بالأحرى دور الورقة في حكم ذاتي فلسطيني معين تحت الحماية الإسرائيلية، إنما هي بسبيلها إلى أن تصبح، بحكمِ موقعها المقدس نفسه، إحدى أهم بؤر العنف والكراهية كما يرصد ذلك قنصلُ فرنسا العام في القدس، في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول[١٥]:

إن هدم السلطات الإسرائيلية لمدرج الواجهة الشرقية للحرم الإبراهيمي وأعمال التنقيب ورفع الأطلال والتي تم القيام بها أسفل الواجهة الشمالية وجرى إجراؤها بمساعدة بولدوزرات قوية قد أثارت غضبًا عظيمًا بين هؤلاء السكان الذين ازداد احتدام مشاعرهم الدينية، جد القوية أصلاً، جراء أعمال يرون أنها تتخذ طابعًا تدنيسيًا ومنتهكًا للحرمات.

والحال أن الأعمال التي أجريت في الحرم الخليلي إنما تفاقم من المخاوف على مجمل الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، خاصة مكان الحرم الشريف في القدس (جبل الهيكل عند اليهود). ويتبنى القوميون من مختلف الاتجاهات العلمانية شعار الدفاع عن الأماكن المقدسة مع إشادتهم بعبد الناصر أو المقاومة الفلسطينية والحال أن تظاهرات شهر أكتوبر/ تشرين الأول، التي برعت السلطات الإسرائيلية إلى هذا الحد أو ذاك في قمعها، إنما تقوض سلطة الأعيان، المتعاونين مكرهين مع الجيش الإسرائيلي. كما تستهدف الشعارات الملك حسين، «المستعد، شأن جده، لبيع فلسطين للإسرائيليين والأميركيين»[×].

والحاصل أن التظاهرات، التي تعرضت لقمع وحشي، إنما تتكرر في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني بمناسبة ذكرى تصريح بلفور. ويصبح من الواضح أن هيبة الملك حسين قد ضعفت للغاية لصالح هيبة عبد الناصر والمقاومة الفلسطينية، المتحدين اتحادًا وثيقًا في فكر المتظاهرين. والقمع الإسرائيلي يشير إلى عدم

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الارتياح هذا حين يستهدف بالدرجة الأولى الكوادر اليسارية التي تتعـرف علـى نفسها في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وأسطورة الاحتلال اللطيـف لا تعـود سوى ذكرى، كما تبرز ذلك شهادة قنصل فرنسا في القدس(١٦):

كان القمع الإسرائيلي قاسيًا وعنيفًا: فقد جرى منع السكان ليس فقط من الخـروج مـن بيوتهم بل من الإطلال من نوافذهم. وسعيًا إلى ترويع السكان، دارت الدبابات نهارًا وليلاً في نابلس ورام الله حيث لم تتوقف القوات الإسرائيلية عن إطلاق الأعيرة النارية في الهواء بينما اتجهت دوريات إلى القيام بتفتيشات صارمة في المدارس.

وفي البرقية نفسها، يذكّر القنصل بأن سكان الضفة الغربية لا يعرفـون مـن الديموقراطية الإسرائيلية غير العسكريين والمستوطنين المتدينين الـذين ينجحـون، بوجه عام، في فرض آرائهم على حكومة إسرائيلية مترددة:

عبثًا يطمئنُ الجنرال دايان محاوريه العرب على الطابع الديموقراطي العميـق للنظـام الإسرائيلي، فهؤلاء المحاورون لا يملكون، في الظروف الحالية، الامتناع عن التفكير فـي أن هذا النظام سوف يخلي مكانه، عاجلاً أم آجلاً، لتحل محله ثيوقراطية عسكرية وبوليسية، وهذا يفسر الدعم الذي يقدمه الفلسطينيون اليوم إلى تجمعات متطرفة معارضة معارضـةً جذريـة لتسوية مع إسرائيل، أو على الأقل لأي تسوية من شأنها النص على التخلي عن القدس وعـن جزء كبير من الضفة الغربية.

وفي مرحلة أولى، فإن التجذر الجاري إنما يسير في اتجاه انزلاق نحو اليسار القومي. فالإسلاميون آنذاك غائبون عمليًا عن المشهد السياسي الفلسطيني.

مناورات ديبلوماسية جديدة

قبل بدء جلسات الجمعية العامة لمنظمة الأمـم المتحـدة يبلـغ الأميركيـون الإسرائيليين بالخطة السوفييتية. ورابين هو أول من يطلع عليها. فلا يرى السـفير الإسرائيلي فيها غير مناورة سوفييتية وينزعج من خطر تسوية مفروضـة ومـن تعديل للسياسة الأميركية. فيقوم بإدخال إشارة جديدة في المناقشة. إن إسـرائيل لا يمكنها أن ترضى بتسوية بينما تواصل مصر تجاهلها. ولابد مـن معاهـدة سـلم وحدود مفتوحة، وإلاّ فإن الحرب سوف تنشب من جديد لا محالـة(١٧). ويحـاول

محاوروه طمأنته، وإن كانوا يوضحون له أن عدم وجـود مقترحـات إسـرائيلية تفصيلية يشكل عنصر ضعف في المناقشات القادمة. فيرد رابين بأن المهـم هـو السلام ؛ وسيكون بالإمكان، بعد ذلك، الحديث عن الحدود.

وهذه المسألة جوهرية. ذلك هو رأي يارنج الـذي استشـاره الأميركيـون. فالرصيد الرئيسي بيد العرب هو الاعتراف. وهم لن يضحوا بـه دون أن يعرفـوا مدى الانسحاب الإسرائيلي[١٨]. ويتوصل روستو من ذلك إلـى تصـور مقايضـة طائرات الفانتوم بالمعرفة الواضحة للبرنامج الترابي الإسرائيلي. وتستعاد المسـألة في لقاء بين راسك ورابين. فيواصل هذا الأخير التهرب فيمـا يتعلـق بالمسـألة الترابية، مطالبًا بالصلح أولاً، مضيفًا التصالح على الحدود المفتوحـة، وإن كـان يؤكد أنه لا مصر ولا الاتحاد السوفييتي يريدان الصلح وأن الملك حسين عاجز عن عقده. فيبدي وزير الخارجية الأميركية غيظه: لا تكفي الطنطنة بكلمة الصلح، فهو شعار هانوي وواشنطون. ولكي نصل إلى الصلح لابد من تعريف محتواه[١٩].

وبحسب تحليل روستو، فإنه يبدو أن الإسرائيليين يتوقعون تحولاً مفاجئًا فـي موقف العرب بينما يراهن الأميركيون بالأحرى على إحراز تقدم بفضل ترتيبـات عملية[٢٠]. وفي مناقشة جديدة مع رابين[٢١]، يتناول مسألة القدس. فيـرى السـفير إعطاء الأردن دورًا في إدارة الأماكن المقدسة. كما يمكن التفكير في معبر أو نفق يسمح للأردنيين بالوصول إلى القدس. فيرد روستو بأن هذا لا يكفي وبأنه سـيتعين بذل جهد فكري أكبر للوصول إلى السلم.

ويستأنف إيبان المناقشة، لدى وصوله إلى الولايات المتحدة. وهو لا يتحـدث إلاَّ عن «التزامات تعاقدية» بين إسرائيل ومصر، ما يبدو أنه يشير إلى أن كلمـات «التصالح» و«الحدود المفتوحة» ليست سوى ابتداعات من جانب رابين[٢٢]. وهـو يعطي لمحاوريه الأميركيين الانطباع بأنه يتمسك بخطة آللون. ويستخدم المسـألة التشيكوسلوفاكية للنيل من صورة أي عمل مشترك بين الولايات المتحدة والاتحـاد السوفييتي[٢٣].

واللقاء بين راسك ومحمود رياض، في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول، اليوم التالي، لا يسفر عن أي جديد[٢٤]. فوزير الشؤون الخارجية المصري يذكّر بأن إسـرائيل،

بغزوها النقب، لم تحترم، في رأي بلاده، لا هدنة رودس ولا بروتوكول لــوزان. ولا قيمة لاتفاق مع إسرائيل. وهو يتمسك بمضمون القرار رقم ٢٤٢ الذي لا ينص على مفاوضات مباشرة بل على إنهاء حالة الحرب فقط. وحرية الملاحة في القنــاة مرتبطة بتسوية مسألة اللاجئين، حتى وإن كان يؤكد أن من يتمنون الإقامــة فــي إسرائيل منهم قليلون.

وفي ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، يلقي إيبان خطبة جد زاهيــة فــي الجمعيــة العامة، مبرزًا مرة أخرى إجادته التامة للبلاغة الإنجليزية. وهو يوجه نقدًا قويًّا إلى منظمة الأمم المتحدة، العاجزة عن معالجة المسألتين الفيتناميــة والتشيكوســلوفاكية وغير القادرة على حماية البلدان الصغيرة. وهــو يتمســك بالمطالبــات بــإجراء مفاوضات ثنائية مع البلدان العربية ويقترح عقد مؤتمر دولــي بشــأن اللاجئــين. ويحذر الحكومات العربية من خطر حل مفروض من جانب مؤتمر دولي تضــمنه الدول العظمى. فالشرق الأوسط لا يجب أن يوضع تحت حماية دولية ودُوَلُهُ هــي التي يجب أن تحدد شروط السلم. وبما أنه يمتنع عن طرح المسألة الترابيــة، فــإن الرأي العام هو أن استعراض مواهبه الخطابية لا يسمح بأي تقدم نحو حل. ويسير خطاب محمود رياض في اتجاه الخطة السوفييتية باقتراحه جدولاً زمنيًــا لتطبيــق القرار رقم ٢٤٢ تحت إشراف مجلس الأمن وبضمانه. وهو يــرفض أي معاهــدة صلح من شأنها أن تكون معادلاً لاستسلام.

وبما أن إدارة جونسون لا تــرى أي أفــق لإحــراز تقــدم فــي الطريــق الدبلوماسي، فإنها تستسلم فيما يتعلق بمسألة طائرات الفانتوم قبل أقل من شهر من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية[٢٥]. وفي ٩ أكتوبر/ تشــرين الأول يــتم الإعــلان رسميًّا عن بدء محادثات مع إسرائيل حول هذا الموضوع. والدافع إلى القرار هــو سباق التسلح الذي أطلقه الاتحاد السوفييتي في المنطقة. وترى الصحافة العربية في القرار دليلاً جديدًا على التواطؤ الإمبريالي بين الولايات المتحــدة وإســرائيل فــي عدوانهما على الأمة العربية. والحال أن العربية السعودية، التي تنشط في العمــل على أن تجمع تحت رعايتها المنظمات الإسلامية العالمية الرئيسية، على الرغم من التحفظات السافرة من جانب الأنظمة «التقدمية»، إنما تدع هــذه الأخيــرة تجــأر بالهجوم على السياسة الأميركية بينما تحافظ هي على أعظــم تكــتم فيمــا يتعلــق

بالمصالح الأميركية في شبه الجزيرة العربية. وينتهج الملك فيصل سياسة حذرة مع بقائه مهجوسًا بالسيطرة على القدس. وسيصل به الأمر إلى حد اقتراحه على السفراء الغربيين شن «حرب صليبية» مشتركة من جانب المسيحيين والمسلمين لتحرير المدينة المقدّسة[٢٦]. وهو لا يريد قمة عربية من شأن عبد الناصر أن يقود فيها اللعبة، ويتحدث بصورة منتظمة عن عقد قمة إسلامية. وفي الملفات الأفريقية، يساند الدول الإسلامية ضد محاولات الانفصالية التي ينظمها الصهيونيون والإمبرياليون المسيحيون من وراء ستار (نيجيريا – بيافرا، الجنوب السوداني). والحال أن الوهابية السعودية، والتي يجددها الإخوان المسلمون الموجودون في المنفى في المملكة، إنما تفسر الألعاب السياسية الدولية بلغة نزاعات دينية، وهو ما يستثير، آنذاك، ابتسام الخبراء النادرين الذين يهتمون بخطاب من هذا النوع تم تجاوزه تمامًا على ما يظهر.

وعلى مدار شهر أكتوبر/ تشرين الأول كله، يواصل يارنج انتظار البلاغ الإسرائيلي الذي يُعَرِّفُ «الحدود الآمنة والمعترف بها». وهو لا يتلقى غير تطمينات شفاهية تتميز تميزًا خاصًا بالتهرب لا تتحدث عن خطوط هدنة ١٩٤٩، وإذ يشعر يارنج بالإحباط، فإنه يفكر في وضع حد لمهمته، وهو ما لا تريده لا الدول العظمى ولا الأطراف المعنية[٢٧]. وتستفيد الدبلوماسية المصرية من [موقف يارنج] لكي تبين أن الدعاوى الإسرائيلية تتعارض مع مبدأ «عدم جواز الاستحواذ على أراض عن طريق القوة» وأن إسرائيل، خلافًا للجمهورية العربية المتحدة، لا تزال تواصل عدم قبول القرار رقم ٢٤٢.

وعندئذ، فإن الخيار الثاني الناصري، اللجوء إلى القوة، إنما يستعيد مصداقيته. ففي ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٨، يمتد اشتباك للمدفعية على القناة عدة ساعات ويؤدي إلى سقوط ١٥ قتيلاً و٣٤ مصابًا بين العسكريين الإسرائيليين، بينما تتكاثر الحوادث في قطاع غزة والقدس والضفة الغربية. ويفقد الإسرائيليون، خلال شهرين، ٢٥ جنديًا ونحو ٥٠ جريحًا على القناة. ويعتمد العسكريون المصريون معجمًا على غرار المعجم الإسرائيلي فيتحدثون عن «الدفاع الوقائي»[٢٨]. ولا تعود هناك فاعلية للردع المتمثل في التهديدات بقصف مدن القناة. ويتعين العثور على وسيلة أخرى لـ«تلقين عبد الناصر درسًا»[٢٩]. فيقع

الاختيار على غارة محمولة جوًّا، في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول، في صعيد مصر، تضرب في نجع حمادي محطة كهربائية وجسرًا وسدًّا على النيل. والهدف من هذه التدميرات لبنى تحتية مدنية هو أن تبرز للقادة المصريين ضعف الدفاع عن أرضهم. والمأثرة التقانية التي شكلتها هذه الغارة الجسورة إنما يتمثل الدافع إليها أيضًا في حجب الضعف الإسرائيلي على القناة. وحيال هذا التهديد، تقرر الحكومة المصرية تكوين «جيش شعبي»، هو نوع من حرس وطني مهمته حماية مجمل البلد[٣٠]. وخلال التعزيز، تمتنع عن شن عمليات كبيرة جديدة.

وفي الوقت نفسه، فإن بار ليف، رئيس هيئة أركان الجيش، يدشن دراسات لإنشاء شبكة من التحصينات قرب القناة. والدافع الأول هو ضمان حماية أفضل للجنود ثم منع أي عبور للقناة من جانب الجيش المصري. ومنذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، يجري الاضطلاع ببناء ما سوف يحمل اسم خط بار ليف. ومن غير الوارد إنشاء خط متصل وذلك بسبب قلة الجنود: فالخط سيكون عبارة عن شبكة من الحصون الصغيرة التي تفصل بين الواحد منها والآخر مسافة عشرة كيلومترات والتي تغطي ضفة القناة. وفي المؤخرة، سوف يجري نشر القوات المؤلَّلة الإسرائيلية بهدف التدخل بسرعة عند الحاجة. وهذا الترتيب يستثير احتجاجات من جنرالات القوات المدَّرعة، عاموس تال وآرئيل شارون ورفاييل إيتان، الذين يرون أن مثل هذا الترتيب هو بالنسبة للمصريين دعوة إلى الهجوم. وهم يقترحون التمسك بدفاع متحرك مع نشر القوات المدرعة على بُعد عشرة كيلومترات من القناة، خارج مدى المدفعية المصرية، على أن تقوم بهجوم مضاد فوري لعبورٍ للقناة. ويرفض بار ليف هذه «التانكومانيا» [الهوس بالدبابات] التي لا تأخذ في حسبانها إمكانية أن يتمترس المصريون بثبات خلف شبكة من حقول الألغام، ما إن يتحقق العبور. ومن جهة أخرى، من شأن تنقل المدرعات المتصل أن يفرض تكاليف لا تحتمل جراء إنهاك العتاد الحربي ومتطلبات صيانته.

والحجة السياسية هي الحجة الأهم: يجب الحفاظ على خطوط وقف إطلاق النار مهما كان الثمن. فمن شأن غياب دفاعٍ ثابتٍ أن يسمح للمصريين بإنشاء رأس جسر والحفاظ عليه بفضل وقف لإطلاق النار في المواقع يفرضهُ مجلسُ الأمن.

وفي الوقت نفسه، يتعين ردع الحكومات العربية عن مساندة عمليات الفدائيين. وفي ٢٦ و٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يقصف الإسرائيليون، دون أن

يكونوا قد تعرضوا لاستفزازات واضحة، عدة قرى في الجنوب اللبناني[٣١]. ومن جهة أخرى، في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، تعترض دورية لبنانية طريق مجموعة فدائية فلسطينية. وتنشب مواجهة «عن طريق الخطأ» بين الفريقين، ما يؤدي إلى سقوط قتلى وجرحى بحسب البلاغ الرسمي. ويبدو بالفعل أننا إزاء عمل متعمد من جانب العسكريين اللبنانيين[٣٢].

وعلى الجانب الأردني، اعتبارًا من منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، يتصاعد التوتر بين الحكومة ومنظمات المقاومة. فقيادة الجيش تسعى إلى منع الفدائيين من التجول بسلاحهم وبزيهم العسكري في المدن الكبيرة وتطلب تنسيقًا للعمليات مع العسكريين[٣٣]. وتؤدي الغارات الفلسطينية في قطاع إيلات إلى انزعاج قوي. والإسرائيليون يهددون بالهجوم على قطاع العقبة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأردني. وتهدأ الأمور مؤقتًا على الرغم من الكلام الصادر من الإذاعة الفلسطينية بالقاهرة والذي يشجب من يريدون التصالح مع إسرائيل. ومن جهة أخرى، في الساحة، يتعاون ضباط الجيش الأردني الشبان عن طيب خاطر مع الفدائيين بل ويقومون معهم بمناورات مشتركة[٣٤]. كما تحاول السلطات الأردنية وقف التجنيد الذي تقوم به المنظمات بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية، لكن النتيجة عكسية[٣٥]:

> تدابير التجنيد السلطوي ارتدّت ضد من بادروا بها وذلك باستثارتها موجة انخراطات في صفوف الفدائيين من جانب شبانٍ عازمين على تجنب التجنيد، كما بإثارتها الهلع والغضب في صفوف السكان في عمان وفي المدن الرئيسية: فالواقع أن عربات الجيش قد طافت بالشوارع لتجمع تلقائيًا جميع الشبان الذين هم في عمر القدرة على حمل السلاح لكي تقتادهم إلى معسكرات التدريب وقد قامت أطقم التجنيد بزيارة المكاتب والورش والدكاكين لإجراء مداهمات فيها.

وفي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، بمناسبة ذكرى تصريح بلفور، تنجح تظاهرة شعبية في تحطيم مداخل السفارة الأميركية في عمان. وفي يوم ٣، ينطلق الجيش الأردني في مواجهة مسلحة مع المجموعة الفلسطينية الصغيرة المعتبرة مسؤولة عن الحادث. وتتنصل فتح من المعنيين وتعلن استعدادها لتبني ميثاق حسن سلوك

مع الجيش الأردني[٣٦]، لكن المناضلين الذين تلاحقهم قوات حفظ النظام ينجحون في إقناع السكان بأن ما يجري هو محاولة لتصفية ياسر عرفات[٣٧]. فتنجرف مخيمات العاصمة إلى التمرد ولا يُستعاد الهدوء إلاّ بعد قيام فتح بشجب «العناصر الاستفزازية». وإذا كان النظام الهاشمي يبدو الرابح في هذه الجولة، فإنه قد فقد، في واقع الأمر، السيطرة على مخيمات العاصمة. ولابد أن الحصيلة البشرية قد ارتفعت إلى ثلاثين قتيلاً ومائة جريح، معظمهم مدنيون وجدوا أنفسهم في شباك النيران المتقاطعة من جانب العسكريين والفدائيين[٣٨]. وإذا كانت المقاومة تظل شعبية، فإن السكان ينزعجون من خطر الحرب الأهلية. وقد أظهر عرفات للمرة الأولى خصاله كعنصر تهدئة وتريث، وهو دور سوف يتعين عليه لعبه مرات عديدة خلال مشواره العملي الطويل.

وأحداث الأردن وفلسطين لها صداها في لبنان. فالبلد يشهد في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني موجة هياج في القطاعات المدرسية والجامعية. والشعار هو التضامن مع المقاومة الفلسطينية. وهذه التحركات تستثير تظاهرات مضادة من جانب الشبيبة المنبثقة من الحركات السياسية المسيحية، التي تجعل الصدارة للدفاع عن الوطن اللبناني على حساب الثورة الفلسطينية. والحال أن الشاب بشير الجميل، ابن وزير الداخلية بيار الجميل، مؤسس حزب الكتائب، إنما يشارك في المشاجرات، وهو ما يستغله الزعماء المسمون بـ«التقدميين». والسلطة، المحاصَرَة بين المعسكرين، عاجزة عن استعادة التوافق بين الطوائف. وبنفاذ بصيرة، يتحرى سفير فرنسا العواقب التي من شأنها أن تترتب على هذا العجز[٣٩]:

> هذه المعاينةُ جد مزعجة لاسيما أنه، في هذا البلد الذي يحيا فيه الناس والإصبع على الزناد، وحيث بعض النواب يحملون السلاح تحت ستراتهم أو تحت ردائهم الديني، يكفي أتفه شيء، لإطلاق سيرورة تبدو السلطة حيالها عاجزة عن وضع حدٍّ لها.

وبما أن الحكومة قد هددت بالاستقالة ما لم تتم استعادة الهدوء، فإن نهاية الشهر تشهد تهدئة حقيقية، تجري المسارعة إلى تعريفها بوصفها انتصار «اللبنانية» على الطائفية. وبينما تعلن الحكومة على الملأ تمسكها بالقضية الفلسطينية، فإنها تجتهد في حظر أعمال الفدائيين في الجنوب اللبناني. وتغض

الطرف عن إقامة مكاتب في بيروت للمنظمات الفلسطينية الرئيسية(٤٠). والقطاع الأخطر هو المنطقة القريبة من حرمون قرب سوريا والجولان المحتل حيث يحاول الفدائيون الانغراس بصفة مستديمة، بتشجيع من سوريا. واعتبارًا من نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٨، يقف العسكريون اللبنانيون والفدائيون الفلسطينيون وجهًا لوجه دون أن تراودهم الرغبة في المضي إلى المواجهة المسلَّحة(٤١). وفي ٩ ديسمبر/ كانون الأول(٤٢)، سيتم تجنب إطلاق النار في آخر لحظة بفضل مكالمة تليفونية بين ياسر عرفات ورئيس الوزراء اللبناني. وعندئذ يحاول المكتب الثاني اللبناني إيجاد تعايش بين الجيش والفدائيين. وفي تلك الأثناء، يحاول كمال جنبلاط، مع حزبه، الحزب الاشتراكي التقدمي، تأليف جبهة دعم للفدائيين.

وتشهد الأسابيع الأخيرة السابقة للانتخابات الأميركية مسعىً أخيرًا من جانب إدارة جونسون. فوزارة الخارجية الأميركية والبنتاجون يخوضان معركة مؤخرة في مسألة طائرات الفانتوم مطالبَين بتقديم مبررات جديدة لتسليمها(٤٣). وهما يشدِّدان بقوة على ضرورة انضمامٍ إسرائيلي إلى معاهدة عدم انتشار [الأسلحة النووية] ويطلبان موافقة على التفتيشات من جانب الأميركيين للمنشآت النووية الإسرائيلية. وينبني الخطاب على تكرار الإشارة إلى عدم اتخاذ قرار: فالحكومة الإسرائيلية لم تقرر شيئًا فيما يتعلق بالسلاح الذري وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي وبتعريف الحدود الآمنة والمعترف بها. ومحاوروها الأميركيون لا يقيمون أي علاقة بين هذه الملفات وملف طائرات الفانتوم، لكنهم يتمنون مناقشة هذه الموضوعات بشكل متزامن. وحجة الأميركيين الرئيسية هي أنه إذا ما حازت إسرائيل السلاح النووي، فإن الاتحاد السوفييتي سوف يقدم للعرب «مظلة نووية»، ما من شأنه إدامة وجوده في الشرق الأوسط. ومن شأن مواجهة نووية في هذه المنطقة وضع الدولتين الأعظم على حافة الحرب النووية(٤٤) وتهديد أمن الولايات المتحدة نفسه(٤٥). ويعبر رابين عن غضبه ويرفض تسليم السيادة الإسرائيلية للولايات المتحدة لقاء بضع طائرات إضافية. وغداة الانتخابات الرئاسية، يوضح «لأنصار إسرائيل» داخل الحزب الديموقراطي أن الإدارة الجمهورية القادمة سوف تسلم الطائرات وتستأثر بمآثر ذلك(٤٦).

وبشكل موازٍ، تستمر رقصة الباليه الدبلوماسية في منظمة الأمم المتحدة. فالوزيران المصري والأردني يريدان المغادرة عندما يصل إيبان، ثم يجري

استئناف حوار الطرشان، إذ يتحدث الإسرائيليون عن معاهدة صلح ويتحدث العرب عن الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. أمَّا يارنج، الذي كان قد هدد بوضع حد لمهمته، فهو يقبل مواصلتها ترقبًا لما سيأتي به السياق السياسي الأميركي الجديد.

والحال أن راسك إنما يقوم عشية الانتخابات تحديدًا[٤٧]، ودون أن يكون قد أجرى نقاشًا مسبقًا مع الهيئات التابعة له، باقتراح توضيح من سبع نقاط للقرار رقم ٢٤٢: الانسحاب الإسرائيلي من أرض الجمهورية العربية المتحدة، الإنهاء الرسمي لحالة الحرب، فتح قناة السويس أمام الجميع، حرية اختيار اللاجئين لمكان العودة أو إعادة التوطين، وجود دولي في شرم الشيخ، الحد من سباق التسلح، وثيقة تشترك إسرائيل ومصر في التوقيع عليها. ويرد عليه محمود رياض بأن التسوية يجب أن تشمل كل الأراضي المحتلة وبأن الأسبرين لا يعالج السرطان. وإذا ما تخلى الإسرائيليون عن ضم الأراضي، فإن كل شيء ممكن[٤٨].

وعندما تُستأنف المباحثات مع إيبان ورابين، يشدِّدُ المعنيان على الحفاظ على سيطرة إسرائيلية على شرم الشيخ مع «اتصال ترابي» بإيلات، أي كل الساحل المصري لخليج العقبة.

وصية إدارة چونسون

يتمتع نيكسون بسمعة طيبة نسبيًا لدى القادة العرب. فهو كان نائب الرئيس أيزنهاور الذي يتذكرون دوره، خاصة خلال أزمة السويس. وبوصفه جمهوريًا، فإنه أقل اعتمادًا من الديموقراطيين على الناخبين اليهود. وإذا كان قد انحاز إلى إسرائيل، في الحملة الانتخابية، فإن مواقفه كانت أكثر اعتدالاً (أو أكثر غموضًا) من مواقف همفري. وقد قام عبد الناصر باللفتة الملحوظة المتمثلة في توجيه رسالة تهنئة إليه بمناسبة انتخابه. وتحت إلحاح من وزارة الخارجية الأميركية، أجاب نيكسون بأن من شأن إدارته إيلاء أولوية عالية للسعي إلى سلام عادل وعلاقات ودية في الشرق الأوسط كما في أي مكان آخر[٤٩]. وصحافة القاهرة تفسح مجالاً واسعًا لهذا التصريح.

والحال أن رابين، الذي أحبطه كثيرًا موقفُ إدارة چونسون من ملف طائرات الفانتوم الحاسم، قد راهن، مبكرًا جدًّا، على نيكسون. ففي شهر أغسطس/ آب،

شرح له المرشح الرئاسي رؤيته الاستراتيجية في الشؤون العالمية. فهو يرى أن من الضروري التوصل إلى اتفاق مع السوفييت. وهو ما يتطلب أن تكون [الولايات المتحدة] في موقع قوة. وقد رد عليه السفير باللغة نفسها: إن إسرائيل يجب أن تكون في موقع قوة حتى تتمكن من صنع السلم مع جيرانها(٥٠).

وفي فترة الانتقال التي يقوم خلالها الرئيس المنتخب بتشكيل إدارته، فإنه، وقد جرى إطلاعه على المسائل الجارية من جانب الإدارة الراحلة، إنما يمتنع عن الارتباط بها، سعيًا منه إلى ترك المسؤولية الكاملة لإدارة جونسون. وفي ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني(٥١)، يلتقي الرئيس بخليفته في البيت الأبيض لإلقاء نظرة عامة على المسائل الدولية. ويدور الحديث عن مسألة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي اليوم نفسه، يوجه جونسون إلى إشكول رسالة شخصية يحثه فيها على عدم جر الشرق الأوسط إلى سباق تسلح نووي. وبعد ذلك ببضعة أيام، يطلب دعم نيكسون لعقد دورة استثنائية للكونجرس مكرَّسة لمسألة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ما يشكل وسيلة ضغط على حلفاء الولايات المتحدة الذين يمتنعون عن الانضمام إليها. والحال أن نيكسون، مخلصًا لنهجه في التصرف، إنما يرفض أي إجراء قبل توليه مهام منصبه.

وفي نهاية المطاف، يتم التوصل إلى نص غير محدد حول طائرات الفانتوم، على شكل تبادلٍ لرسائل بين رابين، باسم حكومته، وحكومة الولايات المتحدة. وتستعيد إسرائيل صيغة أنها لن تكون البلد البادئ بإدخال الأسلحة النووية إلى المنطقة وتتعهد بعدم استخدام الطائرات التي تسلمها لها الولايات المتحدة في نقل أسلحة نووية(٥٢). والتفسير الشفاهي الذي يقدمه رابين هو أن كلمة «إدخال» تعني عدم إجراء تجارب أسلحة نووية وعدم الإعلان عن وجودها، في حين يرى محاوروه أن «الامتلاك» يعني «الإدخال»(٥٣). ثم تنصب المحادثات على التمويل. فقيمة الصفقة تتراوح بين ٢٧٥ مليون دولار و٣٠٠ مليون دولار مقابل خمسين طائرة ويقترح البنتاجون قرضًا قيمته ٦٠ مليون دولار في حين أن إيران قد حصلت مؤخرًا على قرض قيمته مائة مليون دولار عن صفقة أقل أهمية. ويقبل الإسرائيليون مؤقتًا مبدأ قرض قيمته ٦٠ مليون دولار وإدارة جونسون مستعدة لزيادته إلى ٧٥ مليون دولار. ويتم الإعلان في ٢٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٨ عن تسليم ٥٠ طائرة فانتوم بدءًا من أواخر عام ١٩٦٩.

وهذا نجاح عظيم للجنرال – السفير الذي يتعاظم نفوذه على اتخاذ القرار الإسرائيلي. وكما تشير إلى ذلك مذكراته، فإنه يميل إلى تضخيم دور أنصار إسرائيل المتصلين بسفارتها في واشنطون. على أن اللوبي الموالي لإسرائيل لم يلعب غير دور ثانوي خلال إدارة چونسون كلها[٥٤]. فالرئيس كان منذ البداية «صديقًا» لإسرائيل، شأن جانب كبير من المحيطين بالرئيس المسؤولين أو المقربين المتدخلين في اتخاذ القرار. والحال أن الكونجرس كان الأهم بالنسبة لچونسون، وهو قد قضى الجانب الرئيسي من حياته السياسية فيه. وكان من المستحيل على الرجل، بل مما لا يمكن التفكير فيه، الانخراط في مواجهة كتلك التي انخرط فيها أيزنهاور في عام ١٩٥٧ مع إسرائيل وأنصارها البرلمانيين، تمامًا مثلما كان من المستحيل عليه إرسال قوات إلى الشرق الأوسط، وذلك بسبب حرب ڤيتنام. وكان النهج الأيسر هو إعطاء إسرائيل الإمكانات اللازمة لتفوقها العسكري مع محاولة تعريف شروط تسوية سياسية.

وعند نهاية إدارة چونسون تحديدًا يبدو أن وزارة الخارجية الأميركية قد أخذت تدرك المأزق الذي نحن بسبيلنا إلى الانحباس فيه جراء التخلي عن الوحدة الترابية المُعَرَّفة قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وحول هذه المسألة الحاسمة، تعلو النبرة بين السفارة الإسرائيلية ومحاوريها الأميركيين[٥٥]. فالأولى تتهمهم بممارسة «تكتيك السلامي» بحث الإسرائيليين على التخلي عن مطالبتهم بإجراء مفاوضات مباشرة ثم بمطالبتهم بتطبيق القرار رقم ٢٤٢ باستخدام كلمة «الانسحاب» والعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. والرد الأميركي ليس أقل حزمًا. إن الولايات المتحدة لم تغير مواقفها منذ ١٩ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ولم تكن المسألة البتة غير مسألة تعديلات تصحيحية طفيفة للحدود، حيث إن أي ضم كبير للأراضي من شأنه أن يجعل الصلح مستحيلاً[٥٦]. ولابد أن الوقت قد حان لكي يصغي الإسرائيليون بشكل جاد لما يقال لهم[٥٧]. والحال أن نقاط راسك السبع إنما تندرج في استمرارية المواقف السابقة ولا تشكل بدعة. وتتواصل جلسات شرح النص في الأيام التالية. والولايات المتحدة تريد، شأن إسرائيل، معاهدة سلام حقيقية لكنها تذكِّرُ بأنه كُلَّما ازدادت إسرائيل ابتعادًا عن خطوط الهدنة زاد ابتعادها عن الصلح[٥٨].

وعلى الجانب المصري، يتمثل الرد في أن الجمهورية العربية المتحدة لا يمكنها الدخول في طريق تسوية منفصلة وأن الاتفاق يجب أن يتعلق بكل الأراضي المحتلة، بما فيها الجولان. وإذ تقبل القاهرة فكرة تسوية شاملة، فإنها لا تعود إلى طرح الانسحاب كشرط مسبق، لكنها تبدو حازمة فيما يتعلق بمسألة السيادة المصرية على سيناء، بما في ذلك فيما يتعلق بمرابطة قوات دولية. وبالنسبة للإسرائيليين كما بالنسبة للأميركيين، فإن مصر إنما توصد كل أفق للتسوية لأنها، بإدخالها مسألة الجولان، إنما تمنح سوريا سلطة النقض.

وفي ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، يؤدي اعتداء في القدس إلى سقوط ١٢ قتيلاً وإصابة ٦٢ آخرين بجراح، ما ينهي فترة هدوء جد نسبي. والحال أن الموعد الذي وقع عليه الاختيار والمادة المستخدمة (سيارة ملغومة) إنما يشيران إلى تحضيرٍ من وقت طويل. فتعلن الحكومة الإسرائيلية عن اعتماد تدابير أكثر قسوة ضد الإرهاب. ويجري فرض حظر للتجول على المدينة العربية. وانفصال الأذهان يؤكده عمدة القدس الذي يأسف لامتناع الأعيان العرب والمراجع الدينية عن شجب الاعتداء[٥٩]. وهم يبررون موقفهم بالتذكير بالقمع الأخير وبغارات القصف الإسرائيلية القاتلة في الأردن[٦٠]. وفي الأوساط العسكرية الإسرائيلية، يتزايد الحديث باطراد عن مواجهة للإرهاب قد تأخذ شكل غارة على بلد عربي، خاصة لبنان حيث يصبح انغراس المنظمات الفلسطينية مرئيًا بشكل متزايد باطراد.

والحال أن قنصل فرنسا إنما يبرز بدقة بالغة معطيات المشكلة:

بما أن الإرهاب ليست له في أذهان الخصوم الماثلين دلالة واحدة، فإنه ينزع من ثم إلى زيادة تعقيد مشكلة رهيبة بالفعل. فالإسرائيليون يرون أنه عمل بربري كان النازيون وحدهم، حتى الآن، هم الذين أذنبوا باقترافه ؛ ويرى الفلسطينيون أنه الوسيلة الوحيدة المتاحة لشعب ضعيف يواجه جارًا لا يعرف شريعة أخرى غير شريعة الأقوى. والحال أن الطابع الاستعماري الاستيطاني للإدارة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إنما يبرر في نظرهم تبريرًا أكبر عملاً يتصف بهذه الطبيعة سبق له أن سمح للشعب الجزائري بالفوز بالاستقلال.

وهو ينزعج فضلاً عن ذلك من الكراهية التي يولّدها الإرهاب والقمع اللـذين لا يمكنهما سوى إرجاء أي أمل في السلم.

وفي الأول من ديسمبر/ كانون الأول، تدمر غارة إسرائيلية ثلاثة جسور على طريق العقبة – عمان ؛ وفي الأيام التالية، يجري استئناف قصـف مـدينتي إربـد والشونة الأردنيتين كما يجري قصف مواقع يسيطر عليها الجـيش العراقـي فـي الأردن.

وفي هذا السياق تدور بعثة الاستعلام الخاصة بالشرق الأوسط والتي يقودهـا الحاكم السابق سكرانتون لحساب الرئيس المنتخب. ومحادثاته مع ممثلـي مصـر والأردن ولبنان تؤكد المواقف المعروفة بالفعل: إن الدول العربية مستعدة لإنهـاء حالة الحرب في مقابل العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. وبسبب تجذر الشبيبة والرأي العام، لا يمكن المضي إلى ما هو أبعد من ذلك. ويبدو الملك حسين محبَطًا بالكامل من نتائج الاتصالات، غير المباشرة من الناحية الرسمية، مع الإسرائيليين. وهؤلاء الأخيرون يرفضون أي ضمان دولي ويقبلون فكرة صلح من دون علاقات ديبلوماسية. والحال أن مبعوث نيكسون، إذ يبدي رأيه الشخصي، إنما يتحدث عـن سياسة «أكثر انعدامًا للتحيز (*evenhanded*)» من جانب الإدارة القادمـة. ويسـتعيد السوفييت مقترحاتهم، التي لا تتميز بتباعد كبير عن مقترحات راسـك، وإن كـان بإصرار واضح، فيما يتعلق بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

وسكرانتون هو أول مبعوث أميركي يريد لقاء أعيان الضفة الغربيـة. وقـد أصدرت عمان فورًا تعليمات إلى المعنيين بعدم الذهاب إلى القنصلية الأميركية في القدس. والحال أن الشيخ الجعبري هو الوحيد الذي خرج عن الصف وبدا نصـيرًا لدولة فلسطينية ذات حكم ذاتي[٦١]. وفي بيروت، بالمقابل، التقى سكرانتون ممثلين فلسطينيين، مثقفين وجامعيين، ما أثار ضجة. ومن جهة أخرى، شـجبت منظمـة التحرير الفلسطينية هذا التحرك[٦٢] وابتهجت دمشق لفشل محاولـة إنشـاء دولـة فلسطينية كهذه[٦٣]. وفي جميع الأحوال، لا يمكن توقـع أي تغيـر فـي الموقـف الأميركي: فالأوساط الحاكمة عاجزة عن الإفلات من نفوذ الصـهيونية صـاحب القرار.

وربما بهدف التعويض عن وقع هذه البعثة التي أثارت ضجة كبيرة، يوافق نيكسون على استقبال موشيه دايان المار بالولايات المتحدة. فيعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أنه لم يرصد في محادثاته أي علامة تغير في الموقف الأميركي. والحال أن عدم حصول سكرانتون على أي منصب في إدارة نيكسون، التي أُعلن قوامها في منتصف ديسمبر/ كانون الأول، إنما يطمئن الإسرائيليين.

قرصنة جوية ومبادرات ديبلوماسية

في ٢٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٨، في مطار أثينا، تقوم قوة فدائية من رجلين بفتح النار وإلقاء قنابل يدوية على طائرة من طراز بوينغ ٧٠٧ تتبع شركة العال، ما يؤدي إلى مصرع أحد الركاب وإحداث أضرار جسيمة. وهما يسلمان نفسيهما بعد ذلك للشرطة اليونانية دون مقاومة. والحال أن الاعتداء إنما يتم إعلان المسؤولية عنه فورًا من بيروت من جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تتهم الشركة الجوية بالانتماء إلى الجيش الإسرائيلي. وهي تبرر العمل الذي قامت به باسم نضال الشعوب ضد العدوان والاحتلال الأجنبي وتذكّر بأن إسرائيل تهاجم أهدافًا مدنية. ومنظمات الكفاح المسلح الأخرى تؤيد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتكرر أطروحتها(٦٤).

وعلى الفور، تهدد السلطات الإسرائيلية لبنان. فالفدائيان قد جاءا من بيروت (وإن كان على طائرة تتبع شركة إير فرانس)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لها مكتب في العاصمة والصحافة اللبنانية بررت، في مجملها، العملية. وتنكر الحكومة أي تورط لها [في العملية] وتطلب إلى الدول الغربية التدخل(٦٥). لكن الوقت جد متأخر لذلك. ففي ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول، يشن الجيش الإسرائيلي غارة محمولة بالطائرات العمودية على مطار بيروت الدولي، ما يؤدي إلى دمار ١٢ طائرة تتبع الخطوط الجوية اللبنانية إلى جانب جزء من مستودعات الوقود وبعض المنشآت. وحصيلة الأضرار تصل إلى نحو ١٠٠ مليون دولار، ما يُعَدُّ مبلغًا مهمًا آنذاك.

وتبرر الحكومة الإسرائيلية العملية باسم مكافحة الإرهاب. فبتدمير البنى التحتية المدنية، يتم عقاب الحكومات والمجتمعات التي توفر له ملاذًا. ويطال التهديد بوجه عام مجمل الطيران المدني العربي إذا ما استمرت الهجمات ضد

الطائرات الإسرائيلية. على أن الغارة قد استهدفت البلد العربي الأضعف، الــذي لا يملك أي مقدرة على الرد باستخدام القوة، خلافًا للدول الأخرى على خط الجبهــة. ويظل الجيش اللبناني عاجزًا بالكامل على الرغم من التحذيرات المتكررة من خطر هجوم إسرائيلي، ما يعود عليه بالتعرض للهجوم من جانب الأحــزاب الإســلامية. ومنذ شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩[٦٦]، يصبح واضحًا أن انقسامًا خطيرًا بسبيله إلى أن يتشكل بين الأحزاب التقدميــة والإســلامية، المتضــامنة مــع المقاومــة الفلسطينية، والأحزاب المسيحية، التي ترى في الوجود الفلسطيني تهديــدًا خطيــرا لأمن البلد. ويدور الحديث عن خطر «تأردن»[٦٧] البلد. ويتعــين علــى الحكومــة الاستقالة. ويجري جس نبض رشيد كرامي، زعيم طرابلس السني، لكــي يصــبح رئيسًا للوزراء، لكنه يواجه مصاعب ملحوظة في جمع أغلبية. وتتشكل الحكومــة الجديدة في ٢٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩. ويشكل تحالف بيار الجميــل وكميــل شمعون وريمون إده المعارضة الرئيسية.

ولا يبدو أن الغارة على مطار بيروت تشكل جزءًا من خطة عامة لزعزعــة استقرار لبنان من جانب إسرائيل. فهي بالأحرى مرحلة في التصعيد الجاري الذي يستهدف كل البلدان العربية ويستلهم ممارسة حرب الحدود التي عرفتها الســنوات الأولى من خمسينيات القرن العشرين. وتلك هي الرسالة التــي يحــاولون نقلهــا بالطريق الديبلوماسي والتي يلخصها إذًا سفير فرنسا لدى تل أبيب[٦٨]:

> إنهم يرون أن اللبنانين، المتمسكين تمسكًا راسخًا بمصالحهم المادية، سوف يتمكنون من استخلاص النتائج المنطقية من الإجراء الذي أقدم عليه الجيش الإسرائيلي. وقد أوضح قادتهم على نحو كافٍ في الصحافة أنهم قادرون على الاستجابة عندما تفرض الظروف ذلك. وحتى الحكومات الأقل واقعية، كحكومات مصر والأردن والعراق، قد أخذت في حسبانها من جهــة أخرى العمليات الإسرائيلية الأخيرة، ذلك أن هدوءًا أعظم يسود حاليًا، سواء كان ذلك علــى قناة السويس أم في القطاع الذي يتمركز فيه العراقيون في منطقة إيلات.

وكما بالنسبة لمعركة الكرامة، فإن نتيجة الغارة كانــت ذات آثــار عكســية أساسًا. فهي لم تضع حدًا للقرصنة الجوية وقد عززت موقع الفلسطينيين في لبنــان كما عززت تجذر الرأي العام العربي. ويبدو أن هدفها الأول كــان يرمــي علــى

الأخص، عبر عمل جسور ومثير، إلى رفع معنويات السكان الإسرائيليين. وقد أدت سرعة الإدانات الدولية وقوتها إلى زيادة حدة الانزعاجات. ومن جهة أخرى، فإن مناحم بيجن، الوزير بلا حقيبة آنذاك، إنما يعبر عن شعور منتشر لدى السكان الإسرائيليين حين يعلن أن لا أهمية تذكر لفقدان إسرائيل تعاطفات في العالم[٦٩]:

إن ملايين اليهود الذين اقتيدوا إلى المذباح الهتلرية كانوا موضع تعاطفات، لكن أحدًا لم يرفع إصبعًا لإنقاذهم. إننا لسنا بحاجة إلى التعاطف مع يهودٍ جرى قتلهم، بل إلى تفهم تجاه اليهود الذين يقاتلون في سبيل وجودهم القومي.

وقد استثارت الغارة استنكارًا دوليًا قويًا في صفوف الرأي العام الغربي المؤيد عمومًا للأطروحات الإسرائيلية. وقد دُعيَ مجلس الأمن إلى الانعقاد فورًا. ويرتسم الإجماع بسرعةٍ لتعريف الإجراء الإسرائيلي بأنه غير متناسب ويتعارض مع مبادئ الميثاق. ومن السهل جدًّا التوصل إلى نص حاز الإجماع وينص على أن الإجراء العسكري الإسرائيلي كان متعمَّدًا وواسع النطاق وموضع تحضير دقيق. إن القرار رقم ٢٦٢

يدين إسرائيل على إجرائها العسكري المتعمد والذي يشكل انتهاكًا لالتزاماتها بموجب بنود الميثاق والقرارات المتعلقة بوقف إطلاق النار ؛

ويرى أن أعمال عنف متعمدة كهذه تُعَرّضُ صون السلام للخطر ؛

ويوجه إلى إسرائيل تحذيرًا مهيبًا بأنه إذا ما تكررت مثل هذه الأعمال، فسوف يتعين على المجلس النظر في اتخاذ تدابير أخرى لتفعيل قراراته ؛

وهو يرى أن للبنان الحق في تعويض مناسب عن الأضرار التي تكبدها والتي اعترفت إسرائيل بمسؤوليتها عنها.

والحال أن شبه التزامن بين الغارة على بيروت وعقد اتفاق تسليم طائرات الفانتوم قد سببت انزعاجًا ملحوظًا لديبلوماسية إدارة جونسون الراحلة. إذ لم يتم العثور على أي مبرر لهذه العملية التي لم تتسبب إلاّ في إضعاف الحكومة اللبنانية وتعزيز الراديكالية العربية في لحظة تحتج فيها جميع العواصم على القرار الأميركي، بما ذلك أفضل «الأصدقاء» العرب للولايات المتحدة. وهذا يسمح بفهم موقف الأميركيين غير المعتاد في مجلس الأمن.

ورد الفعل الفرنسي الأول، والذي عبر عنه ميشيل دوبريه، وزيـــر الشـــؤون الخارجية آنذاك، في ٢٩ ديسمبر/ كانون الأول، إنما يعتبر معتدلاً. فهو يحيل إلـــى مسلسل انفلات العنف، الذي يجعل مثل هذه الحوادث حتميـــة، ويشـــجب اســـتخدام التدابير الانتقامية. وهو يستعيد فكرة توافقٍ لا غنى عنه بين الأربعة الكبـــار، هـــو أكثر راهنيةً لاسيما أن الاتحاد السوفييتي قد قام في هذه الأيام الأخيرة من ديسمبر/ كانون الأول بالاتصال بالدول العظمى الثلاث الأخرى لكي يعرض عليها صـــيغة معدّلة جديدة لخطته الخاصة بتسوية النزاع. وهي تدعو إسرائيل والبلدان العربيـــة المعنية إلى تأكيد قبولها للقرار رقم ٢٤٢ وإلى تطبيقه[٧٠]. وفي مقابل الانســـحاب الإسرائيلي، تشترط هذه الخطة اتفاقًا بين الأطراف على جميع بنود القرار. وهـــي، فيما يتعلق بالكثير من النقاط، تقدم تنازلات مهمة للأطروحات الإسرائيلية. وحتـــى مع أن مهمة يارنج تلعب دورًا جوهريًا، فإنها تتضمن توافقًا فـــاعلاً مـــن جانـــب الأربعة الكبار المكلفين، بين أمور أخرى، بتحديد ضمانات الأمن. وهنـــاك التقـــاء حقيقي في التحليل بين فرنسا والاتحاد السوفييتي: بمقدور الأربعة الكبـــار الاتفـــاق على نص تفسيري للقرار رقم ٢٤٢ يتم عرضه بعد ذلك على مجلـــس الأمـــن[٧١]. والخطة السوفييتية، على الرغم مما بها من ثغرات والتباسات هنا أو هنـــاك، إنمـــا تعتبر نقطة انطلاق جيدة. والحال أن ميشيل دوبريه، إنما يشرح بنفاذ بصيرة، فـــي ٤ يناير/ كانون الثاني[٧٢]، لسيرجنت شرايفر، سفير الولايات المتحدة لدى باريس، ضرورة تسوية مفروضة على أساس القرار رقم ٢٤٢:

إذا أردنا للقرار أن يطبَّق، فلابد – وهذا لا يجب أن يقال علنًا– أن يكـــون واردًا، فـــي لحظة معينة، أن تكون التسوية مفروضة. فالوفاق بين إسرائيل والعرب هو في واقع الأمـــر شيء ينتمي إلى المجال النظري. وإذا ما واصلنا التمسك بدوجما الطابع الذي لا غنـــى عنـــه لوفاق يتم عبر القبول الحر، فسيظهر دومًا من يجعله يفشل. ومن ثم فمن المناسب أن تكـــون الدول العظمى مدركة لضرورة التسليم بوجوب تسوية مفروضة عند الاقتضاء.

والحكومة اللبنانية محبطة بالأحرى من رد الفعل الأول هذا، الذي تعتبره أقل حرارة من رد فعل الحكومة الأميركية[٧٣].

والحال أن ديجول قد تلقى الغارة على بيروت بوصـــفها هجومًـــا شخصـــيًا ضده[٧٤]. وهو كان مستاءً بالفعل من «انفلات» السياسة الإسرائيلية، التـــي تنشـــر

العنف في مجمل الشرق الأوسط بل وخارجه، كما كان منفعلاً من الحملة التي يقوم بها في فرنسا «أصدقاء إسرائيل» ضد سياسته. واستراتيچية التوتر التي تنفذها إسرائيل إنما تهدف إلى إجهاض الخطة السوفييتية وتوافق الأربعة الكبار. والحفاظ على لبنان محور رئيسي للسياسة الفرنسية منذ عام ١٩٤٥ وكان مضموناً بالتحالف غير الرسمي بين إسرائيل وفرنسا. ومن ثم فإن العملية ضد العاصمة اللبنانية إنما تستهدف فرنسا بشكل مباشر. ثم إن طائرات عمودية من صناعة فرنسية قد استخدمت لتدمير طائرات فرنسية المنشأ، ذلك أن الإسرائيليين لم يكونوا يريدون استخدام عتاد حربي أميركي المنشأ سعيًا منهم إلى عدم خلق مشكلات لتسليم طائرات الفانتوم.

وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأول، يقصف فدائيون الأراضي الإسرائيلية انطلاقًا من الجنوب اللبناني، ما يؤدي إلى سقوط ٣ قتلى في مدينة كيريات شمونه الإسرائيلية، وهو حدث يتلوه تبادل لإطلاق النار بين العسكريين اللبنانيين والإسرائيليين في ٢ يناير/ كانون الثاني. وبشكل لا مفر منه، توجه إسرائيل تهديدات جديدة ضد لبنان، المدعو إلى طرد الفدائيين الفلسطينيين إن كان يريد العيش في سلام. والحال أن السفراء الغربيين في بيروت إنما يطلب كل منهم إلى حكومته تدخلاً لردع إسرائيل عن شن عملية جديدة في الأراضي اللبنانية.

وفي هذا السياق، يعلن الجنرال ديجول، في ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩، حظرًا عامًّا على إرسال عتاد حربي إلى إسرائيل. وهذا القرار يستثير طوفانًا من الاحتجاجات. فيشار إلى رخاوة رد الفعل الفرنسي خلال غزو تشيكوسلوفاكيا من جانب قوات حلف وارسو وقسوة القرار المتخذ للتوّ. وهذا يزيد من حدة غضب الجنرال، كما يبين ذلك بيان المتحدث بلسان الحكومة في ٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩.

وهو يذكِّر أولاً بأسباب هذا القرار:

إن العملية التي جرى شنها ضد ساحة الطيران ببيروت، وهي عملية أدينت بالإجماع من جانب مجلس الأمن والعالم بأسره، قد بدت للحكومة الفرنسية بوصفها عملية شائنة وغير مقبولة.

وقد قورن بين الاعتداء في أثينا على طائرة إسرائيلية والعملية ضد مطار بيروت:

والواقع أنه لا تجوز المقارنة بين هاتين العمليتين. ففي أثينا، كنا بإزاء هجوم مسلح مباغت نظمه أناس ينتمون إلى منظمة سرّية. أمّا في بيروت، فالعملية قامت بها دولة بعتادها العسكري، خاصة بطائرات السوبر – فريلون وآلويت المصنوعة في فرنسا، ضد منشآت مدنية لدولة أخرى.

ومن هنا قرار الحظر:

هذه الحقيقة دفعت فرنسا إلى اتخاذ قرار عاجل، فوري، هو قرار الحظر الكامل.

فلماذا فعلنا ذلك؟ لقد فعلناه لأننا لا نريد للنزاع أن يتسع ولا نريد لفوضى دموية أن تسود في الشرق الأوسط.

ويهاجم البيان أصدقاء إسرائيل في عالم الإعلام:

لقد نوقش الموقف الفرنسي نقاشًا مستفيضًا في داخل البلد. ومن الملاحظ، وقد لوحظ، أن المؤثرات الإسرائيلية قد عبرت عن نفسها بشكل معين في الأوساط القريبة من الإعلام.

وبقية البيان أشبه ما تكون بوصية سياسية:

بالنسبة للمستقبل، تتمثل السياسة الفرنسية في إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط، وهذا السلام لا يمكن له أن يقوم إلاّ على تطبيق القرار الذي صدر بالإجماع في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ عن مجلس الأمن. وهذا القرار ينص على الانسحاب من الأراضي المحتلة وإقامة حدود من شأنها أن تكون آمنة ومعترفًا بها وحرية الملاحة للجميع وفي كل مكان وتحديد وضعية للاجئين وضمانات لكل هذه الأمور مجتمعة.

وهذا القرار ليس عديم الأهمية بالنسبة لإسرائيل، فهو يكفل لها الاعتراف بها ويمنحها ضمانات ترتبط بوجودها كما يمنحها حرية الملاحة.

و«المذكرة السوفييتية» تعتبر مقبولة في خطوطها العريضة: «إنها قابلة لإدخال تعديلات عليها خلال المحادثات»:

ترجو الحكومة الفرنسية أن يتفق الأربعة الكبار على أن يعتمد مجلس الأمن خطة لتطبيق قراره وأن ينص على وسائل هذا التطبيق، وسوف تقدم فرنسا تأييدها لذلك.

وإلاً، فإن الخطر إنما يتمثل في تدهور الوضع:

كل شيء خاضع للتغير في الشرق الأوسط. وهناك خطر توسع وتدهور ومخاطر مرتبطة بتطور المقاومة الفلسطينية من شأنها إمكان الرجوع عن هذا القرار.

والحال أن الحكومة الإسرائيلية، مع أن هذه الضربة قد صدمتها، إنما تميل إلى التهوين من شأن هذا الحظر الذي ترفض ربطه بـ«إجراء الدفاع عن النفس» الذي شكلته الغارة على مطار بيروت. وصناعة السلاح الإسرائيلية تتطور تطورًا قويًا وسوف تتكفل الولايات المتحدة بتقديم البقية. ومن الواضح أنه سيكون هناك نزاع تجاري مهم مع فرنسا. والواقع أن قيمة شحنات العتاد العسكري الفرنسي لإسرائيل في عام ١٩٦٨ قد ارتفعت إلى ١٣٥ مليون دولار – يضاف إليها ٤٠ مليون دولار هي قيمة منتجات مرسلة إلى وزارة الدفاع. ويجب مقارنة هذه الأرقام بالصادرات من المنتجات المدنية والتي تصل قيمتها إلى ٥٠ مليون دولار[٧٥].

والمناخ تزيد من كَدره الحملة التي شنها النظام البعثي الجديد في العراق ضد «الجاسوسية الصهيونية»، والتي تؤدي إلى الإعدام العلني شنقًا لأربعة عشر شخصًا بينهم ٩ من اليهود العراقيين، وكل ذلك ضمن هستيريا شعبية نظَّمها صدام حسين. والحملة ضد الجواسيس الصهيونيين ليست غير مقدمة لسلسلة بأكملها من التصفيات، العلنية أو غير العلينة، لخصوم النظام المفترضين من كل انتماءٍ عرقي أو ديني أو سياسي. ولم تكن معاداة الصهيونية غير ذريعة لإيجاد مناخ إرهاب سياسي[٧٦]. وقد تدخلت الدبلوماسية الفرنسية، من دون طائل، لتفادي هذه المسألة المأساوية، وهو ما تمتنُ له الحكومة الإسرائيلية الفرنسية. وبالمقابل، انقسمت وسائل الإعلام العربية فيما يتعلق بمساندة الحكومة العراقية. فصحيفة **الأهرام** المصرية شبه الرسمية قد شجبت بشكل صريح الإعدامات التي تنال من صورة العالم العربي. وقد تباعد البعثيون السوريون عن نظام بغداد المنافس. لكن آخرين، على العكس من ذلك، يتولون الدفاع عنه.

والأولوية المباشرة هي الوقوف في وجه الخطة السوفييتية التي يعرّفها ممثل إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة بأنها «ميونخ» جديدة «في الشرق الأوسط»[٧٧]: وفي الولايات المتحدة، يقوم رابين بحملة نشيطة ضد أي مشروع لتسوية مفروضة، وهي حملة ينتقد فيها السياسة الفرنسية أيضًا. وبحسب السفير الفرنسي، فإن [رابين] يكثر من «التصريحات المعادية لفرنسا والتي قلّما تتماشى مع وضعية سفير يمثل بلدًا بيننا وإياه علاقة ديبلوماسية»[٧٨]. والعسكري – الديبلوماسي على ارتباط وثيق بتصاعد قوة «اللوبي الإسرائيلي» الذي يهاجم بشراسةٍ المصالح الفرنسية في الولايات المتحدة.

والحق إن فرنسا قد اقترحت، في ١٥ يناير/كانون الثاني، عقد محادثات رباعية، وهو اقتراح وافق عليه الاتحاد السوفييتي فورًا. أمّا الولايات المتحدة، التي تمر بفترة انتقال سياسي، فهي تظل متحفظة وتتمسك بمواصلة مهمة يارنج وبشجب الإرهاب. بل إنها توضح أن شرم الشيخ قد تبقى في أيدي الإسرائيليين ضمن إطار التسوية النهائية. وأمّا بريطانيا العظمى، بعد أن كانت قد تأخرت قليلاً ترقُّبًا، على الأرجح، لرد الفعل الأميركي، فهي توافق على مبدأ المحادثات وإن كانت تعطي الأولوية لمهمة يارنج. ولابد للسفير السويدي أن ينتقل من دور الموفِّق (ناقل الرسائل) إلى دور الوسيط الذي له سلطة صوغ مقترحات.

وتشدِّد مصر على الرفض الإسرائيلي. ويعيد عبد الناصر، في خطابه في ٢٠ يناير/كانون الثاني ١٩٦٩، التأكيد على صدارة العمل العسكري في غياب الحل السياسي. وهو يدعو إلى تعزيز وحدة العمل العربي وإلى عقد قمة عربية وإلى تعزيز الجبهة الشرقية. وهو يحيي المقاومة الفلسطينية، التي يجب أن تسعى إلى توحيد صفوفها. ثم إنه يعترف بحق الفلسطينيين في رفض القرار رقم ٢٤٢ الذي لا يشير إلى وجودهم. ومسألة اللاجئين لا يمكن قصرها على جانبها الإنساني وحده، فهي مشكلة شعب ووطن.

وضمن هذا السياق، يشكل حديث أبا إيبان الصحافي الطويل المنشور في مجلة دير شبيجل الألمانية في ٢٧ يناير/كانون الثاني ردًّا إسرائيليًا رافضًا للمحادثات الرباعية، لأن اثنتين من الدول العظمى المعنية، فرنسا والاتحاد السوفييتي، هما، بحكم طبيعتهما تقريبًا، معاديتان لإسرائيل. ولا يستسيغ إيبان

رفض الدول العربية التفاوض مباشرة في حين أنه في هذه الحالة فقط من شأن إسرائيل أن تكون قادرة على أن تحدد علنًا برنامجها الترابي:

> نحن لا نعتقد أن خطوط وقف إطلاق النار الحالية تختلط بحدود إسرائيل. فهذه الخطوط تتماشى مع متطلبات أمننا في حالة الحرب. أمّا في حالة السلم، فلابد من الاستعاضة عنها بحدود آمنة ودائمة، نود تحديدها عبر المفاوضات مع الدول العربية ... إن الخريطة لن تشبه أبدًا خريطة ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وأنا لا أبالغ إذا قلت إنها أشبه بعض الشيء بذكرى آوشفيتز.

ويبدو أنه من هذا القول جاء تعبير «حدود آوشفيتز» الشهير.

مشروع الدولة الفلسطينية التوحيدية والديموقراطية

عندما يدعو عبد الناصر المقاومة الفلسطينية إلى توحيد صفوفها، فإن ما يجول بخاطره هو الانعقاد القريب للمجلس الوطني الخامس الذي يتعين عليه تسوية مسألة السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أقدم عبد الناصر على الاختيار الاستراتيجي المتمثل في الاعتراف بفتح بوصفها القوة السائدة وقام بتشجيعها على السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. والحال أن شعبية المقاومة في صفوف الرأي العام العربي قد جعلت منها رهانًا أساسيًّا من رهانات المشهد السياسي العربي، ورئيس الجمهورية العربية المتحدة لديه كل ما يخشاه من نشاطات البعثيين في هذا المجال. وكان بإمكانه أن يساند الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المنبثقة من حركة القوميين العرب التي تعتبر تقليديًّا ذات انتماء ناصري، لكن تبنيها لخطاب يساري بشكل متزايد باطراد لا يبدو له مناسبًا لظروف الساعة. وأيًّا كان الأمر، فإن فتح هي القوة الأهم ومرونتها الإيديولوجية النسبية تتماشى على نحو أفضل مع المتطلبات الجديدة لسياسة الجمهورية العربية المتحدة.

وعلى المستوى العسكري، لا تخامر عبد الناصر أوهام حول قدرات المقاومة. فبوسعها أن تكون عامل تثبيت لعدد معين من الوحدات العسكرية الإسرائيلية على الجبهة الشرقية، ولكن ليس أكثر من ذلك. وإذا ما كان هناك إقدام على الخيار العسكري، فسوف يكون من فعل الجيوش العربية النظامية الآخذة

بإعادة تنظيم نفسها. وبالمقابل، لن يكون بالإمكان التوصل إلى أي تسوية دون دمج بُعدٍ فلسطيني فيها.

وتأييد فتح إنما يعني السير في اتجاه الخيارات التي جرى تحديدها خلال مؤتمر القمة العربية الأول في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤، اتجاه الاعتراف بهويات «قُطرية» عربية والتخلي عن أفق خلق كيان جماعي توحيدي كبير. وعندئذ فإن تحرير فلسطين سوف يعني قيام دولة فلسطينية خاصة لا دمجها في كيان جماعي توحيدي كبير. ومثل هذا البرنامج غير مقبول بالنسبة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبالنسبة للبعثيين.

وعبد الناصر مدرك للضرر الذي تسببت فيه البيانات الهوجاء التي صدرت عن الدعاية العربية والفلسطينية قبل حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧، والتي يلخصها تعبير «رمي اليهود في البحر». وسوف يستخدم عبد الناصر كل ثقله السياسي[٧٩] لكي يساند البرنامج الذي طُرح، لأول مرة على ما يبدو، من جانب أبو إياد (صلاح خلف) باسم فتح في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٨[٨٠]: إن الثورة الفلسطينية ترفض كل أفكار التعصب والتشيع (الطائفية) والعنصرية، والتي هي أسس الحركة الصهيونية. والثورة لا تحارب اليهود بوصفهم منتمين إلى ديانة، بل تحارب الصهيونية التي هي حركة إمبريالية وتعبير عن النازية الجديدة، تسعى دومًا إلى احتلال المزيد من الأراضي العربية وطرد سكانها منها. ولابد من استئصال الكيان الصهيوني حتى يتسنى إرساء السلم والأمن في المنطقة العربية. وهدف النضال الفلسطيني هو تحرير اليهود من تحكم الإرهاب الفكري والتوجه العنصري الذي تمثله الصهيونية وسوف يكون بوسع اليهود أن يحيوا حياة كريمة في دولة ومجتمع عربيين. وإذا كانت الدولة عربية، فإنه لا يقال عندئذ إنها فلسطينية.

وقد يكون من شأن هذا الموقف أن يكون معارضًا للميثاق الذي اعتمدته منظمة التحرير الفلسطينية في العام السابق. وإذا كانت مسألة مصير اليهود بعد تحرير فلسطين تظل مسألة افتراضية، لأن هذا هدف في الأمد الطويل، فإن التوجه الذي اتخذته فتح بأن تصبح فاعلاً سياسيًا معترَفًا به على المسرح الدولي – وفي مرحلة أولى على الأقل أمام القوى التقدمية– إنما ينطوي على أن تكون لديها إجابة جاهزة على هذا النوع من التساؤلات. ومن ثم يجري التأكيد في مناسبات عديدة

على أن النضال هو نضال ضد الصهيونية وليس نضالاً ضد اليهود (الذين لا يُعتَرَفُ لهم بصفة الشعب).

وبدعم من عبد الناصر والملك فيصل، فإن قيادة فتح إنما تُعَدُّ الآن في موقع قوة للتفاوض مع القيادة المؤقتة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويتم التوصل إلى اتفاق. ففتح، مع احتفاظها بوجودها المتمايز، سوف تتولى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وسوف تصبح «العمود الفقري» لها. وسوف يجري توزيع مقاعد المؤتمر الوطني الفلسطيني من زاوية هذا التوجه. وتسمح الازدواجية بالحفاظ على مؤسسات وأطر منظمة التحرير الفلسطينية، وهي منظمة تعتبر دومًا منبثقة عن جامعة الدول العربية، مع صون الاستقلال السياسي لفتح وحريتها في اتخاذ قراراتها. كما يسمح هذا الاختيار برفض «الخيار الجزائري» المتمثل في جبهة تحرير وطني مستعدة لأن تصفي بالقوة أي منافس لها. وتكفل هيمنة فتح صون تعددية الحركات وعددٌ منها له حماة عرب أقوياء. وهي ضمانة ضد خطر الحرب الأهلية. وعندئذ تقرر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والموالون لسوريا مقاطعة المؤتمر الوطني الفلسطيني القادم.

والحال أن برنامج فتح، الذي أُعلن عنه في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩[٨١]، إنما يكفل وجود كل القوى الفلسطينية في داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وهو يحافظ على الطريق الثوري المسلَّح ويرفض كل المحاولات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية استنادًا إلى القرار رقم ٢٤٢ كما إلى المشروع السوفييتي والمشاريع الأخرى التي تريد إقامة دولة فلسطينية مزعومة. وهو يطالب بكل فلسطين.

وفي ٢٥ يناير/ كانون الثاني، يعاود عبد الناصر الحديث بمناسبة المؤتمر الدولي الثاني لمساندة الشعوب العربية. وهو يحيي القضية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي: أيُعقَلُ أن يتم الاستناد إلى حكايات، ترجع إلى عدة آلاف من السنين، لطرد شعب من أرضه وتهديد العرب بين النيل والفرات بالمصير نفسه؟ الواقع أن هذا مشروع للإمبريالية لفرض قاعدتها في هذه المنطقة من العالم. وهل على العرب أن يدفعوا ثمن عواقب اضطهاد اليهود على أيدي النازيين؟ هل هو سَوِيٌّ أن تحذو العنصرية الصهيونية حذو العنصرية النازية؟ هل لابد للضحايا أن يكونوا

أسوأ من الجلادين؟ وهذه البلاغة لا يجب لها أن تحجب أن عبد الناصر يتمسك بالقرار رقم ٢٤٢، حتى وإن كان الفلسطينيون يرفضونه.

وإقتداء بعبد الناصر، يستخدمُ طرحُ فتح خطابًا يزاوج بين معاداة الصهيونية ومعاداة النازية[٨٢] ويرفض المشروعين الأميركي أو السوفييتي للتسوية السياسية. ولأول مرة، على ما يبدو، يستخدم علنًا تعبير «الدولة الديموقراطية». فهدف الثورة الشعبية الفلسطينية هو «تصفية الكيان الصهيوني وإقامة دولة ديموقراطية يحيا فيها الفلسطينيون على اختلاف طوائفهم، مسلمين ومسيحيين ويهود، في مجتمع ديموقراطي تقدمي»[×].

وأحد أهداف الثورة هو تحرير اليهود من الصهيونية. فالشعب الفلسطيني قد عاش دومًا مع اليهود الذين حماهم من الاضطهاد الأوربي مثلما حمى طوائف أخرى كالأرمن الذين اضطهدتهم تركيا المسلمة.

وقرارات المؤتمر أقل طموحًا لأن عليها التوفيق بين المطالب المصرية والفلسطينية. فلإقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، لابد من نيل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة واسترداد حقوق العرب الفلسطينيين[٨٣].

وفي ٢٩ يناير/ كانون الثاني، أمام مؤتمر النقابات العربية، يواصل عبد الناصر حجاجه مقارنًا الصهيونية بالعنصرية التي عانت منها أوروبا وبالاستعمار الذي استأصل شعوب أفريقيا.

وفي الأول من فبراير/ شباط، يفتتح عبد الناصر المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس. وهو يجأر بأن الصهيونية ليست عدو الفلسطينيين وحدهم بل هي عدو العالم العربي كله. وكان من مآثر حرب يونيو/ حزيران أنها ساعدت على عودة ظهور الكيان الفلسطيني. وهو يشيد بأعمال المقاومة الفلسطينية ويعلن أن بلاده تقدم لها مساعدات دون تحفظ. وهو يعترف بحق المقاومة في رفض القرار رقم ٢٤٢ الذي قبلته الجمهورية العربية المتحدة. وفي اليوم التالي، في مقابلة مع مجلة نيوزويك، يدقق فكره. فهو يرى أن الحل الدائم إنما يتمثل في أن تكف إسرائيل عن أن تكون بلدًا قائمًا على الدين، كما يتمثل في أن تقبل إسرائيل مساواة كاملة بين اليهود والمسلمين والمسيحيين. وهو بذلك إنما يُصَدِّقُ، دون أن يقول ذلك، على

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

برنامج إقامة دولة ديموقراطية في فلسطين. ومن جهة أخرى فإن هذا الموقف إنما يندرج تمامًا في استمرارية المواقف التي اتخذها قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

وجدول الأعمال الرسمي هو توحيد الحركة الفلسطينية[٨٤]، ما يعني بوضوح سيطرة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يحدث بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة على رأسها عرفات. ومن ثم فلا تجري مناقشة صوغ برنامج سياسي جديد ويتم التمسك بالميثاق الذي عُدِّل في السنة السابقة. والبيان السياسي الصادر في ٤ فبراير/ شباط ١٩٦٩[٨٥] يستند إلى فكرة الكفاح المسلح الإلزامية ويرفض أي مشروع قائم على القرار رقم ٢٤٢، بما في ذلك الخطة السوفييتية، كما يرفض أي تصفية للقضية الفلسطينية عبر قبول كيان فلسطيني مزعوم ليس من شأنه أن يكون سوى أداة في خدمة الإمبريالية والصهيونية. ويجري تعريف الصهيونية بوصفها حركة استعمارية تخدم الدول الإمبريالية العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ؛ وهي حركة عنصرية وفاشية بحكم طبيعتها. ويتم الحرص على تجنب استخدام مصطلح الدولة. فهدف الشعب الفلسطيني، علاوة على تحرير وطنه، هو إقامة مجتمع ديموقراطي حر في فلسطين، لما فيه صالح جميع الفلسطينيين، المسلمين والمسيحيين واليهود. وهذا بالفعل أكثر مما يجوز في نظر العناصر الفلسطينية الأكثر جذرية[٨٦].

ويتمثل أحد أسباب غياب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن اجتماع القاهرة في انقسامها الداخلي بين يمين قومي بالأحرى ويسار متمركس. وفي أبريل/ نيسان ١٩٦٨ بالفعل، كان أحمد جبريل، الذي اتهم القيادة باتباع نهج قريب من نهج فتح، قد استرد حريته وشكَّل الجبهة الشعبية – القيادة العامة التي اتخذت من سوريا قاعدة لها والتي شاع عنها أنها على ارتباط وثيق بالاستخبارات السورية. وبعد هروب جورج حبش، تفشل محاولة التوصل إلى مصالحة عامة. وفي نهاية المطاف، ينشق اليسار، في ٢٢ فبراير/ شباط ١٩٦٨، لكي يشكل الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين، تحت قيادة نايف حواتمه، وهو آنذاك في الثانية والثلاثين من العمر. وعدد مناضلي المنظمة الجديدة، التي ترغب في أن تكون في الطليعة السياسية، عدد محدود. وخطابها ينهل من شتى أشكال اليسارية الموجودة آنذاك (الكاستروية، التروتسكية، الماوية) وبرنامجها جذري جذرية خاصة، فهو

يدعو إلى الثورة في جميع البلدان العربية ويرفض أي وصاية خارجية على المقاومة الفلسطينية.

وعلى الرغم من الانشقاق، تتدرج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي أيضًا اندراجًا حاسمًا في صفوف اليسار، فهي تتبنى خطابًا متمركسًا بقوة. وهي تتمتع بـ«جهاز خاص» مكلف بالعمليات خارج العالم العربي ويقوده الناشط وديع حداد، أحد مؤسسي حركة القوميين العرب. وهذا الأخير لا يؤمن بـ«حرب» العصابات «الشعبية» ويعلي من شأن عمليات الإرهاب الدولي المثيرة سعيًا إلى ضرب إسرائيل وحلفائها في مواقع ضعفهم.

وبما أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مقطوعة الصلة بسوريا، فإنها تحصل على الدعم المادي من العراق البعثي. على أن بغداد تسعى أيضًا إلى فرض نفوذها على المقاومة بخلقها، في أبريل/ نيسان ١٩٦٩ منظمة تابعة للبعث العراقي، هي جبهة التحرير العربية.

ويرجع تجزؤ المقاومة الفلسطينية إلى الخيارات الإيديولوجية المتباينة والتنافسات على السلطة وإعادة إنتاج الانقسامات الموجودة في داخل العالم العربي في داخل الساحة الفلسطينية. وهكذا يجد المرء نفسه بإزاء الواقع المحزن الذي يتمثل في أنه في كل مرة يأخذ فيها الفضاء السياسي العربي طابعًا تعدديًا فإنه يعيد إنتاج الانقسامات والصراعات على النفوذ، سواء كانت انقسامات وصراعات عربية أو شرق أوسطية أو دولية.

ولابد من ملاحظة أنه إذا كانت جميع مكونات المقاومة تُعَرِّفُ نفسها بأنها معادية للإمبريالية، فإن أيًا منها لا تربطه بالفعل علاقات تبعية بالاتحاد السوفييتي. وفتح، التي تحوز الآن خزانة حرب بفضل الدعم المالي من جانب البلدان العربية وبفضل الضرائب التي تجمعها من الدياسپورا الفلسطينية في الخليج، تتمتع بهامش استقلالية نسبية حقيقي ولا تسعى إلاّ إلى الحصول على الاعتراف السياسي بها من جانب الاتحاد السوفييتي. أمّا المنظمات الأخرى، فهي تحصل على تمويل إمّا من سوريا أو من العراق. والجميع يتطلعون إلى الصين الشعبية في اللحظة التي تصل فيها مكانتها الثورية إلى الذروة، وهو ما ليس من شأنه إلاّ أن يثير غيظ موسكو. بل إنه يبدو أن الاتحاد السوفييتي قد هدد حلفاءه العرب، في مستهل عام ١٩٦٩،

بوقف شحنات أسلحته لو استمروا في تحويل جزء منها إلى المنظمات الفلسطينية. ويبدو أن الجهاز الخاص للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هو وحده الذي كانت له علاقات عضوية مع الأجهزة السرّية السوفييتية، إذ من الوارد اعتبار وديع حداد، بحسب بعض المصادر، عميلاً للجنة أمن الدولة [KGB] (٨٧). ويبدو أن الأمر يتعلق بتعاون مما بسيطرة ويبدو أن العلاقات قد نشأت في عام ١٩٧٤. ثم إن الجهاز الخاص للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كان قد حقق آنذاك استقلاله المالي، عبر عمليات ابتزاز مالي دولي حقيقية.

وأيًا كان الأمر، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تواصل حملة الإرهاب الدولي التي تقوم بها بمهاجمة طائرة تابعة لشركة العال في مطار زيوريخ في ١٨ فبراير/ شباط ١٩٦٩. وتستعيد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حججها حول الطبيعة العسكرية للطائرات الإسرائيلية(٨٨). ويُنَظِّرُ حبش لهذا النوع من العمليات مؤكدًا أنها تهدف إلى إفهام العالم أن الفلسطينيين قد طُردوا من وطنهم رغم أنف العدالة والقانون الدولي وأنهم مستعدون لاستخدام جميع الوسائل لإسماع العالم صوت حقهم(٨٩). والطابع المثير لهذه العمليات ينـدرج أيضًا ضمن النزاعات الفصائلية لليسار الفلسطيني المتطرف. فالنضال ضد الإمبريالية لا يعرف حدودًا، ومن هنا مشروعية هذا النوع من العمليات. وعلى العكس من ذلك، فإن الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين تشجب هذه العمليات مُؤَكِّدَةً أن اللجوء إلى العمل الفردي يؤدي إلى تسريح الجماهير، التي يجب أن تكون الفاعل الأول في النضال. أمّا عرفات، الذي يهمه بالفعل السعي إلى الفوز بشكل معين من الاحترام الدولي(٩٠)، فهو يشجب بدوره العملية بوصفها عملية ضارة بالمكتسبات التي حققتها المقاومة في صفوف الرأي العام العالمي.

وترى الحكومة الإسرائيلية في تصريحات عبد الناصر وفي برنامج منظمة التحرير الفلسطينية خطة لإبادة إسرائيل: في مرحلة أولى الجلاء عن الأراضي المحتلة، ثم تسوية تشمل الفلسطينيين. وهذه العودة إلى خطاب التحذير من الأخطار والذي كان سائدًا في مايو/ أيّار ١٩٦٧ إنما تهدف إلى تبرير مشروعات الضم دون توافر إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء حول مدى مشروعات الضم هذه. وهذه العودة تعبر أيضًا عن الانزعاجات الناشئة عن إخفاق مهمة يارنج. فهذا الإخفاق،

بعيدًا عن أن يعزز الوضع القائم، قد يقود إلى تسوية مفروضة من جانب الأربعة الكبار. والموقفان الفرنسي والسوفييتي معروفان جيدًا. وسوف تحذو بريطانيا العظمى حذو الولايات المتحدة. ويبقى الوقوف على توجهات الإدارة الأميركية الجديدة.

وفي الأراضي المحتلة، فإن تظاهرات تلامذة المدارس، خاصة البنات، والتي أصبحت شبه يومية في مستهل عام ١٩٦٩، إنما يجري تشبيهها بأنها أعمال «إرهابية» لأن مصدر إلهامها هو منظمات «إرهابية» ومن ثم فإنها تُعَامَلُ بهذه الصفة ؛ والحال أنه يجري نقل أربعين فتاة من فتيات غزة إلى المستشفيات لتلقي العلاج على أثر الضربات التي وجهتها إليهن قوات حفظ النظام الإسرائيلية.

والسياسة المتبعة تظل سياسة الجزرة والعصا[٩١]. فتتكاثر تدابير الاحتجاز الإداري (دون حُكمٍ صادرٍ) و، لدى أتفه اشتباه، يجرى هدم بيت شخص مشتبه به. والسجناء الفلسطينيون المفرج عنهم يتهمون الإسرائيليين بممارسة التعذيب على نطاقٍ واسع. وقد تم احتجاز ألف فرد احتجازًا مستديمًا. واللجنة الدولية للصليب الأحمر لها الحق في التدخل فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة لأن المنحدرين منهما «أشخاص محميون» باتفاقيات جنيف وترى اللجنة أننا بإزاء معاملات سيئة («ممرات مشبعة بدخان التبغ») بأكثر مما بإزاء معاملات عنيفة منهجية. والإسرائيليون يرفضون تمكين اللجنة من زيارة المحتجزين في القدس فهم رعايا إسرائيليون، وهو ما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أن:

> الأشخاص المحميون الموجودون في أرض محتلة لا يجوز حرمانهم في أي حالة ولا بأي شكل من الاستفادة من هذه الاتفاقية سواء جرَّاء أي تغيير يحدث بحكم الاحتلال في مؤسسات الأرض أو حكومتها [...]، أو بسبب الضم.

كما يرد الإسرائيليون بالإحالة إلى الاتفاقية نفسها والتي لا تنطبق بنودها على من هم «على المستوى الفردي موضع اشتباه مشروع بالانكباب على عمل ضارٍّ بأمن الدولة».

وهكذا نرجع إلى مشكلة التعارض بين الإرهاب والمقاومة لأن الاتفاقية الثالثة الخاصة بأسرى الحرب تُدرج في تعريفها للأسرى أعضاء «حركات المقاومة المنظَّمة المنتمين إلى طرف في النزاع والذين ينشطون خارج أو داخل أرضهم

هم». وبحسب رأي الحقوقي الكبير رونيه كاسان، وهو، من جهة أخرى، نصير حازم لإسرائيل، فإنه إذا كانت الاتفاقية الرابعة لا تنطبق على من شاركوا في الحرب، فإن هؤلاء الأخيرين محميون بالاتفاقية الخاصة بأسرى الحرب. والقضاء العسكري الإسرائيلي لا يعترف بهذه الوضعية للأشخاص الذين لا يرتدون الزي العسكري، فهم لا ينتمون إلى جماعة عسكرية معترف بها وأهدافهم مختلفة جدًا عن الأهداف التي تجيزها الحرب.

وإذا كان وادي نهر الأردن وقناة السويس هادئين نسبيًا في تلك الفترة، فإن هناك انزعاجًا معلنًا من تزايد عدد الفدائيين المتسللين إلى الجنوب اللبناني. وقد تجمعوا في قطاع جبل حرمون قرب الجولان المحتل. والمعضلة الإسرائيلية هي أنه كلما جرى التشديد على الخطر الذي يمثله الفدائيون، ازدادت شعبيتهم في صفوف الرأي العام العربي.

وهذا يفسر التزام التحفظ بعد اعتداء زيوريخ واعتداء في القدس، في ٢١ فبراير/ شباط، أدى إلى مصرع شخصين وإصابة عشرة مدنيين بجراح. ويدور الحديث عن «ردود فعل من قبيل الدفاع عن النفس» وعن إنزال العقاب بالمذنبين، دون مزيد من التحديد. وفي ٢٤ فبراير/ شباط، يجري شن غارة جوية على «قاعدتين إرهابيتين» قرب دمشق. وقد تم ضرب طائرتين سوريتين حاولتا التصدي للغارة. ويتحدث البيان السوري عن خسائر مدنية أساسًا (ستة قتلى بينهم طفلان وفتاة). أمّا البيانات التالية عن الحصيلة فهي ترفع عدد القتلى إلى ١٥. ويبدو أن الطائرات الإسرائيلية قد أخطأت أهدافها وأصابت مركزًا جمركيًا وعربات على طريق بيروت- دمشق. أمّا موت إشكول، في ٢٦ فبراير/ شباط ١٩٦٩، من آثار أزمة قلبية، فهو يشل مؤقتًا عملية اتخاذ القرار الإسرائيلي.

بدايات إدارة نيكسون

كان ريتشارد نيكسون معروفًا، على نحو أخص، بوصفه من مقاتلي الحرب الباردة (*Cold Warrior*) وبوصفه النائب السابق للرئيس أيزنهاور، رئيس الولايات المتحدة الأقل انحيازًا إلى إسرائيل، وذلك لأسباب جيوسياسية أساسًا. ولم يكن يُكِنُّ تعاطفًا ملحوظًا مع إسرائيل ولا مع الجالية اليهودية الأميركية، خلافًا لترومان أو

لجونسون اللَّذين كان من بين المحيطين المباشرين بهما أناس لهم علاقات مباشـــرة بالسلطات الإسرائيلية. وكان من الوارد أن يتحدث، في دائرته الخاصة، حديثًا بالغ الفجاجة، عن اليهود، أميركيين كانوا أم غير أميركيين، لكن فجاجة الكلام هذه، كما سوف تكشف ذلك فيما بعد شرائط البيت الأبيض التسجيلية، كانت تغطي طيفًا مــن الموضوعات أوسع بكثير.

والهوى الحقيقي لرئيس الولايات المتحدة الجديد هو السياسة الخارجية. وهـــو عازم تمامًا على أن يسيطر عليها. وهو يرتاب ريبة عميقة فـــي وزارة الخارجيـــة الأميركية، التي يَشتبه بأنها لا تريد تطبيق التوجهات الرئاسية. وهو يختار صـــديقه ويليام روجرز وزيرًا للخارجية، والرجل حقوقي ليست لديه أي ممارسة في حقـــل العلاقات الدولية. وبما أن نيكسون يريد أن تقاد السياسة من جانب البيت الأبـــيض، فإنه يعتمد على مجلس الأمن القومي الذي يعهد به إلى الشخصية القوية المتمثلة في هنري كيسنجر، وهو أستاذ جامعي متعطش إلى الســلطة. ونيكســـون وكيســـنجر يميلان إلى الانفراد ولديهما ميل معين إلى الدبلوماسية السرية ويعاديان المداولات العلنية.

والأولوية المطلقة هي حرب ڤيتنام، والتي تستوعب في آن واحد العلاقات مع الاتحاد السوڤييتي وانفتاحًا متوقعًا على الصين. ومنذ البداية، يدشن كيسنجر حربًـــا غير معلنة ضد روچرز، الذي يسعى الأول إلى إبقائه بعيدًا عـــن اتخـــاذ القـــرار. وهكذا فإنه يتولى إفهام دوبرينين، السفير السوڤييتي لدى واشنطون، بأنه محاوره لا وزير الخارجية.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن مقاربة نيكسون هـــي مقاربـــة ذات طـــابع چيوسياسي أساسًا. فهو يسعى إلى التصدي لتوسع الاتحـــاد الســـوڤييتي فـــي هـــذه المنطقة من العالم على أثر حرب يونيـــو/ حزيـــران ١٩٦٧. وبحســـب نظريـــة «الارتباط» (*Linkage*)، فإنه مستعد لربط مسألة الشرق الأوســـط بمســـألتي ڤيتنـــام والحد من التسلح. وهو لا يُكِنُّ أي تعاطف مع الجالية اليهودية الأميركية التي يرى أنها مؤيدة في غالبيتها للحزب الديموقراطي ومعادية له منذ بداية مسيرته العمليـــة السياسية. وهو يماهيها بـــ«ليبراليي» الساحل الشرقي. ثم إنـــه يـــرى أن اللـــوبي الموالي لإسرائيل يخون المصالح الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية، وإن كـــان

يجب عليه أن يأخذ هذا اللوبي في حسبانه وذلك بسبب نفوذه المباشر على وسائط الإعلام وعلى الكونجرس. وقد ذهب بعض المؤرخين إلى حد القول بأن نيكسون كان يشاطر التحيزات المعادية للسامية لدى الطبقة الوسطى الأميركية التي جاء من صفوفها. ويجب أن نرى في ذلك أيضًا ثمرة تجربته السياسية وقت رئاسة أيزنهاور، خاصة خلال امتحان القوة في مستهل عام ١٩٥٧. وإذا كان بعض معاونيه المباشرين ينحدرون من أصل يهودي كهنري كيسنجر أو ويليام سافير، فإنه يرتاب في تأثيرهم المفترض على الملف شرق الأوسطي. وبأكثر من انزعاجه من الصوت الانتخابي اليهودي، الذي يرى أنه من مكتسبات خصومه السياسيين، ينزعج من ثقل اللوبي الموالي لإسرائيل في الكونجرس، والذي ارتفع صوته بالفعل في فبراير/ شباط ١٩٦٩ لكي يشجب مبدأ المحادثات الرباعية.

ولهذا السبب، قرر نيكسون، في بداية رئاسته، أن يعهد بإدارة هذا الملف إلى روجرز. وهكذا، فإن حدوث فشل، وهو فشل مُرَجَّحٌ تمامًا، سوف تقع المسؤولية عنه على وزارة الخارجية لا على البيت الأبيض. وكيسنجر لا يسعه قبول هذا الوضع وهو مستعد لخوض حرب بيرقراطية لا ترحم لإزاحة وزير الخارجية. وفي كل مرة تحدث فيها أزمة كبرى في الشرق الأوسط، سيرجع الملف لا محالة إلى البيت الأبيض. ثم إن مستشار الرئيس، بإحالته ملفات المنطقة إلى المواجهة مع الاتحاد السوفييتي، إنما يعيد فرض موقعه.

وضمن منظوره كمُنَظِّرٍ، فإن الحرب الباردة، في الشرق الأوسط كما في أي مكان آخر، هي رهانٌ حصيلته عدم، فأي تقدم لأحد الطرفين من غير الممكن أن يحدث إلاَّ على حساب الطرف الآخر[٩٢]، ومن هنا عدم الثقة بوجوب مواجهة أي اقتراح صادر من موسكو. ومن شأن أي حل مفروض أن يُفَسَّرَ بأنه سيطرة أميركية – سوفييتية مشتركة كما أن من شأنه المجازفة بإلحاق ضرر بنظم التحالفات في شتى أرجاء العالم، ناهيك عن إعادة تعريف العلاقات مع إسرائيل. ولابد من تفادي نشوء وضع يمكن فيه للسوفييت أن يتحدثوا باسم العرب ويمكن فيه للأميركيين التحدث باسم الإسرائيليين. فهذا من شأنه تكريس موقع موسكو في هذا الجزء من العالم. ولا يمكن للحوار مع الاتحاد السوفييتي أن تكون له أهمية إلاَّ ضمن أفق الحد من النزاعات المحلية، وهو ما يعني الحد من تسليمات الأسلحة.

وتتمثل الأولوية المطلقة في تجنب حدوث مواجهة إسرائيلية – عربية من شأنها توريط الدولتين العظميين فيها توريطًا مباشرًا. والحال أن هشاشة نفوذ موسكو في العالم العربي لن تدفعها إلى ممارسة ضغوط حقيقية على حلفائها العرب. وعلى أي حال، ألاَ يترجم التحرك الدبلوماسي الذي انخرطت فيه قلقها حيال تطور إرهاب لا يسيطر عليه حلفاؤها هم أنفسهم؟ (٩٣).

وفيما يتعلق بالتسوية نفسها، يرى كيسنچر أن الأميركيين ليس عليهم رسم حدود إسرائيل القادمة وهو ما يسمح بإدراك أن حالات ضم مهمة تعد، بالنسبة له، ممكنة تمامًا. وهو يجد عونًا قويًا في قرار نيكسون التعامل مباشرة مع السوڤييت دون التحرك عبر وزارة الخارجية الأميركية، أي التعامل عبر قناة تتألف من كيسنچر ودوبرينين.

وحيال الخطة السوڤييتية، فإن نيكسون وكيسنچر عازمان على تأخير اتخاذ أي قرار إلى ما بعد الجولة الأوروبية للرئيس والمتوقع القيام بها في أواخر فبراير/ شباط – أوائل مارس/ آذار ١٩٦٩(٩٤). ويظهر أنهما مؤيدان لإجراء نقاشات تمهيدية حول المحادثات الرباعية. وسوف تأخذ طابعًا ثنائيًا مع كل طرف من الأطراف الثلاثة الأخرى سعيًا إلى التمكن من استخلاص مواقف مشتركة. وفي واشنطون، يجري التأكيد على الرغبة في الحفاظ على استقلالية مهمة يارنج المنبثقة عن مجلس الأمن وليس عن الأربعة الكبار. لكن المعني [يارنج]، الذي يرى أن التحجر الإسرائيلي يشكل العقبة الرئيسية، لا يفكر في الذهاب إلى المنطقة إلا بعد تلقيه «تشجيعًا» من الأربعة الكبار(٩٥). وفي نهاية المطاف، يقرر مع ذلك الذهاب لأنه كان ملتزمًا بأن يفعل ذلك. ويرى إيبان في ذلك برهانًا على فشل المحادثات الرباعية.

وتبدأ المحادثات الفرنسية – الأميركية في ٢٨ فبراير/ شباط على المستوى الوزاري ثم عبر لقاء مباشر أول بين نيكسون وديجول(٩٦). والعلاقات ممتازة بين الرجلين – والأرجح أنها أفضل علاقات أقامها الجنرال مع رئيس أميركي. وكان الفرنسي قد استقبله زمن اجتيازه الصحراء بعد فشله في الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٦٠ وكان الأميركي ممتنًا له على ذلك. وهما يستعرضان الوضع العالمي الراهن. فيعبر ديجول للمرة الأخيرة عن آرائه بشأن الشرق الأوسط: لا يجب

التظاهر بالبحث عن السلم، فهذا من شأنه أن يعني استمرار مهمة يارنج. ويجب على الأربعة الكبار أن يتفقوا على تطبيق القرار رقم ٢٤٢:

أي انسحاب القوات الإسرائيلية، وضمان أمن حدود إسرائيل، وكفالة حرية الملاحة في خليج العقبة وفي قناة السويس، بما في ذلك لإسرائيل، وتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم إذا ما رغبوا في ذلك. ويمكن أن يلي ذلك ترتيب بشأن مسار الحدود، بحيث يتم تحسينه عند الاقتضاء. وإذا ما اتفقت الدول العظمى على ذلك، فسيكون بالإمكان تحقيق ذلك بسرعة ؛ وإلاّ فإنه لن يتحقق أبدا وعندئذ فإن الوضع في الشرق الأوسط سوف يصبح أسوأ فأسوأ.

وعندئذ ينخرط الجنرال في تنبؤ يترك أثرًا ملحوظًا في نفوس محاوريه الأميركيين (وقراء اليوم):

الواقع أن إسرائيل تصبح إمبريالية بشكل متزايد باطراد. ودايان يجازف بأن يكون سيدها: إنه يريد الذهاب إلى النيل، إلى الفرات، يريد الذهاب إلى بيروت، إلى دمشق ؛ وهو يستطيع ذلك لأنه يملك إمكانات ذلك ؛ والعرب مشتّتون وتسليحهم أضعف. وكل ما هناك أنه سيجد نفسه بين السكان العرب في مصر، في العراق، في سوريا ؛ وسوف تتكاثر الحوادث والاغتيالات ومعسكرات الاعتقال، أمّا خطوط أنابيب النفط وآبار البترول فسوف يجري نسفها. وسوف تنهار الحكومات العربية في القاهرة، في عمّان، في بيروت، وسيأخذ مكانها غاضبون حانقون لا نعلم من الذي سيقودهم، لكن من سيقودهم، على أي حال، لا هو أنتم ولا حتى السوفييت.

ويقبل نيكسون إطار التوافق الرباعي لكنه يريد أن يضيف إليه اتصالات ثنائية بين الأميركيين والسوفييت. وهو يسعى إلى الحصول على موافقة ديجول. وهذا الأخير يجد ذلك طبيعيًا، لأن فرنسا ستكون لها اتصالاتها الثنائية الخاصة بالسوفييت، لكنه يرى أن اقتراحا أميركيًا – سوفييتيًا سيكون أثره أقل من أثر اقتراح يقدمه الأربعة الكبار. ويعترف نيكسون بأنه لا يجب السعي إلى اتفاق بشأن الشرق الأوسط على غرار اتفاق «يالطا» وأن الاتحاد السوفييتي لا يجب أن يبدو بوصفه «الصديق» الوحيد للعرب (والمقصود ضمنا هو أن فرنسا يمكن أن تلعب هذا الدور).

ويؤكد نيكسون أنه لن يتأثر باعتبارات السياسة الداخلية الأميركية:

فيما يتعلق بإسرائيل، أودُ أن أوضح لكم موقفي فيما يتعلق بجانبين. أولاً، هناك من يعتقدون أن أي رئيس للولايات المتحدة لا يمكنه اتخاذ أي قرار بشأن إسرائيل دون أن يأخذ في حسبانه الصوت الانتخابي اليهودي. هذه الحالة ليست حالتي.

الجنرال ديجول: أعرفُ ذلك.

السيد نيكسون: إن القرار الذي سأتخذه بشأن الشرق الأوسط، وكذلك القرار الذي سيكون عليَّ اتخاذه بشأن الأسلحة الاستراتيجية، لن يكونا قائمين على اعتبارات السياسة الداخلية.

ولا يجب للتسوية أن تظهر بوصفها مفروضة على إسرائيل، ومن هنا أهمية ضمانات الأمن التي يجب تقديمها لها. وديجول موافق على مسألة الشكل:

من جهة أخرى، «فرض» ليست سوى كلمة: أمّا في واقع الأمر فإن المسألة هي كذلك بالفعل، وإلاّ فإن إسرائيل لن تقبل أبدًا العودة إلى الخطوط التي انطلقت منها. وسوف تدرك أن قبول الحل هو أفضل لها من التعرض لضغوط في نهاية المطاف، ثم لعقوبات من جانب مجلس الأمن.

ويعبر نيكسون عن انزعاجه من عمل «القوى الراديكالية» في العالم العربي. وهو يرى أن الغرب يجب أن يساند «قوى العالم العربي المستقرة» - و«المحافظة». والجنرال يوافقة على ذلك.

ومحادثات اليومين التاليين مكرّسة لمسائل أوروبية ولمسألة الأمن كما لحرب ڤيتنام. ويوضح نيكسون أنه سوف يتعين في الأمد الطويل تبني سياسة انفتاح على الصين الشعبية.

ويعلن نيكسون، لدى عودته إلى الولايات المتحدة، في ٥ مارس/ آذار ١٩٦٩، أنه إذا أعطت المحادثات الثنائية نتائج مُرضية، فسيكون بالإمكان عندئذ الانتقال إلى المحادثات الرباعية. وتدفع وزارة الخارجية الأميركية في اتجاه السعي إلى تسوية عن طريق الاتصالات الثنائية والمحادثات الرباعية. وكيسنجر معاد لذلك، وهذا، في آن واحد، لأسباب جوهرية - فالتعارضات بين الأطراف قوية جدًا

ويجب إيلاء الأولوية لمسألتي ڤيتنام والحد من التسلح، والرأي العام الأميركي جد منقسم فيما يتعلق بمسألة ڤيتنام، ومن شأن تسوية مفروضة في الشرق الأوسط زيادة المتاعب أكثر – ولأسباب بيروقراطية: فهو لم يحرز الصدارة النهائية بعد على روچرز ولا يمكنه السماح له بالحصول على نجاح باهر. وإذا كانت هناك موافقة على مبدأ المناقشات الثنائية، فإنه تبقى معرفة من الذي سيكون محاور دوبرينين: وزارة الخارجية أم كيسنچر؟

وهكذا فإن چوزيف سيسكو(٩٧)، الخبير بشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، إنما يضطر إلى انتهاج دبلوماسية مزدوجة، الأولى، ولعلها الأسهل، بين العرب والإسرائيليين، والثانية، الأكثر مشقة، بين روچرز وكيسنچر. ولذا فإنه ينقل جميع المعلومات عن الشرق الأوسط، والتي تصل إلى وزارة الخارجية، إلى مجلس الأمن القومي في حين أن كيسنچر بعيد عن أن يفعل المثل. وهكذا يحصل على مهمة خوض المحادثات الثنائية عن الجانب الأميركي.

والجميع متفقون على التشخيص – النفوذ المتزايد للاتحاد السوڤييتي في الشرق الأوسط- لكنهم مختلفون على العلاج. فوزارة الخارجية ترى أن من شأن تسوية سياسية يكون للاتحاد السوڤييتي فيها دوره الذي يتعين عليه القيام به أن تقود لا محالة إلى اختزال مكانته في الشرق الأوسط وذلك، بكل بساطة، لأن من شأن حاجة العرب إليه أن تقل. بينما يرى كيسنچر أن تسوية كهذه من شأنها أن تعود بالفائدة أساسًا على زبائن الاتحاد السوڤييتي، الذي من شأنه أن يشهد تكريس نفوذه. ويتعين أولاً اختزال النفوذ السوڤييتي بحيث يبدو التقدم المحرز بوصفه مكافأة عن التباعد المتخذ عن موسكو. وبشكل ما، يجب على إسرائيل أن تستخدم العصا وأن تجئ الولايات المتحدة بعد ذلك بالجزرة.

ومسألة الوقت مسألة جوهرية. ويرى أنصار الأطروحة الأولى أن غياب الحل السياسي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم النزاع وإلى إلحاق الضرر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة. بينما ترى المدرسة الثانية أنه يجب اللعب على طول الأمد حتى يتسنى إفهام العرب أنهم لن يحصلوا على شيء بالقوة أو بمساعدة الاتحاد السوڤييتي لهم. وعندئذ فقط سوف يتعين التحرك.

والمسألة الترابية هي إحدى المسائل المسكوت عنها في الجدل. فالحل المفروض يتحقق عبر العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ أو ما يعادلها. والحال أن كيسنجر، الذي مات عدة أفراد من أسرته في الشوعاه [المحرقة النازية]، إنما يعترف بمشروعية الدعاوى الترابية سواء كان ذلك لأسباب أمنية أم قبولاً لمبادئ الصهيونية. وفي مذكراته، يوضح بجلاء أن قرارات منظمة الأمم المتحدة ليست في نظره غير ضباب كلمات. وبوصفه مُنَظِّرًا لمقاربة واقعية للعلاقات الدولية، فإنه لا يعطي غير وزن قليل لمبادئ من قبيل احترام الوحدة الترابية أو عدم جواز المساس بالحدود أو احترام المعاهدات. فالشيء المهم هو علاقة القوى وتحييدها المتبادل في نهاية المطاف.

وما يتمناه كيسنجر الآن هو التحرك عبر خيار أردني والتوصل إلى اتفاق جزئي، دون أن يأخذ في حسبانه أن إدارة جونسون قد سارت في هذا الطريق غير المثمر إلى نهايته وأن الضفة الغربية والقدس هما بالتحديد اللتان تشكلان الملف الأصعب على المعالجة. وبما أنه لا يمكن أن يتحقق شيء في هذا المجال، فإنه يبقى التسويف، بالتظاهر بإعطاء أهمية لمساعي التوافق والتنسيق الجارية.

والفكرة هي إفهام السوفييت، عن طريق الاتصالات الثنائية، أن التقدم في الشرق الأوسط مشروط بالتقدم في الملف الڤيتنامي.

ومن ثم فمسألة الوقت مسألة جوهرية. وترى وزارة الخارجية الأميركية أن من الملح التحرك، بينما يرى كيسنجر أنه يجب اللعب على طول الأمد لجر العرب إلى التفاوض وفق شروط مقبولة للغرب. وتبقى معرفة من الذي يتحكم في الروزنامة.

الفصل الخامس

حرب القناة

« من المؤكد أن تناقضات العالم العربي ووجوه ضعفه لا تزال قائمة وهي تتجلى عند نقاط التوتر المتمثلة في استحالة اعتماد موقف واضح ومشترك حيال الفلسطينيين كما في التعارض المتواصل الأكثر من مكتوم بين الجمهوريين والملكيين. وعلى الرغم من هذه التناحرات المتواصلة، فما دامت الجمهورية العربية المتحدة تُبدي المقاومة العسكرية الرئيسية لإسرائيل مع تجسيدها إرادة النضال العربي فإن الشخصية شبه الأسطورية التي تمكّن عبد الناصر من خلقها إنما تتواصل في وجوده وفي إشعاع يتوصل تقريبًا إلى أن ينسى شعبٌ مُهانٌ، لكنه عازمٌ على تذوق ثمار الثأر، هزيمةً تتلاشى ذكراها بالفعل لتفسح المجال لإعادة تكوين بطيئةٍ لقدراتٍ عسكرية وسياسية يجري حشدها شيئًا فشيئًا في معركة ضد إسرائيل التي يُنْظَرُ إليها على أنها ظلم جذري وجسد غريب لا طاقة للشرق الأوسط العربي على استيعابه.»

سفارة فرنسا في مصر، القاهرة، ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩[1].

«السيد يارنج حزين، السيد يارنج يشعر بالضجر. فالممثل الشخصي للأمين العام قد جرى اختزاله إلى استعراض ظله الطويل المكشوف في حفلات كوكتيل لا طعم لها، متلهفًا إلى الانفصال عن كل ما لا يتعلق بالشرق الأوسط. قال للسيد وارنر «تعال افطر معي، سنتحدث عن تركمان آسيا الوسطى». وفي تلك الأثناء، فإن سفير شيلي يروج، ليس دون خبث، الشائعة التي تذهب إلى أن السيد يارنج مرشحٌ لخلافة يو ثانت. تلك هي الأمم المتحدة.

«للمرة الأولى، ألمح الدبلوماسي السويدي، الذي عدت إلى رؤيته أمس الخميس ٣، إلى شيء من نفاد صبره. فهو منزعج من الوضع في عَمّان ومن التدخل العراقي. وهو منزعج انزعاجًا سافرًا من اللعبة الإسرائيلية التي تُناسب دسائس المتطرفين العرب. وهو يعتبر نفسه أيضًا، بحسب كلمة سفير الجمهورية العربية المتحدة، «ضحية للسلام». ومع ذلك فهو مستمر

في أداء مهمته، لكن تفاؤله الأول قد بهت قليلاً. قال لي «إنني أحافظ على عدم انفلات الأمور، وكثيرًا ما التقى الزيّات، قدر الإمكان، لكي أرفع معنوياته». والحق إنني لا أعرف من الذي يرفع معنويات الآخر».

سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة، ٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠[٢].

الانتقال السياسي في إسرائيل

لا تتيح خلافة ليفي إشكول الفرصة لنقاش حول أسس السياسة الإسرائيلية، فهذه الخلافة تعبر عن علاقات القوة في داخل الحركة الاشتراكية الإسرائيلية التي هي بسبيلها إلى الوحدة (عاد الماپاي للتوّ إلى الانضمام إلى التحالف الانتخابي الذي يجمع بالفعل المكونات التاريخية الأخرى للحركة). وموشيه دايان هو الشخصية الأكثر شعبية بكثير في إسرائيل، لكنه يجد في وجهه المعارضة من جانب أغلبية كوادر الحزب. و«الحرس القديم» ليس مستعدًّا لأن يترك الساحة له، وهو يحبذ يجال آللون. والخطر هو أن يحدث انشقاق جديد لأن الرجلين المتنافسين ليسا مستعدّين للعمل سوية ولأنهما يمثلان مكونين لا يمثلان غير أقليتين في الحزب. وبعد مشاورات طويلة، تسمي قيادة الحزب جولدا ميئير كمرشحةِ حلٍّ وسط. وعليها أن تظهر بوصفها العقبة الأفضل في وجه دايان مع احتفاظها به في الحزب وتمثيل المكوّن ذي الأغلبية في الحركة، ألاَ وهو حزب الماپاي. وفي ٧ مارس/ آذار ١٩٦٩، يجري انتخاب ميئير من جانب اللجنة المركزية لحزب العمل بأغلبية ٢٨٧ صوتًا في مقابل امتناع ٤٥ عن التصويت (أنصار دايان). وهي تُبقي على الجانب الرئيسي من قوام حكومة الوحدة الوطنية السابقة وتحصل على موافقة الكنيست في ١٧ مارس/ آذار على توليها رئاسة الحكومة، بأغلبية ٨٤ صوتًا في مقابل ١٢ صوتًا وامتناع واحد عن التصويت.

وبينما يجري تقديمها كمرشح انتقالي قبل الانتخابات القادمة (هي في الحادية والسبعين من عمرها آنذاك)، فإنها تنجح في البقاء لمدة طويلة في السلطة. وهي معروفة بصرامتها ونشاطها وبيقظتها يقظة خاصة فيما يتعلق بأمن إسرائيل. لكن ما كان امتناعًا عن الاختيار لدى سلفها إنما يصبح خطًا سياسيًا قوامه الجمود التام المتمثل في رفض أي مبادرة سياسية. وفي ٩ مارس/ آذار، تعلن ميئير عزمها

«عدم التحرك» قبل إقامة السلم وتنتقد أفكار دايان عن دمج الأراضي المحتلة في إسرائيل. وفي الوقت نفسه، لا تعارِضُ مشروعات إقامة مستوطنات في الأراضي. وأحد القرارات الأولى المتخذة هو القرار الخاص بإطلاق قرضٍ لأغراض الدفاع يهدف إلى تغطية جزء من نفقات الحصول على طائرات الفانتوم وتعبئة السكان في وجه المحن الجديدة التي تنتظرهم على أثر إعادة التسلح العربية.

ويتعين على ميئير أن تتصدى فورًا لإعادة تنشيط لجبهة القناة. ففي الأسابيع السابقة، بدأت الحوادث تتكاثر. وقد أدركت القيادة المصرية بناء خط بار ليف، الذي يؤكد في نظر المسؤولين رغبة إسرائيل في الاحتفاظ بكل سيناء ومن ثم مشروعية اللجوء إلى القوة. وفي ٨ مارس/ آذار ١٩٦٩، تفتح المدفعية النار على طول القناة كلها، مبديةً تفوق نيرانها على العدو. وفي ٩ مارس/ آذار، يزداد وابل نيران المدفعية كثافة، لكن الفريق عبد المنعم رياض، رئيس هيئة أركان الجيش المصري، والرجل الثاني في الهرمية العسكرية، يلقى مصرعه خلال ردٍّ إسرائيلي. وكان القائد السابق للجيش الأردني في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ يتمتع بشعبية خاصة لدى الجنود والضربة قاسية قسوة خاصة بالنسبة لمعنويات القوات(٣).

ويقرر عبد الناصر أن يوقف التصعيد مؤقتًا وإن كان يُبقي على مستوى معين من الاشتباكات على القناة. وبما يشكل مفارقة معينة، يتبنى المسؤولون المصريون الآن خطاب «الدفاع الوقائي» الذي اعتاد الإسرائيليون على استخدامه. وسفير فرنسا يوجز حجاج هذا الخطاب على النحو التالي(٤):

> إنه يستند إلى واقع أن إسرائيل، انتهاكًا للقرار رقم ٢٤٢، لم تنسحب من الأراضي التي احتلتها في يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وبالتالي فإن أي تعزيز لجهازها العسكري – وبالأخص بناء تحصينات على طول القناة، وهو بناء يجب إنجازه في غضون أسبوعين، بحسب معلومات من مصدر أميركي- من شأنه أن يشكل انتهاكًا لوقف إطلاق النار. والأكثر من ذلك أن من شأن استمرار احتلال سيناء أن يشكل عدوانًا مستديمًا، من شأنه أن يجيز للجمهورية العربية المتحدة أن تعتبر نفسها، في كل حالة، في وضعِ دفاعٍ مشروع.

والحال أن عمليات القصف الإسرائيلية قد استهدفت مرة أخرى مدن القناة ومعامل تكرير البترول في السويس. والمدن بسبيلها إلى أن تفقد القليل من السكان الذي تبقَّى لها.

المحادثات الرباعية

أدى التقارب الفرنسي- الأميركي إلى إزعاج المسؤولين الإسرائيليين إزعاجًا خاصًا. وهم عازمون على أن لا يولوا في العلن أهمية كبيرة جدًا لحوادث القناة ولتَواصُلِ هجمات الفدائيين. فمن شأن التشديد الكبير جدًّا أن يؤدي بالضبط إلى تبرير تدخل من جانب الدول العظمى يمضي في اتجاه حل مفروض. ويجري إرسال أبا إيبان إلى واشنطون للتصدي لهذه الاتجاهات الخطيرة. وهو يستعيد أمام الصحافة تيماته المألوفة: المسألةُ يجب أن تُسوّى من جانب الأطراف المعنية دون تدخل خارجي، وهذا يجب أن يتم عبر البدء بعقد معاهدة صلح يتم بعد ذلك تطبيق بنودها على مراحل، ومن شأن العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران أن تكون انتحارًا بالنسبة لإسرائيل.

ويعرض روچرز عليه أفكار الحل الوسط المنبثقة عن المقابلة بين الخلافات القائمة بين وزارة الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي الأميركي[٥]. وقد استعيد مصطلحٌ سبق أن استخدمه چونسون بالفعل، فالتعديلات في الحدود لا «يجب أن تحمل علامة المنتصر[٦]»، وهو ما يعني أنها يجب أن تكون تعديلات طفيفة وتبادلية عند الاقتضاء. ويرى كيسنچر أن هذا الإعلان المبدئي لا معنى له بالمرة، فلكي يتم ذلك، لابد للولايات المتحدة من ممارسة ضغوط قوية على إسرائيل لصالح حلفاء السوڤييت، وهذا غير وارد. ومن شأن ضمانات دولية تعطي دورًا للسوڤييت أن تجعل منهم المحكِّمين في الوضع.

ويعبر إيبان بالفعل أمام محاوريه عن رغبة في التوصل إلى تسوية، لكنه يرفض أي تدخل خارجي. وهو يفضّل بشكل واضح الإبقاء على الوضع الحالي، الذي يسمح بالإكثار من الأمور الواقعة. ولذا فإن لقاءه مع الأمين العام للأمم المتحدة لا يسير على ما يرام[٧]. فهو يطلب إليه مواصلة مهمة يارنج في حين أن يو ثانت يرى أنه لا أهمية بعدُ للمهمة، إن لم تحظ بمساندة من جانب الأربعة

الكبار. والحال أن البورمي [يو ثانت] يحذر من أن الرغبة في الحفاظ على الوضع القائم من شأنها أن تؤدي إلى تدهور متواصل للوضع مع تكاثر أعمال العنف التي من شأنها أن تجعل التسوية السياسية صعبة بشكل متزايد باطراد.

ويعلن إيبان في كل مكان أن السياسة الأميركية لم تتغير وأن فرنسا، وقد وضعها على مستوى واحد مع الاتحاد السوفييتي، كونها معادية لإسرائيل، ليس لها من صوت في المسألة. ولا يفهم محاورو إيبان منطق السياسة الإسرائيلية، التي تُفضّل معاهدة ثنائية مع كل دولة عربية على اتفاقٍ متعدد الأطراف يتضمن ضمانات دوليةً. وكما يقول كيسنجر، فإن حروب الماضي قد وقعت بشكل عام بين بلدان كانت بينها في السابق معاهدات صلح[٨].

ويميل القانون الدولي الحديث إلى الحكم ببطلان أي معاهدة جرى انتزاع التوقيع عليها عن طريق عمل عنيف لم تتم ممارسته بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة[٩]. وبعبارة أخرى، فإنه إذا كانت إسرائيل ترجع إلى الممارسة القانونية السابقة على الحرب العالمية الثانية، فإن بوسعها الحصول على معاهدةٍ تكرس فتوحاتها الترابية، لكن الأطراف الأخرى سيكون لها الحق الشرعي في استئناف الحرب لاحقًا. وإذا كانت الدولة العبرية تطلب ضمانات قائمة على مبدأ عدم جواز المساس بالحدود، فإن عليها التخلي عن فتوحاتها كي تحصل على هذه الضمانات.

والحال أن المذكرة الأميركية المنقولة إلى يارنج[١٠] إنما تشمل، كالعادة، الإشارة التالية:

> إن الحدود التي تتوجب إقامتها في سلام عادل ودائم إنما ترتبط ارتباطًا وثيقًا على الجانبين باعتبارات أمنية مهمة. والتعديلات التصحيحية قياسًا إلى الحدود القائمة لابد لها أن تقتصر على التعديلات التي يتطلبها الأمن المتبادل ولا يجب لها أن تكون انعكاسًا لثقل الفتح.

ومهمة يارنج مهمة استكشافية، أمّا الاتفاقات التي يجب التوصل إليها فسوف تكون ذات طبيعة تعاقدية ومن الوارد أن تتضمن «مشاركة دولية بوصفها عنصر ضمان شامل لبنودها».

ومأثرة هذا النص الكبرى هي عدم إرضاء الجميع بتذكيره البعض بضرورة التوصل إلى معاهدة صلح وبتذكيره البعض الآخر بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ أو إلى ما يعادلها. وعلى هذا الأساس بالتحديد يجب أن تبدأ المحادثات الرباعية التي تحدد الثالث من أبريل/ نيسان ١٩٦٩ كموعد لجلستها الأولى، لكن المعنيين يزيدون من تشدُّد مواقفهم ترقبًا لذلك[١١].

وتريد إسرائيل بالفعل ضمانات دولية، ولكن بوصفها مكملةً لمعاهدة ثنائية يجب عقدها قبل ذلك. ويبدو أن مصر توحي بأن الحدود الحقيقية لإسرائيل ليست حدود ٤ يونيو/ حزيران، بل الحدود التي قررتها خطةُ التقسيم. ويعلن عبد الناصر تمسكه الذي لا يتزعزع بقرارات قمة الخرطوم. وهو يوضح لمحاوريه الفرنسيين أن هناك «مشكلة» مع منظمات المقاومة التي لم يعد بوسع أحد السيطرة عليها وأن الجيش المصري يريد الثأر لنفسه، لكنه يُحكم السيطرة عليه. وهو يفصل القرار رقم ٢٤٢ (وهو يعني بالنسبة له الانسحاب من الأراضي المحتلة) عن تسوية مسألة فلسطين القادمة بعد ذلك. وهذا الفصل يستثير غضب الأردن، الذي يرى أنه قد غُدِرَ به. وتنضم سوريا إلى إسرائيل في معارضتها المطلقة للمحادثات الرباعية.

وفي ٢٦ مارس/ آذار، نجد أن قصف الجيش الإسرائيلي، المقصود أو غير المقصود، لمحطة على الطريق قرب السلط، إنما يؤدي إلى مصرع ١٨ مدنيًا. فيتوجه الأردن إلى مجلس الأمن بالشكوى. ويرى المندوب الإسرائيلي لدى منظمة الأمم المتحدة أن العملية قد شُنّت ضد قاعدة لفتح، وهي قوة إرهابية من النوع النازي. فيرد عليه المندوب الأردني بأن الرغبة في الاستيلاء على أراض هي سياسة من النوع النازي. ويتواصل الجدل بالمقابلة المألوفة بين المقاومة والإرهاب. ويريد الأميركيون شجب كل شكل من أشكال العنف ويمتنعون مع البريطانيين عن التصويت عند الاقتراع على القرار رقم ٢٦٥ الذي يصدر في الأول من أبريل/ نيسان ١٩٦٩ والذي يعيد التأكيد على القرارات السابقة ويشجب «الهجمات الجوية المتعمَّدة التي شنتها إسرائيل مؤخرًا».

وفي توازٍ مع ذلك، وبمناسبة تشييع جنازة الرئيس أيزنهاور، الذي مات في ٢٨ مارس/ آذار، يرسل عبد الناصر مستشاره المقرب إليه محمود فوزي إلى واشنطون. فيدور حوار طرشان بين الطرفين، يقود إلى إرجاء استئناف العلاقات

الدبلوماسية إلى موعد بعيد. أما حسين، الذي يجئ في أثره، فهو لا يحرز نجاحًا أكبر، حتى وإن كان يبدو أكثر تساهلاً: إذا كان الانسحاب الإسرائيلي، بما في ذلك الانسحاب من القدس، غير قابل للتفاوض، فإن الأردن مستعد لمناقشة طرق الانسحاب. والملك هو أول حاكم عربي يستخدم بشكل سافر صيغة «الأرض في مقابل السلام»[١٢]. وهو يوضح أن الأردن قد يتولى السيطرة على غزة، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتسوية المسألة دون الاضطرار إلى اللجوء إلى عودة للإدارة المصرية أو إلى إدارة دولية.

والمحادثات الثنائية في أواخر مارس/ آذار بين سيسكو ودوبرينين تتألف من طلبات توضيح للمواقف المتبادلة، أي تفسيرات الأعضاء لعبارات القرار رقم ٢٤٢[١٣]. وما أن تصبح المسألة صعبة، حتى يتم الرجوع إلى المبادئ العامة. فالأميركيون يريدون سلامًا حقيقيًا، وهو ما ينطوي على وجوب إزالة الفدائيين. والأمر كذلك فيما يتعلق بطبيعة الضمانات الدولية التي يجب تقديمها: فبشكل ملموس، ماذا ستكون درجة انخراط قوى من خارج المنطقة في الساحة؟ وفي مواجهة الموقف السوفييتي الداعي إلى الانسحاب الكامل، يعجز الأميركيون عن تحديد المحتوى الترابي للتسوية. فهم يرون أنه سيكون من المستحيل عليهم مطالبة الإسرائيليين بالتخلي عن القدس العربية، ولا حتى عن بعض أجزاء الضفة الغربية. وهم يفضلون التزام الغموض فيما يتعلق بهذه المسائل، لكننا عندئذ قلَّما نحرز تقدمًا ... وهذه المحادثات تزعج المصريين، الذين يخشون من دفع تكاليف مساومة كبرى على مستوى الكوكب، والذين لا يتوصلون إلى تصديق أنه ما من شيء خاص هناك يمكن التلويح به لواشنطون[١٤].

والحال أن اللقاء الرباعي الأول، والذي يتميز بطابع «غير رسمي» (نقاش دون محضر وفي مكان خاص غير رسمي)، إنما يدور في ٣ أبريل/ نيسان في روح بنَّاءة. ويجري أخذ الخطة السوفييتية والمذكرة الأميركية كأساسين للنقاش[١٥]. وتقرر الجلسة الثانية، في ٨ أبريل/ نيسان، أن القرار رقم ٢٤٢ يجب تطبيقه «بجميع أجزائه وبنوده». ومن ثم فسوف يتعين البدء بدراسته فقرةً فقرة ....، وهو ما يمثل موضوع الجلسات التالية. وهنا بالتحديد، كما هو واضح، تتعقد الأمور لأن ما يجري تناوله هو المسائل الحساسة: طبيعة الصلح ونطاق الانسحاب الإسرائيلي.

ويذكِّر اللورد كارادون، ممثل بريطانيا العظمى، بمبدأ عدم جواز الاستحواذ على الأراضي عن طريق القوة ويقترح تعريف التعديلات الطفيفة للحدود بأنها تحسينات (*improvement*)، وهذا مصطلح ترجع أبوته إلى الملك حسين[١٦]. ويوضح السفير الأميركي يوست أنه لابد من اتفاق تعاقدي وإلزامي متبادل مُوَقَّع من جميع الأطراف في وثيقة واحدة وحيدة كيما تقبل إسرائيل الانسحاب[١٧]. ويظل الروس عند موقفهم الداعي إلى وثيقة مقبولة من الأطراف، تشمل تعهدات إلزامية ونهائية وتُسلَّمْ إلى الأمم المتحدة.

والجميع متفقون على إلحاحية الوضع، لاسيما أن الجيش المصري قام، في ٤ ثم في ٨ أبريل/ نيسان، باستئناف إطلاق نيرانه الشامل على طول القناة. وفي يوم ٨ أيضًا، قَصَفَ سلاح الجو الإسرائيلي ميناء العقبة ردًّا على إطلاق صواريخ على ميناء إيلات الإسرائيلي. ويفهم الأردنيون الرسالة. فيقوم الجيش بتمشيط منطقة العقبة لإزالة الفدائيين منها. وإذ تُضاف هذه المسألة إلى تصريحات الملك حسين المختلفة بشأن مبدأ حل سياسي، فإنها تثير المخاوف من مواجهة جديدة بين الملكية ومنظمات المقاومة. وعلاوة على المسألة المهمة الخاصة بحرية عمل الفدائيين في جنوبي المملكة، فإن رهان السيطرة على نشاطات الفدائيين إنما يختلط برهان تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلي– العربي. ومن الواضح بالفعل، إذا ما جرى التوجه في هذا الطريق، أن اختبار القوة سيكون حتميًا بين المقاومة والملكية، حيث يَعْرِضُ كل طرفٍ وجوده هو للخطر[١٨].

وتسيطر القوات الملكية على طرق الوصول إلى العاصمة، لكن الفدائيين يتمتعون بتأييد الرأي العام وبحمايةٍ من القوة العراقية المرابطة في شمالي المملكة. وهم يمارسون سيطرة كاملة على المخيمات التي يسلحون سكانها على شكل ميليشيات شعبية. وبما أن الإسرائيليين يرفضون مقترحات الملك حسين، فإن المواجهة تتأجل مؤقتًا. ويسمح استئناف الغارات وعمليات القصف الإسرائيلية بالعودة إلى مناخ اتحادٍ مقدس، لاسيما أن الإسرائيليين يقومون، في شهر مايو/ أيَّار، باستئناف استخدام أساليب ما يسمى بالإرهاب المضاد، أي استخدام أساليب مماثلة لأساليب الإرهابيين، أي تلغيم الطرق التي تستخدمها العربات المدنية، وهو ما يؤدي إلى سقوط عدة قتلى في صفوف السكان الأردنيين[١٩]. وفي مايو/ أيَّار

ويونيو/ حزيران ١٩٦٩، فإن الممارسة الأكثر شيوعًا تظل متمثلة، مع ذلك، في عمليات القصف الجوي سواء كان ذلك ضد المنشآت المفترضة للفدائيين أم ضد مواقع المدفعية الأردنية والعراقية. ويجري استهداف شبكة الري الأردنية استهدافًا مباشرًا، خاصة محطات ضخ المياه.

والحال أن كل ضربة موجَّهة إلى البنى التحتية المدنية إنما تؤدي إلى تدهور أكبر للوضع الاقتصادي للمملكة، لكن هذا الإفقار يعود بالفائدة على التجنيد الذي تقوم به المنظمات الفلسطينية، وذلك، في آن واحد، عن طريق إرادة الثأر الوطني كما عن طريق الوصول إلى التمويلات التي تتمتع بها هذه المنظمات. وبفضل المساعدات الخارجية، تقدم هذه المنظمات عددًا معينًا من الموارد لكن ثمن ذلك إنما يتمثل في تبقرط معين لخدماتها المقدَّمة إلى السكان. وحيال تأييد السكان ذوي الأصول الفلسطينية للمقاومة، تعتمد الملكية اعتمادًا سافرًا بشكل متزايد باطراد على شرق الأردنيين، سواء كان هذا الاعتماد على المكونات القبلية الريفية والبدوية، التي تشكل قاعدة تجنيد الجيش، أم على الطبقة الحاكمة الضيقة المستعدة لانتهاج سياسة سلطوية لإنقاذ البلد والنظام. ويظهر وصفي التل، رئيس الوزراء السابق، بوصفه المدافع عن المصالح الوطنية الأردنيةَ والناقد الذي لا يرحم لمسلك الفدائيين. والملك يبقيه احتياطيًا للسلطة ويتشاور معه بصورة منتظمة(٢٠). ويجري التأكيد على موقف الحزم بتعيين الشريف ناصر بن جميل، خال الملك، قائدًا للجيش، في أواخر شهر يونيو/ حزيران. ومهمته هي استعادة زمام السيطرة على الجيش، لأن بعض الكوادر قد رُؤِيَ أنهم متساهلون أكثر من اللازم مع الفدائيين. وفي الوقت نفسه، يصرح الملك، في محادثات خاصة ثم في بيانات علنية، بأنه مؤيد لحق تقرير المصير من جانب سكان الضفة الغربية ضمن إطار تسوية سياسية. كما يمكن التفكير في شكل من أشكال الحكم الذاتي وفي شكل للشخصية الفلسطينية داخل مملكة مُستعادة. وهذا أيضًا شكل من أشكال الابتزاز لأن مفاده أن المملكة قد ترجع إلى شكلها شرق الأردني الخالص وتُحيلُ المسألة الفلسطينية إلى العرب الآخرين.

وتتمسك فتح بموقف انتظارٍ وترَقُّب مع محاولتها تنظيم وحدة عمل بين مختلف الحركات عبر إنشاء قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني المراد بها إعادة تجميع

كل القوات الفلسطينية. ومن الصعب على فتح النقاش مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بسبب الانشقاقات المتتالية التي تهز الحركة المنافسة[٢١]. وقد بات من الضروري منع الفصائل المتنافسة من الاقتتال بالسلاح.

بداية حرب الاستنزاف

يتجه العنف إلى أن يصبح عنفًا يوميًا على ضفتي القناة. وفي منتصف أبريل/ نيسان، يدور تساؤل عما إذا كان من شأن الاستراتيجية المصرية أن تكون رامية إلى «استنزاف» الجيش الإسرائيلي عن طريق ملاحقة منهجية لمواقعه على طول القناة[٢٢]. فبعد وابل من نيران المدفعية المصرية في مساء ١٧ أبريل/ نيسان، يعلن الجنرال بار ليف، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، أن «حرب الاستنزاف» التي يخوضها العرب لن تصل إلى هدفها، ما يشير إلى أن المصطلح قد صار شائع الاستعمال. والواقع أننا نرصد، في الأيام التالية، إطلاق أعيرة نارية متباينة الجسامة على مجمل خطوط وقف إطلاق النار. واعتبارًا من ٢٠ أبريل/ نيسان، يشن المصريون عمليات قوات خاصة في سيناء. وإذا كانت قوات الاحتلال تحكم سيطرتها على الضفة الغربية، فإن قطاع غزة إنما يشهد تكثيفًا لنشاطات المقاومة.

ويتجذر خطاب الأطراف. فيبدو عبد الناصر متشدّدًا في كل ما يتعلق بالسيادة المصرية على سيناء، وهو ما يعني رفض أي تنازل ترابي ورفض إضفاء أي طابع مستديم على المرابطة التالية لقوات تتبع منظمة الأمم المتحدة، وقبول نزع سلاح جزئي على أساس تبادلية إسرائيلية حقيقية. ومن غير الوارد إقامة علاقات ديبلوماسية، أو غير ديبلوماسية، مع دولة إسرائيل. ويدعو دايانُ إلى ضم الأراضي دون سكانها الذين يمكن مع ذلك إقامة علاقات تعايش معهم. ويرد إيبان بأن مثل هذه المقترحات ليس من شأنها سوى تخريب مساعي إسرائيل من أجل السلام، لأنها تسمح بتصور أنه ليس هناك ما يمكن التفاوض عليه. لكنه هو نفسه نصير لخطة آللون التي من المفروض أنها تهمل الجانب الأعظم من سكان الأراضي المحتلة. فلا هذا ولا ذاك يبدو أنهما قد سألا نفسيهما عن مصير هذه الجماعة السكانية التي من شأنها أن تتمتع بنوع من الحكم الذاتي يخص الأشخاص، أو أن يتم تجميعها في كانتونات صغيرة يماثلها العرب بالبانتوستانات جنوب الأفريقية.

وعمل «الإيضاح» الذي يقوم به الأربعة الكبار في نيويورك يصطدم بالمصاعب نفسها التي تصطدم بها مهمة يارنج والمحادثات الثنائية: تعريف الحدود الآمنة والمعترف بها ؛ طبيعة الصلح والأمن ؛ أولوية الانسحاب أو أولوية المعاهدة ؛ مسألة اللاجئين مع تفسير القرار رقم ١٩٤ (III) الصادر في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩، والذي ينص على: «وجود متسع للسماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن والعيش في سلام مع جيرانهم، إذا رغبوا في ذلك»، ومسألة معرفة ما إذا كان «الحل العادل لمشكلة اللاجئين» يحيل إلى ذلك ؛ القضاء على نشاط الفدائيين والذي لا يمكن أن يقوم به سوى الدول العربية وحدها. والحال أن انسحاب ديجول من الحياة السياسية في ٢٨ أبريل/ نيسان ١٩٦٩ إنما يختزل الأهمية الممنوحة لهذا المنتدى. وتدرك مجموعات العمل المكلفة بتناول النقاط الملموسة أن الشيطان يكمن في التفاصيل وأن المواقف المبدئية تتعارض مع المواءمات الواقعية.

والمحادثات الثنائية بين سيسكو ودوبرينين لا تعطي نتائج أفضل[٢٣]. فالأميركيون يرفضون الحديث عن الحالة السورية، لأن دمشق ترفض القرار رقم ٢٤٢، كما يرفضون الحديث عن الحالة الأردنية، فهم ليسوا بحاجة إلى السوفييت للتعامل مع الملك حسين. وهم يظلون جد غامضين دومًا فيما يتعلق بالمحتوى الترابي للصلح وإن كانوا يكرسون جهودهم للمسار المصري. ويريد السوفييت تسوية شاملة لكنهم غير قادرين على الحصول من المصريين على تعهد بالتوصل إليها في لحظة أو أخرى في مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين. وفي الكواليس، يفعل كيسنجر كل شيء من أجل تخريب المحادثات الثنائية أو الرباعية التي يتمثل عيبها في إفلاتها من مجال اختصاصاته. وهو يسعى إلى فرض ارتباط بين تنازلات سوفييتية بشأن فيتنام وتنازلات أميركية في الشرق الأوسط، دون أن يكون مؤمنًا بذلك حقًا. وهو يجد في هذا المجال حليفًا ثمينًا في شخص رابين، الذي يثابر على التردد عليه. ويوضح له مستشار الأمن القومي أن إسرائيل ليس عليها أن تخشى أي شيء من سياسة وزارة الخارجية الأميركية. فالبيت الأبيض هو وحده المهم، وموقفه موقف مختلف.

ويجد الجيش الإسرائيلي نفسه في موضع دونية في المعركة الثابتة على طول القناة. و«الحوادث» التي وقعت في شهر أبريل/ نيسان، والتي وصلت إلى ٤٧٥ «حادثًا»، قد كلفته ٢١ قتيلاً. ومن ثم يجري استئناف غارات الإنذار المحمولة جوًا ضد البنى التحتية المدنية في صعيد مصر. وفي ٢٩ أبريل/ نيسان، يجري ضرب قطاع نجع حمادي من جديد. فيتم تدمير عدة أبراج لخط كهربائي عالي الضغط، كما يتم إلحاق أضرار بجسر على النيل تحت الإنشاء، إلى جانب سد يخدم أغراض الري. وهذا لا يقلل إلاَّ بشكل ضعيف من الضغط المصري على القناة. ويصبح إطلاق النار أقل خلال شهر مايو/ أيَّار، لكنه يصبح أدق بوجه عام. والحال أن الغارات الإسرائيلية التالية إنما تحتفظ بطابعها «الرياضي» الهادف إلى رفع معنويات الجيش والسكان، إلاَّ أنها سرعان ما تكشف أنها قد فقدت كل طابع رادع. على العكس، فعبد الناصر يُبرِزُ بشكل واضح، في خطابه في الأول من مايو/ أيَّار، عزمه تدمير خط بار ليف. وهو يحذر إسرائيل من أن أي هجوم على أهداف مدنية مصرية من شأنه أن يبرر اللجوء إلى شن هجمات من النوع نفسه من جانب مصر، التي تملك القدرة الآن على القيام بأعمال انتقامية.

ويرفض عبد الناصر إيجاد تعارض بين حل سلمي وحل عسكري. فهو يرى، على العكس من ذلك، أن عليه العمل على الجانبين بشكل مرتبط لأجل الوصول إلى الهدف الواحد، ألا وهو إزالة آثار العدوان. ومن الآن، تصبح تيمة حقوق الشعب الفلسطيني مهمة في خطابه. على أنه لا يتحدث إلاَّ عن احترام قرارات منظمة الأمم المتحدة أي القرار رقم ١٩٤ III المؤسس لحق العودة. وهو يطرح ضد «العنصرية» الإسرائيلية فلسطينَ من شأن اليهود والمسلمين والمسيحيين أن يحيوا فيها في سلام، ومن ثم فإنه يطرح ضدها برنامج الدولة الديموقراطية، دون أن يحدد ذلك بشكل معلن. وهو يتحدث بشكل أوضح في مقابلة مع **التايم مجازين** في ١٢ مايو/ أيَّار ١٩٦٩[٢٤]: يجب للتسوية أن تشمل الانسحاب من كل الأراضي المحتلة وإتاحة الخيار للفلسطينيين لكي يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. وعندئذ سيكون مستعدًا للاعتراف بالواقع الجديد، سواء كان اسمه إسرائيل أم لا[٢٥].

وبشكلٍ مُناظرٍ إلى هذا الحد أو ذاك، تُدلي جولدا ميئير، في ١٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٩، بتصريح **للصنداي تايمز** سيظل شهيرًا:

متى كان هناك شعبٌ فلسطيني مستقل له دولة فلسطينية ؟ لقد كانت هناك سوريا الجنوبية قبل الحرب العالمية الأولى، ثم كانت هناك فلسطين التي تستوعب الأردن. ليس الأمر وكأنه كان هناك شعب فلسطيني في فلسطين، يعتبر نفسه شعبًا فلسطينيًا، وكأننا طردناه بعد مجيئنا ومن ثم استولينا على بلده. إنهم لم يكونوا موجودين.

وهي هنا تستعيد الفكرة التقليدية الرئيسية للصهيونية والتي تؤكد أنه ليس هناك سوى سكانٍ عرب في أرض إسرائيل وأنهم لا حقوق لهم في السيادة.

وفي ٢٥ مايو/ أيّار ١٩٦٩، يؤدي انقلاب عسكري في السودان إلى صعود اللواء النميري إلى السلطة وهو يعزز مساندته لمصر. وبما أن السلطة الجديدة تستند أيضًا إلى الحزب الشيوعي السوداني، فإن هذا إنما يبدو بوصفه نجاحًا جديدًا للسياسة السوفييتية. إلاَّ أنه بينما ينشغل الغربيون بالتغلغل السوفييتي في الشرق الأوسط، تتبنى موسكو رؤية محافظة بالأحرى للوضع وترجو على الأخص توطيد مواقعها في المنطقة. كما يرجع اعتدالها إلى المزايدات الصينية التي لا تؤدي إلاَّ إلى تعقيد الوضع. وفي مناسبات جد عديدة، يعبر الدبلوماسيون السوفييت عن هذا القلق لمحاوريهم الغربيين. وهذا يفسر المسافة المتخذة من المنظمات الفلسطينية، التي يعتبرونها جذرية أكثر من اللازم بكثير. وهم لا يستحسنون الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بشكل خاص، وذلك بسبب علاقاتها بالصين الشعبية. ويجري تلخيص الرأي السوفييتي المشترك على النحو التالي لممثل لفرنسا في القاهرة في يوليو/ تموز ١٩٦٩[٢٦]:

احتفظت الجمهوريةُ العربية المتحدة بعلاقات أكثر ودية مع فتح التي أيدت عملها رسميًا. على أنه لا تجب المبالغة في مدى هذا التأييد. فالواقع أن القادة المصريين قد صاغوا موقفهم وفقًا لموقف بلدان عربية (العربية السعودية، الكويت، ليبيا) موّلت فتح ... وهي بلدان كانت الجمهورية العربية المتحدة هي نفسها تعتمد عليها منذ مؤتمر الخرطوم.

والخلاصة أن مُحاورنا بدا أنه يرى أن الحركات الهادفة إلى تحرير فلسطين ليس من شأنها أن تصل إلى أي نتيجة مادامت تتصرف بشكل مُشَتّت ثم إن شروط حرب شعبية، من النوع الفيتنامي، غير متوافرة. وبالمقابل، فإن تنامي الوعي الفلسطيني قد جازف بأن يشكل عقبة خطيرة في طريق التسوية السياسية.

ويزور جروميكو القاهرة من ١٠ إلى ١٣ يونيو/ حزيـران ١٩٦٩ لإجـراء محادثات مع عبد الناصر. وقد أكثرت الصحافة السـوفييتية مـن التحـذيرات: إن القوى التي تدعو إلى عمل هجومي لا تسعى في الواقـع إلاً إلـى القضـاء علـى التغييرات الاجتماعية الإيجابية في مصر. وأنصار استئناف الحـرب ليسـوا فـي الواقع سوى أعداء للاشتراكية هدفهم الإطاحة بالنظـام الناصـري[٢٧]. ويجـري التمسك بالخطاب نفسه بشكل مباشر أمـام المسـؤولين المصـريين: إن القـدرات الصناعية المصرية تجازف بـأن يـتم القضـاء عليهـا مـن خـلال الغـارات الإسرائيلية[٢٨]. ويرد عبد الناصر بتركه للسوفييت كل الحرية فـي التعامـل فـي المحادثات الثنائية والرباعية. وهو مقتنع بأنها لن تقود إلى شـيء وبـأن موسـكو سوف تضطر بعد ذلك إلى تزويده بالمساعدات العسكرية التي يحتاجهـا. وخـلال وجود الوزير السوفييتي، قام [عبد الناصر] بتكثيف إطلاق النار عبر القناة[٢٩]. وفي يونيو/ حزيران[٣٠]، يقدم السوفييت لوزير الخارجية الأميركي صيغة معدّلة جديـدة لمقترحاتهم من شأن الأطراف المتحاربة أن تتعهد بموجبها بالتوصل إلـى اتفـاق نهائي له طابع إلزامي بشكل متبادل لتطبيق القرار رقم ٢٤٢ وميثاق منظمة الأمـم المتحدة، وهذا قبل أي انسحاب. ويجري تعريف إنهاء حالة الحرب بشـكل أشـمل لأنه يشمل إنهاء أي عداوة ونزع سلاح المناطق الحدودية ومرابطة قـوات تتبـع منظمة الأمم المتحدة. وتظل الوثيقة حازمة فيما يتعلق بالانسحاب الكامـل وفيمـا يخص مسألة اللاجئين.

وترى وزارة الخارجية الأميركية أن هذه الوثيقة تمثل تقدمًا لا جـدال فيـه، حتى وإن كانت لا تزال هناك خلافاتٌ أساسية. والطموح المباشر هو كسب الوقت. فيجري إرسال سيسكو إلى موسكو لكي يكرر عرض المواقف الأميركيـة ولكـي يطلب إلى السوفييت عدم حث العرب إلى استخدام القوة، أي عدم تزويدهم بأسـلحة إضافية. ومحاوروه مُحبَطون، بل منزعجون مـن تطـورٍ وضـع لا يسـيطرون عليه[٣١]. وهم يأخذون على الأميركيين أنهم لا يفكرون إلاّ في حل جزئي، يتعلـق بمصر حصريًا. وقد قطع السوفييت أطول شوط ممكن ضمن المواقف التفاوضـية التي أجازتها الجمهورية العربية المتحدة وليس بوسـعهم بعـدُ تقـديم مقترحـات

إضافية. وهم يفكرون في استئناف العمل الدبلوماسي في سبتمبر/ أيلول عند انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

وفي ٢٠ يوليو/ تموز ١٩٦٩، بمناسبة عودة رائدي الفضاء الأميركيين، أول من خطوا على القمر، ذهب نيكسون إلى المحيط الهادئ. والحال أن الرئيس، خلال مروره بجزيرة جوام، قد أعلن عن تحول رئيسي في سياسته الخارجية: لن يكون هناك انسحاب أميركي كبير من آسيا عند انتهاء حرب ڤيتنام، إلاَّ أنه لن تكون هناك بعدُ مشاركة مباشرة في النزاعات الإقليمية. فعلى الآسيويين أن يكفلوا أمنهم في المقام الأول، بدعم مادي من الولايات المتحدة. و«مبدأ جوام» هذا، أو «مبدأ الأرخبيلات»، أو ببساطة تامة «مبدأ نيكسون»، إنما يعني ظهور «دركيين إقليميين»، مسلحين ومدعومين من الولايات المتحدة، التي ستلتزم الابتعاد في حالة نشوب حرب. وحتى مع أنه لم يجر ذكر الشرق الأوسط، فإن هناك من يتساءل من الذين سيكونون الدركيين القادمين بالنسبة لهذه المنطقة.

وتتميز نهاية صيف عام ١٩٦٩ بصعود التوترات بين الاتحاد السوڤييتي والصين الشعبية مع خطر نشوب حرب وقائية سوڤييتية (عملية جراحية، بحسب المصطلح التلميحي المستخدم) تهدف إلى تدمير البرنامج النووي الصيني قبل أن يتسنى له العمل بالكامل[٣٢]. وتسعد إدارة نيكسون لهذا الارتسام لقطبية ثلاثية وتستأنف محاولاتها السرِّية لفتح قنوات اتصال مع الصين الشعبية.

وقد تناوب القادة الإسرائيليون في إصدار التصريحات المتفائلة حول أن من غير الوارد أن تقع حرب لا في هذه السنة ولا في السنوات التالية وذلك بفضل حدود الأمن التي تم الفوز بها في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ والإعلان عن تيسير مالي جديد لتمويل المجهود الحربي أو الإعلان عن إمكانية مدّ مُدَّة الخدمة العسكرية – وهي الآن ثلاث سنوات بالفعل. وخلال الذكرى الثانية لانتصار يونيو/ حزيران، يضطرون إلى الاعتراف بأن إسرائيل قد فقدت من الرجال (نحو ٧٠٠ رجل) منذ وقف إطلاق النار عددًا يناهز ما فقدته خلال الحرب. وفي مستهل يونيو/ حزيران ١٩٦٩، حيال تكاثر الخسائر، يتساءل دايان علنًا بشأن ما إذا كانت قناة السويس تشكل خطًّا لوقف إطلاق النار أم جبهة انطلاق حرب جديدة[٣٣]. ويجري رفض الخطة السوڤييتية رفضًا لا رجعة عنه لأنها تتضمن انسحابًا إلى خطوط ٤ يونيو/

حزيران وتطبيق القرار رقم ١٩٤ (III) وغياب صلح حقيقـي. وتتركـز الدعابـة الإسرائيلية على فكرة أن المسألة مسألة فخ، مسألة تلاعب من جانب موسكو. وأي عمل دولي، حتى من جانب الأميركيين، ليس من شأنه سوى تعزيز التشدد العربي ومن ثم تدهور الوضع مع مخاطر الحرب التي ينطوي عليها ذلـك[٣٤]. والحـوار المباشر بين الإسرائيليين والعرب هو وحده الذي يمكنه السماح بالتوصل إلى وضع سلمي. ويذكِّر دايان بالمواقف، التي يتقاسمها الجميع تقريبًا في إسرائيل: اسـتحالة التفاوض بشأن الجولان، وجوب أن تبقى شرم الشيخ ونصف سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية، وجوب أن لا تكون التغييرات في الضفة الغربيـة سـوى تغييـرات طفيفة[٣٥]. أمّا فيما يتعلق بالقدس، فإن القرار رقم ٢٦٧ الصادر عن مجلس الأمـن في ٣ يوليو/ تموز ١٩٦٩ بناءً على شكوى أردنية إنما يعيد التأكيد على عدم جواز الاستحواذ على أراض عن طريق القوة وبطلان جميع التدابير الإدارية والتشريعية التي اتخذتها إسرائيل والتي ترتب عليها تبديل وضعية المدينة. والرد الفوري مـن جانب ممثل الدولة العبرية هو القول بأن هذا النوع من القرارات ليس مـن شـأنه التأثير على حياة القدس وتوحيدها وإنمائها.

والتوتر على خطوط وقف إطلاق النار يولِّد العنف. فالسوريون، المنزعجون من خطر هجوم إسرائيلي، يحشدون قوات قـرب الجـولان، وهـو مـا يعتبـره الإسرائيليون رغبة في محاكاة مسلك مصر على القناة. فيجري القيام بـ«تأديـب» قاس في ٨ يوليو/ تموز، خلال معركة جوية فوق الجولان، تنتهـي بـدمار سـبع طائرات سورية من طراز ميج – ٢١ بينما، في الليلة السابقة، كان قد تم ضـرب طائرتين مصريتين من طراز ميج– ٢١ فوق سيناء. وهذه النجاحات تعيد الارتياح إلى معنويات الإسرائيليين في سياقٍ صارت فيه الحوادث المسلحة يومية.

والإسرائيليون منشغلون أيضًا بتطور حركات يسارية مختلفـة فـي أوروبـا أصبح تأييد الثورة الفلسطينية بالنسبة لها بندًا في برامجها. والحـال أن اليسـاريين الألمان قد عوملوا من جانب سفير إسرائيل في بون بوصـفهم «نـازيين جـددًا» يطالبون مع العرب بإبادة جديدة للشعب اليهودي[٣٦]. والواقع أن بعض المناضـلين الذين سينتهي بهم المطاف إلى أن يصبحوا اتجاه أقصى اليسار إنما يتجهـون إلـى الأردن منذ صيف عام ١٩٦٩ لكي يتلقوا تدريبًا عسكريًّا. ولابد أن آندرياس بـادر

وأولريكهماينهوف كانا أول من اتصل من الألمان بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلاَّ أنهما جاءا للاستطلاع مع عدد من أعضاء جماعتهما ولم يتم تجنيدهم(٣٧). والحال أنهم قد تصرفوا إلى حد بعيد كسائحين يجهلون الخصائص المحلية عند إقامتهم في معسكر لفتح خلال صيف عام ١٩٧٠ مكرس لإعداد عسكري أساسي: لا فصل بين الجنسين، حمَّام شمس لنساء شبه عاريات، إلخ. وقد رحلوا شبه مطرودين من ضيوفهم خلال شهر أغسطس/ آب ١٩٧٠ – لحسن حظهم، من جهة أخرى، بالنظر إلى تتمة الأحداث(٣٨).

والحال أن هؤلاء المناضلين، الذين عرَّفوا أنفسهم بأنهم معادون للإمبريالية ومعادون للصهيونية، والذين سوف يجدون أنفسهم مرة أخرى في صفوف فصيل الجيش الأحمر، إنما يرفضون اتهامهم بمعاداة السامية(٣٩). فهم يرون أن فلسطين هي بالنسبة لألمانيا الاتحادية وأوروبا معادل حرب فيتنام. وسوف يصل الأمر بمجموعة صغيرة إلى حد القيام، في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٩، يوم ذكرى «ليلة الكريستال»، بارتكاب اعتداء (فاشل) على محال للجالية اليهودية في برلين. وهذا التوافق في الموعد هو توافق مشؤوم على الأقل.

وتستقبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أيضًا في معسكرات تدريبها في دورة صيفية بعض الطلاب الإنجليز وخاصة بعض الطلاب الإيطاليين الذين سينتمون فيما بعد إلى اتجاه الألوية الحمراء. كما نجد هناك أيضًا كارلوس الذي سيصبح شهيرًا فيما بعد. وتدريجيًا، يشكل وديع حداد شبكات واسعة تمتد في عدة قارات.

نُذُرُ الأزمة اللبنانية(٤٠)

تنطوي استراتيجية المواجهة المسلحة التي اعتمدتها مصر بشكل سافر على تنشيط «الجبهة الشرقية» الضروري لتخفيف الضغط على مصر. والحال أن عبد الناصر يعرف جيدًا أن سوريا البعثية، التي له معها علاقات كريهة، سوف تتمسك دومًا بموقفٍ قصويةٍ لفظية مصحوبة بحذرٍ عسكري. والحَذَرُ الذي أعقب في دمشق استيلاء البعث على السلطة في العراق لم يدم طويلاً. ففي الشهور الأولى

لعام ١٩٦٩[٤١]، نجد من جديد أن طوفانًا من اللعنات على «طغاة بغداد وجلاديها»(×) يملأ أعمدة الصحف السورية. وتجري دعوة التقدميين العراقيين إلى النضال ضد «طغمة المتآمرين، طغاة بغداد المرتدين والجبناء(×)» المستعدة للارتماء في أحضان الرجعية والإمبريالية. ومثل هذا المناخُ يبطلُ أي أمل في قيام تعاون عسكري سوري – عراقي. ثم إن دمشق تتمسك بخطابها عن الحرب الشعبية الثورية «من النمط الفيتنامي»، وهو ما يسمح بالأحرى بتصور الإبقاء على انعدام نسبي للفعل. وأخيرًا، فقد جرى استئناف صراع الفصائل البعثية. والفصيل الذي يقوده حافظ الأسد، وزير الدفاع، يبدو أنه آخذ في الصعود. والرجل معروف بأنه رجل واقعي ونصير لتعاون مع العراق، لكن المؤتمر الاستثنائي الرابع للحزب، في أواخر مارس/ آذار ١٩٦٩، يبدو أنه يرمز إلى فرملة صعوده السياسي[٤٢].

أمّا فيما يتعلق بالملك حسين، فهو غير مستعد للانخراط في مغامرة كارثية جديدة بالنسبة لمملكته. وفي المجريات الواقعية وحتى الآن، فإن المقاومة الفلسطينية وحدها هي التي تقوم بنشاط قتالي ضد إسرائيل. وإذا كان الخطاب الناصري يوحي بأن المقاومة الفلسطينية لا تتحرك إلاّ انطلاقًا من الأراضي المحتلة، فإن رئيس الجمهورية العربية المتحدة يعرف تمامًا أنها تتحرك على الأخص انطلاقًا من بلدان خط الجبهة. وهو يحافظ على موقف ملتبس، فهو، في آن واحد، شريك للدول القائمة ومشجع لنشاطات المقاومة التي تزعزع استقرار هذه الدول.

وهكذا ترتسم نُذُرُ الأزمة اللبنانية. فولاية شارل حلو كانت تريد أن تكون مُوَاصلَةً لتجربة فؤاد شهاب الذي سعى إلى بناء دولة قوية وإصلاحية. وإذا كانت وجوه التقدم الاجتماعي لا جدال فيها في تلك الفترة، حيث أطلقت سيرورة تقويم للاختلال بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية للطوائف اللبنانية المختلفة، فإن تعزيز جهاز الدولة قد تم عبر تكوين سلطة عسكرية، هي سلطة ما يسمى بالمكتب الثاني للجيش، وهي سلطةٌ معارضة للأحزاب السياسية التقليدية وكرد فعل على

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

ذلك، شَكّلَ كبار الزعماء السياسيين المسيحيين، كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده، حلفًا سياسيًا، **الحلف**، وإن كانت رؤيتهم للمشكلات متناقضة. فإده هو خصم السلطة العسكرية التي يريد تفكيكها، ومن هنا مشروعه الداعي إلى تحييد لبنان بوضعه تحت حماية القبعات الزرقاء [قوات الأمم المتحدة]. أمّا شمعون، الذي ظل في صفوف المعارضة منذ عام ١٩٥٨، فهو يسعى بالدرجة الأولى إلى الانتقام. وهو يدعو إلى جيش محترف راسخ الأركان وجيد التدريب لحماية البلد. وأمّا الجميل، الذي شارك في التجربة الشهابية، فهو معاد للإصلاحات الاجتماعية التي يرى أنها تفتح الطريق أمام الشيوعية. وهو ليس معاديًا للعسكريين، لكنه حساس تجاه السخط المتزايد الذي أثارته نشاطات الفدائيين في صفوف السكان.

ومجمل المجادلات السياسية تهيمن عليه الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في العام التالي، والتي قد تشهد عودة فؤاد شهاب إلى السلطة. وهذا الأخير، دون أن يتخذ موقفًا علنيًا حيال الموضوع، يبدو مؤيدًا النوع من التعايش مع منظمات الفدائيين[٤٣]، وعسكريو المكتب الثاني، أنصاره الأكثر حزمًا، يعرفون ذلك. وهذا يتماشى مع التوجهات المؤيدة للنزعة العربية والتي كانت أحد العناصر الرئيسية في سياسته خلال فترة ولايته الرئاسية.

ويحاول شارل حلو ورئيس الوزراء رشيد كرامي التصدي لنشاطات الفدائيين وإن كانا يقترحان على المقاومة حرية عمل من حيث الدعاية وجمع التبرعات. والحال أن السكان السُنّة المسلمين والتيارات التقدمية المجنّدة من جميع الطوائف إنما تتحمس للقضية الفلسطينية، ما يحفز مزايدة من جانب مختلف الجماعات السياسية المعنية.

وقد حاول الجيش اللبناني حصر الفدائيين في قطاع جبل حرمون والتصدي لأي عبور للحدود، ومن هنا تكاثر الحوادث. وفي هذا السياق، تُنَظِّمُ الحركات الفلسطينية وداعموها اللبنانيون (الحزب الاشتراكي التقدمي، الشيوعيون، القوميون العرب، البعثيون) تظاهرة شعبية ضخمة انطلاقًا من المخيمات على أن تتم في ٢٣ أبريل/ نيسان (ذكرى قيام إسرائيل بحسب التقويم اليهودي). وفي الليلة السابقة للتظاهرة، تقرر الحكومةُ حظرها، لكن منظميها يرفضون الرضوخ للقرار[٤٤].

وفي صيدا، صباح يوم ٢٣، يتغلب المتظاهرون على قوات حفظ النظام وتتحول الحركة إلى تمرد. فتلجأ السلطات إلى الجيش. وفي بيروت، يزداد التوتر قوة خلال التظاهرة. وأخبار صيدا تستثير انفجار العنف بعد الظهيرة. وحصيلة اليوم تتحدد بنحو عشرين قتيلاً والعديد من الجرحى (الأرقام متباينة). ويدور حديث عن الدور الغامض لعملاء استفزازيين. ويجري إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول بينما تتواصل الاضطرابات في اليوم التالي.

ومساء يوم ٢٤، تقدم حكومة رشيد كرامي استقالتها، لعجزها عن حشد أغلبية برلمانية. لكن أي مسؤول سُنّي لا يقبل تحمل مسؤولية فرض سلطة الدولة على الفدائيين. ويطالب كرامي بتحديد توافق وطني حول هذا الموضوع، وينفي جنبلاط أن الفدائيين يمثلون خطرًا على الدولة، بينما يطالب إده مرة أخرى بضمانة دولية. والآخرون يرفضون أي تدخل أجنبي. أمَّا شارل حلو، فهو وإن كان يشجب التدخلال السورية المتمثلة في نشاطات الصاعقة، يطلب الدعم من البلدان العربية دون أن يدرك حقيقة السياسة الناصرية. وسفير الجزائر في بيروت يلعب دور الوسيط. وفي الجنوب، يطلق الفدائيون اتجاهًا إلى الحدود بينما في المدن الكبرى، تجنح المخيمات الفلسطينية إلى العصيان. والمكتب الثاني بسبيله إلى فقدان السيطرة المحكمة والصارمة التي مارسها هناك. وفي ٧ مايو/ أيَّار، تعلن جولدا ميئير أن الحدود اللبنانية هي المشكلة الجديدة لإسرائيل.

ويرسل عبد الناصر إلى بيروت مبعوثًا ينظم لقاءات بين عرفات وحلو وكرامي. وعلى الرغم من فشل المحادثات، يظهر عرفات من ثم، بمباركة من جانب مصر، بوصفه المسؤول الفلسطيني الرئيسي. ويشجب شمعون وإده والجميل نشاطات الفدائيين، حيث الزعيم الكتائبي هو الأكثر اعتدالاً بين الثلاثة. وفي توازٍ مع ذلك، يتفاوض قائد الجيش سرًّا مع عرفات دون الرجوع في ذلك إلى السلطات المدنية. وهو يتوصل، في ٩ مايو/ أيَّار، إلى اتفاق من خمس عشرة نقطة يُنشئ تعاونًا بين الجيش والفدائيين، لكن حلو وكرامي يتنصلان منه على الفور. ويحاول المكتب الثاني بدوره نزع فتيل الأزمة بالتوصل إلى اتفاق، محدودٍ أكثر، يجمد الوضع عند مستواه الحاصل، لكن ذلك لا يسفر عن نتيجة فعلية(٤٥).

ويذهب تفكير العسكريين إلى حصر وجود الفدائيين في منطقة تتميز بضعف الكثافة السكانية بين سوريا ولبنان حيث يمكنهم الانطلاق منها لشن عمليات في عمق داخل الأرض الإسرائيلية. وهذا غير ممكن إلاّ إذا كان هدف الفدائيين هو بالفعل نقل المعركة إلى هذه القطاعات وليس خلق جبهة شرقية تُثَبِّتُ قوات إسرائيلية مهمة على طول الحدود اللبنانية. والمعضلة، بالنسبة للمسؤولين اللبنانيين، هي بين مواجهة مسلحة كبرى مع الفلسطينيين، من شأنها عزل لبنان في داخل العالم العربي، واستثارة انقسامه الداخلي، والمجازفة بإطلاق غزو إسرائيلي، من جهة، والدفاع عن السيادة اللبنانية واستقلال قرار لبنان وأمن البلد، من الجهة الأخرى.

وفي النصف الثاني لشهر مايو/ أيّار ١٩٦٩، يبقى لبنان بصفة مستديمة في هذه الأزمة، ما يعطي فرصة للملك حسين لالتقاط الأنفاس.

وفي ٣١ مايو/ أيّار، يتوجه شارل حلو بخطاب إلى الأمة. وإذا كان يعبر عن ولاء بلاده للنزعة العربية وللقضية الفلسطينية، فإنه يذكِّرُ بأن المقاومة ليس لها أن تفرض أمورًا واقعة على الدولة اللبنانية. وهدفه هو عدم إعطاء العدو، تحت ذريعة أعمال انتقامية، مبررًا مسبقًا لخططه الخاصة بالتوسع الترابي. والحال أن رشيد كرامي، الخاضع للمزايدة من جانب كمال جنبلاط والقوى السياسية السُنِّية الأخرى، إنما يمتنع عن التضامن مع الرئيس رافضًا هذا البيان الذي كان يجب عرضه عليه قبل الإدلاء به (ضرورة وجود مصادقة وزارية على قرار صادر عن الرئيس، لكن هذا لا يسري، من الناحية القانونية، على البيانات). والحال أن جنبلاط، الذي يعمل على توحيد التقدميين حوله، إنما يدعو إلى تنسيق بين المقاومة والسلطات اللبنانية. وتتطور الأزمة لتصبح نزاعًا على الاختصاصات بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

وفي نهاية يونيو/ حزيران، يرسم سفير فرنسا لوحة الوضع الحكومي بعد شهرين من الأزمة[٤٦]:

> الشيء المؤكَّد للأسف هو أن الإدارة يغلبها شيئًا فشيئًا شللُ المجالات السياسية. فلم يكن هناك لا مجلس وزراء ولا مجلس وزارة منذ أكثر من شهرين والقرارات الروتينية وحدها

هي التي يتخذها رئيس المجلس المستقيل بالاشتراك مع الوزير المعني. وهذا الوضع لا يمكنه الاستمرار إلى أجل غير مسمّى، فهو يضع الشبح الحكومي تحت رحمة أبسط حادث، فالوزراء قد توقفوا بالفعل عن اعتبار أنفسهم مسؤولين عن سير وزاراتهم.

ويحاول شارل حلو وضع النواب أمام مسؤولياتهم موجهًا إليهم استبيانًا حول السياسة التي يجب التمسك بها حيال نشاطات المنظمات الفلسطينية. وهو، من حيث الجوهر، يسألهم ما إذا كان عمل الفدائيين يتناقض مع المصالح الحقيقية للمقاومة الفلسطينية، وما إذا كان رفض الأمر الواقع يجب أن يكون موجَّهًا إلى كل المنظمات الموجودة في لبنان لأنها تعلن أنها متضامنة كلها فيما بينها، وما إذا كان من المستحيل على رئيس الجمهورية، في هذه الظروف، أن يتحرر من الواجبات التي يفرضها عليه أداؤهُ لليمين الدستورية.

ويساند حلف القادة المسيحيين الثلاثة موقف الرئيس. وفي المقابل ينقسم الشهابيون. ويميل المسيحيون والشيعة إلى تأييد شارل حلو، بينما لا يوفر السنّة والدروز والتقدميون انتقاداتهم إذ يجعلون القضية الفلسطينية أحد المطلقات [التي لا يجوز المساس بها]. ويذهب البعض إلى حد القول بأنها تأتي قبل سيادة لبنان واستقلاله ووحدته.

والحال أن رشيد كرامي إنما يتخلى عن التضامن مع الرئيس ويحمله المسؤولية عن الأزمة وحده دون سواه. وهو، على الرغم من إعلانه تمسكه بالدفاع عن السيادة اللبنانية، يمتنع عن اتخاذ تدابير تؤدي إلى استخدام القوة ضد الفدائيين الفلسطينيين. إذ يجب التوصل مع المقاومة الفلسطينية إلى اتفاق تعاون من شأنه مراعاة مصالح الجميع.

وكما يوضح ذلك إلياس سركيس، وهو شهابي ثابت كان آنذاك مستشارًا للرئيس، لسفير فرنسا(٤٧)، فإن جوهر السياسة اللبنانية قائم على عدم الوضوح. إذ لا يجب طرح المشكلات السياسية طرحًا واضحًا جدًّا، لأن هذا من شأنه أن يستثير عندئذ معارضة من جانب إحدى الطوائف ووقف عمل المؤسسات. وهدف الحلف هو دفع الرئيس إلى الاستقالة ؛ والحال أنه لابد من انقضاء فترة ولاية كاملة من

ست سنوات قبل أن يتسنى لرئيس سابق طرح نفسه مرشحًا للرئاسة من جديد. والرهان هو منع فؤاد شهاب من ترشيح نفسه من جديد.

والحال أن القادة السياسيين المسيحيين، مع مطالبتهم بتشديد السيطرة على الفلسطينيين، يطالبون في معظمهم بتفكيك الجهاز الأمني الموروث من زمن ولاية فؤاد شهاب، ما يمثل تناقضًا بالأحرى. وهم يشكلون حلفاً أكثر تجانسًا من حلف الشهابيين، المنقسمين انقسامًا عميقًا فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية.

ويشتبه البعض بأن العماد إميل البستاني، قائد الجيش، يلعب لعبة شخصية. فهو بحده من الصدامات مع الفدائيين، يحافظ على وحدة قواته المجنّدة من جميع الطوائف، إلاّ أن من الوارد أيضًا أن تكون لديه طموحات رئاسية في حالة امتناع شهاب عن ترشيح نفسه، ومن هنا اختيار توجُّه أكثر «عروبية» موجَّه إلى أن يكفل له قدرًا من التأييد عند السنة. وفي عدة مناسبات، على الرغم من تعليمات الرئيس، بدا مستعدًا لعقد اتفاق تنسيق مع الفلسطينيين. وتساند الصحافة المصرية المقاومة وتتحدث عن خطة إمبريالية – صهيونية واسعة للقضاء على الجبهة الشرقية سعيًا إلى إخضاع مصر على أفضل نحو، وهو ما يبرز ماهية مصالح عبد الناصر الحقيقية في الأزمة. ومن المفارقات أن الأزمة قد أدت إلى تهدئة التوتر على الحدود مع إسرائيل، فالفدائيون لا يريدون، مؤقتًا على الأقل، استثارة حادث مع الجيش أو أعمال انتقامية.

أمَّا سوريا، فإنها تطرح نفسها بشكل استعراضي كمدافعة عن الفلسطينيين في لبنان[٤٨]. وهي تقول إن المقاومة المسلحة في الجنوب اللبناني حقيقة لا سبيل إلى إزالتها. و«الرجعية اللبنانية» تحارب الفلسطينيين كما تحارب القوى التقدمية العربية (تلميح إلى احتضان لبنان لاجئين سياسيين سوريين).

تصاعد حرب الاستنزاف

استنتج المسؤولون الإسرائيليون من المسلك المصري أنه لن يقتصر على مجرد حرب مواقع وأنه سوف يفضي لا محالة إلى محاولة لعبور القناة، ولو لمجرد إقامة رأس جسر بسيط ومن ثم التعجيل بتدخل دولي[٤٩]. وخط بار ليف، غير المكتمل، لا يشكل عقبة حقيقية. والمصريون يملكون بالفعل إمكانات تهديد الوضع القائم.

والحال أن عيزر فايتسمان، وهو آنذاك رئيس العمليات بهيئة الأركان العامة، إنما يتخذ موقف المدافع عن تدخل شامل لسلاح الجو الإسرائيلي بهدف توجيه «ضربات مميتة» للجيش المصري وإجباره على التخلي عن حرب الاستنزاف. ودايان وبار ليف معارضان لذلك، فهما يريدان إبقاء اللجوء إلى سلاح الجو لحالة تصعيد رئيسي من جانب المصريين. والطيارون أنفسهم جد قلقين من الأهمية المتزايدة لسلاح الدفاع الجوي العدو ويطلبون أولاً تحييد صواريخ أرض – جو والرادارات المصرية.

وفي مستهل يوليو/تموز ١٩٦٩، يقتصر الخيار على عملية إسرائيلية «وقائية» قد تمضي إلى حد عبور القناة أو اللجوء إلى السلاح الجوي. ويقع الاختيار على الخيار الثاني. وهو يقود بالضرورة إلى احتدام للمعارك ومن ثم إلى خسائر. وبحسب ما ينبغي، يجري استخدام توريات لقول العكس. وهكذا، فإن بار ليف، في تعليقه على استخدام السلاح الجوي، يتحدث عن تصعيد يهدف إلى الوصول إلى إنهاء للتصعيد، أي زيادة النشاط بهدف التوصل من وراء ذلك إلى اختزال النشاط.

وفي ٨ يوليو/تموز، يجري شن هجوم أول على جزيرة في خليج السويس لتدمير موقع مهم فيها لشبكات الرادار. ثم يجري استهداف سلاح الدفاع الجوي المصري استهدافًا منهجيًا. ويتم شن هجوم ضخم في يوم ٢٠، ما يؤدي إلى مصرع ١٢ إسرائيليًا وخسارة طائرتين مقاتلتين فوق القناة. والحال أن عبد الناصر، في كلمته بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ يوليو/تموز، إنما يُجَذِّرُ خطابه ويهاجم الولايات المتحدة التي تدعم إسرائيل بهدف فرض سيطرتها على الأمة العربية بأسرها ؛ وهو لا يعفي بريطانيا العظمى من هجومه. وبالمقابل، يشيد إشادة حارة بمواصلة چورچ پومپيدو للسياسة الديجولية. وهو يوجه الشكر إلى الاتحاد السوڤييتي على مساندته السياسية ومساعداته العسكرية. ويؤكد عبد الناصر أن الأمة العربية يجب أن تكرس كل طاقتها لاسترداد كل الأراضي المحتلة لا سيناء وحدها. وهو يوضح أن النزاع نزاع طويل الأمد ؛ فبعد [حرب] الأيام الستة، أمامنا الآن حرب سنتين، ثلاث سنوات، أربع سنوات ... إنها حرب استنزاف طويلة قد

بدأت بالفعل. ولن تكون هناك مرة أخرى حرب خاطفة كما حدث في يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وواجب الجميع هو الإسهام في تحرير الأرض.

والنشاطية المصرية والإسرائيلية المزدوجة تغذي الآن اشتباكات يومية على القناة. وتعلن جولدا ميئير أنه «إذا كان عبد الناصر يعتقد أن بوسعه كسب حرب استنزاف، فإن هذا إنما يرجع إلى أنه يجهل قدرات قوات دفاعنا وشعبنا الذي يقف خلفها»، لكنها تطالب في الوقت نفسه بزيادة لشحنات السلاح المرسلة من البلدان صديقة إسرائيل[٥٠]. وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، يزود مؤتمرُ حزبِ العملِ الحزبَ ببرنامج سياسي مسرفٍ في دعوته إلى ضم الأراضي المحتلة، وهو برنامج يتظاهرون في الخارج بالتنصل منه قائلين إن إسرائيل مستعدة للتفاوض دون شروط.

وتتميز الأيام الأخيرة من يوليو/ تموز والأيام الأولى من أغسطس/ آب بهدوء نسبي على القناة، لكن ما يستيقظ عندئذ هو الجبهة الشرقية (لبنان، الأردن، بل وسوريا). فالفدائيون يستأنفون العمليات ضد الأرض الإسرائيلية انطلاقًا من الجنوب اللبناني وهو ما يستتبع الأعمال الانتقامية الإسرائيلية المألوفة والتي تشمل غارات قصف بقنابل النابالم لقرى لبنانية حدودية. وتنفي إسرائيل استهدافها لتجمعات سكنية مدنية، زاعمة أنها ضربت مواقع للفدائيين. وخلال هذه الفترة على الأرجح، بهدف حماية الجولان المحتل من التسللات القادمة من لبنان، ينتشر الإسرائيليون على الجزء المعني من الحدود السورية – اللبنانية، ويحتلون قطاع مزارع شبعا الذي سيصبح لاحقًا موضع نزاع شديد[٥١].

ولعظيم استياء الولايات المتحدة، يتوجه لبنان بالشكوى إلى مجلس الأمن. فنرجع إلى الحجج المألوفة المتعلقة بسريان اتفاقية الهدنة ورفض الإسرائيليين السماح بوجود مراقبي منظمة الأمم المتحدة على أرضهم (إلاَّ أنه إذا كان هناك مراقبون على الجانب اللبناني من الحدود مع إسرائيل، فإن الحالة ليست كذلك في منطقة الجولان المحتل الحدودية...). وفي لبنان، تُشدِّد الأحزاب المسيحية على ضرورة تشكيل حكومة لتحمل المسؤوليات الوطنية. فيتهمها «التقدميون» بالرغبة في الاستفادة من العدوان لتنفيذ المشاريع الانهزامية الخاصة بتدويل لبنان واللجوء إلى قوة دولية[٥٢]. وبعد مساومات طويلة، يتوصل مجلس الأمن أخيرًا إلى نص

توفيقي بإجماع الأصوات. فيذكّر القرارُ رقم ٢٧٠ الصادر في ٢٦ أغسطس/ آب ١٩٦٩، في آن واحد، باتفاقية الهدنة وقرار وقف إطلاق النار الصادر في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، متجنبًا من ثم الحسم لتحديد المرجع المناسب ؛ وهو يشجب الهجوم الجوي الإسرائيلي المتعمَّد ويعرب عن الأسف حيال كل أعمال العنف. وهو يعلن:

إن مثل هذه الأعمال من العمليات الانتقامية العسكرية والانتهاكات الجسيمة الأخرى لوقف إطلاق النار لا يمكن التغاضي عنها وعلى مجلس الأمن النظر في ترتيبات جديدة وأكثر فعالية، كتلك المنصوص عليها في الميثاق، للتأكد من عدم تكرار مثل هذه الأعمال.

ويبرز مدى فعالية قرار كهذا عند استئناف غارات القصف الإسرائيلية، في ٣ سبتمبر/ أيلول، على العرقوب، وهي منطقة يتركز فيها الفدائيون، على أثر إطلاق لصواريخ على مدينة كيريات شمونة الإسرائيلية يؤدي إلى مصرع اثنين، أحدهما طفل في التاسعة من عمره.

وفي لبنان، يتصاعد التوتر في أواخر أغسطس/ آب. فحادث عادي يؤدي إلى تبادل لإطلاق النار بين الفدائيين وقوات حفظ النظام قرب مخيم نهر البارد الفلسطيني الكبير في طرابلس. فيسقط من العسكريين اللبنانيين قتيل واحد ويصاب أربعة آخرون بجراح. وفي ٥ سبتمبر/ أيلول، يطوّق الجيشُ المخيمَ ويطلب تسليمه المسؤولين عن إطلاق النار. وتترتب على ذلك مفاوضات متناقضة بين مبعوثي المقاومة والعماد إميل البستاني ورشيد كرامي، المنزعج من امتداد العنف إلى طرابلس، منطقة نفوذه السياسي.

وفي ١٢ سبتمبر/ أيلول، يلخص سفير فرنسا الوضع على النحو التالي(٥٣):

يتعلق الأمر هذه المرة بمحاولة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية وفتح لانتزاع الاعتراف بسلطتهما السياسية الحصرية على مخيمات اللاجئين، حيث لا تأتي مسألة عبور الفدائيين إلاّ في المقام الثاني. وتشير الصحافة المسيحية والمحافظة، على أي حال، إلى أن المشكلة في الحالتين هي ما إذا كان لا يزال بوسع سلطة الدولة فرض نفسها على المقاومة الفلسطينية وحلفائها. وقد كتب محرر چور في مقاله الافتتاحي في ٥ سبتمبر/ أيلول أن لبنان في خطر. ولم يعد المنتقصون من شأن النظام يخفون نواياهم: «إن بلدكم الليبرالي

والديموقراطي ليس له من مكان في المجتمع العربي الجديد ويجازف الطريق إلى تل أبيب بأن يمر عبر بيروت».

ويطول أمد المواجهة في نهر البارد بينما تتضامن المخيمات الفلسطينية الأخرى وتصبح مستقلة من الناحية الفعلية.

وتتخذ قوات سورية موقعًا لها في الأردن وتجد نفسها من جديد تحت نيران سلاح الجو الإسرائيلي القاتلة. ومن جديد، يهاجم الإسرائيليون شبكة الري الأردنية بعد إطلاق نيران على الكيبوتزات الحدودية. وعلى الرغم من البيانات التطمينية الصادرة عن السلطات الإسرائيلية، تتسع نشاطات المقاومة في الأراضي. والحال أن شبكات المقاومة، المعرضة لقمع قاس، إنما تتجه إلى أن تصبح شبكات «محترفة». وفي قطاع غزة، نقترب من وضع حرب عصابات، كما يشير إلى ذلك سفير فرنسا(٥٤):

من المؤكد أن الجيش الإسرائيلي يحتفظ بالسيطرة على الوضع، إلاّ أنه اضطر إلى تطبيق تدابير أمنية صارمة للحد من عدد الضحايا. وهكذا، فعلى الطريق الذي يخترق غزة على كل امتدادها، من موقع إيريتز للمراقبة إلى رفح، لا يُسمح بالحركة للسيارات الإسرائيلية العسكرية والمدنية. ومن الآن فصاعدًا يتم تنظيم قوافل، أو أن الحركة إلى سيناء، أيضًا، يجري تحويلها إلى طرق أخرى في أقصى جنوبي الأرض الإسرائيلية. ومن جهة أخرى، منذ الأحد الماضي، يسري حظر التجول كل ليلة في مدينة غزة من الخامسة مساءً إلى الخامسة صباحًا.

وفي الضفة الغربية، كانت الهجمات عديدة بشكل خاص ضد المستوطنين وسلطات الاحتلال ومخبري الشرطة الإسرائيلية. ويُبطلُ المحتلون قرارات المحاكم الدينية الإسلامية، التي رفضت الاعتراف بسلطات الاحتلال كما رفضت تطبيق تعليماتها. والرهان الحقيقي هو وقف تبعية محاكم الضفة الغربية لمحاكم القدس ودمج هذه المحاكم الأخيرة في التنظيم الديني الإسلامي الإسرائيلي.

حريق المسجد الأقصى

في هذا السياق المتوتر توترًا خاصًا تقع كارثة حقيقية. فمنذ بداية الاحتلال، يشتبه المسلمون بأن الإسرائيليين يريدون الاستيلاء على ساحة المساجد وهدم الأماكن المقدسة الإسلامية، خاصة المسجد الأقصى(٥٥). والحال أن هدم حي المغاربة ثم أعمال التنقيب الآركيولوجية قرب الساحة قد عززت هذا الاعتقاد.

وفي صباح ٢١ أغسطس/ آب ١٩٦٩، يشب حريق في المسجد الأقصى. والأضرار جسيمة، وبعضها لا يمكن إصلاحه، كدمار المنبر الذي يرجع إلى ثمانية قرون خلت. ويتهم المسلمون الإسرائيليين على الفور بتدبير الحريق. ويتم قمع تظاهرات شعبية دون سقوط قتلى. وتتحدث السلطات الإسرائيلية في البداية عن حريق غير مُدَبَّر، ثم تلقي القبض في ٢٣ أغسطس/ آب على شاب أسترالي، هو مايكل دينيس ويليام روهان، عضو شيعة مسيحية إنجيلية. وهو يعترف بما جرى. ويقول إنه قد تلقى تكليفا من الله بتدمير المساجد حتى تتسنى إعادة بناء الهيكل اليهودي. فيجري على وجه السرعة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم عربيين إسرائيليين (أحدهما مسلم والآخر مسيحي) سعيًا إلى تهدئة الخواطر وتجنب تحقيق دولي. وتبرز السلطات الإسرائيلية ضعف الإشراف من جانب الأوقاف (المؤسسة المكلفة بإدارة الساحة) على دخول الزوار. ويرد المسلمون بأنه خلال سبعمائة وخمسين سنة من الوجود المتصل لسيادة إسلامية (منذ صلاح الدين)، لم يقع أي حادث من هذا النوع، بينما [وقع] في سنتين من الاحتلال الإسرائيلي ... والحال أن تقرير لجنة تقصي الحقائق، المنشور في مستهل شهر أكتوبر/ تشرين الأول، إنما يشدِّد على وجوه الإهمال من جانب إدارة الأوقاف، لعدم قدرته على تناول بقية عناصر الملف بسبب التحرك القضائي الجاري. وتسارع الأوساط العربية في القدس إلى رفض التقرير. ولجنتها المستقلة الخاصة لا تصل إلى المصادر القضائية. فتتمسك بالشجب الموثَّق للمخططات اليهودية التي تستهدف ساحة المساجد وتطالب بوقف أعمال التنقيب الآركيولوجية التي تعتبرها بداية سيطرة على الساحة المقدَّسة. وخلال محاكمة ويليام روهان في أكتوبر/ تشرين الأول يدفع محاموه بعدم مسؤوليته عن تصرفاته، فلا يُعَدُّ مذنبًا.

والسخط عام في كل العالم الإسلامي. وسوريا وحدها هي التي لا تنظم احتجاجات جماعية، في مرحلة أولى على الأقل. فالحكومة ترفض أي إحالة دينية

وتتمسك بالدفاع عن التراث العربي. ويدعو أنصار عقد قمة عربية إلى انعقادها فورًا. وبسبب الحرج، يستعيد الملك فيصل مشروعه القديم بعقد قمة إسلامية ويدعو كل المسلمين إلى الجهاد لأن جميع السبل السلمية قد فشلت. وتجتمع جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في القاهرة وتوافق على مبدأ عقد قمة إسلامية. ثم يدعو عبد الناصر إلى عقد قمة مصغرة في الأول من سبتمبر/ أيلول مع قادة الأردن وسوريا ونائب الرئيس العراقي، ثم ينضم إليهم الرئيس السوداني. وهم لا يحرزون تقدمًا بالفعل في إقامة جبهة شرقية حقيقية.

وينعقد في الوقت نفسه المجلس الوطني الفلسطيني السادس[٥٦]، الذي يتبنى كبرنامج إنشاء دولة ديموقراطية تستبعد أي فصلٍ ديني. وهو يرفض أي وصاية لبلد عربي على أعمال المقاومة، أي يرفض رغبة لبنان ممارسة سيطرة على الفدائيين.

وبقيادة باكستان، يتقدم سبعة وعشرون بلدًا إسلاميًّا بشكوى جماعية إلى مجلس الأمن على أثر حريق الأقصى. وبعد المناقشات المعتادة، تسفر الشكوى عن صدور القرار رقم ٢٧١، في ١٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩، بأغلبية ١١ صوتًا في مقابل امتناع أربع دول عن التصويت (الولاياتِ المتحدة، كولومبيا، فنلنده، باراجواي). ودون الحديث عن قضيةِ الحريق، يذكِّرُ القرار بعدم جواز الاستحواذ على أراضٍ عن طريق القوة كما يذكّرُ بضرورة تطبيق اتفاقيات جنيف في القدس.

وتكافح الملكياتُ العربية بنشاط من أجل عقد القمة الإسلامية. وفي نهاية المطاف، يرضخ عبد الناصر، ويتحدد موعد الاجتماع بالثاني والعشرين من سبتمبر/ أيلول في الرباط. ولأسباب صحية، فإن عبد الناصر، الذي كان من المقرر أن يذهب إلى الاتحاد السوفييتي، يمتنع عن الذهاب إلى هذا البلد كما إلى المغرب. وهذا الغياب المزدوج إنما يُنظر إليه بوصفه مرضًا دبلوماسيًّا في حين أنه مؤشرّ أولّ على تفاقم حالته الصحية الراجع إلى مرض السُكّر والإجهاد. وينوب عنه أنور السادات في مؤتمر القمة.

ويحضر ممثلون لخمس وعشرين دولة مؤتمر الرباط. والبلدان العربية التقدمية في موقف دفاعي وتحرصِ على إعادة التأكيد على اختصاصات جامعة الدول العربية. وفي الوقت نفسه، تُطالبُ تركيا وإيرانَ وعدةَ بلدان أفريقية بقطع

علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وهي تفرض على جدول الأعمال مسألة القدس والمقاومة الفلسطينية. وينجح الحسن الثاني، عبر دبلوماسية نشطة، في تذويب التناحرات.

ويتألف الإعلان الختامي الصادر في ٢٥ سبتمبر/ أيلول من ركنين. فيستند الركن الأول إلى قيم الإسلام ومبادئه ممزوجة بميثاق منظمة الأمم المتحدة لكي يدعو إلى تعاون بين الدول الإسلامية[٥٧]. وتنبثق عن ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي، ومصدر إلهامها سعودي إلى حد كبير. ويشجب الركن الثاني السياسة الإسرائيلية:

> إن رؤساء الدول والحكومات والممثلين يعلنون أن الخطر الذي يهدد المقامات الدينية الإسلامية بمدينة القدس إنما هو ناتج عن احتلال القوات الإسرائيلية لهذه المدينة وأن المحافظة على الصبغة المقدّسة لهذه الأماكن، وضمان حرية الوصول إليها والتنقل فيها تستلزم أن يسترجع القدس الشريف وضعه السابق قبل يونيو ١٩٦٧م والذي أكدته ألف وثلاثمائة سنة من التاريخ.
>
> وبناءً على ذلك فإنهم يعلنون أن حكوماتهم وشعوبهم عقدت العزم على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق.

ويجري توجيه نداء إلى الدول العظمى للعمل على مراعاة مختلف القرارات الدولية المتعلقة بالقدس. وينتهي النص بالحديث عن المسألة الفلسطينية بشكل محدد:

> أمام هذا الوضع الخطير، فإن رؤساء الدول والحكومات والممثلين ليهيبونَ بإلحاحٍ بجميع أعضاء الأسرة الدولية وخاصة الدول الكبرى التي تتحمل مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلام الدولي، لكي تبذل المزيد من الجهود المشتركة والمنفردة لتحقيق الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضي التي احتلتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧م وذلك تمشيًا مع المبدأ الذي يقضي بعدم شرعية اكتساب الأراضي عن طريق الغزو العسكري. ونظرًا لتأثرهم العميق بمأساة فلسطين فإنهم يقدمون مساندتهم التامة للشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المغتصبة ونضاله من أجل التحرر الوطني ويؤكدون تمسكهم بالسلم، بشرط أن يكون قائمًا على الشرف والعدل.

وهذا النص المعتدل نسبيًا إنما يحيل إلى القانون الدولي بأكثر من إحالته إلى الجهاد. ولم يكن لمنظمة التحرير الفلسطينية غير وضعية مراقب ومن هنا امتناع عرفات عن الحضور إلى الرباط. ولم تجر إشارة سافرة إلى المقاومة الفلسطينية لا كمبدأ ولا كمنظمة. وتدل الإشارة إلى وضعية القدس على رفضٍ لأي مشروع للتدويل.

جولدا مينير في واشنطون

خلال الأيام نفسها، كانت أعمال العنف يوميةً على خطوط وقف إطلاق النار وفي الأراضي (جرى رصد ٢٥٣ حادثًا بين ٢٤ و ٣١ أغسطس/ آب). وفي ليلة ٢٦ – ٢٧ أغسطس/ آب، يشن الإسرائيليون غارة انتقامية على قاعدة عسكرية في إقليم أسيوط، في صعيد مصر. والأضرار طفيفة، لكن الهدف هو إشعار عبد الناصر بأن أرضه كلها عرضة للضرب. كما تُبرز العملية فشل التصعيد الهادف إلى التوصل إلى إنهاء التصعيد والذي نَظَّرَ له بار ليف. وهو ما تكشف عنه الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية.

الحوادث والخسائر الإسرائيلية المترتبة على مبادرات مصرية
(الأعمال الانتقامية الإسرائيلية خارج الحساب)[٥٨]

	عدد الحوادث	المتوسط اليومي	القتلى الإسرائيليون	الجرحى الإسرائيليون	الخسائر الإسرائيلية
مارس/آذار ١٩٦٩	٨٤	٢,٧	٧	٢٩	٣٦
أبريل/نيسان ١٩٦٩	٤٧٥	١٥,٨	٢١	٣٤	٥٥
مايو/أيار ١٩٦٩	٢٣١	٧,٥	١٥	٣٠	٤٥
يونيو/حزيران١٩٦٩	٤٠٤	١٣,٥	٧	٣٤	٤١
يوليو/تموز ١٩٦٩	٣٥٥	١١,٥	٢٥	٦٨	٩٣
أغسطس/آب ١٩٦٩	٥١٥	١٦,٦	١٣	٥٥	٦٨

ومن المراد لاختراق إسرائيلي مسلَّح للضفة الأخرى للقناة أن يكـون بمثابـة تحذير لعبد الناصر لإرغامه على «إنهاء التصعيد».

ويؤدي هذا الاختراق إلى تغيير لقوام القيادة العليا المصرية.

وخطاب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يخلط الآن في مجموعٍ واحـد بـين الإسرائيليين ويهود كل العالم والأميركيين. وفـي ٢٩ أغسـطس/ آب، تختطـف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى دمشق طائرة تتبع شركة TWA الأميركية كانت في طريقها من روما إلى تل أبيب. وهذا من عمل «مغاوير تشي جيفارا بالجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين». والحال أن مشـاركة شـابة فلسـطينية فـي الخامسـة والعشرين، هي ليلى خالد، سوف تهز خيال الصحافة العربية والدولية(٥٩).

ويجري على الفور إخلاء سبيل الركاب غير الإسرائيليين وطاقم الطائرة بينما يجري إعطاب الطائرة. ويحتجز السوريون ستة ركاب إسرائيليين بينهم أربع نساء كرهائن. ويتم إخلاء سبيل النساء بسرعة. أمَّا الفدائيان فيتم إبقاؤهم ضـمن إطـار «الضيافة» السورية، ثم يُخلي حافظ الأسد سبيلهما في الوقت نفسه الذي يخلي فيـه سبيل الإسرائيليين الاثنين الأخيرين.

والإرهاب يضرب في أوروبا أيضًا، لأن ممثلي إسرائيل في بـون وميـونخ ولاهاي وكذلك مكاتب شركة العال في بروكسل تتعرض لاعتداءات في ٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩.

وتتفاقم المخاوف الأميركية على استقرار العالم العربي جَرَّاء انقلاب العقيـد القذافي في ليبيا، والذي ينهي النظام الملكي الموالي للغرب، في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩. ويعلن القادة الليبيون الجدد أنهم ناصريون متحمسـون. والحـال أن مصر إنما تتمتع بعمق استراتيجي جديد بفضل التأييد الفاعل من جانـب السـودان وليبيا. وتسليم طائرات الفانتوم الأولى لإسرائيل في ٥ سبتمبر/ أيلول يطلق موجـةً معاديةً للولايات المتحدة الأميركية في كل المنطقة. وتستخدم الدعايةُ السوفييتية ذلك لكي توضح أن واشنطون تعارض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضـي المحتلـة. والحال أن الامتناع الأميركي عن التصويت عند الاقتراع على القرار رقـم ٢٧١ إنما يزيد من سوء صورة الولايات المتحدة في العالم العربي.

ويرى رابين أن جماع هذه الأحداث – حرب الاستنزاف، المحادثات الثنائية أو الرباعية، التقدم الذي يحرزه الفدائيون في لبنان وفي الأردن، سقوط الملكية الليبية – ليس غير عنصر في خطة سوفييتية واسعة تهدف إلى طرد الغربيين من الشرق الأوسط والاستيلاء على احتياطياته البترولية. وعندما يعلن سيسكو له – وهذا شيء واضح بذاته– أن الأميركيين لهم مصالح أخرى في المنطقة غير إسرائيل، ومن هنا ضرورة التوصل إلى حل سياسي، يرد رابين بأنه يجب ترك إسرائيل تقوم بالعمل القذر وتوجيه ضربة قاضية لمصر الناصرية، ما من شأنه وضع حدٌ للتشدد العربي وللتغلغل السوفييتي(٦٠).

والحال أن السفير الإسرائيلي، إذ يسرف ي اعتبار أمانيه واقعًا، إنما يبلغ حكومته بأن واشنطون تتمنى أن يكثف الإسرائيليون من هجماتهم على مصر سعيًا إلى إسقاط النظام الناصري. ذلك أن «الأعمى والأطرش والأبله» هم وحدهم الذين ليس من شأنهم أن يروا أن الولايات المتحدة مهتمة بمواصلة التصعيد السياسي، بل وبالقضاء على الجيش المصري(٦١).

من شأن سيسكو أن يتوخى توصيل تذكير بالسياسة الرسمية التي لا تجيز سوى تعديلات تصحيحية طفيفة للحدود خلال التسوية السياسية للنزاع، بينما يرى كيسنجر في ذلك تنازلاً مجانيًا للأطروحات العربية والسوفييتية. ويدعو مستشار الأمن القومي إلى مواصلة سياسة الطريق المسدود التي سترغم السوفييت على دفع الثمن، سواء كان ذلك في الشرق الأوسط أم في سواه. ويتعاطف نيكسون بالأحرى مع أفكار سيسكو، لكنه لا يريد الانخراط في مواجهة مباشرة مع إسرائيل أو مع اللوبي الموالي للصهيونية دون أملٍ في إحراز مكسب سياسي مهم.

وإذا كانت إدارة نيكسون قد اتخذت في البداية موقف عداء غير متطرف حيال [موقف إسرائيل من] معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها لم تكن عديمة الحساسية تجاه المعلومات المتوافرة لدى وزارة الخارجية والبنتاجون والتي تدق ناقوس الخطر فيما يتعلق بتقدم برنامج التسلح النووي الإسرائيلي(٦٢). ومن الواضح الآن أن الدولة العبرية على وشك الوصول إلى مرحلة إنتاج أسلحة من هذا النوع وأنها تحوز حاملات قادرة على حملها كصاروخ أريحا وطائرات الفانتوم التي سلمتها الولايات المتحدة لها. وقد حاول نيكسون وكيسنجر للحظةٍ ممارسة ضغوط باللعب على تسليم طائرات الفانتوم، ثم تخليا عن ذلك.

والحال أن جولدا ميئير قد طلبت، منذ صعودها إلى السلطة، المجئ في زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة. لكن نيكسون، قليل الحماسة لذلك، أرجأ الزيارة إلى أواخر سبتمبر/ أيلول، متذرعًا بجدول زمني مشحون. فتصل رئيسة وزراء إسرائيل إلى واشنطون في ٢٥ سبتمبر/ أيلول. وبحسب كلمات كيسنچر، فإنها تُعامل روچرز وكأن ما سمعته عن أفكاره لا يمكن، ببساطة، أن يكون حقيقيًا. وبدهاء، تُصَوِّرُ نيكسون أمام الملأ بوصفه صديقًا قديمًا للشعب اليهودي، وهو ما يُذهل المحيطين المباشرين به وإن كان يُعَدُّ مفيدًا جدًا له في السياسة الداخلية. فيضمن لها دعم بلاده في حالة [تعرض إسرائيل] لهجوم سوڤييتي. لكنه يريد ترك هامش للعمل الدبلوماسي ويستخدم مجازًا مستعارًا من حقل المعلوماتية الآخذ في الانتشار: الـ *hardware* (السلاح) في مقابل الـ *software* (المفاوضات). فتوافق جولدا ميئير، وإن كانت لا تظن ذلك على أي حال. وبما أن الصيغة تتسرب إلى الصحافة مصحوبةً بتفسير أكثر صرامة بكثير (اشتراط تسليم السلاح بالموافقة على العمل الدبلوماسي)، تكثف جولدا ميئير هجماتها على وزارة الخارجية الأميركية. أمَّا فيما يتعلق بنيكسون، فإنه غاضب من هذه التسريبات التي تتخذ في نظره بُعد مؤامرة على رئاسته.

وفي ٢٦ سبتمبر/ أيلول، تحضر جولدا ميئير لقاءً ثنائيًا مع الرئيس لمناقشة مسألة السلاح النووي. ويبدو أنه لا وجود هناك لمحضر للّقاء، لدى الجانب الأميركي على الأقل. ولابد أن جولدا ميئير قد اعترفت بأن إسرائيل تجد نفسها بالفعل قادرة على امتلاك سلاح نووي، وهو ما يعني أن مما لا طائل من ورائه وضع عدم الامتلاك وعدم الإدخال على مستوى واحد. وهي تذهب إلى أنه سلاح الملاذ الأخير الضروري للناجين من الهولوكوست. والمسألة منتهية، بالنسبة لنيكسون وكيسنچر، بشرط أن لا تكشف إسرائيل على الملأ أنها تملك سلاحًا نوويًا. وسيكون ذلك هو القاعدة الثابتة للسياسة الأميركية إلى الآن.

وعلى الهامش، تتفق جولدا ميئير وريتشارد نيكسون على فتح قناة اتصال دون المرور بوزيري خارجية بلديهما. وسوف يكون رابين هو الوسيط مع سيمحا دينيتز، المساعد الشخصي لجولدا ميئير. وسينجم عن ذلك خصام مقيم بين إيبان ورابين، لكن الأول لابد أنه كان عليه أن يتذكر أنه عندما شغل الوظائف نفسها كان

على اتصال مباشر بين جوريون، دون المرور بجولدا مئير، التي كانت آنذاك وزيرة للشؤون الخارجية.

وتمكث رئيسة الوزراء الإسرائيلية عدة أيام في الولايات المتحدة للطواف على الجاليات اليهودية ولجمع التبرعات. وفي حواراتها مع الصحافة، تشدِّدُ على أن الاتحاد السوفييتي لا يسعى حقًّا إلى السلم، بل يسعى فقط إلى تجنب حرب جديدة، حرب كارثية بالنسبة للعرب. ولكي يحافظ على نفوذه، فإنه بحاجة إلى حالة «لا سلم ولا حرب».

وبشكل موازٍ، تستمر المحادثات دون تقدم بين سيسكو ودوبرينين وجروميكو وروچرز. وفيما يتعلق بمسألة العلاقات المباشرة بين العرب والإسرائيليين، يتم الرجوع إلى «صيغة رودس» تحت إشراف يارنج، لكن رابين ومحمود رياض ذكرياتهما الشخصية عن الإجراءات المتبعة آنذاك ذكريات جد مختلفة. وهكذا، فمصر تريد بالفعل هذه الصيغة ولكن دون اتصال مباشر مع الإسرائيليين ... وهؤلاء الأخيرون يذكِّرون بأن رالف بانش كان يلعب دور الوسيط (المؤقت)، وتلك ليست حالة جونار يارنج، ومن هنا استحالة قيامه بصوغ مقترحات، ومن ثم ضرورة المفاوضات المباشرة. والحال أن فتح والمنظمات الفلسطينية الأخرى إنما تشجب «هذه المؤامرة الجديدة على الجماهير العربية»[٦٣] (×).

وقد دارت المفاوضات الأميركية – السوفييتية كلها حول مصر، فالحالة الأردنية قد وُضعت جانبًا إلاَّ فيما يتعلق بإدارة قادمة لقطاع غزة من جانب الأردنيين. ولابد أن يذكِّر المصريون بالحاحٍ أنهم يرفضون أي صلح منفصل، وهو ما يعني إعادة إدخال القدس والضفة الغربية، ناهيك عن الجولان، في النقاش.

وتبرز المناقشات في الجمعية العامة انقلابًا سافرًا بالقياس إلى السنة السابقة حيث انصبَّ الاهتمام بشكل رئيسي على إزالة الوضع الناجم عن حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧. فهذه المرة، يُشدِّد المتحدثون بلسان العالم الثالث أساسًا على ضرورة إنصاف الفلسطينيين[٦٤]. والحال أن السوفييت، الذين خاب أملهم على الأرجح جرَّاء فشل مبادرتهم الدبلوماسية، إنما يحذون حذوهم. ففي حين أنهم قد شجبوا في مستهل العام النزعة المغامرة للحركات الفلسطينية التي تتصرف

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

كحركات ماويّة تضع المحراث أمام الأبقار، يجري الآن تعريف معاركها بأنها معارك تحرر وطني معادية للإمبريالية[٦٥]. وبادرة الشرعنة الرمزية هذه لا تعني أن الاتحاد السوفييتي يؤيد برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ولا أنه يقدم إليها دعمًا ماديًا، بل تعني أنه يأخذ استعداداته لتفاقم مفاجئ للوضع في الشرق الأدنى.

والواقع أن القيادة السوفييتية، المنزعجة من اتساع الغارات الإسرائيلية في مصر، قد قررت تفعيل «الخطة قوقاز» الموجَّهة إلى إرسال وحدات دفاع جوي كاملة إلى مصر[٦٦]. واعتبارًا من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٩، بدأ اختيار العتاد والأفراد (يجري استبعاد الأفراد من ذوي الأصول اليهودية أو من لهم أقارب في الخارج) دون إخبار المعنيين بالبلد الذي سيتجهون إليه (كانت وحدات من النوع نفسه قد أُرسلت إلى فيتنام الشمالية). وفي ديسمبر/ كانون الأول، تتجمع الأولوية الثلاثة المعنية في جنوبي الاتحاد السوفييتي وتقوم بأعمال تدريب للجنود المصريين الذين أُرسلوا إلى هناك لهذا الغرض.

اتفاقات القاهرة

في مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، تحاول مجموعة من الضباط الشبان الأردنيين وذوي الأصول الفلسطينية تنظيم انقلاب، استلهامًا للمثال الليبي، إلاّ أن المحاولة يتم إحباطها قبل تنفيذها[٦٧]. وتحقيق الشرطة يُجَرِّمُ حزب التحرير، وهو حزبٌ مصدرُ إلهامه إسلامي[٦٨]، وهو لا يُجَرِّمُ المقاومة الفلسطينية، التي تحرص على الابتعاد عنه. وعلى نحو ما ينبغي، فإن السلطات الأردنية، بينما تتجه إلى عملية تطهير قاسية في صفوف الأوساط العسكرية، إنما توجه الاتهام إلى الصهيونيين، بل وإلى الأميركيين، مذكِّرةً بدعمهم المعروف جيدًا للحركات الإسلامية التقليدية. ولا يخفي الملك شعوره بالمرارة حيال الولايات المتحدة[٦٩]، فهو يصرح لأحد معارفه بأن «الأميركيين مازالوا يهتمون ببقائي، لكنهم يريدون أن أكون أضعف ما يمكن حتى يفرضوا عليَّ ما يشاءون»[×].

ويظل التوتر قويًا بين الملكية والفدائيين[٧٠]. فيوحي الملك بأنه قد يلجأ إلى تعيين وصفي التل رئيسًا للوزراء، ما من شأنه أن يكون إعلان حرب حقيقيًا. وهو

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

يطلب من عرفات احترامًا صارمًا للتعهدات التي أخذتها المقاومة على نفسها. فيرفض الزعيم الفلسطيني هذا الطلب ويستبق أي تدابير صارمة ضد المنظمات الفلسطينية. فيجري تعديل انتشار منظمة التحرير الفلسطينية وفتح في الأردن. ويُعهَدُ إلى محمود عباس (أبو مازن)، عضو اللجنة المركزية لفتح، بمسؤولية التنظيم العام للحركة في الأردن. فيقوم بعملية تطهير حقيقي للكوادر العليا، المستقلة أكثر من اللازم. ويحصل أبو داوود، الذي كان حتّى ذلك الحين مسؤولاً عن مكافحة التجسس، على مهمة تدريب وقيادة الميليشيات الشعبية للمخيمات الفلسطينية. والرجلان هما بالأحرى نصيران لاختبار القوة مع الملكية الهاشمية.

وخلال هذا الشهر، يبقى العنف على مستوى مرتفع، سواء كان ذلك على خطوط وقف إطلاق النار أم في الأراضي المحتلة. ويقوم الإسرائيليون باختراقاتهم البرية الأولى لشن عمليات انتقامية في الأرض اللبنانية مع نسف بيوت في القرى العربية الحدودية. وفي ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول[٧١]، يوضح سيسكو باسم حكومته أن الولايات المتحدة «تشعر بالقلق العميق حيال الحوادث الأخيرة على حدود لبنان، فهي تولي أهمية كبرى لاستقلال لبنان الوطني ومن شأنها أن تنظر إلى أي تهديد لوحدة أراضيه نظرة عديمة التساهل». وهذا التصريح، الهادف إلى طمأنة الحكومة اللبنانية على النوايا الإسرائيلية، إنما يأتي بنتائج عكسية. فالقوى التقدمية ترى فيه رغبة واشنطون في منح نفسها نوعًا من حق التدخل في لبنان، مُذَكِّرةً بمبدأ أيزنهاور وبالتدخل العسكري الأميركي في عام ١٩٥٨. ويجري اتهام الأميركيين بأنهم يريدون عزل لبنان عن بقية العالم العربي وتدويل حماية البلد، كما يطالب بذلك بعض القادة المسيحيين. وتتخذ القاهرة ودمشق مواقف مماثلة: من غير الممكن أن يقوم المرء في آن واحد بتسليح إسرائيل وادعاء الدفاع عن الوحدة الترابية للبلدان العربية. ويدور الحديث على المكشوف عن مؤامرة أميركية – إسرائيلية هدفها القضاء على المقاومة الفلسطينية في الأردن كما في لبنان. والآن يبدو الملفان مرتبطين ارتباطًا وثيقًا.

وفي ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يقع اعتداء بالصواريخ على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت. وإذا كانت المكاتب قد لحق بها الدمار، فليست هناك غير جراح طفيفة في طاقم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، شفيق

الحوت[٧٢]. والجميع ينسبون الاعتداء إلى الاستخبارات الإسرائيلية، لاسيما أن المشتبه بهما أسترالي من أصل عراقي وأرجنتيني سارعا إلى مغادرة البلد[٧٣]. ومن شأن هذا الاعتداء عندئذ أن يكون أول اعتداء يُرتكب في الخارج ضد مسؤول من مسئوولي منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، تقع حوادث عنيفة بين الجيش وفدائيي الصاعقة الذين أقاموا للتوّ قاعدة في منطقة مأهولة بالسكان. ولابد أن جنديين وخمسة فدائيين قد سقطوا قتلى في هذه الحوادث. وفي ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، تمتد المعارك إلى منطقة طرابلس بينما تغلق سوريا حدودها مع لبنان. وفي يوم ٢٢، يتوقف رشيد كرامي عن تصريف الشؤون الجارية ويرفض تحمل المسؤولية «عما هو ضد آرائـ[ـه] السياسية ومعتقداتـ[ـه] الدينية». وينسق القادة السنيون جهودهم لرفض أي مشاركة في حكومة لا تنحاز إلى صف الفلسطينيين. وفي العواصم العربية، تعلو أصوات التضامن مع الفدائيين. وفي يوم ٢٣، يحتل متظاهرون أقسامًا للشرطة في بيروت بينما تستولي الصاعقة على ثلاثة مواقع حدودية. وتتشكل حشود لقوات سورية تشكلاً سافرًا قرب الأرض اللبنانية. ويجري إعلان حظر التجول في المدن الكبرى، بينما يتزايد عنف المعارك في طرابلس بين المناضلين المسمين بالتقدميين وقوات حفظ النظام. ويظل المقاتلون الفلسطينيون متحصنين في مخيم نهر البارد ولا يشاركون في الأحداث.

ويعلن عبد الناصر في اليوم نفسه رسالة موجهة إلى الرئيس حلو[٧٤]:

> لقد كنا ولازلنا نعتبر أن موقف أي دولة عربية في الصراع المصيري الذي تخوضه أمتنا يرتهن تمامًا بموقفها من المقاومة الفلسطينية.
>
> ومع تقديرنا الكامل لظروف لبنان وأوضاعه، فلسنا نتصور أن تواجه المقاومة الفلسطينية ما تواجهه الآن في لبنان، بينما هي تتلقى بصدرها نار العدو وإرهابه.
>
> إنني أناشدكم شخصيًا للتدخل لوقف ما يجري الآن قبل أن يستفحل خطره وشره.
>
> وأثق أن كلمتكم سوف تكون قادرة على منع حدوث مضاعفات لسنا جميعًا في حاجة إليها بما فينا شعب لبنان العظيم.
>
> وإلى جانب ذلك فإن أملي لا يتزعزع في أن جيش لبنان العربي مدخر للحظات حاسمة في المعركة، لأنه يعرف أن الخطر ليس بعيدًا عن لبنان، وأنه ليست هناك ضمانات خارج الأمة العربية وقدراتها تستطيع أن تحمي أرضه وأن تدافع عنها.

وبشكل واضح بما يكفي، يضع عبد الناصر كل ثقله السياسي في صف التوصل إلى اتفاق بين المقاومة والدولة اللبنانية. ويكمن تعقيد الموقف في أن سوريا تحاول استغلال الأزمة لكي تتوصل، في آن واحد، إلى أن تضع في الصدارة الفدائيين المنتمين إلى اتجاهها (الصاعقة) في مواجهة فتح وإلى أن تفرض على السلطة في بيروت قوى تسمّى بالتقدمية تعتبر مؤيدة للسلطة البعثية السورية. وفي الوقت نفسه، فإن نظام بغداد يزيد من المزايدات على نظام دمشق. وتعزز فتح والصاعقة أعداد مقاتليهما في الجنوب اللبناني بينما يحافظ الجيش اللبناني على مواقعه وإن كان يمتنع عن الانخراط في مواجهة معمَّمة من شأنها أن تجازف بأن تفضي إلى حرب أهلية.

ويدرك الرئيس حلو أنه لا يملك الإمكانات السياسية لإزالة المقاومة الفلسطينية. ومن شأن حل وسط أن يسمح بكسب الوقت. وعلى أي حال، قد تنجح مهمة يارنج قريبًا، وفي حالة عدم نجاحها، فمن شأن حرب مع إسرائيل أن تحتم وجود تعاون عربي أفضل. وفي الحالتين، من شأن الأزمة أن تكف عن أن تكون شأنًا داخليًا لبنانيًا، ما من شأنه اختزال جانبها الطائفي. وفي مواجهة محور دمشق – الصاعقة، يفضل حلو التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية وعبد الناصر وإن كان يطلب تدخلاً من جانب باريس لدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة[٧٥]. وتحصل الدبلوماسية الفرنسية على موافقة الأميركيين على عدم إدلائهم بتصريحات جديدة ليس هذا أوانها، كما تدعو عواصمَ عربيةً مختلفةً إلى الاعتدال. وفي إسرائيل، يعلن آللون أن بلاده لن تبقى عديمة المبالاة حيال ما يجري في لبنان ولن تبقى مكتوفة الأيدي في حالة حدوث تغير في الوضع القائم في البلدان العربية المجاورة. فتدعو واشنطون على الفور إسرائيل إلى الانضباط ويتم التنصل من آللون[٧٦].

وفي ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يتخذ حلو قرار إرسال رشيد كرامي إلى القاهرة مع العماد البستاني كمستشار عسكري[٧٧]. لكن العماد يجد نفسه، في اليوم التالي، وحيدًا، في المطار، مع الوفد العسكر . . حيث إن رشيد كرامي قد رأى أن من الأكثر إلحاحًا أن يذهب إلى طرابلس لمواجهة الوضع المحلي. وقد جرت المحادثات الأولى مع قادة الجيش المصري. ويتمسك البستاني بمضمون مشروع

اتفاق ٩ مايو/ أيار مع عرفات والذي كان حلو قد رفضه. وهو وحده تمامًا، فليس معه أي ديبلوماسي أو سياسي لبناني ليسانده. وفي لبنان، تتخذ المنظمات الفلسطينية مواقف قصوية، فتطالب بحرية كاملة للحركة وبمعاقبة المسؤولين عن الأزمة، ما يؤدي إلى تشدد مواقف المسيحيين مع انحياز فصيل من المسلمين إلى وجهات نظرهم. فيتعزز موقف شارل حلو تعززًا طفيفًا. وكثيرون يخشون من اندفاع الإسرائيليين إلى غزو الجنوب اللبناني، في حالة استمرار المعارك.

وموقف البستاني حساس لاسيما أن هناك اشتباهًا بأنه مستعد للتساهل في مقابل مساندة من عبد الناصر لترشيحه المحتمل إلى الانتخابات الرئاسية اللبنانية. ويبدو من جهة أخرى أن الرئيس المصري قد قدم إليه عروضًا مستترة في هذا الاتجاه. وبما أنه لا يتلقى دومًا أي كفالة سياسية ولإدراكه أن المصريين مرتاحون لمشروع اتفاق ٩ مايو/ أيَّار، فإنه يقرر اجتياز العقبة ويعلن استعداده للتفاوض. فيستدعي المصريون عرفات إلى القاهرة في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ويتولون إفهامه أن عليه الالتزام بمضمون اتفاق ٩ مايو/ أيَّار. وعندئذ يمكن للمفاوضات أن تدور بسرعة بالغة، حيث يتولى المصريون إدارة اللعبة. ويتم التوقيع على الاتفاق في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، مصحوبًا بوقف لإطلاق النار، دون أن يرجع البستاني في ذلك إلى شارل حلو. وسوف يدافع العماد عن نفسه مذكّرًا بأنه كان وحده في القاهرة دون أن يكون معه أي ديبلوماسي أو أي سياسي لتحمل المسؤوليات، لكنه سيمتنع عن تقديم تفسيرات مكتوبة.

ومضمون الاتفاق سرّيّ من الناحية النظرية. وسوف تنشره الصحافة اللبنانية في ٢٠ أبريل/ نيسان ١٩٧٠ دون أن تتلقى تكذيبًا من الحكومة اللبنانية أو من منظمة التحرير الفلسطينية. وهو يشتمل على ركنين، الوجود الفلسطيني وعمل الفدائيين، وهو حافل بالتحوطات اللفظية:

> انطلاقًا من روابط الأخوة والمصير المشترك، فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لابد وأن تتسم دومًا بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية، وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته.

واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني

تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١. حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حاليًا في لبنان.

٢. إنشاء لجان محلية من فلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية، وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣. وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقات مع السلطة، وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات، وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤. السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.

وهكذا يحصل الفلسطينيون على نوع من المساواة في الحقوق الاجتماعية وشبه حكم ذاتي عسكري للمخيمات، على الرغم من الإحالات إلى السيادة اللبنانية.

العمل الفدائي

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي:

١. تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢. تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣. تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٤. إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥. إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

٦. القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها.

٧. تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٨. دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٠٩ تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

٠١٠ إلغاء قاعدة جيرون [شمالي لبنان].

٠١١ يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

٠١٢ الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

٠١٣ من المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

٠١٤ يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان، كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

٠١٥ يبقى هذا الاتفاق سريًا للغاية، ولا يجوز الاطلاع عليه إلاَّ من قبل القيادات فقط.

ويضع الاتفاق نهاية للأزمة حتى وإن كانت العودة إلى الهدوء تتطلب عدة أيام. والحال أن ريمون إده يقود الهجوم على هذا النص الذي يعتبره غير دستوري. فالواقع أن النص يدشن نوعًا من ازدواجية السلطة في لبنان. ونقطة ضعفه الرئيسية تأتي من الجانب الفلسطيني ؛ فـ«الثورة الفلسطينية» ليست لها سلطة ممركَزة وهي تعيد في داخلها إنتاج مجمل القوى السياسية التقدمية في العالم العربي، وهي قوى تميل ميلاً قويًا إلى عدم الانضباط وإلى المزايدة.

وتستقبل دمشق اتفاق القاهرة استقبالاً سيئًا. فهو اتفاق معقود مع سلطة تُعَدُّ «أداة حقيرة بيد الإمبريالية الأميركية[٧٨]» (×). وقد جنى عرفات ثمار أزمة لعبت الصاعقة فيها دورًا رئيسيًا. ولابد من الانتظار إلى منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني حتى تعيد سوريا تدريجيًا فتح الحدود مع لبنان. وتبرر دمشق دعمها للقوى التقدمية اللبنانية وللفدائيين بمسؤولياتها القومية (العربية العامة)، ما يعطيها حق النظر ما إن يتعلق الأمر بالثورة العربية أو بالمقاومة الفلسطينية.

ويتمكن رشيد كرامي من تشكيل حكومة وحدة وطنية في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٩ تُعَدُّ الكتلة الوطنية التي يقودها ريمون إده الفصيل الوحيد غير المُمَثَّل فيها. ويحصل كمال جنبلاط على حقيبة وزارة الداخلية مع تكليفه بالعمل على تطبيق اتفاق القاهرة. وفي ٣ ديسمبر/ كانون الأول، يوافق البرلمان على منح الثقة

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

للحكومة بأغلبية ٥٨ صوتًا في مقابل ٣٠ صوتًا معارضًا وامتناع ٣ عن التصويت. ويتهكم ريمون إده على مضمون الاتفاق الذي من المفروض أن أحدًا لا يعرفه[٧٩]: «الضاربُ على الآلة الكاتبة الذي نسخه وسائق عرفات يعرفانه مثلما يعرفه العماد البستاني وعرفات ومحمود رياض والفريق فوزي والسوريون والفلسطينيون ... نحن وحدنا الذين لا يحق لنا معرفة مضمونه»[×]. وهو يحذر من أن الإسرائيليين سوف يستخدمون الاتفاق ليحتلوا الجنوب اللبناني ويستعيد مطالبته بإرسال قوات دولية.

والواقع أن إسرائيل تشن في مستهل ديسمبر/ كانون الأول عمليةً مهمةً أولى في قطاع حرمون، بعد غارة للفدائيين في الجولان المحتل. وفي الأسابيع التالية، تُكثِّفُ من التحذيرات الموجَّهة إلى لبنان.

خطة روچرز الأولى

يظل التوتر، في الأردن، بالغ القوة دومًا بين الملكية والفدائيين. ولا يتردد الملك حسين، في خطاب في البرلمان في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٩[٨٠]، في تحديهم بإبرازه أن على إسرائيل الاختيار بين السلام والأرض. فليس من شأنها أن تحصل على الاثنين معًا. وفي الوقت نفسه، ينتقد الولايات المتحدة بشدة ويوضح أنه في غياب الحل السياسي، فإن النضال العربي المشترك هو وحده الذي سيدفع بالأمور إلى الأمام. ومن جهة أخرى، تستمر اتصالاته السرِّية مع الإسرائيليين.

وفي إسرائيل، كانت انتخابات ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٩ نجاحًا شخصيًّا لجولدا ميئير، وهو نجاح يعزز مركزها. فالتجمع العمالي يحصل على نسبة ٤٦,٢% من الأصوات وعلى ٥٧ مقعدًا من ١٢٠، ما يعد أعظم نجاح له في تاريخه (لكن الأحزاب الأربعة كانت قد حصلت، في الانتخابات السابقة، على نسبة ٥١,٢% من الأصوات). ويبقى ائتلاف الوحدة الوطنية مع الوسط واليمين والأحزاب الدينية. ويتطلب الأمر عدة أسابيع لتشكيل الحكومة الجديدة التي يتعزز فيها موقع اليمين.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

واتفاق القاهرة يزعج الإسرائيليين[٨١]. فهم يرون أن الفدائيين لن يحترموا الحل الوسط وسوف يحاولون تحويل الجنوب اللبناني إلى قاعدة للعمليات ضد إسرائيل. ومن غير الوارد التحرك الآن. إذ لا يجب التعجيل بالأزمة بينما التوافقات الثنائية أو الرباعية يبدو أنها تحرز تقدمًا، وهو ما يقلق إسرائيل بقوة. وتتمثل الاستراتيجية الإسرائيلية في رفض الاعتراف بأن الملف اللبناني يشكل جزءًا من النزاع الإسرائيلي – العربي كما تتمثل في محاولة جعل واشنطون توافق على أن التغلغل الفلسطيني في لبنان يتجاوب في الواقع مع مؤامرة حاكتها موسكو، بهدف تقويض دولة محافظة ومتعددة الطوائف والاستعاضة عنها بنظام تقدمي وقومي عربي.

وفي الأراضي المحتلة، يتعين على الحكومة الإسرائيلية الإقرار بتقدم المقاومة، خاصة فتح[٨٢]. وهي ترفض الاعتراف بالموازاة مع الاستعمار الأوروبي أو مع الحرب العالمية الثانية، لأن إسرائيل لا تسعى إلى التوسع الترابي، بل تسعى إلى أمنها الخاص، ولأنه لا وجود هناك لشخصية قومية فلسطينية. ويضطر دايان، في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٩، إلى تحديد نوع من المسؤولية الجماعية: «إسرائيل لن تعتبر الفاعلين المباشرين لأعمال الإرهاب المسؤولين الوحيدين عنها، إذ يتحمل المسؤولية عنها أيضًا من لديهم معرفة مسبقة بها ولا يفعلون شيئًا لدرء وقوعها».

لكنه يرى أن القمع متناسب مع الأعمال المرتكبة. ومنذ الأول من أبريل/ نيسان ١٩٦٩، كان قد جرى نسف ٤٣ منزلاً في قطاع غزة و٩٧ منزلاً آخر في «يهودا – السامرة» لأنها كانت قواعد لأعمال إرهاب ؛ وكان قد تم طرد ٧١ شخصًا منذ حرب يونيو/ حزيران (شخصيات سياسية أساسًا).

والحال أن تقارير المنظمات الإنسانية كمنظمة العفو الدولية إنما تُتَّهَمُ بـ«التحيز» المعادي لإسرائيل.

وتصطدم محادثات سيسكو – دوبرينين الثنائية بمسألة الانسحاب الإسرائيلي[٨٣]. إذ يقترح سيسكو أفقًا جديدًا: إذا ما قبل السوفييت مقترحات ضمانات وترتيبات أمنية بشأن شرم الشيخ والمناطق المنزوعة السلاح وقطاع غزة، فمن شأن الأميركيين أن يتناولوا بشكل ملموس أكثر (*more specific*

language) مسألة الحدود دون استبعاد العودة إلى الحدود الدولية السابقة. ومن غير الوارد أن يناقش الأميركيون مع السوفييت مصير الأردن، وسوريا ترفض أي إمكانية للاتفاق. وأيًا كان الأمر، فإن نيكسون يرى أن العرب هم الذين خسروا الحرب ومن ثم فإن عليهم أن يتوقعوا تحمل عواقب ذلك. وقد صرح بذلك لدوبرينين في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول[٨٤]، والديبلوماسية السوفييتية تستغل ذلك لكي تُبرز أن الأميركيين يؤيدون التوسعية الإسرائيلية[٨٥]. وهي تنقل إلى العرب مضمون المقترحات موضحةً إلى أي حد يتعذر قبولها. والأميركيون غاضبون من هذا التصرف.

ويرفض المصريون[٨٦] أي تسوية جزئية ويعطون الأولوية للانسحاب من الضفة العربية والقدس على الانسحاب من سيناء. وهم يضيفون أن التسوية يجب أن تشمل أيضًا الانسحاب من الجولان والمشروط بقبول سوريا القرار رقم ٢٤٢. ويشعر سيسكو بالمرارة الشديدة[٨٧]. فهو قد مضى إلى أقصى ما كان بإمكانه حيال الرفض المتوقع من جانب الإسرائيليين. وهو يطلب المساندة الديبلوماسية من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا:

> هذه المقترحات، إذا ما تم قبولها من جانب الاتحاد السوفييتي ومصر، من شأنها أن تضع نهاية للأحلام الإسرائيلية الخاصة بضم ترابي في سيناء. ولكي نتوصل إلى ذلك، لابد من ممارسة العنف مع إسرائيل ... والحكومة الأميركية لا ترجو الوصول إلى ذلك إلاّ إذا كانت قادرة على أن تمنح هذا البلد الشيء الذي يحرص عليه أكثر من سواه، أي مبدأ التفاوض على المسائل الأخرى.

وترى الديبلوماسية الفرنسية أن سياسة المراعاة التي تنتهجها الولايات المتحدة حيال إسرائيل إنما تلعب لعبة السوفييت في المنطقة لأنها تزيد من وجوه السخط على إسرائيل والولايات المتحدة. وتدعو الديبلوماسية الفرنسية دومًا إلى اتفاق بين الأربعة الكبار. والوقت يضغط، والمعتدلون يفقدون الساحة بصورة منتظمة في وجه التحدي الذي تمثله المقاومة وفي وجه إغراء التطرف. وكلما تصاعدت قوة المقاومة الفلسطينية، صار الوصول إلى السلام أصعب[٨٨]. والبريطانيون موقفهم قريب من موقف الفرنسيين ويشدّدون على ضرورة إيلاء الأولوية للحالة الأردنية سعيًا إلى عدم إعطاء الانطباع بالسعي إلى تسوية منفصلة مع مصر.

وفي توازٍ مع المناورات الديبلوماسية، تُستأنف المعارك على القناة بعد هدوء نسبي في أكتوبر/ تشرين الأول. ويعلن كل طرف انتصاره. فالمصريون قد شهدوا اجتياح غارات القصف من جانب سلاح الجو الإسرائيلي لقواعد انطلاقهم، لكن نيرانهم تصبح أكثر فعالية. ويُرجع دايان هذا التقدم إلى مشاركة التقانيين السوفييت الذين يوجهون العمليات(٨٩). وينفذ سلاح الجو الإسرائيلي بصورة منتظمة طلعات «تخترق حاجز الصوت» فوق القاهرة لإبراز من الذي تعود إليه السيطرة من الجو. وفي جميع الأحوال، يحتفظ عبد الناصر بنبرة حربية بشكل خاص في تصريحاته العلنية. وتثابر الصحافة الإسرائيلية على مقارنته بهتلر(٩٠).

ويتّخذ الرئيس المصري من الثورة الفلسطينية وحرب الاستنزاف والمقترحات الأميركية حجة للدعوة إلى عقد قمة عربية. وهذه المرة، تضطر العربية السعودية إلى الموافقة. والحق إن عبد الناصر قد ساند الملك فيصل في الأزمة بين المملكة والنظام الثوري في اليمن الجنوبي. ويوافق على القرار مجلس للدفاع العربي انعقد في القاهرة في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ضم وزراء الدفاع والشؤون الخارجية. ويتحدد موعد القمة بالعشرين من ديسمبر/ كانون الأول في الرباط.

ويقود عبد الناصر حملة قوية معادية للولايات المتحدة، فيتهم الأخيرة بتسليح إسرائيل وتنظيم مناورات بحرية جوية مشتركةٍ في البحر المتوسط والسماح لمواطنين أميركيين بالخدمة في صفوف الجيش الإسرائيلي والتصريح لشركات أميركية باستغلال بترول سيناء المحتلة. وكما قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧، يجتهد في التشهير بالولايات المتحدة في العالم العربي لكي يجعلها تدفع ثمن مساندتها لإسرائيل. وهو يعتمد على الأثر الذي أحدثته الثورتان السودانية والليبية لكي يُفهم الأميركيين أين توجد مصالحهم، كما يعتمد على التزايد المستمر للوجود السوفييتي في المنطقة(٩١).

وتشير أرقام الخسائر الإسرائيلية منذ حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ إلى نهاية يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠(٩٢) إلى صعود تدريجي لدور الجيوش العربية قياسًا إلى الجيش الإسرائيلي.

خسائر ترجع إلى عمليات عسكرية نظامية:

(الإصابات الطفيفة ليست ضمن الحساب)

قتلى عسكريون	: ٢٩٤
قتلى مدنيون	: ١٥
مصابون عسكريون	: ٨٧٠
مصابون مدنيون	: ٢٨

خسائر ترجع إلى أعمال إرهابية

قتلى عسكريون	: ١٤١
قتلى مدنيون	: ٧٦
مصابون عسكريون	: ٥٩٩
مصابون مدنيون	: ٥٢٦

الإجمالي : ٥٢٦ قتيلاً و٢٠٢٦ مصابًا إصابات جسيمة.

وتستأنف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نشاطاتها في حقل الإرهاب الدولي بارتكابها في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني هجومًا في أثينا على مكاتب شركة العال، يسفر عن إصابة ١٥ شخصًا بجراح (٣ أميركيين، بريطاني، ١١ يونانيًّا) وسقوط قتيل واحد (طفل يوناني في الحادية عشر من عمره). وتعرب المنظمة الفلسطينية عن أسفها وترسل رسالة تعزية إلى الأسرة.

وفي ٢ ديسمبر/ كانون الأول، تُستأنفُ المحادثات الرباعية في نيويورك. فيتقرر وضع الملف الأردني في جدول الأعمال. والخلافات سافرة بين الدول الغربية الثلاث والسوفييت حول مضمون السلام القادم، على أنه يجري إحراز تقدم محسوس في اجتماع ٩ ديسمبر/ كانون الأول.

وفي واشنطون، فإن الصراع البيروقراطي بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي يحتفظ بمفاجآته. فنيكسون يرى أنه لا يمكن الحصول على أي شيء في الظروف القائمة، لكنه، خوفًا من «التسريبات»، يمتنع عن إصدار تعليمات لروجرز بوضع حد للمحادثات مع السوفييت. بل إنه يمضي إلى حد مطالبة مندوب

اتصاله بالمنظمات اليهودية الأميركية بحثها على الاحتجاج علـــى موقـــف وزارة الخارجية في ملف الشرق الأوسط ...

ويبقى تحديد الموقف الذي يجب اعتماده حيـــال تـــدهور الوضـــع. فيقتـــرح كيسنچر العمل على إلقاء المسؤولية على التركة المســتحيلة التـــي ورثتهـــا إدارة نيكسون. وقد وافق روچرز علىاستئناف المحادثات الرباعية، فهو لم يتلق كالعـــادة تعليمات معاكسة لذلك. ونيكسون، لأنه لا يريد مواجهة علنية، يقرر تناول الملـــف في اجتماع مجلس الأمن المقرر انعقاده في ١٠ ديسمبر/ كـــانون الأول. فيحـــاول روچرز عندئذ احتلال الساحة بإدلائه ببيان علني عشية الاجتماع[٩٣].

وهو يستعيد الجانب الرئيسي من الاستنتاجات المستخلصة مـــن المحادثـــات الثنائية والرباعية[٩٤]. فاتفاق السلام يجب أن يتضمن تغيرات في مواقـــف جميـــع الأطراف. وسيتم ضمان السلم بإقامة مناطق منزوعة السلاح وترتيبات لها الطـــابع نفسه. وإذا كانت خطوط الهدنة لعام ١٩٤٨ لا تمثل حدوداً سياسية، فإن مبدأ عـــدم الاستحواذ على أراض عن طريق الحرب مبدأ ساري المفعول. وإذا كان لابد مـــن التفاوض على الحدود، فإن التعديلات لا يمكن أن تكون تعبيـــراً عـــن وزن القـــوة ويجب أن تكون طفيفة. ويجب أن تكفل الأمن لجميع الأطراف. ويســـتند مـــا هـــو جوهري إلى تعهد من جانب الجمهورية العربية المتحدة وإســـرائيل بـــالعيش فـــي سلام، وتجب مناقشة الترتيبات الأمنية تحت إشراف يارنج باستلهام صيغة رودس. ويجب على إسرائيل أن تنسحب إلى الحدود الدولية.

والحال أن هذا البيان، الذي لا يفعل سوى استعادة مضمون المواقف الســـابقة التي اتخذتها إدارتا چونسون ونيكسون، إنما يعطي هذه المواقف قوة بجمعهـــا فـــي نصٍ واحد. وهو سيدخل التاريخ باسم خطة روچرز الأولى.

وفي مجلس الأمن القومي في الغداة، تنصب المناقشة على نزاهـــة الموقـــف السوفييتي. ولا يرى كيسنچر مصلحةً في مساعدة زبون للاتحاد السوفييتي من دون مقابل. ويتساءل نيكسون عن إمكانية فتح قناة اتصال مع مصر. ويعتقد روچرز أن موسكو جد منزعجة من تدهور الوضع في الشرق الأوسط، الـــذي يجـــازف بـــأن يؤدي إلى حرب جديدة وإلى كارثة جديدة بالنسبة للسوفييت. ويرى كيســـنچر أنـــه مادامت إسرائيل تحتفظ بالأراضي العربية، فإن السوفييت لن يكـــون بوســـعهم أن

يقدموا للعرب ما يرغبونه. وهؤلاء الأخيرون يجب دفعهم إلى إدراك أنهم لا يمكنهم انتظار شيء من موسكو. أمّا نيكسون، الممتنع عن المواجهة، فهو يقدم موافقته على مواصلة المحادثات الرباعية بشأن الملف الأردني.

والرفض فوري في إسرائيل، لاسيما أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة قد اعتمدت في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول القرار رقم ٢٥٣٥ (XXIV) الذي يقر بأن مشكلة اللاجئين نشأت عن رفض حقوق شعب فلسطين الثابتة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما يعتبره السفير الإسرائيلي لدى منظمة الأمم المتحدة «إنكارًا للعدالة». ويأتي الرد التفصيلي على القرار بعد تشكيل الحكومة الجديدة، في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول. وجولدا ميئير تذهب، في خطابها في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول[٩٥]، إلى أن ما يريده العرب هو القضاء على إسرائيل. والمسألة لا تتصل بالحدود وحقوق الملاحة، بل بالأرض كلها:

> طالما ظل هذا هو السياسة العربية، فلا جدوى هناك من اللعب بالصيغ ومحاولات الوساطة ومن اقتراحات الحل الوسط. فبين الوجود وعدم الوجود لا يمكن أن يكون هناك أي حل وسط، وبين الحياة والموت، لا يمكن التوصل إلى صيغة تسمح بقدر قليل من هذا وقدر قليل من تلك.

وهي ترفض المحادثات الرباعية، فالاتحاد السوفييتي وفرنسا، بل وبريطانيا العظمى معادون لإسرائيل. أمّا فيما يتعلق بمقترحات روجرز:

> لابد من الإشارة بأسف إلى أنه لا يمكن التوصية بمحادثات مباشرة بين المعنيين والقيام في الوقت نفسه بتقديم مقترحات محددة حول الحدود في المستقبل. كما أننا نرفض مصطلحات كـ«التوسع» أو «الاحتلال»، بينما الأمر يتعلق بإقامة حدود آمنة.
>
> ومنذ بداية المحادثات بين الدول العظمى، لم نُخف أن هذا الإجراء يجازف بأن يؤدي إلى وضع من شأننا أن نضطر فيه، بسبب متطلبات أمننا، إلى رفض التوصيات المقبولة من الأربعة، بما فيها واشنطون.
>
> ولا يمكن أن يكون هناك من بديل عن مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية بالتوصل إلى معاهدة صلح. وواجب الدول المحبة للسلام والدول العظمى هو استخدام نفوذها للمساعدة على مفاوضات حرة بين دول هذه المنطقة. ويجب تجنب بلورة مواقف وحلول،

تجنب ما من شأنه عرقلة حرية المفاوضات بين الأطراف المعنية، ومن غير المناسب أن تكون الحيل الإجرائية بديلاً عن سلام حقيقي ودائم.

وعشية مؤتمر القمة العربية، تنقل الولايات المتحدة إلى الملك حسين نسخة من خطة روچرز تناسب الأردن، وهي نسخة يجري نقلها في الوقت نفسه إلى ممثلي الدول العظمى الثلاث الأخرى في نيويورك.

ففي مقابل اتفاق صلح رسمي، يتعهد البلدان بحظر أي نشاط معادٍ انطلاقًا من أراضي كل منهما. ويتضمن الصلح إقامة مناطق منزوعة السلاح وترتيبات أمنية أخرى. ويجب للحدود الآمنة والمعترف بها أن تكون محاذية لخط هدنة ١٩٤٨ تقريبًا، إلاّ فيما يتعلق بالقدس. وهذه التعديلات من شأنها أن تكون التعديلات التي يقبلها الطرفان لاعتبارات الأمن واعتبارات تيسيرٍ ذي طابع إداري واقتصادي. وتكون القدس مدينة موحَّدة لا تخضع فيها حركة الأفراد والسلع لقيود، ويتمتع الأفراد من جميع الملل والقوميات بالحرية الكاملة في الوصول إلى المدينة المقدسة. وتتولى إسرائيل والأردن عبر اتفاق مشترك تحديد اختصاصات كل منهما في المدينة. ويكون للاجئي ١٩٤٨ الاختيار بين العودة إلى إسرائيل وإعادة التوطين خارجها والحصول على تعويضات. على أن يتفق البلدان على التطبيق التدريجي لهذه المبادئ تحت إشراف الأمم المتحدة. ويرتبط الاتفاق الإسرائيلي – الأردني ارتباطًا غير قابل للفصل باتفاق إسرائيلي – مصري يُطَبَّقُ بالتزامن معه.

وعندما تقف جولدا ميئير على الوثيقة الأميركية، فإنها تدلي بحديث للصحافة الأميركية تتحدث فيه عن تآكل خطير لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل بسبب سياسة الترضية التي تنتهجها وزارة الخارجية حيال الدول العربية. وهذه الإشارة نفسها إلى الترضية يتم استخدامها في بيان حكومي صادر في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول[٩٦]. ويرد روچرز علنًا، في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول[٩٧]، بأن الدول العربية ليست عدوة للولايات المتحدة التي لا تحتاج من ثم إلى «ترضيتـــــها». والمقترحات الأميركية تتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ومن واجب عضو دائم في مجلس الأمن أن يسعى إلى تطبيق هذه القرارات. وسياسة الولايات المتحدة تستند إلى مصالحها القومية. والحال أن تصريحات روچرز إنما تستثير احتجاجات قوية من جانب منظمات الجالية اليهودية.

وفي جميع هذه البيانات الإسرائيلية، لا مجال البتة للحديث عن القـرار رقـم ٢٤٢[٩٨]. والحكومة الإسرائيلية الجديدة ذات توجه «صقوري» أكثر بروزًا بشـكل سافر[٩٩]. ويفقد إيبان المسؤولية عن الإعلام. أمَّا عيزر ڤايتسـمان، الـذي يتخـذ موقف الداعي إلى سياسة نشيطة قوامها الأعمال الانتقامية وضم الأراضي المحتلة، فهو ينتقل مباشرة من الحياة العسكرية إلى الوظيفة الوزارية ليصبح وزيرًا للنقـل كممثل ثان لحزب جاحال اليميني الذي يقوده بيجن، الذي يبقى وزيرًا بلا حقيبـة. وتُصَوِّرُ الدعايةُ الإسرائيلية خطة روچرز علـى أنهـا مُطَالَبَـةٌ لدولـة إسـرائيل بالانتحار.

والسياسي الرئيسي الوحيد الذي يملك منظورًا سياسيًّا واضحًا في تلك الفتـرة هو شيمون، بيريز، الذي ينضم آنذاك إلى الحكومة. وهو معروف بأنه تكنوقراطي «صقر» قريب من دايان. وهو يوضح، في مقال[١٠٠]، أن إسرائيل تتمتـع بتفـوق عسكري مستديم وأن عبد الناصر سوف يعجز عن تعديل هذا الوضـع. وسـوف ينتهي إلى السقوط، وسيضطر خلفاؤه تحت ضغط الوضع الاقتصادي لمصر إلـى إيثار مصالح بلدهم على مصالح العالم العربي ومن ثم إلى التفاوض مع إسـرائيل. ولن ينجح الفدائيون في زعزعة الموقف الإسرائيلي، إلاَّ أنه يجب تدشين محادثـات مع الفلسطينيين، بمن فيهم، عندما تحين لحظة ذلك، فتح، وذلك للتوصل إلى اتحـاد فيدرالي إسرائيلي – فلسطيني يسيطر عليه الإسرائيليون الـذين سـيمثلون ثلثـي إجمالي السكان. وهو يرتأى اقتسامًا لسيناء مع المصريين وسـيطرة دائمـة علـى الجولان، بينما القدس إسرائيلية.

وآنذاك، حتى وإن كان بيريز يُبدي دومًا فكره المبتكِر، فإنه قريب من دايـان ذي التأثير المباشر عليه.

القمة العربية الخامسة بالرباط

لئن كانت سوريا ترفض خطة روچرز رفضًا كليًّا، كما هو واضح تمامًا، فإن الأردن ينظر إليها بتعاطف وتفضل مصر عدم اتخاذ موقف من الناحيـة الرسـمية قبل قمة الرباط. وفي القاهرة، يجري تفسير مقترحات روچرز على أنهـا علامـة على تحول في الموقف الأميركي[١٠١]. وهم يرون أنه ليس عليهم سـوى ترقـب

الرفض الإسرائيلي ثم إبداء حسن نوايا مصر. ثم إنهم متأكدون من أن احتجاجات جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل سوف تفرغ هذه المقترحات من معناها في فاصل زمني جد قصير.

وكان قد جرى إرسال محمود رياض وأنور السادات إلى موسكو للحصول على تحديدات فيما يتعلق بالسياسة السوفييتية. ويلحظ المبعوثان انزعاج القيادة السوفييتية الشديد للغاية حيال خطر تورط بلادها تورطًا مباشرًا في ساحة المعركة، خاصة في حالة محاولةٍ لعبور قناة السويس. ويعدُ بريچنيف بتعزيزٍ للمساعدات العسكرية، لكنه يناشد المصريين البحث عن حل سياسي. وهو يتعهد بتقديم بطاريات صواريخ أرض – جو جديدة لحماية المدن المصرية مع ألف من التقانيين السوفييت لتشغيلها إلى حين حلول مصريين مدربين لهذا الغرض محلهم.

ويذهب الملك فيصل إلى القاهرة للتحضير لقمة الرباط[١٠٢]. فيبدو متألمًا تألمًا خاصًا للدعم الأميركي لإسرائيل ويتفهم الموقف المصري الرافض لأي تسوية منفصلة. وهو يوافق على زيادة مساهمة البلدان البترولية العربية في المجهود الحربي من ١٢% إلى ١٤%. ويرحل قائدا الدولتين إلى الرباط في وقت واحد، وإن كان في طائرتين مختلفتين. أمَّا عرفات، الذي يشارك لأول مرة في مؤتمر للقمة، فإنه يستقل طائرة عبد الناصر. وهكذا فإن هذا الأخير يصبح من جديد وبشكل واضح سيد اللعبة، لاسيما أنه ينسق تحركاته أيضًا مع الملك حسين.

وقد أثارت مسألة المشاركة في قمة الرباط مناقشات حادة في داخل القيادة السياسية السورية. وفي نهاية المطاف، ينتصر البراجماتيون. وسيتم تمثيل دمشق بوفد على مستوى وزاري[١٠٣].

ويتوقع الملك حسين زيادة للمساعدة العربية، التي تغطي بالفعل ٦٠% من موازنة الدولة الأردنية، كما يتوقع نوعًا من ميثاقٍ يحدد حقوق الفدائيين وواجباتهم في البلدان الموجودين فيها.

وفي ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، تبدأ القمة أعمالها. وبعد رسميات الافتتاح، تدور المناقشات خلف الأبواب الموصدة. فيتم التوصل بسرعة إلى توافق للآراء فيما يتعلق بالفلسطينيين: إذ يجري تعريف المقاومة على أنها حركة تحرر يجب على الدول العربية أن تقدم لها كل الدعم الضروري. والمسألة الثانية في جدول

الأعمال – تعزيز القدرات العسكرية العربية – مسألة أكثر حساسية، بينما يجري تجنب مسألة علاقة الدولتين اليمنيتين بالعربية السعودية. ويقدم المصريون سلسلة بأكملها من الطلبات القاسية، بما في ذلك الطلبات المقدمة إلى الدول غير البترولية. فهم بحاجة إلى ثلاث سنوات لاستكمال استعدادهم العسكري. والمناقشات تتسم بالتشوش[١٠٤]. ويهاجم القذافي العربية السعودية. فيرد الملك فيصل عليه بأن بلاده تقدم نسبة ١٢% من دخلها القومي للمجهود الحربي العربي بينما لا تخصص ليبيا لهذا المجهود غير نسبة ٤% من دخلها القومي. وتطالب منظمة التحرير الفلسطينية بالحصول على حصتها من المساعدات العربية. فيقف بومدين موقف المدافع عن الدول حيال طلبات مصر الزائدة عن الحد ويعامل القذافي بوصفه رجلاً عديم الخبرة. وهو غير مستعد لمساعدة مصر إلاَّ إذا تعهدت هذه الأخيرة تعهدًا جديًّا بخوض الحرب، لكنه، ترقبًا لهذا اليوم غير المرَّجح، لن يعطي شيئًا. ويسانده المغرب وتونس، ما يشكل بذلك نوعًا من كتلة مغاربية تتمتع بالتأييد المستتر من جانب البلدان العربية «المعتدلة» في المشرق العربي.

فيخرج عبد الناصر من الاجتماع خروجًا مسرحيًّا ويهدد بإعلان غياب مساعدة عربية مهمة بينما يتحمل بلده عبء الحرب الرئيسي. وهو يهاجم تقصير من لا يريدون القتال إلاَّ بالاحتماء [من العدو] خلف الفلسطينيين. ويوضح أنه، في غياب المساعدة العربية، سوف يلجأ إلى الاتحاد السوفييتي حصريًّا. ولابد من تدخل عرفات لكي يتسنى التوصل إلى إعادة وفود مصر وسوريا والعراق. ولا يُكتبُ أي بيان ختامي.

والفُرقة العربية عظيمة بما يكفي للامتناع عن تناول خطة روجرز. فالوثيقة الموجَّهة إلى الأردن إنما يُنظر إليها بوصفها مناورة تهدف إلى إفشال القمة. والرابح الرئيسي من القمة هو عرفات، الذي حاز مرتبة رئيس دولة والوعد بمساعدة مهمة غير محددة المبلغ. وعدم صدور قرار إنما يسمح بالإبقاء على الخيار السياسي العزيز على قلب الملك حسين والخيار العسكري الذي تدافع عنه مصر والراديكاليون. وفيما عدا ذلك، نبقى في الالتباس نفسه بين خط إزالة آثار العدوان وخط الدعم الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية. والحال أن الخلافات الإقليمية المستندة إلى الأحقاد القديمة (الأطقم الحاكمة في البلدان المغاربية الثلاثة

حانقة على عبد الناصر للدعم الذي قدمه لمنافسيها خلال النضال في سبيل الاستقلال) قد أدت دورها.

ويتوقف عبد الناصر، لدى عودته من الرباط، في طرابلس بليبيا لعقد قمة مصغرة مع القذافي والرئيس السوداني جعفر النميري. والحماسة الشعبية تدير الرؤوس. وترى الأنظمة «الثورية» الثلاثة أن واجبها إنما يتمثل في تشكيل جبهة مشتركة لتحقيق مثلها العليا وإفشال الصهيونية، وتدعو جميع البلدان العربية إلى تعبئة مواردها لخوض «معركة المصير». وهي تعلن مساندتها الكاملة للثورة الفلسطينية وللنضال الذي يخوضه الشعب العربي في الأراضي المحتلة.

إسرائيل، فرنسا والصهيونية

أدى رحيل الجنرال ديجول عن الحياة السياسية وانتخاب جورج بومبيدو لرئاسة الجمهورية إلى إعطاء إسرائيل الأمل في تغير للسياسة. والواقع أن الحكومة الفرنسية الجديدة قد أبقت على الخط السابق، خاصة الدور الجوهري للمحادثات الرباعية، وإن كانت تتمنى تصفية المنازعات المالية المرتبطة بالحظرين. وهكذا يجري الحديث عن العودة إلى «حظر انتقائي» يسمح بإرسال «قطع غيار» وفيرة مع إبداء التشدد فيما يتعلق بمسألة صفقة طائرات الميراج الموقوفة منذ ١٩٦٧. ويتم تنفيذ هذا القرار عمليًا دون الإعلان عنه على الملأ. كما يجري استخدام حيلٍ بالاعتماد على أسماء مستعارة وبلدان أجنبية. وكان كيسنجر قد نقل إلى الحكومة الفرنسية رسالة توضح أن استئناف إرسال الطائرات إلى إسرائيل من شأنه أن يسهل تسوية رباعية تشمل عودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران إذ تصبح حدودًا نهائية[١٠٥]. ويرى الفرنسيون في ذلك رغبة في ممارسة ضغوط.

وفيما يتعلق بالمفاوضات المتصلة بإشراك إسرائيل في السوق الأوروبية المشتركة، لا تبدو الدبلوماسية الفرنسية جد منفتحة. وبالمقابل، فإن موقفها الذي يلقي بالمسؤولية عن الأزمة اللبنانية على استمرار النزاع الإسرائيلي – العربي قد قوبل باستياء من الجانب الإسرائيلي الذي يريد أن يجعل منها عنصرًا من عناصر الصراع بين المحافظين والتقدميين، ساحة معركة للحرب الباردة.

وفي تواز مع ذلك، طلب العراق الحصول على طائرات ميراج، وهو ما يطرح من جديد مسألة الحظر لأنه ينصب على البلدان المسماة ببلدان «ساحة المعركة». وقد ورث بومبيدو سياسة ديجول «الفرنسية - العربية» القائمة على عرض تعاون مع مجمل العالم العربي. ومعجمه يقوده كثيرًا إلى استخدام تعبير «السياسة المتوسطية» في لحظةٍ يتهيأ فيها مد السوق المشتركة إلى أوروبا الشمالية (بريطانيا العظمى، أيرلنده، الدانمرك والنرويج). وتتمثل الفكرة في تمكين البلدان العربية من التمتع بحل بديل عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وكلما تحول «التقدميون العرب» إلى الاعتماد على فرنسا، أصاب الضعفُ مركز السوفييت.

والحال أن عبد الناصر قد نصح القذافي بالضبط بأن يطلب من فرنسا تزويده بأسلحة لقواته الجوية، ما يعد طريقة لشكرها على موقفها وللضغط على السوفييت. وليبيا ليست جزءًا من ساحة المعركة ومن ثم فإن الحظر لا ينطبق عليها. وكان الطلب قد وُجّه إلى باريس، التي تقدم موافقتها المبدئية في مستهل شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩ بالنسبة لتسليم طائرات الميراج وأسلحة برية على حد سواء. وتتحدث الصحافة الأميركية عن ذلك اعتبارًا من ١٩ ديسمبر/ كانون الأول وتشن جماعات الضغط الموالية لإسرائيل حملة على فرنسا. على أن عداوة الصحافة الأنجلو - ساكسونية لهذه الصفقة لا يجب أن تحجب حقيقة أن البريطانيين يتفاوضون بشكلٍ موازٍ على بيع دبابات لليبيا وأن الولايات المتحدة قد سلمت للنظام الليبي بالفعل عشر طائرات حربية من طراز إف - ٥ (١٠٦).

وكانت إسرائيل قد طلبت دزينة من الزوارق التي تطلق الصواريخ، وكان قد جرى تسليمها سبعة منها قبل يونيو/ حزيران. وقد بقيت الخمسةُ الأخرى في شيربورج. فتتقدم شركة بترولية نرويجية بعرض لإعادة شرائها لاستخدامها في التنقيب عن البترول في بحر الشمال. فتطلب فرنسا من إسرائيل موافقتها على الاتجاه إلى عقد هذه الصفقة، وهو ما تستجيب له. وفي ليلة ٢٤ - ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول، تتحرك الزوارق خفيةً مع طواقمها «النرويجية»، لكنها تتجه إلى البحر المتوسط. وتعلن وكالة الأنباء الفرنسية عن الفضيحة في يوم ٢٦ فتجد صدىً عالميًا. والحال أن ميشيل دوبريه، وزير الدفاع، وقد تملكه الغضب، إنما يطلب من

البحرية الفرنسية اعتراض سبيل الزوارق، لكن هذا يتكشف أنه مستحيل عسكريًا ومن الناحية الحقوقية. ومن ثم يجري ترك الأمر يأخذ مساره، لاسيما أن بومبيدو يود الحد من الأضرار. ومن الصعب معرفة ما إذا كان المسؤولون الفرنسيون قد خُدعوا أو أنهم قد غضوا الطرف عامدين. ومن غير المعروف على أي مستوى عُقدت الصفقة وما إذا كانت الحكومة الفرنسية قد استشيرت بشأنها. وسوف ينخرط دوبريه بعد الحادث في عملية تطهير قاسية لأجهزته، وسَيَصدرُ الأمر بقطع أي اتصال مع ممثلي إسرائيل. وسعيًا إلى تهدئة اللعبة، يؤكد إيبان غير مازحٍ أن إسرائيل تتعهد بعدم استخدام هذه الزوارق في الأغراض العسكرية وأنها ستستخدمها في مراقبة عمليات التنقيب عن البترول. وخلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠، تعلو النبرة من الجانب الإسرائيلي ؛ فإيبان يتحدث عن سياسة فرنسية «تتميز بافتقار تام للضمير الأخلاقي ولاحترام الحقوق الدولية والاهتمام بالسلم».

فيبدو جورج بومبيدو متألمًا تألمًا خاصًا. فقد جرى النيل من صورته الدولية. ومسألة الزوارق تختلط بمسألة طائرات الميراج الليبية. وهو يرى في ذلك رغبة إسرائيلية في ممارسة ضغط على الحكومة الأميركية لإرغامها على أن تسلم لإسرائيل طائرات فانتوم إضافية، وحبذا لو مجانًا. ثم إن الحملة ضد ليبيا ليس من شأنها سوى أن تعود بالفائدة على الاتحاد السوفييتي إذا تراجعت فرنسا. وأخيرًا، فإن بومبيدو مهموم بالآثار المتوقعة على العلاقات الفرنسية – الأميركية.

وهو يريد مواصلة التقارب مع الولايات المتحدة والذي شُرع به خلال الشهور الأخيرة لرئاسة ديجول. ويتقرر القيام بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة في أواخر فبراير/ شباط. ويحاول فريق من المحيطين به إقناعه بتأجيل زيارة الدولة هذه بسبب ضراوة الحملة المعادية لفرنسا والتي تخاض في الجالية اليهودية الأميركية، إلاّ أنه يجري التمسك بالبرنامج المعلن وذلك لأهمية الرهانات[١٠٧]. واستقبال الرئيس نيكسون لبومبيدو في ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٧٠ استقبال ودي وذًا خاصًا ومما لا جدال فيه أن الرجلين مسروران على الرغم من العديد من الخلافات في التقدير بشأن الشؤون الدولية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط،

يتناولان مسألة البرنامج النووي الإسرائيلي ثم علاقات القـوة بـين الإسـرائيليين والعرب. وما يقلقهما هو الزحف السوفييتي:

نيكسون: المشكلة التي تطرح نفسها هي من ثم مشكلةٌ عملية ؛ فاليهود سوف يواصلون كره العرب والسوفييت سوف يواصلون فرض أنفسهم في البحر المتوسط، أيًا كانت التسوية. ومن ثم فمن مصلحتنا تبديد الغيوم حتى لا ننجر إلى هذا النزاع. والشيء الذي لا يعـد أقـل أهمية هو أن لا نسمح للسوفييت بأن يُؤَمِّنوا لأنفسهم موقعًا مسيطرًا في البحر المتوسط. وهذا بالتحديد هو السبب في ترحيبي (أكثر مما يفعل بعض أفراد بيروقراطيتنا) بالمبادرات الفرنسية في حوض البحر المتوسط، حيال المغرب والجزائر وتونس بل وحيال ليبيا. والمسألة الحرجة الوحيدة هي معرفة كيف يمكن للحكومة الفرنسية أن تمنع الليبيين من نقل أسلحتهم إلى طرف آخر، أي إلى عبد الناصر، ما من شأنه زيادة حدة الأزمة. هذه المسألة تزعجنا، وليست لدينا إجابة عنها.

بومبيـدو: هذه الأهداف مطابقةٌ لأهدافنا. وما أشعر بالأسـف حيالـه هـو أن القـادة الإسرائيليين، الذين أُقَدِّرُ مع ذلك قيمتهم الكبيرة، لم يكن رد فعلهم كرد فعل الـرئيس كينيـدي خلال مسألة الأزمة الكوبية ؛ فما أن تراجع الروس، حرصَ على حفظ ماء وجههـم. وكـان يجب على الإسرائيليين أن يفعلوا الشيء نفسه حيال عبد الناصر، بينما هم يفعلون كل شـيء للاستهزاء به. والحال أنه إذا ما سقط عبد الناصر، فإن الوضع ليس من شأنه إلاَّ أن يصـبح أكثر سوءًا.

وبومبيدو حاصل على تأكيد من ليبيا بأن طائراتها لن تغادر أراضيها. فهـي جد بعيدة عن ساحة المعركة. ومن المؤكد أن بوسع القذافي انتهاك هذا التعهد، لكن الرئيس الفرنسي لا يؤمن بدوام الصداقة المصرية – الليبية. وفي جميع الأحـوال، فإن التسليمات ستكون على مسافات زمنية جد متباعدة وتـدريب الأطقـم الليبيـة سيستغرق وقتًا. ويسلم نيكسون بدور فرنسا في الحيلولة دون أن تصبح ليبيا دميـة بيد مصر، كما يسلم بحقيقة أن بالإمكان دومًا وقف تسليم الطائرات في أي لحظـة، كما فعلت الولايات المتحدة مع إسرائيل.

وتمضي الأيام الأولى للزيارة على ما يرام، لكن الرئيس الفرنسـي وقرينتـه يتعرضان لهجوم عنيف، في شيكاغو في ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٧٠، مـن جانـب

تظاهرة بينما كانت قوة حفظ النظام غائبة بشكل لا تفسير له. فترجع السيدة بومبيدو على الفور إلى فرنسا بينما يقرر زوجها وقف الزيارة. ويتقدم نيكسون على الفور بالاعتذار الرسمي له ويستقبله في نيويورك.

ويبقى مع ذلك أن بومبيدو، علاوة على الإهانة الشخصية والتهجمات التي تعرضت لها زوجته، إنما يعتبر ما حدث إهانة لفرنسا وسوف يحتفظ جرَّاءها بحنق مقيم على الولايات المتحدة كما على إسرائيل. ولم يعد من الوارد تحسين العلاقات مع الدولة اليهودية.

الفصل السادس

سبتمبر/ أيلول الأسود

مداخلة عبد الناصر في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي يوم ١٨ يوليو/ تموز ١٩٧٠[1]:

المسؤول عن رعاية المصالح الأمريكية بيرجس طلب مقابلتي ليلة سفري إلى موسكو يوم ٢٨ يونيو [حزيران] لإبلاغي برسالة وردت من واشنطون ولكنني لم أقابله. فاجتمع مع محمود رياض وزير الخارجية وأبلغه أن الوقت مناسب جدًا للبحث عن حل سلمي حقيقي، وأن أمريكا هي الدولة الوحيدة إللي يمكنها أن تمارس ضغطًا على إسرائيل ويرجو منا أن نترك لهم حرية اختيار الأسلوب المناسب. كما قال أنه إذا ضاعت الفرصة المرة دي فستكون هناك مضاعفات على علاقاتهم بالمنطقة كلها وكذلك على علاقاتهم مع الاتحاد السوفييتي. ثم أضاف أن خططهم لا تستبعد سوريا إذ يكفي أن تعلن سوريا قبولها لقرار مجلس الأمن وعندئذ يمكن إدخالها في موضوع التسوية. أمَّا عن ما نثيره دائمًا بشأن حقوق الفلسطينيين فليس صعبًا الوصول لمشروع ما يدخل الفلسطينيين في إجراءات الحل بأي شكل. أمَّا عن موضوع الانسحاب من الأراضي المحتلة فإن رأي الولايات المتحدة في هذا الموضوع يستند أساسًا إلى مبدأ عدم اكتساب أراض عن طريق الحرب كما نص بذلك قرار مجلس الأمن. ولهذا يبحثون مع إسرائيل عن صيغة مناسبة لتحقيق هذا المبدأ بشكل ما مع عدم استبعاد إسرائيل عن تسوية الأوضاع في غزة والقدس. وقد سبق أن اقترحوا بشأن القدس أن تظل غير مقسَّمة على أن يكون لكل من إسرائيل والأردن نصيب في إدارتها. أمَّا بالنسبة للضفة الغربية فهم يرون إجراء تعديلات طفيفة على حدودها.

وعلى ضوء كل هذه المعلومات أنا شايف أن أقف أمام الناس يوم ٢٣ يوليو [تموز] أحلِّل لهم وللعرب جميعًا الموقف السياسي بالكامل، موضحًا لهم أن قرار مجلس الأمن الذي وافقنا عليه سنة ١٩٦٧ يطلب الأمريكان النهارده تنفيذه وأن الأمريكان يعلنون عدم موافقتهم على اغتصاب الأراضي عن طريق الحرب والعدوان وأن المبادرة لا تتضمن اقتراحات جديدة

عن قرار مجلس الأمن الذي ينص على إقامة سلام عادل ودائم. ثم أشير في خطابي إلى أن ميثاقنا ينص أيضًا على إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. لهذا اقترح الموافقة على المبادرة مع عدم إغفال حقوق الشعب الفلسطيني بشرط أن يتضمن تطبيق المبادرة ما يلي: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في الصراع الأخير ؛ إنهاء كل دعاوى وحالات الحرب مع الاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها. [...]

في الحقيقة أنا شايف أن المشروع رموه أصلاً في المنطقة لكسب دعائي. ولكننا سنفاجئهم ونوافق عليه. وحا أوضح للناس وللعرب ليه خاصة أن هناك دول عربية حاتقول عنه: حلول تصفوية وحلول استسلامية. وأنا في رأيي إن كل الكلام ده لن يوصلنا لأي نتيجة. وإنما إللي هيرغمهم [الأمريكان والإسرائيليين] على حل إيجابي هو موضوع آخر، وهو مدى اشتراك الروس مع قواتنا العسكرية في مصر ولأن الوصول إلى حل سلمي عادل يتناسب دائمًا مع قدراتنا على إقحام الروس بالجبهة المصرية to the limit of their commitments [«قدر التزاماتهم». وقد استخدم عبد الناصر التعبير بالإنجليزية].

رفض خطة روجرز

في خريف عام ١٩٦٩، ينحاز يسار «الثورة» الفلسطينية إلى برنامج فتح. ونايف حواتمه[٢] هو الذي يقطع الشوط الأطول إذ يتحدث صراحةً عن دولة فلسطينية ديموقراطية لليهود مكانهم فيها، شرط اعترافهم بأن اليهودية ليست سوى ديانة لا أساس وجود قومي. بل إنه يدعو إلى مشاركة من جانب العناصر اليهودية التقدمية في النضال الفلسطيني. ويرفض حبش[٣] الإشارة إلى دولة فلسطينية، وهو ما يتماشى مع رؤيته التوحيدية للعالم العربي. ويتجنب الاثنان ذكر كلمة العلمانية ويتحدثان عن المساواة في الحقوق في إطار بناء الاشتراكية. أمّا عرفات[٤] فهو يتحدث الآن صراحةً عن دولة ديموقراطية فلسطينية، ولكن دون أن يتحدث عن الاشتراكية. وهذا البرنامج يوافق عليه المؤتمر الدولي للجان التضامن مع الشعب الفلسطيني والذي عقد في الجزائر العاصمة في أواخر ديسمبر/ كانون الأول. واللجان الممثّلة [في المؤتمر] آتية أساسًا من أوروبا الغربية وأميركا الشمالية.

والمسألة الرئيسية للثورة الفلسطينية هي مسألة الوحدة. فحبش، الغارق في كلاميته الماركسية، يرى أن خطه العملي مُحَدَّدٌ بـ«معايير علمية» وأن الوحدة

يجب أن تتم حول برنامج قومي مقبول من الجميع. وسوف يقود تصاعدُ المعــارك إلى حرب تحرير شعبية ستضع نهاية لوجود إسرائيل[٥]. ويبرر عرفات برنامجــه الخاص بالدولة الديموقراطية[٦] برفض صيغة «رمي اليهود في البحر» المنســوبة إلى الشقيري، فهي صيغة غير مقبولة من جانب المجتمع الدولي كما مــن جانــب الفلسطينيين، لكن هذا لا يعني قبول سرقة وطنهم وأرضهم وديارهم وطرد سكانها. وهو يرفض المقترحات التي كانت قد قُدِّمت إليه دزينات المرات والتي تتحدث عن إنشاء دولة فلسطينية تحيا جنباً إلى جنب دولة إسرائيل. وهــو يــرفض الصــيغة «الجزائرية» الخاصة بتصفية المنظمات المنافسة بالقوة. وعلاوة علــى مسألـــة المبدأ، فإن هذه المنظمات مرتبطة بدول عربية، ومن شأن نزاع مســلح معهــا أن يعني نزاعًا مع هذه الدول. وتحتل فتح موقع الوسط لأنها لا هي يسارية ولا هــي يمينية.

وإذا كان اليسار الفلسطيني المتمركس يواصل جمع النضال ضد الإمبرياليــة والصهيونية بالنضال ضد الرجعية العربية بينما تمتنع فتح عن هــذا النــوع مــن المعارضة، على الرغم من طرحها نفسها بوصفها حركة ثوريــة، فــإن الجميــع متفقون على التمسك برفض أي حل سلمي وعلى طريق الكفاح المســلح بوصــفه الطريق الوحيد. ومن ثم فإنهم يعارضون كل التحركات الديبلوماسية التي تقوم بهــا الدول العربية. ويبدو أن مصر الناصرية تستكشف هــذا الطريــق دون أن تكــون مؤمنة به كثيرًا، أمَّا الأردن الهاشمي فهو يرى فيــه وســيلته الوحيــدة للخــلاص ولاتتحدث سوريا البعثية إلاَّ عن حرب شعبية لا تخوضها على أرضها هي.

وما يخيف فتح وكل الحركات الفلسطينية الأخرى على حد سواء هــو إقامــة دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، يقودها الأعيان التقليــديون وتكــون تحت الوصاية الإسرائيلية إلى هذا الحد أو ذاك[٧]. والحال أن أبو إياد، في خطــاب ألقاه في ١٦ مارس/ آذار في القاهرة، إنما يشجب هذه المشاريع الإمبريالية ويــتهم موسى العلمي بأنه ملهمها:

يبدو أننا قد سُلِّمنا لأيدي أشخاص على شاكلة المبادر بهذا المشروع، وهو ما يعني، وقد انقضت عشرون عامًا من النفي والاضطهاد. أن تحكمنا إسرائيل بشكل غير مباشر.

يريدون أن يوقع الفلسطينيون صك استسلامهم بأنفسهم. لكننا نحن الذين حملنا السلاح لنتحرر ونفوز بالاعتراف بحقوقنا لسنا مستعدين لوضعه قبل النصر أو الموت، ونحن لا نرضى بهذه الدولة الكرتونية[×].

وتطرح منظمة التحرير الفلسطينية نفسها بوصفها الوحيدة المختصة بتجسيد الشعب الفلسطيني وتمثيله في مجمله، وهي ترفض أي شرعية للأعيان الذين يبدو أنهم مستعدون للتواطؤ مع إسرائيل. وهؤلاء الأعيان أنفسهم مضطرون إلى مواجهة التشجيعات التي قدمتها حكومة مينير الجديدة لاستيطان الأراضي المحتلة. وعلى الجانب الإسرائيلي، يتضاءل أكثر فأكثر إغراء العمل على انبثاق كيان فلسطيني تحت الوصاية [الإسرائيلية]، لأن من شأنه أن يشكل اعترافًا، وإن لم يكن كاملاً، بوجود شعب فلسطيني. فيجري إلزام الشيخ الجعبري، عمدة الخليل، بالامتناع عن أي «نشاط سياسي». ويتم حظر مؤتمر الأعيان الذي كان ينوي عقده[٨]. وفي غمرة ذلك، يعلن آللون عن توطين ٢٥٠ أسرة يهودية في الخليل. ويرد الجعبري بأن لاجئي ١٩٤٨ العرب يجب بالمقابل أن يكون لهم الحق في العودة إلى ديارهم. ويميل أبا إيبان[٩] إلى التهوين من شأن الموضوع مؤكدًا أنه لا يجب اعتباره تحركًا نحو الضم. فعندما يتم التوصل إلى تسوية سلمية، لن تشمل هذه التسوية «مناطق محظورة»، فالحدود ستظل مفتوحة وفق نموذج مجموعة دول البينيلوكس في أوروبا الغربية، إذ ستكون عبارة عن «خطوط ترابية ليس هدفها عزل الشعوب وفصلها، بل تحقيق التقارب بينها». وبعد ذلك بوقت قصير[١٠]، يقترح إيبان بالفعل، خلال مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية، تعايش دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، ضمن إطار فلسطين «التاريخية»، لكن هذا التصريح إنما يجري تفسيره من الجانب العربي بأنه لعب خبيث على الكلمات، لأن «فلسطين التاريخية» تشمل في حدها الأدنى كل الأردن وفي نهاية المطاف جزءًا من لبنان وسوريا. والملكية الأردنية ترى في ذلك رغبة في إحلال دولة فلسطينية محلها.

وحيال غياب رد إسرائيلي كما حيال الضغوط الفلسطينية[١١]، يتخلى الأعيان عن أي محاولة للمضي في اتجاه حكم ذاتي فلسطيني. وينحاز الجعبري نفسه علنًا

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

إلى فكرة وضع الأراضي المحتلة تحت وصاية منظمة الأمم المتحدة لمدة خمس سنوات بانتظار اتفاق الدول العظمى على حل للنزاع. وهو يعرف أنه لم يعد أمامه انتظار شيء من الإسرائيليين الذين يصادرون للتوّ ٣٠٠ هكتار على مشارف الخليل لكي يقيموا عليها، من الناحية الرسمية، مخيمًا عسكريًّا لتسهيل الصراع ضد الفدائيين. ولا أحد ينخدع بازدواجية هذا الكلام الهادف إلى التستر على إنشاء مدينة يهودية.

وحكومة الوحدة الوطنية غير قادرة على تحديد توافق للآراء حول الشروط الترابية لصلح مع العرب وعدم الإشارة إلى القرار رقم ٢٤٢ هو الشرط الذي لا غنى عنه للحفاظ على الوحدة الحكومية. وتجعل جولدا ميئير من غياب البرنامج العنصر الجوهري لصون ائتلافها. وفي مارس/ آذار ١٩٧٠، سوف تصرح لصحافي أميركي(١٢): «طالما أن مشكلة المفاوضات بهدف الصلح تظل مشكلة نظرية، فإنها لسياسة سيئة أن نسعى إلى التعجيل بتحديد شروطه في وزارة آراؤها منقسمة في هذا الصدد».

وجولدا ميئير، علاوة على انقسام أغلبيتها، تتأثر بموقف القيادة العليا(١٣). فخلافًا لمن سبقوها، لا تعتبر السيدة نفسها ذات كفاءة في مسائل الدفاع القومي. وهي ترى أن مهمتها إنما تتمثل في توفير العتاد الذي يطلبه العسكريون. والحال أنه في ظل حكومتها يبدأ رئيس هيئة الأركان العامة في المشاركة في الاجتماعات الوزارية المتعلقة بالأمن. والجيش يتمتع بشبه احتكار للخبرة، التي يجري تعريفها دومًا بأنها خبرة «تقانية» وليست «سياسية». وإذا كانت مكاسب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ قد اعتبرت في البداية عناصر مساومة، فإنها إنما تصبح أرصدة استراتيجية حيوية بالنسبة للأمن ومن غير الوارد التخلي عنها. ونتيجة لذلك، لا يبقى هناك بعدُ حقًا شيء كبير يمكن التفاوض عليه.

وإلى المطلق الذي يمثله أمن إسرائيل، يضاف إنكارُ وجود شعب فلسطيني(١٤). وفي هذا كما في كثير من المجالات الأخرى، تظل جولدا ميئير متمسكة بقناعاتها وبرؤيتها للعالم التي اكتسبتها خلال سنوات تكوينها، والتي أصبحت الآن سنوات بعيدة تمامًا. وهي تتمسك بالخطاب الذي يذهب إلى أن العرب يشكلون شعبًا واحدًا، كاليهود، وأنه لا يمكن الحديث عن «شعب فلسطيني»

مثلما لا يمكن الحديث عن «شعب يهودي مغربي». فالقومية الفلسطينية لا وجود لها، وهي ليست غير أداة يجري استخدامها للقضاء على إسرائيل. وهذا يجد تلخيصًا له في صيغتها الشهيرة: «الفلسطينيون غير موجودين» لأنه لم يكن هناك قط شعب فلسطيني مستقل له دولة. ولذا فإنه لا يمكن القول بأنه عند مجيء الصهيونيين كان هناك شعب تم طرده والاستيلاء على أرضه. وباسم حقوق تاريخية يعززها ألفا عام من الاضطهاد، لا يمكن لميئير التسليم بفكرة حق لسكان فلسطين العرب في تقرير مصيرهم بأنفسهم. وهي تتمسك بوجود لاجئين فلسطينيين يجب توطينهم في مكان آخر غير فلسطين.

وعندما يحاول آري إلياف، الأمين العام لحزب العمل، وهو صاحب مشوار صهيوني لا شبهة فيه (فهو مقاتل في الحرب العالمية الثانية وفي حرب ١٩٤٨، ومنظم للهجرة خلال الأعوام الأولى للدولة، ومعاون مباشر لإشكول) إفهامها أن هناك بالفعل حركة قومية فلسطينية، فإنها تعتبره على حافة الجنون وتقوم بإبعاده عن دوائر السلطة.

وفي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩، أثناء انعقاد قمة الرباط نفسها، رفض الاتحاد السوفييتي، مفوضًا من مصر، خطة روچرز، وذلك على شكل تبليغ شفاهي من دوبرينين لروچرز[١٥]: إن صيغة رودس غير قابلة للاستخدام، وسوف يتعين العثور على شيء مشابه. وفيما يتعلق بمضمون المقترحات، يجب العثور على صياغات أكثر تحديدًا للمسائل المتصلة بالمناطق منزوعة السلاح والحركة على الطرق المائية وضمانات الأمن. وخارج الاعتراض المصري، فمن المرجح أن التشدد السوفييتي نابع من أن خطة روچرز قد قدِّمت بوصفها مبادرة أميركية، حتى وإن كانت تعتمد على المحادثات الثنائية والرباعية. والاتحاد السوفييتي له مصلحة بالفعل في قيام سلام في الشرق الأوسط، ولكن بشرط أن يكون ضامنًا فاعلاً له، ما يديم نفوذه. وقد عبر دوبرينين عن ذلك بوضوح لكيسنچر في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول[١٦]: إن مسألة الشرق الأوسط يجب أن تعالج على أعلى مستوى، ما يعني ضمنيًا بين القيادة السوفييتية والرئاسة الأميركية. وخلال الاجتماع التالي[١٧]، يقوم كيسنچر بتفسير عبارة نيكسون التي أزعجت السوفييت بقوة: «على أي حال، إسرائيل هي التي كسبت الحرب». فهل يعني هذا أن مصر هي التي يجب أن

تتحمل كل عبء التضحيات الضرورية للتوصل إلى السلم؟ في هذه الحالة، فإن آفاق نجاح المفاوضات إنما تعد ضئيلة. فيرد كيسنجر بأن الرئيس لم يفعل سوى ذكر حقيقة واقعية وأن مصر سيتعين عليها تحمل جزء على الأقل من العبء.

ويستند رفض عبد الناصر للخطة إلى عدم إلزامية المقترحات الأميركية التي لا تعدو أن تكون مبادئ تهدف إلى تأطير المفاوضات المباشرة، حتى وإن جرت هذه المفاوضات تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. ثم إن وضع قطاع غزة ووضع القدس سيتعين التفاوض عليهما من جانب الأطراف المعنية. وضمانات الأمن المطلوبة يجري النظر إليها على أنها باهظة بالنسبة للسيادة المصرية في سيناء. ومن الواضح تمامًا أن الخط الجذري الذي اعتمده عبد الناصر إنما يحول دون أي مواجهة مع المقاومة الفلسطينية التي هي في ذروة شعبيتها في صفوف الرأي العام العربي.

والمحادثات الرباعية في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠ لا تسفر عن شيء، وإن كان السوفييت يسلمون بحظر نشاطات الفدائيين في الأراضي التي سينسحب الإسرائيليون منها (لا يبدو أن أحدا يتساءل كيف سيتسنى تطبيق هذا الحظر في حالة نزع السلاح). ويكرر الأميركيون أن مقترحات روجرز تمثل الحد الأقصى الذي يمكنهم عمله وأن من غير الوارد المضي إلى ما هو أبعد. وهم يطلبون من السوفييت تعهدا حازمًا فيما يتعلق بالسعي إلى السلم.

وحزم الحكومة الإسرائيلية الجديدة المعلَن لا يجد ترجمة فورية له في استئناف للنشاط العسكري على جميع الجبهات، فيما عدا جبهة الجولان حيث يلتزم السوريون الهدوء. ويجري شن غارة انتقامية في ليلة ٢ - ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠ ؛ ويتم خطف ١١ مدنيًا و١٠ عسكريين لبنانيين. ويعرض عرفات الاتجاه إلى تبادل للأسرى، ما من شأنه إظهاره في مظهر مُحَاورٍ سياسي. ولا تريد الحكومة الإسرائيلية سماع شيء إلاَّ عن مفاوضات من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الحكومة اللبنانية. وهذه الأخيرة تستغل الأزمة لكي تعفي العماد البستاني من وظائفه (٧ يناير/ كانون الثاني). وهكذا يجري جعله يدفع ثمن اتفاق القاهرة وثمن طموحاته السياسية المشتبه بها - إذ يبدو أنه يجازف بمنافسة فؤاد شهاب. والمسألة هي معرفة ما إذا كان اتفاق القاهرة محل احترام. وبما أن الاتفاق

سرّي، فإن الحكومة تمتنع رسميًا عن أخذ علم به وعن إبلاغ البرلمان به (١٢ يناير/ كانون الثاني). وبالمقابل، يعلن كمال جنبلاط أن الفدائيين ملتزمون بوقف إطلاق النار انطلاقًا من لبنان وبوقف التدريب في المخيمات وبالابتعاد عن المناطق المأهولة بالسكان. وفي ١٥ يناير/ كانون الثاني، يقوم سكان حصبايا بمهاجمة وإحراق موقع للصاعقة مقام قرب مدرسة. وتبدأ الأحزاب المسيحية في الاحتجاج على اتفاقٍ لم يتم إبلاغها به. وهذا أحد الأهداف التي تسعى إليها الاستراتيجية الإسرائيلية، بحسب تحليل سفير فرنسا في إسرائيل[١٨]:

> يحلو للصحافة تشبيه وضع مسيحيي لبنان بوضع اليهود، المهددين دومًا بالغرق في الكتلة الإسلامية. وفي عدة مناسبات، أعرب ممثلو وزارة الشؤون الخارجية للمتعاونين معي عن دهشتهم من أن الدول العظمى الغربية، وفرنسا خاصةً، لا تبدي أي تضامن فاعل أكثر حيال إخوتها في الدين. وكانت قد طُرحت علينا بالأخص أسئلة حول رؤية البطريرك الماروني لحرية العمل التي سلّم بها اتفاق القاهرة للفدائيين.
>
> ومن ثم فمن المرجح أن مبادرات تساحال [الجيش الإسرائيلي] أو على الأقل المبادرات التي تتجاوز مستوى «الأعمال الانتقامية الروتينية»، لا تستجيب فقط لمخططات عسكرية وإنما تهدف أيضًا إلى التأثير على الانتخابات الرئاسية المقرر لها أن تجرى هذا الصيف. فمن شأن انتخاب قائد مسيحي عازم على التصدي لأي مطلب فلسطيني جديد أن يلبي أماني إسرائيل. ولاشك أنهم يدركون هنا إمكانية وقوع رد فعل من جانب أقصى اليسار. إلاّ أنه ليس من السهل تحديد جرعة من شأنها المساعدة على شيء ودرء شيء آخر. وأُضيفُ أن إسرائيل لا تتصف الآن بحس التعقل.

وتقع حوادث جديدة في النصف الثاني من الشهر. وتتهم الصاعقة جنبلاط بمحاباة فتح على حسابها. وتشارك منظمات اليسار الفلسطيني في المنازعات العمالية بينما تمتنع فتح عن ذلك. ويؤدي اعتداء على كنيس بيروت، لا يسفر إلاّ عن أضرار مادية، إلى استثارة السخط العام، بما في ذلك سخط عرفات (١٨ يناير/ كانون الثاني). وآنذاك، لم يبق في لبنان بعدُ سوى ٤٠٠٠ يهودي من ١٨٠٠٠ في الأصل. وفي الشهور التالية، تتواصل الاعتداءات، التي لا يعلن أي طرف مسؤوليته عنها، ضد اليهود اللبنانيين. وفي نهاية المطاف، يذهب كرامي إلى القاهرة في ٣١ يناير/ كانون الثاني لمناقشة مشكلة الفدائيين.

وفي فبراير/ شباط، ينجح جنلاط في عقد ترتيبات جديدة مع المقاومة. فسوف تتمتع المخيمات بنوع من الحكم الذاتي البلدي. وسوف يُحظَرُ التحرك بالسلاح في داخل المخيمات وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وتتلاشى سلطة الدولة اللبنانية على المخيمات لأن قوات حفظ النظام لا يمكنها دخولها إلاَّ باتفاق مع الفلسطينيين. وفي أواخر فبراير/ شباط ومستهل مارس/ آذار، يكثف الفدائيون الفلسطينيون عملياتهم انطلاقًا من الجنوب اللبناني بينما تكثف إسرائيل من تحذيراتها ومن عملياتها الانتقامية ضد القرى الحدودية.

وفي النصف الثاني من مارس/ آذار، تستأنف الصدامات بين السكان، المسيحيين بالأخص، والفدائيين. والحصيلة شبه الرسمية ٣٧ قتيلاً بينهم ٢٤ فدائيًا. وبين الأحداث، نلحظ اختطاف الشاب بشير الجميل من جانب فدائيين وتطويق الكتائب لمخيم تل الزعتر.

ويتفاوض جنبلاط على ترتيبات جديدة مع بيار الجميل وهيئة الأركان العامة والقادة الفلسطينيين. وفي ٣١ مارس/ آذار، يؤكد اتفاق تعهدات اتفاق القاهرة. واستعادة الهدوء هشة، لاسيما أن الفدائيين يفرضون سيطرتهم المسلحة على السكان اللبنانيين في القطاعات التي سقطت تحت سلطتهم وأن «حوادث» تقع في المخيمات بين الفصائل الفلسطينية المختلفة. ويرى بيار الجميل أن الفلسطينيين قد أصبحوا ميليشيا مسلحة في خدمة اليسار اللبناني. وهو يدافع عن الجيش، «الدرع التي تحمي النظام اللبناني»(×).

وقد أصبحت عمليات القصف والغارات الجوية على الأردن من جديد عمليات يومية من الناحية العملية، فتسببت في سقوط العديد من الضحايا. ويوزع الأردنيون في منظمة الأمم المتحدة صورًا للتدميرات وخاصة للضحايا المدنيين لعمليات القصف، خاصة صور الأطفال المصابين أو القتلى. ويُشار بشكل خاص إلى استخدام قنابل النابالم.

الهجوم الجوي – النفسي الإسرائيلي

في واشنطون، ينزعج الجنرال – السفير رابين من تآكل الموقف الإسرائيلي الذي تعنيه بالنسبة إليه خطة روجرز[١٩]. وهو يحلله منذ عدة شهور من زاوية

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

التزايد المفترض للنفوذ السوفييتي في المنطقة ويدعو إلى شن غارات جوية تضرب «أهدافًا عسكرية» على كل الأرض المصرية. فهذه الغارات سوف تردع الجيش المصري عن محاولة عبور القناة وسوف تجبره على العودة إلى وقف إطلاق النار. وبذا سيفقد النظام الناصري والتحالف السوفييتي اعتبارهما. وبإزالة عبد الناصر، ستضطر مصر إلى التعامل وفق الشروط الإسرائيلية.

وفي داخل الحكومة الإسرائيلية، نجد أن عيزر ڤايتسمان، المتوج بهالة المأثرة الجوية في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ والتي كان مبتكرها الرئيسي، إنما يؤيد الخط نفسه، مقتنعًا بأن بوسع السلاح الجوي الفوز في جميع النزاعات المسلحة. ودايان يحذو حذوه ويعبر تعبيرًا واضحًا، بصراحته المعهودة، عما تخفيه توريات البلاغة العسكرية: نشر الرعب في صفوف الجماعات السكانية الحضرية العربية وتحطيم إرادة القتال[٢٠]. ويعبر إيبان عن الفكرة نفسها بلغة ديبلوماسية أكثر في ٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠: إذا فشلت مصر في الحفاظ على أمنها وإذا انهار النظام الناصري، فسوف يكون السلام عندئذ ممكنًا. وبوجه عام، تشدّدُ الرطانة الحكومية على متطلبات الأمن الإسرائيلي لتبرير الغارات في العمق مع إبرازها أن سقوط نظام عبد الناصر من شأنه أن يكون شيئًا إيجابيًّا تمامًا.

وينظم رابين انطلاقًا من سفارته في واشنطون حملة رأي عام واسعة ضد خطة روچرز ويذهب في الأيام الأخيرة من ديسمبر/ كانون الأول إلى إسرائيل للتباحث مع حكومته. ولدى عودته إلى الولايات المتحدة، يتحادث بشكل مباشر مع كيسنچر ونيكسون. فيحصل منهما على تأكيد بزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل. وهو على الأقل يعتبر التنصل من روچرز ومن وزارة الخارجية الأميركية موافقة ضمنية على مبدأه الخاص بشن غارات جوية في العمق باستخدام طائرات الفانتوم التي تم تسليمها مؤخرًا. ومنظوره هو منظور كيسنچر: تفسير النزاع الدائر بوصفه حدثًا من أحداث الحرب ضد الاتحاد السوفييتي لا بوصفه نزاعًا إسرائيليًّا – عربيًّا. وهذه «الإشارة البرتقالية المستجيبة» يجري نقلها إلى الحكومة الإسرائيلية. وبحسب كل أرجحية، فإن الديبلوماسي المتواضع رابين قد أخذ الموافقات اللفظية الصادرة عن محاوريه الأميركيين على أنها تعهدات حازمة وأزاح دون وعي كل ما من شأنه السير في الاتجاه المضاد[٢١].

ويبدأ الهجوم «الجوي – النفسي» في ٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠. فتستهدف غارات القصف منشآت عسكرية أقرب إلى القاهرة مما إلى قناة السويس. وبعد أسبوع من التقاط الأنفاس جرى تكريسه لشن غارات على الأردن ولبنان، يتم استئناف العمليات. وفي نهاية الشهر، تستهدف العمليات بشكل مباشر مدينة القاهرة.

والحال أن الحكومة المصرية قد فهمت تمامًا المقاصد الإسرائيلية، بما في ذلك فيما يتعلق بركنها المعادي للسوفييت. وعلاوة على إعادة تنظيم الدفاع المدني، يتجه رد الفعل المصري إلى التألف من زيارة سرية لعبد الناصر إلى موسكو من ٢٢ إلى ٢٥ يناير/ كانون الثاني[٢٢]. وهو يضع المسؤولين السوفييت أمام مسؤولياتهم: إن مصير الشرق الأوسط برمته إنما يتوقف على قدرة مصر على التصدي للهجوم الإسرائيلي. والحال أن بطاريات الدفاع الجوي من طراز سام ٢ لا تكفي لحماية المدن المصرية. وإذا ما تم قصف الإسكندرية، فإن البلد سيجد نفسه معزولاً تمامًا. وهو يهدد بشكل واضح بالتنحي وترك مكانه لرئيس موال للأميركيين إن لم تفعل موسكو شيئًا.

فيقرر المسؤولون السوفييت التعجيل بالعملية «قوقاز» وإرسال الألوية الثلاثة المحتشدة بالفعل في جنوبي الاتحاد السوفييتي. ويتعلق الأمر أساسًا ببطاريات دفاع جوي من طراز سام ٣ (لم تكن قد قدمت بعدُ لفيتنام الشمالية)، يعمل عليها أفراد سوفييت بانتظار تدريب المصريين. ويضاف إلى ذلك طيارون سوفييت ستتمثل مهمتهم في حماية الأرض المصرية لا المشاركة في معارك قناة السويس. كما ستجري زيادة أعداد المستشارين السوفييت. ويجب لهذه التعزيزات أن تبدأ الوصول في غضون ثلاثين يومًا. ولأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ينخرط السوفييت انخراطًا مباشرًا في نزاع مسلح خارج المعسكر الاشتراكي (كانوا قد أرسلوا قوات من النوع نفسه إلى حربي كوريا وفيتنام). وقد أخذوا مأخذ الجد الخطة الجوية – النفسية الإسرائيلية ولا يريدون إطاحة بالنظام الناصري ولا هزيمة جديدة لعتادهم العسكري. وبدهاء، يدعون محاوريهم المصريين يتصورون أنهم [السوفييت] يرضخون لضغوطهم الملحة بينما الاستعدادات كانت قد بدأت بالفعل منذ أكتوبر/ تشرين الأول. وهكذا يستكملون انتشارهم العسكري الضخم في

مصر من «تسهيلات بحرية» ومستشارين عسكريين وقوات دفاع جوي وطيـــران قتالي، بل وصواريخ «سكود» موضوعة تحت قيادتهم بشكل مباشر.

وعلى الفور، تتخذ الصحافة السوفييتية نبرة تهديدية أكثر. فصـــحيفة براڤـــدا تعلق في ٢٧ يناير/ كانون الثاني[٢٣] بقولها إن الحل السياسي لنزاع الشرق الأوسط سوف يتم عبر القضاء على الميزة العسكرية الإسرائيلية وتعزيز الجيوش العربيـــة، خاصة جيش الجمهورية العربية المتحدة، الذي سيبدد وهم إسرائيل بأنها قادرة على التصرف كما يحلو لها في داخل الأراضي العربيـــة. وفـــي ٣١ ينـــاير/ كـــانون الثاني[٢٤]، يوجه كوسيجين تحذيرًا حاسمًا إلى نيكسون: إن العمليـــات الإســـرائيلية ضد الدول العربية، خاصة ضد السكان المدنيين، إنما تهدف بشـــكل واضـــح إلـــى إجبار هذه الدول على قبول الشروط الإسرائيلية. ولا يمكن لهذه العمليات أن تحدث من دون قبول الولايات المتحدة. وهي إن استمرت ستترتب عليها عواقـــب شـــديدة الخطورة بالنسبة للشرق الأوسط كما بالنسبة لمجمل العلاقـــات الدوليـــة. وســـوف يضطر الاتحاد السوفييتي إلى القيام بما هو ضروري لتأمين حصول الدول العربية على إمكانات صد المعتدي المتغطرس. وقد وجهت رسالتان تتميزان بنبـــرة وديـــة أكثر، وإن كان مضمونهما مماثلاً، إلى الرئيس الفرنسي وإلـــى رئـــيس الـــوزراء البريطاني.

ويفسر كيسنجر[٢٥] الرسالة على أنها علامة ضعف من جانـــب الســـوفييت، المتورطين في معضلة: فهم إن لم يقبلوا المقترحات الأميركية، لن يفوزوا بشـــيء وسوف يتحملون المسؤولية عن التصعيد ؛ وإذا ما قبلوها، فسوف يضطرون إلـــى فرض الشروط الأميركية على زبائنهم العرب. والحال أن مجلس الأمـــن القـــومي ووزارة الخارجية، استنادًا إلى الخبرة السابقة، إنما يريان أنه لابد من توقع تزايـــد شحنات السلاح السوفييتية، وإن لم يكن توقـــع الانخـــراط المباشـــر للعســـكريين السوفييت في المعارك[٢٦]. فما هناك هو خدعة. وكيسنجر يعتبر المناورة منـــاورة خرقاء وإن كانت مزعجة. ورد نيكسون، في ٤ فبراير/ شباط ١٩٧٠[٢٧]، يـــرفض من ثم الاتهامات السوفييتية ويلقي بالمسؤولية عن الأزمة على الطرفين، اللـــذين لا يحترمان وقف إطلاق النار. لذا يجب إيلاء الأولوية لاستعادة هذا الأخير ثم تطبيق خطة روجرز. والحق إن نيكسون هو بالأحرى سيئ النية لأنه قد تخلى عن تطبيق

مقترحات وزير خارجيته. على أن كيسنجر يبدأ بالانزعاج ويقوم بدراسة احتمال حدوث تدخل سوفييتي في النزاع. وهو يستفيد من طلب التباحث «على أعلى مستوى»، وهو الطلب الذي تقدم به السوفييت، لكي يقترح معالجة المسألة عبر قناة «كيسنجر – دوبرينين»[٢٨]، أي عبر تجريد وزارة الخارجية الأميركية من الملف الأهم الأخير الذي تتولاه. والحال أن إدارة نيكسون، التي لا تشعر بأنها مسؤولة عن الهجوم الجوي – النفسي الإسرائيلي، إنما تلقي المسؤولية عن التصعيد على الاتحاد السوفييتي.

ويهاجم عبد الناصر الأميركيين بقوة في تصريحاته العلنية ويحتفي بشجاعة شعبه. والواقع أن الرأي العام يميل إلى التوحد خلف رئيسه خلال المحنة. ويحاول السلاح الجوي المصري ببسالة التصدي للهجوم الإسرائيلي، متكبدًا خسائر فادحة ثمنًا لذلك. ويعترف المتحدث العسكري الإسرائيلي بأن هذا السلاح يبدو «أكثر من شرس». ويدعو عبد الناصر إلى تكوين جبهة شرقية والواقع أن السوريين يبدون المزيد من النشاط في قطاعهم. والمسألة المحورية هي استعادة وقف إطلاق النار. وترى مصر أن ذلك غير مقبول إلاّ إذا ترافق فورًا مع انسحاب إسرائيلي، في حين أن الأميركيين لا يرتأون في هذه الحالة سوى إجراء مفاوضات على أساس مقترحات روجرز.

ويحاول الملك حسين، بعد تشاوره مع عبد الناصر، استكشاف طريق تطبيق لخطة روجرز يقتصر على الأردن. والحال أن غارة ناجحة، مصرية أو فلسطينية، على قاعدة إيلات العسكرية الإسرائيلية، إنما تزعجه لأن حلاً وسطًا ضمنيًا كان قد جعل من إيلات والعقبة قطاعين مصونين. وعرفات موجود آنذاك في الاتحاد السوفييتي، مدعوًا من اللجنة السوفييتية لتضامن بلدان آسيا وأفريقيا. ولا تشمل هذه الزيارة الرسمية الأولى لقاءات سياسية على مستوى رفيع، بل تشمل بالأحرى «تعريفًا بحياة الشعب السوفييتي ومنجزاته». على أنها تمثل بالفعل اتصالاً مباشرًا بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفييتي.

وفي ١٠ فبراير/ شباط، يدعو الملك الفدائيين إلى الانضباط ويطالب باحترام التعهدات بعدم تحركهم مسلحين[٢٩]، ما يؤدي إلى استثارة سلسلة جديدة من المواجهات في منطقة عمان. والحال أن أبو جهاد، الذي يقود فتح في غياب

عرفات، إنما يحاول العثور على حل وسط، في حين أن الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، إخلاصًا لخطها الثوري الاجتماعي، تسعى إلى المواجهة. ويطرح چورچ حبش نفسه كخصم مباشر للملكية الهاشمية ويتحدث عن احتمال الإطاحة بها[٣٠]. وخطه الثوري الجذري يطرحه كمنافس مباشر لعرفات. وهو يحافظ على خطابه الكفاحي ضد «الرجعية العربية». ثم إنه على خلاف مع سوريا ويحرص عبد الناصر على أخذ مسافة منه وإن كان يحافظ على اتصالات به. والدولة الوحيدة التي تدعمه هي العراق البعثي، الذي يطرح نفسه بوصفه نصير الراديكالية العربية والذي يراهن عليه للتصدي للنفوذ السوري في صفوف المقاومة الفلسطينية.

وبعد يومين من العنف، يرضخ الملك ظاهريًّا. وهو واثق من ولاء جيشه ويضع نفسه في موقع التفاوض على اتفاق مماثل لاتفاق القاهرة. ومن جهة أخرى، طلب إلى الإسرائيليين، من خلال الأميركيين، تجنب الاستفادة من سحب القوات الأردنية من خط الجبهة لشن هجوم على أرضه، بل طلب إليهم أن يهبوا لنجدته في حالة تدخل العسكريين السوريين أو العراقيين لصالح الفلسطينيين. والهدف من استخدام قناة الاتصال الأميركية هو الحصول على ضمانة من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من اعتراض موشيه دايان على الطلب، فإن الحكومة الإسرائيلية تقدم إجابة هي بالأحرى متجاوبة[٣١].

ويطلب عرفات من المقاومة، لدى عودته، في ٢٠ فبراير/ شباط، التحلي باليقظة لإحباط «المؤامرات المحلية»، لكنه يرفض أفق تشكيل حكومة في المنفى، فهذا من شأنه أن يكون بمثابة إعلان حرب على الملكية. ويوضح الملك حسين أن لديه إمكانات تحطيم الفدائيين إن طمحوا إلى ذلك، إلاَّ أنه مادام الحل السياسي للنزاع غير موجود، فإنه لا يشعر أن من الفطنة الإقدام على ذلك. والرجلان يتقاسمان المصلحة نفسها في الحفاظ، ضد جذريي معسكر كل منهما، على التوازن الهش الذي تشكله السلطتان المتناحرتان في الأردن. وفي اللحظة المباشرة، يتعهد الفدائيون بعدم الحركة مسلحين في الأماكن العامة وباحترام السلطات.

وعلى الجانب الإسرائيلي، يجري التهوين من خطر التدخل السوفييتي. فهم يعتبرونه علامة ضعف ويخشون بالأخص من دفع الدبلوماسية في اتجاه خطة روجرز[٣٢]. وتزايد حدة المعارك يجد ترجمة له في تزايد الخسائر.

الخسائر الإسرائيلية على الجبهة المصرية[٣٣]

	الخسائر	قتلى	جرحى
أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٩	٥٨	١١	٤٧
نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٩	٤١	١٢	٢٩
ديسمبر/ كانون الثاني ١٩٦٩	٣٢	١٣	١٩
يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠	٣٠	٤	٢٦
فبراير/ شباط ١٩٧٠	٥٧	١٩	٣٨

وفي ١٢ فبراير/ شباط، تضرب غارة إسرائيلية مصنعًا في أبو زعبل، قرب القاهرة، ما يؤدي إلى مصرع عدة عشرات من المدنيين. والخطأ أكثر من مرجَّح، لكنه حتمي بسبب كثافة السكان في هذه المنطقة من وادي النيل. والحصيلة الرسمية ٧٠ قتيلاً. وتستثير الفضيحة احتجاجات دولية، لاسيما أن الصحافة الأجنبية كانت قد دعيت على الفور إلى الذهاب إلى مكان الحادث.

والحال أن بيانًا أميركيًا يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار إنما يُقابَل بالاستياء الشديد من جانب المصريين الذين يرون فيه تواطؤًا مع الإسرائيليين. وأيًا كان الأمر، فإن الأميركيين موضوعون موضع الاتهام في سائر أرجاء العالم العربي بسبب استخدام طائرات الفانتوم: «هذه جريمة أميركية – إسرائيلية نيكسون متواطئ فيها»[×]. وفي القاهرة، تدعو تظاهرة شعبية حاشدة تضم مئات الآلاف من الأشخاص إلى الثأر لدم الشهداء. ويتفوق أنور السادات، نائب رئيس الجمهورية[٣٤]، في الهجمات على السياسة الأميركية المتهمة بحث إسرائيل على شن هجماتها في العمق بهدف العمل على إسقاط النظام الناصري. وهو يؤكد أنه بسبب إصرار الشعب المصري على المقاومة، طلبت واشنطون شن الغارة على أبو زعبل «لزحزحة الشعب المصري»[×] عن إصراره.

والحال أن النظام الناصري، بعيدًا عن أن ينهار، إنما يتعزز بينما تجد جميع المواقع الأميركية في المشرق العربي نفسها عرضة للتهديد. والاستحقاق القادم هو

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الإعلان عن تسليمات جديدة لطائرات حربية إلى إسرائيل في اللحظة عينها التي يسمح فيها كل شيء بتصور أن السوفييت بسبيلهم إلى تعزيز مساعداتهم العسكرية. ويصبح الخطاب غير دقيق بشكل مقصود إذ يتحدث عن ضرورة ضمان توازن للقوى في المنطقة، دون تحديد حجم شحنات الأسلحة التي سيجري تسليمها لإسرائيل في المستقبل ودون تحديد إيقاع هذا التسليم.

وقد فشلت محاولة لاختطاف طائرة خطوط جوية إسرائيلية في ميونخ، لكنها تسفر عن مصرع إسرائيلي. ووقع الحادث أقل من وقع الحوادث السابقة وذلك بسبب صدى قصف أبو زعبل. وفي ٢١ فبراير/ شباط ١٩٧٠، تقع طائرة تتبع شركة سويس إير [الخطوط الجوية السويسرية]ـ متجهة إلى تل أبيب، ضحية لتفجير بعد ربع ساعة من إقلاعها وتتحطم قرب زيوريخ، ما يؤدي إلى مصرع ٤٧ شخصًا، بينما تقع طائرة نمساوية متجهة إلى الوجهة نفسها ضحيةً أيضًا لتفجير في عنان السماء، إلاّ أنها تتمكن من الهبوط الاضطراري. ويرجع التفجيران إلى قنابل مخبأة في طرود بريدية مع مفجر يعتمد على بارومتر/ ألتيمتر. ويصدر في بيروت باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة التي يقودها أحمد جبريل بيان ينسب المسؤولية عن التفجير إليها، إلاّ أنه حيال تدفق الإدانات، تسحب المنظمة تبنيها للعملية. وتتهم إسرائيل الفلسطينيين. وسوف تشدّد التحقيقات التالية بالفعل على دور هذه المنظمة التي يبدو أنها تصرفت بالتعاون مع استخبارات ألمانيا الشرقية وبلغاريا[٣٥]. فالأسلوب الإجرائي لهذين الاعتدائين لا يتماشى مع أسلوب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تسعى بالدرجة الأولى إلى الصخب الإعلامي، لا إلى سقوط ضحايا مدنيين. ويبدو أن اتهام منظمة أحمد جبريل اتهام له ما يبرره. وقد أثبت وديع حداد الصلة باستخبارات أوروبا الشرقية.

ويشجب عرفات، من الأردن[٣٦]، هذا العمل باسم منظمة التحرير الفلسطينية التي ترفض الهجمات على طائرات الخطوط الجوية وترفض، بشكل أعم، الأعمال ضد المدنيين أينما كانوا. وينفي حبش[٣٧] أي مسؤولية فلسطينية، لكنه يرفض التخلي عن خطف الطائرات: «إن إرهاب الإرجون هو الذي صنع إسرائيل»[×]. ومن الناحية الظاهرية، تجتمع كل قوى المقاومة في قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني،

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

لكن عرفات لا يملك إمكانات فرض سلطته على الحركات الراديكالية التي تزايد على فتح. وحادث زيوريخ يعوض على المستوى الإعلامي عن صدى حادث أبو زعبل. وتعترف الصحافة العربية بوجود عمل إجرامي، لكنها تنفي المشاركة الفلسطينية فيه موحية بأننا بإزاء مؤامرة حاكتها واشنطون وتل أبيب.

واعتبارًا من ٢٥ فبراير/ شباط، يأخذ الأميركيون والإسرائيليون علمًا بتسليم شحنات ضخمة من العتاد الحربي السوفييتي لمصر. وسرعان ما يحددون بطاريات سام ٣ وطائرات الميج ٢١. وتتألف الأعمال الأولى من إقامة حماية للمدن المصرية الكبرى عن طرق سلاح الدفاع الجوي، ثم ينكب المصريون، اعتبارًا من مستهل مارس/ آذار، على بناء خط دفاع ثان على بُعد ١٥ أو ٢٠ كيلومترًا من القناة. وفي منتصف مارس/ آذار، يدرك الإسرائيليون الاستراتيجية الجاري تنفيذها: بمجرد تأمين بطاريات سام ٢ وسام ٣ بتحصينات قوية، سيبدأ نقلها إلى القناة.

وبشكل موازٍ، تنشط الجبهة السورية مع عمليات قصف سورية على الجولان، تهدف إلى تحويل الضغط على الجبهة المصرية، بعض الشيء، وعمليات انتقامية إسرائيلية تهدف إلى ردع سوريا عن سلوك هذا الطريق. وفي ليلة ١٥ – ١٦ مارس/ آذار، تضرب غارة إسرائيلية محمولة جوًا – مع تحليق فوق لبنان– معسكرًا حربيًا قرب دمشق. كما يجري استهداف منشآت مدنية، كخطوط الضغط العالي.

ومن المفترض أن يؤدي اتفاق عُقد في مستهل مارس/ آذار بين الحكومة العراقية والأكراد أن ينهي الانشقاق. فيكون بالإمكان أن تهب القوات المسلحة العراقية إلى تعزيز الجبهة الشرقية، لكن العلاقات بين النظامين البعثيين في بغداد ودمشق تظل غاية في السوء.

وخلال اللقاء بين كيسنجر ودوبرينين في ١٠ مارس/ آذار[٣٨] ثم اللقاء بين روجرز ودوبرينين في اليوم التالي، يبرز السوفييتي بوضوح مطلب موسكو الخاص بوقف الهجوم الجوي الإسرائيلي. والاتحاد السوفييتي مستعد للعمل «من أجل سلام عادل ودائم» وليس بعدُ «لمجرد إنهاء حالة الحرب». وهو يعترف بالوجود المستديم لقوات تتبع منظمة الأمم المتحدة في سيناء تكون تابعة تبعية

مباشرة لمجلس الأمن (ما يعني أن الولايات المتحدة سوف تتمتع بحق نقض [ڤيتو] إذا ما طُرحت مسألة سحب هذه القوات). والدبلوماسية الأميركيــة مرتاحــة إلــى انقلاب الموقف السوڤييتي، لكنها تفضل البقاء على مواقفها في الوقت الراهن. وفي المحادثات الرباعية، تجري محاولة تحديد حصر لنقاط الاتفاق ونقاط الخلاف سعيًا إلى التوصل إلى حل سياسي. ويشدّد السوڤييت على ضرورة التوصل إلــى اتفــاق واضح بشأن الانسحاب من كل الأراضي المحتلة بما في ذلك غزة التي، مع أنهــا ليست مصرية، تعد عربية مع ذلك، بينما يتمسك الأميركيون بــ«البنــود البنــاءة» التي تتضمنها مقترحات روچرز.

وتتوخى الدبلوماسية الأميركية إبراز حضورها بإعلانها، فــي ٢٣ مــارس/ آذار، عبر تصريح من جانب ويليام روچرز، موقفها فيما يتعلق بمســألة شــحنات السلاح إلى إسرائيل. فالولايات المتحدة ترى أن إسرائيل تتمتع بتفــوق عســكري كاف. وفي اللحظة المباشرة، لن تكون هناك تسليمات لطــائرات جديــدة، خاصــة طائرات الفانتوم. وسيكون بالإمكان، إذا ما تطلب الموقف ذلك، التحرك على وجه السرعة وإرسال طائرات إضافية وكذلك إرسال طائرات تحل محل الطائرات التي تخرج من الخدمة. وسيتم تقديم مساعدة اقتصادية وتقديم تسهيلات جديدة في الدفع. ويشار إلى تعزيز المساعدة السوڤييتية لمصر. وتجري دعــوة جميــع الأطــراف المعنية إلى الحد من توريداتها من الأسلحة. وفضلاً عن السعي إلى اتفاق من هــذا النوع كما عن الرغبة في عدم الظهور بمظهر العــدو لجميــع العــرب بتصــوير شحنات الأسلحة إلى إسرائيل على أنها ردود فعل على ما يقوم به المعسكر الآخر، يشكل قرار نيكسون أيضًا نوعًا من العقاب يهدف إلى توضيح استياء الرئيس على أثر التظاهرات المعادية لفرنسا خلال زيارة الدولة التي قام بها چورچ پومپيدو.

وفي واشنطون[٣٩]، ينتاب الذهول الكامل رابين جرَّاء هذه القــرارات التــي تكذب كل ما قاله لحكومته منذ شهور. فينتقل فجأة من خطابه الذي كان يتحدث عن النصر الأكيد إلى الحديث عن المخاطر التي تتهدد بقاء إســرائيل. وقــد دار بينــه ونيكسون لقاء متوتر إلى أقصى حد حصل منه على عدم طلب الولايــات المتحــدة وقفًا مؤقتًا لإطلاق النار من شأنه تمكين المصريين من نصب صــواريخ ســام ٣ قرب القناة. وفي الحكومة الإسرائيلية، يهوّن آللون وڤايتسمان من شأن الخطر الذي

يمثله التدخل السوفييتي، لكن دايان يرفض أفق الدخول في مواجهة مباشرة مع جيش دولة عظمى. وهو يعلن على الملأ عن الدور المتزايد للسوفييت في مصر، «سقيتة جهازها الحربي»، ويحد من الغارات في العمق. وبالمقابل، يحذر بوضوح من أن إسرائيل سوف تركز كل جهودها على منطقة قناة السويس. وهو يود نقل رسالة مفادها أنه إذا قَصرَ السوفييت عملهم على الدفاع عن المدن المصرية، فلن يكون هناك خطر مواجهة مباشرة.

والحكومة واقفة في شَرَك رطانتها هي. فهي إمّا أن تعترف بأن التهديد السوفييتي - المصري يشكل خطرًا حقيقيًا على دولة إسرائيل، ما يثبت فشل السياسة المتبعة منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وضعف قدرتها على ردع الجيوش العربية، ما يشجع هذه الجيوش على دخول المعركة ؛ أو أن تهون من حجم هذا التهديد وتجد نفسها في وضع سئ لتطلب من الأميركيين عتادًا حربيًا إضافيًا. ويتمسك العسكريون الإسرائيليون بالخطاب المتناقض نفسه[٤٠]: إن الجيش المصري يُعد لعبور للقناة تحت حماية صواريخ سام ٣، وهو لا يشكل تهديدًا حقيقيًا وذلك بسبب ضعف كفاءة عسكرييه وبسبب افتقاره إلى روح التضحية. إلاّ أنه عندما يشن الجيش الإسرائيلي عمليته الأهم على الجبهة السورية منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، يتصدى له سلاح الجو السوري. وهو يخسر ثلاث طائرات، لكن الإسرائيليين يسجلون أول خسارة لطائرة فانتوم من طائراتهم وأسر طاقمها.

وفي ٨ أبريل/ نيسان، يقصف سلاح الجو الإسرائيلي «بطريق الخطأ» مدرسة في بلدة زراعية على بُعد ٣٠ كيلو مترًا من القناة، ما يؤدي إلى مصرع ٤٧ شخصًا، بينهم ٣٨ طفلاً، وإصابة عدد كبير من الأشخاص بجراح. ويزعم الإسرائيليون أن منشآت عسكرية موجودة هناك، لكن التحقيق الذي قامت به الصحافة الدولية يثبت أنه لا وجود لمنشآت عسكرية في الجوار (وهو ما لا يمنع احتمال وجود عربات عسكرية في تلك اللحظة)[٤١]. وتعقب ذلك معركة صُوَرٍ، فيُظهر المصريون دمار البنايات المدرسية ويُظهر الإسرائيليون لقطات جوية لمنشآت عسكرية.

وفي ١٣ أبريل/ نيسان، يصبح من الواضح أن طيارين سوفييت يقودون طائرات تحمل الشعار المصري يشاركون في الدفاع عن وادي النيل[٤٢]. فيقرر

دايان أن يعلق بالكامل الغارات في العمق. عندئذ يصبح بوسع المصريين تكثيف عملياتهم في منطقة القناة. وفي ١٨ و ٢١ أبريل/ نيسان، يقصف سلاح الجو المصري المواقع الإسرائيلية على القناة بينما يشترك الطيارون السوفييت في عمليات الاعتراض. وفي ٢٨ أبريل/ نيسان، يعلن الإسرائيليون هذه المعلومة التي تنفيها موسكو على الفور.

وفي الفترة نفسها، تؤدي مسألة ديبلوماسية معقدة إلى جعل نوايا المتحاربين أمرًا تصعب قراءته(٤٣). ففي داخل الحركة الصهيونية، نجد أن ناحوم جولدمان، مؤسس ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي الذي يمثل المصالح المحددة ليهود الدياسپورا [الشتات]، كان قد جعل من نفسه منذ وقت طويل ناقد بن جوريون وخلفائه الذين يعتبرهم مسرفين في النشاط. ومنذ ثورة ١٩٥٢ المصرية، حاول [جولدمان] الدخول في اتصال مباشر مع عبد الناصر. وبعد وساطات كثيرة، بينها وساطة نهرو، حصل على موافقة مبدئية على عقد لقاء سرّي على أن يتم في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦. والحال أن الغزو الإسرائيلي لسيناء قد أدى إلى فشل المشروع، لكن عبد الناصر وافق على فكرة أن جولدمان لم يكن على علم بنوايا بن جوريون. وفي الأعوام التالية، يعاود جولدمان تحركاته عبر العديد من الوسطاء. وهو يرى أن أحد شروط السلم من شأنه أن يتمثل في «تحييد» إسرائيل، ما من شأنه إزالة أصداء الحرب الباردة على النزاع.

واعتبارًا من عام ١٩٦٧، شجّعه تيتو على سلوك هذا الطريق. ويبدو أن الرئيس اليوغوسلافي قد تحدث إلى عبد الناصر حديثًا مباشرًا عن ذلك خلال زيارة إلى مصر في ٢٣ و ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٧٠. ويبدو أن المصري قد وافق على مبدأ لقاءٍ من شأنه أن يسمح له بخلق حرفٍ سياسيٍّ للانتباه، بل، ربما، فتح قناة مباشرة للاتصال بإسرائيل. وفي مارس/ آذار، يوجه المصريون بالفعل دعوة إلى جولدمان عبر اليوغوسلاف، ثم عبر ضابط حر سابق قريب من عبد الناصر(٤٤)، لكنهم يشيرون إلى أنه بما أن جولدمان مواطن إسرائيلي، فعليه أن يحصل على تصريح من حكومة تل أبيب بالذهاب إلى مصر. وهم يضيفون أنهم يشكّون في أن توافق جولدا ميئير على ذلك. وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون الموضوع سرّيًا وأن لا يبدأ الحديث عنه أحدٌ سوى عبد الناصر.

وتشاء الصدفة أن تنشر مجلة فورين آفيرز الأميركية في اللحظة نفسها مقالاً كُتب قبل عامين قال فيه جولدمان إن مصير إسرائيل يتوقف في آن واحد على علاقاتها بالدول العربية وبالدياسپورا. وإسرائيلُ مُعسكَرَةٌ وغارقةٌ في حرب دائمة ليس بوسعها أن تجذب إليها العناصر الأكثر دينامية بين الدياسپورا. والحل يستند إلى تسوية سلمية من شأنها أن تشمل تحييد الدولة اليهودية وضمانات دولية راسخة. وهذا المقال يستثير غضب الأوساط الحاكمة الإسرائيلية، التي ترى فيه فعلاً من أفعال الخيانة تقريبًا.

ويصل جولدمان إلى إسرائيل في ٢٣ مارس/ آذار ١٩٧٠. فيتصل على الفور بجولدا مينير ويطلعها على دعوة عبد الناصر، طالبًا إليها التصريح له بقبولها - وهو لا يطلب تفويضًا بالتفاوض. فتدعو جولدا مينير الحكومة الإسرائيلية إلى عقد اجتماع لمناقشة الموضوع، وهو ما يؤول إلى الإعلان عن الدعوة. ومن الواضح أن هذا هو ما يحدث، لاسيما أن الحكومة، سعيًا منها إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية، تقدم ردًّا سلبيًّا.

وفي مستهل أبريل/ نيسان، يستعر الجدل في الصحافة وفي صفوف الطبقة السياسية حول معقولية مسلك جولدا مينير. فالبعض يرى أن رئيسة الوزراء قد بددت فرصة فريدة لفتح اتصال مباشر مع عبد الناصر ؛ والبعض الآخر يرى أنها قد أحبطت شَرَكًا خطيرًا يهدف إلى البرهنة للرأي العام الدولي على أن الدولة العبرية لا تريد السلم. وبهذه المناسبة يظهر لأول مرة شرخ في توافق الآراء الإسرائيلي مع انبثاق حركة تدعو إلى السلم قليلة التنظيم لا تزال وهي حركة تتهم جولدا مينير بأنها لا تسعى إلى السلم.

وتنفي مصر أنها وجهت أي دعوة من أي نوع إلى جولدمان، وإن كانت تُواصِلُ الاتصالات السرِّية. وفي مستهل سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠، وُجِّهت إليه دعوة جديدة، وإن كانت تُوَجَّه إليه هذه المرة المرة بوصفه رئيسًا للمؤتمر اليهودي العالمي وعلى أن يكون جدول الأعمال هو العلاقات بين العرب واليهود في العالم. وكان يتعين أن يلتقي عبد الناصر وجولدمان معًا في احتفال ديني في كنيس القاهرة. وجدول الأعمال هذا يسمح بالاستغناء عن التصريح الإسرائيلي. فيطلب جولدمان مهلة حتى يتمكن من التشاور مع قيادة المؤتمر. وقد شاء القدر أن يضع موت عبد الناصر نهاية لهذه المبادرة.

وضمن تتمة مسيرة جولدمان، يعترض الرجل على الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة وينادي بتكوين دولة فلسطينية تدخل في اتحاد اقتصادي مع إسرائيل. وهو، بالمقابل، معارض دومًا لعودة اللاجئين(٤٥).

وكما في كثير من أحداث عام ١٩٧٠ هذا، يظل من الصعب تحديد نوايا عبد الناصر الحقيقية: هل نحن بإزاء عملية تاكتيكية تهدف إلى بث الاضطراب في صفوف المعسكر الآخر، أم أننا بإزاء تحرك استكشافي صادق؟ بل إن من الوارد أنه قد ارتأى الخيارين في آن واحد، دون أن يحسم خياره حقًا.

وفي منتصف أبريل/ نيسان ١٩٧٠، كان سيسكو قد أُرسل إلى الشرق الأوسط لجس نبض الحكومات فيما يتعلق بشروط تسوية سياسية. وهو يقابل عبد الناصر الذي يبدو مُحبَطًا جراء غياب مقترحات جديدة، وإن كان يقبل مبدأ تسوية سياسية. ويشدِّد المبعوث الأميركي على الجانب النفسي للتسوية(٤٦):

لم يتناول السيد سيسكو مسألة وقف لإطلاق النار، إدراكًا منه لوجهة نظر محاوره في هذه المسألة وكان يستلهم فكرة أن أميركا هي الدولة العظمى الوحيدة القادرة على دفع إسرائيل إلى النظر في تقديم تضحيات لا غنى عنها للتوصل إلى السلم. ومن ثم فقد دعا إلى ضرورة التخلي عن المواقف القصوية التي تمسك بها الخصمان. وقد صرح لعبد الناصر بأنه لا يجب التهوين من قيمة الأثر النفسي الذي من شأن قبول مصر اتصالاً، شكلاً من أشكال الحوار، أن يحدثه لدى إسرائيل. فاليهود قد عانوا من كل ما انطوى عليه، على مستوى بالغ العمق، رفضُ العرب الاعتراف بهم كمحاورين. وفي غياب هذا الرفض، فإن أمورًا كثيرة تصبح ممكنة. وبيد الريس رصيد جاد يسمح له بالإقدام على ذلك، إن كان يريد استخدام هذا الرصيد، لتبديل موقف إسرائيل.

وأثناء وجود سيسكو في القدس، حيث يرفض الإسرائيليون أي إشارة إلى «انسحاب» أو إلى مصطلح مساوٍ له، تنظم المنظمات الفلسطينية في عمان تظاهرات احتجاجية حاشدة ترفع لافتات تحمل عبارات من قبيل «طائرات الفانتوم الأميركية تقتل الأطفال العرب»(×). ويهاجم الجمهور بنايات السفارة الأميركية. ويتم إحراق مكتبة مركز الاستعلامات، بينما يجري إنزال العلم الأميركي ورفع

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

العلم الفلسطيني مكانه. فيقرر سيسكو «إرجاء» زيارته إلى الأردن ويرحل إلى بيروت حيث يضطر إلى مواجهة تظاهرات طلابية. والسفير الأميركي، الذي يسلم مذكرة احتجاج قوية، تُطالبُ السلطاتُ الأردنيةُ بسحبه. والملك حسين يعتبر إلغاء زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركي إهانة شخصية له في حين أنه أقدم على مجازفات عندما وافق على استقباله. ثم إن تنصتات تليفونية قد أثبتت أن السفير قد اتصل ببعض المسؤولين الفلسطينيين، فوزارة الخارجية الأميركية تخامرها شكوك فيما يتعلق ببقاء النظام الهاشمي. ومن هنا وصول سفير جديد، وتتكفل وكالة الاستخبارات المركزية بالاتصال مع الملك. وممثلها في الساحة واثق بأن الملك يملك الإمكانات والعزيمة اللازمة لسحق المقاومة الفلسطينية ويقوم [هذا الممثل] بإبلاغ واشنطون بذلك(٤٧).

والحال أن حسين، مع احتفاظه بسيطرة محكمة على السلطة، يبدو، بمناسبة تغيير وزاري، أنه يعطي وزنًا أهم لأنصار وفاقٍ مع الفلسطينيين.

ويستخدم سيسكو، وهو يختتم جولته بزيارة إلى طهران، صيغة ملتوية تذكر الفلسطينيين لأول مرة:

تدرك الولايات المتحدة تمامًا أنه لا يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط سلام دائم، مستقر وعادل، إن لم يلبِّ هذا السلام المطالب المشروعة لجماعات سكانية كثيرة تتوقف حياتها على ما يسمَّى بالمشكلة الفلسطينية.

وهذا التصريح لا يستثير غير شك عميق لدى العرب كما لدى الإسرائيليين. والواقع أن نيكسون يخول كيسنجر إبلاغ رابين بأن الولايات المتحدة سوف تستأنف تسليماتها من الطائرات الحربية، ولكن في طي أعظم كتمان سعيًا إلى تجنب استثارة احتجاجات عربية. ويرى مستشار الأمن القومي أن الشيء غير المناسب في هذا المسلك هو إفقاد القرار جانبه الرادع(٤٨). وفي الأسابيع التالية، تتعرض الدبلوماسية الأميركية للشلل جرَّاء الأزمة المترتبة على انكشاف التدخل في كمبوديا.

ويتذبذب الخطاب الناصري حيال الولايات المتحدة بين اتهامات حامية ضد المساعدة الأميركية لإسرائيل – التي تؤدي إلى مقابلة أي تقدم مصري في وجه

العدو بتدخل مضاد من جانب واشنطون – ودعوات إلى تغيير السياسة الأميركية. والحال أن عبد الناصر، في خطابه في الأول من مايو/ أيّار، إنما يناشد نيكسون، الذي سبق له أن التقاه في عام ١٩٦٣ والذي يُقَدِّر صراحته، أن يتوقف عن التصرف ضد العالم العربي حتى لا يؤدي التدهور إلى التأثير، لعشرات بل مئات السنين، على العلاقات بين الأميركيين والعرب. وهو إذ يركز مداخلاته على دور الولايات المتحدة إنما يوفر عذرًا للتدخل السوفييتي ويُبرز أن علاقة القوة الحقيقية ليست بين مصر وإسرائيل بل بين العرب والأميركيين. وإذا كان في ذلك أساس من الحقيقة، فإن هذا إنما يسمح له بإلقاء المسؤولية عن «النكسات العربية»على الدولة العظمى الأميركية. ثم إن هذا يبين إلى أي حد يلعب الدور الأميركي دورًا جوهريًّا في فهم صانعي القرار المصريين للموقف. ويعمل عبد الناصر بنشاط على طرح نفسه كزعيم للعالم العربي ويرسل مبعوثين إلى حكومات عربية أخرى لتحقيق وحدة العمل حول شخصه. والفشل حتميّ بسبب الانقسامات القديمة، حتى وإن كان فتور العلاقات بين الملك حسين والأميركيين يخدم غرضه.

والقاعدة الحقيقية لقوة عبد الناصر هي الكتلة المؤلفة من مصر والسودان وليبيا. وقادتها الثلاثة يعقدون مؤتمرات قمة منتظمة ويعلنون تدابير تعاون مختلفة في كل مناسبة من هذه المناسبات. وخلال قمة ٢٨ مايو/ أيّار ١٩٧٠، يعلنون أن السوفييت سوف يبقون في الساحة إلى أن ينسحب الإسرائيليون من الأراضي المحتلة. فيصبح التجذر العربي والتورط السوفييتي استراتيچيتهم السياسية الرئيسية.

وبشكل مُناظِر، يشدِّد الإسرائيليون على دور السوفييت الذي يهولون من أهميته. وهم يمضون إلى نهاية منطقهم التفسيري الذي يجعل من النزاع الإسرائيلي- العربي عنصرًا رئيسيًّا في الحرب الباردة. فعلى أي حال، لولا المساعدة السوفييتية لاستسلم العرب دون ريب منذ وقت طويل. وفيما يتعلق بالقرار رقم ٢٤٢، تستأنف جولدا مئير خطاب أبا إيبان الحاذق: ليس القرار رقم ٢٤٢ غير تعداد لموضوعات يجب معالجتها عن طريق مفاوضات مباشرة. ومن ثم فهو لا يشمل أي إلزام، خاصة في مسألة الانسحابات. والصلح يجب أن يكون كاملاً، بحيث يشمل الاعتراف وإقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات تعاون ودية

(وهذا غير وارد في القرار رقم ٢٤٢). وفي داخل الحكومة الإسرائيلية، فإن الخلاف بين «حمائم» و«صقور» هو خلاف جد سطحي. وهو يتصل أكثر بالاختلافات في الرطانة والأسلوب والمسلك (كما يتصل بعداوات شخصية) وينتمي إلى حد بعيد إلى مجال العلاقات العامة. والأكثر «اعتدالاً»، كإيبان، يتمسكون بخطة آللون أو بمشاريع مماثلة لها. وفي صفوف السكان، هناك أحياناً شعور بالتعب، إلاً أنه لا شعور هناك برفض حقيقي للسياسة المتبعة. والرأي العام هو أنه «لا وجود هناك لخيار آخر» في غياب عرض عربي لسلام حقيقي.

ويتّبع كيسنجر الرؤية الإسرائيلية التي تذهب إلى وجود زحف سوفييتي واسع في المنطقة وينتابه الحنق حيال العقبات التي تضعها البيروقراطية الحكومية في وجه تسليم شحنات الأسلحة لإسرائيل. ونيكسون لم يحدد الكميات ولا أساليب التمويل وهو غارق تمامًا في الأزمة الكمبودية بحيث لا يمكنه التدخل تدخلاً قويًّا في النزاع البيروقراطي. وتأمل وزارة الخارجية الأميركية في أن الأزمة سترغم إسرائيل على قبول خطة روجرز وترى أنه لا يجب الدخول في تصعيد لتوريدات الأسلحة بين الدولتين الأعظم. أمَّا البنتاجون فهو معاد لتسليمات من شأنها أن تتم بالضرورة على حساب المجهود الحربي في فيتنام. وتُحَرِّرُ جماعات الضغط الموالية لإسرائيل خطابًا موقَّعًا من ٧٦ من أعضاء مجلس الشيوخ، جمهوريين وديموقراطيين، يطالب بتسليم إسرائيل دون إبطاءٍ طائراتٍ مطارِدةٍ - قاذفةٍ حتى تتمكن من مواجهة التهديد السوفييتي. ولابد من الإشارة إلى أن «حمائم» حرب فيتنام، كالسناتور ماكجفرن، هم بين الأشخاص الأكثر انخراطًا في طرح هذه المطالب الخاصة بتسليم إسرائيل شحنات من السلاح. وقد حذا حذوهم ٨٦ نائبًا، يتبنون نصًّا مماثلاً.

وفي المحادثات الثنائية، يشدِّد دوبرينين على حقيقة أن الغارات الجوية الإسرائيلية في العمق هي التي أدت إلى اضطراب الوضع وأن التدخل السوفييتي، ذا الطابع «الدفاعي»، إنما تتمثل مأثرته في وضع حد لهذا الاضطراب. وفي المحادثات الثنائية والرباعية، يجري تسجيل تقدم فيما يتعلق بالجانب الإجرائي للتسوية السلمية (تضافر مراحل مختلفة مع بيانات مصاحبة لها)، لكن المأزق يستمر فيما يتعلق بمسألة الانسحاب (الذي لا يشمل غزة والقدس) وفيما يتعلق

بطبيعة المفاوضات الإسرائيلية – العربية (لا يتم العثور على صيغة بديلة لـ«صيغة رودس»).

وفي لبنان، يشن الجيش الإسرائيلي غارة انتقامية ضخمة في العمق مصحوبة بنسف بيوت في القرى الحدودية (٩ – ١٢ مايو/ أيار ١٩٧٠). وبحسب القواعد الأولية لحرب العصابات، انسحب الفدائيون على الفور، ويتراوح تقدير خسائرهم بين ٣٠ و ١٠٠ قتيل. وقد عانى الجيش اللبناني من الصدمة (٦ قتلى، ١١ مصابًا)، ما يعيد إليه مكسبًا فيما يتعلق بشعبيته. وقد تدخل سلاح الجو السوري وخسر ٣ طائرات ميج ١٧. ويهتف اللبنانيون والفلسطينيون بالنصر.

وتُستأنَفُ أعمالُ العنف منذ ١٤ مايو/ أيار. فالصاعقة، مصحوبةً على الأرجح بقوات سورية، تحتل العرقوب بقوة قوامها نحو ٣٠٠٠ رجل. وتحاول الحكومة اللبنانية التوصل إلى حل وسط مع سوريا. وفي ٢١ مايو/ أيَّار، تشن قوة فدائية تتبع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة التي يقودها أحمد جبريل هجومًا على باص مدرسي إسرائيلي على بُعد كيلومترين من الحدود، ما يؤدي إلى مصرع ١١ طفلاً و٣ أساتذة وسقوط العديدين جرحى جراحًا جسيمة. ويشجب عرفات هذه العملية ضد السكان المدنيين.

وردًّا على هذه العملية، ينقض الجيش الإسرائيلي، في ٢٢ مايو/ أيَّار، على منطقة بنت جبيل، ما يؤدي إلى مصرع ٢٠ مدنيًّا وتدميرات عديدة. ونحن لسنا بإزاء «أضرار جانبية غير مقصودة»، فالقرى كانت قد استُهدفت عمدًا. والنية المعلنة من جانب الحكومة الإسرائيلية هي «جعل لبنان يندم على ضلوعه في الإرهاب» (تصريح آللون أثناء تشييع ضحايا الهجوم). وفي الأسابيع التالية، ينظم الجيش الإسرائيلي بصورة منتظمة دوريات في داخل الأرض اللبنانية، ما يثير المخاوف من تدشين بداية احتلال، لاسيما أنه قد جرت إقامة «مواقع مراقبة».

ولأول مرة، يضطر جزء من سكان الجنوب الشيعة إلى الهرب حيال الغزو الإسرائيلي. وتدعو الطبقة السياسية إلى التضامن الوطني مع الجنوب. والحال أن الإمام موسى الصدر، الزعيم الديني الشيعي الرائع، إنما يدشن إضرابًا عامًّا للاحتجاج «على الإهمال وفقدان الإحساس الباديين تجاه الجنوب اللبناني،

والمخاطر التي تتهدده والكارثة التي يتعرض لها»(×). ويجري الالتزام بالإضراب على نطاق جد واسع في البلد كله، لكن الالتباس يستمر حول معناه، فالبعض يرى فيه شجبًا لنشاطات المقاومة والبعض الآخر يرى فيه بادرة تضامن مع ضحايا العمليات الإسرائيلية.

وفي شهر يونيو/ حزيران، تسعى الحكومة، بإلهام من كمال جنبلاط، إلى فرض احترام صارم لاتفاق القاهرة خاصة بحظر حمل الفلسطينيين السلاح خارج مناطق القتال. ويصرح جورج حبش للصحافة اللبنانية في ١٤ يونيو/ حزيران[٤٩]: «لقد اطلعت على اتفاق القاهرة مرة واحدة فقط ورميته في سلة المهملات. ولعله كان ذا نفع في فترة محدَّدة. ومن الحماقة التذرع به لاعتراض سبيل المقاومة أو للحكم عليها بتوقف عن النمو»(×). على أنه تجري مراعاة تعليمات الحكومة اللبنانية مؤقتًا.

وكالعادة، يبدو أن فتح ترضخ للمطالب الحكومية بينما ترفضها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمنظمات الراديكالية الأخرى باسم مقتضيات الثورة. ويطرح حبش نفسه بشكل واضح كمنافس لعرفات. وتطالب الجبهةُ الشعبيةُ لتحرير فلسطين بتعديل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أساس مساواة نسبية بين مختلف منظمات المقاومة، والاستعاضة بهياكل ثورية عن الهياكل البيروقراطية وتحقيق برنامجها السياسي بالأساليب الثورية. وهي لا ترسل غير مندوب رمزي إلى المؤتمر [المجلس] الوطني الفلسطيني السابع الذي ينعقد في القاهرة في مستهل شهر يونيو/ حزيران[٥٠]. كما تحتج على تخصيص عدد مقاعدِ واحد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، ضمن منطق فرِّق تَسُد. وغالبًا ما كانت المناقشات عاصفة.

ويشدِّد المجلس الوطني كما يجب له على الوحدة الفلسطينية والكفاح المسلَّح. ويتقرر إنشاء لجنة مركزية من ٢٧ عضوًا، تُمَثَّلُ فيها كلُّ المنظمات، وقيادة عسكرية موحَّدة، يتعين أن تكون لها سلطة كاملة على القوات الثورية المختلفة. وكما يمكن تصور ذلك، ستتكشف هذه المؤسسات عن مؤسسات وهمية إلى حد بعيد. وتبقى سمةُ الاتحاد ماثلة في حرب التحرير الشعبية ورفض أي حل يفضي

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

إلى تصفية الثورة الفلسطينية. وتجري الدعوة إلى التضامن وإلى مشاركة جميع العرب في النضال المعادي للإمبريالية، خاصة الشعبين الأردني والفلسطيني. ويتم التعبير عن مساندة كل النضالات المعادية للإمبريالية في العالم، خاصة نضالات الشعوب الهندوصينية في معركتها البطولية ضد الإمبريالية الأميركية. ويجري توجيه التحية بشكل خاص إلى الصين الشعبية، التي استقبلت عرفات بكل حفاوة والتي توافق على البرنامج السياسي الفلسطيني، خلافًا للاتحاد السوفييتي الذي يسعى دومًا إلى حل سياسي للنزاع، على الرغم من مساعداته الملموسة للدول العربية.

والحال أن الإعراب في المؤتمر عن الأماني الخيرة إنما تبرهن عليه الأزمة الجديدة التي تنشب في الأردن اعتبارًا من ٧ يونيو/ حزيران[٥١]. ذلك أن حادثًا في الزرقا بين وحدة من الجيش وفدائيين إنما يتحول إلى حريق شامل. وتبدأ المواجهات بالأسلحة الثقيلة في مدينة عمان، ما يؤدي إلى مصرع ٣٠ شخصًا. ويحاول الملك حسين وعرفات التوصل إلى هدنة، لكن العنف يُستأنف في عمان في ٩ يونيو/ حزيران. ويصرح حبش لمجلة **لايف**:

> يجب أن نكون صادقين ونعترف بأننا نريد حربًا من النوع الڤيتنامي، ليس فقط في فلسطين، وإنما في كل العالم العربي. إن إسرائيل مخلوق الاستعمار الناشئ عن الإمبريالية الناشئة عن الرأسمالية. وهذا هو السبب في أن أصدقاءنا الوحيدين هم البلدان الاشتراكية وخصوصًا الصين الشعبية التي ترى أن من الضروري محو إسرائيل من الخارطة، لأنه مادامت هذه الدولة قائمة، فسوف تكون هناك قاعدة للإمبريالية في الأرض العربية[×].

وفي اليوم التالي، تستولي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على فندقين دوليين، وتحتجز ٨٨ رهينة (بينهم الزعيم اللبناني المسيحي داني شمعون). ويبرر حبش العملية أمام المعنيين بوصفها طريقة لردع مواصلة قصف المخيمات وهو يقارن الحرمان الذي يحيا فيه الفلسطينيون بترف حياة السياح[٥٢]. ومن الواضح أنه يرتأي استيلاءً على السلطة من جانب المقاومة في الأردن. وتكثف الدول العربية من وساطاتها. ويدعم العراق وسوريا الفلسطينيين ويدعوان العسكريين الأردنيين

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

إلى إحباط المؤامرة الإمبريالية. ويشجب عبد الناصر هذه المأساة المؤسفة التي تؤول إلى الانتحار ويدافع عن محاولات حسين وعرفات التوصل إلى حل وسط.

وفي ١١ يونيو/ حزيران، يعرض الملك على عرفات منصب رئيس الوزراء وحرية تسمية الوزراء. فيرفضُ عرفات، لكنه يحصل على تغيير حكومي مع وضع شخصيات مؤيدة للمقاومة في مناصب مهمة. وبحسب تعبيره، فإنه لا يريد أن يحكم الأردن، لكنه يرفض فقدان قاعدة العمليات التي يمثلها: «نريد أن تكون عمان هانويَ العرب، لكننا لا نريد أن تكون سايجون أخرى»(×).

ويتم الأفراج عن الرهائن. ويبدو أن الخسائر البشرية، خاصة المدنية، تصل إلى نحو ٢٠٠ قتيل و ٥٠٠ جريح[٥٣]. وفي بيروت، قام متظاهرون بإحراق السفارة الأردنية، ما يعد شكلاً لتحذير الحكومة اللبنانية.

وتجد المقاومة نفسها في أوج قوتها في الأردن، لكنها تظل منقسمة على الرغم من تكاثر لجان التنظيم. والجميع خائفون من مؤامرة أميركية تهدف إلى تصفية المقاومة، بينما في واشنطون يفسرون الأحداث على أنها مرحلة جديدة في الزحف السوفييتي في الشرق الأوسط. وينزعج الإسرائيليون من أن يسقط حليف للغرب في المنطقة، ما من شأنه إشعار الأميركيين بالثمن الذي لابد لهم من دفعه لقاء دعمهم لإسرائيل وقد يدفعهم إلى السعي إلى سلام مفروض. ومرة أخرى، طلب إليهم الملك حسين عبر القناة الأميركية تركه يحشد قواته في منطقة عمان[٥٤].

وفي صحيفة **البرافدا**، يشجب بريماكوف، المتخصص السوفييتي في شؤون الشرق الأوسط، المؤامرة الأميركية، لكنه يهاجم أيضًا المسلك المغامر وغير المسؤول لعناصر فلسطينية معينة تنتهج سياسة دفع الأمور إلى الأسوأ.

وقد وزعت حركات المقاومة المختلفة السلاح على السكان وقامت بتعبئة الميليشيات الشعبية للمخيمات الفلسطينية. لكنها لم تنجح في إقامة تحالف سياسي حقيقي مع القوى الأردنية الخالصة. وكانت استراتيجية حبش بالأحرى هي خلق أعظم فوضى ممكنة. وبحسب تعليق سفير فرنسا، في ١٢ يونيو/ حزيران:

تستخدم جبهة جورج حبش هذا الاضطراب. وقد دخلت في قطيعة مع عرفات، وأعلنت عزمها الإطاحة بالملكية، وهي توزع السلاح على من يريد. وبما أن حبش قد أصبح سيد

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

الشارع، فإنه يلعب بلا دوران بورقة الحرب الأهلية. وهو صامد بفضل فوضى لم تـنجح أي سلطة متماسكة إلى هذا الحد أو ذاك، من الحكومة إلى فتح، منذ أسبوع من الآن، في التصدي لها. على أن الجبهة الشعبية هشة أساسًا. وعدد أعضائها ضئيل (ألف في أقصى تقدير). وهي تثير استياء جميع حكومات المنطقة لأنها تمارس منافسة إيديولوجية على حسابها. وأخيرًا، على المستوى المحلي، فإن السكان قد تعبوا من التعديات التي أمّنتها.

والحال أن هذا التعب هو ما يراهن عليه «المتشددون» في المحيطين بالملك لخلق علاقة قوة تكون مؤاتية لهم في إطار مواجهة نهائية. وقد قدم النظامان البعثيان السوري والعراقي دعمًا لفظيًا للفدائيين وشجبا المؤامرة الصهيونية والإمبريالية، لكنهما لا يريدان انهيارًا للملكية من شأنه أن يؤدي إمّا إلى قيام نظام تقدمي منافس، أو، بشكل أرجح، إلى فوضى كاملة قد تتورط فيها وحداتهما العسكرية.

والعامل الذي يتعذر التنبؤ به على المسرح الأردني هو موقف عرفات. وإخلاصًا منه لنهجه في التصرف المتمثل في رفض حرب أهلية فلسطينية، فإنه يجعل من المماطلات سياسةً، وهو موقف سيتكرر في عدة مناسبات على مدار حياته السياسية.

ويقدم سفير فرنسا في عمان وصفًا لذلك غير مجاملٍ، في ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٧٠(٥٥):

نحن بإزاء سياسيّ ولسنا بإزاء مقاتل، نحن بإزاء مثقف يجد دومًا في اللحظة الأخيرة السبب الوجيه لتجنب عبور الروبيكون [تجنب الحسم]. والخوف يتسلط عليه من الدخول في مشاكل مع هذه الدولة العربية أو تلك والخوف من فقدان مصدر إعانات. ولهذا أيضًا يقبل أن تجد النوعيات التي لا حصر لها من أهواء الحيّ تعبيرًا خاصًا عنها في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية ويرفع هذه الالتباسات إلى مستوى نظرية عن تعددية الاتجاهات. وعلى المستوى العملي، يتوخى التفاهم مع حسين لكنه يرفض في اللحظة الأخيرة نفسها القطيعة مع حبش. ولاضطراره إلى المماطلة، فإنه يخسر مصداقيته. إن منظمته هي الأقوى بما لا يُقارَن، لعلها تضم ٧٠٠٠ مقاتل من مجموع ١٢٠٠٠. ومع ذلك فقد لعبت فتح في هذه الأيام الأخيرة دورًا فعالاً. وكانت الجبهات هي التي هيمنت على إيقاع الأحداث. وهي [الجبهات] من حيث

المبدأ ليست بشيء (إذ لا تتمتع كل واحدة منها إلاّ ببضع مئات من الرجال). لكن تطرفها وإحساسًا حادًا بضربة مثيرة قد خلعا عليها هيبة وسلطة على عوام عمان.

والاحتفالات بجلاء القواعد الأميركية عن ليبيا، والتي تبدأ في ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٧٠، تتيح الفرصة لاجتماع قادة الدول العربية التقدمية. وعلاوة على اتخاذ موقف الحزم حيال الولايات المتحدة، يُرتأى عقدُ معاهدة وحدة فيديرالية بين ليبيا ومصر وسوريا.

وتقرر القمة تشكيل «لجنة مصالحة» بين المقاومة والسلطات الأردنية. ومن الواضح أن ليبيا ومصر تساندان عرفات ضد «الانحرافات اليسارية» لبعض العناصر. وهكذا يتم التوصل في ١٠ يوليو/ تموز إلى عقد «ترتيبات» لا تفعل سوى تكريس الوضع القائم[٥٦]. ويجري تكليف لجنة أردنية - فلسطينية مشتركة بالعمل على احترامها. وعلى الرغم من تجديد حظر حمل السلاح في المناطق الحضرية، لا تسوّى كالعادة مسألة الميليشيات الفلسطينية، وهي مصدر انزعاج كبير للملكية. والحال أن حبش، الذي وقَّع الاتفاق بوصفه عضوًا في اللجنة المركزية، إنما ينتقد الاتفاق علنًا. وهكذا فقد أعلن في ١٨ يوليو/ تموز[٥٧]:

> هذا الاتفاق يشكل تراجعًا جسيمًا. وهناك هوة حقيقية بين الروح الثورية لدى الجماهير وروح قادة حركة المقاومة. وقد نجح النظام الأردني في إخضاع الجماهير من خلال اللجنة المركزية. والمسألة المطروحة الآن هي ما إذا كان قادة المقاومة لم يفشلوا، في المرحلة الراهنة، في دورهم كقادة[×].

المواجهة الإسرائيلية - السوفييتية

تؤدي المشاركة السوفييتية في الدفاع عن مصر إلى تدويل الأزمة وإعطائها طابعًا أكثر خطورة بكثير. فلو قاتلت القوات السوفييتية الإسرائيليين قتالاً مباشرًا، فسوف يضطر الأميركيون إلى التدخل مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر وقوع مواجهة مباشرة بين الدولتين الأعظم. ومن الواضح تمامًا أن هاتين الأخيرتين لا تريدان الدخول في سيرورة كهذه وتعملان على تجنبها، لكننا نجد أنفسنا بالفعل في

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

وضع «حافة هاوية» في لحظة تُستأنف فيها حرب فيتنام بعنف مع المسألة الكمبودية. والاستراتيجية المصرية هي الاستفادة من هذا الظرف والقيام بنشر ساتر الدفاع الجوي على طول القناة ما يتيح إمكانية عبور القناة. ويثني عبد الناصر على المساعدة التي يقدمها السوفييت وإن كان يوضح أن بقاء وجودهم مشروط ببقاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة وأنه لا يستبعد اللجوء، إن لزم الأمر، إلى الأميركيين للتوصل إلى سلام عادل. ويتألف الموقف الإسرائيلي من تجنب الاضطرار إلى قتال السوفييت مع تحويل الدفاع عن الفتوحات الإسرائيلية إلى معارضة للتوسع السوفييتي - إن جولدا مئير تعتبر الاتحاد السوفييتي «أكبر دولة إمبريالية في جميع الأزمنة». ويعلن دايان أن هناك دومًا خطر وقوع مواجهة مسلحة مع السوفييت، إلاَّ أنه يمكن التكيف مع ذلك. وبأكثر من الدولة العبرية، فإن الغرب هو المعرَّض للخطر جرَّاء التغلغل السوفييتي في الشرق الأوسط.

وقد أصبحت المعارك يومية في منطقة القناة. ولجأ المصريون إلى ستارات من نيران المدفعية وإلى عمليات القوات الخاصة بل، على الرغم من كون قوتهم الجوية أدنى بشكل سافر، لجأوا إلى شن غارات جوية. ويستخدم الإسرائيليون على نطاق واسع تفوقهم الجوي لقصف مجمل المنطقة. وهم يريدون قطع جميع طرق الوصول إليها سعيًا إلى عزل القوات المصرية ومنعها من نشر صواريخ سام ٣.

وتسجل الخسائر الإسرائيلية ذروة في مايو/ أيَّار ١٩٧٠، ثم تهبط بحسب الأرقام الرسمية (البلاغات الحربية العربية تقدم في المتوسط أرقامًا أعلى عشر مرات).

الخسائر الإسرائيلية على الجبهة المصرية[٥٨]

	الخسائر	قتلى	جرحى
مارس/ آذار ١٩٧٠	٤١	٧	٣٤
أبريل/ نيسان ١٩٧٠	٨٩	٢٧	٦٢
مايو/ أيَّار ١٩٧٠	٩٩	٣٦	٦٣
يونيو/ حزيران ١٩٧٠	٦٠	١٦	٤٤
يوليو/ تموز ١٩٧٠	٥٢	٦	٤٦

ويبدو أن الخسائر المصرية خلال الفترة نفسها ترتفع إلى أكثر من ٢٠٠٠ قتيل. إلاَّ أنه يبدو أن هناك ميلاً إلى المبالغة في حجمها خلال مجمل حرب الاستنزاف(٥٩).

وفي أواخر يونيو/ حزيران، يحشد السوريون قواتهم للقيام بعمليات في الجولان. وإذا كانوا يتكبدون خسائر مهمة، فإن قواتهم إنما تصمد صمودًا جيدًا وقد أظهرت قدرات قتالية أرقى من قدرات ما قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وتعلن البلاغات السورية خسائر جد فادحة على الجانب الإسرائيلي، لا تتناسب مع الواقع، لكن المعارك كانت عنيفة بالفعل. والأثر النفسي ملحوظ. وهذا يعزز من جهة أخرى مركز وزير الدفاع، حافظ الأسد. وبحسب التقديرات الإسرائيلية، يبدو أن السوريين قد سقط لهم ٣٥٠ قتيلاً في مقابل ١٠ قتلى إسرائيليين.

واعتبارًا من ٢٩ يونيو/ حزيران، تصبح الخسائر الجوية الإسرائيلية (بينها خمس طائرات فانتوم) محسوسة. وهي ثمرة نشر صواريخ سام ٢ الموضوعة على بعد ٣٠ كيلومترا من القناة مع بعض العناصر الأمامية أكثر على الرغم من غارات القصف الإسرائيلية. وبدلاً من مجرد طلقات نارية كما في ڤيتنام، يلجأ المصريون ومستشاروهم السوڤييت إلى نيران الستارات انطلاقًا من عدة مواقع في وقت واحد، ما يؤدي إلى إشباع المجال الجوي. والحال أن بطاريات سام ٢ والآن سام ٣ إذ تغطي بعضها البعض إنما تتقدم بشكل ثابت لا يتزحزح صوب القناة. وسعيًا إلى خداع العدو، جرى استخدام كل موارد التمويه. ويجري بشكل خاص استخدام بطاريات زائفة تجذب إليها غارات القصف الإسرائيلية.

ويصبح الانزعاج الإسرائيلي محسوسًا. وإذا وجد خط بار ليف نفسه محرومًا من الغطاء الجوي، فإن التفوق العددي المصري الكاسح من شأنه السماح بعبور القناة. ويتوصل الإسرائيليون إلى مجرد تأخير لا وقف نشر صواريخ سام ٢ وسام ٣. وطيارو الفانتوم، الذين لا يتوقفون عن العمل، هم على حافة الإنهاك. ويصبح الخطاب الإسرائيلي خطاب شعور بالخطر. ويمضي إيبان إلى حد إعلان أن معركة القناة هي معركة من أجل بقاء إسرائيل نفسه(٦٠). لكنهم يرفضون الإنصات إلى مقترحات الرجال الموجودين على الجبهة حول أهمية ترك المواقع الأمامية لصالح خط في المؤخرة أكثر في سيناء. والحال أن العامل النفسي إنما يتغلب على المعطيات الاستراتيجية.

والإحباط عظيم حيال استحالة تحويل النجاحات العسكرية إلى مكاسب سياسية. والمجهود الحربي أعلى بالفعل من مجهود ما قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وكذلك الخسائر البشرية. وتظل حكومة جولدا ميئير حكومة تتمتع بالشعبية، لكن ثمن ذلك هو الامتناع عن إعلان شروط صلح فعال، خاصة فيما يتعلق بضم الأراضي. وصعود التوتر على القناة يدفع إلى استعادة للإصرار تغذي خطاب الطبقة السياسية الذي ينتقل بشكل تناوبي من الإشادة بالتفوق العسكري إلى الحديث عن خطر الدمار الجماعي.

ويصبح خطر المواجهة الإسرائيلية – السوفييتية ملموسًا في ٢١ يوليو/ تموز، عندما تدخل، لأول مرة، طائرات تحمل الشعار المصري وإن كان يقودها طيارون سوفييت، في معركة مع طائرات إسرائيلية. وتتوقف المطاردة عند خط القناة.

خطة روچرز الثانية

في واشنطون، يجد نيكسون مصاعب كثيرة في الفصل بين روچرز وكيسنچر[٦١]. وهو يفسر النزاع بين الرجلين على أنه تنافس شخصي قبل أي شيء آخر. وكيسنچر يرى أن السوفييت بسبيلهم إلى توطيد وجودهم في مصر، ما يشكل مرحلة تمهيدية لتوسع لاحق يهدف إلى القضاء على النفوذ الغربي في المنطقة. وعدوهم الحقيقي ليس إسرائيل، بل الولايات المتحدة. وليس من شأن سلام إسرائيلي- عربي أن يسوي أي شيء، لأن من شأن موسكو أن تواصل استخدام الراديكاليين العرب لتقويض المواقع الغربية. ويرى روچرز أن هناك، لأول مرة، إمكانية واقعية لإجراء مفاوضات: فالإسرائيليون منزعجون على تفوقهم العسكري والمصريون لا يتمنون تأبيد الوجود السوفييتي، وهكذا فمن شأن الصلح أن يؤدي إلى رحيل القوات السوفييتية.

ومحادثات دوبرينين- كيسنچر في ١٠ يونيو/ حزيران[٦٢] تبرز تناقضات الوضع. ويحاول السفير إثبات جدية المقترحات السوفييتية الداعية إلى سلام إسرائيلي- عربي بعرضه أن يضمن الاتحاد السوفييتي كل عنصر خلافي في التسوية (خليج العقبة، قناة السويس). وهو يعترف بأن الرابح السياسي، في

الظروف الراهنة، من تسوية، من شأنه أن يكون بلده، الذي من شأنه أن يحصد مأثرة لدى العرب. ويحاول كيسنجر الحصول على ضمان برحيل القوات السوفييتية عن مصر في حالة التوصل إلى تسوية. ودوبرينين ليست لديه تعليمات لمعالجة هذا الموضوع ولابد له من الرجوع إلى حكومته. ويرى الأميركي أن إبقاء الوضع القائم وعقد تسوية سلمية في الظروف الراهنة هما أمران غير مقبولين.

والحال أن نيكسون، الذي زعزعته الأزمة الكمبودية التي تجعل منه مثير حرب، إنما يقبل حجج روجرز. فمن شأن مبادرة سلمية أميركية أن تسمح له هذه المرة بالظهور في مظهر صانع السلم(٦٣). وهو يدع وزير الخارجية الأميركي يصوغ سلسلة جديدة من المقترحات التي يُفترض أن تكون أساسًا لاستئناف مهمة يارنج. وهذا هو ما سوف يسمّى بخطة روجرز الثانية محدودة المدى: وقف لإطلاق النار لمدة تسعين يومًا يتباحث خلالها الإسرائيليون والمصريون، من خلال السفير السويدي، حول عقد اتفاق قائم على القرار رقم ٢٤٢. ويتعين على الطرفين التعهد بعدم تغيير الوضع القائم العسكري خلال هذه الفترة في منطقة تبعد مسافة ٥٠ كيلومترًا من القناة على كل من ضفتيها، ما يعني منع المصريين من نشر قوات دفاعهم الجوي. ويجري مد المبادرة لتشمل الأردن. ويتعين على كل طرف من الأطراف التعهد تعهدًا واضحًا بالاعتراف بسيادة الأطراف الأخرى ووحدة ترابها واستقلالها السياسي. وكما يشرح سيسكو ذلك لسفير فرنسا لدى واشنطون، فإن الاقتراح يتطلب تنازلين مهمين من جانب إسرائيل(٦٤):

فمن جهة، جرى ترك مسألة إجراء التفاوض لتقدير السيد يارنج بالكامل. ومن الجهة الأخرى، فلو قبلت الحكومة الإسرائيلية الاقتراح الأميركي، فمن شأنها أن تجد نفسها ملتزمة فعليًا، لأول مرة، بقبول مبدأ سحب قواتها من الأراضي المحتلة. وقد حرص السيد سيسكو على توضيح أن الولايات المتحدة لم تحصل بعدُ من إسرائيل على هذين التنازلين المهمين وأنها سوف تعمل على كسب تل أبيب إلى صف وجهات نظرها.

وعلى الجانب العربي، لم تفترض الوثيقة الأميركية شيئًا أكثر مما قبلته الحكومتان الأردنية والمصرية بالفعل بموجب القرار رقم ٢٤٢، أي قبول استعادة السلم والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وبعبارة أخرى، فإن المبادرة الأميركية تؤول إلى عدم طلب تنازلات، في الظرف الحالي، إلاّ من إسرائيل.

وفي ٢٠ يونيو/ حزيران، يجري إبلاغ ممثلي الدول العظمى الثلاث الأخرى والمعنيين بهذه الخطة. فتستثير على الفور ردًّ فعل غاضبًا من جانب الحكومة الإسرائيلية. وتؤكد جولدا مينير أنها أسوأ صياغة أميركية عرفتها إسرائيل على مدار تاريخها. وتوضح السيدة بشكل لا لبس فيه أنها سوف تحشد ضد إدارة نيكسون كل دعامات إسرائيل في الولايات المتحدة(٦٥) إذا ما ساند الرئيس مقترحات روچرز. ويدعمها في هذا الاتجاه كيسنچر، الذي يريد أن ينتزع من روچرز اختصاصاته بخصوص الشرق الأوسط.

وتذاع خطة روچرز الثانية في ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٧٠ في مؤتمر صحافي لوزير الخارجية الأميركي. وهي تتخذ طابعًا أعم لتطبيق القرار رقم ٢٤٢- التشجيع المعطى للأطراف للسير في اتجاه سلام عادل ودائم يراعي كل المراعاة الطموحات المشروعة وشواغل كل حكومات وشعوب المنطقة(٦٦). وهكذا فإن الفلسطينيين قد أخذوا في الحسبان، دون الإشارة إليهم بالاسم تحديدًا.

ولا تعلن الحكومتان الإسرائيلية والمصرية موقفهما رسميًّا، فكل منهما تنتظر رفض الأخرى للمقترحات الأميركية. وعبد الناصر، الذي يعمل على تقارب مع سوريا، إنما يكتفي بتأكيد أن مصر لن تدخل في طريق تسوية منفصلة وأنها مستعدة لإعطاء الأولوية للجولان على سيناء، وأن أي تسوية من غير الفلسطينيين هي، من جهة أخرى، تسوية لا معنى لها. ثم يذهب إلى الاتحاد السوفييتي بينما يضطلع وزير خارجيته بدراسة مستفيضة لمضمون خطة روچرز التي يُنظر إليها بشكل إيجابي على أثر تأكيدات قدمها بيرجس، القائم بالأعمال الأميركي في القاهرة، بأن الولايات المتحدة مستعدة لممارسة ضغوط على إسرائيل.

ويتصرف لبنان وسوريا كما لو أنهما غير معنيين، الأول لأنه يتمسك بهدنة ١٩٤٩، والثانية لأنها ترفض أي حل سياسي. ويلتزم الملك حسين الصمت، لأن أي قبول من جانبه من شأنه أن يعطي الإشارة لمواجهة مسلحة جديدة مع الفدائيين. وهو يفضل، لعظيم استياء الولايات المتحدة، إعادة طرح مسألة القدس في مجلس الأمن. وجميع الحركات الفلسطينية ترفض خطة روچرز التي لا تذكر هذه الحركات وهي تعلن عزمها التصدي لأي محاولة لتطبيقها.

وبالنسبة للولايات المتحدة، تعد هذه المقترحات غير كافية فيما يتعلق بالشيء الأساسي وذلك بسبب الإبقاء على الغموض فيما يتعلق بحجم الانسحاب الإسرائيلي.

وهناك سعادة للدور الممنوح ليارنج، إلاَّ أن هناك أسفًا للامتناع عن التحرك عبر التوافق الرباعي. والسوفييت يتقاسمون هذا التصور.

ويعمل كيسنجر بنشاط على تخريب خطة روجرز. فهو يوضح لنيكسون أن دوبرينين يواصل الامتناع عن تقديم إجابة فيما يتعلق برحيل القوات السوفييتية عن مصر(٦٧). ويرفع نيكسون النبرة في الأول من يوليو/ تموز مقارنًا، في مقابلة تليفزيونية، الوضع في الشرق الأوسط بوضع البلقان في عام ١٩١٤ ومتحدثًا عن خطر وقوع مواجهة مباشرة بين الدولتين الأعظم في هذه المنطقة. وهو لن يدع العرب يحوزون تفوقًا عسكريًا على إسرائيل. وبشكل ملموس، يزود الأميركيون إسرائيل بتدابير إليكترونية مضادة لحمايتهم من الصواريخ.

ولا تحرز محادثات شهر يوليو/ تموز بين كيسنجر ودوبرينين أي تقدم، حيث إن الأميركي يطالب بتعهد محدَّد حول سحب القوات السوفييتية بعد عقد تسوية سياسية بين إسرائيل والعرب، وحيث إن السوفييتي يطلب أولاً التعرف على طبيعة هذه التسوية وخاصة التعهدات السياسية – العسكرية التي يستعد الأميركيون لأخذها على أنفسهم على أثر هذه التسوية.

وتتميز بداية وجود عبد الناصر في الاتحاد السوفييتي بنجاح الدفاع الجوي المصري الذي يُسقط عدة طائرات إسرائيلية – وقد سقط عدة طيارين في الأسر (٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٧١) (٦٨). ويصف الرئيس المصري تزايد قوة جيشه الذي سيصل قوامه إلى ٧٥٠٠٠٠ مقاتل بحلول نهاية العام وإلى مليون في العام التالي. على أنه يجب استكمال نشر الدفاع الجوي، ومن ثم فهو يطلب شحنات جديدة من العتاد في هذا الاتجاه.

ويسأله بريجنيف عن المعنى الذي يجب إعطاؤه للاتحاد مع سوريا التي رفضت القرار رقم ٢٤٢. فيوضح عبد الناصر أن دمشق لم ترفض مبدأ الحل السياسي، لكنها لا تؤمن بإمكانية تطبيقه وذلك بسبب الرفض الإسرائيلي. ومن شأن الاتحاد الفيديرالي أن يسمح بخلق علاقة قوة مؤاتية لهذا الحل. وخطة روجرز تتيح آفاقًا مفيدة شريطة إعطاء يارنج توجهات محدَّدة. فيتم الاتفاق على إجراء دراسة وافية للمسألة بين الوزيرين السوفييتي والمصري.

ومن الواضح أن عبد الناصر قد ذكر بالتعاقب إمكانية الحل العسكري ثم الحل السياسي. والأفقان قلّما يسعدان القادة السوفييت. فهم يخشون من هزيمة عسكرية مصرية ولا يريدون نجاحًا سياسيًا أميركيًا.

وفي ٢ يوليو/ تموز، يبدأ عبد الناصر سلسلة من الفحوص الطبية وتستمر المحادثات على المستوى الوزاري. والحال أن إعلان نيكسون، في اليوم نفسه، عن مخاطر الوضع إنما يستثير انزعاجًا قويًا. وعزم كيسنجر المُعلن على طرد السوفييت من الشرق الأوسط ومساندة «المعتدلين» العرب على حساب «الراديكاليين» يلقي الشك على جدية المبادرة الأميركية، لاسيما أن الولايات المتحدة لم تفعل شيئًا لمساعدة «المعتدل» حسين على استرداد الضفة الغربية.

وفي ١١ يوليو/ تموز، يعلن بريجنيف القرار السوفييتي بالاستجابة للجانب الأعظم من الطلبات المصرية. ويؤكد عبد الناصر أنه يقبل الحل السياسي على أساس انسحاب كامل من الأراضي المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين. ومن ثم فسوف يعلن قبوله خطة روچرز. وبما أن إسرائيل قد رفضتها، فسيؤدي ذلك إلى انقسام بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ولن يكون بوسع يارنج عمل أي شيء، وبعد ثلاثة شهور من وقف إطلاق النار، سيُعتبر استئناف المعارك غير شرعي. وفي تلك الأثناء، ستكون مصر قد عززت مواقعها السياسية والعسكرية.

والاجتماع الأخير، في ١٦ يوليو/ تموز، يسمح بتلخيص مجمل الموضوعات. فالاتحاد السوفييتي سوف يساند مصر دبلوماسيًا عندما تعلن قبولها خطة روچرز وسوف يقدم لمصر العناصر الضرورية للدفاع عن نفسها. ونظل في غموض كامل بشأن الحل العسكري المحتمل. والبيان المشترك الصادر في اليوم نفسه يستعيد المصطلحات المألوفة للغة البلدين. وهو يشدّد على ضرورة تسوية سلمية على أساس القرار رقم ٢٤٢ وحق اللاجئين في العودة. ومن الواضح أنه يشكل حلاً ترقبيًا قبل الإعلان الرسمي عن القرارات المصرية. وفي ١٩ يوليو/ تموز، توضح مصادر مصرية شبه رسمية أنه سيجري الإعلان قريبًا عن خطة. وعلى الفور، تبدي المنظمات الفلسطينية اعتراضها على أي قبول للخطة الأميركية.

ودون صلة مباشرة، يتم، في ٢٢ يوليو/ تموز، خطف طائرة خطوط جوية تتبع شركة أوليمبيك إيروايز قادمة من بيروت والاتجاه بها إلى القاهرة. وبعد

مفاوضات قصيرة، يتم التوصل إلى الإفراج عن الفلسطينيين المحتجزين في اليونان على أثر عمليات سابقة. وقد قامت بالعملية منظمة راديكالية صغيرة، هي جبهة الكفاح الفلسطيني المسلح. ويتم استقبال الفدائيين بآيات التكريم من جانب السلطات المصرية، التي لا تريد، في الظرف الحاضر، الدخول في صدام مباشر مع الفلسطينيين.

وقف إطلاق النار

في ٢٢ يوليو/ تموز، تبلغ الدبلوماسية المصرية الأربعة الكبار بقبولها خطة روجرز[٦٩]. والإعلان الرسمي يصدر عن عبد الناصر خلال خطابه بمناسبة عيد الثورة في ٢٣ يوليو/ تموز. ولا يدور حديث سافر عن الاعتراف بدولة إسرائيل ولا عن عقد اتفاق سلام مع هذا البلد، بل يدور الحديث عن تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة بجميع بنودها، بما في ذلك البنود المتعلقة بالفلسطينيين. والتغير الرئيسي هو التخلي عن الشرط المسبق المتمثل في انسحاب كامل من الأراضي المحتلة قبل أي مفاوضات. ومن ثم فإن المباحثات من خلال مهمة يارنج سوف تنصب في آن واحد على سبل الانسحاب وضمانات الأمن.

وبشكل موازٍ، ينقل دوبرينين إلى روجرز ثم إلى كيسنجر موافقة الاتحاد السوفييتي على استئناف مهمة يارنج بعد وقف إطلاق النار وعلى مواصلة المحادثات الثنائية والرباعية، أي غياب اعتراض على خطة روجرز.

وهكذا تجد الولايات المتحدة وإسرائيل نفسيهما وظهرهما للحائط. ورد الفعل الإسرائيلي الأول هو شجب خطاب عبد الناصر بوصفه فخًا، بما أن مضمون خطة روجرز قد تعرض للتشويه [في هذا الخطاب].

ويرفض عرفات بالطبع مهمة يارنج وإن كان يمتنع عن معارضة عبد الناصر بشكل مباشر[٧٠]. وهو يفكر في كسب الوقت ترقبًا لرفض حتمي لخطة روجرز من جانب إسرائيل. وعلى العكس من ذلك، يرى حبش في الخطة محاولة لتصفية الثورة الفلسطينية. وهو يميز بين الأنظمة التقدمية، التي لن تتجاسر أبدًا على محاربة الفلسطينيين، والأنظمة الرجعية، التي ستحاول عمل ذلك. وهو يدعو الجماهير إلى التصدي للمخاطر الماثلة ويعلن أن «المقاومة الفلسطينية مستعدة، إذا

لزم الأمر، لتحويل المنطقة إلى جحيم يستهدف مصالح الرجعية وأي قوة تسعى إلى تصفيتها»(×).

ويدعو البعث العراقي إلى تكوين جبهة صمود عربية تحت قيادته لصدِّ جميع محاولات الحل الانهزامي والاستسلامي. والبعث السوري أكثر اعتدالاً في ردود فعله، لكنه يتحدث في الاتجاه نفسه وإن كان يتصرف وكأن عبد الناصر لم يعبر عن تأييده لخطة روچرز.

والأردن هو الأكثر حرمانًا من أي غطاء. فمنذ عام ١٩٦٧، يحرص الملك حسين دومًا على تغطية نفسه برعاية عبد الناصر له. وخطة روچرز تتماشى مع ما طالب به دومًا. وعلى الرغم من ردود فعل المقاومة الفلسطينية المتوقعة، تقبل الحكومة الأردنية من ثم خطة روچرز بأقصى حد من التحوطات اللغوية، في ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٧٠: الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، الاعتراف المشروع بحقوق الشعب الفلسطيني. ووقف إطلاق النار يخص الجيش الأردني لكنه لا يخص المقاومة. ويقول الملك حسين علنًا إنه يطابق موقفه بموقف عبد الناصر. ثم إنه يخشى من أن تكون مصر، بموافقة من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، بسبيلها إلى التحضير لتسوية منفصلة من شأنها أن تترك الأردن معزولاً أمام إسرائيل. ويضطر عبد الناصر إلى الإكثار من تطميناته التي تنفي ذلك. والانزعاج المباشر ينصب، علاوة على التظاهرات الشعبية التي نظمها الفلسطينيون[٧١]، على موقف القوات العراقية المرابطة في المملكة. هل ستحترم وقف إطلاق النار؟

وفي مصر نفسها، يستثير القرار الكثير من الانتقادات. والحال أن مؤتمر الحزب الواحد، الاتحاد الاشتراكي العربي، إنما يشهد تَعَرُّضَ عبد الناصر لأسئلة تُعَدُّ معادية أحيانا. وهو يرد عليها بنباهة ويذيع الحوارات. وقد شرح بشكل واضح أن مصر لا يمكنها أن تتمتع بترف الظهور بمظهر الدولة الحربوية، فهذا من شأنه إعطاء الشرعية من وجهة النظر الدولية لشحنات السلاح الأميركية لإسرائيل. ومن شأن الرفض الإسرائيلي المحتوم وضع العرب في مركز قوة. وتدور همهمات بأن السادات، نائب الرئيس، الذي لم يحضر المؤتمر بسبب مرضه، يبدو أنه قد تم استبعاده بعد رفضه الموافقة على السياسة المتبعة[٧٢].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويصبح واضحًا أن موافقة عبد الناصر على خطة روجرز، بعيدًا عن أن تبدو كمناورة سياسية، إنما تكشف التناقض العميق بين أهداف الدول العربية (إزالة آثار العدوان) وأهداف المقاومة الفلسطينية (تحرير فلسطين). والحال أن التحرك الواقعي الذي أقدم عليه الرئيس المصري إنما يصطدم بالقوة الرمزية التي تمثلها القضية الفلسطينية التي تركز في صميمها كل عناصر النزعة القومية العربية والنضالِ المعادي للإمبريالية. والمنافسون التقليديون لعبد الناصر، البعثان [السوري والعراقي]، يستغلون الموقف، وإن كان دون أن يحددوا بأي سبل سيعارضون السياسة المصرية. وفي المقابل، يتمتع عبد الناصر بمساندة ليبيا ويتمتع بالأخص بالاستحسان الدائم من جانب الاتحاد السوڤييتي، الذي يهاجم «العناصر المتطرفة» في العالم العربي.

وبما أن المنظمات الفلسطينية تكثر من انتقاداتها الجارحة، فإن الحكومة المصرية تقوم في ٢٩ يوليو/ تموز، بحظر محطات الإذاعات الفلسطينية التي تبث من مصر والتي تنتمي كلها إلى اتجاه فتح.

ولترضية الإسرائيليين، يحرر سيسكو خطابًا رئاسيًا إلى جولدا ميئير يتشاور بصدده تشاورًا وثيقًا مع رابين. وبعد موافقة نيكسون عليه، يجري إرساله في ٢٤ يوليو/ تموز. وهذا الخطاب هو الأول من «تصريحات بلفور الثانية» الأميركية[٧٣] (الانحياز إلى صف الدعاوى الإسرائيلية). فعلاوة على التأكيد على الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي، يشتمل الخطاب على التزام بأن تحديد الحدود يجب التوصل إليه ضمن إطار مفاوضات تحت إشراف السفير يارنج، وبأن الولايات المتحدة لن تمارس ضغطًا على إسرائيل لإرغامها على قبول حل لمسألة اللاجئين من شأنه تغيير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل أو تعريض أمنها للخطر. ويجب لاتفاق السلام أن يشمل التزامات تبادلية بين الأطراف. ويُضاف أن أي جندي إسرائيلي لن يُسحب من الخطوط القائمة إلاَّ بعد التصديق على اتفاق سلام تعاقدي مُرضٍ لإسرائيل[٧٤].

والحال أن جولدا ميئير، بعيدًا عن أن تكون راضية، إنما تكثر من المطالب وتحصل على الموافقة على مبدأ إرسال شحنات سلاح جديدة. ويَدفع إيبان وآللون ورابين منذ البداية إلى قبول خطة روجرز، خوفًا من لحاق ضرر لا علاج له

بالعلاقات الإسرائيلية- الأميركية. أمَّا بيجن، على العكس من ذلك، فهو يطرح نفسه بوصفه خصمًا عنيدًا للخطة، بينما يعبر دايان عن عزمه الاستقالة في حال قبولها.

والوضع العسكري يفرض الحل. فخسارة خمس طائرات فانتوم في شهر واحد إنما تعني أنه لا يمكن الحفاظ على خط القناة دون مساعدة مادية أميركية. وفي ٢٥ يوليو/ تموز، يدخل طيارون سوفييت، مرة ثانية، في معركة ضد الطائرات الإسرائيلية، فيصيبون طائرة من طراز سكاي هوك. وردًّا على ذلك، ينصب الإسرائيليون، في يوم ٣٠، كمينًا جويًّا حيث ينجحون في إسقاط ٥ طائرات ميج ٢١ يقودها طيارون سوفييت. وفي الأول من أغسطس/ آب، يستخدم السوفييت، بدورهم، نقاط قوتهم وينجحون في استدراج طائرات إسرائيلية إلى منطقة متخمة بالصواريخ ويُسقطون طائرة فانتوم وطائرة ميراج.

ولا تريد جولدا ميئير إعطاء الانطباع بأنها تستجيب تحت الضغط وتجتمع كل يوم مع حكومتها لمناقشة الموقف. وهي تسعى إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية، أي إلى إبقاء بيجن واليمين في الوزارة. لكن زعيم جاحال يرفض كل ما من شأنه أن يظهر بوصفه قبولاً للقرار رقم ٢٤٢. وفي النهاية، ترد إسرائيل، في ٣١ يوليو/ تموز، بالإيجاب (*affirmatively*) على المقترحات الأميركية. وفي ٣ أغسطس/ آب، يضع بيجن واليمين نهاية لحكومة الوحدة الوطنية.

وقبول الطرفين وقف إطلاق النار هو النجاح الدبلوماسي الكبير الوحيد لإدارة نيكسون في الشهور الثمانية عشر الأولى لوجودها في السلطة. وهو نجاح شخصي لروجرز وسيسكو على حساب كيسنجر. ويبقى تطبيق وقف إطلاق النار.

ولا يشكل الرد الإسرائيلي الإيجابي قبولاً للمقترحات الأميركية. فاستئناف مهمة يارنج هو من اختصاص منظمة الأمم المتحدة. والبيان الرسمي الإسرائيلي الصادر في ٣ أغسطس/ آب، والذي استعيد في تصريح لجولدا ميئير في يوم ٤ وفي خطاب من رابين إلى روجرز في اليوم نفسه، إنما يحدد المواقف التي جرى نقلها إلى يارنج: قبول وقف إطلاق النار لثلاثة شهور على الأقل، مباحثات تحت إشراف يارنج للتوصل إلى هجر أي حالة حرب وانسحاب للقوات الإسرائيلية إلى حدود آمنة ومعترف بها يتم تحديدها في اتفاق سلام.

وفي حين أن المصريين قد قدموا ردهم إلى الأميركيين، فإن الإسرائيليين يخاطبون يارنج ويطالبون بأن تكون مطالبهم أسسًا للمفاوضات. ويرفض السويدي استئناف مهمته طالما أنه لا وجود هناك لنص مشترك للطرفين. ويريد روچرز فرض مقترحاته كأساس، لكن الإسرائيليين يرفضون. فتتلو ذلك مكالمات تليفونية عنيفة متبادلة بين سيسكو ورابين وميئير. ويحاول الإسرائيليان دفع كيسنچر إلى التدخل لصالحهما. ولمرَّة، يلتزم المستشار الرئاسي بخط وزارة الخارجية الأميركية ويسأل بوضوح ما إذا كانت إسرائيل قد وافقت على خطة روچرز أم أنها قد رفضتها.

وفي تلك الأثناء، تُواصل منصات الصواريخ التقدم باتجاه القناة. والخطر هو أن يضطلع الإسرائيليون بعملية ضخمة لتدميرها. ويتوقف سيسكو غير مُصَدِّقٍ لكي يتوصل إلى وقف لإطلاق النار، مهاتفًا الإسرائيليين والمصريين في الوقت نفسه. وهو يتوصل، في ٧ أغسطس/ آب، إلى قبول الطرفين لاتفاق يحظر على كل واحد منهما تغيير الوضع القائم العسكري ضمن منطقة تبعد خمسين كيلومترًا عن كل من ضفتي القناة. ويرى دايان أن الوقت قد حان للاتفاق وذلك جرَّاء تقدم المنصات المصرية. ويتحدد وقف إطلاق النار بمنتصف الليل، حسب التوقيت الإسرائيلي (الساعة الواحدة فجرًا، حسب التوقيت المصري).

ويُطالبُ دايانُ بإدخال بند يحظر نصب منصات صواريخ جديدة، إلاَّ أن نصه لا يُنقل إلاَّ نهار يوم ٨ إلى الأميركيين، الذين يقومون بإبلاغ المصريين به في يوم ٩. وهؤلاء الأخيرون يرفضونه لأنه غير وارد في الاتفاق الأصلي.

وصباح ٨ أغسطس/ آب، يُراعى من الجانبين التزام كلي بوقف إطلاق النار، حيث يخرج الجنود حذرين من تحصيناتهم. لكن الطائرات الإسرائيلية التي تحلق جهة الخط الإسرائيلي يمكنها أن ترصد أن المصريين هم في واقع الأمر بسبيلهم إلى نصب المنصات والرادارات المناسبة. والأميركيون بحاجة إلى التأكد بأنفسهم ويطلبون السماح لهم بإرسال طائرات من طراز يو ٢ للتحليق فوق الخطوط الإسرائيلية. ويرفض دايان ويعلن أن إسرائيل ستهاجم طائرات اليو ٢ إذا ما حلقت من دون تصريح. وينتهي الأمر إلى الاتفاق على منطقة مرور عرضها ٥ كيلومترات مع توجيه الأجهزة الفوتوغرافية إلى الجانب المصري حصريًا.

وتؤكد طائرات اليو ٢ المعلومات الإسرائيلية، لعظيم ارتباك روجرز. فتجد جدولدا ميئير نفسها الآن في مركز قوة في مواجهة الأميركيين، لكن چنرالاتها يتخلون عن الانخراط في معركة جديدة، من المؤكد أن من شأنها أن تكون مكلفة للغاية، للتخلص من الصواريخ المصرية. ولإنقاذ الموقف، فإن نيكسون وكيسنچر، المهدَّدين بزيارة لجولدا ميئير التي من شأنها أن تخاطب أعضاء الكونجرس بشكل مباشر، إنما يعدان بإرسال شحنات جديدة من الأسلحة [إلى إسرائيل].

وينفي المصريون وقوع أي انتهاك من جانبهم للاتفاق، متمسكين في ذلك بروايتهم التي تذهب إلى أن المنصات كانت قائمة بالفعل في مواقعها لحظة وقف إطلاق النار ؛ وهم يرفضون سحبها من مواقعها. وتدوم المسألة شهرًا لا يُعاد فيه إطلاق مهمة يارنج. ويخاطب الأميركيون السوفييت، الذين يردون عليهم بأنه، بحسب علمهم، لا يوجد اتفاق على وقف إطلاق النار بين الدولتين الأعظم ...

ثم إن دايان قد قام، في ١٢ أغسطس/ آب، بتوجيه احتجاجٍ غضوبٍ إلى السفارة الأميركية لأن طائرة من طراز يو ٢ قد حادت قليلاً عن ممر الكيلومترات الخمسة المسموح به. وهو يهدد بأن سلاح الجو الإسرائيلي سيحاول، في المرة القادمة، اعتراض سبيلها. وجوهر المسألة هو أن الإسرائيليين ينتهكون هم أيضًا اتفاق وقف إطلاق النار بتعزيزهم منظومة تحصينات خط بار ليف وأنهم يرفضون أي مراقبة أميركية للجهة التي يحتلونها من القناة. ومن الواضح تمامًا أن المصريين قد قدموا بدورهم شكوى ضد الانتهاكات الإسرائيلية.

إن مسألة معنى وقف إطلاق النار كلها إنما تكمن كلها في ذلك. فهل حاول عبد الناصر أم لا استخدام خدعة حربية تسمح له باستكمال تكوين ساتر الدفاع الجوي الذي لا غنى عنه للتمكن من عبورٍ للقناة ؟ يؤكد الناصريون المبدئيون أن نيته كانت تتمثل بالفعل في الانخراط في استرداد لسيناء بجيشٍ قوامه نحو مليون رجل بينهم ١٥ ٠٠٠ مستشار سوفييتي. ويبدو أن الموعد كان قد تحدد بأن يكون خلال التمديد الأول أو الثاني لوقف إطلاق النار (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٠ أو فبراير/ شباط ١٩٧١). وهم يشيرون، دعمًا لهذه الأطروحة، إلى وجود خطط عسكرية للاسترداد أعدتها هيئة الأركان المصرية. وتذهب الحجة المعاكسة إلى أن الجيش المصري لم يكن مستعدًّا للقيام بعبور القناة، فهو عملية تتطلب تحضيرًا

دقيقًا، مساويًا للتحضير للإنزالات الكبرى التي عرفتها الحرب العالميــة الثانيــة. والخطط الشهيرة المشار إليها لم تكن سوى مجرد خطوط عريضة.

وفي جميع الأحوال، فإن تتمة الأحداث سوف تؤدي إلـى تعـديل معطيـات المشكلة تعديلاً جذريًا.

مقدمات سبتمبر/ أيلول الأسود

لا وجود لوقف إطلاق النار إلاّ على جبهة القناة وفي الجـولان. وفـي وادي الأردن والجنوب اللبناني، كثف الفدائيون نشاطاتهم، متسببين في وقـوع خسـائر مهمة نسبيًا في صفوف الإسرائيليين. وهؤلاء الأخيرون يكثـرون مـن عملياتهم الانتقامية. وفي أواخر شهر أغسطس/ آب ومستهل سبتمبر/ أيلول، تلحق الغـارات الدمار بعدة قرى في الجنوب اللبناني متهمة بإيواء فلسطينيين. والنتيجة هي نـزوح جديد للسكان.

والحال أن عبد الناصر، بقبوله خطة روچرز، قد قدم تجسيدًا ملموسًا حقيقيًّـا لاحتمال التوصل إلى حل سلمي. إلاّ أنه لا يبدو أنه يؤمن بـذلك، فهـو يـرى أن الأميركيين لن يمارسوا الضغوط الكافية على إسرائيل لإرغامها على الانسحاب من كل الأراضي المحتلة. ومن المستحيل بالنسبة له أن ترضى مصر بسلام منفصـل من شأنها أن يعزلها تمامًا في العالم العربي. لكن الاحتمال العسكري يفترض على الأقل تحويلاً قويًا للقوات الإسرائيلية إلى الجبهة الشـرقية السـورية – الأردنيـة. والحال أن الملك حسين لا يطلب سوى تطبيق خطة روچرز في حين أن السوريين ليسوا مستعدين بينما يرفض الفلسطينيون سلطة عبد الناصر الأدبية.

وخدعة الحرب التي يبدو أن وقف إطلاق النار يمثلها إنما ترتد ضد الـرئيس المصري. فالحال أن جبهة رفض واسعة، قبل ظهور هذا المصطلح، وهي جبهـة تضم جميع «التقدميين» العرب غير الناصريين، هي بسبيلها إلى أن تتشكل بينمـا تطلب مصر بشكل استعراضي استئناف مهمة يارنج، سعيًا إلىالتسبب في مصاعب لإسرائيل على المستوى الدولي. وتسمي مصر ممثلها في المحادثات تحت إشراف يارنج.

ولأول مرة، يتحدث عرفات علنًا، في ٣١ يوليو/ تموز، أمام تظاهرة شـعبية من ٢٠٠٠٠ إنسان في عمان (حتى ذلك الحين، لم يكن قد تحدث إلاّ في مؤتمرات

صحافية إلى جانب خطبه في المجلس الوطني الفلسطيني). وعلى الرغم من حرصه على عدم ذكر لا عبد الناصر ولا حسين، فإنه يرفض أي حل سياسي: إن أولئك الذين يقبلون المقترحات الأميركية إنما ينحازون إلى صف إسرائيل، وقبول القرار رقم ٢٤٢ هو خيانة لطموحات الشعب الفلسطيني، إلخ. وخطابه المتعقل في نهاية المطاف لا يمكنه منع صدامات دامية بين الفدائيين المؤيدين لعبد الناصر في حركة العمل لتحرير فلسطين التي يقودها عصام سرطاوي ومناضلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في إربد في ٥ أغسطس/ آب. والحال أن تماسك الفدائيين الهش جدًا في الأردن إنما ينهار بالكامل.

ويرى الملك حسين في الموقف المصري تأكيدًا لفكرته الجوهرية: ضرورة التوصل إلى حل سياسي[٧٥]. وهو يشعر بالضيق من قيام عبد الناصر بإعلان قراره دون إبلاغه به مسبقًا. ودون أن يعرب عن استيائه، فسوف يطابق مسلكه بمسلك الرئيس المصري:

أبدى الملك قدرًا من التفاؤل فيما يتعلق بتطور المقاومة. وبيّن الارتباك الراهن للفدائيين وضعف التظاهرات التي نُظِّمت في عمان مؤخرًا للاحتجاج على خطة روجرز. وعلاوة على ذلك، يعتقد حسين أن بوسعه التأكيد على أن أفق التسوية السياسية محل ترحيب جيد في الضفة الغربية.

وهو يراهن على الموقف المعتدل لفتح وجمهور المتعاطفين معها.

وبالمقابل، فإن المشكلات التي تطرحها الصاعقة والجبهة الشعبية تظل على حالها لأن الأولى تشايع السوريين على المكشوف مثلما أن العراقيين يتلاعبون بالثانية ولأن موقف الحكومتين البعثيتين شديد الإزعاج. ويمتنع حسين عن التهوين من شأن عمل دمشق وبغداد ولا من مدى نفوذ كل منهما. وهو يأخذ مأخذ الجد البالغ بشكل خاص احتمال تدخل من جانب العراق في الشؤون الأردنية. والحال أنه لا يستبعد احتمال وقوع انقلاب أو اعتداء عليه في المراحل القادمة.

وقد كَفَّ الرهان الحقيقي عن أن يكون نزاعًا على السلطة بين الملكية والمقاومة الفلسطينية في داخل المملكة ليصبح المسألة المبدئية الخاصة بتسوية

سياسية للنزاع الإسرائيلي – العربي[٧٦]. ويحاول الملك الاستفادة من إعادة تنظيم للقيادة العربية المشتركة لكي يفرض سلطته على القوة العسكرية العراقية الموجودة في الأردن، لكن اللواء الركن أحمد حسن البكر، رئيس الدولة العراقي، يُبرز علنا أن القوات العراقية المرابطة في الأردن «موضوعة تحت تصرف الثورة الفلسطينية»[×]. وترد مصر باستعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران – وهي العلاقات المقطوعة منذ عشر سنوات خلت– وذلك سعيًا إلى أن تظهر لبغداد مدى عزلتها. وإنه لصحيح أيضًا أن إيران الإمبراطورية قد بدأت تتباعد عن إسرائيل منذ حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧. فالرغبات الإسرائيلية الخاصة بضم الأراضي باسم حقوق تاريخية إنما تزعج السلطة الإمبراطورية، التي لا تريد خلق سابقات بينما يُطالب العراق بخوزستان وتُطالب أذربيجان السوفييتية بأذربيجان الإيرانية وتُطالب پاكستان ببالوشستان. وتؤيد إيران القرار رقم ٢٤٢ وقد لعبت الكويت دور الوسيط لاستعادة العلاقات الدبلوماسية[٧٧].

وفي لبنان، الغارق في انتخابات رئاسية، يصل التشوش إلى غايته. فالأحزاب المسيحية تتكشف عن أحزاب ناصرية والقوميون العرب السنة يسيرون وراء زعيمهم الطبيعي بينما التقدميون في ارتباك كامل. وينحاز فريق منهم إلى الفلسطينيين الراديكاليين في إدانتهم لعبد الناصر. وحكومة رشيد كرامي تساند مصر رسميًا.

ويحاول القذافي باستماتة إعادة توحيد صفوف التقدميين، لكن العراق يطرح نفسه الآن بوصفه قائدًا من أكثر القادة جذرية. وهو يلقى مساندة الصين الشعبية، لعظيم سخط الاتحاد السوفييتي. ويرد حسين وعبد الناصر بشجب موقف العراق الذي تهرب دومًا من أي معركة حقيقية ضد إسرائيل. ويرجع المصريون إلى إخراج صيغة: «إنهم دومًا ضد كل شيء إلاَّ ضد الحرب التي لا يريدون خوضها»[٧٨][×]. وهذه التعليقات قليلة التهذيب يمكن فهمها أيضًا على أنها صعود لشعور بالسخط في مصر حيث يدفع السكان ثمن الجانب الرئيسي من المجهود الحربي خسائرَ بشريةً ودمارات مادية. ويذهب البعض إلى حد التأكيد: «مصر أولاً». والمستهدَفون مما يصبح حملة صحافية حقيقية ليسوا الفلسطينيين، بل

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

«الأشقاء» العرب الآخرون، التقدميون السوريون والعراقيون والجزائريون أساسًا. وفيما يتعلق بالفلسطينيين، يجتهد المصريون في إفهامهم أن فلسطين ليست الجزائر ولا ڤيتنام، وأن حرب التحرير الشعبية هي وهم طوباوي بسبب المحدودية الجغرافية والعلاقة الديموغرافية. وليس بوسع الفلسطينيين تحقيق آمالهم إلاّ في إطار النزاع الإسرائيلي- العربي حيث تلعب مصر دورًا مهيمنًا.

ويحشد النظام السوري «المنظمات الجماهيرية»، التي تتظاهر «عفويًا» ضد خطة روچرز، إلاّ أنه يجري الاحتراس دومًا من التعبير عن انتقادات مباشرة لعبد الناصر وللاتحاد السوڤييتي ولا يُشار إلى الموقف العراقي. ويبدو أن القيادة السياسية منقسمة انقسامًا عميقًا. فدعاة الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية يعلنون ارتيابهم في نوايا عبد الناصر الحقيقية بينما يبدو الاتجاه الذي يقوده الأسد مستعدًّا للإشادة بزعيم مصر[٧٩]. إلاّ أنه، في منتصف أغسطس/ آب، يجري البدء في شجب موقف الاتحاد السوڤييتي بلغة مستترة بينما يُشاد علنًا بموقف الصين.

وتحتفظ العربية السعودية بموقف متحفظ، متمنية عدم الدخول في السجالات العربية – العربية. ومع قبولها مبدأ المباحثات، فإنها تنزعج من التنازلات التي قد تُفرَضُ على العرب. وتعلن الجزائر سحب قواتها – وهي عبارة عن لواء يتراوح قوامه بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ جندي مرابطين على القناة – «طيلة أمد وقف إطلاق النار»[×].

ويظل التباس السياسة الناصرية كاملاً. ويطلب ممثل الجمهورية العربية المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة البدء الفوري لمباحثات نيويورك تحت رئاسة يارنج. وهو يعرض لنظيره الفرنسي موقف بلاده[٨٠]:

قال لي السيد الزيات إن المشكلة هي معرفة ما إذا كان الإسرائيليون قادرين على صنع السلم. فإذا ما كانوا يكتفون بدولة يهودية، بدولة ككل الدول الأخرى ذات حدود محدَّدة وعلاقات طبيعية مع الدول الأخرى، فإن التسوية تعد ممكنة. وإذا ما تمسكوا بفكرة دولة صهيونية، مفتوحة لاستقبال جميع يهود العالم وتميل بحكم طبيعتها ومبدأها إلى التوسع، فإن هذا إنما يشكل تهديدًا مستديمًا للسلم.

وقد نقل إليَّ السيد الزيات في هذا الصدد الرد الذي قدمه له السيد يوست: «إن هدف الاتحاد السوڤييتي هو الثورة العالمية، وهذا لا يحول دون إمكانية التفاهم معه».

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وقد استطرد محاوري فقال إنه ليس هناك، مع ذلك، غير أربعة حلول بشأن الشرق الأوسط.

الأول هو قيام دولة عربية، وهو ما يعني القضاء على دولة إسرائيل.

والثاني هو قيام دولة علمانية تستوعب الجماعتين: وهذا هو حل المقاومة الفلسطينية.

والثالث هو دولة يهودية، ضمن حدود محدّدة، هي حدود ما قبل حرب الأيام الستة.

والرابع هو دولة صهيونية في حرب دائمة.

والحل السلمي الوحيد هو الحل الثالث، والذي ينحاز إليه الرئيس عبد الناصر، وذلك لتجنيب شعوب هذه المنطقة تضحيات جديدة، وعلى الرغم من معارضة جزء كبير من الرأي العام العربي [لهذا الحل]. لكن هذا يمثل فرصة فريدة يجب التشبث بها، وهي لن تتكرر.

ويؤكد الدبلوماسي أن مصر كانت في عام ١٩٦٩ جد ضعيفة بحيث لم يكن بإمكانها قبول حل كهذا، لكن جيشها من شأنه أن يكون في عام ١٩٧١ قويًا جدًا وقد تطرح مطالب أخرى.

وتشدّد الصحافة المصرية على سوء نية إسرائيل وعلى الضعف الأميركي حيال الصهيونية. ويذهب الملك حسين إلى مصر للتباحث مع عبد الناصر[٨١] (٢٠ – ٢٢ أغسطس/ آب ١٩٧٠). ولعظيم دهشته، يكتشف أنه لا وجود هناك لخطة محدّدة للتسوية وافق عليها الأميركيون والسوفييت وأن الساحة، من ثم، لم يجر «تنظيف»ـها. ويتفق قائدا الدولتين على أن المقاومة الفلسطينية قد حبست نفسها في لفظوية غير منتجة. وهما يراهنان على عرفات لإقناع المنظمات الفلسطينية بعدم الانخراط في أعمال من شأنها تبديد فرص التوصل إلى تسوية. ولم يرد عبد الناصر على الاستفسار الجوهري: هل بالإمكان، وهل يجب، أين ومتى، ضرب الفدائيين؟ ويشتبه العاهل الهاشمي بأن عبد الناصر إنما يلعب لحساب نفسه. فهو يستغل وقف إطلاق النار وسوف يقبل من حيث الجوهر تسوية إذا ما مُنحت له علاوة على ذلك.

ثم جرت محادثات «أخوية» بين عبد الناصر وعرفات (٢٤ – ٢٦ أغسطس/ آب ١٩٧٠)[٨٢]. فيناوب الرئيسُ المصري بين التسخين والتبريد. فهو يقول إنه لا توجد غير نسبة واحد في الألف في احتمال رد إسرائيل الأراضي المحتلة. ووقف

إطلاق النار يسمح له بنصب منصات الصواريخ ونشر المدفعية الثقيلة على طول القناة. وهو، في الوقت نفسه، يشك في أن يكون بوسع الكفاح الفلسطيني المسلح القضاء على الدولة الصهيونية. وقيام دويلة في الضفة الغربية وغزة هو أفضل من لا شيء. وهو يُحَذِّرُ من العواقب الكارثية لاتخاذ موقف سلبي ونقدي ضد السياسة المصرية وإن كان يؤكد أنه يبذل كل مساعيه لثني حسين عن الانخراط في اختبار قوة جديد مع المقاومة.

وينعقد في عمان مجلس وطني فلسطيني استثنائي، في ٢٧ و٢٨ أغسطس/آب. فيكشف ارتباك المقاومة. وكما هو متوقع، فإنهم يرفضون أي حل سياسي، إلاَّ أنه لا ينبثق أي خط توجيهي فيما عدا شجب المؤامرة الأميركية المتمثلة في خطة روجرز. أمَّا القرار الذي ينادي بتعزيز سلطة اللجنة المركزية ورئيسها عرفات فإنه يبدو على الفور أنه ينتمي إلى مجال الرطانة الخالصة. وفي ٢٨ أغسطس/ آب، يعبر بريچنيف بوضوح، باسم بلاده، عن تأييد العملية السلمية:

> لابد من تحقيق مهمة الدكتور يارنج تحقيقًا كاملاً وفعالاً. إن أفق إقامة سلام حقيقي في الشرق الأوسط هو ضمانة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان العربية، في حين أن الحرب هي بالنسبة لإسرائيل لا أفق لها كما أنها خطرة خطورة خاصة على مستقبلها.

والمماطلات الإسرائيلية تؤخر بدء محادثات نيويورك. وفي النهاية، يتوجه ممثل إسرائيل لدى منظمة الأمم المتحدة بالخطاب إلى يارنج لكي يشكو من الانتهاكات المصرية لوقف إطلاق النار ثم يعلن رحيله الفوري إلى إسرائيل للتشاور مع حكومته.

ويعاين السفير السويدي[٨٣]، متفلسفًا، أنه، في غياب ممثل إسرائيل، لا يمكنه تحقيق تقدم، أمَّا في وجوده، فإنه ليس بمقدوره تحقيق تقدم، أيضًا. وهو يأسف للالتباس الذي أوجده مصطلح «الحدود الآمنة» ؛ إذ يبدو أنه كان يجب التمسك بمصطلح «الحدود المعترف بها». وفي داخل الحكومة الإسرائيلية، يجعل دايان من نفسه المدافع عن الخط الأكثر تصلبًا. والقرار الإسرائيلي، الذي صدر رسميًا في ٦ سبتمبر/ أيلول، هو إرجاء المشاركة في محادثات يارنج إلى حين الحصول على «إيضاحات أميركية أوفى». والمراد هو الحصول على تعهد أميركي بإعادة

التفاوض على شروط لوقف إطلاق النار من شأنها وضع حد للانتهاكات المصرية. وفيما عدا ذلك، يطالب الإسرائيليون بشحنات جديدة من الأسلحة، خاصة طائرات الفانتوم، لاستعادة تفوقهم العددي. وهم يوحون بأنهم مستعدون لاستئناف الحرب إن لم يحصلوا على شيء. وروچرز وسيسكو، اللذان يعرفان أن النقطة الأولى يصعب نيلها، مستعدان للاستجابة فيما يتعلق بالنقطة الثانية بأمل إنقاذ المفاوضات. وينحاز كيسنچر إلى صف الإسرائيليين. فهو لا يؤمن بخطة روچرز ولا يريد نجاحًا لمنافسه في السياسة الخارجية. وهناك ترقب لوصول جولدا ميئير إلى واشنطون في ١٨ سبتمبر/ أيلول في زيارة مقرَّرَة منذ وقت طويل.

وسعيًا من جانب الحكومة الإسرائيلية إلى إبراز حزمها جيدًا وعبر استئنافها لمشاريع سبق لها أن درستها، فإنها تقرر، في ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠، إنشاء مستوطنتين في داخل قطاع غزة إحداهما كفار داروم في موقع كيبوتز سابق ضاع خلال حرب ١٩٤٨. والمراد هو خلق أمور واقعة جديدة ضمن أفق مفاوضات لاحقة وإبراز أن من غير الوارد أبدًا رد قطاع غزة[٨٤]. ويجري استخدام الذريعة المعتادة عن إنشاء موقع أمامي ذي وظيفة عسكرية وزراعية في آن واحد. وفي الشهر نفسه، فإن الشقق الأولى في المدينة اليهودية الجديدة قرب الخليل يجري تسليمها لسكانها.

ويستفيد الملك حسين من الموقف لكي يبرز سلطته. فعند كل حادث مع الفدائيين، يتدخل الجيش والشرطة بسرعة وكفاءة. وحصيلة الأسبوع الأخير من أغسطس/ آب هي عشرة قتلى وعشرون مصابًا. ومن الواضح أن علاقة القوة تميل لصالح الملكية الهاشمية. كما طلب الملك حسين الدعم الأميركي. والخطر هو أن يحدث عمل مشترك بين العناصر الراديكالية في المقاومة والمنظمات الفلسطينية الرئيسية.

وفي الأول من سبتمبر/ أيلول، يفلت حسين من اعتداء استهدف سيارته. والعراق يهدد بالتدخل في الأردن لحماية الفلسطينيين، لكن مظهر حياة طبيعية يُستعاد في العاصمة. وقد اعتمدت بغداد الآن موقفًا متطرفًا، إذ يبدو أنها تقترح على المقاومة الاستيلاء على السلطة في عمان بدعم من القوة العراقية.

ويؤدي هذا الموقف إلى التشوش في دمشق. فالنبرة هناك نبرة تشدُّد، لكن القيادة السياسية فاقدة للاتجاه، فهي ممزقة بين الإيديولوچيا والعداوة للعراق والرغبة في عدم زيادة حدة انقسامات العالم العربي(٨٥).

وتشهد الأيام الأولى من سبتمبر/ أيلول تكاثر الصدامات العنيفة بين الجيش الأردني والفدائيين، لكن لا شيء يحول دول تصور أنه سيتم التوصل كما في المرات السابقة إلى حل وسط أعرج، لاسيما أن مباحثات نيويورك لم تبدأ كالعادة.

عمليات خطف الطائرات

أعَدَّ وديع حداد منذ عدة شهور عمليةً واسعة النطاق لاختطاف عدة طائرات خطوط جوية دولية في وقت واحد(٨٦). والحال أن إطلاق صواريخ على بيته في بيروت، في ١١ يوليو/ تموز ١٩٧٠، لم يثنه عن ذلك(٨٧). وفي ذلك الوقت، لا يبدو أنه كانت له علاقات مباشرة مع الـ KGB [لجنة أمن الدولة – الاستخبارات السوڤييتية]. وتتألف خطته من خطف ثلاث طائرات متجهة إلى نيويورك وطائرة تتبع شركة العال قادمة من أمستردام وطائرة تتبع شركة الخطوط الجوية السويسرية منطلقة من زيورخ وطائرة تتبع شركة TWA قادمة من فرانكفورت والهبوط بها كلها في الأردن. والهدف الأول والرسمي هو أخذ أكبر عدد من الرهائن من جنسيات مختلفة واستخدامهم في وضع الحكومات المعنية المختلفة البعض ضد البعض الآخر وإرغامها على إخلاء سبيل السجناء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين في أوروبا ؛ والمراد أيضًا هو ممارسة ضغوط على إسرائيل لنيل إخلاء سبيل عدة مئات من المناضلين السجناء(٨٨). ويوجه حداد العمليات من بيروت.

وفي أواخر أغسطس/ آب، غادر چورچ حبش الأردن للذهاب إلى كوريا الشمالية في زيارة رسمية. وهذه هي المرة الأولى التي يتلقى فيها دعوة كهذه تسمح له بمنافسة عرفات منافسة مباشرة في المجال الذي يميل إليه. ثم إن البلدان الاشتراكية في آسيا تقدم عتادًا حربيًا مهمًا للمقاومة الفلسطينية. وهذه المساعدة تشكل وسيلة ضغط على الاتحاد السوڤييتي.

والهدف الفعلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هو إحداث فوضى عارمة في شبكة الاتصالات الدولية بحيث يتوقف وقف إطلاق النار وخطة روچرز عن أن

يكونا مسألتين على جدول الأعمال: إن «وضع حد للمؤامرات السياسية» عبر القيام بعملية مثيرة وخلق مناخ ثوري قد يؤدي في النهاية إلى سقوط الملكية الهاشمية[٨٩]. وفي هذا السياق، فإن جولة حبش الآسيوية يبدو أن الهدف منها هو تأمينه خلال المواجهة المحتومة التي لابد أن تحدث.

وهكذا، ففي لحظة شن عملية تجازف باستثارة حريق قوي في الأردن، كان المسؤولان الأوّلان عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين غائبين عن الأردن. وهذا الموقف غير المسؤول يُغضب قادة المقاومة الموجودين في عمان، الذين يرون في ذلك تلاعبًا عراقيًا. على أنهم يعتقدون أن علاقة القوة في الأردن تميل إلى صالحهم إلى حد بعيد وأن الملكية لن تتجاسر على اللجوء إلى السلاح. فمن المتوقع في هذه الحالة حدوث انشقاق جماعي للجنود ذوي الأصول الفلسطينية ووقوع انقلاب من جانب ضباط مؤيدين للقضية الثورية العربية.

ولئن كان عرفات مناوئًا لاستيلاء على السلطة، فإن كثيرين من مساعديه يرون أنه ممكن. وفيما عدا أبو داوود وبهجت أبو غربية، فإن القيادة الفلسطينية ليست على دراية جيدة بالأردن كما أنها لم تستخلص دروس عام ١٩٥٧ السابقة حين قام الملك الشاب حسين بإنهاء التجربة البرلمانية وفَرَضَ حكمه الشخصي.

وفي ٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠[٩٠]، فإن خطف طائرة البوينج ٧٠٧ التي تتبع شركة TWA، القادمة من إسرائيل والتي توقفت في فرانكفورت، إنما يحدث دون عراقيل، والطائرة هي الأولى التي تهبط في مطار دوسون فيلد العسكري البريطاني السابق في الصحراء الأردنية – وهو في حقيقة الأمر عبارة عن مَدْرَجٍ كبير في الصحراء. والشيء نسه يحدث مع الطائرة دي سي ٨ التي تتبع شركة الخطوط الجوية السويسرية، لكنها كانت على وشك الاصطدام بطائرة شركة TWA وهي تحط على المدرج. وكان الاختيار قد وقع على قوة خاصة من أربعة فدائيين، بينهم ليلى خالد، لخطف طائرة شركة العال. والحال أن اثنين من الفدائيين يستثيران اشتباه الخدمة الأمنية الإسرائيلية بالمطار. وبما أنه لا يُسمح لهما بالصعود إلى الطائرة، فإنه يجري نقلهما إلى رحلة شركة پان آم التالية المتجهة إلى نيويورك. وتفشل محاولة الاختطاف بفضل سرعة رد فعل طاقم الطائرة. ويلقى زميل ليلى خالد مصرعه. ويقرر الطيار الهبوط في لندن، لأن مُصابًا على متن الطائرة. فتقوم السلطات البريطانية بالقبض على الفلسطينية.

لكن الفدائيان الآخران اللذان نُقلا إلى رحلة شركة پان آم يختطفان طائرة البوينج ٧٤٧ هذه دون تلقي تعليمات تحدد المطار الذي يجب الاتجاه إليه. فيوجهان الطائرة إلى بيروت. والحال أن السلطات اللبنانية، إذ تخشى على مصير الركاب وطاقم الطائرة، توافق على أن تصعد إليها عناصر تعزيز تتبع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبعد تزويد الطائرة بالوقود، تغادر الطائرة بيروت متجهة إلى القاهرة. وعند هبوطها، يسارع الفدائيون إلى إجلاء الركاب والطاقم عنها ثم ينسفون الطائرة. والهدف المعلن هو الهجوم على مصر لقبولها خطة روچرز. ويكثف المصريون من مجاملاتهم للركاب والطاقم الذين يجري ترحيلهم عن البلد بسرعة. وتشجب الصحافة المصرية عملية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتعلن الحكومة إغلاق المطارات المصرية في وجه أي طائرة مختطفة جديدة.

وتتمركز قوات من فتحٍ ومن الجيش الأردني قرب دوسون فيلد، إلاَّ أن من غير الوارد حدوث تدخل مسلّح وذلك بسبب وجود الرهائن. وتضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوساطة لدى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ويسارع مندوبو الصحافة الدولية إلى الذهاب إلى الموقع. وفي ٧ سبتمبر/ أيلول، ترضخ سويسرا قبل الآخرين وتعلن عن قرب الإفراج عن ثلاثة فلسطينيين محتجزين. وتحاول الولايات المتحدة فرض تنسيق بين البلدان المعنية الرئيسية (فرنسا ليست معنية، إذ يبدو أنه لا وجود لفرنسيين في الطائرات) [٩١]. ويجري اقتياد فريق من الرهائن، من نساء وأطفال أساسًا، إلى عمان وإسكانهم في فندقين تحت حراسة ميليشياويي أبو داوود. وقد نُقل بعض البالغين إلى إربد، في شمالي الأردن. وعملية الفرز بين الأسرى تسمح بالتأكد من وجود يهود أميركيين بعضهم يحمل الجنسية الإسرائيلية إلى جانب الجنسية الأميركية. والآن يمكن للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن تطالب بالإفراج عن أسرى في إسرائيل.

والحال أن نحو ٥٠٠ فلسطيني، هم أقارب لأعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إنما يتم توقيفهم من جانب السلطات الأردنية التي تهدد بممارسة أعمال انتقامية بدنية في حالة إساءة معاملة الأسرى. وقد وقعت معارك عشوائية في كل مكان من البلد إلى حدٍّ ما بين الجيش والفدائيين. وينحاز جميع السكان من ذوي الأصول شرق الأردنية إلى الملكية، والجيش غاضب غضبًا خاصًّا على المقاومة الفلسطينية.

وفي ٨ سبتمبر/ أيلول، يرتأي نيكسون القيام بعملية عسكرية أميركية إذا ما اقتضى الأمر ذلك. فيجري استنفار وحدات موجودة في أوروبا وفي تركيا لتكون على أهبة الاستعداد. ويتجه الأسطول السادس إلى شرقي البحر المتوسط. ويوجه الملك حسين إلى المقاومة إنذارًا: إن لم تحترم وقفًا لإطلاق النار، فسيقصف جيشه المخيمات الفلسطينية. فيستجيب عرفات للإنذار، لكن الجبهتين (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين) ترفضانه. فتتمركز مدرعات الجيش الأردني في عمان.

وفي يوم ٩، تمتد المعارك إلى مجمل المدينة. والمقاومة والقيادة العسكرية العليا الأردنية عاجزتان سواء بسواء عن السيطرة على أعمال قواتهما التي هي على حافة الغضب. وأعمال العنف تجعل من الصعب إجراء اتصالات بين جميع الأطراف. وقيادة فتح، التي أسعدها رفض إسرائيل التباحث في نيويورك، تسعى دومًا إلى العثور على حل وسط مع حسين وإن كانت تخضع لضغط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تهتف بالنصر. وهي تُثَمِّنُ حياد القوة العراقية، التي لا تنضم إلى قوات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. والرأي السائد هو أن العراقيين لا يريدون مواجهة مع الإسرائيليين أو مع الأميركيين.

والحال أن طائرة من طراز سي في ١٠ تتبع شركة BOAC متجهة من البحرين إلى بيروت إنما تتعرض بدورها للاختطاف. وهي تهبط في مطار بيروت حيث يتم تزويدها بالوقود ثم ترحل إلى دوسون فيلد الذي أصبح مطارًا دوليًّا حقيقيًّا. وهذه العملية مبادرة عفوية من جانب مناضل من مناضلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين راغب في إعطاء منظمته إمكانيةً لممارسة ضغوط على بريطانيا العظمى للعمل على الإفراج عن ليلى خالد.

وفي ١٠ سبتمبر/ أيلول، يتم عقد اتفاق جديد بين قيادة المقاومة والحكومة الأردنية. ويُعلَنُ عن وساطة من جانب جامعة الدول العربية. وتساند مصر موقف الملك حسين مادام يسعى إلى حل وسط مع المقاومة. ويُطالِبُ مجلسُ الأمن بالإفراج عن الرهائن. وتتمركز قوات فتح في دوسون فيلد لمنع أي اختطاف جديد. ويطالِب عرفاتُ بنقل جميع الرهائن إلى عمان. والحال أن الصحافة العراقية، التي كانت قد وافقت حتى الآن على عمليات الخطف، إنما تشجبها الآن.

وفي اليوم التالي، ترفض الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين النقل ثم تهدد بنسف طائرة شركة BOAC بمن عليها. فترضخ القيادة الفلسطينية وتقبل أن تحتفظ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بخمسين أسيرًا لاستخدامهم في المقايضة مع إسرائيل والأوروبيين. وفي ١٢ سبتمبر/ أيلول، يتسنى إجلاء بعض الرهائن من عمان إلى قبرص، لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تنسف الطائرات الثلاث وتجلو عن دوسون فيلد مستخدمة أسراها الأخيرين كدروع بشرية. وهي تبرر النسف بأنه «ضربة للمصالح الإمبريالية»[×]. وجميع رهائنها الأخيرين إمَّا أنهم في إربد أو في مخيم الوحدات في عمان. وعلى سبيل العقاب، يجري تعليق تمثيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في جميع المؤسسات الفلسطينية. وقيادة الثورة العراقية تناشد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إخلاء سبيل الرهائن وذلك، في آن واحد، لاعتبارات إنسانية ولتجنب تدخل عسكري أجنبي. فترد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن «نظام بغداد هو نظام بورجوازي صغير أكثر من نظام عبد الناصر»[×]. وفي يوم ١٣، أمكن للجانب الأعظم من الأسرى مغادرة الأردن.

وفي يوم ١٤، يمكن تصور أن الجانب الأكبر من الأزمة قد انقضى، حتى وإن بقي ٥٥ رهينة. والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين معزولة ولا تعود تتمتع بتأييد فلسطيني وعربي. وتتكاثر الوساطات العربية.

وفي ١٥ سبتمبر/ أيلول، يقرر الملك حسين التحرك[٩٢]. وبوصفه ممارسًا جيدًا للعبة السياسية العربية، فإنه يفضل الظهور وكأن القرار قد فُرض عليه لا أنه اختاره عن عمد. ومن ثم فسوف يشدِّد فورًا على الضغوط الصادرة من المحيطين به ومن الجيش. وخارج الإقدام على المغامرة، فإنه يمقت صادقًا إراقة الدماء، خاصة بين المدنيين، لكنه الآن عازم على المضي إلى النهاية. وحتى مع أن المنظمات الفلسطينية الرئيسية لا تريد الفوز بالسلطة، فإنها تطالب بنزع سلاح عمان، ما يؤول عمليًا إلى الشيء نفسه. وكانت المقاومة قد أزيلت من جنوبي المملكة حيث توجد العناصر الأكثر ولاءً للملكية. وبالمقابل، فإن الشمال في فوضى عارمة في حين أن جزءًا لا بأس به من العاصمة في حالة عصيان.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

ويعرف الملك أن ضباط الجيش ما عادوا يحتملون هذا الوضع. وهم قادرون على تصفية المقاومة في يومين أو ثلاثة أيام. والعراقيون يبدون خارج اللعبة ثم إنهم يسحبون قواتهم من مناطق القتال. ومن ثم يقبل حسين الدخول في اختبار للقوة ويعيِّن حكومة عسكرية تضم فلسطينيين. ويحصل المشير حابس المجالي، وهو مُوالٍ بين الموالين، على قيادة الجيش.

فيجري إعلان الأحكام العرفية. وجدول الأعمال هو مجرد استعادة النظام في عمان، أي سحب جميع العناصر المسلَّحة من العاصمة، لكن الملك ينبه السفير الأميركي إلى أنه قد يجد نفسه في وضع طلب مساعدة من جانب الولايات المتحدة، بل من جانب إسرائيل. وموقف الملك الهاشمي أكثر تعقيدًا بكثير مما يبدو عليه لدى النظرة الأولى. فهو يشتبه بأن بعض المسؤولين الإسرائيليين يحبذون اختفاء ملكيته، فهذا من شأنه السماح بإنشاء «دولة فلسطينية» ذات حدود مفتوحة مع الضفة الغربية المحتلة ضمن إطار تحقيق خطة آللون. كما أنه يخشى من تدخل بري إسرائيلي من شأنه أن يقود إلى توسيع الأراضي المحتلة. وهو إذ يخاطب الأميركيين بشكل مباشر، فإنه يحدد سلفًا إطارًا صارمًا لتدخل إسرائيلي في الأزمة إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

وفي واشنطون، يجري تنشيط خلية الأزمة، Washington Special Active Group (WSAG)، برئاسة كيسنچر. وقد استنتج العسكريون بالفعل أن التدخل العسكري البري الأميركي مستحيل. وطيران الأسطول السادس هو وحده الذي يمكنه التصرف. وبالمقابل، فإن تمركز البحرية من شأنه أن يردع السوفييت عن التحرك وأن يوفر حماية للإسرائيليين إذا ما دخلوا المعركة. والحال أن الإسكادرا الخامسة، الأسطول السوفييتي في البحر المتوسط، إنما تتابع كالعادة تحركات السفن الأميركية.

والقيادة الفلسطينية مصابة بالوجوم. فهي تتذكر أحداث عام ١٩٥٧ عندما استرد الملك السيطرة على البلد من التقدميين. وفي يوم ١٦، جرت تعبئة القوات الفلسطينية المختلفة لمواجهة هجوم وشيك من جانب الجيش الملكي. ويتولى عرفات قيادتها المباشرة. ويعاد دمج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المؤسسات

الفلسطينية. ويتم إطلاق أمر بإضراب عام مفتوح «حتى الإطاحة بالفاشيين»(×). وإذا كانت النبرة كفاحية، فإن الموقف دفاعي بشكل واضح. وفي المساء، تطلب الحكومة نزع سلاح الميليشيات. فيجري إيفاد عضوين بلجنة فتح المركزية، هما كمال ناصر، وهو بعثي قديم، وأبو مازن، إلى سوريا. والاتصال حيوي لمواصلة الحصول على جنود جيش تحرير فلسطين والفدائيين المرابطين على الجانب الآخر من الحدود.

سبتمبر/ أيلول الأسود

صباح ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠، تدك مدفعية الجيش الملكي الأحياء التي يسيطر عليها الفلسطينيون في عمان، ثم تحاول مدرعاته الدخول إلى هذه القطاعات من المدينة. والمعارك حادة إلى أقصى حد والدمارات عديدة. ويستولي الجيش على محاور المواصلات وعلى مرتفعات العاصمة الممتدة على عدة رواب، لكن الأحياء تبقى في أيدي الفدائيين. ويحاول عرفات الاتصال بالملك حسين وقادة الدول العربية. ويسيطر الفلسطينيون على شمالي البلد، خاصة كل المنطقة الحدودية مع سوريا، والتي صارت «منطقة محرَّرة». ولا تتحرك القوات العراقية. إذ «ماكو أوامر»، بما يشكل استعادة للتعبير المستخدم في ١٩٤٨ في حرب فلسطين عندما بقيت بلا حراك بينما كانت القوات العربية الأخرى تقاتل. ومن المفهوم إلى أي حد تُحزن هذه الذكرى الفلسطينيين.

وفي يوم ١٨، ينخرط الجيش الأردني في العمليات الأولى لـ«تمشيط» الأحياء الموجودة في أغوار الوديان. وعدد الضحايا المدنيين كبير. ويلتزم الملك حسين بالابتعاد عن المشهد ويترك العسكريين يتصرفون وإن كان يحافظ على الاتصال بالسفير الأميركي الذي يتواصل معه بالراديو وبالشفرة. وتدعو الإذاعات السورية والعراقية إلى الدفاع عن الفلسطينيين بينما يطالب عبد الناصر بإنهاء الصراع بين الأشقاء. وهو يرسل مبعوثًا إثر مبعوث إلى عمان.

ويساند الأميركيون الملك منذ البداية. ويخشى نيكسون بالدرجة الأولى مشاركة عسكرية خارجية، سورية أو عراقية، في الأزمة. وفي يوم ١٧، رتَّبَ إطلاق «تسريب»: أقوال يشير فيها إلى أن الأميركيين من شأنهم أن يتدخلوا

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

عسكريًا في حالة إذا ما أدى عمل سوري أو عراقي إلى تغيير علاقة القــوى[٩٣]. وهو يحول الأزمة إلى مواجهة مع السوفييت: إن الولايات المتحدة سـوف تـزود إسرائيل بسلاح يزيد خمس مرات عن السلاح الذي زودوا بـه العـرب. والملـك حسين لا يجب أن يسقط، ومن الأفضل التدخل[٩٤].

ولا يرى كيسنچر ضرورة لتدخل عسكري أميركـي كهـذا: فالملـك يملـك إمكانات ضرب أعدائه وحده. ويفكر نيكسون في عمل لسلاح الجو الأميركي إذا ما اقتضى الأمر ذلك. أمّا روچرز فهو نصير لتدخل إسرائيلي.

وفي ١٨ سبتمبر/ أيلول، يعرض نيكسون على جولدا ميئير مساعدة عسكرية إضافية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار باسـتخدامه لأول مـرة تعـديلاً وافـق عليـه الكونجرس في مستهل سبتمبر/ أيلول يسمح له بتقـديم مسـاعدة عسـكرية غيـر محدودة إلى إسرائيل وبحسب تقدير رئيس الولايات المتحدة للأمـر. ولأن هـذا لا يكفي لإرضاء جولدا ميئير، فإنها تطالب دومًا بسحب الصورايخ المصرية وتتمسك بالبرنامج المعروف جيدًا والخاص بضم أراضٍ: جزء من سيناء يشمل شرم الشيخ، الجولان وخطة آللون بالنسبة للضفة الغربية.

وفي الساحة، تعبر وحدات الصاعقة وجيش تحرير فلسطين الحدود السورية، ويرى الأميركيون في ذلك بداية تدخل سوري قد يشرف عليه مستشارون سوفييت. ويشجب الاتحاد السوفييتي أي تدخل أجنبي ويطالـب كمصـر بالإنهـاء الفـوري للمعارك. ويقبل الملك حسين مبدأ وقف لإطلاق النار. وهو يشرح موقفـه لسـفير فرنسا، في ١٩ سبتمبر/ أيلول[٩٥]:

كان عليّ أن أفعل ما فعلته. وأنا أتحمل المسؤولية عنه. فلو لم أكن تحركـت، لَضَـيَّقَ الفدائيون الخناق عليَّ. وكان من شأنهم قلب أوضاع البلد، وتحقيق ذلك في مواجهـة العـرب وإسرائيل وبقية العالم. ولم يكن بوسعي بعدُ أن أقف مكتوف اليدين، لاسيما أن الجيش كان قد أصبح عصيًا على السيطرة عليه وأنه، لولا كبحي لجماحه، لاجتاح عمان من تلقاء نفسه.

وسوف يبدأ وقف إطلاق النار في نهاية النهار، هذا ما أرجوه على الأقل. وقد وعـدت مبعوث عبد الناصر بذلك وإذا ما حدث إطلاق للنار غدًا، فلن يكون ذلك ذنبـي، بـل ذنـب عرفات. لقد تأثرت لسقوط قتلى مجانيين وأبرياء. وقد فعلت كل ما بوسعي للحدّ من ذلك إلى أقصى حد.

وقد سجلنا العديد من الاستسلامات بين صفوف الفدائيين. كما أوقفت عددًا من القـادة. وأنا أستعيد السيطرة على الريف. وعندما ينتهي كل شيء، سيرجع العسكريون إلى ثكنـاتهم وسأعين حكومة برئاسة وصفي التل. وسيتعين بعد ذلك تعويد الفلسطينيين من جديـد علـى التعايش معنا. فهذا البلد بلدهم. وقد صنعناه كلنا معًا ويجب أن نواصـل ذلـك. والعراقيـون يلتزمون الهدوء [...].

أن السوريين هم الذين يقلقونني. فعلى الحدود، في الرمثا، دعموا الفـدائيين بالـدبابات والمدفعية. لكننا صامدون هناك وأنا واثق من قدرتنا على المقاومة(×).

وهو يعلن عداءه لأي تدخل أجنبي، لكنه يجد في التصريحات الأميركية عامل ردع مهمًا.

والحال أن عرفات وأركان حربه، وقد أصبحوا دون أي غطاء، إنما ينسحبون إلى مدينة عمان العتيقة. وكان الأردنيون قد أسروا أبو إيـاد وفـاروق قـدومي. ويواصل عبد الناصر الحث على تسوية سياسية. وهو لا يريد مطلقًا تدخلاً سوريًا.

والحال أن هذه المسألة إنما تؤدي إلى انقسام قيادة البعث السوري. فالجنـاح الراديكالي، الذي يمثله الرئيس الأتاسي وصلاح جديد، يريد التدخل. وهما اللـذان صرَّحا بإرسال قوات فلسطينية من سوريا وأمرا بحشد قوات سورية دعمًا لها على الحدود. وبالمقابل، فإن الجناح البراجماتي، الذي يجسده وزير الدفاع حافظ الأسـد، إنما يعد معاديًا لذلك. وكحل وسط، تقرر الحكومة دخول لوائين مدرعين، فـي ٢٠ سبتمبر/ أيلول، لتقديم عون للمقاومة. وهذا هو ما ستكون عليه الروايـة السـورية شبه الرسمية منذ ذلك الحين[٩٦]: لم يكن المراد هو العمل علـى إسـقاط الملكيـة الهاشمية، بل حماية الفلسطينيين (الرواية الرسمية هي أنه لم يحدث تدخل سـوري بل مجرد دخول لقوات فلسطينية مرابطة في سوريا).

وفي حين أن الفلسطينيين والأردنيين قد بنوا حساباتهم على القـوة العسـكرية العراقية [الموجودة في الأردن]، فإن ما يحدث هو تدخل سوري. وإذا كانت القضية الثورية الفلسطينية معرضة للخطر، فإن القرار، بقدر ما هو معلوم، هو بالدرجـة الأولى نتاج صراع على السلطة في سوريا. وبحكم ذلك، فإن عدم الوضوح عظيم فيما يتعلق بأهدافه: أهي حماية الفلسطينيين أم العمل على إسقاط الملكية الهاشمية؟

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وتخاض معركة بالدبابات بين الأردنيين والسوريين. ويحلق الطيران الإسرائيلي فوق ساحة المعركة، ولكن دون أن يتدخل. ويتقدم السوريون بضع كيلومترات في الأرض الأردنية. ويُعلنُ في عمان أنهم استولوا على مدينة إربد.

ودخول السوريين إلى المشهد يثير حمية المقاتلين الفلسطينيين. فيرفض عرفات مبدأ وقف إطلاق النار. وترى واشنطون أننا بإزاء تدخل شامل من جانب قوات سورية يشرف عليها السوفييت بأمر من موسكو بهدف القضاء على الملكية الهاشمية حليفة الولايات المتحدة. وإذا ما سقطت قطعة الدومينو الأردنية فإن قطع الدومينو الأخرى كلها المتمثلة في الدول العربية «المعتدلة» سوف تلقى المصير نفسه. ومن شأن استيلاء على السلطة في عمان من جانب الفلسطينيين المسنودين من السوريين أو العراقيين أن يدفع الإسرائيليين لا محالة إلى دخول المعركة، ما يخلق مشكلات ترابية جديدة[٩٧].

والحال أن الملك حسين إنما يطلب، من خلال السفير البريطاني، تدخلاً جويًا، إسرائيليًا أو غير إسرائيلي، ضد القوات السورية. وبسبب المعارك، لم تعد لديه اتصالات مباشرة بالسفارة الأميركية. وتمتنع الحكومة البريطانية عن التدخل عسكريًا، فهي ترى أن الملكية الهاشمية محكوم عليها، لكنها تنقل مع ذلك نداء الملك حسين إلى واشنطون، ولكن ليس إلى الإسرائيليين. كما يتوجه الملك بالنداء أيضًا إلى الاتحاد السوفييتي كي يستخدم كل نفوذه للتوصل إلى سحب القوات السورية[٩٨]. فتحيل موسكو إلى التفسيرات السورية الرسمية – لا يتعلق الأمر إلاَّ بوحدات فلسطينية مرابطة في سوريا–، لكنها تشدِّد مع ذلك على ضرورة التزام كل البلدان المجاورة الهدوء.

وفي واشنطون ترى خلية الأزمة [WASG] أن من الأفضل أن يكون الإسرائيليون من يتدخل، على أن توفر لهم الولايات المتحدة حماية ضد هجوم سوفييتي. ويوافق نيكسون على ذلك. وبينما ينجح دين براون، السفير الأميركي[٩٩]، في الوصول إلى الملك في سيارة مصفحة، يستدعي كيسنجر رابين لإبلاغه بأنه إذا ما أكدت الاستطلاعات الجوية جسامة التغلغل السوري، فإن من شأن الولايات المتحدة أن تنظر بعين الرضا إلى هجوم جوي إسرائيلي ضد القوات السورية في الأردن. وفي الوقت نفسه، تجري مطالبة موسكو بإنهاء التدخل

السوري، ما يثير دهشة القادة السوفييت إذ لا يد لهم في هذا الموضوع كما أن الخطر ينبع من الأميركيين والإسرائيليين أكثر مما ينبع من سواهم. وإذا ما تدخلوا عسكريًا، فهذا من شأنه القضاء على عملية التسوية وإلحاق الضرر المباشر بالانفراج الدولي. ويلاحظ السوفييت، متفلسفين، أنه إذا كانت الدول العربية تتشاجر غالبًا، فإنها سرعان ما تتصالح ومن ثم يجب البحث عن حل من جانب جامعة الدول العربية. وهم قلقون بالفعل من خطر عملٍ أميركي، ومن هنا تشديدهم على حل عربي للأزمة.

ويحشد الإسرائيليون بشكل استعراضي قواتهم على الجولان وفي شمالي وادي نهر الأردن، وإن كانوا يترقبون الحد الأقصى من الضمانات الأميركية. وجولدا ميئير وآللون وإيبان ورابين أنصارٌ للتدخل لصالح الملكية الهاشمية، في حين أن ممثلي اليمين، عيزر ڤايتسمان في الحكومة وآرئيل شارون في الجيش، يؤيدان استيلاءً على السلطة في عمان من جانب عرفات الذي من شأنه أن تكون له بذلك دولته الفلسطينية. ودايان وبيريز ليسا على هذه الدرجة من الحسم، لكنهما يوضحان أنهما لن يذرفا دموعًا في حالة اختفاء الملكية الهاشمية(١٠٠).

وفي ٢١ سبتمبر/ أيلول، نجد أن الملك حسين، وقد اطمأن تقريبًا إلى عمل أميركي و/أو إسرائيلي عند الاقتضاء، يمكنه إدخال سلاحه الجوي الصغير في المعركة ضد المدرعات السورية. والحال أن حافظ الأسد، الذي يخشى من تدخل أجنبي والذي يراعي الرهانات السياسية الداخلية، إنما يرفض إرسال السلاح الجوي السوري لحماية القوات البرية. وعندئذ، تصبح خسائر القوات البرية جسيمة. وبعد يوم من المعارك القاسية، يبدأ السوريون انسحابهم إلى الحدود. وهو يُستكمل تقريبًا في صباح ٢٣ سبتمبر/ أيلول. ويبدو أنهم خسروا ١٢٠ مدرعة وناقلة جنود وقد تصل خسائرهم إلى نحو ٦٠٠ قتيل وجريح. وهم يتمسكون دومًا بروايتهم الرسمية التي تذهب إلى أنه لم يكن هناك غير عمل خاص بجيش تحرير فلسطين وأن أي عنصر من جيشهم لم يتغلغل في الأرض الأردنية. وهذا يسمح لهم أيضًا بتبرير غياب سلاح الجو السوري.

وقد تمثل الدور المركب للأسطول السادس الأميركي والجيش الإسرائيلي في خلق تهديد رادع لمنع مشاركة عراقية أو سورية في المعارك. وبقدر ما إن

الإسرائيليين والأميركيين لم يكونوا بحاجة إلى الانتقال إلى الفعل، فإن هذا إنما يعد نجاحًا كبيرًا. وفي الخلفية، فإن الأميركيين والملك حسين لم يكونوا يريدون دخولاً لقوات برية إسرائيلية إلى الأردن، فهذا كان من شأنه مفاقمة مجمل المنازعات. وبالنسبة لجميع هؤلاء الفاعلين، كان من المهم في المقام الأول تحويل نزاع عربي - عربي إلى مواجهة مع السوفييت، الحائرين تمامًا خلال الأزمة على مدارها.

واعتبارًا من ٢٠ سبتمبر/ أيلول، يخرج عبد الناصر عن تحفظه. وعجزه النسبي منذ بداية الأزمة يرجع أيضًا إلى حالته الصحية. فلتزايد إرهاقه إلى أقصى حد جراء مرض السكر، نَفَّذَ تعليمات أطبائه بالذهاب للراحة على شاطئ البحر المتوسط، لكن تطور الأزمة يضطره إلى العودة إلى القاهرة. وهو لا يريد لا سقوط الملكية الهاشمية ولا القضاء على المقاومة الفلسطينية. وقد أرسل إلى سوريا وحدات جيش تحرير فلسطين المرابطة في مصر، لكنها وصلت جد متأخرة. وهو يعقد في القاهرة قمة عربية استثنائية تجتمع في ٢٢ سبتمبر/ أيلول وتقرر إرسال بعثة سلام بقيادة اللواء النميري، رئيس السودان. وإذا كانت المعارك تستمر في عمان بينما يستعيد الجيش الأردني السيطرة على الجزء الأكبر من شمالي البلد، فإن الجانب السياسي إنما يصبح من جديد الجانب الأهم. ويتعين أولاً العثور على محاورين. وينجح النميري، بالاتصال مع الاستخبارات المصرية، في إخراج عرفات من مأواه السرّي ويأخذه إلى السفارة المصرية[١٠١]، ثم يعمل على رحيله إلى القاهرة في ٢٤ سبتمبر/ أيلول. وتستمر المعارك، ولكن بشكل متقطع أكثر، في يومي ٢٥ و٢٦ سبتمبر/ أيلول.

ويحرر الجيش الأردني والاستخبارات المصرية الرهائن الأخيرين الأسرى. وبعد ذلك ببضعة أيام، وبناءً على تعهدات مسبقة بتجنب مخاطر جديدة، يخلي البريطانيون سبيل ليلى خالد. ويفعل السويسرون والألمان الشيء نفسه مع سجنائهم الفلسطينيين. والحال أن صون حياة جميع الرهائن قد لعب أيضًا في صالح هذا القرار.

ووصول عرفات إلى القاهرة يدخل تعديلاً على المعطيات. فهو يحصل على مساندة من جانب معظم البلدان العربية ويتلقى الأردن تهديدًا بوضعه موضع الحظر من جانب الأمة العربية. ولم يعد بوسع الملك حسين إلاَّ أن يذهب بدوره

إلى القاهرة. وبعد مجادلات عاصفة يبدو فيها القذافي جارحًا بشكل خاص، يـــنظم أقرانه مصالحة مثيرة مع عرفات تتمثل في عناق علنـــي. والحـــال أن الاتفـــاق، المعقود في ٢٧ سبتمبر/ أيلول، إنما يشمل وقفًا لإطـــلاق النـــار وســـحبًا للقـــوات المسلحة من عمان والإفراج عن السجناء. ويجري تكليف لجنـــة متابعـــة عربيـــة، يرأسها الباهي الأدغم، رئيس وزراء تونس، بالعمل على احترام هذا الاتفاق.

وقد تتراوح الحصيلة البشرية لسبتمبر/ أيلول الأســـود بـــين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ قتيل، وعدة آلاف من المصابين، معظمهم من المدنيين. ويجب أن نضيف إليهم عدة عشرات من آلاف المشردين.

وفي ٢٨ سبتمبر/ أيلول، يرافق عبد الناصر مدعويه إلى مطار القاهرة. وفي حال من الإعياء الكامل، يموت فجأة جراء أزمة قلبية. وتشـــييع جثمانـــه مناســـبة لتظاهرة شعبية هائلة لا يفلح المنظمون الرسميون للجنازة فـــي الســـيطرة عليهـــا. وبالنسبة لجميع العرب الذين عاشوا ذلك الزمن، سيبقى تاريخ ٢٨ سبتمبر/ أيلـــول تاريخًا مصيريًا، عاشوه في الألم في غالبيتهم.

الفصل السابع

اللاحرب واللاسلم

«التصريحات الجديدة التي أدلى بها الجنرال دايان خلال مقابلته مع قناة CBS تقودنا إلى أغوار أبعد بكثير في قلب الخطط الإسرائيلية. وبعد سماع [هذه التصريحات] لا يعود هناك أي التباس فيما يتعلق بالمصير الذي تخبئه الدولة العبرية لفتوحاتها عام ١٩٦٧. فمما قاله وزير الدفاع، ينجم في حقيقة الأمر:

" ١٠ أنه باستثناء سيناء، التي يمكن، وفق شروط معينة، ردّ جزء منها، ولكن ليس شرم الشيخ، إلى المصريين، فإن الجولان والضفة الغربية وغزة ستظل بتمامها تحت سيطرة قوات إسرائيل المسلّحة: وبوجه أخص، فإن خط نهر الأردن سوف يتعين الحفاظ عليه عسكريًا بصفة مستديمة.

" ٠٢ أن إسرائيل، وهذا صحيح بشكل أخص بالنسبة ليهودا والسامرة، الإطار التاريخي لماضي الشعب اليهودي، سوف يتعين حصولها على اعتراف رسمي بموجب اتفاق تال، وأنها، ترقبًا لذلك، سوف تستأثر بالحق في حرية إقامة مدن ومستوطنات زراعية ومنشآت من كل طابع في داخل المناطق التي تسيطر عليها بهذا الشكل. وقد شدّد الجنرال دايان على أنه لن يكون مقبولاً في حقيقة الأمر أن تكون يهودا والسامرة محرّمتين على اليهود. وقد أضاف: إن الخليل كانت ولا تزال، في نظره «إسرائيلية بالقدر نفسه الذي تعتبر تل أبيب به إسرائيلية».

" ٠٣ وإذا كان لا مفر من أن يكون اليهود في ديارهم في شتى أرجاء يهودا والسامرة، فمن غير الوارد بالمقابل أن يقيم العرب في الأرض الإسرائيلية، على نحو ما كانت عليه في ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧: فالحركة يجب أن تكون في اتجاه واحد. ولم يجر الجنرال دايان أي تمييز في هذا الصدد بين فلسطينيي الأراضي التي كانت خارج سيطرة إسرائيل حتى ١٩٦٧ واللاجئين المنحدرين من المناطق التي احتلها الإسرائيليون في عام ١٩٤٨.

" ٠٤ ويضيف وزير الدفاع أن إسرائيل، بانغراسها المستديم في الأراضي التي تم فتحها في عام ١٩٦٧، لا ترتأي مع ذلك ضم هذه الأراضي على المستوى القانوني. ومما لا

شك فيه أن بعض مناطق الضفة الغربية التي يشكل ربطها بإسرائيل من جانب تل أبيب مطلبًا قديمًا بالفعل، ستخضع للضم بالشكل المناسب والواجب، وهذا ينطبق، مثلاً، على هضاب اللطرون وقلقيليا. لكن بقية أرض الضفة الغربية سوف تبقى من الناحية القانونية ضمن وضع من تلك الأوضاع الغائمة والتي يبدو أن الفكر السياسي الإسرائيلي، البراجماتي أساسًا، غير منزعج منها. إن قرىً، وقطع أراض مخصَّصة، بل، بحسب تعبير استخدمه مؤخرًا وزير إسرائيلي أمام أحد معاونيّ، «كانتونات» إسرائيلية سوف تجري إقامتها بجوار مناطق ذات سكان عرب لتكوين نوع من الفسيفساء الموضوعة تحت سيطرة تساحال [الجيش الإسرائيلي] العسكرية، وفي نهاية المطاف، كما هو واضح تمامًا، تحت السيطرة الأعلى من جانب الحكومة الإسرائيلية. على أن المواطنة [الجنسية] الإسرائيلية لن تُمنح للسكان العرب في هذه الأراضي ذات الطابع السكاني المركَّب، كما أنها لن تُمنح لسكان غزة والجولان. وبما أن التنظيم الجمركي والنظام النقدي وشبكات النقل والمواصلات و، بوجه عام، الاقتصاد، سوف تظل، كما هو واضح، إسرائيلية، فإن الوضع الحقوقي للأراضي الموضوعة بهذا الشكل تحت السيطرة من شأنه أن يكون في النهاية أشبه ما يكون بوضع محمية.

" وقد يقال إننا بإزاء مفاهيم تخص الجنرال دايان. [...]. على أن كل شيء إنما يسمح بتصور أن السياسة التي جرى تحديدها بهذا الشكل هي سياسة إسرائيلية، مع بعض الفوارق الطفيفة في الظلال، والتي لا تمس ما هو جوهري. فمن الخليل إلى القدس ومن القدس إلى نهر الأردن، لم يعد الأمر، ومنذ وقت طويل، يتعلق باحتلال عسكري، وإنما بمشروع استيطان. والجنرال دايان لا يتردد في تسمية الأشياء بأسمائها. ولا مراء في أنه، في هذا وحده، يتميز عن زملائه».

وزارة الشؤون الخارجية [الفرنسية]، أفريقيا – شرقي البحر المتوسط، ١٩٧١ – ١٩٧٢، شؤون فلسطينية، ١٩٤٣، القدس، ٢٤ فبراير/ شباط، **إسرائيل والأراضي المحتلة.**

المعالم الجديدة لسبعينيات القرن العشرين

لئن كانت أحداث سبتمبر/ أيلول الأسود وموت عبد الناصر قد أثرت على المعاصرين لها إلى درجة جعلها أحد عناصر الإحالة الكبرى للشطر الثاني من القرن العشرين في المشرق العربي، فإنه لا يبدو أنهم قد استخلصوا بشكل وافٍ دروسها الحقيقية.

لقد أدركوا بالفعل أن المشكل الأول في المسألة قد تمثل في تعارض الثورة الفلسطينية مع المقاصد العربية العامة ومع منطق الدول. ففي حين أن الدول «المعتدلة» كالعربية السعودية قد تمسكت بتحفظ أليم، فإن فريق التقدميين كان منقسمًا انقسامًا مأساويًا. وقد تحولت المزايدة الإيديولوچية إلى شلل للفعل، وكان التدخل السوري تدخلاً مرتجلاً دون خط سياسي واضح. وسوف تستخلص الدولتان البعثيتان دروس ذلك في السياسة الداخلية. فسوف يؤدي الفشل السوري إلى إضعاف حاسم للجناح الراديكالي في النظام لصالح الجناح البراجماتي الذي يمثله حافظ الأسد. وسيسمح العجز العراقي لصدام حسين الشاب بإزالة بعض منافسيه في زحفه إلى الاستئثار بالسلطة.

ويهيمن الارتباك بين صفوف الفلسطينيين. ومن المؤكد أن الجميع يعلنون أن أحد أسباب الهزيمة إنما يتمثل في انعدام التلاحم والتنظيم الممركز. ويتعهد الجميع، صادقين، بتوحيد الميليشيات الموجودة في الأردن وباستعادة سلطة القيادة المركزية على كل القوات المقاتلة. وهذا محض رطانة ويجري السعي بالأخص إلى إلقاء المسؤولية عن الكارثة الجديدة على الآخرين. وتبرز فتح أن غياب حلفاء محليين، غياب حركة وطنية أردنية، قد سمح للملكية بعزل الفلسطينيين خلال المواجهة النهائية. وهناك اتفاق على الاعتراف بأن غياب الانضباط ووفرة التصرفات السيئة من جانب مقاتلين فلسطينيين قد عزلتهم عن العسكريين وعن جزء لا بأس به من السكان المدنيين. كما يجري الهجوم على انتهازيةِ بيروقراطيةٍ متعديةٍ غضت الطرف عن التجاوزات باسم الثورة. ويرى راديكاليو اليسار المتمركس أن هذه الانتهازية تمتد إلى قيادة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية نفسها، أي إلى عرفات والمحيطين به، وهو ما يتماشى مع طبيعتهم الطبقية البورجوازية الصغيرة. ورد المعنيين هو بمثابة لائحة اتهامات ضد مسلك المتطرفين «الذين رفعوا العلم الأحمر على المساجد»(×) والذين انخرطوا في إرهاب دولي يتمثل في عمليات خطف الطائرات وهي العمليات التي كلفت الثورة الفلسطينية ثمنًا أعلى من الفوائد التي عادت بها عليها. ويجري الهجوم على انعدام مسؤولية حبش الذي لم يقطع رحلته

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

إلى كوريا الشمالية. ويتعرض وديع حداد للنقد الشديد حتى داخل منظمته ويضطر إلى التعهد بتعليق «عمليات» «الدولية».

وفي مصر، تستأثر خلافة عبد الناصر بالاهتمام العام. ولا يمكن التوصل إلى أي توافق للآراء حول النوايا الحقيقية للزعيم الراحل: الحرب أم السلم؟ وخطط العمل هذه تصبح حججًا في الصراع على السلطة، ما لا يمكن له إلاَّ أن يؤدي إلى إحاطة الجدل بالغموض. إلاَّ أنهم يدركون، تدريجيًا، أن العيب الرئيسي للاستراتيجية المتبعة خلال صيف عام ١٩٧٠ كان يتمثل في الرغبة في الردّ كلاميًا على التناقض بين برنامج «إزالة آثار العدوان» وبرنامج تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلَّح. وفي المستقبل، سوف يتعين دمج مسار فلسطيني واضح في خطوط العمل المختارة.

ويعتبر الإسرائيليون سبتمبر/ أيلول الأسود نجاحًا استراتيجيًا هائلاً لهم. فالجبهة الشرقية العربية قد انهارت والمقاومة الفلسطينية يبدو أنها قد ضعفت ضعفًا مستديمًا في حين أن سكان الضفة الغربية قد انفصلوا عن ولائهم الأردني. ويبدو أن كل شيء إنما يشير إلى أن شروط تطبيق خطة آللون قد توافرت الآن. فيجري التفكير لفترة قصيرة في حكم ذاتي فلسطيني تحت الحماية الإسرائيلية مع حدود مفتوحة على الأردن، لكن حكومة جولدا ميئير، مخلصةً لطبيعتها، إنما تتمسك بجمودها الأساسي.

إنهم يرفضون أي مفاوضات على أساس خطة روجرز ويطالبون بوقف للانتهاكات المصرية لوقف إطلاق النار أولاً. والشيء الأخطر بالنسبة للمستقبل، بعد أن كانوا قد توقعوا الأسوأ، هو أنهم يهللون بأنهم كسبوا حرب الاستنزاف. وهم لا يريدون أن يأخذوا في حسبانهم حقيقية حسابية بسيطة: لقد تكبدت مصر ما بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ قتيل ومصاب في حرب الاستنزاف فيما أن تزايد قوة أعداد جيشها يصل به إلى مليون رجل. ثم إن الأسلحة السوفييتية قد وصلت وهي الآن منصوبة على القناة. لكن الاحتقار الذي يكنونه للخصم يجعل من المستحيل عليهم التوصل إلى أي تقييم واقعي لقدراته.

والحال أن الثقة، التي تتحول إلى غطرسة، إنما تنبني على السياسة الأميركية الجديدة. فإدارة نيكسون تحول نزاع الشرق الأوسط إلى تصدٍّ للاتحاد السوفييتي.

فيجري إلقاء المسؤولية عن فشل خطة روچرز على موسكو، باتهامها بأنها دبرت الانتهاكات المصرية لوقف إطلاق النار واستثارت سبتمبر/ أيلول الأسود والتدخل السوري. وهم يجعلونها تدفع ثمن «ازدواجيتـ»ـها والبادرة الأولى [في هذا الاتجاه] هي إنهاء المشاركة الأميركية في المحادثات الرباعية في نيويورك على مستوى المساعدين. وعندما تُستأنفُ المحادثات على مستوى السفراء، يسعى الأميركيون بشكل واضح إلى كسب الوقت ويعترضون على أي مبادرة. إذ يجب ترك التصرف للأطراف المعنية. بعبارة أخرى، يتركون يارنج يدبر أمره وحيدًا دون أي مساندة من جانب الدول العظمى.

وكانت قد أضيفت إلى سبتمبر/ أيلول الأسود أزمة صغيرة مع الاتحاد السوڤييتي بسبب كوبا. إذ جرى اتهام السوڤييت بأنهم انتهكوا التعهدات التي قدموها في عام ١٩٦٢ فيما يتعلق بوجودهم العسكري في الجزيرة الثورية. ووصول سلڤادور ألليندي إلى السلطة في شيلي عبر الطريق الانتخابي يجعل التهديد الشيوعي في أميركا اللاتينية ملموسًا. ويجري القيام بالفعل بمحاولات لشن عمليات سرية قاتلة في هذا البلد. ومن ثم فإن سبتمبر/ أيلول الأسود هو أول نجاح كبير لإدارة نيكسون. وفي رسالته، في ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٧١، حول حالة العالم، سوف يصف المسألة بأنها أخطر تهديد للسلام العالمي منذ تولي إدارته الحكم[١].

وبحكم هذا، فإن الخط «المتشدد» إنما ينتصر في واشنطون. فيجري التوقف عن اعتبار إسرائيل مصدر إزعاج للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط لتصبح «رصيدًا استراتيجيًا»، كما أثبت ذلك، على ما يبدو، دورها خلال سبتمبر/ أيلول الأسود. وسوف يجري منحها مساعدة اقتصادية وعسكرية ضخمة بهدف إفهام الدول العربية أنها لن تتمكن من كسب أي شيء من التحالف السوڤييتي وأن عليها أن تقبل العودة إلى الفلك الغربي، أن تصبح «معتدلة»، لكي تحصل على تسوية مرضية للنزاع الإسرائيلي – العربي. وبما أن المسألة ليست ذات راهنية مباشرة، فإنه لا يجري السعي إلى تحديد ما قد تكون عليه هذه التسوية وسبل الحصول على تنازلات إسرائيلية في المقابل. والآن، يصورون سبتمبر/ أيلول الأسود بأنه الانتصار الكبير الأول لإدارة نيكسون في السياسة الخارجية لأنهم منعوا الاتحاد السوڤييتي من الاستيلاء على كل الشرق الأوسط.

وهذا التوجه الجديد يتماشى مع تغير للمناخ الفكري في الولايات المتحدة. فحرب الأيام الستة قد عجلت بـ«أسرلة» الجالية اليهودية الأميركية. وعلامة الانتماء تمر الآن عبر الارتباط بإسرائيل بأكثر من مرورها عبر مراعاة الفرائض الدينية. وفي حركة واحدة، فإن الهولوكوست، هذه الفضيحة التاريخية التي لا تحتمل، إنما تصبح محتملة أكثر إذا ما جرى دمجها في منظور الخلاص الذي يمثله خلق دولة إسرائيل. وبالمقابل، فإن براءة إسرائيل إنما تمر عبر «إضفاء الطابع النازي» على الفلسطينيين والعرب. وهكذا يجري المضي إلى تصوير الحاج أمين الحسيني، خلال الحرب العالمية الثانية، بوصفه أحد كبار المسؤولين عن دمار يهود أوروبا. والحال أن موسوعة الهولوكوست سوف تكرس له مقالاً أطول مما كرسته للقادة النازيين الرئيسيين، باستثناء هتلر. ثم إن مطبوعات أكاديمية وتبسيطية بأكملها (انظر مؤلفات ليون أوريس والأفلام المأخوذة عنها) سوف تجعل من العرب متواطئين مع النازيين ومواصلين لعملهم[٢].

وانطلاقًا من الرؤية الصحيحة التي تذهب إلى أن دمار يهود أوروبا قد حدث في صمت وفي تغيب عام من جانب العالم، فإن تيمة «هذا لن يتكرر أبدًا» إنما تجد ترجمة لها في مجهود ملحوظ في حقل التنظيم السياسي لهيكلة الجاليات اليهودية. وتترافق نصرة دولة إسرائيل مع دفاع نشيط عن اليهود السوفييت الذين يجري تشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل مما إلى الولايات المتحدة. وعلاوة على المنظمات [اليهودية] التقليدية الكبرى، تشهد أواخر ستينيات القرن العشرين صعود قوة «لوبي» خاص تمثله لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (AIBAC) والتي تتمثل مهمتها الرئيسية في تغطية نشاطات الكونجرس[٣]. وشأن جميع اللوبيات، فإنها تقدم معلومات وتدرس اتجاهات التصويت. وتكمن قوتها في عدد مراسليها، ما يسمح لها بتوجيه التصويت عند انتخابات الكونجرس وتقديم تبرعات مالية للمرشحين المعتبرين مجندين لإسرائيل. وعلى العكس من ذلك، فإن النائب أو عضو مجلس الشيوخ الذي يعتبر معاديًا سوف تتعرض إعادة انتخابه للتهديد. وبعد بضع فضائح أثارت صخبًا عظيمًا، فإن قدرة لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية على الردع إنما تصبح ملحوظة. وحتى إن كانت هزيمة شخصيات من الشخصيات التي تعتبر معادية لإسرائيل يمكن إرجاعها إلى عوامل أخرى، فإن البرلمانيين يفضلون عدم الإقدام على المخاطرة.

كما تكمن قوة الــ AIBAC في غياب التناحر. فالقضية الإسرائيلية جد شــعبية في الولايات المتحدة بحكم التراث المزدوج: التراث التوراتي وتراث الــرواد. ولا وجود هناك للوبي عربي، ذي تأثير انتخابي مهم. على أن الــ AIBAC وحلفاءهــا سوف يفرضون في سبعينيات القرن العشرين سيطرة منهجيــة علــى النشــاطات الجامعية وسيسارعون إلى شجب الأساتذة الذين يعتبرونهم معادين لإسرائيل وإلــى العمل في نهاية المطاف ضد استمرارهم في وظائفهم. والحال أن منــاخ تخويــف كهذا سوف يقود إلى تجذر البعض ضد إسرائيل وإلى انخفــاض عــام لمســتوى الدراية العلمية بالشرق الأوسط في الولايات المتحدة.

وبحكم تراث تــاريخي، يصــوت اليهــود الأميركيــون بــالأحرى لصــالح الديموقراطيين. وفي غليان ستينيات القرن العشرين، كان عدد معين من المناضلين من أجل الحقوق المدنية من أصول يهودية (لكنهم لم يطرحوا أنفسهم بهذه الصفة). وبالمقابل، ترمز أواخر ستينيات القرن العشرين إلى بداية قطيعة مــع المناضــلين السود. فعلى مدار عدة أجيال، كان الطلاب اليهود يصطدمون بحصص شبه رسمية لكنها صارمة للالتحاق بالجامعات الأميركية. والروح الاستحقاقية تصطدم بتطبيــق الــ *affirmative action* أو التمييز الإيجابي. وينطبق الشيء نفسه على تدابير إزالــة التمييز العنصري في السكن والتعليم. ومن ثم تتوتر العلاقات مع السود الأميركيين الذين يجري اتهامهم، عن حق أحيانا، بوجود اتجاهات معادية للسامية لديهم. كمــا تنطرح مسألة ما يمكن تسميته بــ«يسار الوسط» الأميركي في علاقاتــه بالعــالم الثالث. ففي حين أن المناضلين السود الأميركيين يميلون إلى التماهي مع العــالم – ثالثية، نجد أن ميل القضية الفلسطينية إلى أن تصبح قضية هــذا التيــار الــدولي بامتياز إنما يقود كثيرين من «الليبراليين» الأميركيين إلى التباعد عنها.

والــ AIBAC ليست المنظمة الوحيدة الفاعلة في الولايات المتحدة. فالعصــبة المناهضة للتشهير (ADL)، التي تأسست في عام ١٩١٣، هي حركة تناضل ضــد معاداة السامية ومن أجل الفصل بين الدولة والدين. ومواقفها ذات توجــه ليبرالــي بالأحرى، بالمعنى الأميركي للمصطلح (أي يساري بالمصــطلحات الأوروبيــة)، وكان أعداؤها التقليديون يتمثلون في رهاب الأجانب العنصري اليمينــي واليمينــي المتطرف (كو كلوكس كلان، النازية الجديدة). وهي الآن تماهي نقــد الصــهيونية

ونقد إسرائيل بمعاداة السامية وترفض وضع هولوكوست الحرب العالمية الثانية على مستوى واحد مع الدمارات الجماعية الأخرى التي عرفها التاريخ. وهي تشجب ما سوف يصبح سريعًا تنافس الضحايا وتتعقب في العالم مختلف أشكال معاداة السامية مستهدفة بشكل خاص وضع اليهود السوفييت والقومية العربية والإسلام السياسي والعالم – ثالثية.

أمّا عصبة الدفاع اليهودي (JDL)، التي تلجأ إلى العمل العنيف، فقد أسسها في عام ١٩٦٨ الحاخام ميئير كاهان، القادم من اتجاه اليمين الصهيوني. وإذ تكافح ضد معاداة السامية، فقد دخلت في البداية في معارك نزاعات الجيرة في نيويورك ومدت نشاطاتها لتطال الممثليات السوفييتية والعربية في الولايات المتحدة. وهدفها المعلن هو التحرش بها وجعل حياتها مستحيلة[٤]. وهي تنقل على الأرض الأميركية صورة المقاتل اليهودي الواثق بقوته. وسوف يغادر ميئير كاهان الولايات المتحدة في عام ١٩٧١ لكي يستقر في إسرائيل، لتحقيق واجبه الصهيوني من الناحية الرسمية، وإن كان للإفلات من الملاحقات القضائية من الناحية الفعلية. والسوفييت يهددون بممارسة أعمال انتقامية ضد الأميركيين المقيمين في الاتحاد السوفييتي إن لم تتوقف الاعتداءات على رعاياهم في الولايات المتحدة.

والحال أن عددًا معينًا من المثقفين اليهود الذين كانوا إلى ذلك الحين جد يساريين إنما يبدءون في الانزلاق إلى مواقف محافظة أكثر، خالقين اتجاهًا سوف يسمّى فيما بعد باتجاه «المحافظين الجدد». وعلاوة على الارتباط بإسرائيل ومعاداة للسوفييت مرتبطة غالبًا بفترة شباب كانوا فيها تروتسكيين، فإننا نجد لديهم رفضًا للنسبية [الثقافية] تبعدهم عن العالم الجامعي حيث تنهض الدراسات الخاصة بالجماعات والأقليات رافضة هيمنة الثقافة الأوروبية الكلاسيكية. وهم يميلون إلى التجمع حول مجلات ومراكز فكرية (*think tanks*) قريبة من أوساط لها سلطة اتخاذ القرار. وينضم إليهم في هذا التطور كل الاتجاه الديموقراطي والجمهوري المعادي للشيوعية في الحرب الباردة. وهذا الانزلاق نحو النزعة المحافظة يتوافق مع الخطاب الجديد لإدارة نيكسون والذي يخاطب «الأغلبية الصامتة» ضد مختلف تجاوزات فترة ستينيات القرن العشرين.

وهذا يترافق مع الاستراتيجية «الجنوبية» لريتشارد نيكسون. فهذا الأخير قد أدرك جيدًا أن إنهاء الفصل العنصري الذي اضطلعت به الإدارات الديموقراطية قد أدى إلى نتيجة مزدوجة تتمثل في انهيار هيمنة الديموقراطيين في جنوبي الولايات المتحدة، وهي الهيمنة الموروثة من حرب الانفصال (كان لينكولن جمهوريًا)، وإعادة دمج البروتستانتية الأصولية في اللعبة السياسية الأميركية، وهي الأصولية التي كانت إلى ذلك الحين مهمَّشة جرَّاء ارتباطها بالفصل العنصري. ويعمل الرئيس بنشاط على أن يحشد إلى صفه الديموقراطيين المحافظين ويضطلع بكسب الجنوب عبر الحزب الجمهوري لقاء تبني قيمه التقليدية.

وهذه التطورات لا تحدث في يوم واحد، وإنما هي فاعلة خلال كل سبعينيات القرن العشرين. كما أن نيكسون سيكون بعيدًا عن السيطرة على هذه الحركة. ولا طائل من كونه معاديًا للشيوعية ومهاجمًا مشهودًا له لنُخب الساحل الشرقي للولايات المتحدة، فسرعان ما سيظهر أنه ليس محافظًا بما يكفي. فسياسته الخارجية، المستندة إلى الرؤية الواقعية لعلاقات القوة والتي يعبر عنها مفهوم «الانفراج»، لا تعجب هذه التيارات الإيديولوجية القائمة على صراع الخير الذي لا هوادة فيه ضد الشر. وسوف تصبح مسألة اليهود السوفييت حجة لمكافحة سياسة هنري كيسنجر. أمَّا السياسة الاقتصادية المتمثلة في مكافحة التضخم والتقلبات النقدية عبر سيطرة على الأسعار والأجور فسوف ترفضها الأرثوذكسية الاقتصادية الجديدة التي تشجب تدخل الدولة ومختلف الترتيبات التنظيمية. وستجئ فضيحة ووترجيت جد مبكرة حتى يصبح التناقض جليًا.

والحركات والمنظمات اليهودية المختلفة على اتصال بسفارة إسرائيل في واشنطون (فيما عدا عصبة الدفاع اليهودي، جد المتطرفة)، وهي تعمل عمومًا بالتعاون مع السياسة الإسرائيلية. ورابين، بوصفه سفيرًا لدى الولايات المتحدة، يُعلي بالأحرى من أهمية الاتصالات المباشرة مع إدارة نيكسون، وخاصة مع هنري كيسنجر، ويميل إلى التباعد عن اللوبي الموالي لإسرائيل[٥]. ومن الواضح أن هذه المنظمات هي بالفعل من صنع الجالية اليهودية الأميركية وليست ملحقات للحركة الصهيونية الرسمية وإسرائيل. وفي زمن حكومات حزب العمل، سيكون الوفاق الجيد هو القاعدة، لكن اتجاه هذه المنظمات سيتمثل في اعتبار نفسها قوى

فاعلة لا تجوز منازعتها، فتُبَلوِرُ برنامجًا هو في نهاية المطاف مختلف عن برنامج الحكومة الإسرائيلية.

وبينما تنتصر إدارة نيكسون على التهديد السوفييتي الوهمي في الأردن، فإن الحقيقة هي أن موسكو لم تخامرها نية الاستيلاء على الشرق الأوسط، وذلك لعدم امتلاكها إمكانات لذلك أساسًا. وكان هدفها الاستراتيجي هو تأبيد دورها في المنطقة بوصفها المؤسس والمنظم، بالاشتراك مع واشنطون، لتسوية سلمية قائمة على إزالة آثار العدوان. ويدرك المسؤولون السوفييت تمامًا أن حلفاءهم العرب يحافظون على استقلال تحركاتهم وأنهم يشددون عليه من حين إلى آخر بمغازلاتهم السياسية الاستعراضية مع الصين الشعبية. ووسيلتا الفعل الرئيسيتان، خارج الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، هما شحنات السلاح المصحوبة بمستشارين عسكريين والمساعدة الاقتصادية للتصنيع. وفضلاً عن المكسب الجيوسياسي المتمثل في الوجود في هذه المنطقة من العالم، يرى السوفييت في النزاع أحد العناصر الرئيسية للنضال العالمي المعادي للإمبريالية، والذي سيسمح، بحسب تراث لينين، بالانتصار النهائي للأممية البروليتارية على أعدائها الرأسماليين. وفي هذا، تعد مسألة فلسطين حلقة رئيسية في سلسلة النضالات الثورية المعادية للإمبريالية التي تدور في قارات العالم الثالث الثلاث حيث تلعب موسكو دورًا محركًا على الرغم من المنافسة الصينية ومختلف صور العدوى اليسارية.

على أن العسكريين السوفييت لا يريدون حربًا إسرائيلية – عربية جديدة لأنهم لا يثقون بشركائهم العرب. ومن شأن هزيمة جديدة أن تجازف بتبديد المكاسب الاستراتيجية التي جرت مراكمتها منذ موت ستالين. ويجب، في آن واحد، تلبية طلبات العرب والعمل قدر الإمكان على تجنب انخراطهم في مغامرة عسكرية جديدة.

ولابد لتصنيع البلدان العربية من أن يقود إلى انبثاق طبقة عاملة ومن ثم التمتع، في الأمد المتوسط، بحليف طبقي أكثر استقرارًا من البورجوازيات الثورية الموجودة في السلطة. والمنطق الماركسي – اللينيني الطيب لا يأخذ في حسبانه عاملاً جوهريًا، هو تطور السوق البترولية. والمراقبون الغربيون عميان هم أيضًا فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وتشهد أواخر ستينيات ومستهل سبعينيات القرن العشرين تسارعًا للنمو الاقتصادي العالمي، يتعلق آنذاك بالبلدان الصناعية القديمة أساسًا. ذلك هو زمن ما يسمَّى بـ«التوسع». وفي الوقت نفسه، فإن النظام النقدي العالمي الموروث من زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية إنما يفقد انضباطه، فيحدث صعود للتضخم واضطرابات نقدية متزايدة. وفي اللحظة التي يجد فيها النمو العالمي ترجمة له في ارتفاع سريع للاستهلاك (١٩ مليون برميل يوميًا في عام ١٩٦٠، ثم ٤٤ مليون في عام ١٩٧٢ بالنسبة للعالم الحر)، فإن الإنتاج الأميركي يصل إلى ذروته التاريخية في عام ١٩٧٠ (١١,٣ مليون برميل يوميًا) ثم يبدأ في الهبوط. ويكفل الشرق الأوسط نمو الإنتاج العالمي بنسبة الثلثين على الأقل.

وقد أدى إغلاق قناة السويس في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ إلى فارق في تكلفة النقل بين منتجي الخليج ومنتجي البحر المتوسط في حين أن إنتاج هؤلاء وإنتاج أولئك يؤخذ بسعر واحد. وتستغل ليبيا القذافي هذا الوضع وتطالب برفع الأسعار التي تعلنها الشركات بحيث تكون هي، لا هذه الشركات، المستفيدة من الفارق. وبعد سلسلة من اختبارات القوة تستفيد فيها ليبيا من التنافس بين الشركات الأميركية والأوروبية، تفوز بما تريد في خريف عام ١٩٧٠، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول المحدَّدة. وتطالب بلدان الخليج بالمعاملة نفسها، ما يقود إلى اتفاق طهران في فبراير/ شباط ١٩٧٠. والدينامية لا تمضي فقط في صالح ارتفاع الأسعار، بل تمضي أيضًا في اتجاه خفض الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية ثم استبعادها ببساطة تامة من الإنتاج لصالح شركات وطنية، إمَّا عن طريق التأميم، أو عن طريق التخالص لقاء مبلغ. وفي بضعة شهور، تنقلب العلاقة التاريخية بين البلدان المنتجة والشركات الحاصلة على امتيازات انقلابًا تامًّا في البلدان التي تعلن أنها اشتراكية كما في البلدان الوفية لاقتصاد السوق. ويبدو أن شاه إيران وملك العربية السعودية، هذين الحليفين الكبيرين للغرب، منخرطان في سباق على من الذي سيحصل على الأكثر. والشيخ يماني، وزير النفط السوري، يصبح شخصية معروفة عالميًا. ومن الواضح أن رحيل البريطانيين عن الخليج في أواخر عام ١٩٧١، مع استقلال محمياتهم الأخيرة، إنما يناسب هذا التطور.

ومنذ قمة الخرطوم، يمول الريع البترولي المجهود الحربي لمصر والأردن وفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومَدَدُ كوادر المقاومة الفلسطينية يأتي من الدياسپورا الموجودة في الخليج. والسيطرة على الشركات ذات الامتيازات إنما تعطي صورة أكثر تقدمية بكثير لأنظمة كانت تعتبر حتى ذلك الحين «رجعية»، كنظام العربية السعودية. وإذا كان الأردن يشهد خفضًا جزئيًا لتمويل البلدان البترولية له على سبيل معاقبته على سبتمبر/ أيلول الأسود، فإن أموال الريع تسمح بتنامي هامش الاستقلالية النسبية العربية عن الدولتين الأعظم. ثم إن انتقالات اليد العاملة وأنماط السلوك التي حفزتها الوفرة إنما تزعزع النموذج المركزي للتنمية العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، نموذج التصنيع عبر إحلال الواردات. وكوادر الأنظمة الاشتراكية العربية تسمح لنفسها بالانجرار بسهولة إلى محاكاة محدثي النعمة البتروليين. ودون ضجيج، يهدم صعود الريع البترولي أسس هذه الأنظمة الاشتراكية العربية كما يهدم القيم المتعلمنة إلى هذا الحد أو ذاك المرافقة لها.

وإذا كان الغربيون يعتبرون العربية السعودية بلدًا عربيًا معتدلاً، فإن هذا إنما يرجع إلى الارتباط غير القابل للانفصال والذي خلقته العلاقة بين منتجي البترول ومستهلكيه كما يرجع إلى حاجة المملكة إلى حماية عسكرية خارجية. والملك فيصل معاد لإسرائيل بعنف. وهو يرى أن الصهيونية أم الإلحاد ومن ثم أم الشيوعية. وعلى مدار زمن طويل، وزع على محاوريه الغربيين نسخًا من **بروتوكولات حكماء صهيون**. وهو يرى أن الاتحاد السوفييتي، ضمن رؤيته للأمور، أيد قيام دولة إسرائيل ضمن إطار مؤامرة كبرى تهدف إلى الاستيلاء على العالم. وهو يرى أن اليهود يخدعون الأميركيين حين يؤكدون لهم أنهم منحازون إلى صفهم، مثلما يكذب الروس على العرب إذ يزعمون إغاثتهم. هذا هو ما يشرحه في مقابلة مع مجلة **نيوزويك** الأسبوعية نشرت في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٠.

والعربية السعودية، على الرغم من وفائها الكامل بالتزاماتها المالية تجاه بلدان خط الجبهة، إنما تعادي عقد قمم جديدة من شأنها أن تُطالَبَ فيها بدفع المزيد ومن شأنها أن تجازف فيها بأن تجد نفسها وقد وُضعت في قفص الاتهام من جانب

التقدميين. وهي تساند فتح وتعتبر اليسار الفلسطيني عدوًا. وتحرص على النأي بنفسها عن محاولات التسوية السياسية، وإن كانت تبدي عداوتها الثابتة لأي مشروع لا يشمل تحرير القدس العربية. وهي تستقبل كل شحنة سلاح أميركية إلى إسرائيل بمشاعر الغضب والمرارة.

وبشكل أكثر عمومية، فإن البلدان العربية المنتجة للبترول، سواء كانت محافظة أم تقدمية، إنما تتبنى خطًا قصويًا ما إن يتعلق الأمر بالنزاع مع إسرائيل.

لحظة انعدامات اليقين

للأفضل كما للأسوأ، كانت شخصية عبد الناصر العنصر السياسي المهيكِل لسياسة المشرق العربي منذ خمسة عشر عامًا. واختفاؤه المفاجئ، في قلب سبتمبر/ أيلول الأسود، إنما يضع المنطقة في حالة من الذهول والارتباك. والحال أن أنور السادات، نائب الرئيس الممارس لعمله، إنما يتولى مهام الفترة الانتقالية. وفي غضون ستين يومًا، يتعين على قيادة الحزب الوحيد تسمية خلف للرئيس الراحل، سيتم بعد ذلك تكريسه عبر استفتاء يوافق عليه. وبما أن عبد الناصر قد طبق مبدأ «فرق تسد»، فإن اتجاهات متناحرة توجد في داخل القيادة المصرية. والموالون للغرب لا يبدو أنهم في مركز قوة. والمناصرون للسوفييت، وزعيمهم علي صبري، يبدو أن فرصهم أكبر. فهم يسيطرون على الروافع الرئيسية لسلطة الدولة، خاصة قيادات الجيش والشرطة والاستخبارات. لكنهم ليست لديهم شخصيات ذات شعبية وهم يرتبطون بصورة النظام الناصري القمعية.

فيجري إيثار الاستمرارية بالسادات، وهو من أوائل المنتمين إلى جماعة الضباط الأحرار وأحد آخر أعضاء مجلس قيادة الثورة الفاعلين منذ بداياته وهو المجلس المرتبط بثورة ١٩٥٢. وهناك من يفكرون في السيطرة على السادات عبر قيادة جماعية. وإذا كان من المعروف عنه أنه يتميز بمزاج انفعالي قاده في عدة مناسبات إلى اتخاذ مواقف جذرية، فقد جرى الاستخفاف بشخصيته إلى حد بعيد. ونحن بإزاء واحد من الناجين السياسيين استفادت مسيرته العملية من الاختفاء التدريجي لرفاق عبد الناصر الأوائل. وقد حافظ على علاقات صداقة مع عبد الناصر كما مع عبد الحكيم عامر، مبرهنًا بذلك على إحساس حاد بعلاقات القوة

وعلى قدرة على السير في اتجاه الريح السائد. وقد لقبوه بـ«البكباشي نعم» بينما هو استراتيجي سياسي داهية يجيد إخفاء نواياه الحقيقية، بما في ذلك عن المحيطين المباشرين به. وقد تولى مرتين منصب رئيس البرلمان [مجلس الأمة]، وهو منصب يعد ثانويًا، لكنه ساعده على أن يكسب ولاء الشريحة المتوسطة من وجهاء النظام. وهو يتقاسم معها رؤيةً للعالم إسلامية أكثر وريبةً حيال التشريك المفرط الذي عرفته ستينيات القرن العشرين. وإذا كانت خطبه الأولى تتدرج في خط الأرثوذكسية الناصرية، فإنه يُلاَحَظ مع ذلك تشديدٌ جديد على المصطلحات الدينية الإسلامية. وهو يستخدم، بشكل متكرر أكثر بكثير من سلفه، الإشارة إلى الله، ما يتماشى مع الميل الأعم للبلد.

وفي سياق مهامه السياسية السابقة، كان قد زار الاتحاد السوفييتي عدة مرات وزار الولايات المتحدة مرة واحدة. وقد فتنته حيوية الأميركيين وقوتهم في حين أن النموذج السوفييتي بدا له أقل جاذبية. وهو مدرك لاستياء كوادر الجيش الوسطى التي لا تحتمل الوصاية الصارمة من جانب المستشارين السوفييت الذين لا يخفون قلة تقديرهم لقوام الضباط المصريين. ثم إن المعاقرة الروسية للخمر لا تعجب كثيرين من هؤلاء الرجال المسلمين الممارسين. والحال أن السادات إنما يمضي، منذ صعوده إلى السلطة، إلى توظيف شعور الاستياء هذا لحسابه، وهو شعور لا ينتبه إليه المناصرون للسوفييت. ويستند السادات إلى رئيس هيئة أركان الجيش، الفريق صادق، المعروف بعدائه للسوفييت، ويقوض سلطة قائد الجيش، محمد فوزي، الذي أعاد تنظيم الجيش بعد يونيو/ حزيران ١٩٦٧، والمدافع المتحمس عن التحالف مع موسكو.

والحال أنه تجري تسمية السادات من جانب اللجنة المركزية للحزب ثم من جانب مجلس الأمة، في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، بالإجماع كما هو مفروض. وقد جرى الاستفتاء على القبول الشعبي له في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول بنسبة موافقة قوية (٩٠,٤%). وبما أن الأرقام مزيفة، فلابد أن نرى بوضوح أن القيادة الجماعية قد حرصت في آن واحد على إبراز القبول العام والفارق عن عبد الناصر الذي كان رجل «الخمس تسعات» (٩٩,٩٩٩%)(٦). وفي منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني، يتولى السادات رئاسة الحزب الواحد، الاتحاد الاشتراكي العربي، بمناسبة

مؤتمره القومي الخامس. وهو يعمل على توطيد قاعدة سلطته الشخصية. وقد انحاز إليه فريق «الموالين للغرب»، وبينهم هيكل. ثم إن جميع ضحايا النظام البوليسي الناصري، من اليمين كما من اليسار، يمنحونه دعمهم.

ويبدو السادات في تحركاته الأولى مخلصًا للتراث الناصري. فمن غير الوارد الرجوع عن شروط وقف إطلاق النار ولابد أخيرًا من بدء المحادثات تحت إشراف يارنج. والأفق السياسي المباشر يحدده موعد ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني النهائي، انتهاء وقف إطلاق النار الذي بدأ منذ ثلاثة أشهر. فيجري في البداية رفع النبرة. وبينما يطالب الإسرائيليون بالعودة إلى المواقع السابقة لوقف إطلاق النار، يشرط السادات تمديده باستئناف مهمة يارنج. فيتحول الاهتمام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وبناءً على طلب من مصر، يطالب الأفرو- آسيويون بتدقيق القرار رقم ٢٤٢ في اتجاه الانسحاب من كل الأراضي المحتلة، وتهديد إسرائيل، في هذه الحالة، بالانسحاب من أي مفاوضات. وترى الولايات المتحدة في هذا التحرك الأفرو- آسيوي مناورة سوفييتية جديدة تهدف إلى إحراجها.

ويدرك السادات أن الاستئناف الفوري للحرب ليس خيارًا جيدًا. فالجبهة الشرقية التي راهن عليها عبد الناصر لم تعد موجودة وشحنات الأسلحة الأميركية الضخمة، خاصة طائرات الفانتوم، لا تقيم علاقة قوة مؤاتية. ولابد من انتظار اتضاح الوضع في العراق والأردن وسوريا وكذلك انتظار توطيد مركز [السادات] الداخلي. وهو يفضل الآن استكشاف الطريق الدبلوماسي. وفي ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الأفرو- آسيوي الذي أدخلت عليه فرنسا، بين دول أخرى، تعديلات، والذي يعيد التأكيد على عدم جواز الاستحواذ على أراض عن طريق القوة ووقف جميع دعاوى الحرب والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وبوحدتها الترابية واستقلالها وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في منأى عن التهديدات أو أعمال القوة. كما جرى التأكيد من جديد على الاعتراف بأن احترام حقوق الفلسطينيين يشكل عنصرًا لا غنى عنه لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ويستفيد السادات من هذه المناسبة لكي يعلن تمديدًا لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور. وقد أيدت فرنسا هذا القرار وأعلنت بريطانيا العظمى بوضوح أنها تؤيد انسحابًا كاملاً. بينما ترى الولايات

المتحدة وإسرائيل في ذلك «عقبة» إضافية في طريق السلام. وبحكم ذلك، تحتضر المحادثات الرباعية.

وكما هو مفروض، تعتبر الدعاية المصرية هذا القرار انتصارًا. ويرد الإسرائيليون بالازدراء. ويعلن دايان، في ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٠، أنه إذا حاولت قوات الجمهورية العربية المتحدة عبور القناة، فإن إسرائيل سوف تطلق ضدها قواتها المدرعة: «سيتعين إذلال الجيش المصري إذا ما استأنف القتال». وتوضح جولدا مينير أنه كلما دام وقف إطلاق النار، صار من الصعب إنهاؤه. والاستراتيچية الإسرائيلية تتمثل في جعله حالة واقعية مستقلة عن خطة روچرز. والمصريون مستعدون لمواكبتهم في هذا المجال. فهذا من شأنه أن يعني أنه لم يعد هناك من شروط لتجميد المواقع على الحالة التي كانت عليها عند سريان وقف إطلاق النار ومن ثم لم تعد هناك انتهاكات مصرية. وهم يطالبون بإنهاء المراقبات الجوية الأميركية.

على أن مناقشة خريف عام ١٩٧٠ ترتبت عليها نتيجة مهمة: إن الحكومة الإسرائيلية قد قبلت بالفعل، هذه المرة، القرار رقم ٢٤٢، خوفًا من تعديله. ولم تعد المسألة تتعلق بقبول «مبادئه» أو «روحه» وحدها، وإنما من الصعب إنهاؤه. والاستراتيچية الإسرائيلية تتمثل في جعله حالة واقعية مستقلة عن خطة روچرز. والمصريون مستعدون لمواكبتهم في هذا المجال، فهذا من شأنه أن يعني أنه لم يعد هناك من شروط لتجميد المواقع على الحالة التي كانت عليها عند سريان وقف إطلاق النار ومن ثم لم تعد هناك انتهاكات مصرية. وهم يطالبون بإنهاء المراقبات الجوية الأميركية.

على أن مناقشة خريف عام ١٩٧٠ ترتبت عليها نتيجة مهمة: إن الحكومة الإسرائيلية قد قبلت بالفعل، هذه المرة، القرار رقم ٢٤٢، خوفًا من تعديله. ولم تعد المسألة تتعلق بقبول «مبادئه» أو «روحه» وحدها، وإنما نصه أيضًا. ويبقى تحديد تفسيره.

والحاصل أن يارنج الذي تعب من انتظاره في نيويورك ممثلاً إسرائيليًا لا يأتي كالعادة كما فقد اهتمام الأميركيين بمهمته، إنما يقرر استئناف عمله كسفير للسويد في موسكو.

وبما يشكل مواصلة لسياسة عبد الناصر، تعلن قمة ثلاثية (النميري، السادات، القذافي) في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني مبدأ اتحاد فيدرالي بين مصر والسودان وليبيا. وباسم فلسطين محرَّرة، يسارع عرفات عن طيب خاطر إلى المشاركة في المشروع.

وفي الأردن، يتم تطبيق اتفاق القاهرة تدريجيًا، تحت إشراف لجنة الأدغم. فينسحب العسكريون والمقاتلون الفلسطينيون من المدن الكبرى ويستعاد عمل المصالح العمومية الرئيسية كيفما اتفق. وبينما يستفيد الجيش الأردني من إعادة تسليح سريعة وفرها الأميركيون، تنهار أعداد المقاتلين الفلسطينيين. فكثيرون من رجال الميليشيا والفدائيين يهجرون الصفوف، جَرَّاء انهيار روحهم المعنوية. ويظل التوتر قويًا جدًا على الرغم من عقد اتفاق، في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٠، مع السلطات الأردنية، يعترف للمقاومة، بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني، بالحق في محاربة إسرائيل. والطرفان لهما مصلحة ضمنية في التقارب للتصدي للمشروع الإسرائيلي المحتمل والخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني للأراضي المحتلة، ومن هنا إعادة التأكيد على وحدة ضفتي نهر الأردن. لكن الحوادث العنيفة تُستأنَف.

والحال أن اتفاقًا تكميليًا إنما يُلزم في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول المقاتلين بالانسحاب إلى شمال غربي الأردن في قواعد محددة وبأعداد محددة. ويتم إبراز حزم الملك حسين بالقيام في ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول بتسمية وصفي التل رئيسًا للوزراء، وهو رجل معروف بأنه ممثل للخط المتشدد حيال المقاومة الفلسطينية. وهذا التعيين يثير عظيم استياء الدول العربية الأخرى، التي ترى فيه إعلانًا للحرب على المقاومة.

والحال أن حكومة وصفي التل، على الرغم من إعلانها عن عزمها التوصل إلى اتفاق نهائي مع الفلسطينيين، إنما تتصرف في اتجاه خنق تدريجي لمواقعهم العسكرية. وإذا كان الجيش قد غادر المدن من الناحية الرسمية، فإن ما يحل محله هو الشرطة التي تتمركز قرب المخيمات بينما تضطر الميليشيات إلى التخلي عن سلاحها. ولا يحدث هذا دون حوادث عنف، لكن «تاكتيك السلامي» هذا ينجح، ما يثير عظيم ارتباك الكوادر الفلسطينية.

وبشكل موازٍ، جرى استئناف الاتصالات السرية مع الإسرائيليين. ففي ٣ أكتوبر/ تشرين الأول، عقد الملك حسين لقاءً، في صحراء عربه، مع يجال

آللون[٧]. وهو يشكر الإسرائيليين على موقفهم خلال الأزمة ويتم الاتفاق على عمل مشترك ضد المقاومة والعراق. ويقترح آللون إنشاء كيان فلسطيني مؤقت في الضفة الغربية تحت وصاية أردنية وإسرائيلية مشتركة. فيبدو الملك مهتمًا، لكن حكومة تل أبيب، بدفع من موشيه دايان، ترفض هذه الفكرة.

وفي سوريا، تشهد الأيام العشرة الأخيرة من أكتوبر/ تشرين الأول بدء صراع حاسم بين الفصيلين البعثيين الكبيرين. ومن الواضح أن حافظ الأسد بسبيله إلى كسبه. وهو يفرض سيطرته على الصاعقة ويستبعد منها أنصار خصومه. ويحاول صلاح جديد المقاومة معتمدًا على جهاز الحزب الذي دُعيَ إلى الانعقاد في مؤتمر في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني. ويرد الأسد بحشد قوات موالية له قرب مكان المداولات. وينتهي المؤتمر في تشوشٍ في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني. وفي اليوم التالي، يتم توقيف خصوم الأسد الرئيسيين. فيجري نفي بعضهم بينما يبدأ البعض الآخر تنفيذ عقوبات بالحبس جد طويلة.

والحال أن هذا الانقلاب، الذي سيأخذ اسم «حركة التصحيح»، قد تم دون إراقة دماء. وهو يلقى ترحيبًا من جانب السكان السوريين الذين كرهوا نظام جديد الراديكالي. ومن المؤكد أن البعث يظل دومًا في السلطة، لكن رئيسه الرسمي الجديد معروف بأنه أكثر براجماتية بكثير. وهناك على الأقل تنفس كبير للصعداء. ويتم الإعلان عن النية في توسيع تمثيل النظام بدمج جميع العناصر التقدمية فيه ضمن جبهة وطنية تشمل الناصريين، ولكن دون تهديد هيمنة البعث بالطبع. وهزيمة الخط الراديكالي تعتبر أيضًا تباعدًا من جانب سوريا عن مواقف المقاومة الفلسطينية.

وتعبر السلطة الجديدة في دمشق فورًا عن اهتمامها بمشاركة في الاتحاد العربي الآخذ بالتشكل، والذي يضم بالفعل مصر وليبيا والسودان، بينما يبقى العراق في موقف تحفظ مستريب. ويرصد السادات على الفور نتيجة انضمامٍ من جانب سوريا: قبول دمشق القرار رقم ٢٤٢. وهذا هو ما يفسره لسفير فرنسا، في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٠[٨]:

سألتُ الرئيس ما إذا كان هذا يفترض انحياز دمشق إلى الموقف المصري حيال الحل السلمي، فقال: «تلك بالتحديد هي المسألة. إنني أتوقع من سوريا تطورًا في هذا الاتجاه، لكن

هذا لن يحدث إلاَّ خطوة خطوة. ونحن لا يمكننا قبولهم في اتحادنا إن لم تكن سياستهم كسياستنا. وهذا هو ما سأناقشه مع السيد حافظ الأسد. وهو لا يمكنه أن يطلب إليّ القتال من أجل الجولان دون أن يفعل شيئًا لمساعدتي».

ويذهب الأسد إلى القاهرة في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني ويعلن أن سوريا ستأخذ «مكانها الطبيعي» في الاتحاد العربي، وهو ما يحدث في يوم ٢٧ من الشهر. والمسألة هي منذ الآن ما إذا كان الأردن والفلسطينيون مؤهلين لدخول الاتحاد. وكما هي العادة في مثل هذه الحالات، تُنَاوِبُ التعليقات الإسرائيلية بين الحديث عن الخطر الذي يمثله هذا التجمع العربي والحديث، على العكس من ذلك، عن عجزه الكامل.

مواءمات ديبلوماسية جديدة

منذ موت عبد الناصر، يرى السادات أن من الضروري تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. وقد قدم عروضًا في هذا الاتجاه لممثلي الولايات المتحدة الذين حضروا جنازة الرئيس الراحل[٩]. وبما أنهم يعتبرونه شخصية ضعيفة لن تبقى طويلاً في السلطة، فإنهم لم يردوا عليه[١٠]. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، تبدأ الرؤية الأميركية في التغير. فقد قام السادات والمحيطون المباشرون به بنقل الرسالة في عدة مناسبات. كما يستخدم الرئيس الجديد علاقاته القديمة برئيس الاستخبارات السعودية، كمال أدهم. وشاه إيران يحثه أيضًا على اللعب بالورقة الأميركية.

وفي مجموع الرسائل التي جرى نقلها، يعمل السادات على توضيح أنه المتحدث بلسان المصالح المصرية وأن بلده مستقل وليس بلدًا يدور في فلك الاتحاد السوفييتي. وبشكل واضح تمامًا أيضًا، يسعى إلى تأكيد أنه المؤهل الشرعي الوحيد لاتخاذ القرارات الرئيسية، أي أنه يجب فتح قناة اتصال سرِّية بينه وبين الأميركيين دون المرور بالديبلوماسية الرسمية، حيث لا يجري إبلاغ القيادة الجماعية بهذه الاتصالات.

وعلى مدار شهر ديسمبر/ كانون الأول، يظل موقفه العلني ثابتًا: لن يكون هناك تمديد لوقف إطلاق النار من دون جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي. وهذا يعتبر في الخارج بالأحرى دعوة إلى استئناف مهمة يارنج ...

وتتحدث مجلة تايم الأسبوعية الأميركية في عددها الصادر في ٢٣ نـوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٠ عن لقاء سرّي يبدو أنه تم في صحراء عربـه بـين الملـك حسين وآللون[١١]. ويبدو أن البلدين قد تعهدا بتنسيق تحركاتهمـا ضـد الفـدائيين. ويظهر أن الملك قد أبدى استعداده لحفز حكم ذاتي فلسطيني، ولكن ضمن مملكتـه وبشرط أن لا يكون ذلك أساس دولة مستقلة. وكما في المرات السابقة، فقد رفـض أي تطبيق لخطة آللون. والحال أن مضمون هذا المقال، بل ونشره، وهو ما يوحي بأن ما نحن بإزائه هو «تسريب منظَّم»، إنما يسـتثيران تكهنـات عديـدة. ومـن الواضح تمامًا أن المعنيين ينفيان حدوث اللقاء نفسه. ويرى الملك حسين فيما حدث مناورة إسرائيلية لإفقاده اعتباره، لكنه يصرح بشكل ملغز لسفير فرنسا: «من غير الوارد أن ينبثق شيء إيجابي بالفعل من حديث مع الإسرائيليين»[١٢] (×).

وفي الأيام التالية، يدلي بأحاديث مختلفة للصحافة العربية والدوليـة يتحـدث فيها عن ضرورة استشارة الفلسطينيين فيما يتعلق بمستقبلهم، إلاَّ أنه لكـي يكـون رأيهم حرًا، لابد له من أن يصدر بعد انسحاب الإسرائيليين. وهو، من ثـم، يـدعو شركاءه العرب إلى تحديد موقفهم حول مستقبل التمثيل الفلسطيني، خاصة في حالة استئناف المفاوضات، أملاً منه في إبراز الخلافات والتشوشات العربية فـي هـذا الصدد.

وتتمسك منظمة التحرير الفلسطينية ببرنامج تحرير كل فلسطين مع إقامة دولة متعددة الطوائف وديموقراطية يتعايش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون. وهـي ترفض أي «دولة مبتورة» في الضفة الغربيـة مـن شـأنها أن تكـون معـادلاً لـ«بانتوستان في جنوب أفريقيا».

والحال أن السادات يقوم، دون إشعار مسبق، بإرسال الفريق صادق، رئـيس هيئة أركان الجيش المصري، إلى عمان لدعوة الملك إلى الموافقة على إعادة تنظيم لـ«الجبهة الشرقية» تعطي السيطرة على شمالي الأردن للجيش العراقي ضمن أفق استئناف المعارك عند انتهاء وقف إطلاق النار. ورد حسين قاطع[١٣]:

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

أنا عازم بشكل حازم، هذه المرة، على أن أبقى خارج الحرب. فهي خاسرة سلفا وليس من شأنها سوى أن تقود العرب إلى الكارثة. ثم إن من غير الوارد لثانية واحدة أن أقوم، دون شكل آخر للتصرف، بتسليم شمالي الأردن كله عمليًا للعراق(×).

ويتساءل الملك عن معنى هذا التحرك الذي قد يكون عنصرًا يراد إدخاله في الجدل الداخلي المصري حول استئناف المعارك أو تهديدًا بالحرب يهدف إلى إعادة إطلاق مهمة يارنج. وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، يذهب الملك حسين إلى القاهرة لإجراء استيضاح صريح مع السادات. وهو يقبل التخلي عن طلبه عقد قمة عربية لحسم مسألة التمثيل الفلسطيني ويرفض بقوة منح استقلالية كاملة لحركة القوات العراقية على أرضه. ويقرر البلدان استئناف التنسيق فيما بينهما لإدارة مهمة يارنج. ومن جديد، يجري تكليف العاهل الهاشمي بعرض الأطروحات العربية على واشنطون.

وفي ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، نجد أن دايان، معبرًا عن رأي شخصي، أي عن رأي يمضي عكس اتجاه قرارات الحكومة التي ينتمي إليها، إنما يقترح ترتيبًا «أقلّ من صلح». وهو يتمثل في أن ينسحب الجيشان المصري والإسرائيلي من منطقة قناة السويس وإعادة فتح هذه الأخيرة أمام الملاحة. والمراد بذلك هو خلق حافز اقتصادي قوي لمصر وثنيها عن حمل السلاح، مع الإبقاء على احتلال فعلي للجزء الأكبر من سيناء. وهذا يندرج تمامًا في منطق دايان الذي لا يؤمن بالترتيبات الحقوقية والذي يرى تأمين مستقبل إسرائيل بسلسلة من الأوضاع الفعلية لن يجرؤ العرب على تهديدها. وهكذا يتحدد الآن تفسيره لوقف إطلاق النار(١٤). لقد تخلى العرب في ٧ أغسطس/ آب عن طريق السلاح ولم يعد هناك سوى المراهنة على تعبهم للوصول يومًا ما إلى تسوية سياسية جد مؤاتية لإسرائيل على المستوى الترابي.

ويرد آللون على الفور مؤكدًا أن القناة تمثل أفضل خط دفاعي لإسرائيل وأنه لا يمكن التخلي عنها لقاء شيء أقل من الصلح. وفي تتمة الجدل، يذهب دايان علنًا إلى أن إسرائيل سيتعين عليها لا محالة القبول باستئناف مهمة يارنج قبل التمديد

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الثاني لوقف إطلاق النار. فيجري اتهامه بتقويض الموقف الإسرائيلي لأن القبول الإسرائيلي يتوقف على إعطاء إسرائيل ضمانات أميركية جديدة. وهذه «الإيضاحات» [الضمانات] هي التخلي عن خطة روجرز وتفسير مُقَيِّد للقرار رقم ٢٤٢، أي ليس فقط غياب ضغوط أميركية وإنما أيضًا الانحياز شبه الكامل إلى الموقف الإسرائيلي.

والملك حسين هو أول الذاهبين إلى واشنطون نحو ١٠ ديسمبر/ كانون الأول. فيترك «انطباعًا ممتازًا» إذ يبدي تمسكه بالتوصل إلى حل سلمي. ويعدونه بتزويده بالمساعدات العسكرية التي طلبها.

ويصل دايان في أثره في ١١ ديسمبر/ كانون الأول[١٥]. فيقتصر على دوره كوزير للدفاع ويمتنع عن الحديث عن مسألة مهمة يارنج. وهو يرى أنه يجب بالدرجة الأولى توطيد وقف إطلاق النار عن طريق اتفاق مباشر بين الإسرائيليين والمصريين، فهذا من شأنه تفادي أي سوء فهم. ومن الوارد أن يتم ذلك عبر فكرته عن الانسحاب المتبادل على طول القناة. وهو يضمن أن تُفَضِّلَ إسرائيلُ الأردنَّ على كيانٍ فلسطيني كجارٍ لها.

وبما أن من المقرر تقديم تقرير يارنج في ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٧١، فإنه يجب مع ذلك التوصل إلى قرار، وإلاَّ فإن إسرائيل، حال اتخاذها موقف الرفض، هي التي ستعتبر مسؤولة عن الفشل. ثم إن وقف إطلاق النار من المقرر أن ينتهي في ٥ فبراير/ شباط، ما يشكل موعدًا مصيريًّا ثانيًا.

وفي ١٧ ديسمبر/ كانون الأول، يتم تسليم الإسرائيليين الرد الأميركي، الموقع من نيكسون، على «طلبات الإيضاحات» التي تقدموا بها[١٦]. فيذهب الرد إلى أن الولايات المتحدة لا يمكنها التعهد باستخدام حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به في مجلس الأمن استخدامًا أوتوماتيكيًّا لصالح إسرائيل، إلاَّ أن بوسعها تقديم التأكيد الأعم بأن أمن إسرائيل لن يكون عرضة للخطر. وسوف تسلم الولايات المتحدة ١٢ طائرة من طراز فانتوم ٤ و٢٠ طائرة من طراز أ ٤ (سكاي هوك) لإسرائيل في النصف الأول من عام ١٩٧١.

ومن حيث المبدأ على الأقل، ترى جولدا ميئير أن هذا يشكل «خطوة إلى الوراء» و«ضربة موجَّهة» إلى بلدها. وبعد فاصل قصير تميز بالصرامة، يتسنى

لرئيسة الوزراء في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول إعلان أن الدولة العبرية تقبل استئناف مهمة يارنج مؤكدة في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة قد استجابت للمطالب الإسرائيلية(١٧): لا مفاوضات في حالة ضعف، لا ضغوط، لا عودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران، لا انسحاب من جانب إسرائيل قبل توقيع اتفاق صلح تعاقدي.

وبشكل مناظر، يعرض السادات مواقفه في مقابلة نشرت في اليوم نفسه في صحيفة **نيويورك تايمز**(١٨). وهي تندرج في خط التراث الناصري، إلا أنه يتم التعبير عنها هذه المرة في كل متماسك: يجب على إسرائيل إعادة كل الأراضي التي استولت عليها في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وعندئذ ستكون مصر مستعدة للاعتراف بحق إسرائيل في أن تكون دولة مستقلة ولقبول ضمانات من الدول العظمى الأربع لكل حدود الشرق الأوسط، بما في ذلك حدود إسرائيل. والجمهورية العربية المتحدة مستعدة للتفاوض فورًا على حق المرور الإسرائيلي في خليج العقبة. أمّا مسألة الاستخدام الإسرائيلي لقناة السويس فهي مشروطة بتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين. ومن دون تسوية هذه المسائل، فمن غير الممكن إقامة علاقات دبلوماسية بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل. والأميركيون هم الذين يقفون في وجه التسوية في الشرق الأوسط بتسليمهم إسرائيل، بشكل متواصل، أسلحة جديدة. والتصريحات التالية تستعيد هذه التيمات العريضة مصحوبةً بتوجيه الشكر الحار إلى الاتحاد السوفييتي. وهي تذكِّر بأن القرار رقم ٢٤٢ لا يشير إلى معاهدات ولا إلى علاقات دبلوماسية.

وعلاوة على طرح مواقف «متشددة» في بداية المفاوضات، بحسب القاعدة في هذا النوع من الممارسات، يجب فهم استراتيجية السادات ضمن الصراع على السلطة في مصر. فهو يتبنى موقفًا يعتبر أكثر المواقف جذرية وإن كان يدشن إجراءً لردّ الممتلكات التي وضعت تحت الحراسة في العصر الناصري. وهو يطلق خطاب استعادة لدولة القانون يستهدف ضمنيًّا خصومه المرتبطين بنظام التعسف البوليسي. ويبدأ الإخوان المسلمون المعتقلون في عهد عبد الناصر في الخروج من السجن. ويحافظ السادات على الغموض الذي تمسك به عبد الناصر قبل رحيله بين الطريق العسكري والحل السياسي. ومع السادات، يتخذ هذا الأخير طابعًا أكثر تماسكًا بشكل واضح.

وتظل الورقة الرئيسية بيد مصر هي تمديد وقف إطلاق النار. وفي ٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٧١، يتحدث محمود رياض لأول مرة عن تمديد مستديم لوقف إطلاق النار إذا ما قبلت إسرائيل القرار رقم ٢٤٢. ويبدو أن الاستراتيجية المصرية تتمثل في جعل منظمة الأمم المتحدة تسجل على إسرائيل رفضها، ما يجيز فرض عقوبات عليها. ومن شأن الإجراء أن يسمح لمصر باستئناف القتال.

وتشدِّد الدبلوماسية المصرية في علاقاتها مع غير العرب على فكرة ضمانة الأربعة الكبار، أي مرابطة قوات من هذه البلدان الأربعة. على أن يكون من غير الوارد المطالبة برحيلها إلاّ بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن. وهذا هو ما يوضحه محمود رياض لجورج بومبيدو في ٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٧١[١٩]. وستكفل الضمانات الحفاظ على سلام دائم وستسمح بتسوية المسألة الفلسطينية. وبمجرد الانسحاب من كل الأراضي المحتلة، سيترك للفلسطينيين تقرير مستقبلهم: فإما أن يبقوا مع الأردن أو أن يقيموا دولتهم التي تخصهم. وفيما يتعلق باللاجئين الذين يصل عددهم إلى مليون ونصف مليون إنسان:

إذا كانت إسرائيل تريد التعاون وتقبل عودة عدد معين منهم إلى ديارهم، بما يتماشى مع قرار الأمم المتحدة، فهذا من شأنه تسهيل الحل. وقد يستقر بقية اللاجئين في الأردن، سواء كان ذلك على الضفة الغربية لنهر الأردن أم على الضفة الشرقية.

وقد أعلنت إسرائيل أن من شأنها قبول عودة عدد معين من اللاجئين، وإن لم يكن كلهم[×].

والمحيطون بمحمود رياض أكثر دقة[٢٠]. فعودة لاجئين إلى إسرائيل ليس من شأنها أن تتعلق إلاّ بما بين ١٠% و١٥% منهم. والأسد مستعد للانضمام إلى الحل السياسي إذا ما جرى إحراز تقدم ملموس. وفي هذه الحالة، من شأنه أن ينظم استفتاءً في سوريا يثق بكسبه ... ومن الواضح تمامًا أن الرسالة المصرية يتم نقلها إلى الإسرائيليين.

وترتيب الأولويات الإسرائيلية مختلف تمامًا: اتفاق صلح، تعريف الحدود الآمنة والتي يمكن الدفاع عنها من زاوية مضمون السلم، مناقشة الضمانات إذا ما ظهرت الحاجة إليها.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وما يوفر عنصرًا مشتركًا لخطاب السادات وخطاب جولدا ميئير هو المكان المركزي الممنوح لدور الولايات المتحدة، والذي يشكل وسواسًا حقيقيًّا لهاتين الشخصيتين على رأس الدولتين.

ويتسنى ليارنج استئناف مهمته. فيذهب إلى إسرائيل حيث يقضي يومين في محادثات (٨ – ١٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٧١)، ثم يرجع إلى نيويورك حيث يتشاور مع رئيسي البعثتين المصرية والأردنية. وفي ١٨ يناير/ كانون الثاني، تتوفر لديه مجموعة من الوثائق المكتوبة التي تمثل المواقف الرسمية للمعنيين. فيبدو الموقف الإسرائيلي الآن أكثر مرونة لأنه يندرج ضمن إطار القرار رقم ٢٤٢ (مفاوضات من خلال يارنج، قبول فكرة الانسحاب). وتشدِّد مصر على الضمانات التي من شأنها أن يشكلها إنشاءُ قوة دولية وخطة للحد من التسلح. ويقضي ممثل الأمم المتحدة الأسابيع التالية في طلب إيضاحات من هذا الطرف وذاك الطرف. وهو يسعى إلى كسب الوقت ترقبًا لاستحقاق ٥ فبراير/ شباط.

وخلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٧١ كله، يكثف السادات من الإشارات العسكرية. والمسألة الرئيسية هي حالة استعداد الجيش المصري. وبحسب تحليل قيادة هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي تجمع تقارير المراقبين، فإن شائعات الحرب هذه ليست سوى مناورة سياسية[٢١]:

ينبني هذا الاعتقاد، الآن، على أن أيًا من الاستعدادات العسكرية المطلوبة للاحتمال الذي يتعلق الأمر به لم يجر رصده حتى هذه الأيام الأخيرة في غربي القناة.

ويستند [هذا الاعتقاد]، بشكل أعم، إلى حالة استعداد القوات المصرية. فهذه القوات، فيما ترى قيادة هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، يبدو أنها لا تزال، على الرغم من وجوه تقدم لا جدال فيها، جد بعيدة عن أن تكون قادرة على أن تواجه ببعض فرص النجاح خصمًا يستند، بصرف النظر عن التفوق التقاني والمعنوي الذي يواصل التمتع به، إلى شبكة أعمال قوية إلى أقصى حد، موزعة في العمق، تم إنجازها أساسًا في الأسابيع التي تلت تطبيق وقف إطلاق النار في ٥[×] [كذا] أغسطس/ آب الماضي، وهي شبكة جرى تحسينها بشكل متواصل منذ ذلك الحين.

والحجة الإضافية هي أن الاتحاد السوفييتي لا يريد استئنافًا للقتال.

(×) التاريخ الصحيح هو ٧ أغسطس/ آب. – م.

ويجب الانتقال إلى اتخاذ قرار. فيجتمع في ٢ فبراير/ شباط مجلس دفاع يحضره المسؤولون الرئيسيون في الدولة. فتؤيد أغلبية جد قوية استئناف القتال. ويبدي السادات عزمه تمديد وقف إطلاق النار ثلاثين يومًا في إطار مبادرة دبلوماسية تقترح مشروع سلام يهدف إلى إحراج خصوم مصر.

وفي ٤ فبراير/ شباط، أمام البرلمان المصري، يطرح خطته السلمية. فعلاوة على مهلة الأيام الثلاثين الإضافية، يبدي استعداده لتمديد مدته ستة شهور ولإعادة فتح القناة إذا ما انسحبت إسرائيل من منطقة القناة وتركت الجيش المصري يرسخ أقدامه على الضفة الغربية [للممر المائي]. وهكذا يستعيد اقتراح دايان. والأهم أنه يتصرف من دون الرجوع إلى القيادة الجماعية. وهذا إعلان حرب حقيقي على جهاز السلطة.

لعبة السادات

يباغت اقتراح السادات المسؤولين الإسرائيليين، الذين يطلبون وقتًا لدراسته. وهم يرون فيه مناورة سوفييتية تهدف إلى إعادة فتح القناة، ما يتماشى مع مصلحة موسكو فيما يتعلق بشبكة مواصلاتها العالمية، كما يرون فيه حافزًا يهدف إلى اجتذاب الأوروبيين إلى صف مصر. والرد الإسرائيلي الأول هو التشديد على ضرورة معاهدة صلح. وهم مستعدون للموافقة على إعادة فتح القناة، ولكن ليس للموافقة على سحب قوات إسرائيلية قد يكون من الوارد، إذا ما اقتضى الأمر ذلك، تخفيف وجودها.

ويوضح السادات، من خلال الصحافة الدولية، أن السلام يجب أن ينبني على كل قرارات منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالفلسطينيين. وهي لا تشمل إقامة علاقات دبلوماسية، فهذه مسألة سيادة. وعلى أي حال، فالولايات المتحدة ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية.

وينتهز يارنج السياق الذي نشأ بهذا الشكل لكي يمسك لأول مرة بزمام المبادرة عبر مذكرة مؤرّخة في ٨ فبراير/ شباط ١٩٧١. فبما أن إسرائيل لا تريد مناقشة الانسحاب ما لم تتعهد الجمهورية العربية المتحدة بالصلح معها، وبما أن الجمهورية العربية المتحدة لا تريد تحديد تعهداتها ما لم تقبل إسرائيل الانسحاب،

فإنه يقترح عليهما أن تأخذا أمامه على نفسيهما، في وقت واحد، هـذه التعهـدات، بمجانستها بتدابير من شأنها منحها كل قوتها، من قبيل انسحاب كامـل مصـحوب بضمانات دولية في مقابل صلح كامل من دون أي قيود.

والحال أن السادات إنما يخطو، في رده، خطوة كبرى إلـى الأمـام بقبولـه المبادئ التي اقترحها الممثل الخاص مع وجود اتفاق سلام مع إسرائيل محدَّد بهـذا الاسم، وهذه هي المرة الأولى التي يحدد فيها السادات ذلك بوضـوح، وإن كـان يشدِّد على نزع سلاح متبادل للمناطق الحدودية ومشاركة الأربعة الكبار في القوات الدولية.

وهكذا تجد الحكومة الإسرائيلية نفسها وقد وُضعت في مأزق. فتـتهم يـارنج بأنه تجاوز ولايته بتصرفه كوسيط لا كحامل رسائل. ويؤكد إيبان أن القرار رقـم ٢٤٢ لا ينص على الانسحاب من جميع الأراضي. ويضيف دايـان أنـه يفضـل «شرم الشيخ من دون صلح على صلح من دون شرم الشيخ».

وسياسة السادات تقلق الملك حسين، الذي يخشى من فصل الملف المصـري عن الملف الأردني. وهو ممتن للولايات المتحدة لإعادتها تسليح جيشه ولتمويلهـا دولته، لكنه يرى أنه لا يمكنه الثقة بواشنطون فيما يتعلق بعمليـة السـلام. وهـو يفضي بذلك لسفير فرنسا، في ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٧١[٢٢]:

لقد أوصت الولايات المتحدة السيد يارنج بفصل الشأن المصري عن الشأن الأردنـي. فهم يرون أن الشأن الأول أقل صعوبة على التسوية ناهيك عن أنه ينطوي على مخاطر كبرى بالنسبة لاستقرار المنطقة. أمَّا الشأن الثاني، فهم يرون، بالمقابـل، أنـه ينطـوي علـى رد الأراضي المحتلة ومن ثم ينطوي على صدمة عاطفية جسيمة بالنسبة للصهيونيين. ولذا فقـد أوصوا بالاهتمام بما يعتبرونه الأكثر إلحاحًا والأكثر سهولة. وبانقضاء المرحلة الأولـى، أي بوضع الخلاف المصري- الإسرائيلي على الطريق الصحيح، سـيكون بالإمكـان الاهتمـام بالأردن. وسيبرزون للحكومة الهاشمية أنها ليس من شأنها أن تـتمكن مـن الافتـراق عـن الجمهورية العربية المتحدة في موضوع الجهود السلمية. لكنهم سوف يطالبونها، في الوقـت نفسه، بقبول ترتيبات ترابية وقيام دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية. والجميع، في تـل أبيب كما في عمان، سوف يكون مطلوبًا منهم تقديم تضحيات، على أساس أن يتم التعـويض، نظريًّا، عن هذه التضحيات من الجانبين، بضمانات أميركية، تتصل، فيما يتعلـق بـالأردن، بوحدة ما سيبقى من النظام الهاشمي. والواقع أن جهود حكومة واشنطون إنما تنزع إلى إقامة

قلعتين جنب إسرائيل، قلعة دولة فلسطينية بلا قوة، وقلعة أردن (يعود ليصبح شرق أردن) مقيد بمساعدات خارجية كبيرة.

على أن عمان، على الرغم من أن السادات لم يبلغ الملك حسين سلفًا بمضمون رده على يارنج، إنما تنحاز إلى موقف القاهرة مؤكدة أن الأردن مستعد للاعتراف بدولة إسرائيل إذا ما انسحب الإسرائيليون من كل الأراضي المحتلة. والملك متألم من عدم كياسة الرئيس المصري الذي يشجب أيضًا سياسته ضد المقاومة الفلسطينية ويرفض استقبال وصفي التل في القاهرة.

وفي سوريا، ينجز حافظ الأسد استيلاءه على السلطة. فبعد إعادته تنظيم المؤسسات وتشكيله الجبهة الوطنية التقدمية تحت هيمنة البعث (هذا الأخير يحتكر النشاطات السياسية في الجيش وبين صفوف الطلاب)، يصبح رئيسًا للجمهورية في ١٢ فبراير/ شباط ١٩٧١، وهو اختيار يؤكده استفتاء شعبي في ١٢ مارس/ آذار (بنسبة موافقة تصل إلى ٩٩,٢%). وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسادات ضمن الاتحاد العربي الآخذ بالتشكل. وإذا كان يرفض دومًا قبول القرار رقم ٢٤٢، فإنه يمتنع عن نقد شركائه العرب والسوفييت مؤكدًا أن القرار قضية خاسرة لأن إسرائيل لن تطبقه أبدًا.

وفي ٢٥ فبراير/ شباط، يواصل نيكسون، في خطابه في الكونجرس حول السياسة الخارجية، تعريف الوضع في الشرق الأوسط من زاوية المواجهة بين الدولتين الأعظم. وهو يقول إن من غير الوارد السماح بموقع مهيمن للاتحاد السوفييتي من شأنه تهديد أوروبا وتعريض سلام العالم للخطر. ولن تسعى الولايات المتحدة إلى فرض تسوية، فالمعنيون هم الذين يجب عليهم تحديد شروط السلم. وتعترف وزارة الخارجية الأميركية بشكل محدد بأنه فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي فإن العودة إلى خطوط ما قبل ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ليست إلزامية، لكن التغييرات لا يجب لها أن تقود إلى تعديلات جوهرية لخارطة المنطقة على نحو ما كانت عليه قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧[٢٣].

والتحليل الذي يتقاسمه روچرز وسيسكو هو أن أمن إسرائيل لا يرتبط بتوسع ترابي. وهذا التوسع سيتعرض للرفض دومًا من جانب الأغلبية الساحقة من

أعضاء الأمم المتحدة، التي تخشى من خلق سابقة خطيرة بالنسبة لها. ولــن تقبــل الدول العربية أبدًا اقتطاعًا كهذا للأرض وسيكون النزاع بلا نهاية. وجودة الأسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة هي الضامن الحقيقي لأمن إسرائيل. وخلافًــا لســابقة عام ١٩٥٧، فإن العودة إلى خطوط ما قبل الحرب ستكون مصحوبة بتسوية سلمية وإنهاء حالة الحرب. وإذا كانت وزارة الخارجية الأميركية قد نجحت في الحفــاظ على الخطاب الخاص بالتغييرات الطفيفة لخطوط ٤ يونيو/ حزيران، فإنها لا تملك القدرة على المضي إلى ما هو أبعد من ذلك. أمَّا كيسنجر، فهو يحافظ على تفسيره للنزاع من زاوية المواجهة بين الشرق والغرب. وهو يرى أن ممارســة ضــغوط على إسرائيل، علاوة على استحالتها من زاوية السياسة الداخلية الأميركيــة، مــن شأنها أن تكون مكسبًا خالصًا للاتحاد السوفييتي دون فائدة لمركز الولايات المتحدة العالمي. ونيكسون متضايق عميق الضيق من التعارض المســتديم بــين روچــرز وكيسنچر، والذي يحرص عليه من جهة أخرى. فهو يــرى أن كيســنچر، بحكــم أصوله اليهودية، ليس الرجل المثالي لتحديد السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. لكنه يرى بالفعل أن بلاده لا تتمتع إلاَّ بحوافز إيجابية بشأن إسرائيل (المســاعدات الاقتصادية والعسكرية) من غير الوارد تحويلها إلى وســائل للضــغط. وشــعوره بالإحباط عظيم حيال المأزق السياسي، إلاَّ أنه لا يرى أي ســبيل للخــروج منــه. فالسياسة الأميركية هي سياسة ردود أفعال بشكل خالص، تتعامل مع الأمور الأكثر إلحاحًا دون منظورات واضحة في الأمد المتوسط.

وموقف السوڤييت يشبه كثيرًا موقف الأميركيين. فقد حثوا الدول العربية قدر إمكانهم على السير في طريق تسوية سياسية تقوم على العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. وقد قاموا في هذا الاتجاه بجهود تربوية كاملة لصالح القرار رقــم ٢٤٢. ولا يمكنهم المضي إلى ما هو أبعد، كما تبين ذلك سياستهم تجــاه ســوريا. فهــم يواصلون إعادة تسليح سوريا وقد استقبلوا مقاربة حافظ الأسد البراجماتية اســتقبالاً إيجابيًّا دون أن يتمكنوا من أن يفرضوا عليه قبول القــرار رقــم ٢٤٢. وتــدرك موسكو الخطر المزدوج: إما مغامرة عسكرية عربية من شأنها توريطها في القتال بشكل أوسع مما حدث في مصر في عام ١٩٧٠، أو انقــلاب لتحــالف شــركائهم العرب يشتبهون بأن السادات في المقام الأول يفكر فيــه. ويجــب تــدريج تســليم

شحنات السلاح السوفييتية من زاوية هذا المحذور المزدوج - أن تكون هذه الشحنات كافية لإبقاء العرب إلى صف السوفييت، ولكن دون دفعهم إلى الانخراط في مواجهة مسلحة جديدة.

وبما أن الأميركيين قد أوقفوا المحادثات الثنائية وخففوا من زخم المحادثات الرباعية، فلم يعد هناك مجال لمقاربة ديبلوماسية متكتمة تسمح بالعمل على انبثاق حل دولي. وجراء ذلك، تصبح السياسة السوفييتية سياسة ردود أفعال شأن سياسة واشنطون وتتحرك عبر إرسال شحنات السلاح بأكثر مما تتحرك عبر بلورة حل سياسي.

والحال أن موقف الترقب الذي تلتزم به الدولتان الأعظم والجمود الإسرائيلي إنما يجعلان من السادات سيد اللعبة لأنه هو الذي يحدد إيقاع المبادرات السياسية.

وفي ٢٦ فبراير/ شباط، يأتي الرد الإسرائيلي حاسمًا ونهائيًا. فإذا كان هناك اعتراف بالتقدم الذي أحرزته مصر، فإن من غير الوارد العودة إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وهذا إنهاء لمهمة يارنج. وفي الأسابيع التالية، يقترح الإسرائيليون عقد محادثات «دون شروط مسبقة» في نيويورك ويرد المصريون بالإحالة إلى تبادل الرسائل مع الممثل الخاص. وفي أواخر مارس/ آذار، يستأنف السفير السويدي عمله في موسكو.

وأمام الصحافة، تحدد جولدا مئير ما يسمى بـ«المبدأ الشفاهي» لحزب العمل: بقاء الإسرائيليين في شرم الشيخ وفي الطرق المؤدية إليها، نزع سلاح بقية سيناء، احتلال الجولان، استحالة ضم كل الضفة الغربية بسبب حجم سكانها الكبير، ولكن السيطرة على وادي نهر الأردن وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية «صغيرة جدًا بحيث لا يمكنها العيش وكبيرة بما يكفي لشن حرب ضد إسرائيل». ودعاة إسرائيل الكبرى غاضبون لجسامة هذه التنازلات، لكنهم لا يتمكنون من حشد أغلبية في الكنيست لاستصدار قرار بتوجيه اللوم إلى الحكومة. ومن جهة أخرى، ففيما عدا الشيوعيين، ليست هناك أي قوة سياسية إسرائيلية منظمة على استعداد لقبول عودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران١٩٦٧.

وتنطرح من جديد مسألة تمديد وقف إطلاق النار. وبعد أن قام السادات برحلة خاطفة إلى موسكو، يسعى إلى توريط الولايات المتحدة. ففي ٥ مارس/

آذار، يرسل إلى نيكسون رسالة طويلة موضحًا، هذه المرة، أنه لن يمدد وقف إطلاق النار ويقترح على الرئيس الأميركي إطلاق مبادرة قائمة على خطته المؤقتة والخاصة بالانسحاب الجزئي التي طرحها في ٤ فبراير/ شباط. ومن الناحية الرسمية، لن يفتح المصريون النار إلاّ «في حالة وقوع استفزازات إسرائيلية أو الفشل النهائي للجهود الدبلوماسية». ويعلن السادات أن أبريل/ نيسان، سيكون «شهر الحسم»، ولكن دون أن يوضح أي حسم يقصد.

ويتصاعد التوتر في صفوف القيادة المصرية. فجماعة علي صبري تجعل من استئناف القتال برنامجها الرئيسي. ويكلف السادات هيكل بأن يؤكد في صحيفته أن الجيش ليس مستعدًا. فيُعامل بوصفه انهزاميًّا. وينظم السادات لجنة الإعداد للحرب بهدف دراسة الوضع الفعلي للجيش. فيؤكد الفريق فوزي، قائد الجيش، أنه لم يعد ينتظر سوى صدور الأمر، لكن الضباط القادة الآخرين متحفظون. وينصب الجدل على نوايا عبد الناصر. فيرى خصوم فوزي أن الرئيس الراحل لم يتمكن ماديًّا من إعداد خطة حقيقية لعبور القناة، وذلك، بكل بساطة، لأن إعادة تسليح مصر لم تكن قد اكتملت عند موته. ما يعني أننا بعيدون عن استرداد سيناء وأقرب إلى عودة إلى حرب الاستنزاف.

ويواصل السادات مناورته الخاصة بعزل منافسيه. وليس بوسعهم الحصول على مساندة من الاتحاد السوفييتي، المعارض منذ البداية لمغامرة عسكرية. والمؤسسة العسكرية تصبح معادية لهم. وهو يفتح جبهة جديدة بدعوته إلى اتحاد سريع مع شركاء الاتحاد الفيديرالي العربي. فإذا ما تحقق هذا المشروع، فإنه ينطوي على إعادة تكوين قوام المؤسسات ومن ثم استقالة عدد من المسؤولين الرئيسيين أو استبعاد منافسي السادات. ويجتمع قادة الدول المعنية في القاهرة في ١٣ و١٤ أبريل/ نيسان. والمباحثات صعبة. والأسد هو الأكثر تأييدًا للاتحاد، فالإلهام البعثي يفرض ذلك. وفي نهاية المطاف، ينسحب السودان من المشروع، الذي هو اتحاد صوري أساسًا. فكل بلد يحتفظ بسيادته الكاملة وبحقه في تحديد نظامه السياسي والاجتماعي. وفي ١٧ أبريل/ نيسان يتم في بنغازي إعلان «اتحاد الجمهوريات العربية» الذي يشمل سوريا والجمهورية العربية المتحدة وليبيا.

ويتضمن «إعلان بنغازي» الجملة المأخوذة من قمة الخرطوم حول رفض الصلح والمفاوضات مع إسرائيل. وتقدم الدبلوماسية المصرية التأويل المعتاد للصلح والذي يعني المصالحة بأكثر مما يعني «السلم». ومصر مستعدة لتوقيع اتفاق سلام، لا معاهدة صلح. ومن جهة أخرى يجري شد الانتباه إلى حقيقة أن «لا» الثالثة («لا للاعتراف») لم تجر استعادتها.

وفي أبريل/ نيسان، تحاول الدبلوماسية الدولية، أي الأميركية بالأخص، استكشاف طريق تسوية مؤقتة من شأنها السماح بإعادة فتح قناة السويس واستبعاد خطر الحرب. ففي مرحلة أولى، سيتعين على الإسرائيليين خفض وجودهم العسكري بينما سيتعين على المصريين إعادة تشغيل القناة. وفي مرحلة ثانية، سيتعين على الإسرائيليين الانسحاب مسافة ٤٠ كيلومترًا من القناة، التي من شأنها أن تُفتح أمام الملاحة البحرية، بما في ذلك الملاحة البحرية الإسرائيلية.

ويحدد المصريون مواقفهم. فهذا يجب أن يكون مرحلة في اتجاه انسحاب كامل يشكل شرطًا لاستخدام الإسرائيليين القناة. والمسألة ليست مسألة ترتيب من شأنه تأبيد الوجود الإسرائيلي في سيناء ويميل إلى أن يكون سلامًا منفصلاً. ولا يريد الإسرائيليون سماع شيء إلاَّ عن «تخفيف متبادل» للقوات المسلحة في إطار تفاوض متمايز عن التفاوض العام. ثم يطالبون بإعلان رسمي لإنهاء حالة الحرب من جانب مصر، ما من شأنه حرمانها من أي ذريعة لمنع الحركة في القناة. كما تخامرهم متعة خبيثة في استعادة التمييز العربي بين إنهاء حالة الحرب والصلح. إلاَّ أنهم يفكرون في إبداء استعدادهم للتوافق باقتراحهم تطبيق هذه الخطة المؤقتة ضمن استئناف مهمة يارنج.

وعن طريق الأميركيين دومًا، يحدد السادات مواقفه. إن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يمتد إلى ممرات سيناء. أمَّا المرحلة الثانية، بعد ستة شهور، فهي مرحلة الانسحاب إلى الحدود الدولية. ومن ثم فمن غير الممكن التوفيق بين المواقف، لكن روجرز يأمل في التمكن من تحريك الأمور بذهابه إلى الشرق الأوسط. ويتم الإعلان عن أول زيارة لوزير خارجية أميركي منذ فوستر دالاس في عام ١٩٥٣ على أن تتم في مستهل شهر مايو/ أيَّار.

مايو/ أيَّار مصري

مرة أخرى، يصدر إعلان بنغازي في ١٧ أبريل/ نيسان دون التشـــاور مـــع القيادة الجماعية المصرية. والرهان لا يقتصر على التوجهات السياسية الرئيســـية، بل يمتد أيضًا إلى السيطرة على مواقع اتخاذ القرار في الدولة والحزب. وخصـــوم السادات مقتنعون بأن الرئيس ينوي عزلهم من مناصبهم. وهم يستندون إلى أجهزة تنصت في محل إقامة ديپلوماسيين أميركيين في القاهرة، فهذه هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامهم لمحاولة معرفـــة مضـــمون الاتصـــالات الســـرية بـــين الســـادات والأميركيين (كان السادات قد جعل من بيرجس أحد محاوريه الأثيـــرين). ويبـــدأ اختبار القوة في الأيام الأخيرة لشهر أبريل/ نيســـان فـــي داخـــل قيـــادة الاتحـــاد الاشتراكي العربي ويجد ترجمة له في رفض الموافقة على إعلان بنغازي. وبـــدلاً من السعي إلى الفوز بالموافقة عبر مناقشة طويلة، يدفع السادات في اتجاه تصويت سريع، لكي يتمكن، على الأرجح، من معرفة عدد خصومه وعدد أنصاره. فيجـــد نفسه في الأقلية ويضطر إلى قبول تعديلات مهمة لمشروع الاتحاد.

وخلال تظاهرات عيد الأول من مايو/ أيار، والتي تدور فـــي منـــاخ معـــاد للسادات، يستعيد الرجل في خطبته التعبير الناصري الخاص بـــ«مراكز القـــوى» لكي ينال من معارضيه. وفي المساء، تعلن الصحافة استقالة علـــي صـــبري مـــن مناصبه التنفيذية. وفي ٣ مايو/ أيار، يتم تأكيد النبأ. ويمكث علي صبري في منزله الخاص، لكنه يستقبل فيه معارضي السادات، الذي يرى في ذلك تنظيم مؤامرة.

وفي تلك الأثناء، يبدأ روچرز جولته في الشرق الأوسط بزيارة لبنان. فيجـــدد تمسك الولايات المتحدة بالوحدة الترابية للبلد (وهي، ساعتها، ليست محل نزاع). ثم يذهب إلى الأردن. فيستفيد الملك حسين من ذلك ليثبت أنه سيد البلد بالفعـــل. فـــلا يُسمح بأي تظاهرة في عمان. وإذا كانت العلاقات الثنائية ممتازة، فـــإن الملـــك لا يسعه مع ذلك إلاّ إبداء شعوره بالمرارة. فهو كان أول قائد دولة عربي يريد تطبيق القرار رقم ٢٤٢ ودعم جهود السلام، والحال أن الأميركيين قـــد اســـتبعدوه مـــن المجريات الأخيرة لمهمة يارنج ثم ركزوا جهودهم على مســـألة القنـــاة. ويتمســـك روچرز بتصريحاته المبدئية الخاوية من تطبيق عملي حـــول «التعـــديلات غيـــر الجوهرية» لخطوط ٤ يونيو/ حزيران ويرفض إعادة طرح مسألة القدس.

وفي ٥ مايو/ أيار، يصل إلى القاهرة. فيشدِّد السادات على رغبته في التوصل إلى اتفاق لا يكون مجرد اتفاق مؤقت كما يشدِّد على ضرورة قيام الأميركيين بتحديد مواقفهم وهو يوضح لهم بصراحةٍ رغبته في تحسين علاقات بلاده بالولايات المتحدة. وهو لا يريد اعتبار مصر زبونًا للاتحاد السوفييتي. ويصل الأمر به إلى حد إفضائه لروچرز سرًّا بخبايا الصراعات على السلطة في صفوف القيادة المصرية(٢٤).

وإذا كان مناخ المحادثات في مصر وديًّا، فإن المحادثات التي تدور في اليوم التالي في إسرائيل هي على أقل تقدير محادثات «نشطة» وهو ما يعني في اللغة الدبلوماسية «عاصفة». فجولدا مئير ترفض أي أفق للعودة إلى الحدود الدولية. على أن الحكومة الإسرائيلية لا يمكنها السماح لنفسها بأن تظل دومًا في موقف الاعتراض والعرقلة. ومن ثم فإن دايان، بموافقة من جولدا مئير، يبدو أكثر مرونة إذ يقترح انسحابًا إلى خط الممرات، ولكن مع حظر قيام مصر بإرسال قوات من الضفة الأخرى للقناة. ويجري تكليف سيسكو بنقل الرسالة إلى القاهرة في ٩ مايو/ أيار. فيعبر السادات عن اهتمامه شريطة دمج هذا الاقتراح في إطار تسوية شاملة.

وفي ١٠ مايو/ أيار، يعلن السادات عزمه حل كل قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي. فيبدأ اختبار القوة الحقيقي. ويحاول المعارضون تنظيم صفوفهم للتصدي للسادات، الذي يرى في ذلك بداية انقلاب لابد أن يكون من تنظيم الفريق فوزي. فيخاطب السادات مباشرة كوادر الجيش والحزب العليا في حين أن فوزي ينتظر دومًا صدور الأمر إليه باستئناف قتال إسرائيل.

وفي ١٣ مايو/ أيار، يجري تغيير الحكومة لصالح رجال السادات بينما يتهم الفريق فوزي هذا الأخير بأنه باع نفسه للأميركيين. وينظم المعارضون استقالة جماعية سعيًا إلى استثارة أزمة للنظام. وهناك اشتباه بأنهم يريدون استثارة تظاهرات جماهيرية تذكِّر بما حدث عند تنحي عبد الناصر في يونيو/ حزيران ١٩٦٧. فيستبقهم السادات ويأمر بتوقيف جميع المستقيلين وكذلك الفريق فوزي. وفي مساء ١٤ مايو/ أيار، يصبح انتصاره أكيدًا.

وخلال الأزمة، استفاد أولاً من شرعيته كرئيس يتمتع، بعد ستة عشر عامًا من قيام النظام الناصري، بتأييد مؤسسات الدولة الرئيسية. وقد انحاز إليه منذ

البداية المقربون من عبد الناصر كهيكل وأشرف مروان، صهر عبد الناصر. وكان رجال القيادة الجماعية عديمي الشعبية بسبب ارتباطهم بالممارسات البوليسية لستينيات القرن العشرين في حين أن السادات يعد باستعادة دولة القانون. وهو يهاجم أولئك الذين وضعوا أجهزة التنصت في كل مكان، بما في ذلك في مكتبه. وهو يعلن بشكل احتفالي عن إلغاء نظام التجسس البوليسي. ويبدو أنه لم يكن هناك مشروع انقلاب حقيقي، بل بالأحرى محاولة لتنظيم معارضة، في آخر لحظة، وهو ما يؤول إلى الشيء نفسه تقريبًا في نظام سلطوي.

وفي الخريف، ستجري محاكمة جميع «المتآمرين» والحكم عليهم بعقوبات حبس طويلة. ثم سيجري إخلاء سبيلهم تدريجيًّا عندما يُرى أنهم لم يعودوا يشكلون خطرًا.

و«حركة التصحيح» التي تتلو ما حدث هي بالدرجة الأولى عملية تطهير واسعة للمعارضين المحتملين في داخل مؤسسات الدولة والحزب. ويصبح السادات السيد الوحيد للسلطة وإن كان يوسع القاعدة الإيديولوجية لنظامه لتشمل اليسار المتمركس وهو ما يجري التعويض عنه في الوقت نفسه بخروج مناضلي الإخوان المسلمين من السجن. وهو يقدم توليفة لمقاربته الجديدة بشعار «العلم والإيمان»، أي الاشتراكية والإسلام.

وقد تمتع السادات بتأييد كبار الضباط. فيصبح الفريق صدقي وزيرًا للدفاع ويصبح الفريق الشاذلي رئيسًا لهيئة الأركان العامة في ١٦ مايو/ أيار. وفي هذا السياق، يتمسك الرئيس بمقترحاته السابقة فيما يتعلق بالقناة، أي أنه لا يأخذ في حسبانه أفكار دايان. وهو يعيد التأكيد على مضمون تصريحاته وإن كان يدعو الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف.

وقد تابع السوفييت الأحداث دون أن يبدوا رد فعل حيالها. وإزالة المجموعة التي جرى تصويرها على أنها موالية للسوفييت ليست مؤاتية لهم وإن كانت تُبعد خطر الحرب. وبالمقابل، فإنهم ينزعجون من الاستقبال الذي تم لروجرز ومن استبعادهم من المفاوضات الجارية. وأخيرًا، فإن السادات لا يبدو لهم شخصية جديرة بالثقة. ومع إشعار مسبق بيومين فقط، يصل بودجورني إلى القاهرة في ٢٥ مايو/ أيار مع وفد مهيب. والمراد هو التوصل إلى عقد معاهدة صداقة سوفييتية –

مصرية. فيوافق السادات على ذلك فورًا، إذ يرى في ذلك الوسيلة لطمأنة الناصريين والماركسيين وللتأكد من حصوله على شحنات السلاح.

ونص المعاهدة، الموقع في ٢٧ مايو/ أيار ١٩٧١، نص جد مرن ولا يفعل سوى تأكيد ما هو قائم بالفعل بين البلدين. وهو لا يعطي الاتحاد السوفييتي أي حق في التدخل في الشؤون المصرية. وفي جميع الأحوال، يوضح المسؤولون المصريون لمحاوريهم الغربيين أن مصر، خلافًا لتشيكوسلوفاكيا، ليست ذات حدود مشتركة مع الكتلة الشرقية وأن بالإمكان القيام في أي لحظة بإلغاء المعاهدة إذا ما تبين أن هذا ضروري. ومن الناحية الظاهرية، تخلى السادات عن عدم الانحياز الناصري، لكن السوفييت، بحصولهم على معاهدة بالشكل المناسب والواجب، قد ذكّروا الرأي العام المصري المتحفظ بالمعاهدات السابقة التي فرضتها بريطانيا العظمى، الدولة الاستعمارية المكروهة.

وقد أنزعج الإسرائيليون من الأزمة. فالحال أن انتصار السادات إنما يضعه في مركز جيد للحصول على رضا الولايات المتحدة. أما المعاهدة السوفييتية – المصرية فهي تسمح لهم باستئناف خطابهم عن مصر المستعمرة السوفييتية، لكن واشنطون لا تشاطرهم هذا التحليل.

ومن المؤكد أن الرأي العام المصري لديه رؤية أفضل للأمور، كما تبين ذلك نكتة راجت آنذاك، بتنويعات عديدة لصياغتها: «السادات بيعمل زيّنا، يغمز شمال ويحوّد يمين».

وأحداث الأسابيع التالية تمضي بالفعل في هذا الاتجاه[٢٥]. وقد قام دونالد بيرجس، الممثل الأميركي في القاهرة، بالأصالة عن نفسه، بإعداد مشروع نص أقل وعورة للمقترحات المصرية فيما يتعلق بالخطة المؤقتة. وقد أوضح دون لبس أنه تصرف دون التشاور مع رؤسائه، لكن السادات والمحيطين به لم يصدقوه. وفي مستهل شهر يونيو/ حزيران، يلتقي السادات وهيكل بيرجس سرًا وينقلان إليه صيغة قريبة من نصه. ويصرح السادات بأنه مستعد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة إذا ما تم عقد الاتفاق المؤقت، ما من شأنه أن يسمح له بأن يطلب رحيل كبار الضباط السوفييت، ولكن ليس رحيل المستشارين، عن مصر. وهو يشكو بمرارة من شحنات الأسلحة الأميركية المرسلة إلى

إسرائيل. وسيظل هيكل قناة الاتصال السرّية بينه وبين الأميركيين. ولعظيم خيبة أمله، لا يرد الأميركيون فورًا. فيشدّد السادات النبرة ويعلن في ٢٢ يونيو/ حزيران، في خطاب علني، أن عام ١٩٧١ سيكون «عام الحسم». فالجمهورية العربية المتحدة لا يمكنها الانتظار إلى ما لا نهاية. والحرب لا مفر منها، وستكون أقسى من جميع الحروب التي سبقتها وستدفع مصر الثمن الذي لابد لها من دفعه.

ويجب القول إن إدارة نيكسون تنخرط للتوّ في اتصالات سرية مع الفيتناميين الشماليين في باريس وإن كيسنجر سيضطلع في ٩ يوليو/ تموز برحلته السرّية إلى بكين والتي سيتلوها الإعلان عن زيارة من جانب نيكسون إلى الصين الشعبية. فيجري انتظار انتهاء يوليو/ تموز حتى يذهب سيسكو إلى إسرائيل لإجراء محادثات غير مثمرة، لأن الإسرائيليين يرفضون مرابطة قوة مصرية رمزية على الضفة الأخرى للقناة. والواقع الدولي الماثل تسيطر عليه أيضًا محاولة الانقلاب في المغرب وإنهاء إمكانية تحويل الدولار إلى الذهب (١٥ أغسطس/ آب ١٩٧١) وأزمة باكستان الشرقية.

ولابد من أن نضيف أن الدبلوماسيتين المتوازيتين لقائدي الدولتين لا تسهل وضوح الاتصالات. فمحمود رياض، وزير الخارجية المصري، لا يجرى إخباره بالمضمون الكامل لمحادثات السادات مع الأميركيين وهو يميل إلى التعبير عن خط «متشدّد» بالأحرى. وتحاول وزارة الخارجية الأميركية الحفاظ على موقف معقول، لكنها لا تتمتع بمساندة من البيت الأبيض، ما يجعل مصداقيتها على المحك بصورة منتظمة. وقد أشار نيكسون إلى سيسكو بأن يمضي إلى أبعد مدى ممكن، بيد أن من غير الوارد تدشين أزمة مع الحكومة الإسرائيلية. فعام ١٩٧٢ سيكون عام انتخابات.

وفي ١٩ يوليو/ تموز ١٩٧١، يحاول عسكريون مؤيدون للشيوعية القيام بانقلاب في السودان للإطاحة باللواء النميري. فتحشد ليبيا ومصر كل إمكاناتهما لتنظيم انقلاب مضاد تلاه حمام دم هلك فيه العديد من المناضلين الشيوعيين. وتتحدث موسكو عن «الإرهاب المعادي للشيوعية». والسوفييت غاضبون من مصر، إلا أنهم لا يمكنهم عمل شيء.

انبثاق أوروبا

حتى عام ١٩٧٠، لم يكن للجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي كانت لا تزال تتكون من ستة أعضاء، غير نزوع اقتصادي. إلاّ أن مما لا مفر منه أن عقد اتفاق تفضيلي، خلال صيف عام ١٩٧٠، بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل، إنما يتخذ دلالة سياسية لأن الدول العربية قد عبرت عن احتجاجات عنيفة. وقد اتخذت فرنسا موقفًا «بنّاءً» فيما يتعلق بهذا الملف، إذ لم تسع إلى أن تجعل منه أداة للضغط على إسرائيل.

وفي خريف عام ١٩٧٠، تعمل الجماعة الاقتصادية الأوروبية على تزويد نفسها بمقاربة جماعية للمشكلات الدولية الكبرى. وفي الدورة الوزارية الأولى للجنة السياسية التي تنعقد في ميونخ في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٠، حثت فرنسا على تحديد «مفاهيم مشتركة» فيما يتعلق بالملف الإسرائيلي - العربي. وقد جرى تكليف الخبراء بإعداد الملف. والموضوعات المعالجة هي حرية الحركة وإنشاء منطقة منزوعة السلاح ووضعية القدس، وهي موضوعات تضاف إليها مسألة الفلسطينيين. وقد جرى إشراك البلدان الأربعة المرشّحة، وبينها بريطانيا العظمى، في التحرك.

وتبدأ «المحادثات وتبادلات الآراء بين عشر دول» في مستهل شهر ديسمبر/ كانون الأول. وبشكل موازٍ، يتوافق سفراء الدول الست في إسرائيل على إجراء تبادلات للآراء وتقاسمات للمعلومات. وضمن الدول الست، تتحمل هولنده مسؤولية النظر في مسألة حرية الحركة في خليج العقبة، وتتحمل ألمانيا مسؤولية النظر في مسألة قناة السويس، وتتحمل فرنسا مسؤولية النظر في مسألة المناطق منزوعة السلاح بينما تختص إيطاليا بمسألة القدس وتختص بلچيكا بالمشكلة الفلسطينية. ويتم الاتفاق بسهولة فيما يتعلق بحرية الحركة والمناطق منزوعة السلاح مع مرابطة قوات دولية. وبالمقابل، تعادي هولنده انسحابًا إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، والألمان والإيطاليون «متحفظون» هم أيضًا فيما يتعلق بهذا الموضوع. ويتم قبول مبدأ تدويل القدس، إلاّ أن هناك خلافات فيما يتعلق بمداه وأساليبه. ويعترف الجميع باستحالة تسوية النزاع دون أن ينضم إلى هذه التسوية الفلسطينيون، و، في حالة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة أو نظام حكم ذاتي، لابد من

أن تنضم إلى هذه التسوية البلدانُ العربية وفي المقام الأول الأردن. وفيما يتعلق باللاجئين، تجري استعادة صيغ قرارات الأمم المتحدة. ويجري التفكير في خطة لإعمار الشرق الأوسط وإنمائه.

والحال أن التباينات العامة لتفسير القرار رقم ٢٤٢ إنما يعاد إنتاجها على المستوى الأوروبي. وفي مايو/ أيار ١٩٧١، يرجع الملف إلى مستوى وزراء الشؤون الخارجية. وبعد توافق أخير مع المرشحين الأربعة، ينشر الوزراء بيانهم الأول حول الشرق الأوسط في ١٩ مايو/ أيار ١٩٧١. واللغة غامضة نسبيًا: فهم يرون أن السلام العادل في الشرق الأدنى إنما يتميز بأهمية عظيمة بالنسبة لأوروبا ويقدمون مساندة علنية لمهمة يارنج. وهم يرون أن القرار رقم ٢٤٢، بتطبيقه بجميع أجزائه، يشكل أساس التسوية. وتعلن الحكومات الست استعدادها، بقدر إمكاناتها، للمساهمة، حين يحين الوقت لذلك، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأدنى. ويجري نقل مضمون البيان إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

والحال أن «الوثيقة الأوروبية» تُقَابَلُ في إسرائيل استقبالاً سيئًا وذلك بسبب الإشارة إلى مهمة يارنج، فهي ملف تواجه إسرائيل فيه صعوبات. وترى الصحافة في تلك الإشارة يد فرنسا، التي من شأنها السعي إلى «عزل إسرائيل»، ويجري الهجوم على ألمانيا التي، بسبب ماضيها النازي، ما كان يجب لها اتخاذ موقف كهذا. وكان قد تم الحصول على مضمون الأعمال التمهيدية، ومن هنا إدراك أن الأمر يتعلق بالفعل بعمل جماعي. وهم يرون في ذلك العلامة المزعجة على انخفاضٍ لنفوذ إسرائيل في أوروبا.

وتذهب جولدا مينير إلى مؤتمر الدولية الاشتراكية، الذي ينعقد في هلسنكي في أواخر شهر مايو/ أيار ١٩٧١، لتتوصل إلى تغيير لموقف شركائها الأوروبيين. وعبر سلسلة من المداخلات القوية، تفرض قرارًا يحيل إلى وقف إطلاق النار في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ويعبر عن الانزعاج من إرسال شحنات أسلحة سوفييتية إلى بلدان عربية وينص على توازن القوى ويستعيد بالأخص تيمة المفاوضات المباشرة.

وهذا النجاح الشخصي لرئيسة الوزراء الإسرائيلية لا يغير الوضع في شيء. فـ«مجموعة العمل» و«اللجنة السياسية» تستأنفان مشاوراتهما اعتبارًا من صيف عام ١٩٧١. وتكشف الديبلوماسية الأوروبية جوهرها الخاص: إنها بالدرجة الأولى ديبلوماسية بين الأوروبيين للتوصل إلى موقف مشترك وهي بالدرجة الثانية ديبلوماسية تعمل خارج أوروبا. وهكذا، ففي يوليو/ تموز ١٩٧١، يتنصل فالتر شيل، وزير الشؤون الخارجية الألماني، ليس من بيان الدول الست، وإنما من مضمون وثائق العمل التي سبقته، مبرزًا بذلكَ الخلاف حول تفسير القرار رقم ٢٤٢. وتستثير المسألة انزعاجًا سافرًا من جانب الديبلوماسية الفرنسية ويرد الألمان بأن الأمر يتعلق هنا بسوء فهم.

كوارث فلسطينية

في لبنان، هيمنت على صيف عام ١٩٧٠ انتخابات رئاسية عرفت ارتدادات كثيرة. فقد انسحب اللواء شهاب من المنافسة. وينجح الائتلاف المعادي لشهاب في ضرب مرشحه، إلياس سركيس، بانتخابه عبر اقتراع مبكر، في ١٧ أغسطس/ آب ١٩٧٠، سليمان فرنجية، أحد كبار الأعيان الموازنة الشماليين، ذي المسلك «الإقطاعي». وحكومته الأولى ذات مصدر إلهام إصلاحي. وفي الوقت نفسه، يجري الانخراط في تطهير للاستخبارات العسكرية لـ«المكتب الثاني» المتهم بانتهاجه سياسة معادية للديموقراطية ومعادية للبرلمان خلال الولايتين السابقتين. وينجم عن ذلك إضعاف جسيم للجيش خلال هذه الفترة الحرجة.

وتظل التوترات قوية بين فريق من السكان والفلسطينيين. وتقع معارك بين الفدائيين والناصريين الملتفين حول النائب محمود سعد في صيدا، في ٢٤ أغسطس/ آب، بصدد خطة روجرز. ويدشن فرنجية ولايته بحضور قمة القاهرة في ٢٤ سبتمبر/ أيلول. والفترة التالية أكثر هدوءًا، بسبب أحداث الأردن. ويترافق صعود الأسد إلى السلطة في دمشق مع تنشيط واضح للعلاقات مع لبنان، خاصة في المجال الاقتصادي. إلاّ أنه يجري الاضطلاع ببعض عمليات الفدائيين انطلاقًا من الجنوب اللبناني. وفي ١٦ و٢٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٠، يشن الإسرائيليون عمليات انتقامية ضد قرى القطاع الأوسط من المنطقة الحدودية.

وبحسب حصيلة رسمية إسرائيلية، يبدو أنه قد وقعت ٤٠٧ حوادث في عام ١٩٧٠ على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية، أدت إلى مصرع ١١ جنديًا و١٨ مدنيًا إسرائيليًا وإصابة ٩٣ جنديًا و٤٧ مدنيًا لبنانيًا ويبدو أن ١٧٨ فدائيًا قد قتلوا.

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٧١، على أثر مواجهات، يتمكن رجال فتح من إزالة منظمة العمل لتحرير فلسطين ويحتجزون لبضعة أيام عصام سرطاوي، زعيمها، قبل إخلاء سبيله. وفي منتصف يناير/ كانون الثاني، يشن الإسرائيليون غارة محمولة جوًا ضد قاعدة صرفند الفلسطينية قرب صيدا. وفي مستهل فبراير/ شباط، يجري استهداف قرية الخيام بدورها. ولبعض الوقت، يدعو بعض قادة فتح إلى عودة إلى «السرِّية» تتمثل ترجمتها بالأحرى في خفض الإعلان عن نشاطات المقاومة مع إغلاق عدد معين من مكاتب المنظمات الفلسطينية. وتحذو الصاعقة حذو هذا التحرك على أثر سيطرة حافظ الأسد عليها. فيجري النظر إلى ذلك باعتباره علامة على التخلي عن مشاريع التحريض الاجتماعي وعلى التقارب بين سوريا ولبنان.

وفي الأراضي المحتلة، يتباين الوضع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فالضربات التي وُجِّهت إلى المقاومة الفلسطينية خلال سبتمبر/ أيلول الأسود تجد ترجمة لها في انخفاض واضح للعمليات ضد قوات الاحتلال. وقد شغلت المسألة السياسية الأذهان. وتسببت الأحداث في ضربة رهيبة لهيبة الملكية الهاشمية، حيث توجد عائلات كثيرة على جانبي نهر الأردن. ومن جديد، يتعرض الأعيان لغواية الحكم الذاتي. ولأول مرة، يدور الحديث على المكشوف، في المحادثات الدولية، عن إنشاء دولة فلسطينية. وفي منظمة الأمم المتحدة، تحث وفود العالم الثالث على الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وقد بدا الشيخ الجعبري، عمدة الخليل، نشيطًا نشاطًا خاصًا خلال الخريف. وهو يستعيد المشروع الذي قدمه آخرون بالفعل والخاص بوضع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، تحت الوصاية الدولية لمدة خمس سنوات على أن يتلوها تعرف على الآراء عن طريق استفتاء. والحال أن كبار أعيان فلسطينيين من الدياسبورا [الشتات] كعبد المجيد شومان، الملياردير الفلسطيني المؤسس للبنك العربي، إنما يدفعون أيضًا في اتجاه حل الدولتين[٢٦]. والفكرة تجتذب أيضًا بعض الكوادر العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن الواضح تمامًا أن الإسرائيليين يديرون الأذن الصماء. فعلى العكس من ذلك، يقيمون مستوطنات جديدة. فيجري إنشاء مدينة إسرائيلية على مشارف الخليل على أراض صودرت من الناحية الرسمية لإنشاء مخيم عسكري. وهي تأخذ الاسم التوراتي كيريات عربه، الاسم المرادف للخليل في سفر التكوين. ويتم إنشاء أول مستوطنة في قطاع غزة، وهي مستوطنة كفار داروم.

والحال أن دمج الضفة الغربية بإسرائيل إنما يتقدم مع التصريح الممنوح، في يوليو/ تموز ١٩٧١، للسكان بالذهاب بحرية (دون تصريح مسبق) إلى القدس وإلى إسرائيل. ومن المحظور عليهم استخدام سياراتهم الخاصة وقضاء الليل هناك. وهذا يسمح بتخفيف مهام الإدارة العسكرية وإبراز ليبرالية الاحتلال. لكن الفلسطينيين يجدون كل سهولة لبيان الشبه بين هذه التدابير وتدابير الـ *townships* المميزة لنظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا.

وفي قطاع غزة[٢٧]، يعد العنف يوميًا ضد قوات الاحتلال والمشتبه بتعاونهم معه: إلقاء القنابل اليدوية على المركبات المدنية والعسكرية الإسرائيلية، أعمال التخريب المتنوعة، عمليات اغتيال المتعاونين مع الاحتلال. والاعتقالات عديدة، ويلجأ الإسرائيليون إلى عمليات نسف للبيوت «التي كانت ملاذًا لإرهابيين». وبالنسبة للفترة الممتدة من الأول من أكتوبر/ تشرين الأول إلى ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٠، يمكن أن نعد، وفقًا للمعلومات التي تم الإعلان عنها، ٣٦ هجومًا بالقنابل اليدوية و٥ تفجيرات لأجهزة مفخخة و٤ انفجارات لألغام ومصرع ٣٦ مدنيًا عربيًا (بينهم ٥ نساء) وإصابة ٩١ بجراح (نجد بينهم سيدتين و١٤ طفلاً) على أثر اعتداءات وتسويات لحسابات ومصرع ٨ «إرهابيين» وإصابة ٤ بجراح، دون سقوط قتلى بين صفوف العسكريين وإن كان ٢٣ منهم قد أصيبوا بجراح.

وفي مستهل يناير/ كانون الثاني، يؤدي هجوم على مركبة إسرائيلية إلى مصرع طفلين، ما يسبب شعورًا قويًا بالصدمة في إسرائيل. فيجري القيام بعمليات تمشيط، لكن السلطات الإسرائيلية تضطر إلى الاعتراف بأن المقاومة تسيطر على قطاع غزة. والحال أن آرئيل شارون، الذي يقود «الجبهة الجنوبية» منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٠، إنما يتولى المسألة بشكل مباشر. وهو عازم على استئصال «وجود الإرهابيين». فيعيد تنظيم الاستخبارات ويكثر من الاعتقالات. ويجري

إرسال وحدات من حراس الحدود، وهم جنود محترفــون معروفــون بشراســتهم وكفاءتهم، ليحلوا محل جنود القوة العسكرية. ويتم استخدام كل أســاليب الاختــراق وزرع العملاء المزدوجين. وما يدور في عام ١٩٧١ هو «معركة جزائر» حقيقية مع استخدام منهجي للتعذيب وقتل الأشخاص «الذين انتهكوا حظر التجــول أو لــم يمتثلوا لتحذيرات حراس الحدود والجنود». وبعض أوساط اليسار الإسرائيلي تعلن غضبها على هذه الأساليب. ويعد الجيش الإسرائيلي بإجراء تحقيــق حــول هــذه المزاعم، إلاّ أنه لا سلطة له على حراس الحدود. على أن دايان يعتــرف بوجــود بعض «التجاوزات».

وبالمعنى الأكثر حرفية للمصطلح، يضطلع شارون بتربيع عســكري لقطــاع غزة إلى وحدات عرضها ١٥٠٠ × ١٥٠٠ متر. فيأمر بتسوية ســياجات بيــارات البرتقال بالتراب ويشق هناك طرقًا واسعة. ويسلك المسلك نفسه في المخيمات مــع هدم آلاف البيوت وعمليات الإجلاء القسرية للسكان. ويعاد إسكان البعض بشــكل استبدادي في سيناء المصرية، وهو ما يتعارض مع اتفاقيات جنيــف. والحــال أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والتي ليست لها سلطة للتــدخل في الأرض المصرية، إنما تمتنع عن تقديم الحصص الغذائية والخدمات الاجتماعية للأسر المطرودة إلى العريش.

ويتم اكتشاف المخابئ العديدة للمقاومة. فيتم قتل أو أسر القادة الرئيسيين الذين ينتمون في غالبيتهم العظمى إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ويمكن اعتبار أن النصر الإسرائيلي قد تحقق في مستهل عام ١٩٧٢.

على أن نبرة الثقة التي تتحدث بها السلطات والخطب التي يتمسك بها دايــان دومًا عن العلاقات الطيبة بين من يمارسون الاحتلال وضحايا الاحتلال لا يجب لها أن تحجب الحقيقة الملموسة المتمثلة في وجــود مــا بــين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ ســجين فلسطيني بصفة مستديمة في السجون الإسرائيلية بتهمة ارتكاب أعمــال مقاومــة، وهذا العدد يمثل شريحة من السكان البالغين الذكور ليست عديمــة الأهميــة. ولا يمكن أن ينبثق أي حل سياسي، بما في ذلك على المستوى المحلــي. والحــال أن شلومو هليل، وزير الشرطة الإسرائيلي، إنما يوضح جيدًا المعضــلة فــي مقابلــة صحافية نشرت في ٩ أغسطس/ آب ١٩٧١[٢٨]: إذا ما قبلت إسرائيل التفاوض مع

ممثلين فلسطينيين، فمن الوارد أن ينشأ عن ذلك وضعان ضاران بمصالحها بدرجة واحدة. فإمَّا أن تنسحب إسرائيل، من «يهودا والسامرة»، تاركةً للسكان الاهتمام بحكم أنفسهم، أو أن الاتفاق لن يكون غير مجرد مظهر خادع، أي أننا سنكون بإزاء ضم مستتر. وفي كل من الحالتين، فإن المشكلة لن تحل مع ذلك، بينما سيتبخر أي أمل في تسوية مع الأردن ومع «جميع الفلسطينيين المقيمين على الضفة الأخرى لنهر الأردن».

وفي الأردن، يحاول الفدائيون مقاومة الضغط المتزايد الممارس ضدهم، ومن هنا وقوع أعمال عنف جديدة. وفي ٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٠، يشن الجيش هجومًا حقيقيًّا في قطاع جرش، ما يؤدي إلى أسر ٦٣ بينما «يختفي» ٨٠ فدائيًّا(٢٩). وبشكلٍ موازٍ، يجري تطهير الإدارة والجيش من عناصرهما الفلسطينية أو المؤيدة للفلسطينيين. فيذهب الباهي الأدغم على وجه السرعة إلى عمان وينجح في أن يعقد في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول اتفاقًا جديدًا يستعيد مضمون الاتفاقات السابقة وإن كان يشدِّد بكل تأكيد على نزع سلاح الميليشيات. وهذا يستثير تمردًا حقيقيًّا بين المقاتلين، الذين يجبرون منظمة التحرير الفلسطينية على التنصل من توقيعها على الاتفاق.

والحال أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، السكري دومًا بفكرة الحرب الشعبية، إنما تقرر الانخراط وحدها في حرب عصابات ضد الجيش الأردني، لكن هذا مردوده ضئيل على واقع علاقات القوة. وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٠ ومستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٧١، يسيطر العسكريون الأردنيون على آخر طرق الإمداد في اتجاه سوريا والعراق. ويجري توصيل أربعمائة فدائي، أغلبهم من الصاعقة، إلى سوريا. وتعقد منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقًا جديدًا مع السلطات في ١٣ يناير/ كانون الثاني بينما تواصل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التصرف بمفردها، ومن هنا تبادل للقدح بين المنظمتين. والحال أن الكاتب غسان كنفاني، المتحدث بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إنما يدعو من بيروت إلى الإطاحة بالنظام الأردني عبر عمليات تخريب وعمليات حرب عصابات. وفي نهاية المطاف، ترجع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى الصفوف، بعد أن وجدت

نفسها معزولة. وفي أواخر يناير/ كانون الثاني، تبدأ القوة العسكرية العراقية انسحابها من الأردن.

ويبدأ المجلس الوطني الفلسطيني الثامن أعماله في القاهرة في ٢٨ فبراير/ شباط في مناخ ارتباك عظيم. والانتكاسات المسجَّلة في الأردن وفي غزة توجه ضربة جد قاسية للمعنويات. والفُرقة كلية على الرغم من الخطب التي تدور عن توحيد المقاومة. وهناك خوف من إقامة دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. ويلقي السادات الخطاب الافتتاحي. وإذا كان يوضح أن من غير الوارد التخلي عن حقوق الفلسطينيين المشروعة، فإنه يرفض أي وصاية فلسطينية على اتخاذ مصر قرارها وعلى حقها في التفاوض. ويعزز عرفات مركزه في داخل منظمة التحرير الفلسطينية بتركيزه السلطات في اللجنة التنفيذية، حيث تتمتع فتح بالأغلبية، على حساب اللجنة المركزية.

وفي فبراير/ شباط ومارس/ آذار، يزيل الجيش الأردني القوات الفلسطينية الأخيرة الموجودة في المراكز الحضرية الكبرى. وفي أبريل/ نيسان، لا يعود الفدائيون موجودين إلاّ في منطقة عجلون وفي وادي نهر الأردن علاوة على بعض الجيوب المتصلة ببعض المخيمات الفلسطينية الواقعة تحت ضغط الجيش. وهم لا يزالون يمثلون قوة تصل إلى نحو ٥٠٠٠ رجل. وقد أدت المعارك إلى مصرع عدة مئات من الفلسطينيين. وتضطر القيادة الفلسطينية إلى اللجوء إلى دمشق.

وبعد توقف في شهر مايو/ آيار، يُستأنف الضغط على الفدائيين بلا هوادة في شهر يونيو/ حزيران. فالحكومة الأردنية، وقد قطعت كل اتصال سياسي بالمقاومة، عازمة الآن على التخلص منها. وفي ١٢ يوليو/ تموز، تطالب برحيل الفدائيين عن قطاع استراتيجي في منطقة عجلون. وبما أنهم يرفضون، فإن الجيش يشن في ١٣ يوليو/ تموز هجومًا مسبوقًا بقصف مكثف. وفي يومي ١٤ و١٥، يتم الاستيلاء على المواقع الفلسطينية الأخيرة في وادي نهر الأردن. والأيام التالية مكرسة للتمشيط. ويتم فورًا إعدام الجنود والضباط الأردنيين المنحازين إلى المقاومة. ويتراوح عدد القتلى بين الفدائيين بين ٢٠٠ و٢٥٠ (الخسائر مساوية على الجانب الأردني) ويتم أسر ٢٣٠٠. وينجح خمسمائة في الهرب إلى سوريا ويعبر مائة نهر الأردن ليسلموا أنفسهم إلى الجيش الإسرائيلي الذي يستخلص من ذلك نجاحًا دعائيًا

كبيرًا. وسيتم فيما بعد إخلاء سبيل الغالبية مع تخييرهم بين الرحيل إلى سوريا أو العودة إلى الحياة المدنية في الأردن.

وقد انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع في القاهرة اعتبارًا من ٧ يوليو/ تموز بجدول أعمال قوامه توحيد حركات المقاومة. والتقدم الوحيد في هذا المجال هو اندماج منظمتين صغيرتين في فتح، إحداهما منظمة عصام سرطاوي. ولا يسع المجلس الوطني الفلسطيني إلاَّ أن يسجل العزلة السياسية للمقاومة. وقد قام السوريون بحظر أي عبور لقوات فلسطينية انطلاقًا من أراضيهم إلى الأردن.

وترمز معركة عجلون إلى انتهاء الملاذ الأردني. ويجري اعتبار الفدائيين خارجين عن القانون. وخلال بضعة شهور، نجد أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، المتمسكتين دومًا بفكرة الحرب الشعبية، سوف تحاولان القيام بعمليات حرب عصابات حضرية، لكن بنتائج غير ثابتة. وفي أواخر عام ١٩٧١، سيتغلب عليها القمع بصورة نهائية.

وإذا كانت ردود الفعل العربية الأولى قد تميزت بالاعتدال نسبيًّا ترقبًا لاتفاق جديد، فإن النبرة سرعان ما تصبح حادة. وتعلن سوريا والعراق والجزائر وليبيا قطع العلاقات الديبلوماسية مع الأردن. وتشجب البلدان الأخرى بشدة السياسة الأردنية. وستحاول العربية السعودية بعد ذلك القيام بجهود وساطة سوف يتبين أنها غير مثمرة. فكل ما الملك حسين ووصفي التل على استعداد لقبوله هو صاعقة بالمواصفات الأردنية، أي قوات فلسطينية خاضعة لسيطرة الجيش الأردني الصارمة، على أن تحتفظ منظمة التحرير الفلسطينية بـ«تمثيل سياسي» في المملكة. وتزعم الملكية الهاشمية دومًا أنها المعبرة عن المطالب الفلسطينية «الحقيقية»، لكنها تقلل من شأن الهوة الناجمة عن أحداث ١٩٧٠ – ١٩٧١ وحجم الكراهيات المترتبة على عدد القتلى الفلسطينيين.

والحال أن الكارثة الأردنية قد تلاها سحق المقاومة في قطاع غزة بينما يفرض حافظ الأسد في سوريا نظامه وسلطته على كل القوى الفلسطينية. والذخر الأغلى، استقلالية القرار الفلسطيني، معرض للخطر. وعبر حركة طبيعية، تقرر كل المنظمات الفلسطينية المستقلة الانسحاب إلى لبنان وجعل الجنوب اللبناني والمخيمات الفلسطينية الملاذات الجديدة لـ«الثورة» الفلسطينية.

لحظة انعدامات اليقين

بعد عام من وقف إطلاق النار، أصبح فشل جميع المبادرات الدبلوماسية جليًا. بل إن سيسكو لم يطلع مصر على مضمون مباحثاته الأخيرة في إسرائيل. ومن حيث الشكل، يقال إن مسألة الخطة المؤقتة مفتوحة دومًا، لكن أحدًا لا يؤمن بذلك. والحكومة الإسرائيلية لا تريد سماع شيء عن «وسيط» له سلطة طرح مقترحات، فهي لا تريد سوى «ناقل رسائل»، ومن هنا دوام حوار الطرشان. وفي ١٩ أغسطس/ آب، يلفت دايان الانتباه إلى نفسه بتصريحات تثير ضجة كبرى. فهو يقول إن العرب لا يريدون التفاوض وإن جميع المكتسبات الإسرائيلية ناجمة عن أمور واقعة. وعلى الإسرائيليين اتخاذ تدابير من طرف واحد وفورية. ويجب اعتبار دور إسرائيل في الأراضي المحتلة دور حكومة قائمة والقيام بما يمكن القيام به دون ترك خيارات مفتوحة لليوم، البعيد ربما، الذي قد يتحقق فيه الصلح. على أن التدابير التي يجب اتخاذها سوف يتعين عليها مراعاة وجهة نظر المعنيين وأن تميل إلى شروط مقبولة من جانبهم. والوضعية الحالية للضفة الغربية وغزة لا يبدو أنها وضعية لا تحتمل خلال فترة مؤقتة، حتى ولو كانت طويلة والحدود مع لبنان حدود معترف بها، إلاَّ أنه إذا سمحت سلطات بيروت لـ«الإرهابيين» بالعمل ضد إسرائيل انطلاقًا من أراضيها، فلن يكون هناك من خيار آخر غير اجتياز الحدود. وتحرص الحكومة الإسرائيلية على توضيح أن هذه الاراء هي مجرد «آراء شخصية» لوزير الدفاع.

وفي أواخر أغسطس/ آب ١٩٧٠[٣٠]، كان بريماكوف قد أُرسل سرًا إلى إسرائيل لمناقشة عناصر ملموسة لتسوية سلمية. ويرفض دايان وإيبان وميئير أي حل لا يشمل مكاسب ترابية لإسرائيل. على أن السوفييت والإسرائيليين يتفقون على إبقاء قناة اتصال مفتوحة. والحال أن المحادثات التالية، التي عقدت في فيينا، لا تسفر عن شيء.

ويبدو أن إنشاء اتحاد الجمهوريات العربية في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٧١ (سوريا، ليبيا، مصر) يرمز إلى تشديد للنبرة العربية إذ تجرى استعادة «لاءات» قمة الخرطوم كما يجري إقرار مبدأ إجماع قادة الدول الثلاثة، الذين يشكلون مجلسًا رئاسيًا، بالنسبة لتحديد الخيارات الكبرى في مجال السياسة

الخارجية، خاصة الحرب والسلم. فيرى الإسرائيليون في ذلك حق نقض [ڤيتو] ممنوحًا لليبيا ولسوريا على قرارات مصر. ويعطي الاستفتاء موافقة بنسبة ٩٦,٤% في سوريا وبنسبة ٩٨% في ليبيا وبنسبة ٩٩,٩٩% في مصر. ويمكن أن نلاحظ بهذه المناسبة أن السادات قد استعاد «التسعات الخمس» المميزة لاستفتاءات عبد الناصر. وبهذه المناسبة، تتخلى مصر عن اسم الجمهورية العربية المتحدة لتعتمد اسم جمهورية مصر العربية – فقد كان من شأن مصطلح الجمهورية العربية المتحدة إدخال تشوش في داخل اتحاد جمهوريات عربية. ولابد من دستور جديد، وتتم الموافقة عليه في ١١ سبتمبر/ أيلول بنسبة ٩٩,٩٨% فقط من الأصوات!

والإجماع الشكلي لا يخفي الخلافات الجوهرية. فالقذافي يكثر من التصريحات المعادية للشيوعية بعد الحدث السوداني ويحث في الوقت نفسه على الحرب ضد إسرائيل. أمَّا الأسد فيبدو أكثربراجماتية لكنه كالعادة لم يقبل القرار رقم ٢٤٢.

ووقف إطلاق النار يُراعى بالفعل إجمالاً على الرغم من حوادث جوية. ففي ١١ سبتمبر/ أيلول، يجري إسقاط طائرة استطلاع مصرية فوق سيناء. وفي يوم ١٧، يُسقط صارخ أرض – جو مصري طائرة إسرائيلية مليئة بالأجهزة الإليكترونية قرب القناة (٧ قتلى). وفي اليوم التالي، يقصف الإسرائيليون عددًا من المواقع المصرية في غارة انتقامية. وتتلو ذلك لحظة توتر قصيرة يتحدث خلالها الطرفان عن خطر الحرب. ويبدو رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي واثقًا: في حالة استئناف الحرب، سوف يدمر الإسرائيليون شبكة الصواريخ المقامة على القناة.

ثم يهدأ الوضع، حيث يستخدم المصريون طائرات الميج ٢٥ السوفييتية التي تحلق على ارتفاعات جد عالية وخارج منال طائرات الفانتوم الإسرائيلية. ويبتكر الإسرائيليون فيستخدمون طائرات من دون طيارين لمراقبة الأرض المصرية من الجو. وفي منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، يذهب السادات أولاً إلى طهران، حيث يشدِّد بشكل بارز على التقارب المصري – الإيراني. ويدور حديث عن تكوين

محور إقليمي يجمع طهران والرياض والقاهرة. ودور «الدركي» الإقليمي الممنوح من الأميركيين لإيران يثير اهتمامه. فيبدأ في التفكير في دور مماثل لمصر[٣١].

وبهذا النوع من النوايا يصل بعد ذلك إلى موسكو[٣٢]. وهو يعلن على الملأ أن القوة هي الوسيلة الوحيدة للضغط على إسرائيل بينما يشدِّد محاوروه على ضرورة حل سياسي. وتأخذ القيادة السوفييتية عليه تصريحاته الحربوية وتوضح أنها لا ترجو حدوث مغامرة عسكرية من شأن نتائجها أن تكون عالمية. وصداقة الاتحاد السوفييتي قائمة على النضال ضد الإمبريالية وعلى بناء الاشتراكية. ويحاول السادات توضيح أنه سيد الوضع الداخلي وأنه ليس هناك أي ما يدعو إلى الخوف من اليمين طالما أن الاتحاد السوفييتي يقدم عونه لمعركة مصر. ويتحدث البيان النهائي عن تعزيز القدرات العسكرية لمصر، وهو ما يجري تفسيره على أنه وعد بإرسال عتاد حربي جديد. ويتعهد السادات بالنضال ضد معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت – ما يشكل تذكيرًا بالحدث السوداني الذي ترك أثرًا أليمًا لدى الشيوعيين.

ويقدم الإسرائيليون طلبات مماثلة إلى الأميركيين باسم توازن القوى. وعلى الفور، يطلب ٧٨ عضوًا بمجلس الشيوخ تسليم إسرائيل طائرات فانتوم جديدة. وهذا القرار يتلوه دعم من ٢٠٢ من النواب من إجمالي ٤٣٧ نائبًا. ونحن بإزاء حوار غير مباشر بين الإسرائيليين والأميركيين لأن أيًا من الطرفين لا يريد أن يربط رسميًا مسألة شحنات السلاح بقبول مقترحات روچرز. وعندما يرجع السادات من موسكو، فإنه يدعو القذافي إلى الانضباط: إذ لا يجب الدخول في صدام مباشر مع الاتحاد السوفييتي الذي لا غنى عن مساعداته العسكرية، والحل السياسي أحد الأسلحة التي يحوزها العرب.

وتنتقل ساحة المعركة الدبلوماسية إلى نيويورك حيث يتعين عقد الجمعية العامة السنوية لمنظمة الأمم المتحدة. وتستفيد الدول العربية من مساندة بلدان العالم الثالث لها خاصة مع تقارب البلدان الأفريقية مع مواقفها وفق صفقة ضمنية: إدانة جنوب أفريقيا في مقابل إدانة إسرائيل. وإسرائيل، في هذا الملف، موقفها سيئ لأنها تحتفظ بعلاقات ممتازة مع جنوب أفريقيا حيث تقيم جالية يهودية مهمة. ويتمثل التاكتيك العربي في جعل الأميركيين يدفعون ثمن دعمهم لإسرائيل على

المستوى الدولي. وفي ٢٧ أغسطس/ آب ١٩٧١، عينت منظمة الوحدة الأفريقية لجنة من أربعة قادة دول أفريقية، هم سنغور (السنغال) وأهيدچو (الكاميرون) وجوون (نيچيريا) وموبوتو (زائير) [٣٣]، مهمتها بذل مساعيها الحميدة بين العرب والإسرائيليين.

وتدور المناقشة الأولى في مجلس الأمن حيث طلب الأردن النظر في «التدابير غير المشروعة التي اتخذتها إسرائيل في القدس على الرغم من قرارات مجلس الأمن السابقة». والأميركيون منزعجون من مناقشة كهذه وقد فعلوا كل شيء لإرجائها. أمَّا فيما يتعلق بممثل إسرائيل، فإنه يرفض مسبقًا أي قرار يتعلق بالمدينة المقدسة. والحال أن القرار رقم ٢٩٨ الصادر في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٧١ إنما يجدد القرارات السابقة ويعلن أن جميع الترتيبات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير وضعية القدس، بما في ذلك مصادرة أراض وممتلكات عقارية، ونقل سكان والتشريع الهادف إلى دمج الجزء المحتل، هي ترتيبات باطلة ولاغية بالكامل ولا يمكنها تغيير وضعية المدينة.

وفي المناقشة العامة بالجمعية، يحاول روچرز مرة أخيرة إعادة إطلاق الخطة المؤقتة ساعيًا إلى التوفيق بين ما لا يمكن التوفيق بينه، أي دمجها في تسوية عامة: فهو يرى أنها يجب أن تكون مرحلة نحو التطبيق الكامل والشامل للقرار رقم ٢٤٢ في أمد زمني معقول، وهي ليست هدفًا في حد ذاتها. ولا يمكن لأي طرف من الأطراف أن يتوقع، بشكل واقعي، التوصل، في إطار اتفاق جزئي، إلى اتفاق كامل حول بنود وشروط تسوية شاملة. فهذه البنود والشروط سوف يتعين تحديدها عبر مفاوضات تحت إشراف السفير يارنج.

والفشل حتمي لأن من شأن اتفاق كهذا أن يحظر على مصر التمتع بإمكانات عسكرية كافية لإزعاج الإسرائيليين ومنعهم من تأبيد وجودهم في سيناء. وتتمسك الدبلوماسية المصرية بمذكرة يارنج التي ردت عليها بالإيجاب. والموقف الإسرائيلي هو أن كل شيء يجب أن يكون خاضعًا للتفاوض، بما في ذلك الحدود، وطالما أنه لم يتم الحصول على الموافقة على هذا المبدأ، فمن غير الوارد النقاش. والأردنيون متألمون لنسيانهم مرة أخرى في المقترحات الأميركية. ثم إن كيسنچر

يجتهد دومًا في عرقلة مبادرات روچرز. ففي عام انتخابات رئاسية، سيكون الانخراط في عمل كهذا انتحارًا سياسيًّا بسبب إصدائه الانتخابية[٣٤].

وتتركز أعمال الجمعية العامة على موضوعات أخرى، خاصة تسمية الصين الشعبية ممثلة للصين بدلاً من تايوان. وقد صار هذا حتميًا بعد رحلة كيسنجر إلى بكين، لكن هذا يرمز أيضًا إلى تآكل جديد للنفوذ الأميركي على المنظمة الدولية. والبعض يرون في استبعاد تايوان سابقة قد تنطبق فيما بعد على إسرائيل.

وتحاول الدبلوماسية الأميركية اللجوء إلى صيغة رودس الأسطورية، لكن الإسرائيليين يطالبون كشرط مسبق بتسليم طائرات فانتوم إضافية.

ويصل «الحكماء» الأفارقة الأربعة في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني إلى إسرائيل حيث يتم استقبالهم استقبالاً مهيبًا. فيشدّد سنغور على علاقات الصداقة التي يحتفظ بها الأفارقة السود مع العرب كما مع الإسرائيليين، ومن هنا السعي إلى توفيق بين الطرفين. والاستقبال حار أيضًا في القاهرة[٣٥] لأن المبعوثين قد تمسكوا بتطبيق القرار رقم ٢٤٢ وبالمحادثات تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة - وكان السادات يخشى من أن يميلوا إلى المفاوضات المباشرة. وينقل قادة الدول الأفريقية إلى المعنيين استبيانًا تفصيليًا حتى يتسنى إظهار نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف. وترقبًا لذلك، توافق مصر على إرجاء المناقشة بشأن الشرق الأوسط في الجمعية العامة.

وإذ يخيب أمل السادات في الأميركيين، فإنه يرجع إلى استبيان يارنج الذي ينتظر ردًا إسرائيليًا إيجابيًا عليه. ويتبنى من جديد نبرة حربوية. ويجري تنظيم مجلس للدفاع العربي على أن ينعقد في ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني. وقد أوضح الأردن بالفعل أنه لا يريد تكرار مايو/ آيار ١٩٦٧ وأن من شأنه الامتناع عن المشاركة في حرب جديدة.

ويرجع الحكماء الأفارقة في جولة ثانية تبدأ بمصر، ثم يذهبون إلى إسرائيل. فيكتشفون أن مسألة الحدود هي بالفعل العقبة الرئيسية. فيدعون إلى استئناف مهمة يارنج دون أن تراودهم الرغبة في اتخاذ موقف حاسم حيال هذه المسألة الجوهرية.

وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، يستقبل نيكسون جولدا مبئير، الموجودة في الولايات المتحدة في زيارة خاصة. وهي تطالب بتعهد طويل الأمد حول

شحنات السلاح من شأنه إفهام العرب أنه لن يكون بوسعهم فصل الولايات المتحدة عن إسرائيل وأن الحل العسكري مستحيل. عندئذ يصبح بوسع إسرائيل التفاوض من موقع قوة. ونيكسون وكيسنجر متفقان مع رئيسة الوزراء حول المسائل الرئيسية. ثم إنه بما أن عام ١٩٧٢ هو عام انتخابات، فإن الرئيس لا يريد توترًا سياسيًا مع إسرائيل حول هذا الموضوع. لذا يقبل الطلب. وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأول، سيجري الإعلان عن استئناف تسليم طائرات الفانتوم لإسرائيل.

والوضع الدولي تسيطر عليه الآن الحربُ الجديدة بين الهند وباكستان، والتي تفضي إلى استقلال بنجلاديش (باكستان الشرقية السابقة). وكانت الهند قد وقعت في شهر أغسطس/ آب ١٩٧١ معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي مماثلة لتلك المعقودة مع مصر في حين أن باكستان حليفة للولايات المتحدة. ويرى نيكسون وكيسنجر أن هذه مناورة سوفييتية جديدة لإزالة حلفاء الغرب. وليس بوسعهما تفادي هزيمة الجيش الباكستاني، ومن هنا غضبهما على الهند وعلى الاتحاد السوفييتي. وبالمقابل، أدت المسألة إلى تعزيز علاقاتهما بالصين الشعبية.

وفي لبنان، نجد أن السلطات عازمة على فرض الاحترام الصارم لاتفاقات القاهرة. فيتعين على الفدائيين قصر وجودهم على منطقة العرقوب ذات الكثافة السكانية المحدودة ويتعين عليهم الابتعاد عن الحدود مسافة ٦ كيلومترات على الأقل. ومن المحظور عليهم قصف إسرائيل انطلاقًا من الأرض اللبنانية. والسكان الشيعة يصعب عليهم تحمل وجود الفدائيين، فهو سبب أعمال انتقامية إسرائيلية. وهذا هو ما يوضحه الإمام موسى الصدر لسفير فرنسا، في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧١[٣٦]:

> قال لي الإمام الصدر أنه في جنوبي البلد، حيث يوجد الكثير من أتباعه، لم تتوقف العلاقات بين السكان والفدائيين عن التدهور. ومع أنهم قد استُقبلوا قبل عامين بارتياح، فإنهم الآن إنما يُنظر إليهم بوصفهم عناصر غير مرغوب فيها ويتعرضون للنقد القاسي على الغارات التي يحاولون من آن لآخر القيام بها عبر الحدود.

ويحتدم الغضب في صفوف مناضلي فتح، الذين يتهمون عرفات بأنه تركهم ليسحقهم الملك حسين وليخونهم الأسد وليقيدهم الملك فيصل والسادات. ويتصاعد

الاحتجاج إلى مستوى القيادة الأعلى، حيث يعبر أبو إياد (صلاح خلف) وأبو مازن (محمود عباس) عن «استيائـــهما» من عرفات، لبعض الوقت. وهذا الأخير يعين أنصارًا له، ليست سمعتهم مشرقة كثيرًا، في بعض مناصب القيادة ويقطع أسباب العيش عن بعض المعارضين له. وبوصفه سياسيًا داهية، فإنه يدع الباب مفتوحًا دومًا للمصالحات.

وتظل العلاقات سيئة مع سوريا. والحال أن ياسر عرفات، الذي جاء لتفقد قاعدة لفتح في سوريا قرب الجولان، إنما يتعرض لاعتداء ملغز يخرج منه سليمًا (٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧١)، لكن سائقه يلقى مصرعه. وهو يعارض السوريين فيما يتعلق بالتعيينات في المناصب العليا لجيش تحرير فلسطين. ثم يذهب في أثر السادات إلى موسكو، ولكن بصفته مدعوًّا من رابطة تضامن أفرو - آسيوي. على أنه يلتقي لأول مرة بمسؤولين سوفييت رفيعي المستوى. وبحسب تعبيره، فإن «ثلوج موسكو كانت هذه المرة أكثر دفئًا»[×]. والمهم ليس هو الوعد بالمساعدة، فمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح لديهما مواردهما الخاصة بفضل أموال الخليج، بل تبادل الخدمات. فالدور الدولي لعرفات يجري تكريسه بينما تبدو موسكو موجودة من جديد إلى صف حركات التحرر. وعلى المستوى السياسي، شدَّد محاورو عرفات على وحدة العالم العربي في مواجهة إسرائيل، ما يعني أن منظمة التحرير الفلسطينية لا يجب أن تجعل من شجب القرار رقم ٢٤٢ مهمتها الأولى. وبالنسبة للسوفييت، تبدو فكرة أن بمقدور الكفاح المسلح الفلسطيني تصفية دولة إسرائيل فكرة غير واقعية بالمرة، بل عبثية.

وفي أوساط فتح القيادية، تفرض نفسها آنذاك فكرة شن عمليات مثيرة هدفها رفع معنويات القوات من جديد والتذكير بوجود القضية الفلسطينية في لحظة لم تعد فيها هناك عمليات انطلاقًا من الأردن وحيث عمليات الجنوب اللبناني محدودة بسيطرة الجيش اللبناني وبكفاءة التدابير الإسرائيلية المضادة. ولدى أبو إياد فكرة نوع من «قوة عمليات مسلحة» سرّية تمامًا مؤلفة من مشاركين سابقين في معارك الأردن[٣٧]. وقد وجد لها اسمًا، «أيلول الأسود». والنقاش حول العمليات السرية يتقاطع مع النقاش حول «عسكرة» الفدائيين التي يدعو إليها عرفات ضد أنصار

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

حرب العصابات. فرئيس منظمة التحرير الفلسطينية يفكر آنذاك في جعل الفدائيين قوات مسلحة نظامية، وهو ما قد يتماشى مع عودة إلى الأردن بعد التفاوض مع الأردن على هذه العودة. وبالمقابل، فإن عدة كوادر قيادية معادية لذلك.

وفي ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧١، تتمكن مجموعة فدائية تنتمي إلى أيلول الأسود من اغتيال وصفي التل في القاهرة التي كان قد جاء إليها لحضور اجتماع مجلس الدفاع العربي. وكان منظم الاغتيال هو علي حسن سلامه، وهو مساعد سابق لأبو إياد. ويبدو أنه قد تصرف بشكل مستقل، لكن المسألة لا تزال غامضة. وعلاوة على الانتقام، فإنه يبدو أن الباعث على الاغتيال هو إنهاء الجدل حول العسكرة. ولهذا السبب، يبدو أن عرفات قد أُبعد عن المسألة.

وتبدو السلطات المصرية متساهلة تساهلاً خاصًا. فسوف يجري إخلاء سبيل أفراد القوة الفدائية بشكل مشروط في فبراير/ شباط ١٩٧٢ وسيبقون سنة في القاهرة قبل تفريقهم في عدة بلدان عربية. وكان أحمد الشقيري، الذي استعاد عمله كمحام، قد كلِّف بالدفاع عنهم. والغضب عظيم في دوائر السلطة الأردنية، التي تكتشف في الوقت نفسه عزلتها في العالم العربي.

والأولوية المباشرة للملكية هي تجنب وقوع أعمال انتقامية من جانب شرق الأردنيين ضد السكان الفلسطينيين في المملكة. ويجري فرض سيطرة صارمة على وحدات الجيش. وقادة العائلات الكبرى يتهمون عرفات بأنه مسؤول عن الاغتيال. وفي سياق كهذا، من غير الوارد التفكير في أبسط وجود للمقاومة الفلسطينية في الأردن.

والواقع أنه يجري اعتبار الأردن الآن عدوًا على قدم المساواة مع إسرائيل. وبحسب إذاعة فتح: «لقد انتهى أي حوار مع النظام الأردني. وما سوف يسود من الآن فصاعدًا هو لغة الرصاص والمتفجرات»(×). ويجري شن حملة اعتداءات في الأرض الأردنية، لكنها لا تؤدي إلاَّ إلى أضرار مادية لا جسامة لها. وعندئذ يتم الانتقال إلى المسرح الدولي. ففي ١٥ ديسمبر/ كانون الأول، ينجو سفير الأردن في لندن، بمعجزة، من محاولة اغتيال بالرشاش. وفي اليوم التالي، يجري تدمير مقر البعثة الأردنية في جنيف بطرد مفخخ. وأيلول الأسود تنسب لنفسها المسؤولية

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

عن هاتين العمليتين الأخيرتين[٣٨]. وفي فبراير/ شباط ١٩٧٢، يجري في ألمانيا اغتيال ٥ أردنيين مشتبه بانتمائهم إلى استخبارات الملكية.

ويستخلص الملك حسين درس الأحداث. وكما يوضح ذلك لسفير فرنسا، فإن[٣٩]:

> الخيار بسيط، [...] وهو يتعلق بمعرفة ما إذا كان المُفضَّلُ بالنسبة لهذه الأرض هو إقامة جمهورية فلسطينية ستكون في حالة صراع مكشوف مع شرق الأردنيين وستشكل بالنسبة لإسرائيل خطرًا مستديمًا. أو ما إذا كان ما يستحق الحرص عليه هو بقاء النظام الهاشمي الذي يكفل سيادة النظام والمناصر للحل السلمي.

وهو معاد بشكل حازم لاستئناف الحرب مع إسرائيل ويرى أن تبجحات السادات تجر السخرية على العرب. وهو لا يفهم لماذا لا يقدم له الأميركيون دعمًا حقيقيًا في انفتاحاته مع إسرائيل. وهو إذا كان مستعدًا للاعتراف بالدولة العبرية، فإنه يتمسك بالخط العربي العام المتمثل في عدم التنازل عن شيء فيما يتعلق بالأراضي المحتلة والقدس. وبحكم هذا، فإن اللقاءات السرّية الجديدة مع الرسل الإسرائيليين لا تسفر عن أي شيء سوى «تعاون في مواجهة الإرهاب».

إجراءات ديبلوماسية

في أواخر عام ١٩٧١، يهيمن النزاع الهندي – الباكستاني على الواقع الدولي الراهن. وتنحاز الولايات المتحدة إلى باكستان، لكنها لا يمكنها تجنب هزيمتها التي تفضي إلى مولد بنجلاديش. والانتصار الهندي يُنظر إليه بوصفه نجاحًا عظيمًا للاتحاد السوفييتي. وبالمقابل، فإنه مناسبة لتوتر جديد بين مصر والاتحاد السوفييتي. فموسكو يتعين عليها أن تقدم السلاح في آن واحد إلى فيتنام الشمالية وإلى الهند، ومن هنا شبه تعليق لإرسال شحنات أسلحة إلى مصر. والسوفييت ليسوا مستاءين من إشعار السادات بتبعيته ولا يريدون حربًا ثالثة يتورطون فيها. ويوضح السوفييت للسادات الغاضب من رؤية كل هذه الأسلحة تمر ببلاده في طريقها إلى الهند أن الجيش الهندي مستعد لخوض الحرب[٤٠]... ويتذرع الرئيس المصري بهذه الحرب لكي يبرر قراره بأن يؤجل مرة أخرى استئناف القتال في حين أن عام ١٩٧١ كان من المقرر أن يكون «عام الحسم»[٤١].

ثم إن موسكو حريصة على صون سياسة «الانفراج» التـي تـأثرت سـلبًا بالأزمة الهندية – الباكستانية. والاتحاد السوفييتي، مع رفضه أن يأخذ على نفسـه تعهدات رسمية تنال من سيادته، يزيد سرًّا من عدد رعاياه اليهود المسـموح لهـم بالهجرة إلى إسرائيل، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر اسـتثارة سـخط حلفائـه العرب. وفي عام ١٩٧١، كانت ١٠١٥٠ تأشيرة هجرة قد مُنحت عن طريق سفارة هولندة التي تمثل المصالح الإسرائيلية في موسكو، أي نحو ١٤٠٠٠ إنسان بأخـذ الأسر في الحسبان، مع تسارع واضح في أواخـر العـام (٤٠٠٠ تأشـيرة فـي نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول). والاستقبال المميّز الذي يلقاه هؤلاء المهاجرون في إسرائيل يستثير فيها من جهة أخرى أزمة داخلية، فـاليهود الـذين جاءوا من البلدان العربية يشعرون أنهم لا يلقون معاملة مماثلة. ولا تفهـم جولـدا ميئير أسباب هذا الغضب. ولا تتردد في التعبير عن قناعتها العميقةالموروثة مـن شبابها: إن اليهودي الذي لا يتكلم اليدِّية ليس يهوديًا حقيقيًا(٤٢). وهكذا تصب الزيت على النار، ما يستثير حركة احتجاج عنيفة يقودها راديكاليون ناشـطون يتخـذون لأنفسهم الاسم الاستفزازي، المستعار من السود الأميركيين، اسم «الفهود السـود». وإذا كانت الأزمة السياسية سرعان ما تتم السيطرة عليها، فسوف يترتـب عليهـا الابتعاد النهائي للغالبية العظمى من اليهود المنحدرين من البلدان العربية عن حزب العمل.

وتتركز المناقشة السنوية في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على مسألة مذكرة يارنج. وإسرائيل لا تريد سماع شيء عنها وتتمسك باسـتئناف للمحادثـات «دون شرط مسبق». وتواتي الدبلوماسية المصرية الفرصة لإبراز أن هذا يعنـي عدم مراعاة «مبدأ عدم الاستحواذ على أراضٍ عن طريق القوة». ويتحدث إيبـان عن «مفاوضات من النوع الكلاسيكي»، مماثلة للمفاوضات التي أجرتها الولايـات المتحدة في عهد تيودور روزفلت بشأن قاعدة جوانتانامو في كوبا في عام ١٩٠٣ (تأجير يخضع أجله لاتفاق بين الطرفين»(٤٣) وبشأن قناة بنما في العام نفسه (جرى التنازل للولايات المتحدة عن القناة ومنطقة عرضها ٨ كيلومترات على كل ضـفة من ضفتيها تنازلاً أبديًا مقابل ١٠ مليون دولار وإيجار سـنوي قـدره ٢٥٠٠٠٠ دولار) (٤٤). ولعل اختيار هذين المثلين غير موفق جدًا لأنهما يرمزان فـي نظـر الأميركيين اللاتينيين إلى إمبريالية الولايات المتحدة.

والحال أن هذه الفكرة عن فصل الأمن عن السيادة بالسماح بوجود إسرائيلي دائم في سيناء، التي تصبح من جديد مصرية من الناحية النظرية، إنما تصدر عن كيسنجر الذي تولى الملف الإسرائيلي - العربي منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٠[٤٥].

وبعد مساومات شاقة يحاول فيها الأوروبيون التوصل إلى موقف مشترك، يتم اعتماد القرار رقم ٢٧٩٩ (٢٦) بأغلبية ٧٩ صوتًا في مقابل ٧ أصوات (إسرائيل وستة بلدان أميركية لاتينية) وامتناع ٣٦ بلدًا عن التصويت بينها خمسة بلدان عربية (الجزائر، المغرب، ليبيا، سوريا، اليمن الجنوبي) في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧١. ويبرز القرارُ مضمون القرار رقم ٢٤٢ مشدِّدًا على عدم جواز الاستحواذ على أراض عن طريق القوة: «يقرر أن لا تكون أرض دولة موضع احتلال أو استحواذ من جانب دولة أخرى جراء التهديد باستخدام القوة أو جراء استخدامها، مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة».

ويعاد التأكيد في القرار على دعم مهمة يارنج ويشار إلى رد مصر الإيجابي وتجري دعوة إسرائيل إلى أن تفعل المثل. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. والشيء الجدير بالملاحظة هو انحياز الدول الأفريقية إلى أطروحة الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة وإلى مذكرة يارنج، الأمر الذي يزعج الإسرائيليين.

وبشكل موازٍ، فإن السادات، في مقابلة نشرت في **نيوزويك** في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧١، يجعل من الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية مسألة أساسية، لكنه يبدو مستعدًّا لمناقشة أساليب تطبيقه مع الإسرائيليين. وإذا كانت هذه الفقرة لا يعاد نشرها بهذا الشكل في النسخة المنشورة في الصحف المصرية، فإنه يبدو مع ذلك واضحًا بما يكفي في تصريح للإذاعة المصرية، في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول: إنه مستعد للقاء الإسرائيليين في مجلس الأمن، أمام الأربعة الكبار أو في حضور يارنج بهدف تطبيق القرار رقم ٢٤٢. وما يرفضه هو المفاوضات الثنائية.

وبعد أن قامت إدارة نيكسون ببادرة في اتجاه العرب بالامتناع عن التصويت على مشروع قرار الجمعية العامة، فإنها تقوم بإطلاق تسليم طائرات فانتوم جديدة.

وبما أنها مثقلة بالأزمة في شبه القارة الهندية والمسألة الفيتنامية، فإنهـا لـم تعـد ترغب في الانخراط مباشرة في خطة تسوية للنزاع الإسرائيلي – العربي. والتبرير الذي تقدمه لنفسها هو أنه كلما تعزز تسليح إسرائيل قل خوفها على أمنها ومن ثـم سيكون بوسعها أن تبدو أكثر تساهلاً في المحادثات الدبلوماسية، ما يعد داعيًا إلـى التفاؤل على الأقل. والحكومة الإسرائيلية ترى في ذلك وسيلة لتمديد الوضع القـائم الذي يبدو بالنسبة لها الأنسب لمصالحها – ففي يوم ما أو آخر، سوف يتعين علـى العرب، جراء التعب، الإذعان للمطالب الإسرائيلية الرئيسية. وفي تلك الأثناء، فإن تكاثر الأمور الواقعة كإنشاء مستوطنات في سيناء سوف يعزز الموقف الإسرائيلي. ثم إننا الآن عشية سنة انتخابية جديدة فـي الولايـات المتحـدة، ستشـهد أيضـًا الانتخابات الرئاسية.

ورد فعل مصر الفوري هو استئناف خطاب حربي عن الحرب الحتمية إذا لم يتم العثور على حل سياسي. ويُنَظِّرُ الساداتُ لـ«عمل مزدوج»: الاستعداد لمعركة «طويلة النفس» مع السعي إلى تسوية دبلوماسية. وهذا يجد ترجمة له فـي تشـدد للنبرة حيال الولايات المتحدة العاجزة عن احترام تعهداتها، كما تـدل علـى ذلـك تقلبات مصائر خطة روجرز.

ويستفيد السادات من المناخ السياسي الذي خلقته تدابير اللبرلـة التـي تجـد ترجمة لها في مناخ حرية سياسية واقتصادية حقيقي. ويقل الحديث شيئًا فشيئًا عـن الاشتراكية. والشعار هو «العلم والإيمان»، المفترض أن يصـور التحـالف غيـر المرجح بين المثقفين ذوي التكوين الماركسي المنحازين إلـى النظـام والجمـاهير الشعبية المتمسكة بتقاليدها الدينية. ويظل اليسار المتمركس جد قوي فـي صـفوف الحركة الطلابية التي ترى رفض أي حل سياسي وترى اللجوء إلى النضال المسلح ضد إسرائيل. ويرد السادات على ذلك بتشجيع نمو الجماعات الإسلامية.

ووجوده التقدم في محو الأمية وفي التعليم المدرسي تناسب هذا الاتجاه. فحتى في عهد عبد الناصر، كان التعليم المدرسي للإسلام قد ظل مشربًا تشـربًا عميقـًا بقراءة حرفية للنصوص الدينية. وهذا النوع من القراءة يتماشى مع العالم العقلـي لجيل أول ممن تمكنوا من محو أميتهم وهو جيل آت من الأوسـاط الشـعبية فـي قطيعة مع الثقافة التقليدية الشفاهية لجيل الآباء. كمـا تسـمح اللبرلـة باسـتئناف

لنشاطات الدعاة المستقلين عن جهاز الدولة الذين يتسنى لدعوتهم المتزمتة أن تجد انتشارًا متزايدًا جراء تعميم شرائط الكاسيت في كل المجتمع. وقد اعتمدت الناصرية على راديو الدولة. وإعادة الأسلمة تتحقق عبر مجتمع مدني يملك الآن إمكانات نشر الخطب بشكل مضاعف. والآن يجد النظام في ذلك عائدًا مفيدًا له باستغلال نزعة معادية للشيوعية تتغذى أيضًا على العلاقات السيئة مع «المستشارين» السوفييت.

ويجد التصلب المصري ترجمة له في هجر مشروع التسوية المؤقتة الذي يشتمل على إعادة فتح قناة السويس. ولم يعد من الوارد إعادة إطلاق مهمة سيكسو. ويشير السادات، في خطابه في ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٢، إلى أن المواجهة حتمية، وإن كانت مصر هي التي ستختار لحظة هذه المواجهة. وإذ يرصد التطورات الأخيرة للسوق البترولية، فإنه يتحدث أيضًا عن مواجهة اقتصادية ستشرك العالم العربي كله في المعركة. والمعلقون السياسيون يرون خاصة في هذا الخطاب الرغبة في التستر على هزيمته السياسية لأن عام ١٩٧١ كان من المقرر أن يكون عام الحسم. ولا يلحظ أحد أن السادات ينوي بالفعل اتباع الخطة التي حددها علنًا.

وخلال النصف الثاني من يناير/ كانون الثاني، يضطر الرئيس إلى مواجهة احتجاج طلابي قوي يدعو إلى تكثيف المجهود الحربي. وتجد الحكومة فرصة للتذكير بأن الجيش مستعد لتجنيد هؤلاء المحتجين وبأن مكاتب التجنيد مفتوحة ... ولإرضاء الرأي العام، يجري اتخاذ تدابير تقشف لتعزيز المجهود الحربي. وفي الأزمة التي بدا للحظة أنها تهز النظام، قدم الجيش دعمًا علنيًّا للسادات. وكبار الضباط على إدراك تام بواقع الوضع العسكري.

ويزور الرئيس المصري موسكو في ١ و٢ فبراير/ شباط ١٩٧٢ للحصول على أسلحة جديدة. وهو يوضح أن مصر لا تريد جنودًا سوفييت في المعركة التي تتهيأ[٤٦]. فلا يقدمون له سوى أسلحة «دفاعية» ويشدِّد البيان النهائي على رغبة موسكو في التوصل إلى تسوية سلمية في إطار القرار رقم ٢٤٢. ويعدونه بأن يتناولوا بشكل مباشر مسألة الشرق الأوسط خلال قمة نيكسون – بريجنيف المقرر عقدها في مايو/ أيَّار ١٩٧٢. ويخرج السادات جد مستاء من هذه اللقاءات، لكن

المعارضة اليسارية تجد نفسها وقد فقدت توازنها جراء الموقف السوفييتي. وفي الأسابيع التالية، يجري استئناف المحادثات حول الأسلحة، لكن السوفييت يطالبون بأن يتم دفع ثمنها لهم بالعملات «القوية» (القابلة للتحويل) ودون خفض على الأسعار. ويأمل المصريون في أن تتعهد ليبيا بتسوية المشتريات المصرية بتسليم الاتحاد السوفييتي بترولاً، إلاّ أنه لا يمكن للاتفاق أن يتحقق. فتتعزز أزمة الثقة بين البلدين.

ويذهب يارنج إلى أفريقيا للتشاور مع «الحكماء» الأفارقة بطلب من الأمين العام الجديد لمنظمة الأمم المتحدة، كورت ڤالدهايم. وهو يجد سنغور مستاءً استياءً خاصًّا من الإسرائيليين. فقد أدرك الرئيس السنغالي للتوّ أن التأكيد على عدم الضم والذي قدموه له يعني فقط: عدم التصرف من جانب واحد. فإذا ما تنازل العرب، في مفاوضات، عن أرض، فلن تعود المسألة مسألة استحواذ عن طريق القوة ... والقدس العربية لم يجر ضمها، فالمدينة المقدسة قد «أعيد توحيدها» لا أكثر. ويرى الفقيه النحوي أنه قد جرى خداعه وهو يوضح ذلك في مقابلة مع صحيفة **لو موند**، في ١٣ فبراير/ شباط ١٩٧٢، ما يثير عظيم حرج الإسرائيليين: «عندما يكون المرء في مركز قوة – يتحدث الرئيس سنغور في هذا الصدد عن حالة الألزاس – اللورين في عام ١٨٧٠–، فإن الضم الذي يتم الحصول عليه عن طريق المفاوضات يظل مع ذلك ضمًّا ولا يمكن أن ينتج عن ذلك سلام حقيقي ودائم».

ويتهم الإسرائيليون يارنج بأنه هو الذي استثار ردود فعل سنغور السلبية هذه[٤٧]. فتكون تلك نهاية مهمة «الحكماء الأفارقة». وأوغنده عيدي أمين، التي كانت إلى ذلك الحين حليفاً مضموناً، تميل إلى «النضال ضد الإمبريالية والصهيونية» بحثٌ من ليبيا. وفي نوڤمبر/ تشرين الثاني، ستعلن تشاد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

ويعلن الإسرائيليون استعدادهم لاستئناف لمهمة سيسكو، بشرط أن لا يتصرف هذا الأخير كـ«وسيط»، بل كناقل رسائل. وهم يرون في نهاية المطاف مصلحة في تسوية «مؤقتة» من شأنها السماح بتوطيد الأمور الواقعة في سيناء. وتتلو ذلك بين سيسكو ورابين محادثات متوترة تفضي إلى حل وسط أعرج: يحتفظ

الأميركيون بحق «تفسير» المقترحات الإسرائيلية. ثم تقترح الدبلوماسية الأميركية على مصر «ترتيبًا مؤقتًا بهدف التوصل إلى اتفاق مؤقت»، أي اتفاقًا على الإجراءات التي يجب اتباعها قبل تناول مسألة القناة. ولا يبدو المصريون مهتمين ويردون بأدب سعيًا إلى الإبقاء على الاتصال مع وزارة الخارجية الأميركية.

وبعد غياب دام سنة، يذهب يارنج إلى الشرق الأدنى خلال النصف الثاني من فبراير/ شباط ١٩٧٢، والذي يتميز برحلة نيكسون إلى الصين. ويستقبله المصريون والأردنيون استقبالاً جيدًا. ويرفض السفير السويدي الاهتمام بمشروع التسوية المؤقتة الذي يعتبره شأن الأميركيين. وفي إسرائيل، يسعى إلى أن يقسم إلى أجزاء متمايزة (الانسحاب، الأمن، المناطق منزوعة السلاح، حرية الملاحة بل والحدود) نص مذكرته المؤرخة في ٨ فبراير/ شباط في محاولة منه للتوصل، بعد إعادة تركيب اللغز، إلى رد إسرائيلي. وهم يستقبلونه استقبالاً فاترًا فتورًا خاصًّا. ويطلبون إليه «أخذ مسافة» من مذكرته التي ترجع إلى العام السابق.

وبعد مرور بنيويورك، يرجع السويدي لتولي مهام منصبه في موسكو، معتبرًا نفسه دومًا مكلّفًا بالتفاوض وإن كان دون أمل في إحراز تقدم.

تسخين الجبهة اللبنانية

تأخذ إسرائيل في حسبانها ضعف المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الأردن ونجاحات القمع في الأراضي المحتلة. وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧١، تعلن قرب عقد انتخابات بلدية في الضفة الغربية، سعيًا إلى إبراز «تطبيع» الوضع وإلى الاستفادة من ضعف العلاقات بين النخب الفلسطينية والأردن. ورد الفعل الأول من جانب الأعيان هو الدعوة إلى المقاطعة. فيجري تهديدهم فورًا بإقامة إدارات عسكرية في البلديات. فمن الواضح أنهم إن لم يقبلوا «الجزرة» الإسرائيلية، فسوف يتم اللجوء إلى العصا.

وفي يناير/ كانون الثاني – فبراير/ شباط ١٩٧٢، يضطلع آرئيل شارون بالعزل الكامل لقطاع غزة عن سيناء المحتلة حيث تمر مع ذلك تجارة تهريب معينة للأسلحة. ودون أن يرجع في الأمر إلى الحكومة، يطرد السكان البدو في منطقة رفح إلى الأرض المصرية وهم نحو ٥٠٠٠ شخص. وبعد شكوى من

طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعترف القيادة العليا بأن هذا تقرر دون تعليمات عليا، لكنها توافق على الإجراء – ويتلقى شارون لومًا. فيتجه المطرودون إلى المحكمة القضائية العليا الإسرائيلية، في أول قضية من هذا النوع. وترفض المحكمة العليا الإسرائيلية الفصل في الموضوع بدعوى أنها ليست مختصة بمسائل الأمن وأن المسائل ذات الطابع العسكري أو طابع السياسة الخارجية تخرج عن المجال الحقوقي(٤٨). ومع تحقيق هذا الأمر الواقع الأول، يضطلع شارون بإنشاء قناة مائية، ما يعد مرحلة أولى لإنشاء مستوطنات إسرائيلية. وسوف تسمح المستوطنات بتحديد الحدود الجديدة وقت التسوية السلمية.

ولكي تتمكن المنظمات الفلسطينية من مواصلة وجودها السياسي وتعبئة مناضليها، فإنها تكثف من نشاطاتها انطلاقًا من لبنان. وعدم انضباط المناضلين يستثير صدامات جديدة مع الشرطة اللبنانية بينما يجري رصد تجدد للعمليات انطلاقًا من الجنوب اللبناني. ويبدأ استخدام تعبير «فتحلاند» لتسمية القواعد الفلسطينية في مؤخرة الحدود الإسرائيلية – اللبنانية. ويرد الإسرائيليون بعمليات انتقامية على أمل أن تقرر الحكومة اللبنانية أخيرًا تحمل مسؤولياتها تجاه الفدائيين الفلسطينيين. وتتلو ذلك عدة أيام من القتال اعتبارًا من ١٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٢.

وفي ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٢، يرسم الرئيس فرنجيه اللوحة التالية للوضع أمام سفير فرنسا(٤٩):

قواتنا النظامية المرابطة في الجنوب في مواجهة الجيش الإسرائيلي لا تمثل أكثر من ٥٠٠٠ رجل وهي لا تتمتع إلاّ بعتاد قديم. وهي تحتفظ بمواقع صغيرة على مسافة معينة من الحدود، لكنها نظمت مواقع مقاومتها على بعد نحو عشرين كيلومترًا من هذه الحدود. ووفقًا لمعلومات وردتنا من بلدان مختلفة، فإن هيئة الأركان الإسرائيلية يبدو أنها تنوي شن عمليات ذات نطاق أوسع ضد المنطقة التي يحتلها الفدائيون، بل قد تحاول إدخال مدرعاتها إلى مسافة عميقة بما يكفي في داخل بلدنا.

وموقف الجيش اللبناني حرج للغاية لأنه لا يسيطر على الفدائيين الفلسطينيين. ولو نشبت حوادث بين قواتنا النظامية وجماعات الفدائيين (يمكن تقدير عددهم بـ ٣٠٠٠ في المناطق الحدودية)، فإنني أخشى من وقوع احتدام قوي في مخيمات اللاجئين وكذلك بين الفدائيين السرّيين الموزعين في عموم البلد والذين أقدر عددهم بنحو ٧٠٠٠. وأنا أرتاب في

مشاعر جزء من السكان (المسلمين واليساريين) الذين قد يضطرون إلى الانحياز إلى الفدائيين إذا ما وقعت مواجهة مع الجيش.

وقد حاول أمس رئيسُ المجلس (صائب سلام) إقناع عرفات باختزال نشاط رجاله، إلاّ أن من المستحيل الثقة بالزعيم الفلسطيني غير القادر، إمّا من باب الحيلة أو من باب الضعف، على إعطاء كلمة يمكن الركون إليها.

وفي ١٤ يناير/ كانون الثاني، يشن الإسرائيليون غارة محمولة جوًا على قرية الكفرة، فتهدم عدم بيوت. ثم يتحقق هدوء هش. ويجري نقل الموضوع إلى مجلس الأمن لكي يدخل في المساجلات اللفظية المألوفة بينما جرت اتصالات سرِّية بين العسكريين الإسرائيليين واللبنانيين من خلال لجنة الهدنة التي لم يعد لها وجود (بعبارة أخرى، يبقى مراقبو منظمة الأمم المتحدة على باب البناية التي جرت فيها المحادثات).

والرسالة الإسرائيلية عبارة عن شبه إنذار[٥٠]: «هذا تحذير صارم ؛ إننا نطالب بالوقف الكامل لنشاط الإرهابيين انطلاقًا من لبنان في اتجاه إسرائيل. وما لم يحدث ذلك، فسوف يكون علينا البقاء بشكل مستديم [*to carry permanent stay*] في المنطقة بشكل أو آخر. وطبيعي أن هذا من شأنه أن يقود إلى رحيل السكان، ما يتعارض تمامًا مع رغباتنا».

والحال أن الحكومة اللبنانية، وقد أصابها الذعر، إنما تتوجه بالنداء إلى أصدقائها العرب. فتقبل دمشق التدخل لدى الصاعقة وتقبل العربية السعودية التدخل لدى فتح. وتوقف الحركتان عملياتهما مؤقتًا. وحبش، المدعوم من العراق، ينحاز إلى هذا الموقف. والثمن الذي يجب دفعه في المقابل هو المشاركة المتعاظمة لدول عربية أخرى في اللعبة السياسية الداخلية اللبنانية. وكمال جنبلاط نفسه يطلب إلى المقاومة تجميد نشاطاتها في المنطقة الحدودية. فطالما أن لبنان لن يعتمد الخدمة العسكرية الإلزامية، فسوف يكون من المستحيل رفع عدد رجال الجيش اللبناني إلى ٤٠٠٠٠ رجل، وهو المستوى الذي لا غنى عنه لضمان الوحدة الترابية للبلد. وهو يهاجم أيضًا بعنف خصومه السياسيين. ولزيادة الكيل، يقصف سلاح الجو الإسرائيلي «قواعد للفدائيين» في سوريا، أي مخيمات فلسطينية.

وفي ليلة ٢٣ – ٢٤ فبراير/ شباط، يستأنف الفلسطينيون عملياتهم. فيلقى مدنيان إسرائيليان مصرعهما خلال غارة ضد أحد الكيبوتزات. وفي الملاحقة التي تتلو ذلك، يلقى ضابط إسرائيلي مصرعه ويصاب ٧ جنود بجراح. والرد العسكري الإسرائيلي يستهدف عدة قرى في الجنوب اللبناني متهمة بإيواء فدائيين وهو يستمر عدة أيام.

والحال أن مجلس الأمن، الذي اجتمع اجتماعًا طارئًا، إنما يعتمد بالإجماع القرار رقم ٣١٣ الصادر في ٢٧ فبراير/ شباط ١٩٧٢ الذي «يطالب بتخلي إسرائيل فورًا وامتناعها عن أي عمل عسكري بري وجوي ضد لبنان وبأن تسحب فورًا كل قواتها العسكرية من الأرض اللبنانية».

وبالنسبة للمندوب الأميركي، «لا يجب على أي حال تفسير تصويته على أنه موافقة من أي نوع على المبادرات التي استثارت رد الفعل الإسرائيلي».

ويتحقق الانسحاب في ٢٩ فبراير/ شباط. وتحدد هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حصيلة الخسائر البشرية: مصرع لبنانيين اثنين و٥١ فلسطينيًا ونسف ٥٠ بيتًا بالكامل. ويبدو أن الخسائر الفلسطينية أفدح من ذلك في الواقع[٥١]. وقد تم قصف طرق المواصلات وهناك عدة آلاف من اللاجئين. ويحتفظ الإسرائيليون ببعض المواقع المتقدمة في داخل الأرض اللبنانية ويمنعون تدمير طرق الدخول التي كانوا قد أقاموها خلال احتلالهم القصير.

ويحتل الجيش اللبناني المناطق التي جلا عنها الإسرائيليون في العرقوب. وهناك تفكير في إعادة التفاوض على اتفاق القاهرة. وترى إسرائيل أن الوقت قد حان لكي تتصرف السلطات اللبنانية كالملك حسين. وبالنظر إلى غياب اتفاق بين الجيش وقادة المقاومة، فإن التشوش عظيم في الساحة. وينظم اليسار اللبناني تظاهرات تأييد للمقاومة ويدعو إلى الحرب الشعبية ضد إسرائيل ويتهم أنصار تعديلِ لاتفاق القاهرة بـ«الانعزالية»، أي بخيانة المصالح العليا العربية. ويرد فرنجيه بأن اليسار يسعى إلى استغلال المقاومة وأن من غير الوارد منازعة اتفاق القاهرة.

ويقصف سلاح الجو الإسرائيلي «فتحلاند» الصغيرة في الأرض السورية على أثر إطلاق نار على المستوطنات الإسرائيلية في الجولان. وتوجه الحكومة الإسرائيلية تحذيرًا[٥٢]: «إذا ما تواصلت الحوادث على خط وقف إطلاق النار الإسرائيلي – السوري، فلن يكون أمامنا من خيار آخر سوى أن نثبت لدمشق مرة أخرى تفوقنا العسكري الساحق».

وفي الأسابيع التالية، تتركز الحياة السياسية اللبنانية على الانتخابات التشريعية التي تدور على عدة مراحل اعتبارًا من منتصف أبريل/ نيسان ١٩٧٢. والحملة الانتخابية جد حامية وتشهد العديد من أعمال العنف. وتشير النتائج إلى قدر من تجديد الطبقة السياسية مع انتخاب ٣٩ نائبًا جديدًا من إجمالي ٩٩ نائبًا.

وتتوصل الحكومة اللبنانية إلى زيادة عدد مراقبي هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة المرابطين على الحدود، ما يقود إلى انسحاب الإسرائيليين من المواقع التي أقاموها في الأرض اللبنانية.

المملكة العربية المتحدة

تحددت مواعيد الانتخابات البلدية في الضفة الغربية بيومي ٢٨ مارس/ آذار و٢ مايو/ أيار. وتحفظ السكان يدل عليه شبه انعدام وجود حملة انتخابية. ولا يجب على الاجتماعات العامة المسموح بها أن تعالج سوى المسائل المحلية الخالصة وهناك حظر للاجتماعات المغلقة لأكثر من ثمانية أشخاص. ويجري الاحتفاظ بالقانون الانتخابي الأردني الذي ينص على شكل من اقتراع دافعي الضرائب الذكور. وفي غالبية الحالات، يتعين أن تمارس سلطات الاحتلال ضغوطًا لحفز مرشحين. وتلك ليست الحالة في الخليل حيث يحتفظ الشيخ الجعبري بالسيطرة على مدينته وفي نابلس حيث تتنافس عائلات الأعيان.

وقد أبرز الملك حسين معارضته لإجراء الانتخابات، إلاَّ أنه لا يمكنه منعها. وهو يحاول استغلال عزلته في العالم العربي لكي يقف من جديد على خط تسوية سياسية. وهو، على أي حال، لم يعد لديه ما يخسره من هذه الناحية. ويجب الآن دمج العامل الفلسطيني لأن الحديث يدور بشكل متزايد باطراد عن «حقوق الفلسطينيين». والمقاومة، في تحليله، قد أثبتت عقمها بتمسكها بالشعار اللاواقعي

الخاص بالقضاء على دولة إسرائيل. وهي لم تعد تمثل فلسطينيي الضفة الغربية، الذين يتوافر لديهم إدراك واضح للقوة الإسرائيلية ولا فلسطينيي الأردن. ففي مملكته، يمثل الفلسطينيون الغالبية العظمى من النخب الثقافية والاقتصادية ويحيون في تعايش مع شرق الأردنيين. وعليه هو أن يقترح عرضًا واقعيًّا يعترف بكيان فلسطيني تحت سلطته مع السماح بإعادة تكوين الوحدة الوطنية التي تأثرت تأثرًا سيئًا بأحداث ١٩٧٠ - ١٩٧١. وشقيقه وولي العهد، الحسن، مكلف بإعداد الملف. ولم يكن قد جرى أي اتصال مسبق مع الإسرائيليين، لكن الملك يعرف أن هذه الفكرة يمكن أن تهم أناسًا كآللون.

وفي ١٥ مارس/ آذار، يذيع العاهل الهاشمي مشروعه الخاص بـ«المملكة العربية المتحدة». وهو يشمل، بعد الانسحاب الإسرائيلي، إقامة وحدة فيدرالية بين شرق الأردن والضفة الغربية بوصف كل طرف منهما كيانًا مستقلاً له برلمانه وحكومته. ومن الوارد لاحقًا إضافة قطاع غزة إليهما («كل أرض فلسطينية أخرى محررة يمكنها الانضمام [إلى هذه المملكة]» (×). والسلطة التنفيذية الاتحادية، تحت قيادة الملك، سيكون من اختصاصها الدفاع والسياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية(٥٣). وستكون عمان مقر هذه السلطة في حين أن القدس العربية من شأنها أن تكون العاصمة الفلسطينية.

واستقبال الفكرة جد إيجابي في صفوف السكان الفلسطينيين في شرق الأردن. ومن الواضح تمامًا أن المقاومة والأنظمة «التقدمية» تشجب هذا المشروع الهادف إلى تصفية الثورة الفلسطينية بالتواطؤ مع الإسرائيليين. ويتصدر العراق حملة الإدانات للسياسة الأردنية. وتدعو ليبيا إلى عقوبات فورية. وكثيرون يرون في المشروع نتيجة لديبلوماسية سرّية يشترك فيها الإسرائيليون والأردنيون والأميركيون. وشعور السلطة المصرية غير حاد. فمن شأن هذا الأمر أن يسمح بمعالجة الركن الفلسطيني للتسوية السلمية ومن ثم جعل استرداد سيناء أيسر.

والرفض الإسرائيلي فوري. وجولدا مئير تعبر عنه في ١٦ مارس/ آذار ١٩٧٢ في الكنيست: «لا يمكن لخطاب الملك حسين أن يشكل أساسًا لاتفاق سلام. وهو لا يساعد على تقدم فرصه ولا يسهم في المساعدة على اتفاق مع إسرائيل».

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

وهي ترفض شرعية مطالبة أردنية بالضفة الغربية. فالملكية الهاشمية لا تمـارس هناك سوى «وصاية أمر واقع» ومن المؤكد أن سكان الضفة الغربية لا يريدون أن يجدوا أنفسهم من جديد تحت «السوط البدوي». كما أن من غير المسموح به إقامة دولة فلسطينية منفصلة من شأنها أن تكون دولة تطالب باسترداد كل فلسطين وأن تكون دولة غير مستقرة وغير راضية. وستبقى «يهودا والسامرة» ضمن «حدود» إسرائيل «الأمنية». ويظل منظور ميئير ومنظور حكومتها هو منظور خطة آللون أو ما يعادلها. وهناك انزعاج من الجاذبية المحتملة لهذا المشروع بالنسبة للدبلوماسية الأميركية وهم يعتبرون أنه يشكل بالدرجة الأولى مناورة حاذقة تسمح للملك بالتفاهم مع الفائزين في الانتخابات البلدية القادمة. وبناءً على طلب من الملك، يجري ترتيب لقاء سرّي في صحراء عربه، في ٢١ مارس/ آذار[٥٤]، لكن دايان لا آللون هو من توفده رئيسة الوزراء. فيقترح وزير الدفاع «حله «الوظيفي»: أن يدير الفلسطينيون شؤونهم الخاصة مع الاحتفاظ بجسور مفتوحة مع الأردن بينما يحتفظ الإسرائيليون بالسيطرة العسكرية على الضفة الغربية ويكون بإمكانهم إنشاء مستوطنات جديدة فيها. ومن الواضح تمامًا أن هذا غير مقبول بالمرة بالنسبة للملك. وتتصدى جولدا ميئير لجوهر المسألة. هل يقبل الأردن توقيع معاهدة صلح منفصل يشمل تعديلات ترابية مهمة ؟ وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، يقدم حسين موافقته بشرط إدراجها في إطار دبلوماسي مناسب، لكنه يتمسك بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. أمَّا الأراضي التي سيتم الجلاء عنها، والتي قد تشمل أيضًا قطاع غزة، فمن شأنها أن تكون منزوعة السلاح كليًا.

وسينعقد لقاء جديد في ٢٩ يونيو/ حزيران، دون تغير في موقف أي من الطرفين. وخلال لقاء ثالث، في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، ستقترح جولدا ميئير، دون إشارة مباشرة إلى ذلك، تطبيق خطة آللون، وهو أمر غير وارد بالنسبة للملك حسين. وهكذا فإن المأزق السياسي سوف يتكشف أنه مأزق دائم.

وفي الولايات المتحدة، فإن «انفتاحات» الملك حسين يُنظر إليها بحسن الالتفات. فهي تسمح بتصور حل من شأنه إزالة المقاومة الفلسطينية التي تمثل عائقًا. وفي أواخر شهر مارس/ آذار، يذهب حسين إلى واشنطون. ويوافق نيكسون

وروچرز على مشروعه، لكنهما يوضحان له أنهما لا يمكنهما اتخاذ موقف علني لعدم استثارة أزمة مع إسرائيل. وفي مقابلة مع صحيفة **نيويورك تايمز** نشرت في ٣٠ مارس/ آذار ١٩٧٢، يقدم الملك الاقتراح الجديد الخاص بإعطاء القدس وضعية «مدينة مفتوحة» تكون في آن واحد عاصمة لإسرائيل وللولاية الفلسطينية في المملكة العربية المتحدة: «إن اعتراف إسرائيل بالسيادة العربية على القدس الشرقية كاف بحد ذاته لخلق وضع جديد». وتسعد الصحافة الإسرائيلية لرؤية قائد دولة عربية يقبل أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل وإن كانت تضيف أن المطلب الخاص بالقدس الشرقية يشكل «عقبة في طريق السلام».

أمَّا رد فعل وزير الديانات بالحكومة الإسرائيلية فهو أكثر إزعاجًا[٥٥]. فهو يصرح للإذاعة بأن أي علم غير علم إسرائيل لا يمكنه أن يرفرف على مدينة أورشليم. وهو يقول إن فكرة تحويل المدينة العتيقة إلى نوع من «ڤاتيكان إسلامي» لا يجب أخذها مأخذ الجد. ولن يجري تقديم أي تنازل فيما يتعلق بانتماء أورشليم إلى شعب إسرائيل. وسيأتي اليوم الذي سيعاد فيه بناء الهيكل. وهذه هي المرة الأولى التي يدلي فيها وزير إسرائيلي بتصريح من هذا النوع. ويتخذ الاتحاد السوڤييتي موقف التحفظ. فهو «يدرس» المشروع. والواقع أن من شأنه أن يكون مرحبًا به بالأحرى، لكنه لا يريد الدخول في تعارض مع «أصدقائــ»ــه العرب.

ولابد من مرور بعض الوقت كي يقوم مجلس اتحاد الجمهوريات العربية برفض الخطة الأردنية، وهو رفض معتدل النبرة من جهة أخرى. ويشتبه السادات بأن الملك الهاشمي يتمتع بدعم من الأميركيين الذين لابد أنهم قد أعدوا مشروعه من طرف خفي. ويحاول العراق التوصل إلى تقارب مع منافسيه ويذهب صدام حسين إلى دمشق لاقتراح اتحاد فيدرالي مع مصر وسوريا، دون ذكر ليبيا. ويضطر السادات إلى الذهاب إلى طرابلس لتهدئة انزعاجات القذافي. وتتبنى الصحافة السوڤييتية آنذاك مواقف الأصدقاء العرب، لكن الحكومة [السوڤييتية] لا تعبر عن رأيها. وكما يمكن توقع ذلك، فإن مشروع صدام حسين الوحدوي يفضي إلى قطع للعلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والعراق.وهذا الأخير يتقارب بشكل استعراضي مع موسكو بعقده، في النصف الأول من أبريل/ نيسان، معاهدة صداقة

مع الاتحاد السوفييتي في حين أن سوريا قد أوضحت للتوّ بشكل استعراضي أيضًا رفضها وجود قواعد سوفييتية على أرضها ...

وفي الضفة الغربية، يرفض المعارضون الدائمون للملكية الخطة. أمّا الأعيان فإنهم يعتبرونها «غير واقعية». وبحسب قنصل فرنسا العام في القدس(٥٦):

بالنسبة لسكان يعانون، منذ خمس سنوات، من ضغوط احتلال أجنبي، فإن المشكلة الأولى ليست مشكلة إصلاح دستوري، ليس له من نتيجة عملية مع ذلك. إنها مشكلة تحررهم. وحيال قوة الأسلحة الإسرائيلية، لم يعد أحد، هنا، يتوقع انتصارًا عسكريًا عليها. وهناك اعتقاد بأن الاتفاق مع إسرائيل هو وحده الذي سيسمح بفك الخناق. والحال أن المقترحات الملكية، في نظر العدد الأكبر، لم تساعد على التقدم خطوة واحدة على طريق اتفاق كهذا. بل إن من الوارد أنها، بدفعها السياسة الإسرائيلية إلى التشدد، سوف تسهم في جعل هذه السياسة أكثر قسوة. ولدى أكثر من واحد من محاورينا، أيضًا، تترافق خيبة الأمل مع شعور بالسأم.

على أن الخطة الهاشمية تعيد إعطاء قليل من الأهمية للانتخابات البلدية، ومن هنا تسجيل عدد معين من الترشحات في اللحظة الأخيرة. وفي نابلس(٥٧)، تنسحب إحدى القوائم بعد إغلاق تسجيلات الترشح، ما يؤدي إلى أن يصبح عدد المقاعد المتوافرة أكثر من عدد المرشحين. فيستخدم الإسرائيليون العصا فورًا بتوقيف أحد الأعيان وتعليق تصريح حركة عدد كبير من الأشخاص وعرقلة الحركة على الطرق والحديث عن إقامة إدارة عسكرية مباشرة. ويسمح أمر عسكري بإعادة فتح قوائم التسجيل فننتهي إلى وجود ٢٥ مرشحًا لـ١٢ مقعدًا.

وفي ٢٨ مارس/ آذار، تعد المشاركة مرتفعة (٨٤%) بين الناخبين دافعي الضرائب الذين يصل عددهم إلى ٠٠٠ ١٧ – مقابل ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٠٠ من السكان–، فترجع المجالس البلدية في عمومها. وتسعد السلطات الإسرائيلية لهذا النجاح «الديموقراطي» لانتخابات جرى تعريفها مع ذلك بأنها «غير سياسية» ويرحب الأردنيون بإعادة انتخاب الأعيان، التي تشكل برهانًا على ضعف انغراس المقاومة. والحال أن نحو ثلثي مقاعد النواب الجديدة قد ذهبت إلى حائزيها السابقين.

ويحاول عرفات الرد على هذه النكسة الجديدة بإعطاء أقصى قدر من المهابة للمؤتمر [المجلس] الوطني الفلسطيني الذي ينعقد في القاهرة اعتبارًا من ٦ أبريل/

نيسان ١٩٧٢. ويفتتح السادات أعماله بشجبه مشروع المملكة العربية المتحدة «الذي صاغه الجنرال آللون»(×) وبإعلانه قطع العلاقات الديبلوماسية بين مصر والأردن. وهو بهذا يعطي ضمانات للراديكاليين العرب المنزعجين من مشروعه الخاص بالتسوية المؤقتة في سيناء. وهكذا تجد الملكية الهاشمية نفسها معزولة من الناحية العملية في العالم العربي. والعربية السعودية هي وحدها التي تحتفظ معها بعلاقات طبيعية وتقدم لها مساعدة مادية.

والنبرة الرئيسية لمناقشات وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني نبرة معادية للأردن بعنف. فهناك مطالبة لمجمل البلدان العربية بإقرار عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الملكية الهاشمية. ويستعاد مشروع المملكة العربية المتحدة بقلبه: إذ تجب الإطاحة بالنظام «المأجور» وتحرير فلسطين وإقامة دولة فيدرالية وديموقراطية على أرض فلسطين والأردن تُمَارَسُ فيها السيادة الوطنية من جانب الشعبين اللذين سيتمتعان بتطور مشترك، اقتصادي واجتماعي وثقافي. ولابد من تكثيف النضال ضد المشاريع الإمبريالية الهادفة إلى فرض حلول استسلامية وفي سبيل العمل على إزالة كل أشكال الوجود الإمبريالي، الاقتصادي والعسكري والثقافي. وكالعادة، يجري الحديث بلا طائل عن توحيد المقاومة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالكفاح المسلح.

وبالنسبة للمرحلة الثانية للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٢ مايو/ أيار، يقدم الجعبري في الخليل قائمة وحيدة، ما يعفيه من إجراء انتخابات. وبالنسبة لمجمل الدوائر الثلاث عشرة، هناك ١٩٩ مرشحًا لـ ١٠٩ مقاعد. والمشاركة أعلى بكثير (٨٨% من ١١ ٠٠٠ ناخب مسجل). وتجديد المنتخبين أقوى إلى حد ما (٦٦ قادمًا جديدًا). والأهمية السياسية لمجمل هذه الانتخابات تظل جد ضعيفة. فالناخبون لا يمثلون سوى نسبة ٤% من إجمالي سكان الضفة الغربية. على أن الهدوء التام الذي ساد خلال هذه الفترة يشكل فشلاً محسوسًا للمقاومة. وهذه الأخيرة تعزي نفسها بأن عددًا معينًا من المنتخبين هم في الواقع متعاطفون سرًا معها.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وسرعان ما يتسنى رصد حدود الديموقراطية الإسرائيلية. فعندما يطوف دايان على المنتخبين الجدد، يرفض أي مطلب بعودة المشردين في ١٩٦٧ أو الأراضي التي صادرتها إسرائيل بوصفه مطلبًا «سياسيًا».

وفيما يتعلق بمستقبل قطاع غزة، توضح الحكومة الإسرائيلية بجلاء أنه سيكون «جزءًا لا يتجزأ» من دولة إسرائيل، وإن لم يكن من الوارد ضمه، وهو ما يعني استيعاب الأرض من دون السكان وذلك بسبب الحقائق الديموغرافية. وهذا يستثير انزعاج الأعيان. ويذهب رئيس بلدية غزة رشاد الشوا إلى الأردن خلال شهر أغسطس/ آب وينحاز بشكل سافر إلى مشروع المملكة العربية المتحدة. وفي ٤ سبتمبر/ أيلول، ينجو بأعجوبة من اعتداء، هو تحذير موجه إلى كل من قد يكونون ميالين إلى اللعب بالورقة الأردنية. وفي ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، يعزله الإسرائيليون من منصبه لرفضه أن يدمج في بلدية غزة مخيم الشاطئ الفلسطيني، فهذا الدمج، بحسب الإسرائيليين، مرحلة أولى لتطبيع وضعية اللاجئين الفلسطينيين.

ومع أن السلطات العسكرية تعلن أن العلاقات بين العرب والإسرائيليين في الضفة الغربية تشهد على تعايش مثالي، فإنها تنشئ «منطقة أمنية» عرضها ١٥ كيلومترًا على طول وادي نهر الأردن. ونتيجة لذلك، تصبح النشاطات الزراعية العربية في هذه المنطقة نشاطات «غير مشروعة». وبما أن الفلاحين العرب يواصلون زراعة أراضيهم، فإن الطائرات الإسرائيلية ترش مبيدات حشرية بهدف القضاء على المحاصيل. والمراد هو التمهيد لإنشاء مستوطنات «لاعتبارات أمنية» على أراض «غير مستغلة». وبما أن القضية قد أصبحت معلنة في شهر يوليو/ تموز، فإن موشيه دايان يضطر إلى الاعتراف بأن الإجراءات إجراءات «مؤسفة»، وإن كانت قائمة على «اعتبارات سليمة تمامًا». وحيال الاحتجاجات الدولية، يقرر مع ذلك بعض «التخفيفات». فإذا كانت الزراعة تظل محظورة، فإن الفلاحين العرب سيكون بوسعهم استخدام هذه الأراضي لرعي ماشيتهم في عدد معين من الأيام كل سنة.

وتحاول عصبة الدفاع اليهودي التي يقودها الحاخام ميئير كاهان التمركز في الخليل، لكن السلطات العسكرية تطردها من هناك. ومخاصمة المتطرفين اليهود

للشيخ الجعبري تخدمه بالأحرى طَرَفَ السكان العرب. وبالمقابل، تستجيب سلطات الاحتلال لجزء من مطالب المستوطنين الأرثوذكس اليهود وتعدّل لصالحهم ساعات زيارة قبر الأنبياء. ويرى المسلمون في ذلك قضمًا قاسيًا لحقوقهم في الأماكن المقدسة، ما يزعجهم إزعاجًا عظيمًا، في الخليل كما في خارجها. وتربط الصحافة العربية بين التحويل التدريجي للقبر إلى كنيس وما يجازف بأن يحدث للحرم الشريف. والحال أن احتجاجات سكان الخليل إنما تجر لا محالة إلى استخدام «العصا» الإسرائيلية. فباسم الأمن، يجري منع سكان الخليل من الذهاب إلى الأردن ومن استقبال أفراد عائلاتهم القادمين من الضفة الأخرى لنهر الأردن. ولا يُمنح أي عفو للسياسيين من أبناء المدينة الصادرة بحقهم أحكام، خلافًا لما يحدث في أماكن أخرى من الضفة الغربية.

وبعد انزعاجات صيف عام ١٩٧٠، تحيا الأوساط الحاكمة الإسرائيلية بالأحرى في إحساس بالنشوة. والمميز في هذا الصدد هو تصريحات الجنرال – السفير رابين للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية في أواخر مايو/ أيار ١٩٧٢[٥٨]: إن علاقة القوى العسكرية تميل إلى صالح إسرائيل «بدرجة خفيفة» [لا يمكنه قول أكثر من ذلك عنها كي لا يدفع مستمعيه إلى الاسترخاء]، والعالم العربي في حالة فرقة لا سابق لها. والمنظمات الإرهابية الفلسطينية فقدت كل قيمة عسكرية وكل نفوذ سياسي لها، والمتطرفون فقدوا توازنهم، ونفوذ منظمة الأمم المتحدة أصابه الاختزال، والعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة تشهد على «تفاهم أساسي بشأن بعض المشكلات الحرجة»:

ثم إن البلدين متفقان كل الاتفاق على النقاط التالية: يجب لتسوية سليمة أن تنهي النزاع ولا يمكن الوصول إليها إلاَّ عن طريق المفاوضات ؛ من شأن تسوية مؤقتة أن تشكل أفضل سبيل للوصول إلى ذلك ؛ لا يمكن قبول أي تسوية مفروضة. وإلى جانب هذا التفاهم بشأن المشكلات الرئيسية، فإن بعض الخلافات، التي سيطالها النسيان غدًا، تبدو ذات أهمية جد ثانوية: تتعلق بخطة حسين أو لبنان مثلاً.

واختتم الجنرال رابين تصريحاته بقوله: إننا ننظر إلى المُستقبل بتفاؤل. ومن الوارد جدًا أن يتطلب الوصول إلى تسوية خمس أو عشر أو عشرين سنة. لكننا، على أي حال، عشنا أربعًا وعشرين سنة من دون معاهدة صلح ولم تكن محصلة ذلك فشلاً بالنسبة لنا.

وبعد عشرة أيام من ذلك، في لقاء خاص، يعبر عن نفسه بشكل أكثر فظاظة أمام سفير فرنسا[٥٩]. فهو يراهن على الوقت، بالتفاوض من مرحلة مرحلة، للتوصل إلى سلام حقيقي يكفل أمن إسرائيل. ولتعويد العرب على التكيف مع الواقع، ستجري مبادلة «حصة من الأرض في مقابل حصة من السلم». والعالم العربي في اضطراب كامل وربما يتطلب الأمر خمسين عامًا لكي يرقى إلى اكتساب ذهنية حديثة:

على سبيل المثال وآخذًا بعين الاعتبار أمن إسرائيل، أشار الجنرال رابين إلى عجز العرب، شأن جميع البلدان النامية، عن تزويد أنفسهم بقوة جوية أو مدرعة جديرة بهذا الاسم. والفجوة التي تفصل، في هذا المجال، إسرائيل عن خصومها، لم تُسدّ بمرور الوقت. على العكس تمامًا، فالمفاجأة الكبرى التي شدت انتباه الإسرائيليين هي معاينتهم أنه بين ١٩٤٨ ثم ١٩٥٦ وأخيرًا ١٩٦٧، زادت هذه الفجوة اتساعًا بشكل لا جدال فيه وبصورة خطيرة.

وخلال الحملة الانتخابية الجارية، فإن رابين، وهذا حدث لا سابق له، ينحاز على المكشوف إلى نيكسون. والحق إن السادات والملك حسين يعبران، في لقاءات خاصة على الأقل، عن تمنيهما إعادة انتخابه، إذ يبدو منافسه، الديموقراطي التقدمي ماكجفرن، منحازًا تمامًا إلى المواقف الإسرائيلية.

قمة موسكو

أدرك السادات أن وزارة الخارجية الأميركية لم يعد لها من دور فعال في اتخاذ القرار الأميركي. فيقرر اللجوء إلى الديبلوماسية السرّية، متجاوزًا وزارتي الخارجية، وهو ما يتماشى من جهة أخرى تماشيًا جيدًا تمامًا مع مزاجه السياسي. ويبدأ الاتصال في مستهل أبريل/ نيسان ١٩٧٢، لكن الرد لا يأتي إلاّ في أواخر الشهر بسبب الوضع في ڤيتنام. ويجري اقتراح إرسال مبعوث مصري إلى واشنطون، بعد قمة موسكو بين نيكسون وبريجنيف، المتوقع أن تبدأ في ٢٢ مايو/ أيار ١٩٧٢. وفي تلك الأثناء، سيجري تبادل رسائل بشكل مباشر بين المحيطين بنيكسون والمحيطين بالسادات.

ويؤدي المأزق الدبلوماسي في حل النزاع إلى تركز الانتباه العام على هذه القمة. ويتحدث المراقبون عن إمكانية حل مفروض من جانب الدولتين الأعظم، وهو ما يزعج الإسرائيليين إزعاجًا عظيمًا. ويذهب أبا إيبان في «زيارة خاصة» نحو ٢٢ أبريل/ نيسان لحشد لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية وللحصول على تطمينات من ويليام روجرز حول الحزم الأميركي في وجه مقترحات سوڤييتية محتملة للتسوية. وطبيعي أنه يحصل على هذه التطمينات.

وفي الأيام نفسها، يذهب كيسنجر في زيارة سرّية للتحضير للقمة[٦٠]. وفي هذه المباحثات التمهيدية، يرفض سماع شيء عن مبادئ عامة بخصوص الشرق الأوسط. ومن غير الوارد اللعب بورقة التحالفات في هذه المنطقة من العالم لأن هدف الاستراتيچية الأميركية هو طرد السوڤييت منها بإدامة المأزق الذي تشكله حالة اللاسلم واللاحرب. ويكثر مستشار الأمن القومي من التحوطات اللفظية ويحيل الموضوع إلى القمة نفسها. ويبدو أن السوڤييت يرتأون توازيًا بين الانسحاب الإسرائيلي وسحب قواتهم. وفي جميع الأحوال، فإن المسألة الأهم هي مسألة ڤيتنام حيث الأميركيون والڤيتناميون الشماليون في اختبار قوة كامل.

أمّا السادات فهو يرغم السوڤييت على دعوته إلى موسكو في أواخر أبريل/ نيسان ١٩٧٢[٦١]. وهو يضفي طابعًا دراميًا على الوضع بإيحائه بأن مصر لا يمكنها أن تقبل بقاء المأزق الحالي وأنها، من ثم، بحاجة إلى أسلحة هجومية لاستئناف الحرب. والوجود العسكري السوڤييتي في مصر هو أداة ضغط على الغرب، ويجب أيضًا أن يشكل تهديدًا له مصداقيته.

وبسبب التفوق الجوي الإسرائيلي، يتركز الطلب تركزًا خاصًا على أحدث نموذج من القاذفات والمُطارِدات. ومناخ اللقاءات جد متوتر ويكثر السوڤييت من مخالفات البروتوكول. ويوضح الجنرال جريتشكو للمصريين أنه، لخوض الحرب، لابد من توافر ثلاثة شروط: الأسلحة والتدريب وإرادة القتال. والحال أن العرب لا يملكون سوى الشرطين الأولين[٦٢]... ثم إن المصريين ينزعجون من الضخامة التي تميزت بها هجرة اليهود السوڤييت.

على أن السادات يكثر، في النصف الأول من مايو/ أيّار، من مجاملة الاتحاد السوڤييتي ولوم الولايات المتحدة. ويبدو أنه يعطي لنظامه توجهًا أكثر يسارية في لحظة ينتقد فيها ضباط أحرار سابقون التحالف السوڤييتي نقدًا قاسيًا.

وكما يمكن توقع ذلك، فإن الجلسة المكرّسة للشرق الأوسط خلال قمة موسكو لا تسفر عن أي شيء جديد. إذ يعاد التأكيد على التمسك بتسوية سلمية تتماشى مع القرار رقم ٢٤٢. على أن كيسنجر وجروميكو يتوصلان إلى سلسلة من «المبادئ العامة» ليس بعضها سوى استعادة للقرار الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧. والنقاط الرئيسية هي أنه، إذا كان لابد للاتفاق أن يكون شاملاً وأن يراعي جميع الأطراف المعنية وكل المشكلات، فمن الممكن لتطبيقه أن يتم عند الاقتضاء على مراحل مع إعطاء الأولوية لبعض الخلافات والمشكلات، ومع وجوب أن يكون أي تعديل للحدود ناجمًا عن اتفاق حر بين الأطراف المعنية. وتشدِّد الولايات المتحدة على أن الاتفاقات يجب أن تشمل، في لحظة معطاة، مفاوضات بين الموقِّعين. ويرى الاتحاد السوفييتي أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين سوف يتعين حلها على أساس عادل وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويكثر كيسنجر من المناورات التسويفية حتى لا يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك. والمراد بالدرجة الأولى هو الإبقاء على المأزق السياسي والحيلولة دون أي حل من شأنه إبقاء الاتحاد السوفييتي في مركز قوة في هذه المنطقة من العالم.

ومن موسكو، يذهب نيكسون إلى طهران حيث يقبل اقتراحًا من الشاه بتقديم مساعدة عسكرية سرِّية أميركية – إيرانية مشتركة لأكراد العراق. والهدف هو معاقبة النظام البعثي العراقي الذي عقد في الشهر السابق معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي. وفيما بعد، سوف تنضم إسرائيل إلى هذه العملية جد السرِّية بحيث إن وزارة الخارجية الأميركية نفسها لا تحاط علمًا بها، حتى بعد بدء تنفيذها في أغسطس/ آب ١٩٧٢(٦٣).

وتقرر السلطات السوفييتية، من جهتها، أن تفرض على المهاجرين اليهود السوفييت ضريبة جد مرتفعة بهدف التعويض عن نفقات تعليمهم، خاصة بالنسبة لمن تلقوا دراسات جامعية. والهدف هو تجنب «هرب العقول» والحصول على عملات قوية لأن من يدفع هو المنظمات الأجنبية المشرفة على الهجرة. ويستغل الديموقراطيون هذه القضية خلال الحملة الانتخابية سعيًا إلى منازعة سياسة نيكسون. والواقع أن إدارته تفضل اعتماد موقف براجماتي في هذه القضية بدلاً من

السعي إلى مواجهة مع السوفييت. ويتحدث الإسرائيليون عن «فدية» ويشنون حملة دولية تدور حول هذه التيمة. وماكجفرن يجعل من القضية إحدى حجج حملتــه. ويشن السناتور الديموقراطي جاكسون حملة برلمانية لفرض بنــد فـــي الاتفاقــات التجارية مع الاتحاد السوفييتي يُخضِعُ وضعية الأمة الأولى بالمعاملــة التفضــيلية للحرية الكاملة لهجرة اليهود السوفييت. وفي ٤ أكتــوبر/ تشــرين الأول، ســوف يحصل على توقيع ٧٢ من أعضاء مجلس الشيوخ على اقتراح في هــذا الاتجــاه. وأهمية وضعية الأمة الأولى بالمعاملة التفضيلية تكمن في أنه في غياب اتفاق ثنائي فإن التبادلات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ينظمها التشريع الجمركــي مُفرطُ الحمائية والذي يرجع إلى ثلاثينيات القرن العشرين.

ورد فعل الصحافة المصرية الأول يجد بالأحرى عزاءً فقد أشير رسميًا إلـــى تطبيق القرار رقم ٢٤٢. إلاً أن هناك انزعاجًا من تجاهل مذكرة يارنج التي ترجع إلى فبراير/ شباط ١٩٧١. وليس من المعروف دومًا سوى البيان الرســمي. وفــي الأهرام، ينتقده هيكل بقوة لأنه يضع على مستوى واحد مصر، التي قبلت مــذكرة يارنج، وإسرائيل، التي رفضت الرد عليها. وما يتعرض للنقد، ضمنيًا، هو المسلك السوفييتي. وفي مقالاته التالية، يشدِّد علــى أن الحالــة الحاليــة، حالــة اللاســلم واللاحرب، حالة لا يمكن تحملها.

وفي الأول والخامس عشر من يونيو/ حزيران، يخاطب السادات الســوفييت مباشرة لكي يحصل على الرد النهائي على طلباته الخاصة بالأســلحة الهجوميــة الضرورية لإرغام الإسرائيليين على رد الأراضي المحتلة على أساس القرار رقــم ٢٤٢. وهو لا يتلقى الرد. وفي الجيش، يتصاعد السخط ضد الخبــراء الســوفييت ومسلكهم العام. والفريق صادق هو أول من ينتقد بشكل سافر الحلفــاء الســوفييت الذين لا يقدمون الأسلحة المطلوبة والذين يقولون لصغار ضباط الجيش المصــري إن بوسعه شن الهجوم بينما يؤكدون العكس لكبار الضباط[٦٤]. ويــرد الســوفييت بالهجوم على «الأوساط اليمينية» التي تحــاول تقــويض الصــداقة الســوفييتية - المصرية.

ويتعزز الاعتقاد في الأوساط الحاكمة المصرية بأن الدولتين الأعظم قد اتفقتا على تجنب انفجار حروب إقليمية قد تتورطان فيها ومن شأنها أن تقود إلى مواجهة

مباشرة بينهما. وفكرة «تجميد» النزاع الإسرائيلي - العربي فكرة لا تحتمل لأن مصر من شأنها أن تكون الضحية الأولى لهذا التجميد. وتجري محاولة للعمل على نقل الرسالة إلى واشنطون حيث يديرون الأذن الصماء للاحتجاجات المصرية.

ويقرر السادات عندئذ، في مفاجأة للجميع، بمن في ذلك أقرب المحيطين به هو، طرد المستشارين السوفييت من مصر. ويجري إبلاغ السفير السوفييتي بالقرار في ٨ يوليو/ تموز مع تحديد ١٧ يوليو/ تموز كموعد أقصى لتنفيذه[٦٥]. وفي غضون بضعة أيام، يرجع ٢١٠٠٠ خبير إلى بلدهم. وترد موسكو بتحفظ، لا سيما أن المصريين يتركون لها «تسهيلات بحرية» في الموانئ المصرية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للأسطول السوفييتي في البحر المتوسط. إلاَّ أنه، عندما يجري إرسال عزيز صدقي، رئيس الوزراء المصري، إلى موسكو، في ١٧ يوليو/ تموز، يرفض السوفييت إصدار أي بيان مشترك، موضحين بذلك أن رحيل المستشارين هو إجراء اتخذته مصر من طرف واحد دون موافقتهم المسبقة. ويرى بريچنيف في القرار المصري مرحلة في النزاع بين اليسار واليمين في البلد. والسادات، الذي هو «وطني حقيقي»، يجب أن يفهم أن العدو هو دومًا الإمبريالية والصهيونية والرجعية.

ولا يُعلَنْ عن المسألة إلاَّ في ١٨ يوليو/ تموز، بمجرد اكتمال الرحيل. وتشعر واشنطون بالمفاجأة الكاملة. ولا يفهم كيسنچر لماذا يترك السادات دون مقابل هذا الرصيد الاستراتيجي في المفاوضات، لكنه يدرك أنه قد وَسَّع كثيرًا هامش مناورته.

ومجازفة الرئيس السادات المرئية تخضع لمنطق عميق. فهي تجعل من الأصعب بكثير على إسرائيل تصوير النزاع الإسرائيلي - العربي على أنه ركن في الحرب الباردة وتجعل الولايات المتحدة تهتم مباشرة بدعم انفصاله التدريجي عن الاتحاد السوفييتي. وفي الوقت نفسه، يزود السادات نفسه بوسيلة ضغط قوية على السوفييت لكي يحصل على أسلحة جديدة وينهي العقبة الرئيسية أمام استئناف العمليات العسكرية ضد إسرائيل، ألا وهي وجود عسكريين سوفييت في

الوحدات المصرية. وعلى المستوى الداخلي، يعزز السادات مركزه، خاصة في الجيش.

وفي خطبه العلنية، يبرر قراره باستنفار الوطنية المصرية والقومية العربية ويدعو إلى الوحدة الوطنية. والحال أن القذافي، المنزعج من تقدم الأميركيين في العالم العربي، إنما يدعو السادات إلى إعلان الاتحاد الكامل بين ليبيا ومصر. ويلبي المصري الدعوة، مدركًا أن هذا لن يكلفه شيئًا وأنه لن يتخلى عن أي قدر من السلطة. والأكثر انزعاجًا هم الفرنسيون، بسبب طائرات الميراج التي باعوها لليبيا. والواقع أن السادات يحاول جس نبض حكومات أوروبية مختلفة، خاصة حكومة فرنسا، للحصول على أسلحة جديدة وخاصة لمساعدته على إنشاء صناعة أسلحة عربية تكون مصر المنتج الرئيسي لها. وترد باريس سلبًا مشيرة إلى سياستها الرسمية المتعلقة بالحظر. وفي جميع الأحوال، لا يمكن لهذا إلاّ أن يكون عملية طويلة الأمد، لأن الأسلحة الغربية لا تتماشى مع العتاد السوفييتي ولأن تحول الجيش المصري [إلى استخدام الأسلحة الغربية] من شأنه أن يكون في البداية عامل ضعف.

وفي القدس، يسعدون لاختزال الوجود السوفييتي الذي يعتبرونه انتصارًا مشتركًا للسياسة الأميركية والحزم الإسرائيلي. وهم يأملون في أن ابتعاد مصر عن الدول العظمى سوف يقودها إلى قبول إجراء اتصالات مباشرة مع إسرائيل، لاسيما أنهم يرون أنه لم يعد من الممكن أن تلجأ مصر إلى الخيار العسكري. وهكذا فإن التحالف الإسرائيلي يساعد على تقدم النفوذ الأميركي في المنطقة.

وأحد أوائل المستفيدين من الأحداث هو ياسر عرفات. فالسوفييت يقررون تعزيز علاقاتهم بمنظمة التحرير الفلسطينية. على أن الصحافة السوفييتية تنتقد بما يكفي من القوة اللجوء إلى الإرهاب الذي لا يخدم سوى الرجعية والإمبريالية. ويجب على جميع الحركات الفلسطينية أن تنظم نفسها في جبهة وطنية تتعاون مع الحكومات التقدمية العربية في النضال من أجل إنهاء الأزمة في الشرق الأوسط ومن أجل تحرير الأراضي المحتلة. وبعبارة أخرى، فإن وجود دولة إسرائيل لا يجب أن يكون محل نقاش.

وبالمثل، يتّجه السوفييت إلى سوريا التي يراد لموانئها أن تحل محل المــوانئ المصرية في توفير الدعم اللوچيستي للبحرية [السوفييتية] في البحر المتوسط. كمــا يستفيد العراق من هذا التوجه الجديد للسياسة السوفييتية التي تكف عــن التمحــور على مصر.

الفصل الثامن

زمن الإرهاب

«أنا، بحكم طبيعتي كما بحكم إيديولوچيتي، خصم حازم للاغتيال السياسي و، بوجه أعم، للإرهاب. لكنني لا أخلط – مثلما يفعل كثيرون عبر العالم–، بين العنف الثوري والإرهاب، بين ما يشكل فعلاً سياسيًا وما ليس كذلك. إنني أرفض الفعل الفردي المرتكب خارج أي تنظيم وأي رؤية استراتيچية والذي تمليه دوافع ذاتية ويزعم أنه بديل عن نضال الجماهير الشعبية. أمّا العنف الثوري، بالمقابل، فهو يندرج في حركة كبيرة مهيكلة، ويشكل قوة مساعدة لها ويسهم، في فترات الجزر أو الهزيمة، في منحها زخمًا جديدًا. وهو يصبح نافلاً عندما تسجل الحركة الشعبية نجاحات سياسية على الصعيد المحلي كما على المسرح الدولي.

«لم تكن "أيلول الأسود" قط منظمة إرهابية. لقد تصرفت كقوة مساعدة للمقاومة، في لحظة لم تكن فيها هذه الأخيرة قادرة بعدُ على الوفاء الناجز بمهماتها العسكرية والسياسية. وقد أكد أعضاؤها على الدوام أنها لم تحتفظ بأي علاقة عضوية بفتح أو بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عرفتُ عددًا منهم وبوسعي أن أؤكد أنهم كانوا ينتمون في غالبيتهم إلى منظمات فدائيين مختلفة وأنهم، بخروجهم من الصفوف، كانوا يترجمون تمامًا مشاعر الإحباط والغضب العميقة التي كانت تحفز كل الشعب الفلسطيني حيال مجازر الأردن وحيال التواطؤات التي جعلت هذه المجازر ممكنة، كما شهدت على ذلك تظاهرات الفرح التي استقبلت إعدام وصفي التل. والحال أن السلطات المصرية، في مراعاة منها للإرادة الشعبية، لم تتأخر في الإفراج عن مرتكبي الهجوم الذين جاءوا لتعزيز صفوف أبطال المقاومة».

أبو إياد، **فلسطينيٌ بلا وطن، أحاديث مع إيريك رولو**، باريس، فايول، ١٩٧٨، ص ص ١٥٥ – ١٥٦ [بالفرنسية].

اعتبارًا من عام ١٩٧٢، يستأثر الإرهاب والإرهاب المضاد بأنباء النزاع الإسرائيلي – العربي، فيغطي على التطورات السياسية وعلى تحضير مصر وسوريا للحرب.

طريق الإرهاب

بعد الهزيمة الأردنية، هاجم يسار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نهج القيادة المغامر واستهانتها بعلاقات القوة، وهي الاستهانة التي أدت إلى الكارثة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧١، يضطر حبش إلى تعليق عمليات خطف الطائرات والهجمات على الأهداف المدنية. وفي فبراير/ شباط ١٩٧٢، يهاجم اليسار مباشرةً وديع حداد الذي احتفظ بالسيطرة على مالية المنظمة. وفي مارس/ آذار، يتضامن حبش مع وديع حداد فينشق اليسار منشئًا الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين. وتنتقل شريحة مهمة من الكوادر والمناضلين إلى الحركة الجديدة. غير أن هذه الأخيرة لن توجد إلاَّ لبضعة شهور وذلك بسبب غياب المال (من الصعب أن تكون نقيًا وتحصل على تمويل).

وفي داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، يتواصل احتدام الجدل حول دور وديع حداد. وحبش يود دومًا طرح نفسه كمنافس لعرفات، وهو ما يتطلب التمتع بعلاقات دولية تكرسها زيارات رسمية. والحال أن الدول الاشتراكية تنتقد بشدة خطف الطائرات. وقد أرسلت موسكو بريماكوف إلى حبش لدعوته إلى التخلي عن هذه الأساليب(١).

وفي الأيام الأخيرة من فبراير/ شباط ١٩٧٢، يجري خطف طائرة تتبع شركة لوفتهانزا إلى عدن. والخاطفون يطالبون بالإفراج عن فلسطينيين محتجزين في ألمانيا، لكنهم يطلبون بالأخص فدية قدرها ٥ ملايين من الدولارات تسلَّمُ في لبنان. وتتحدث فتح عن عمل شائن وتنفي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مشاركتها في هذا العمل. وهو عملية قام بها وديع حداد الذي يسعى إلى أن يُكَوِّن لنفسه خزانة حربية. وعندئذ تصوت غالبية الحركة لصالح فصله.

والآن يصبح جهازه الخاص مستقلاً تمامًا وإن كان يحتفظ بعلاقات مع حبش. ويكثر وديع حداد من العلاقات مع الحركات الراديكالية العالمية المختلفة، خاصة

الأوروبية واليابانية، المشايعة للنضال المسلح ولحرب العصابات الحضرية. وهو يمول نشاطاته عن طريق الابتزاز الذي يمارسه على شركات الخطوط الجوية الدولية.

وتدور في أوروبا حرب سرِّية كاملة. والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفتح تطوران هناك عملاً دعائيًّا كبيرًا يربط النضال الفلسطيني بحرب ڤيتنام. وكثيرون من «التقدميين» الأوروبيين يدعمانهما في نضالهما المعادي للإمبريالية. كما تلعب اتحادات الطلاب الفلسطينيين دورًا كبيرًا. والاستخبارات الإسرائيلية، مستعيدة الأساليب المستخدمة في الأراضي المحتلة، تحاول استخدام هؤلاء الطلاب بالتهديد بممارسة ضغوط على عائلاتهم في الأراضي المحتلة وباستخدام مختلف أشكال الابتزاز والتعدي. وتضطر إلى الذهاب إلى لبنان واختراق الحركات الفلسطينية. لكن الأجهزة الفلسطينية المعنية بمكافحة الجاسوسية أجهزة ذات كفاءة جيدة فتجري «إعادة» عدد معين من هؤلاء المخبرين المرغمين ويقومون بتقديم معلومات زائفة، مؤكدين بذلك أن أيلول الأسود منظمة سرية، قوية وجيدة التنظيم.

وقيادة فتح مقتنعة بوجود تواطؤ بين الملك حسين والإسرائيليين على تطبيق خطة آللون. ويتولى أبو إياد المسؤولية عن أعمال التخريب في الأردن، لكن الأجهزة الأمنية الأردنية تتداركها بكفاءة وترد بعمليات من النوع نفسه في لبنان.

وهناك رغبة في توجيه ضربة قوية. وفي ٨ مايو/ أيَّار ١٩٧٢، تنظم مجموعة تتبع فتح خطف طائرة تتبع شركة سابينا إلى مطار اللد الدولي وتنسب المجموعة نفسها إلى إيلول الأسود. وهي تعرض مبادلة الركاب والطاقم بثلاثمائة وعشرين فدائيًّا محتجزين في إسرائيل. ويبدو أن العملية قام بتنظيمها علي حسن سلامه، الذي سرعان ما سوف يلقبه الإسرائيليون بـ«الأمير الأحمر»[٢].

وتشن القوات الخاصة الإسرائيلية هجومًا مستفيدة من وساطة قام بها الصليب الأحمر وتحرر الرهائن المائة قاتلة ٢، من خاطفي الرهائن الأربعة. وبينما يبتهج السكان الإسرائيليون، ينشب سجال قوي بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة الإسرائيلية. فاللجنة ذات الأهداف الإنسانية تتحدث عن «سوء استخدام للثقة». وتنكر فتح أي مسؤولية لها عن العملية لكنها تسعد لوقوعها على أرض العدو. ومن جديد، تهدد إسرائيل لبنان، المتهم، ليس بالمشاركة، وإنما بغض الطرف عن التحضير لعمليات خطف الطائرات.

ويفعل وديع حداد الشيء نفسه في ٣٠ مايو/ أيّار باستخدام حلفائه في الجيش الأحمر الياباني. فهم يفتحون النار على الركاب المنتظرين في صالة مطار اللد، ويقتلون ٢٧ شخصًا ويصيبون خمسين آخرين بجراح قبل أن تتمكن الشرطة الإسرائيلية من تحييدهم. وغالبية الضحايا حجاج من بورتوريكو. والبيان الذي يبرر العملية يحيل إلى مصرع الفدائيين الاثنين خلال عملية سابينا. ويبدو أن الهدف الفعلي لهذا العمل الانتحاري كان يتمثل في محور العار الناشئ عن عمليات الفرع الياباني للحركة الذي كان قد انخرط في تطهيرات داخلية دموية قبل أن تقضي عليه الشرطة. ولم يكن الفلسطينيون سوى كومبارسات في هذه المسألة إلاّ أنه يجري فيما بعد جعل مرتكبي الاعتداء أبطالاً وطنيين حقيقيين[٣].

وفي إسرائيل، تتركز هجمات الحكومة والصحافة على لبنان المتهم دومًا بغض الطرف. فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتبنى العملية في صحيفتها **الهدف** الصادرة في بيروت في ٣١ مايو/ أيّار[٤]. ويُرَدُّ الاعتبار للعملية ضمن إطار النضال المعادي للإمبريالية والصهيونية والرجعية. ويجري تبرير العنف ضد المدنيين بأن الوجود في مطار إسرائيلي، حتّى بصفة سائح، هو بحد ذاته بالفعل انعدام للحياد السياسي وبأن الجبهة قد حذرت السياح منذ عام ١٩٦٩ من الذهاب إلى «الأراضي المحتلة». كما يجري رسم الكاتالوج المعتاد للضحايا المدنيين العرب في غارات القصف الإسرائيلية في الأردن ومصر ولبنان. وبقية منابر الصحافة الفلسطينية تدشن الخطاب نفسه، مذكِّرةً بالمناسبة باغتيالات الإرجون وجماعة شتيرن للمدنيين.

وإذا كانت هذه العمليات توجه إساءة كبيرة للسمعة الدولية للقضية الفلسطينية، فإنها تعيد رفع معنويات مقاومة فلسطينية في انهيار كامل بعد إخفاقاتها المتعاقبة. والشعور هو أن هذه العمليات تتميز على الأقل بمأثرة إسماع صوت الفلسطينيين في عالم معاد لهم.

وسوف يُحال الناجي من القوة الخاصة اليابانية إلى القضاء في شهر يوليو/ تموز. وأمام قضاته الحائرين، سوف يطلب الإعدام لنفسه كي يصبح بطلاً من أبطال الثورة العالمية التي لا يمكن لشيء وقفها. وهناك إدراك بأن من المستحيل ردع إنسان مستعد للانخراط في عملية انتحارية. لذا يعاقبونه بأقسى عقوبة بالنسبة

له، ألاّ وهي الحبس مدى الحياة. وسوف يتم الإفراج عنه في عام ١٩٨٥ في إطار تبادل للأسرى وسيقيم في لبنان بعد تحوله إلى اعتناق الإسلام(٥).

وفي النصف الأول من يونيو/ حزيران، تزيد الحكومة الإسرائيلية من الضغوط على لبنان وبالإضافة إلى ذلك على مصر، إذ ترى أنهما مذنبتان بتوفير ملاذ لنشاطات الإرهابيين. والخطاب الإسرائيلي واضح: إن الحكومة اللبنانية، شأن الأردن في السابق، تملك إمكانات ردع الحركات الفلسطينية. وفي هذه الظروف، لا يسع إسرائيل أن تجد أي عذر لسلبيتها إذا ما استمرت هذه السلبية. والحال أن ممثل فرنسا الذي يعترض بالحديث عن خطر تجذر أو عسكرة للمجتمع والدولة في لبنان، إنما يُرَدُّ عليه بأن(٦):

من المؤكد أن من المأمول فيه في القدس أن يظل الجار الشمالي بؤرة للّيبرالية والتعددية، إلاّ أنه لابد من أن نعاين معاينة واضحة أن من يهدد بالفعل أمن إسرائيل لا هو سوريا ولا هو العراق، وهما بلدان تتم فيهما السيطرة سيطرة محكمة على تحركات المنظمات الفلسطينية، بل لبنان «الديموقراطي» لا سواه.

والحكومة اللبنانية مدركة للخطر. فتتّخذ تدابير لحظر النشاطات العلنية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في البلد. وصحيفتها **الهدف** هي وحدها التي تواصل الصدور، فالمسؤولان عن تحريرها، غسان كنفاني وبسام أبو شريف، وهما من أصول فلسطينية، يحملان كلاهما الجنسية اللبنانية.

وفي ١٩ يونيو/ حزيران، تهاجم قوة فدائية قادمة من سوريا أو من لبنان باصًا لسياح في قطاع حرمون، ما يؤدي إلى إصابة ٤ بجراح. ويتبنى أحمد جبريل العملية. وفي ٢١ يونيو/ حزيران، يشن الجيش الإسرائيلي غارة انتقامية على الجنوب اللبناني، مستهدفًا بشكل مباشر الجيش اللبناني والسكان المدنيين. ويتم أسر خمسة ضباط سوريين كانوا في زيارة رسمية في إطار المحادثات بين الجيشين. وعدة عشرات من المدنيين اللبنانيين يسقطون قتلى بينهم أطفال إلى جانب ٤ عسكريين لبنانين.

وتشير حصيلة أولى إلى أن الخسائر اللبنانية، منذ هجوم اللد، ترتفع إلى ٦٦ قتيلاً و٨٦ مصابًا. وبما أن جزءًا لا بأس به من هؤلاء الضحايا دروز لبنانيون من

قرية حصبايا، فإن الدروز الإسرائيليين يحتجون. والقصد المعلن هو ممارسة ضغط يهدف إلى إجبار الدولة اللبنانية والسكان على إنهاء نشاطات الفدائيين مثلما حدث هذا في الأردن. ولا يمكن الحديث عن أضرار جانبية عرضية بل عن «ضغوط» على المجتمع يتم الاعتراف بها بهذه الصفة، في الأحاديث الخاصة على الأقل. وهذا هو ما يتضح من مناقشة بين سفير فرنسا وسفير إسرائيل لدى منظمة الأمم المتحدة[٧]:

شدّد السيد تيكواه على أن الحكومة اللبنانية لا تبذل مجهودا كافيا للسيطرة على الفدائيين. وهي يجب أن تقتدي بالأردن. وقد قاطعتُ سفير إسرائيل: إن كان هذا هو هدف حكومته، فإنها تسلك دربًا زائفًا: فمن المؤكد أن لبنان ليس في مركز يسمح له بأن يتخذ حيال اللاجئين الفلسطينيين التدابير الجذرية التي لجأ إليها الملك حسين. وتل أبيب، إذ تسعى إلى إجباره على ذلك، إنما تجازف بالتسبب في تمزيق التوازن السياسي الهش الذي يتوقف عليه وجود لبنان نفسه. وقد تكون آثار ذلك أكثر ضررًا بكثير لإسرائيل من وجود فدائيين في منطقة محدودة ومن نشاطهم العشوائي.

فردّ عليَّ السفير بأن حكومته تدرك تمامًا أن بيروت لا يمكنها استخدام الأساليب نفسها التي استخدمها الأردن. إلاَّ أن هناك، من وجهة نظره، أساليب أخرى وخاصة ضغط السكان المحليين على ممثليهم في الحكومة. فأبديت له أعظم تحفظاتي على الأساليب العنيفة التي يبدو أن إسرائيل أرادت بها حفز هذه الضغوط.

وعلى الرغم من التكذيبات اللاحقة، فمن الواضح بما يكفي أن دروز حصبايا قد استهدفوا بشكل خاص لإثارتهم ضد الفلسطينيين[٨].

وتقترح سوريا من خلال الصليب الأحمر تبادلاً: كل الأسرى اللبنانيين والسوريين في إسرائيل (أربعون شخصًا) في مقابل ٣ طيارين أسرى في سوريا. وتريد إسرائيل مد التبادل ليشمل مصر حيث يوجد ١٠ طيارين إسرائيليين أسرى في مقابل ٦٠ مصريًا. وترفض دمشق اعتبار الضباط السوريين المعنيين أسرى حرب لأنهم كانوا قد اختطفوا في لبنان وتسحب اقتراحها وإن كانت تتولى إخطار مجلس الأمن بالملف.

والحال أن القرار رقم ٣١٦ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٦ يونيو/ حزيران ١٩٧٢ إنما يشجب العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان ويطالب

بإخلاء سبيل العسكريين السوريين واللبنانيين المختطفين في ٢١ يونيو/ حزيــران. ونص القرار، ومصدر إلهامه «أوروبي»، يتم اعتماده بأغلبية ١٣ صوتًا في مقابل امتناع اثنين عن التصويت (الولايات المتحدة وبنما).

ومن جديد، انطرحت مسألة العلاقات بين الدولة اللبنانية والمقاومــة. ويعقــد عرفات اتفاقًا جديدًا يشمل انسحاب الفدائيين من المناطق الحدودية وتشكيل شــرطة مكلفة بالعمل على احترام المقاتلين الفلسطينيين للانضباط. وكما بالنسبة لأي اتفــاق عقده عرفات، يمكن التساؤل عما إذا كان يملك الإمكانات والإرادة اللازمة لفرض احترام هذا الاتفاق. والواقع أن الصاعقة تعترف بــ«صحة» الاتفاق، لكنها لا تقبل الخضوع لسلطة عرفات والارتباط باتفاق رسمي مع السلطات اللبنانية.

وعلى الرغم من جهود الوساطة من جانب عدة بلدان، فإنه لا يتم تســجيل أي تقدم فيما يتعلق بتبادل الأسرى فترجع المسألة إلى مجلس الأمن. والحال أن القرار رقم ٣١٧ الصادر في ٢١ يوليو/ تموز ١٩٧٢، والذي جرى اعتماده بأغلبيــة ١٤ صوتًا في مقابل امتناع واحد عن التصويت – هو امتناع الولايات المتحدة –، إنمــا يدعو إسرائيل إلى أن تعيد دون إبطاء الأسرى المختطفين في لبنان. والهدف هــو القيام بفصل بين هذه الحالة وتبادل عام للأسرى يرى الجميع أنه منشود.

وفي ٨ يوليو/ تموز، يلقى غسان كنفاني مصــرعه فــي انفجــار لســيارته المفخخة[٩]، مع ابنة أخته، وهي فتاة يافعة في السادسة عشــر مــن العمــر كــان يصحبها إلى الجامعة. وفي ١٠ يوليو/ تموز في بيروت، يشهد عدة عشرات مــن آلاف الأشخاص جنازته. وبحسب المقربين منه، فإن الكاتــب والمتحــدث بلســان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كان مرتبطًا بالفعل بمجمل تاريخ المنظمة التي كان أروع دعاتها، لكنه لم يشارك قط في نشاطاتها العسكرية، حتى من زاوية التحضير لها. والدبلوماسية الإسرائيلية، دون أن تعلن مسؤولية إســرائيل عــن الاغتيــال، تصور الرجل على أنه إرهابي خطير. وهي تستند إلى مقالات صحف أوروبيــة، خاصة إيطالية. وكان الكاتب قد تقدم بشكوى، قبيل مصرعه، ضد صحيفة **لاستامبا** التي تصدر في ميلانو والتي اتهمها بأنها نشرت مقابلة صــحافية مختلقــة معــه. ويرجع اختيار الهدف على الأرجح إلى أن غسان كنفاني لم يكن يتمتع بأي قدر من

الحماية وأنه كان يشكل هدفًا سهلاً. وكما هو لازم في هذا النوع من الأحداث، تعلن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن ثأر نموذجي قريب.

أمَّا في ١٩ يوليو/ تموز، فإن أنيس صايغ، مدير مركز الوثائق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، هو الذي يصاب إصابة جسيمة بطرد بريدي مفخخ. وفي العشية، كان طرد مفخخ آخر قد استهدف بنكًا لبنانيًا، ما أدى هناك أيضًا إلى إصابة شخص إصابة جسيمة. ومن غير المعروف ما إذا كانت لهذا صلة بالاعتداءات الأخرى، لكن الجهاز التفجيري كانت طبيعته واحدة. وبالمقابل، تلقى علي حسن سلامه بالفعل طردًا من النوع نفسه في منزله، لكنه ارتاب وقام بإحضار من أبطل مفعول اللغم.

وعلى الفور، تعلن الإذاعة الإسرائيلية مصرع صايغ «المهتم بتدريب الإرهابيين الفلسطينيين على القتال في أوروبا». لكنه سينجو من جراحه[١٠]. وفي الأيام التالية، جرى كشف ووقف طرود تستهدف شفيق الحوت، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، وفاروق قدومي (أبو اللطف)، عضو اللجنة القيادية لفتح، ومسؤول آخر في فتح وغسان كنفاني (في الحالة الأخيرة، لابد من الإشارة إلى تأخر البريد اللبناني، فالطرد كان قد أرسل قبل ٨ يوليو/ تموز). والضحية التالية هو بسام أبو شريف، في ٢٥ يوليو/ تموز، والذي أصيب إصابة جسيمة بكتاب محشو بمتفجرات[١١]. وسوف تطاله تشوهات خطيرة.

وحملة الاغتيالات هذه لا تستهدف مسؤولين عسكريين في المقاومة الفلسطينية، بل دعائيين في الحركة الوطنية. وفي بيروت، يوجهون الاتهامات للاستخبارات الإسرائيلية كما للمخابرات الأردنية، بل للاثنتين متواطئتين، بوصفهما المسؤولتين عن هذه الاعتداءات. كما يُشتبه ببعض القوى اللبنانية المعادية للفلسطينيين. وهذا يسهم في تعزيز التوتر وزيادة زعزعة استقرار البلد إلى حدٍّ ما، مع أن هذا ليس الهدف المقصود.

ميونخ

في هذا السياق، قررت قيادة فتح إعادة تنشيط أيلول الأسود. ففي ٤ أغسطس/ آب، وقع هجوم في إيطاليا ضد خزانات بترول في تريستا. والمنظمة تتبنى الهجوم

«في إطار الهجمات ضد أعداء الثورة الفلسطينية والمصالح الإمبريالية التي تدعم الصهيونية»(×). وهذا تحذير موجّه إلى البلدان البترولية التي يُنظر إليها على أنها جد معتدلة والتي ترفض استخدام سلاح البترول. وهو يُعزى إلى علي حسن سلامه.

ويتمثل مشروع آخر في شن هجمات ضد عملاء الموساد في أوروبا. ولكي يتم ذلك، لابد من الحصول على أسلحة. عندئذ تجري اتصالات مع شبكة بلغارية غامضة، ما يسمح بنقل أسلحة من بلغاريا إلى ألمانيا مقابل أموال. وبما أن بلغاريا بلد شيوعي، فمن المؤكد أن استخبارات هذا البلد متورطة في الموضوع.

وبحسب رواية أبو داوود[١٢]، فلابد أن الهدف قد تغير بعد اغتيال غسان كنفاني ليتركز على عملية مثيرة في أوروبا. وبما أن اللجنة الأولمبية الدولية لم تهتم بمجرد الرد على الطلب الذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية والخاص بإرسال رياضيين فلسطينيين إلى الألعاب الأوليمبية في ميونخ، فقد وقع الاختيار على محاولة خطف رهائن رياضيين إسرائيليين للتوصل إلى الإفراج عن أسرى فلسطينيين. ويقود أبو داوود العملية التي كانت قد تقررت من جانب أبو إياد بموافقة عرفات وأبو مازن (محمود عباس). ويُستبعد علي حسن سلامه من العملية تمامًا.

والعملية تبدو جد مرتجلة إلى حد بعيد، مع تحديد خطر للأماكن ووصول الأسلحة القادمة من بلغاريا في اللحظة الأخيرة. وأفراد القوة الفدائية القادمون من مخيمات لبنان لم يتلقوا أي تدريب مسبق.

وكانت الألعاب الأوليمبية في ميونخ قد صورت على أنها علامة إعادة دمج ألمانيا في سوية الأمم بعد أعوام النازية السوداء. وقد اجتهدت السلطات في العمل على اختفاء كل ما قد يُذَكِّر بألمانيا السابقة السلطوية والعسكرية. وسوف تدفع ثمن ذلك غاليًا مع ضعف النظام الأمني. وهكذا، فإن حراس القرية الأوليمبية لم يكونوا مسلَّحين وانتشار المراقبة خفيف بشكل خاص. وكانت الرقابة على مداخل القرية الأوليمبية قد رُفعت من الناحية العملية عندما اتهم الصحافيون الدوليون الشرطة

(×) ترجمة عن الفرنسية. — م.

الألمانية بأنها تتصرف كالجستابو[١٣]. ولم يتخذ لا الألمان ولا الإسرائيليون تدابير حماية خاصة للوفد الرياضي الإسرائيلي.

وفي ٥ سبتمبر/ أيلول قبل الفجر، تنجح القوة الفدائية المؤلفة من ٨ رجال في التسلل إلى القرية الأوليمبية متنكرين في صورة رياضيين، قافزين فوق السور بعد أن كانوا قد قضوا الليل في أماكن اللهو في ميونخ[١٤]. وهم يقتحمون البناية التي كان الرياضيون الإسرائيليون يقيمون فيها. والحال أن اثنين منهم، يحاولان المقاومة، قد لقيا مصرعهما، ويتم أسر ١١، بينما ينجح الآخرون في الهرب.

وسوف يؤكد المخططون للعملية لاحقًا أنهم لم يكونوا يريدون إراقة دماء وأن القتيلين الاثنين الأولين قُتلا بالصدفة. وبمجرد اتضاح نذر الخطر، تعلن القوة الفدائية مطالبها: الإفراج عن ٢٣٤ أسيرًا فلسطينيًا من السجون الإسرائيلية والإفراج عن أندرياس بادر وأولريكه ماينهوف، من فصيل الجيش الأحمر، من السجون الألمانية. وتهدد القوة بإعدام الرهائن إن لم يُستجب لهذه المطالب. ويُحدَّدُ موعد كحد أقصى قبل بدء الإعدامات، سيُعَدَّلُ بصورة منتظمة من زاوية سير المفاوضات.

وبالنسبة للرأي العام الدولي، أو الغربي على أي حال، فإن ما يحدث هو انتهاك مزدوج للمحرمات: فلأول مرة منذ عام ١٩٤٥، جرى قتل يهود بوصفهم يهودًا على الأرض الألمانية وجرى انتهاك الهدنة الأوليمبية.

والسلطات الألمانية في ارتباك كامل، لاسيما أن اختصاصات السلطة الاتحادية واختصاصات مقاطعة باڤاريا تتعارض في إدارة الأزمة. والشرطة لا تتمتع بقوة تدخل حقيقية مدربة على مواجهة موقف كهذا. وتجري محاولة بدء مفاوضات مع خاطفي الرهائن الذين يصبحون عصبيين أكثر فأكثر بمرور الوقت. وتوضح جولدا مئير على الفور أن من غير الوارد الاستجابة لأي طلب من طلبات الخاطفين وأن على السلطات الألمانية العثور على حل على الرغم من أن الوضع قد تجاوزها بالكامل. وتستمر الألعاب الأوليمبية بينما تطلب إسرائيل وقفها. والصحافة الدولية والفضوليون يتوافدون على القرية، ما يزيد من تعقيد مهمة الشرطة.

وقد حاولت السلطات كسب الوقت، محاولة إيهام الخاطفين بأن الإسرائيليين قد استجابوا، وإن كان لابد من مهلة كافية للتمكن من جمع الأسرى القادمين من سجون مختلفة. والشيء الأكثر إلحاحًا هو تجنب إعدام الرهائن. وتقترح شخصيات ألمانية الحلول محلهم، لكن الفلسطينيين يرفضون.

وفي إسرائيل، يستعدون لأن يرسلوا إلى ميونخ وحدة متميزة من القوات الخاصة، هي سرية متكال، تحت قياد إيهودا باراك. والجدل حول هذا الموضوع لا يزال محتدما إلى اليوم. إذ يؤكد الإسرائيليون أنهم عرضوا هذه المساعدة لكن الألمان رفضوا. وهؤلاء الأخيرون يردون بأن هذا العرض لم يجر تقديمه قط. وتدرس الشرطة إمكانية شن هجوم على البناية التي يوجد الإسرائيليون فيها، لكنها تتخلى عن ذلك إذ يبدو أن الفدائيين، الذين لا يعرف الألمان عددهم، متحصنون تحصنًا قويًا.

عندئذ تخاطب حكومة بون مصر لكي تعرف ما إذا كان من شأنها أن تقبل نقل الفدائيين والرهائن بعد تحرير هؤلاء الأخيرين على طائرة. ويبدو أنه قد نشأ آنذاك سوء تفاهم. فالألمان يطالبون بضمانات مطلقة بأن أي إيذاء لن يطال الرهائن والمصريون يردون بأنهم لا يمكنهم تقديم أي ضمانات من هذا النوع لأن أيلول الأسود لا تتبعهم، لكنهم سيبذلون كل ما في وسعهم لضمان أمن الرهائن. ثم إن الإسرائيليين يرفضون هذا الخيار المصري، إن لم تتوافر هذه الضمانات المطلقة بالإفراج عنهم دون إيذاء.

وفي نهاية النهار، يتضح أنه لم يعد هناك سوى خيار العملية الشرطية. وبما أن من المستبعد القيام بها ضد الجناح الإسرائيلي، فإنهم يعرضون على القوة الفدائية نقلها بطائرتين عموديتين إلى مطار عسكري تستقل فيه طائرة تتجه إلى بلد عربي. وفي تلك اللحظة، تُشَنُّ عملية الإنقاذ.

وتسمح مفاوضات شاقة بالتوصل إلى اتفاق. وبعد الساعة الثانية والعشرين بقليل، يبدأ النقل. وتتألف الخطة الأولية من التصرف بشكل متزامن على الطائرة والطائرتين العموديتين خلال الركوب. ويُكتشف فجأة أن القوة الفدائية تتألف من ٨ أشخاص لا من ٥، وترى الشرطة أن التصرف في الطائرة من شأنه أن يكون مجازفة كبرى. وفي اللحظة الأخيرة، ودون دراسة خطة التحرك، يتقرر شن

الهجوم لدى وصول الطائرتين العموديتين وفي ظلام تام. ويرتاب الفدائيون في الأمر ويلحظون الفخ على الفور، لاسيما أن الطائرة خالية من أي طاقم.

ومع الطلقة الأولى، تسود الفوضى المطلقة، والتي تستمر من الناحية العملية لمدة ساعة. والحصيلة جسيمة: فجميع الرياضيين الإسرائيليين يلقون مصرعهم، إمّا بنيران ساجنيهم أو بنيران الشرطة الألمانية، ويلقى المصير نفسه ٥ من الفلسطينيين الثمانية وشرطي ألماني. ولن تنقل السلطات الألمانية إلى الإسرائيليين إلاّ بعد عشرين عامًا التقارير المتعلقة بالمقذوفات والوثائق المختلفة المتعلقة بالقضية، ويبدو أن بعض الوثائق لم يتم نقلها. ويتم أسر الفدائيين الثلاثة الناجين.

ومن الواضح أن المسؤولية الأولى عن الكارثة يتحملها منظمو أخذ الرهائن، أيًا كانت المبررات التي قدموها فيما بعد. وضعف التحضير وعصبية أفراد القوة الفدائية مميِّزان تمامًا للمسلك العام للفدائيين في تلك الفترة. ولرغبتهم في إيضاح جدية نواياهم، هددوا على نحو متواصل بإعدام رهائنهم ومصرع الرياضيين الإسرائيليين الاثنين الأولين أعطى مصداقية خاصة لابتزازهم المشؤوم.

أمّا السلطات الألمانية، مع ارتباك السلطات الاتحادية وسلطات المقاطعة، فقد كانت إدارتها للأزمة إدارة كارثية. وعذرها الوحيد هو الغياب الكامل لاستعدادها لموقف كهذا، وضيق الوقت وغياب هامش المناورة، لاسيما أنه لم يكن من الوارد وقف الألعاب الأوليمبية.

وهذه الألعاب لم توقف إلاّ في ٦ سبتمبر/ أيلول لتأبين جماعي ترك أثره في الرأي العام العالمي. ويسود شعور في العالم الغربي بالصلة بين الشوعاه [المحرقة النازية لليهود] وأحداث ميونخ، والغضب قوي قوة خاصة في الولايات المتحدة حيث يهيمن التماهي الكامل مع إسرائيل. ومن المعروف أنه، في بلد كفرنسا، سوف تقود القضية إلى حل حركة اليسار البروليتاري، المنتمية إلى أقصى اليسار، من جانب قيادتها، لانزعاجها من رؤية فريق من أعضائها ينخرطون في طريق العنف الخالص، على غرار ما يحدث آنذاك في إيطاليا وفي ألمانيا.

وتمتنع الحكومات العربية عن التعليق أو تعرب عن أسفها بأكثر مما تشجب عملية ميونخ، باستثناء الملك حسين، الذي يعبر، في التليفزيون عن تعازيه لأسر الرياضيين الإسرائيليين القتلى. وتقدم الصحافة العربية بوجه عام وصفًا موضوعيًا

للأحداث يستند إلى برقيات وكالات الأنباء وإن كانت تقدم كسبب رئيسي لهما الاضطهاد والظلم اللذين يحيا فيهما الفلسطينيون وغياب الأمل. وتُلقَى المسؤولية عن سقوط القتلى على الشرطة الألمانية. وبسرعة بالغة، تتجذر النبرة، ويجري تصوير الفدائيين القتلى كأبطالٍ شهداءٍ رفضوا الاستسلام وماتوا ميتة الشجعان. وتجري إدانة الرياضيين بوصفهم احتياطيين للجيش الإسرائيلي. وبناء على طلب من فتح، تحصل ليبيا على الموافقة على أن تُنْقَلَ إلى أرضها رفات الفدائيين العرب الخمسة الذين سيكون لهم الحق في جنازة شعبية مهيبة. وشعبية هجوم ميونخ قوية قوة خاصة لدى سكان الأراضي المحتلة. ويسعد خطاب العناصر الأكثر راديكالية لانتهاء أسطورة الجبروت الإسرائيلي وهو الانتهاء الذي مثلته عمليتا اللد وميونخ.

ولم يكن الطلاق قط بائناً إلى هذا الحد بين الرأي العام العربي، وجزء من الرأي العام في العالم الثالث، والرأي العام العالمي الذي يغلب عليه الرأي العام الغربي.

الإرهاب المضاد

في إسرائيل، يسود الغضب والرغبة في الانتقام. فالشعور بالحدث هو أنه تكرار للشوعاه، والرغبة الإجماعية هي إبراز أن الزمن الذي كان اليهود يكابدون فيه في سلبية مثل هذه المحن إنما ينتمي إلى عصر ولىَّ وانقضى. ويجب القضاء على الإرهاب وكل داعميه. والغضب قوي لاسيما أنه يترافق مع التحرر من الأوهام بعد انقضاء النشوة الناجمة عن طرد المستشارين السوفييت من مصر. فقد ساد الاعتقاد آنذاك في إمكانية صلح منفصل مع مصر والأردن يشمل ضمًّا مهمًّا في سيناء وتطبيق خطة آللون بشكل أو آخر.

والاستخبارات [الإسرائيلية] تتهم سوريا بتوفير ملاذ لتنظيم الهجوم. وبسرعة بالغة، تقوم الصحافة الإسرائيلية، التي من المؤكد أنها قد حصلت على معلوماتها من هذه الاستخبارات نفسها، باتهام علي حسن سلامه بأنه محرك عملية ميونخ، في حين أنه يبدو أنه لم تكن له يد في المسألة. ومن جهة أخرى، فإن الرجل كان قد انسحب للتوّ من النشاط السياسي لكي ينهمك في الأعمال التجارية في الكويت.

والحقيقة هي أن الاستخبارات الإسرائيلية، على الرغم من أسطورتها، إنما تعاني من سلسلة بأكملها من أوجه القصور التقاني، خاصة في تغطية العالم العربي. فهي لا تتمتع بشبكة سفارات تسمح بتوفير غطاء دبلوماسي لضباطها المعالجين [للملف الاستخباراتي] و، خلافًا لما يحدث في الحرب الباردة، لا يمكنها الاعتماد على انشقاقات إيديولوجية. والحل المستخدم في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، تسلل إسرائيليين منحدرين من بلدان عربية وبإمكانهم تصوير أنفسهم على أنهم من أهل البلد، لم يعد قابلاً للاستخدام بسبب نفاد هذا المورد. والبلد الذي تتمتع فيه الاستخبارات الإسرائيلية بأفضل انغراس هو لبنان بسبب انفتاحه على السياحة الدولية.

والوسيلة الرئيسية المستخدمة اعتبارًا من سبعينيات القرن العشرين هي ممارسة ضغوط متزايدة على فلسطينيين شبان من خلال تهديدات ضد عائلاتهم ومن خلال توريطات مالية وجنسية. ويجري الاتجاه إلى تجنيدات عبر الابتزاز والترهيب لاختراق المنظمات الفلسطينية من قواعدها. والمعلومات التي يتم الحصول عليها نوعيتها تافهة، وغالبًا ما تنتمي إلى مجال الشائعات والنميمة. وإذا كان بالإمكان تحديد أين يسكن عدد معين من المسؤولين الفلسطينيين، فإنه لا يتم بالفعل اختراق الدوائر القيادية للحركة الوطنية الفلسطينية.

وفي ٨ سبتمبر/ أيلول، يهاجم سلاح الجو الإسرائيلي بشكل متزامن سوريا ولبنان مع وقوع خسائر جانبية في الأردن (نحو عشرين قتيلاً).

ويجري قصف المخيمات الفلسطينية الرئيسية، التي يصورونها على أنها قواعد للفدائيين. ويتم إسقاط ثلاث طائرات سورية في معارك جوية. والخسائر البشرية، وبينها نساء وأطفال عديدون، خسائر جسيمة، تصل إلى أكثر من ٢٠٠ قتيل. وتتحدث الصحافة العربية عن «إبادة» وتشجب اللامبالاة الغربية الكاملة.

وفي منظمة الأمم المتحدة، لا يتوصل مجلس الأمن إلى الاتفاق على قرار، إذ ترفض الولايات المتحدة أن يوضع قتلى ميونخ على مستوى واحد مع القتلى العرب. ويدور الجدل حول فكرة السببية. فالمندوب الأميركي، چورچ بوش، يفسر الأعمال الانتقامية بحدث ميونخ ؛ والعرب والتقدميون يبررون حدث ميونخ بالمصير الذي حل بالفلسطينيين ؛ والأوروبيون يضعون المسألتين على مستوى

واحد إلى هذا الحد أو ذاك. وفي النهاية، يستخدم بوش حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به بلاده للاعتراض على مشروع قرار يشجب الغارات الإسرائيلية.

وبدوره يفشل مشروع قرار أميركي يأسف لخسارة أرواح بريئة من الجانبين، لكنه يؤكد الرفض الكامل في مجتمع متحضر لأي عمل من أعمال الإرهاب ولأي تشجيع ودعم للإرهاب[١٥]. والصحافة السورية تضع صورة أطفال سوريين فَحَّمَتهم غاراتُ القصف الإسرائيلية في مواجهة التصريح الأميركي مبرزة أنه عبارة عن «شهادة تَحَضُّرٍ»(×) تمنحها الولايات المتحدة. والفيتو الأميركي، وهو الثاني في التاريخ بعد فيتو مارس/ آذار ١٩٧٠ المتعلق بروديسيا[١٦]، يُفهَمُ أيضًا ضمن سياق الحملة الانتخابية حيث يتهم ماكجفرن نيكسون بأنه «صديق العرب». وهذا القرار جد شعبي في الرأي العام المعادي بشكل متزايد باطراد للتوجهات التي اتخذتها المنظمة الدولية. وهذا التصويت هو أيضًا منعطف في الدبلوماسية الأميركية لأن استخدام الفيتو سوف يصبح استخدامًا منهجيًا بشكل متزايد باطراد في النقاشات المتعلقة بإسرائيل.

ويصطدم السعي الأميركي إلى توافق دولي للآراء ضد الإرهاب بتضامن العالم الثالث مع حركات التحرر الوطني بينما تبرز الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي أن مقاومة الإمبريالية والاحتلال الأجنبي لا يمكن وصفها في أي حالة بـ«الإرهاب». وندخل في الدوران الفاسد لتبريرات الإرهاب والإرهاب المضاد: لا شيء يمكنه تبرير الإرهاب، حتى كأداة أخيرة لمقاومة الاضطهاد ؛ والحجة نفسها تنقلب ضد أساليب وعواقب الإرهاب المضاد الذي يؤدي إلى سقوط ضحايا «أبرياء» أكثر بكثير من ضحايا الإرهاب نفسه. وهكذا، بشكل مشروع، تنخرط ألمانيا الاتحادية في حملة رقابة على الرعايا العرب على أرضها وتتهمها الصحافة العربية باتباع ممارسات نازية جديدة.

وفي هذا السياق المتوتر إلى أقصى حد، يسقط «موظف» بالسفارة الإسرائيلية في بلچيكا ضحية لهجوم، في ١٠ سبتمبر/ أيلول. والواقع أنه عميل للموساد مكلف بتجنيد مرشدين عرب وفلسطينيين. وقد سقط ضحيةً لمرشد مزيف أرسله أبو إياد. وفي الأيام التالية، يتعرض عدد معين من المؤسسات الإسرائيلية في أوروبا وفي

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

أميركا بدوره لطرود مفخخة. وقد جرى عد أربعة وستين طردًا في خلال أسبوع واحد. والعملية هذه المرة من تدبير أبو جهاد، المساعد الآخر لعرفات (كان هو نفسه قد جرى استهدافه بطرد مفخخ قبل ذلك بعامين). وفي ١٩ سبتمبر/ أيلول، يلقى ديپلوماسي إسرائيلي مصرعه في لندن.

وقبل ذلك، في ١٦ سبتمبر/ أيلول، شن الجيش الإسرائيلي أهم عملية برية له في الجنوب اللبناني. وتطال العملية كل المنطقة الواقعة إلى الجنوب من نهر الليطاني. والمعارك حامية بشكل خاص في قطاع قانا. والهدف الرسمي هو القضاء على «قواعد الإرهاب». والتدميرات المادية ملحوظة، حيث إن البنى التحتية المدنية قد استُهدفت عمدًا. والخسائر البشرية مدنية أساسًا (خسر الجيش اللبناني ١٨ سقطوا قتلى و٤٦ مصابًا ومفقودًا). والحدث الأكثر هولاً يدور في بلدة جوانا وقد تحدثت عنه الصحافة الدولية. فالحاصل أن تاكسيًّا يقل أسرة من سبعة أفراد بينهم أطفال قد جرى سحقه عمدًا بمدرعة إسرائيلية، دون أن تترك لمستقليه أي فرصة للخروج منه أحياء. وفي صباح ١٧ سبتمبر/ أيلول، أكمل الجيش الإسرائيلي انسحابه.

وتعلن الحكومة اللبنانية حالة الطوارئ ويتلقى الجيش تعليمات بعدم السماح للفدائيين باستعادة مواقعهم في الجنوب اللبناني. ويجري فرض الرقابة على الصحافة. وعلى الفور يظهر الوسطاء العرب وتنظيم لقاءات مع ياسر عرفات. ويتم عقد اتفاق جديد ينص على تمديد تجميد عمليات الفدائيين وانسحابهم من بلدان الجنوب اللبناني. ويشار إلى «ضرورة تجنب كل فعل أو قول من شأنه المساس بالأخوة والوحدة النضالية اللبنانية – الفلسطينية»(×). وسوف يجري إنشاء لجنة تنسيق ستكون مهمتها السهر على تطبيق الترتيبات التي تم الاتفاق عليها. وسياسة الحزم تتمتع بالتأييد من جانب النواب المسيحيين والنواب الشيعة عن الجنوب اللبناني. وبوسع الجيش تنفيذها بسبب صموده خلال الهجوم الإسرائيلي.

وعلى المستوى الرسمي، تعطي الحكومة الإسرائيلية الأولوية للنضال ضد الإرهاب على السعي إلى السلم. وهذا لا يفعل سوى تسجيل الشلل التام للمبادرات الديپلوماسية. وبحسب إسرائيل، لا توجد مسألة فلسطينية، لأن هناك بالفعل دولة

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

فلسطينية، هي الأردن. والمشكلة تتلخص في معالجة اجتماعية لملف اللاجئين واستئصال الإرهاب.

وفي ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٢، يلعب السادات لعبته الشخصية باقتراح تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى يمكن أن تتخذ من القاهرة مقرًا لها. ويمكن تفسير هدف المناورة بأشكال مختلفة: تحويل الانتباه إليه، إضعاف الموقف الدبلوماسي للأردن كشريك في اتفاق سلام، تخليص مصر من المسألة بتحميل أعبائها لسلطة فلسطينية شبحية، تعزيز موقف «المعتدلين» في مواجهة المتطرفين. وهذا الاقتراح يسبب حرجًا في القيادة الفلسطينية، التي تتأخر في الرد. ولا يصل الرد إلاَّ في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول وهو رد سلبي: فمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها، بمؤسساتها، هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

وعلى المستوى الرسمي، تلتزم الحكومة الإسرائيلية بالنضال ضد الإرهاب الفلسطيني في أوروبا باستخدام السبل الشرعية وحدها. وخلافًا لأسطورة راسخة تمسك بها العديد من الكتب والأفلام التليفزيونية والأفلام السينمائية، لا يبدو أن جولدا ميئير أصدرت أمرًا بالانتقام لقتلى ميونخ باغتيال المنظِّمين المفترضين للعملية، إلاَّ أنه جرى اتخاذ قرار بتوجيه ضربات وقائية لكل ما قد يشكل بنية تحتية لـ«المنظمات الإرهابية» في أوروبا: مكاتبها، وسائط اتصالها وانتقالاتها، الأفراد الذين يمثلونها[١٧]. وتعريف الإرهاب فضفاض بما يكفي ليشمل دعائيي القضية الفلسطينية، مثلما حدث في بيروت. وفي جميع الأحوال، لا مفر من الاعتماد على النوعية الهزيلة للمعلومات التي يتم الحصول عليها، كما يدل على ذلك الوسواس الحقيقي المتعلق بعلي حسن سلامه. وهذا الأخير هو بالدرجة الأولى ضحية للمبالغات التي توحي بأنه يلعب دورًا أهم بكثير مما في الواقع في تنظيم العمليات الإرهابية في أوروبا.

وجميع العمليات الإسرائيلية هي بطبيعتها عمليات سرية، ومن ثم لا تعترف بها السلطات. وبالمقابل، فإن الصحافيين المقربين من الموساد[١٨] ومن الاستخبارات العسكرية سوف يحصلون على «إفضاءات» تربط ضحايا الاعتداءات بمسألة ميونخ وبعمليات مماثلة. وستنجم عن ذلك أدبيات بأكملها جد هزيلة بوجه عام، تكثر من الإيحاءات بشأن الانحطاط الأخلاقي لضحايا العمليات [الإسرائيلية].

ومن جهة أخرى، تبرر الصحافة الإسرائيلية آنذاك على المكشوف «الإرهاب المشخصَن» ضد المسؤولين الفلسطينيين في العالم العربي وفي أوروبا، الذي تعتبره مساويًا للغارات الجوية ضد قواعد الفدائيين. والحال أن زيف شيف، الخبير العسكري بصحيفة **هاآرتس**، إنما يكتب سلسلة بأكملها من المقالات حول هذا الموضوع منذ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٢[١٩].

ومن ثم فمن الصعب أن ننسب بيقين مطلق كل العمليات إلى الاستخبارات الإسرائيلية، لاسيما أن بعضها قد يعيد لا يزال تحريك دعاوى قضائية، حتى وإن كان صحيحًا أن العمليات السرِّية الإسرائيلية يبدو أنها قد استفادت هي أيضًا من تساهل السلطات الأوروبية التي، كما في حالة الفلسطينيين، مالت إلى عدم الرغبة في البحث المدقِّق عن الشبكات الحقيقية. وهناك تفضيل لطرد الأشخاص المشتبه بهم طردًا متكتمًا، وليس توقيفهم، وذلك سعيًا إلى تجنب تعقيدات سياسية جسيمة. واستراتيجية الأجهزة الأوروبية المعنية بمكافحة التجسس وبأمن الأراضي تتمثل بالأحرى في التعاون مع الاستخبارات الإسرائيلية والعربية على حدٍّ سواء تحت غطاء تبادل المعلومات لا في التعاون مع الحركات الفلسطينية التي يجري تقديم شكل معين من الاعتراف بها وحد أدنى من الحوار معها في مقابل صون الأرض القومية من الأعمال المسلَّحة.

وفي ٤ أكتوبر/ تشرين الأول، تتعرض مكتبة فلسطينية في باريس لاعتداء. وتتبنى الاعتداء جماعة مجهولة «حركة ماسادا للفعل والدفاع». والأضرار قليلة الأهمية نسبيًا. وفي ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، تتعرض مقار منظمة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيروت لضربات بقنابل «تصنيعها حرفي» وضعت بالقرب من هذه المقار. ولا يسقط ضحايا.

وفي ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول، نجد أن وائل زعيتر، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في روما، يلقى مصرعه باثنتي عشر رصاصة من مسدس. وهذا المثقف والكاتب، مترجم **ألف ليلة وليلة** إلى الإيطالية، كان يكسب عيشه من العمل كمترجم في سفارة ليبيا وكان معروفًا جيدًا في أوساط اليسار الإيطالي. وكان قد أوحى، أمام الصحافة الإيطالية، بأن الإسرائيليين رتبوا للعمل على قتل رهائن ميونخ حتى يستخلصوا من ذلك مزايا سياسية. و«إفضاءات» الموساد اللاحقة

تنسب إليه تنظيم هجوم على طائرات شركة العال. والمصادر الفلسطينية تنفي أي دور من هذا النوع.

ويمكن للنضال ضد الإرهاب أن يقود إلى نتائج عكسية. وهو ما ينطبق على الغارات الجوية في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول على «قواعد للإرهاب» (المخيمات الفلسطينية) في سوريا وفي لبنان. فالحكومة اللبنانية، التي أبعدت الفدائيين عن الحدود وطلبت إليهم إعادة التجمع في الداخل، تجد نفسها في موقف صعب. والنبرة الإسرائيلية واضحة، كما تثبت ذلك تصريحات جليلي، أحد المقربين من جولدا ميئير: إذا لم ينه لبنان نشاط المنظمات الإرهابية، فسوف تضطر إسرائيل إلى التحرك. وهذه الغارات هدفها وقائي: فكلما زاد ضرب الفدائيين، زاد الضغط على الحكومة اللبنانية. «هذه الهجمات ستقيم حاجزًا بين السكان اللبنانيين والفدائيين، ما سيسمح بعزل هؤلاء الأخيرين».

وفي الأيام التالية، تكثر الطائرات الإسرائيلية من اختراقات حاجز الصوت فوق المدن اللبنانية الكبرى. وفي الوقت نفسه، يجري استهداف عدة بلدان عربية بموجة جديدة من الطرود المفخخة المرسلة من يوغوسلافيا. وهي تؤدي إلى إصابة ثلاثة في لبنان في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، هم ساعي بريد واثنان من الموظفين. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، ترتد الموجة، ذلك أن مؤسسات إسرائيلية وشخصيات يهودية هي التي تُستهدف بهذه الطرود القاتلة القادمة غالبًا من الهند. والحال أن بريطانيا العظمى تتأثر تأثرًا خاصًا بمثل هذه الأعمال.

أمَّا التدابير التي اتخذتها ألمانيا الاتحادية بشأن الرعايا العرب على أرضها فقد أدت إلى تكاثر الاحتجاجات العربية. ومن جهة أخرى، فإن احتجاز الفدائيين الثلاثة الناجين من حدث ميونخ قد عاد عليها بتهديدات عديدة. وبحسب أبو داوود[٢٠]، يبدو أن الألمان قد اتصلوا بكمال عدوان، عضو لجنة فتح المركزية، لكي يقترحوا عليه خطفًا زائفًا لطائرة مصحوبًا بطلب فدية يؤدي إلى الإفراج عن الفدائيين الثلاثة. والحال أن قادة أيلول الأسود الثلاثة، أبو مازن، أبو إياد وأبو داوود يتشاورون في الأمر ويرفضون الاقتراح. فالقرصنة الجوية ضد مبادئهم.

وفي ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٢، يجري خطف طائرة شركة لوفتهانزا التي تقوم برحلة من دمشق إلى بيروت إلى فرانكفورت بعد توقفها في بيروت.

ومن الغريب أنها لم تأخذ راكبًا من دمشق وأخذت ١٣ راكبًا فقط من بيروت، كلهم بالغون بينهم من سيقومون بخطفها. وتذهب الطائرة إلى زغرب، يوغوسلافيا، حيث يجري إرسال فدائيي ميونخ الثلاثة. وبعد أخذهم، تذهب إلى طرابلس في ليبيا حيث ينفصل الجميع وديًا.

ويبدو أن العملية نظَّمها وديع حداد، الذي يبدو أنه استفاد منها لكي يثري خزانته الحربية مع تقديمه خدمة للألمان... والصحافة العربية تعبر فورًا عن شكوكها حيال هذا «الاجتماع السعيد للتخطيط الألماني والجسارة الفلسطينية»[×] (مروان حماده). وتترتب على الموضوع سلسلة من الرسائل المقذعة الموجَّهة من الحكومة الإسرائيلية إلى السلطات الألمانية. ويتعهد ڤيلي براندت لجولدا مئير بالحفاظ على الطابع الخاص لعلاقات بلاده بإسرائيل.

لكن ما حدث يظل فوق احتمال الإسرائيليين فيقومون، في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول، بقصف سلسلة من المواقع في منطقة دمشق. وترد المدفعية السورية على الجولان، ومن هنا وقوع غارات قصف إسرائيلية جديدة ردًّا على الردّ على الرد. وتشير الحصيلة الأولية إلى سقوط خمسين قتيلاً سوريًا، ثم يتضاعف الرقم.

وفي ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، تشتعل جبهة الجولان من جديد، حيث يستخدم السوريون هذه المرة مدفعيتهم الثقيلة. وبحسب تأكيدات المسؤولين السوريين، فإن غارات القصف الإسرائيلية في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول وأوائل نوفمبر/ تشرين الثاني يبدو أنها أدت إلى سقوط ٢٥٠ قتيلاً وعدة آلاف من الجرحى، أغلبهم من المدنيين[٢١]. ويتكرر السيناريو نفسه في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني. وهذه المرة، فإن خسائر الطيران السوري جسيمة: ٦ طائرات ميج ٢١. على أن المدفعية السورية، ذات التحصين الراسخ، قد ألحقت خسائر مهمة بمواقع مدنية وعسكرية إسرائيلية في الجولان.

والهدف الفعلي لهذه الهجمات هو ردع سوريا عن مواصلة دعم «الإرهاب»، ومن هنا تأييد الولايات المتحدة لها فهي ترغب في أن تحذو حكومة دمشق حذو بيروت في هذا المجال[٢٢]. وتستخدم السلطة البعثية الأحداث لكي تدعو إلى الوحدة الوطنية في سوريا في لحظة تتعرض فيها للمنازعة من الداخل من جانب فصيل

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

علوي مناوئ لحافظ الأسد. وبشكل استعراضي، تقدم مصر السادات مساندتها لسوريا، ما يقلق الإسرائيليين الذين يتذكرون تداعيات مايو/ أيار ١٩٦٧. وفي ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، ولأول مرة، نجد أن المدفعية السورية هي التي تبادر بإطلاق النار.

وتخرج سوريا في النهاية معزَّزةً من اختبار القوة الذين لم تتزحزح خلاله عن شيء. ويبدي الأسد لِفتة ملحوظة بسماحه بإعادة فتح الحدود مع الأردن. إذ يجب خلق «مناخ يسمح للجيش الأردني بالوفاء بدوره في المواجهة مع العدو»(×).

وفي ٨ ديسمبر/ كانون الأول، يتعرض محمود الهمشري، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس، لاعتداءٍ بتليفون مفخخ في منزله. وسوف يفارق الحياة بعد شهر من ذلك جرَّاء آثار إصابته. والحال أن المصادر المألوفة القريبة من الاستخبارات الإسرائيلية سوف تتهمه بأنه الرجل الثاني في أيلول الأسود في فرنسا وبأنه جعل من شقته قاعدة متقدمة ومستودعًا للأسلحة ومركزًا لاتصالات المنظمة الإرهابية. ولا يؤكد أي مصدر فلسطيني هذه المزاعم والرجل يُقَدَّمُ عمومًا على أنه داعية كفء للقضية الفلسطينية في فرنسا كان قد نجح أيضًا في عقد صلات بالكيه دورسيه [وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية]. ومن الناحية الرسمية، لا تعترف فرنسا بمنظمة التحرير الفلسطينية ولا بالحركات الفلسطينية المختلفة، لكنها تسمح باتصالات شبه رسمية وغير منتظمة بممثليها.

وفي يوم ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٢ هذا نفسه، يتصدى الجيش اللبناني لعودة الفدائيين إلى الجنوب اللبناني. وتؤدي الاشتباكات إلى سقوط عدة قتلى، ويتصاعد التوتر بسرعة على الرغم من مساعي جديدة للتوفيق. وفي سياق اجتماعي جد مضطرب، يجري، في مساء ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، إطلاق ثلاثة صواريخ على السفارة الأميركية، ما يؤدي إلى أضرار مادية جسيمة. والعملية تتبناها منظمة مجهولة، «أصدقاء فيتنام». وينفي عرفات أي مشاركة فلسطينية.

وفي ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول، تحتل قوة فدائية فلسطينية السفارة الإسرائيلية في بانجكوك وتحتجز ٦ ديبلوماسيين كرهائن. وهي تطالب بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في إسرائيل. لكن المجموعة سرعان ما تفقد إصرارها وتقبل اقتراحًا

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

تايلنديًا برحيل آمن لها إلى مصر. ولم تدم العملية سوى تسع عشرة ساعة وقد حملت توقيع أيلول الأسود. وقام بتنظيمها أبو جهاد، لا فصيل أبو إياد، أبو داوود وأبو مازن.

وفي ١٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٣، يعتمد المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر الذي ينعقد في القاهرة برنامجًا يتميز بلغة دعائية جد جامدة يشمل توطيد الوحدة الوطنية والإطاحة بالنظام الهاشمي بالأردن (لإقامة نظام وطني - ديموقراطي) وتصفية الوجود الإمبريالي في العالم العربي والتنسيق مع الشعب اللبناني. ويجري التمسك برفض أي حل انهزامي وبالكفاح المسلح حتى التحرير الكامل لفلسطين. والإحالة الثورية مستديمة وترتبط بالنضال العالمي ضد الإمبريالية.

وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول، تقع الحوادث من جديد في الجولان. وفي ٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٣، تحدث مواجهة بين طائرات إسرائيلية وسورية في المجال الجوي اللبناني. وتسقط طائرتا ميج ٢١ سوريتان وطائرة فانتوم إسرائيلية. وفي ٨ يناير/ كانون الثاني، يشن سلاح الجو الإسرائيلي سلسلة بأكملها من الغارات الجوية ضد الأراضي السورية. ومن الناحية الرسمية، يقال إن المستهدف هو مواقع عسكرية، لكن الخسائر المدنية جسيمة لا محالة. والحال أن قرية سورية قرب الحدود الأردنية، هي قرية دايل، إنما تُدَكُّ بالكامل. ويبدو أن عدة مئات من الأفراد قد سقطوا قتلى هناك - لا يسمح تكتم النظام السوري بالحصول على حصيلة أدق. وبشكل موازٍ، يعد وابل نيران المدفعية كثيفًا في الجولان. ويتحدث الجيش الإسرائيلي عن معلومات كاذبة، لكن المصادر الديبلوماسية الغربية والصحافة الدولية تؤكد جسامة الخسائر المدنية.

وفي ٩ يناير/ كانون الثاني، تتعرض ممثلية الوكالة اليهودية بباريس لهجوم ليلي يتسبب في أضرار مادية مهمة. وفي ٢٤ يناير/ كانون الثاني، يجري اغتيال حسين أبو الخير، ممثل فتح في قبرص، في نيقوسيا. ويبدو أنه كان مكلفًا بالعلاقات بين فتح ولجنة أمن الدولة [KGB]، ومن هنا إزالة الإسرائيليين له[٢٣]. ولم تكن له أي صلة بأيلول الأسود ويبدو أنه كان متخصصًا في الشؤون السوفييتية لا عميلاً إرهابيًا[٢٤].

وفي ٢٦ يناير/ كانون الثاني، نجد أن عميلاً إسرائيليًا، هو باروخ كوهين، المكلّف باختراق الشبكات الفلسطينية في إسبانيا، يتم اغتياله في مدريد على يد مرشد كان يعتقد أنه «أعاد»ه. وهذا الاغتيال عملية نظمتها مجموعة أبو إياد وتحمل توقيع «أيلول الأسود».

وقد انخرطت المجموعة نفسها في الإعداد لعملية تهدف إلى احتلال السفارة الأميركية في عمان سعيًا إلى التوصل إلى الإفراج عن السجناء الفلسطينيين في المملكة. ويتسلل أبو داوود سرًّا إلى الأردن. وستتمكن الاستخبارات الأردنية من توقيفه في ١٠ فبراير/ شباط ١٩٧٣ هو وعدة أفراد من قوته الفدائية. وفي مارس/ آذار ١٩٧٣، يدلي باعترافات علنية تعاد إذاعتها في التليفزيون الأردني يعترف فيها بأن أيلول الأسود ليست غير ذراعٍ مساعدٍ لفتح، وأن منظمها الرئيسي هو أبو إياد. ويبدو أن عملية ميونخ قد نظمها بشكل مشترك أبو يوسف (محمد يوسف النجار) وعلي حسن سلامه. وفيما بعد، سوف ينفي أبو داوود أنه أدلى باعتراف كهذا وسوف يتحدث عن تلاعب من جانب الاستخبارات الأردنية. فتحت التعذيب، لم يتحدث إلاَّ عن أسرار يعلمها الجميع، تورط أبو إياد في أيلول الأسود ودور علي حسن سلامه في هجوم تريستا (كان المعني قد تباهى بهذا الدور علنًا في بيروت) وفي الهجمات على المصالح الأردنية في أوروبا.

التصعيد في العنف

الأسابيع الثلاثة الأولى من فبراير/ شباط ١٩٧٣ هادئة نسبيًا. لكن يوم ٢١ فبراير/ شباط، بالمقابل، يوم أسود سوادًا خاصًا. ذلك أن طائرة بوينج ٧٢٧ تتبع الخطوط الجوية العربية الليبية تقوم بوصلة بين بنغازي والقاهرة إنما ترتكب خطأ ملاحة جوية بسبب سوء الرؤية وأداء خاطئ للأداة الإذاعية لإرشاد الطائرات بمطار القاهرة[٢٥]. والطاقم فرنسي- ليبي، على أثر اتفاق تعاون مع شركة إير فرانس. وبينما تظن الطائرة أنها تقترب من مطار القاهرة من الجهة الشرقية، فإنها تحلق في الواقع فوق خليج السويس ثم فوق سيناء المحتلة. فتنطلق طائرتا فانتوم إسرائيليتان لاعتراضها وتحددانها على أنها طائرة مدنية. وفي تلك اللحظة، تجد البوينج الاتجاه الصحيح وتتجه صوب القاهرة. ويظن الطيار أن الطائرتين

الاعتراضيتين طائرتا ميج مصريتان ولا ينـزعج انزعاجًا خاصًا، فعلامات الطائرتين المطاردتين خارج مجال رؤيته. ويحاول الطيارون الإسرائيليون توجيه رسائل بصرية تطلب من الطائرة الهبوط بينما برج المراقبة بمطار القاهرة يطلب إليها على العكس من ذلك الارتفاع لتحسين الاتصال. ولم يجر تسجيل أي محاولة للاتصال بالراديو. وبما أن الطائرة الليبية لا تستجيب لتعليمات الطائرتين المطاردتين الإسرائيليين، فإنهما تفتحان النار وتسقطان الطائرة في اللحظة التي توشك فيها على الخروج من مجال سيناء الجوي. والحصيلة رهيبة: ١٠٠ قتيل – نساء وأطفال في جانب مهم منهم – و٤ ناجين.

وكان الأمر قد صدر من أعلى مستوى في القيادة العسكرية الإسرائيلية، بل في الحكومة. ويبدو أن القرار قد تم اتخاذه بشكل مباشر من جانب جولدا ميئير وموشيه دايان والوزير بلا حقيبة إسرائيل جليلي[٢٦]. والحال أن التحقيق الذي قامت به السلطات الجوية الدولية، والمستند إلى مراجعة مسجلات الرحلة، إنما يثبت أنه لم يجر اتباع أي إجراء من إجراءات الاعتراض المتعارف عليها (يجب على الطائرات المطاردة أن تسير أمام الطائرة التي يتم اعتراضها) وأن الطاقم لم يدرك أن الأمر يتعلق بطائرات إسرائيلية إلاَّ لحظة إطلاق النار. وموقع الطائرة في اللحظة التي جرى إسقاطها فيها (قبل دخول المجال الجوي المصري بدقيقتين إلى ثلاث دقائق) يثبت أنها ما كان يمكن أن تشكل تهديدًا لمنشأة مدنية أو عسكرية إسرائيلية.

وكما هي الحال بالنسبة للطائرة الكورية الجنوبية التي جرى إسقاطها فوق الاتحاد السوفييتي بعد ذلك بوقت طويل، في عام ١٩٨٣، فإن السبب المستساغ الوحيد لإصدار الأمر بإسقاط طائرة مدنية هو احتمال تصور أنها مزوَّدة بأجهزة تلتقط صورًا من الجو لـ«مناطق عسكرية حسَّاسة». وبما أن الطائرة كانت على وشك الدخول في المجال الجوي المصري، فلم يكن هناك وقت لإطلاق طلقات إنذار. وقد زعم الطيارون الإسرائيليون أن الستائر كانت مُسدلة على النوافذ وأنهم ما كان بوسعهم أن يروا أن هناك مدنيين، لكن شهادات الناجين تكذِّب كليًّا هذه الرواية للوقائع.

وتوجه الولايات المتحدة تعازيها وأسفها لليبيا دون أن تذكر اسم إسرائيل. وستحصل عائلة الراكب الأميركي الوحيد على تعويض مالي بشرط التخلي عن أي إجراء قضائي. وتلقي السلطات الإسرائيلية بالمسؤولية عن الكارثة على طاقم البوينج. وأبا إيبان وحده هو الذي ستكون لديه الشجاعة للاعتراف بأن ما حدث «وصمة» وسوف يدعو إلى مراجعة بعض التصرفات.

وفي اليوم نفسه، تقرر إسرائيل شن عملية يشارك فيها سلاح الجو والسلاح البحري ضد المخيمات الفلسطينية في طرابلس، نهر البارد والبدّاوي. ومن الناحية الرسمية، يقال إن المستهدف هو منشآت «إرهابية». وقد جرى نقل قوة خاصة بالطائرات العمودية وهي تصطدم فورًا بميليشات الحماية. وإذا كان قد جرى تدمير مقر عام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فإن ما يتعرض للتدمير هو بالأخص بنايات مدنية تتبع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنازل سكنية. ويبدو أن العملية قد استهدفت اجتماعًا لمسؤولين على مستوى عال في المقاومة، وهو اجتماع أُلغيَ في آخر لحظة. والحصيلة الرسمية ٧٨ قتيلاً ومصابًا (يبدو أن أربعين قد قتلوا). ويتضامن اليسار اللبناني مع الفلسطينيين خلال جنازة الضحايا المهيبة. وفي شتى أرجاء العالم العربي، تدعو تظاهرات شعبية إلى استئناف القتال.

وأبو إياد وعرفات عازمان على التوصل إلى إخلاء سبيل أبو داوود. ومن ثم تنظم أيلول الأسود عملية جديدة، هذه المرة في السودان، في الأول من مارس/ آذار[٢٧]. والمشروع هو اقتحام سفارة العربية السعودية في الخرطوم خلال حفل استقبال رسمي وأسر عدد معين من الديبلوماسيين الغربيين لمبادلتهم بسجناء فلسطينيين في الأردن وبسرحان سرحان في الولايات المتحدة وأعضاء جماعة بادر - ما ينهوف في جمهورية ألمانيا الاتحادية. ويأسر الفدائيون السفير ويحتفظون في النهاية بخمسة رهائن، بينهم ديبلوماسيان عربيان، هما السفير السعودي والقائم بالأعمال الأردني. ويرفض الأردن الرضوخ ويرفض الأميركيون الدخول في أي مفاوضات. ويظل عرفات غائبًا على الرغم من محاولات السعوديين والسودانيين المتكررة للاتصال به. على أنه يُطلَبُ إلى السودانيين كسب الوقت للتوصل إلى حل مماثل لحل أخذ رهائن في بانجكوك - تقديم عرض إلى الخاطفين بالذهاب إلى

القاهرة حيث يكون عليهم الإفراج عن الرهائن هناك. لكن الفدائيين يرفضون فورًا هذا الاقتراح. والحال أن تصريحًا مشؤومًا لنيكسون أكد فيه في مؤتمر صحافي أن الولايات المتحدة لن ترضخ للابتزاز إنما يؤدي إلى فشل محاولة إطالة المُهَل. فيقوم رجال أيلول الأسود، لدى انقضاء مهلة إنذارهم الأخيرة، بإعدام الرهائن الغربيين الثلاثة، وهم ديبلوماسيان أميركيان، بينهما السفير، والقائم بالأعمال البلچيكي. وبعد قتلهم، يصبح الاتصال بعرفات ممكنًا من جديد فيطلب إلى القوة الفدائية تسليم نفسها، وهو ما تقوم به في ٤ مارس/ آذار. وفي اليوم نفسه، يبدي حسين حزمه بالتصديق على عقوبة إعدام أبو داوود وزملائه الستة عشر.

وتطالب وزارة الخارجية الأميركية بعقوبة الإعدام للأعضاء الستة في القوة الفدائية بالخرطوم. وتعلن الحكومة السودانية أنهم سيحالون إلى القضاء. والنميري غاضب من مسلك الفلسطينيين بعد ما فعله لأجلهم خلال أحداث الأردن، إلاَّ أنه مضطر إلى مراعاة التوازنات السياسية العربية – العربية. وفي نهاية المطاف، تبدأ المحاكمة في أواخر سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣. وسوف يدافع محامو الفلسطينيين عن الفعل الثوري الذي يبرره الدعم الأميركي لإسرائيل. وسوف تُعَلَّقُ المحاكمة بسبب حرب أكتوبر/ تشرين الأول. وفي يونيو/ حزيران ١٩٧٤، سيُحكم على المعنيين بالحبس مدى الحياة. ثم سيجري خفض عقوباتهم إلى الحبس لمدة سبع سنوات على أن يتم الحبس في بيروت تحت حراسة منظمة التحرير الفلسطينية. وسوف يبرر النميري علنًا هذه الرأفة بالإشارة إلى الأعمال التي ارتكبها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وسيفسرها للأميركيين برغبته في تفادي أعمال انتقامية فلسطينية ضد ديپلوماسييه. وفي عام ١٩٨٥، سترفع لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية دعوى قضائية ضد عرفات لتورطه في مصرع الديپلوماسيين الأميركيين الاثنين، إلاَّ أنه لن يتسنى تقديم أي دليل مباشر وسيتم وقف الإجراءات في العالم التالي. وفيما بعد، سوف تشير الصحافة الأميركية في عدة مناسبات إلى اتصال بالراديو تم تسجيله يبدو أن عرفات أعطى فيه الأمر بقتل الديپلوماسيين الأميركيين. وهذا التسجيل يبدو أن الذي قام به هو الـ NSA أو الاستخبارات الإسرائيلية، إلاَّ أنه لم يُذع قط(٢٨).

وتشجب الدول العربية عملية الخرطوم، غير أن جانبًا لا بأس به من المثقفين ومن الرأي العام العربي يرفض تهم الإرهاب الصادرة عن الولايات المتحدة مشددًا على أن هذا البلد لم يشجب إسقاط طائرة البوينج الليبية. ويتحدث المدافعون عن القضية الفلسطينية عن أعمال يأس ترجع إلى عدم مراعاة المسألة الفلسطينية في المفاوضات الدولية.

و«لأسباب إنسانية»، تطلب حركات «تقدمية» مختلفة والاتحاد السوفييتي العفو عن أبو داوود ورفاقه. فيرجئ الملك حسين الإعدامات ثم يخففها إلى عقوبات حبس مدى الحياة. ومن جهة، يتماشى هذا مع أسلوبه في الحكم – استخدام الرأفة- ومن جهة أخرى، أدرك خطر إثارة المزيد من نفور فلسطينيي الضفة الغربية التي ينحدر منها المحكوم عليهم السبعة عشر.

وتستفيد الحكومة الإسرائيلية من حدث الخرطوم لكي تطرح نفسها كمدافع عن معاداة الإرهاب. ويهاجم أبا إيبان علنًا لبنان، «البلد الأقل تحضرًا في الأرض»، الذي يوفر ملاذًا للقيادات العامة للمنظمات الإرهابية. وفي ١٢ مارس/ آذار، يلقى أحد الرعايا الإسرائيليين مصرعه في نيقوسيا برصاص قناص فلسطيني. ويجري تصوير الضحية على أنه عضو في الموساد، وهو ما تنفيه الصحافة الإسرائيلية.

وفي ليلة ٥ – ٦ أبريل/ نيسان ١٩٧٣، يجري في باريس اغتيال الدكتور باسل القبيسي، وهو مسؤول بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عراقي الأصل، ويتبنى الموساد بشكل شبه رسمي العملية. وفي ٩ أبريل/ نيسان، تهاجم قوتان فدائيتان فلسطينيتان بشكل متزامن مقر سفير إسرائيل في نيقوسيا وتحاولان الاستيلاء على طائرة إسرائيلية في مطار المدينة نفسها. والحال أن شرطيًا قبرصيًا وعضوًا بالقوة الفدائية يلقيان مصرعهما. ويتم أسر الباقين.

وفي تلك الأثناء، نجح الإسرائيليون في تسريب عدد من عملائهم إلى بيروت تحت غطاء أنهم سياح أجانب. وفي ليلة ٩ – ١٠ أبريل/ نيسان، انضمت إليهم قوة نخبة خاصة جاءت عن طريق البحر بقيادة إيهود باراك (متنكرًا كامرأة!) ويوني نيتانياهو. ومهمتهم السافرة هي قتل مسؤولين فلسطينيين. وهم يتسللون إلى بنايتين في بيروت الشرقية وينجحون في قتل ثلاثة من كبار مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية وفتح، هم محمد يوسف النجار (أبو يوسف) وزوجته وثلاثة من قوة

الحراسة، وكمال عدوان وجارته الإيطالية البالغة من العمر ٧٠ عامًا، وكمال ناصر. وفي تلك اللحظة تبدأ معركة مواجهة مع الشرطة اللبنانية التي شد انتباهها دوي الانفجارات والطلقات. وتنسحب القوة الخاصة تحت حماية طائرات عمودية إسرائيلية. وفي تلك الأثناء، هاجمت قوة خاصة أخرى مخيم صبرا الفلسطيني حيث نسفت المقر العام الدائم للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين التي يقودها نايف حواتمه، كما نسفت منشآت فلسطينية أخرى مختلفة. والحال أن ما كفل نجاح العملية هو أن الأهداف المستهدفة كانت ضعيفة الحماية بما يكفي.

وبصوت جولدا مينير، تصور الحكومة الإسرائيلية العملية على أنها العقاب العادل على جرائم ميونخ. ويبين المتحدثون الرسميون بوضوح الهدف المنشود. فبعد التوصل إلى سيطرة الجيش اللبناني على الجنوب اللبناني، يراد إرغام لبنان على طرد جميع الناشطين الفلسطينيين. والهدف المنشود بالفعل هو خلق أزمة داخلية في البلد.

وكان أبو يوسف أحد المؤسسين التاريخيين لفتح وكان في أحد الأوقات منافسًا لعرفات على القيادة. وفي عام ١٩٧١، أصبح رئيسًا لاستخبارات فتح وجهازها الخاص بمكافحة التجسس. وهو الذي قَدَّمَ الرجال الذين اغتالوا وصفي التل. وكان كمال عدوان مسؤولاً عن العمليات في الأراضي المحتلة وقد دافع في الصحافة عن عمليات أيلول الأسود في أوروبا وإن لم تكن له أي علاقة بهذه القوة. أمَّا كمال ناصر فكان شاعرًا شهيرًا من أصل مسيحي. وبينما كان مقيمًا في رام الله في عام ١٩٦٧، حاول إقناع الإسرائيليين بقبول قيام دولة فلسطينية تحيا إلى جانب إسرائيل. وقد عادت عليه احتجاجاته ضد الاحتلال بالطرد في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٧. وعندئذ انضم إلى المقاومة وصار متحدثًا بلسان منظمة التحرير الفلسطينية. وهو لم يشارك في أي عمل عنيف.

وقد ظنت السلطات اللبنانية في البداية أن ما يجري هو مواجهة بين فصائل فلسطينية وأرسلت قوات أمنية إلى الساحة. والتشوش كامل، حيث يطلق الفلسطينيون النار على رجال الشرطة اللبنانيين. وتشير الحصيلة الرسمية إلى مصرع شرطيين لبنانيين وإصابة ٩ إلى جانب ٩ مدنيين لبنانيين وغير لبنانيين.

ويطالب صائب سلام، رئيسُ الوزراء، بالإقالة الفورية لإسكندر غــانم، قائــد الجيش، وهو ما يرفضه سليمان فرنجيه، رئيسُ الجمهورية. وعندئذ يقــدم ســلام استقالته احتجاجًا.

وفي ١٢ أبريل/ نيسان، تلي تظاهرة شعبية مهيبة مــن ٠٠٠ ٢٥٠ شــخص جنازة المسؤولين الفلسطينيين الثلاثة. والنتيجة الأولى للعملية هي زعزعة استقرار النظام السياسي اللبناني وخلق علاقة قوة مؤاتيــة للمقاومــة ولحلفائهــا التقــدميين والمسلمين.

ويتهم كمال جنبلاط القادة اللبنانيين بالتواطؤ مع الولايات المتحدة وإســرائيل، ويؤكد أن العملية الإسرائيلية قد جرى التنسيق لها مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وتتمسك المنابر الفلسطينية بالخطاب نفسه. وفي شــتى أرجــاء العــالم العربي، يجري الربط بين السياسة الأميركيــة والأعمــال الإســرائيلية. وهنــاك اضطرار إلى تكثيف التدابير الأمنية حول المصالح الأميركية في هذه المنطقة مــن العالم. وتتحدث وزارة الخارجية الأميركية عن أكاذيب عديمة المســؤولية. ويــرد الديبلوماسيون العرب في واشنطون بأن من الصعب إقناع الــرأي العــام العربــي بالبراءة الأميركية في عملية لم تشجبها حكومة واشنطون كما لم تعرب عن أســفها حيالها.

وانزعاجات الديبلوماسية الأميركية يعززها ما يُشرَعُ بتســميته بــــ«أزمــة الطاقة» التي ترجع إلى نمو جد سريع لاستهلاك البلدان الصناعية من البترول بينما يجد الإنتاج صعوبة في النمو بسرعة مساوية. وتحدث في الولايات المتحدة حالات نقص في المنتجات البترولية المكررة، كالبنزين، تؤثر على هــذا القطــاع أو ذاك. وبما أن إنتاج «نصف الكرة الأرضية الغربي» (القارة الأميركية في مجملهــا) لا يفي بالمطلوب، فإن الولايات المتحدة مضطرة إلى أن تستورد بشكل متزايد باطراد منتجات بترولية من الشرق الأوسط. ونيكسون منزعج من هذا الاعتماد ويعلن عن خطط لتنمية طاقة بديلة لعلاج هذا الوضع (١٨ أبريل/ نيسان ١٩٧٣). لكن هــذه السياسة يجب أن يوافق عليها كونجرس ذو أغلبية ديموقراطية عازم على استرداد الاختصاصات التي ضاعت منه خلال الولاية الأولــى لــــ«رئاســة» نيكســون «الإمبراطورية». ثم إن نيكسون وكيسنجر هما بالدرجة الأولى چيوسياسيان يهتمان

اهتمامًا هزيلاً بمسائل الاقتصاد والطاقة ويتصرفان كما لو أن السوق البترولية لا تزال تعمل لصالح البلدان المستهلكة. ولا يتسنى انبثاق أي سياسة واضحة حيال الأعمال المتناقضة التي تتخذها الشركات وحيال الشواغل الأولى لصون البيئة وللنضال ضد التلوث. وأخيرًا، ففي النصف الثاني من أبريل/ نيسان ١٩٧٣، نجد أن الآثار الجدية الأولى لفضيحة ووترجيت على قدرة إدارة نيكسون على العمل إنما تتجلى مع الاستقالات الأولى في المحيطين بالرئيس.

وفي منظمة الأمم المتحدة، تعارض الولايات المتحدة أي مشروع قرار لا يكون «متوازنًا»، يضع على مستوى واحد «إرهاب الجماعات الخاصة والأعمال الانتقامية الإسرائيلية». ويسعى الفرنسيون والبريطانيون إلى زيادة فرص نص يراعي جزئيًّا المواقف العربية. بل إن الوزير الفرنسي الجديد للشؤون الخارجية، ميشيل جوبير، يريد النص على شجب احتلال الأراضي المحتلة منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. والمندوب الأميركي يهدد باستخدام الفيتو الذي يتمتع به وتهبط المناقشة إلى اقتراحات واقتراحات مضادة. والحال أن النص الفرنسي - البريطاني المعدَّل إنما يُجاز أخيرًا في ٢١ أبريل/ نيسان ١٩٧٣ ويصبح القرار رقم ٣٣٢، حيث امتنعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عن التصويت. ويشجب القرار كل أعمال العنف «التي تؤدي إلى التسبب في خسائر في الحيوات البشرية بين الأشخاص الأبرياء وتعريض الملاحة الجوية المدنية الدولية للخطر». وقد أدينت الهجمات الإسرائيلية على لبنان وطولبت إسرائيل بالتخلي عنها.

وفي الأراضي المحتلة، تعلن البلديات والمؤسسات الفلسطينية المختلفة حدادها وتشاطر عائلات القادة الذين تم اغتيالهم في بيروت أحزانها. ولم يحدث قط حتى ذلك الحين أن كان هناك مثل هذا الانحياز إلى المقاومة.

والنصف الثاني من أبريل/ نيسان جد متوتر في لبنان. فهم يرون في كل مكان «جواسيس» إسرائيليين. وجماعات راديكالية لبنانية وفلسطينية تُعِدُّ لهجمات ضد مصالح غربية مختلفة. ويتم إحباطها في أغلب الأوقات قبل التنفيذ على أيدي الشرطة والجيش، إلاَّ أنه يتم تخريب منشآت التابلاين، خط الأنابيب الذي ينقل البترول السعودي. وسلاح الجو الإسرائيلي، سعيًا إلى إظهار هشاشة لبنان، يخترق «حاجز الصوت» فوق بيروت، خاصة في قطاع القصر الرئاسي. وينجح فرنجية

في تشكيل حكومة جديدة برئاسة أمين الحافظ، وهو سياسي سنّي من الصف الثاني يعتبر بالأحرى مؤازرًا للتقدميين والمقاومة، لكن القيادة السنية التقليدية، التي يتزعمها رشيد كرامي، تعارضه. ويستعاد إجماع وطني قصير بمناسبة جنازة الرئيسي فؤاد شهاب (٢٧ أبريل/ نيسان ١٩٧٣).

وفي ٢ مايو/ أيّار، تنشب الأزمة التي كانت محل خوف وترقب عظيمين. فبعد توقيف عدة فدائيين من منظمات مختلفة كانوا ينقلون أسلحة ومتفجرات إلى جوار أماكن حساسة (سفارة الولايات المتحدة، المطار الدولي)، تخطف ٣ عناصر من المقاومة ٣ عسكريين لبنانيين. فيطوق الجيش على الفور مخيمي صبرا وشاتيلا ويقوم بعدة توقيفات. وتحدث تبادلات لإطلاق النار وينتقل الجانبان بسرعة إلى الأسلحة الثقيلة. ويطرح غسان تويني وكمال جنبلاط نفسيهما كوسيطين للتوصل إلى إخلاء سبيل العسكريين ووقف القتال. ويتم الاتفاق على وقف لإطلاق النار في نهاية النهار. لكن كمال جنبلاط يطلق أيضًا نداءً إلى الإضراب العام، موضحًا أن أي محاولة لتصفية المقاومة الفلسطينية سوف تقود إلى الحرب الأهلية.

وبينما تحاول الحكومة اللبنانية المماطلة، تُستأنف المواجهات بعنف أكبر وتمتد إلى الجنوب اللبناني وإلى البقاع. وهكذا فإن أحد أبناء شقيق لياسر عرفات وكذلك كوادر آخرين يلقون مصرعهم في تبادل للنيران قرب حصبايا. وبحسب قاعدة عامة تصبح متكررة، يسارع الوسطاء العرب إلى البحث عن حل سياسي. فيجري العمل على العثور على تفسير جديد لاتفاقات القاهرة.

وفي الأوساط الحاكمة الإسرائيلية، يسعدون لهذا الوضع. فالجيش اللبناني يبدو قادرًا على إخضاع الفدائيين بالقوة وعلى استعادة النظام. وهم يرون في ما حدث تبريرًا للغارة الإسرائيلية على بيروت. وبحسب سفير فرنسا[٢٩]:

> يرى العسكريون الإسرائيليون بشكل محدّد أنهم ساعدوا لبنان في الإقدام على هذا الإصرار. وعملية بيروت، التي حدثت منذ شهر، كانت تهدف إلى تحريك هذا الامتحان للحقيقة بين الفدائيين والجيش النظامي. على أنهم لم يكونوا يراهنون على انفجار بهذه السرعة.

ويتم التوصل إلى اتفاق، لكن بيروت تشهد في ٧ مايو/ أيَّار يوم أعمال عنف جديدًا. وتستقيل حكومة حافظ بينما تغلق سوريا حدودها مع لبنان وتعلن تأييدها للمقاومة. ويتمركز في البقاع عدة مئات من مقاتلي جيش تحرير فلسطين القادمين من سوريا. وتتلو ذلك معارك عنيفة مع الجيش اللبناني. ويطالب رشيد كرامي وكمال جنبلاط بتشكيل حكومة وحدة وطنية. وخلافًا لأحداث ١٩٦٩، لا تحظى المقاومة بتأييد مصر.

وفي نهاية المطاف، تتفاوض لجنة عسكرية لبنانية على مدار ثلاثة أيام في فندق Melkart مع وفد فلسطيني. ويتم التوصل إلى اتفاق في ١٧ مايو/ أيَّار، يسمى اتفاق Melkart، يستعيد اتفاق القاهرة بشكل أكثر تفصيلاً. وهو أنسبُ لسلطة الدولة اللبنانية من النص السابق. فتتعهد المقاومة بعدم مرابطة مقاتلين في المخيمات التي ستتكفل بحمايتها ميليشيات محلية مزودة بأسلحة خفيفة. وسيقتصر الوجود المسلح الفلسطيني على الجنوب اللبناني وسيتعين تنسيق تحركاته مع الجيش اللبناني. ولن يكون من حق الفدائيين التحرك بسلاحهم وبزاتهم العسكرية في البلد. وسيتم تعليق العمليات ضد إسرائيل انطلاقًا من لبنان.

وهذا ليس سوى مظاهر. فالمقاومة ذات تمركز أكثر رسوخًا بكثير مما في عام ١٩٦٩ وهي تتمتع بحلفاء أقوياء. وهي لم تسع إلى اختبار القوة الحاسم، خوفًا من أن يتدخل الجيش الإسرائيلي. وقد أبدت الدولة اللبنانية أنها لا تحوز لا الإمكانات ولا الرغبة في فرض سيطرة حقيقية على نشاطات الفلسطينيين. واتفاق Melkart ليس غير وقف لإطلاق النار تنوي الحركات الفلسطينية المختلفة بالفعل عدم مراعاته. وفي جميع الأحوال، فإنها عاجزة عن فرض انضباط حقيقي على رجالها المسلَّحين الذين يبررون مسلكهم باستخدام لغة الثورة.

والحصيلة البشرية للأحداث تتمثل في مصرع ما بين ٣٥ و٤٠ عضوًا بمنظمة التحرير الفلسطينية و٣٧ عسكريًّا وما بين ٦٠ و٧٠ مدنيًا لبنانيًّا[٣٠]. ويمكن اعتبار هذه الأزمة بروفة لأحداث أبريل/ نيسان ١٩٧٥. واليسار الراديكالي الفلسطيني عازم على تخريب الاتفاق بتحرشاته بالجيش. وهذا الأخير مستعد للانتقام. وفرنجية يساعده على تشكيل وتدريب ميليشيات للأحزاب المسيحية. وتفعل المقاومة الشيء نفسه مع الأحزاب التقدمية التي صارت حليفة لها.

وتستعاد الحياة الطبيعية بسرعة في لبنان، على الرغم من أن سوريا تأخذ عدة أسابيع قبل أن ترفع بالكامل الحصار الذي فرضته على جارها. بل إنها قد هددت في أحد الأوقات بإغلاق مجالها الجوي أمام الملاحة الجوية. ولابد من أن تقترح الكويت وساطتها الهادفة إلى تعريف تعايش جديد بين لبنان والمقاومة وسوريا إلى جانب تشكيل حكومة لبنانية جديدة برئاسة تقي الدين الصلح في يوليو/ تموز حتى يصبح التطبيع كاملاً. والحال أن تبادلاً لثلاثة طيارين إسرائيليين محتجزين في سوريا في مقابل الأسرى السوريين واللبنانيين الذين أُسروا في العام السابق إنما يعد هو أيضًا علامة انفراج من جانب إسرائيل (٣ يونيو/ حزيران ١٩٧٣).

وفي أواخر مايو/ أيّار، يذهب إلى بيروت محمود رياض، وهو الآن الأمين العام لجامعة الدول العربية، وهو يتولى علنًا الدفاع عن البلد[٣١]: «من غير الجائز أن يتحمل لبنان وحده عبء المقاومة»[×] وهو يعبر بذلك عن الخط المصري المتمثل في حشد كل الموارد العربية في مواجهة إسرائيل. وهو يوضح أن النزاعات العربية – العربية تمثل تبديدًا خطيرًا للقوى وليس من شأنها أن تعود بالفائدة إلاَّ على إسرائيل، التي ترى في هذه النزاعات دليلاً علنيًّا على العجز العربي عن التعايش مع اليهود.

ويجب فهم هذا الاعتدال وهذه البراجماتية في إطار التحضير للحرب، المتقدم الآن كثيرًا.

الخطة بدر

لوكان العرب قد أرادوا خلق تحويل للأنظار عن مشروعهم الخاص باستئناف القتال المسلَّح، لما اختاروا شيئًا أفضل من الهاجس الإرهابي. ومنذ انتهاء معارك يونيو/ حزيران ١٩٦٧، كانت المسألة الرئيسية بالنسبة لمسؤولي الجيش المصري هي مسألة شروط عبور لقناة السويس. وقد بدأت الدراسات الأولى الوافية في عام ١٩٦٨. وهي مبنية على التحديد النظري للإمكانات الضرورية للانخراط في عملية كهذه وعلى أسلوب سد الفجوة بين هذه الاحتياجات والإمكانات الفعلية للجيش المصري.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

وبعد موت عبد الناصر وخلال الشهور الأولى لرئاسة السادات، اكتسبت المسألة أهمية جوهرية في الصراع على السلطة. وقد أدى تغيير القيادة بعد مايو/ أيّار ١٩٧١ إلى وضع طاقم جديد في المراكز القيادية مع وضع الفريق صادق في وزارة الحربية، مزوَّدًا بمنصب القائد العام، والفريق الشاذلي كرئيس لهيئة الأركان. وبشكل مواز، سمح صعود حافظ الأسد إلى السلطة في سوريا بإيجاد تعاون عسكري حقيقي بين البلدين.

وتظل المشكلة الرئيسية هي مشكلة السلاح التي تشرط مدى الآفاق الاستراتيجية. والسلاح الذي يقدمه السوفييت تقابله الشحنات الأميركية لإسرائيل والتي تصب بالدرجة الأولى في مجال السلاح الجوي. ومنذ ١٩٦٧، تتمثل الشواهد في أن العرب لا يمكنهم عمل شيء إن لم يتوصلوا إلى تحييد الأسطول الجوي الإسرائيلي. والفريق صادق نصير لخطة واسعة لاسترداد سيناء تنطوي على حيازة قوة جوية مساوية لقوة الإسرائيليين. ولكي يتسنى ذلك لابد للسوفييت من أن يقدموا عددًا جد كبير من الطائرات الأحدث ولابد للمصريين من أن يحوزوا عددًا كافيًا من الطيارين المؤهلين لهذا النوع من العمليات، وهما شرطان من المستحيل تحقيقهما. ويرى من يسجلون مآخذهم على الفريق صادق أن خطته إنما تؤول إلى إرجاء حرب تحرير الأرض إلى مستقبل جد بعيد.

وفي المقابل، نجد أن الشاذلي نصير لعملية محدودة أكثر. ففي منطقة القناة، تسمح كثافة الدفاع الجوي، الذي يجمع بين المدفعية وصواريخ أرض - جو، بتحييد السلاح الجوي الإسرائيلي. ولذا فإن العبور وتدمير خط بار ليف والتقدم إلى مسافة تتراوح بين ١٥ و٢٠ كيلومترًا شرق القناة هو أمر ممكن. وعندئذ يمكن فرض حرب استنزاف جديدة على الإسرائيليين، من شأنها أن تسمح فيما بعد بتقدم جديد حتى الممرات. وبشكل لا مفر منه، فإن تحول الوضع العسكري سوف يجد لنفسه ترجمة على المستوى السياسي تسير في اتجاه التوصل إلى الجلاء [الإسرائيلي] عن الأراضي المحتلة. وعلاوة على استرداد الكرامة القومية، ستسمح الحرب بتطبيق القرار رقم ٢٤٢ بالتفسير الذي يقدمه له المصريون.

ولا يبدو أن السادات استمد شيئًا من طرد المستشارين السوفييت بينما كان يأمل في لفتات ملموسة من جانب الأميركيين. ومن المؤكد أنه قد فتح مع كيسنجر

قناة اتصال سرّية عهد بإدارته إلى مستشاره حافظ إسماعيل، إلاَّ أنه يجري الاكتفاء بتبادل للرسائل. ويتحدث الأميركيون دومًا عن خطة مؤقتة، بينما يريد المصريون تعهدًا فيما يتعلق بالعودة إلى الحدود الدولية، موحين بأنهم مستعدون لتقديم تنازلات فيما يتعلق بالمسائل الأخرى (المفاوضات، نزع سلاح سيناء، مرابطة قوات دولية). والروزنامة السياسية (الانتخابات الرئاسية) والأحداث الأخيرة للانخراط الأميركي في فيتنام تمنع أي مبادرة أميركية قريبة في الشرق الأوسط. وقد أدرك المصريون تمامًا أن الأميركيين يَبدون أكثر سرعة كلما بدأت مباحثات بين المصريين والسوفييت، ومن ثم فقد لجأوا إلى هذه الطريقة.

ففي ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٢، يصل رئيس الوزراء المصري عاطف صدقي إلى موسكو[٣٢]. وهو يدرك مزاج السوفييت السيئ بعد طرد [المستشارين] في يوليو/ تموز، لكنه يدرك أيضًا رغبتهم في الحفاظ على علاقاتهم مع مصر. وكعلامة على التوافق، يبقي المصريون على التسهيلات البحرية السوفييتية في موانئهم بينما يفي السوفييت بتسليمات الأسلحة التي سبق طلبها. وهم يتعهدون، على الأخص، بتسليم العتاد المتطور الذي كانوا قد رفضوا تسليمه سابقًا وبينه طائرات ميج ٢٣ وسوخوي ٢٠ وصواريخ أرض - أرض مداها ٣٠٠ كيلومتر[٣٣]. وهذه الصواريخ تلعب دورًا جوهريًّا، لأنها تسمح بردع الإسرائيليين عن الانخراط في هجوم «جوي - نفسي» جديد ضد مجمل الأرض المصرية، فالرد عندئذ هو إطلاق القذائف الانتقامية على المدن الإسرائيلية. على أن السادات يرى أن موسكو لم تستجب لطلبه الجوهري ألا وهو التوصل إلى تساوٍ مع إسرائيل في مجال التسلح.

وفي ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول، يقيل السادات الفريق صادق من مناصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة[٣٤]. ويُنظر إلى هذا بوصفه هزيمة للعناصر الأكثر معاداة للسوفييت. ويوحي بأن سبب الإقالة هو عدم استعداد الجيش المصري للحرب. والواقع أن صادق كان بسبيله إلى أن يصبح قويًا بشكل زائد عن الحد في داخل النظام ومستقلاً بشكل زائد عن الحد - والسادات لا يريد «عامرًا جديدًا». وكان القرار قد اتخذ منذ شهر مارس/ آذار، ولم يكن يعوزه سوى السياق الملائم. وعزل صادق ينهي خيار استرداد كامل

لسيناء لصالح العملية المحدودة أكثر التي ارتآها الشاذلي. ومن الواضح أن العد التنازلي يبدأ في هذه اللحظة.

أمّا الاتحاد السوفييتي فيبدو أنه يستسلم لحتمية نزاع مسلح جديد وإن كان يأمل دومًا في عدم وقوعه. وهو يقبل، على مضض تمامًا، تسليم الأسلحة التي سبق له رفض تسليمها، والصحافة الرسمية تنشر الآن التصريحات الحربوية الصادرة عن الحكام العرب، وهو ما كانت تمتنع عن عمله في السابق. ويجري الاعتراف بأنهم أحرار في استخدام «كل الوسائل» لتحرير أراضيهم. وهذا هو الثمن الذي يجب على الاتحاد السوفييتي دفعه للحفاظ على مواقعه في الشرق الأوسط فلم يعد من الوارد الحديث عن تسوية سلمية يكون أحد المديرين لها. وتشعر موسكو بأنها تتصرف بشكل دفاعي بالأحرى. إذ إن عليها أن تقدم بالفعل تنازلات للعرب في لحظة تصل فيها هجرة اليهود السوفييت إلى أرقام غير مسبوقة. فعام ١٩٧٢ يشهد وصول ٦٠٠ ٣١ يهودي سوفييتي إلى إسرائيل، أي أكثر من نصف المهاجرين (٠٠٠ ٥٧) إلى الدولة اليهودية. والباقون يأتون من العالم الغربي ومن أميركا اللاتينية مع معدل عودة مهم إلى البلد الأصلي، وهو ما لا ينطبق على اليهود السوفييت السابقين. وهذه الليبرالية النسبية تجعل من الصعب أكثر على المسؤولين السوفييت تحمل الحملة التي يشنها في الولايات المتحدة السناتور هنري جاكسون والمنظمات اليهودية الكبرى.

وفي فبراير/ شباط ١٩٧٣، يقرر الاتحاد السوفييتي التعجيل بتسليمات الأسلحة لمصر وسوريا، وإن كان يأمل دومًا في أن لا تقع حرب. وفي الوقت نفسه، يبلغ واشنطون بأنه إن لم يتوافر بسرعةٍ حلّ سياسي شامل، فإن «العرب قد يعمدون إلى وسائل أخرى ممكنة»[٣٥].

وبما أن جانبًا كبيرًا من النقاش حول تسليح مصر يدور بشكل علني، فإن الاهتمام العام يظل منصبًا على المطالب السابقة المتعلقة بتحرير كل سيناء. والحال أن أحدًا لا يلحظ لا تغير الخطة المصرية ولا احتياجاتها المحدودة أكثر خاصة في مجال السلاح الجوي.

ويحل محل صادق الفريق أحمد إسماعيل، الذي يحتفظ بعلاقات أفضل مع السوفييت. ويبدو أن كل شيء يشير إلى أن هناك اتجاهًا إلى تطبيع العلاقات بين

البلد والاتحاد السوفييتي. ويوضح القائد العام الجديد جيدًا ماهية دوره: «مهمة الجيش هي القتال، لا رسم الخط السياسي»(×). ولا يمكن انتظار شيء من الولايات المتحدة، التي هي صديقة لإسرائيل. ويتفهم الاتحاد السوفييتي الموقف المصري ويحترم تعهداته. وأحمد إسماعيل، الذي كان عبد الناصر قد نحَّاه عن مناصبه مرتين، في عام ١٩٦٧ وفي عام ١٩٦٩، يظهر كمخلص للسادات الذي وضعه في المنصب الأعلى. وعداوته الشخصية مع الفريق الشاذلي، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة، معروفة للجميع، لكن الرجلين التزما بالتعاون في روح وفاق جيد.

والواقعية الجديدة التي تتميز بها السلطة في دمشق تسمح بتكوين محور ثلاثي سرّي يتألف من سوريا ومصر والعربية السعودية يستتر خلف دعاية اتحاد الجمهوريات العربية. وكان الأسد قد استفاد في خريف عام ١٩٧١ من انعقاد اجتماع لمجلس الدفاع العربي لكي يعرب عن أمنيته في تقارب مع العربية السعودية التي كانت تعتبر حتى ذلك الحين رمزًا للرجعية العربية[٣٦]. وقد استجابت الرياض فورًا ويجري استئناف الاتصالات بين البلدين على أعلى مستوى. ويشرح الملك فيصل للسوريين المستغربين مما يسمعون أن مصدري الشر في العالم هما الشيوعية والصهيونية، وأن من يمثلانهما في سوريا هم أنطون سعادة (مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي) وميشيل عفلق وجورج حبش (لا يتمتع هذان الأخيران بصيت القداسة في دمشق).

والنظام البعثي السوري معاد دومًا من الناحية الرسمية للقرار رقم ٢٤٢، لكن حافظ الأسد يقبل الآن مبدأ الجمع بين العمل العسكري والعمل السياسي لتحرير الأراضي المحتلة واستعادة حقوق شعب فلسطين العربي. وكما بالنسبة لقناة السويس، فإن تحييد سلاح الجو الإسرائيلي حيوي ولا يمكن التوصل إليه إلاّ في قطاع الجولان.

ويتكثف التعاون بين هيئتي الأركان المصرية والسورية تحت غطاء اتحاد الجمهوريات العربية. وفي ٢٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٣، يُعَيَّنُ أحمد إسماعيل قائدًا عامًا لجيوش البلدان الثلاثة. ويجري الحرص على إبقاء ليبيا بعيدة عما يجري.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي حين أن خطة الشاذلي الأولية لم تدع إلى تدخل الجيش السوري إلاَّ بعد عبور القناة، فإنه يجري الاتفاق على التحرك بشكل متزامن. وبالمقابل، يجعل المصريون السوريين يصدقون أن زحفهم سيمتد إلى خط ممرات سيناء في حين أن هذا ليس بالنسبة لهم سوى خيار في حالة تحقق نجاح مقيم، أي في حالة استنزاف كاف للجيش الإسرائيلي.

ومع تحديد خط التحرك، يمكن للعسكريين العمل على تحضير دقيق للعمليات التي ستشكل الخطة بدر. ويجري وضع قائمة بالعقبات التي تجب إزالتها. وكان الإسرائيليون قد أقاموا أكوامًا رملية ترتفع عدة أمتار على ضفة القناة التي يحتلونها. ومن المستحيل اختراقها تحت نيران العدو. وقد وجد المهندسون المصريون الحل: استخدام مضخات مياه قوية تستخدم عادة في إخماد الحرائق. وكانت هذه الطريقة قد استخدمت بالفعل عند بناء سد أسوان العالي. وقد بدأت التجارب سرًا في عام ١٩٧١، وبما أنها كانت إيجابية، فقد تم تدبير الحصول على المضخات الضرورية. وكان الإسرائيليون قد خططوا لإشعال مناطق القناة التي قد تتعرض للهجوم بوقود حارق ملتهب. وسوف تدمر المدفعية المصرية المستودعات والمسارب قبل تشغيلها. وسلاح الجو لا يمكنه مجابهة السلاح الجوي الإسرائيلي، لكنه يتمتع الآن بملاذات محمية تجعل من المستحيل تدميره على الأرض. وسوف يجري رفض المعارك الجوية وإن كان سيتم الإكثار من غارات القصف المفاجئة على مواقع العدو وطرق مواصلاته. ويتم تكليف الفريق حسني مبارك بتطبيق هذا التاكتيك الجديد. والمسألة الجوهرية هي مسألة مقاومة الهجوم الإسرائيلي المضاد، ما أن يتحقق العبور. ويقدم السوفييت وفرة من الأسلحة المضادة للدبابات وصواريخ أرض – جو سهلة الحمل والتي تسمح بمواجهة مدرعات العدو الاحتياطية والسلاح الجوي.

ويخضع الجنود لتدريب صارم يسمح لهم بالتعامل بكفاءة مع هذا النوع من العتاد الذي لم يعرف حتى ذلك الحين اختبار النار الميداني. ويجري تكثيف بناء طرق الوصول إلى جبهة القناة، كما يجري في عدة مناطق تعلية مواقع المراقبة على طول الطريق المائي، وفي مناطق أخرى، يجري، على العكس من ذلك، إنشاء طرق للوصول إلى الماء. وقد جرت كل هذه الاستعدادات تحت بصر

الإسرائيليين الذين يستنتجون منها، بما أن هذه التدريبات علنية، أنهـا تـدل علـى غياب نوايا جادة لدى المصريين[٣٧].

وفي هذا التحضير للحرب نجد من جديد نقاط قـوة ونقـاط ضـعف مصـر المعاصرة. فمن جهة، نجد عملاً دقيقًا ومنهجيًا قادرًا على تعبئة مجهود ضخم مـن أجل هدف محدَّد كإدارة قناة السويس بعد ١٩٥٦ أو بناء السد العالي. ومن الجهـة الأخرى، نجد تنظيمًا ممركَزًا وهرميًا لا يدع مجالاً للارتجال في حالة نشوء وضع غير متوقَّع، ومن هنا هشاشة التنظيم حيال مصادفات الحرب التـي لا مفـر مـن ظهورها.

الخدع والقرارات

البُعد النفسي مهم. ومن المؤكد أن الجيش المصري كان قد أعيد بنـاؤه بعـد هزيمة ١٩٦٧ وقد سمح له أداؤه خلال حرب الاستنزاف بإدراك تجربة النـار. إلاّ أنه يبقى مع ذلك أن مواجهة الجيش الإسرائيلي قرار يصعب اتخاذه بالنسبة لقيـادة عرفت ربع قرن من النكسات في هذا المجال. والمسؤولون المدنيون والعسكريون، مع تعبئتهم للقوى والنفوس، تنيخ عليهم بشكل شديد الوطأة توجسات حيال المعركة القادمة.

والحال أن السادات، مع تحضيره للخيار العسكري، لم يتخل عـن الطريـق الدبلوماسي. فهو يأمل دومًا في حل سياسي مقبول لمصر من شأنه أن يسمح لـه بتجنب الاضطرار إلى اللجوء إلى السلاح. ومع إعادة انتخاب نيكسـون وانتهـاء حرب فيتنام، يبدو للجميع أن الولايات المتحدة تتمتع الآن بهامش أوسع للحركة.

وأول من يذهب إلى واشنطون هو الملك حسين، في ٦ فبراير/ شباط ١٩٧٣. ويقول الملك، كعادته، إنه مستعد للصلح مع إسرائيل، لكنه يرفض أي ضم. وهـو يبدو مستريبًا في النوايا السوفييتية وفي خيارات السادات.

وفي ٢٣ فبراير/ شباط، يأتي الدور على حافظ إسماعيل، مستشار السـادات، للقاء نيكسون[٣٨]. وهو يذكِّر بمواقف بلاده: رفض أي حل مؤقت من شأنه إضعاف مصر و، كشرط مسبق لأي مفاوضات، قبول [إسرائيل] مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة. وفيما بعد، يمكن إنشاء منطقة منزوعة السـلاح علـى جـانبي

الحدود الإسرائيلية - المصرية واحترام حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس. أمًا إقامة علاقات ديبلوماسية فمن شأنها أن تنتظر تسوية مساوية بالنسبة للجولان والضفة الغربية والقدس. ويحاول إسماعيل إفهام [نيكسون] أن وقف إطلاق النار لن يكون أبديًا.

ويبدو نيكسون نصيرًا لسلام دائم في الشرق الأوسط ويقترح حوارًا بين الولايات المتحدة ومصر على مستويين، الأول علني بين وزيري الشؤون الخارجية، والثاني سرّي بين مستشاري الأمن القومي. وهو يوحي بأنه سيتعين التوصل إلى توفيق بين متطلبات السيادة المصرية ومتطلبات الأمن الإسرائيلي.

وبوسع حافظ إسماعيل أن يرى تعقيدات السياسة الأميركية: رئيس يتمسك بعموميات مبهمة، ووزارة خارجية تتحدث دومًا عن تسوية مؤقتة وعن ضرورة مفاوضات مباشرة بين الطرفين وهنري كيسنچر يتحدث عن حل شامل خلال لقاءات سرّية في نيويورك تدوم يومين(٣٩). ومستشار الأمن القومي الأميركي، مع إبرازه أنه هو الذي يتمتع بالسلطة الحقيقية، يلتزم بموقفِ الإيضاح لا أكثر. وهو يرى أنه لابد من ضمان أمن إسرائيل بربطه بالمصالح الاستراتيچية الأميركية، وهو ما يتطلب إزالة السوڤييت من الشرق الأوسط بإقناع الدول العربية بأنها لن تتمكن من الحصول على أي شيء ملموس ببقائها في هذا التحالف. وبالمقابل، فإن العرب إذا ما أصبحوا «معتدلين» سيكون بإمكانهم التوصل إلى حل وسط «معقول» مع إسرائيل برعاية أميركية. ومن غير الوارد أن يكون بوسع الولايات المتحدة ممارسة ضغوط على الدولة العبرية، لكن من شأن تغير جوهري في المواقف العربية أن يؤثر تأثيرًا عظيمًا على المواقف الإسرائيلية.

ونقطة الضعف الكبرى في هذه الاستراتيچية هي عجز كيسنچر عن تحديد طبيعة هذا الحل الوسط. وضمنيًا، بالنسبة له، يتطلب [هذا الحل الوسط] حالات من الضم الترابي لصالح إسرائيل. وحله هو التمييز بين السيادة والسيطرة على الأراضي. وهكذا، يُعرَضُ على المصريين استعادةَ سيادتهم على كل سيناء مع ترك النقاط استراتيچية والمستوطنات للإسرائيليين. وهناك استلهام لمثال جوانتانامو الكوبي. وكيسنچر جد فخور بهذا الحل الذي يتألف في الواقع من إعادة اختراع الأشكال الكلاسيكية للإمبريالية الأوروبية في القرن التاسع عشر أو البنود العسكرية

لمعاهدة فرساي التي كان، بوصفه جامعيًا أميركيًا، قد شجبها في أعماله الأكاديمية. ومعنى مقترحاته هو إعطاء مظهر لائق للضم الإسرائيلي. وبشكل مهذب، يرفض حافظ إسماعيل هذا الخيار، لعظيم دهشة كيسنجر الذي لا يفهم سبب هذا الرفض، ويذكِّر [حافظُ إسماعيل] مرة أخرى بأن وقف إطلاق النار لا يمكن قبوله بصفة أبدية. والواقع أن السادات، لدى قراءته تقرير مستشاره عن محادثاته، إنما يرى أن استئناف القتال هو الخيار الوحيد الذي بقي له.

والحليف العربي الأفضل للولايات المتحدة، الدولة «المعتدلة» بامتياز التي هي الأردن، المستعدة لعقد صلح مع إسرائيل، لا يُعرَضُ عليها غير صيغ معدَّلة متعاقبة لخطة آللون وهي صيغ لا يمكنها قبولها بالمرة. ويرفض حسين بأدبه المألوف هذه المقترحات التي يصورونها على أنها تشكل تقدمًا.

وتصل جولدا مئير بدورها في مستهل مارس/ آذار وتُبدي إحباطها حيال المواقف العربية. وبحسبها، فإن كل شيء قابل للتفاوض، ماعدا القدس والجولان وشرم الشيخ. وتظهر مستعدة لدراسة فكرة كيسنجر عن فصل السيادة عن السيطرة(٤٠). وموقف إسرائيل العسكري لا يتزعزع والشيء الوحيد الذي يجب عمله هو ترقب رضوخ العرب. على أن مئير تقبل مبدأ المحادثات السرِّية بين حافظ إسماعيل وكيسنجر ما أن يتم إبلاغ إسرائيل بمضمونها. ومئير متأكدة من أن هذه المحادثات لن تقود إلى شيء. وقد أكد لها الرئيس أن كيسنجر أستاذ في فن الكلام طويلاً دون أن يقول شيئًا. ونيكسون يعطيها موافقة مبدئية على سجل استحقاقات جديد لشحنات أسلحة بينها طائرات بكميات أكبر بكثير مما أشار إليه مرؤوسوه. وسيكفي هذا الإعلان لاستثارة انفجار جديد للغضب في العالم العربي بعد تدمير طائرة البوينج الليبية. والحال أن جولدا مئير، وقد احتفلت بنيكسون بوصفه «الصديق الأفضل لإسرائيل»، إنما ترجع إلى إسرائيل رجوع المنتصر وتعلن نيتها البقاء في السلطة بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣.

وأحد العناصر الجوهرية للحرب هو القدرة على «المفاجأة». والحال أن المصريين سوف يقومون بواحدة من عمليات التخدير الأكثر استثنائية في تاريخ القرن العشرين. والعنصر الأول هو قول الحقيقة على مرأى من الجميع. فبعد

الاتفاقات التي عقدت مع السوفييت في شهر فبراير/ شباط ١٩٧٣، يمكنهم التأكيد في تصريحات علنية على أن مشكلة السلاح قد سويت. وفي أواخر مارس/ آذار، يغير السادات الحكومة ويجمع بين يديه وظيفتي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. ويتم تشكيل وزارة حرب حقيقية. وفي ٥ أبريل/ نيسان، توافق بالإجماع على قرار استئناف القتال.

وبدفع من رئيس هيئة العمليات، الفريق الجمسي، تسعى هيئة الأركان إلى تحديد أفضل موعد ممكن لعبور القناة[٤١]. ولابد من أن تؤخذ في الحسبان سلسلة بأكملها من الثوابت الطبيعية كمستوى المد وقوة التيارات في المناطق المختلفة للطريق المائي، وليلة تبدأ بضوء قمري قوي (يسمح من ثم بجمع عناصر الجسور خفيةً) يتلوه ظلام دامس لأجل العبور ودرجة حرارة لطيفة نسبيًا وغياب الغيوم فوق سيناء. وتؤخذ في الحسبان أيضًا روزنامة العدو السياسية والدينية. فتنجم عن ذلك عدة مواعيد ممكنة في مايو/ أيار وأغسطس/ آب وأكتوبر/ تشرين الأول. ويبدو ٦ أكتوبر/ تشرين الأول اليوم المثالي الموافق للمتطلبات الخاصة بالثوابت الطبيعية ولعيد كيبور [الغفران] اليهودي وليوم بدر العاشر من شهر رمضان المعظم الموافق لذكر انتصار بدر، المعركة الأولى التي انتصر فيها النبي. وينقل الجمسي مذكرة خطية إلى إسماعيل الذي ينقلها بدوره إلى السادات. وعلى هذا الأساس، يتباحث السادات مع الأسد في اجتماع سرّي في مستهل أبريل/ نيسان دون أن يبلغه بالموعد النهائي. ويقرر الرئيسان تكثيف التعاون العسكري.

وفي حديث نشرته **نيوزويك** في مستهل شهر أبريل/ نيسان، يتسنى للرئيس المصري أن يمنح نفسه ترف الإعلان عن نواياه إذا لم يتسن التوصل إلى سلام قائم على العدل – عندئذ من شأن أسوأ الكوابيس ان يتحول إلى واقع: «بعد كل الاتصالات التي أجريناها، أصبح الموقف الآن واضحا، لقد حانت لحظة المواجهة»(×). والاتحاد السوفييتي يزود مصر بكل ما يستطيع تقديمه، والعلاقات الآن ممتازة بين البلدين. فيؤخذ هذا الكلام على أنه حذلقة متباهية جديدة وعلى أنه مناورة لممارسة ضغوط في الحقل الدبلوماسي.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي الوقت نفسه، يجري تكثيف مناورات تدريب القوات المصرية بوضعها على نحو دوري في وضع القتال (٢٢ مناورة في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ بحسب المصادر السوفييتية) مع الالتزام الصارم بتجزئة المعلومات بشكل يجعل قادة الوحدات الأكثر أهمية لا يدركون هم أنفسهم ما إذا كانوا منخرطين في مناورات ذات طبيعة كبرى أم في تمركزات لخوض المعركة فورًا. وأولاً وأخيرًا، لا يجب أن يكون هناك غير خمسة عشر شخصًا في سوريا وفي مصر على دراية كاملة بالوضع. وفي الخارج، لا يمكن لأحد أن يستنتج بالفعل ماهية النوايا الحقيقية لمصر. ويمكن التوصل إلى معرفة خطط عمليات عبور القناة، إلاَّ أن من الممكن أن تظهر بوصفها مجرد تمارين لهيئة الأركان.

وبشكل موازٍ، يبدو أن عملية تخدير كان قد تم القيام بها منذ وقت طويل. ففي عام ١٩٧٣، اتصل أشرف مروان، أحد أصهار عبد الناصر، بالإسرائيليين في لندن وعرض خدماته. والحال أن الاستخبارات الإسرائيلية، بعد تردد من جانبها، إنما تقرر تجنيده. وعلى النحو الواجب، يورطونه توريطًا نهائيًا بعرض مبالغ مالية ضخمة عليه، وهو ما يقبله. وهو ينقل إليهم وثائق مهمة أهمية خاصة كالتقرير الخاص بالمحادثات بين عبد الناصر وبريچنيف. وبعد موت والد زوجته، يصبح مقربًا من السادات ويلعب دورًا مهمًّا خلال أزمة مايو/ أيَّار ١٩٧١. ويصبح عندئذ السكرتير الشخصي للرئيس المسؤول، بين أمور أخرى، عن العلاقات مع العربية السعودية[٤٢] وليبيا.

وفي كل زيارة إلى لندن، يقدم معلومات تفصيلية عن السياسة المصرية ويتلقى ٥٠٠٠٠ جنيه استرليني في المقابل، ما يسمح له بالانخراط في مسار مربح كرجل أعمال. وبما أن المعلومات تتكشف دومًا عن كونها معلومات دقيقة، فإن الثقة تصبح تامة بهذا العميل الذي يحمل الاسم السرِّي «الصهر». وتُنقل المعلومات فورًا إلى القادة الإسرائيليين[٤٣]. وقيمة هذا المرشد ضخمة لاسيما أنه يبدو أنه المصدر الوحيد الذي يتمتع به جهاز الموساد في صفوف الأوساط الحاكمة العربية.

وفي أواخر أبريل/ نيسان ١٩٧٣، يرسل رسالة مشفَّرة تعلن عن خطر الحرب الوشيك. فيسارع زڤي زامير، رئيس الموساد، بالذهاب إلى لندن للقائه.

فيحيطه أشرف مروان علمًا بأن مصر وسوريا سوف تشنان هجومًا مفاجئًا في ١٥ مايو/ أيّار. فيستدعي الجيش الإسرائيلي عندئذ عدة آلاف من جنود الاحتياط الذين يبقون لمدة ثلاثة شهور في وحداتهم. وفي ٢٨ أبريل/ نيسان ١٩٧٣، تهاجم جولدا مئير «مناخ الحرب» الذي خلقه السادات. وهي تقول إن إسرائيل مستعدة للحالة التي قد تنشب فيها الحرب: «لن تكسب مصر شيئًا من الحرب. وعلى أي حال فقد حدث في الماضي أن قرر زعيم عربي، كان يواجه مشكلات داخلية، أن الحرب هي وسيلة الخروج من هذه المشكلات. والسادات من جهة أخرى في حالة ميئوس منها». وهذا الاستنفار الخاطئ يكلف الجيش الإسرائيلي ٣٥ مليون دولار، لكنه يسمح بتعديل آليات التعبئة.

وفي الفترة محل النظر، قام الجيشان المصري والسوري بالفعل بنوع من بروفة استثارت ارتباك السوفييت. ويوضح ذلك تقرير تحليلي أعدته لجنة أمن الدولة [KGB] ويحمل تاريخ ٧ مايو/ أيّار ١٩٧٣، كان رئيسها أندروبوف قد طلبه(٤٤): إن السوريين والمصريين على أهبة الحرب وبوسعهم أن يبدأوا العمليات بشكل متزامن في أي لحظة. وتفسر المصادر الغربية هذه التحركات على أنها وسيلة للضغط الدبلوماسي على الدول الغربية وإسرائيل. وليس من المستحيل أن السادات والأسد قد يختاران خيارًا عسكريًّا محدودًا سعيًا إلى إيجاد انفراجة في المأزق الدبلوماسي.

والحال أن المسؤولين السوفييت لا يريدون حربًا في الشرق الأوسط قبل أقل من شهر على زيارة بريجنيف الرسمية إلى الولايات المتحدة والتي يجب لها أن تكرس الدور العالمي للاتحاد السوفييتي في إطار الانفراج. ويجري بذل مجهود لدى الطرفين لثنيهما عن خوض الحرب. وتردد الصحافة الدولية صدى هذا المجهود. وهكذا فإن الذعر السوفييتي يؤكد معلومات أشرف مروان بإعطائه سببًا معقولاً لعدم تحققها. وفي سياق الفكرة نفسها، يبدو أن كبار ضباط الجيش المصري قد أبلغوا قيادة فتح في شهر مارس/ آذار بأن الحرب من شأنها أن تبدأ في شهر مايو/ أيّار(٤٥). وإذا كانت هذه المعلومة حقيقية، فإنها تسير بالأحرى في اتجاه مناورة تخديرية تهدف إلى خداع الإسرائيليين.

ويرصد الأميركيون بالفعل اتساع التحرك المصري والانزعاجات السوفييتية، لكنهم غير قادرين على التوصل إلى تصور حاسم فيما يتعلق بنوايا السادات وإن كانوا يعترفون بأن موسكو لم يعد لديها حق الاعتراض على أعمال الجيوش العربية[٤٦]. والأحداث الجارية في لبنان، إن أدت إلى تدخل عسكري إسرائيلي، إنما تجازف باستثارة تصعيد يقود إلى نشوب للحرب.

والحال أن نيكسون، الذي يبدأ موقفه في الضعف بسبب ووترجيت، إنما يوضح في خطابه في ٣ مايو/ أيّار ١٩٧٣ بشأن السياسة الخارجية[٤٧] أنه يجب إيجاد ارتباط مباشر بين أي تسوية مؤقتة والحل الشامل للنزاع. وهو يعترف بأن موجة الإرهاب تجد أصلها في الإحباط الذي أصاب جيلاً كاملاً من الفلسطينيين[٤٨]. والأسلوب الوحيد للتوصل إلى السلم هو التحرك خطوة خطوة. غير أن من الواضح أنه لابد من إيجاد صلة بين الخطوة الأولى والخطوات التالية لها نحو تسوية أوسع[٤٩]. وستتعين دراسة جميع الجوانب المهمة للنزاع، بما في ذلك الحقوق المشروعة للفلسطينيين[٥٠]. ولأول مرة، يبدي الرئيس قلقه فيما يتعلق بالحفاظ على التزود بالبترول القادم من الخليج ويجعل منه رهانًا يهم كل العالم الغربي[٥١].

وعن طريق رجال شركة أرامكو، يوضح الملك فيصل سخطه والضرورة الملحة لأن تغير الولايات المتحدة سياستها في الشرق الأوسط. وهو يبدأ في الإيحاء بأن وصولها إلى الموارد البترولية للعربية السعودية قد يصبح موضع شك. لكن إيبان، الذي يزور واشنطون، يتلقى تأكيدات كافية لأن يتمكن من أن يصرح، في ٢١ مايو/ أيّار، بأن الولايات المتحدة لن ترضخ للابتزاز البترولي من جانب العرب: «أشك في أن أميركا، التي أعلنت استقلالها قبل مائتي عام، يمكن أن تقبل أن تصبح ولاية تتبع أبو ظبي أو الكويت».

والاستنفار الخاطئ في مايو/ أيّار ١٩٧٣ يعزز تفسير الاستخبارات الأميركية الذي يذهب إلى أن هذه المناورات ليست سوى «خدع» في حين أن الاستخبارات الإسرائيلية متيقنة الآن من أن «الصهر» سوف يزودها بإشعار تحذيري قبل [نشوب الحرب] بأسبوعين أو ثلاثة أسابيع. وبحسب الجمسي، لم يكن هناك قرار بشن العمليات في مايو/ أيّار[٥٢]. فقد كان ذلك سابقًا لأوانه بكثير، إذ كان لابد من

انتظار وصول أسلحة سوفييتية جديدة واستنفار الحلفاء العرب لكي يشاركوا في المعركة.

وفي اجتماع ٢ مايو/ أيار ١٩٧٣ بين القيادتين العاليتين السورية والمصرية، يجري وضع قائمة بالمواعيد الممكنة ويجري العمل على خطة مشتركة لهجمات جوية. وفي اليوم التالي، يذهب الأسد إلى موسكو ويحصل على موافقة على تكثيف إرسال شحنات السلاح إلى بلاده. وفي أواخر الشهر، تكتمل خطة العمليات. وفي ١٢ يونيو/ حزيران، يتم اعتمادها في اجتماع بين الأسد والسادات. وبسبب قيود مختلفة، فإن اليوم الحاسم يوضع الآن في أوائل الخريف، وقد جرى الاحتفاظ بعدة مواعيد.

وبشكل موازٍ، يتابع السادات المسار الديبلوماسي في اتصال وثيق مع العربية السعودية التي يجري إطلاعها على محادثات حافظ إسماعيل. ومما يثير عظيم غضب كيسنجر أن السعوديين يبلغون البريطانيين بها فيطلب هؤلاء الأخيرون تدقيقات من ممثل الولايات المتحدة في القاهرة، وهو ليس على أي دراية بالموضوع. فيقوم بإشعار وزارة الخارجية الأميركية بالأمر فتطلب معرفة ما يجري. ويضطر كيسنجر إلى الرضوخ وإشراك سيسكو وممثليه في المحادثات التالية. ويرى مستشار نيكسون فيما حدث حادثًا جديدًا في الصراع البيروقراطي في واشنطون، دون أن يدرك العنصر الجوهري في الملف، ألا وهو العمل المشترك القائم بين مصر والعربية السعودية.

وفي ٢٠ مايو/ أيّار ١٩٧٣، يلتقي حافظ إسماعيل كيسنجر سرًا في فرنسا(٥٣). فيعبر المصري عن خيبة أمله حيال غياب أي تقدم ديبلوماسي. فيحيل الأميركي أي إمكانية للتحرك إلى غداة الانتخابات الإسرائيلية في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، لكنه يواصل التهرب فيما يتعلق بمضمون هذا التحرك. والأميركيون ليس من شأنهم إملاء مضمون التسوية، وهو ما يعني بوضوح أنهم لا يستطيعون التعهد بانسحاب كامل للإسرائيليين من الأرض المصرية. فيوضح إسماعيل أن مصر مستعدة للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، ولكن ضمن احترام سيادتها. ويتظاهر كيسنجر باحترام هذه السيادة وإن كان يتحدث عن تدابير أمنية انتقالية حتمية – إنها دومًا فكرة فصل السيادة عن الأمن. ويتمسك مستشار نيكسون

بمقاربته المتمثلة في السير «خطوة خطوة» (*step by step*) والذي يجب أن يفضي إلى اتفاق مصري – إسرائيلي مقبول من الطرفين.

وخلافًا للّقاء الأول، نبقى في مرحلة العموميات[٥٤]. وقد جاء إسماعيل هادفًا بشكل حصري إلى التعرف على النوايا الأميركية وإلى إبداء رغبة بلاده في التقارب مع الولايات المتحدة في إطار مراعاة مصالحها الجوهرية. وقد أوضح بجلاء أن بلاده لا يمكنها قبول تسوية مؤقتة من شأنها المجازفة بتأبيد الوضع في الساحة ولا قبول تسوية نهائية من شأنها إجبار مصر على تقديم تنازلات جسيمة. فمصر تريد سلامًا مشرّفًا يشمل استرداد سيادتها على كل أرضها وجلاء القوات الإسرائيلية. وهو يوضح أنه لا يبقى من ثم سوى الخيار العسكري وإن كان من المؤكد أن هذا لن يحدث في مستقبل قريب. والمعلومة الرئيسية التي ينقلها إلى السادات هي أن مصر ؛ بحسب كيسنجر، لا يمكنها أن تحصل على مائدة المفاوضات على ما خسرته في ساحة المعركة[٥٥]. وهذا كلام خطير الأهمية لاسيما أن مستشار الأمن القومي معروف بأنه نصير حازم للطريق الدبلوماسي بأكثر من كونه نصيرًا للطريق العسكري. فيستنتج الرئيس المصري من ذلك أن الحرب ضرورية ضرورة مطلقة لتغيير شروط الإحالة هذه.

وفي شهر يونيو/ حزيران، تصبح فضيحة ووترجيت عنوانًا شبه يومي في الصحف. فتتمسك إدارة نيسكون، التي أصابها الضعف، بنقطتها الأقوى، السياسة الخارجية المكرسة للانفراج مع الاتحاد السوفييتي. وفي الكونجرس، تمسك المعارضة الديموقراطية بمسألة حرية هجرة اليهود السوفييت كسلاح ضد نيكسون. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٧٣، يسلم السناتور هنري چاكسون تعديله على القانون الخاص بالعلاقات التجارية وهو تعديل يشرط حصول البلدان التي لا تعرف اقتصاد السوق على وضعية الأمة الأولى بالمعاملة التفضيلية بإتاحة هذه البلدان حرية كاملة للهجرة. وهو يلقى دعمًا في مجلس النواب من تشارلز ڤانيك. والحال أن الإدارة، التي أصابها الذعر، تتوصل في شهر مارس/ آذار إلى الحصول على موافقة السوڤييت على إلغاء ضريبة الخروج. ويرى چاكسون أن هذا لا يكفي. وتقاوم جولدا ميئير غواية منح تأييد علني لتعديل چاكسون – ڤانيك، لكنها تعمل على الإفادة بأنها توافق عليه. والأهم من ذلك بكثير، هو أن لجنة الشؤون العامة

الأميركية الإسرائيلية [AIPAC] تعمل بشكل وثيق مع جاكسون. ويحصل نيكسون من السوفييت على تعهد بعدم العودة إلى فرض الضريبة، لكن الكونجرس يمضي إلى ما هو أبعد مُطالبًا بضمانة سوفييتية بتقديم حد أدنى من تأشيرات الخروج يحدَّدُ سنويًا ومد هذه التأشيرات لتشمل كل القوميات السوفييتية. ولا تُمنح وضعية الأمة الأولى بالمعاملة التفضيلية للاتحاد السوفييتي. فترى موسكو في ذلك عدوانًا على سياسة الانفراج وتدخلاً لا يغتفر في شؤونها الداخلية.

وقد حشد تعديل جاكسون – ڤانيك ائتلافًا يشمل اليهود الأميركيين والنقابات العمالية والمدافعين عن حقوق الإنسان وخصوم الانفراج. وهو يرمز إلى ظهر تيار جديد على المسرح السياسي معادٍ لواقعية نيكسون وكيسنچر سوف يُعَرَّفُ فيما بعد بأنه تيار المحافظين الجدد. وفي ذلك الوقت، كانوا أكثر تمركزًا في داخل الحزب الديموقراطي وقد ظهر هنري جاكسون بالنسبة لهم بوصفه الرجل الأنسب القادر على وقف تأرجحات الحزب على أثر تسمية ماكجڤرن كمرشح لرئاسة الولايات المتحدة[٥٦]. وكيسنچر مستهدف استهدافًا خاصًا من هجمات المحافظين الجدد: إن «واقعيتـ»ـه في السياسة الخارجية تؤول إلى خيانة لليهود، فمستشار نيكسون ليس غير «يهودي بلاط». وعلاوة على مسألة اليهود السوفييت، ينصب عمل المحافظين الجدد على ملف السيطرة على التسلح النووي. وهم يخوضون حملة قوية ضد التصديق على اتفاقات ستارت [START – معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيچية].

والحال أنه في هذا المناخ تدور زيارة بريچنيف الرسمية إلى الولايات المتحدة من ١٧ إلى ٢٥ يونيو/ حزيران. فيجري التباحث خلالها في الشؤون العالمية وعلاقات التعاون. وفي ٢٣ يونيو/ حزيران[٥٧]، يجري تناول مسائل الشرق الأوسط. فيبدو بريچنيف مشدّدًا تشديدًا خاصًا على الضرورة الملحة لتحديد مبادئ سلام يشمل ضمانات أمن لإسرائيل وانسحابًا كاملاً من الأراضي المحتلة. وهذا التحرك المشترك لا غنى عنه لتفادي نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط. ولا يرى كيسنچر ونيكسون في هذا غير مناورة تهدف إلى ترضية السادات لتجنب انبعاث جديد للموقف الذي نشأ عقب قمة ١٩٧٢. وهما لا يدركان أن بريچنيف جد منزعج بالفعل من خطر استئناف الحرب الذي لا يعرف موعده وإن كان يعرف أنه قريب.

وإذ يتذكر بريچنيف أزمة العام الماضي، فإنه لدى عودته إلى موسكو يدعو حافظ إسماعيل إلى الحضور لإبلاغه بمضمون المحادثات(٥٨). وتشير الصحافة المصرية إلى أن الانفراج يعني انتهاء دور الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط. ويشدّد بريچنيف على الدعم السوفييتي للشعوب العربية وعلى استمرار تقديم المساعدات العسكرية. وهو يتهم الأوساط المعادية للقوى التقدمية بإيثار المواجهة المسلّحة على التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وقد مارس الاتحاد السوفييتي الحد الأقصى من الضغوط على الولايات المتحدة، لكن نيكسون أحال مسألة التسوية السلمية إلى العام القادم. والقيادة المصرية هي المسؤولة عن اتخاذ قرار اللجوء إلى السلاح، غير أنها يجب أن تأخذ العواقب في حسبانها.

ويقدم إسماعيل تقريره لدى عودته إلى القاهرة. فيتوصل السادات إلى ضرورة التمسك بالصداقة السوفييتية، لكنه يرى، خلافًا لرأي بريچنيف، أن العمل العسكري سيسمح بإنهاء جمود الموقف السياسي.

وكان عبد الناصر قد ترك طريق الحل السياسي مفتوحًا، وإن كان دون أن يؤمن به حقًا. وقد استكشف السادات هذا الطريق حتى النهاية فوصل إلى استنتاج أن اللجوء إلى السلاح لا غني عنه(٥٩).

ثياب الإرهاب الجديدة

ياسر عرفات رجل براجماتي تمكن من مواجهة أزمة سلطته التي فجرتها خسارة الأردن. فعلى مدار عام، تصدى لرفضٍ مستتر أو سافر لسلطته. ومنذ ١٩٧١ – ١٩٧٢، لا يبدو أنه يؤمن حقًا بفعالية الحرب الشعبية في الأمد الطويل، وهي الحرب التي بالغ في الإشادة بها أقصى يسارٍ مهووس بالمثال الڤيتنامي. ومن المؤكد أن العمليات ضد إسرائيل ضرورية للتمكن من الحفاظ على الروح الكفاحية، لكن الأولوية إنما تتمثل في إعادة بناء قاعدة سياسية فلسطينية على المسرح العربي والحيلولة دون أي حل لا يأتي عن طريقها. وهكذا فإن عرفات قد أجاز إن لم يكن قد شجع العمل الإرهابي لأيلول الأسود والذي كان بمثابة متنفس خلال مرحلة الإحباط، بل اليأس، التي تلت أحداث الأردن. وقد حصد الثمار السياسية لهذا العمل، والتي تتمثل في نوع من الاعتراف الدولي بوجود

الفلسطينيين، كما تدل على ذلك تصريحات نيكسون. وكانت أولويته هي تأمين ترسيخ الوجود الفلسطيني في لبنان، مرورًا بعكسرة (محاولة لتحويل قوى الفدائيين إلى جنين جيش نظامي) لم تلق استحسانًا من جانب كثيرين من المناضلين. وبشكل تاكتيكي، كان مستعدًا للحد من العمليات في الجنوب اللبناني، بل لتعليقها. وقد ساعدته أحداث أبريل/ نيسان - مايو/ أيَّار ١٩٧٣ مساعدة كبيرة. وإذا كان قد جرى الحديث عن ازدواجية للسلطة في الأردن، فلابد بالأحرى من الحديث، فيما يتعلق بلبنان، عن تكوين دولة موازية للدولة الرسمية، وصلت إلى مرحلة متقدمة بالفعل في ربيع عام ١٩٧٣. والتحالف مع التقدميين اللبنانيين الذين يشاطرونه الخطاب الثوري نفسه هو تحالف مفيد له.

وقد حان الوقت لأن يصبح ذا مظهر «محترم» أكثر في الوقت الذي تسجل فيه الحركة الوطنية الفلسطينية نجاحات متعاظمة على المسرح الدبلوماسي بفضل التأييد الأكثر رسوخًا دومًا من جانب بلدان العالم الثالث. وإرهاب إيلول الأسود صار من الناحية السياسية غير مثمر وقد حان الوقت لوضع حدٍّ له. وأبو داوود موجود في سجن أردني وأبو إياد (صلاح خلف) يتصالح مع عرفات ويُعهَدُ إليه بقيادة كل أجهزة الاستخبارات ومكافحة التجسس التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فيظهر في أعين كثيرين بوصفه الرجل الثاني في المنظمة. ويبقى أبو مازن (محمود عباس) في الإدارة المالية. أمَّا علي حسن سلامه، الذي استدعي من الكويت، فهو يتولى قيادة القوة ١٧، حرس عرفات الشخصي. وفي تلك اللحظة بدأ أو استأنف الاتصال بوكالة الاستخبارات المركزية التي يصبح محاورها المميز بين الفلسطينيين بموافقة من عرفات. وبحسب ما أمكن معرفته، فإن وكالة الاستخبارات المركزية قد حاولت مرتين منذ عام ١٩٦٩[٦٠] تجنيد سلامه بعرض مبالغ مالية ضخمة عليه وقد رفض الفلسطيني هذه العروض غاضبًا. وهذه المرة، فإن سلامه هو الذي يتصل بريتشارد آميس، مسؤول وكالة الاستخبارات المركزية للشرق الأوسط، ويقدم نفسه بوصفه مُفَوَّضًا مباشرة من عرفات. وهو يعرض الخدمة نفسها التي عرضت بالفعل على الأوروبيين، التعاون من أجل كفالة أمن رعاياهم في العالم العربي وخارجه، توفير معلومات من أنواع مختلفة وتوفير قناة اتصال سياسي.

وهذا التخلي عن الإرهاب الدولي لا يخص سوى فتح. فوديع حداد يواصل عملياته المربحة بشكل مستقل من الناحية العملية عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. إلاّ أنه ينبثق الآن عنصر جديد أكثر خطورة. لقد ولد صبري البنا[٦١] في عام ١٩٣٧ في يافا في عائلة ميسورة. وأدى نزوح عام ١٩٤٨ إلى إلحاق الخراب بعائلته وهو يحيا نهاية طفولة صعبة في نابلس. وهو يناضل منذ يفاعته في حزب البعث الأردني ثم يهاجر إلى العربية السعودية. وهو من بين أوائل مناضلي فتح ويتخذ لنفسه اسم أبو نضال كاسم حركي. وبعد يونيو/ حزيران ١٩٦٧، يدخل في عمل نشيط في الأردن في أثر أبو إياد. وفي عام ١٩٦٩، يصبح ممثل فتح في السودان ثم، في العام التالي، في العراق. وهو يتقارب عندئذ مع النظام البعثي وينتقد القيادة الفلسطينية علنًا. ويتغاضى أبو إياد عن مسلكه مراعاةً لسلطة بغداد.

وبمساعدة الاستخبارات العراقية، ينشئ أبو نضال منظمته المستقلة الخاصة التي تنذر نفسها للحلول محل أيلول الأسود التي أصبحت (الآن) ميتة. وهو على اتصال بمنشق راديكالي آخر، هو عبد الغفور، الموجود في ليبيا والذي يشجعه نظام القذافي الراغب في الثأر من إسقاط طائرة البوينج الليبية. وهو ينظم هجومًا على موظفي شركة العال في مطار روما في ٢٧ أبريل/ نيسان ١٩٧٣، ما يؤدي إلى مصرع إسرائيلي. وتُنسَبُ العملية إلى أيلول الأسود التي كانت في ذلك الوقت قد كفت عن الوجود.

ويواصل «الإرهاب المضاد» الإسرائيلي ضرباته. ففي ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٧٣، يلقى محمد بوضياء مصرعه في انفجار سيارته. وهذا الجزائري، المناضل السابق في جبهة التحرير الوطني، كان قد ذهب إلى المنفى في فرنسا في عام ١٩٦٥ وصار مديرًا لمسرح الغرب الباريسي. وهو يعتبر مبدعًا عظيمًا في مجال المسرح. وهو معارض معروف لنظام بومدين وداعية للقضية الفلسطينية، يبدو أنه قريب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتصوره المصادر الإسرائيلية[٦٢] على أنه مهووس بالجنس يحمل هويات مختلفة ويتمتع بالقدرة على الإفلات ممن يراقبونه عبر تنكراته. وهو النموذج الممهد لكارلوس، «ابن آوي»، على الرغم من أن هذا الاختراع الشبحي جاء بعد موته أساسًا. ويبدو أنه قد تورط في هجوم أيلول الأسود ضد معمل التكرير في تريستا وفي إرسال شابة فرنسية إلى

إسرائيل للقيام بعمل تخريبي. والحال أن عائلة هذه الشابة قد أبلغت بيير فيدال – ناكيه بأن الاستخبارات الإسرائيلية مهتمة ببوضياء وقد قام الجامعي الفرنسي بإبلاغه بذلك(٦٣).

وإنه لصحيح تمامًا بكل تأكيد أن بوضياء كانت لديه خبرة حقيقية بالنضال السرّي الذي مارسه في فرنسا خلال حرب الجزائر، إلاّ أنه ما من مصدر جدير بالثقة يربط بينه وأيلول الأسود لاسيما أنه كان أقرب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مما إلى فتح. على أن الإيطاليين اشتبهوا بمشاركته في الهجوم على معمل التكرير في تريستا ويبدو أنه كان مندوب اتصال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أوروبا(٦٤). وقد كان بالدرجة الأولى مناضلاً معاديًا للإمبريالية ومثقفًا يعبر عن شكل من التركيب الفرانكو – عربي باسم النزعة التقدمية. والحال أن اتهامه بالمشاركة في أعمال «إرهابية» في أوروبا صادر عن مصادر إسرائيلية حصريًا، دون تأكيد عربي، فيما عدا تأكيد انتمائه إلى اتجاه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وبقية الصورة تتماشى مع صورة الضحايا الآخرين للإرهاب المضاد الإسرائيلي في أوروبا: إنهم دعائيون بأكثر من كونهم ناشطين، مثقفون يعرفون الثقافة الغربية، متزوجون غالبًا من أوروبيات، يقيمون الصلة بين العالم العربي وأوروبا وتأتي دخولهم بشكل أساسي من نشاطاتهم المهنية لا من تمويلات خارجية. وبما أنهم ليسوا عملاء حقيقيين، فإنهم عرضة للخطر بشكل خاص لأنهم لا يتمتعون بحماية خاصة. وخلافًا للمجموعات التي تتبع وديع حداد بشكل مباشر، فإنهم ليسوا مناضلين سريين يتم تمويلهم من الخارج ويعملون متفرغين من أجل العمل «الثوري». والخطر الحقيقي الذي يمثلونه هو قدرتهم على أن يعرضوا بنجاح الملف الفلسطيني على الجمهور الأوروبي وعلى أن يعدلوا خط منظمة التحرير الفلسطينية السياسي أساسًا في اتجاه اعتدال تستحسنه أوروبا. وفي النهاية، فإن ما يخدم القضية الإسرائيلية الخدمة الأفضل هو تشدد الراديكاليين الفلسطينيين، الذي يثبت بذلك أن «إسرائيل ليس بيدها الاختيار».

وبعد ذلك بيومين، نجد أن الكولونيل يوسف آللون، الرجل الثاني في البعثة العسكرية الإسرائيلية في واشنطون، والمكلف بملف تسليمات الطائرات الحربية، إنما يلقى مصرعه عن قرب بخمس رصاصات. فيشتبه على الفور باعتداء

إرهابي، لكن مكتب التحقيقات الفيدرالي، على الرغم من تحريات دؤوبة، لن يجد أي دليل جاد على ذلك وسيغلق التحقيق في عام ١٩٧٧[٦٥]. فالحقيقة، على الرغم من شائعات مختلفة، هي أن الفلسطينيين عمومًا و«أيلول الأسود» خصوصًا، لم يتمتعوا قط ببنية تحتية في الولايات المتحدة. وينسب الإسرائيليون الاغتيال فورًا إلى أيلول الأسود وإلى علي حسن سلامه.

وهم يبحثون دومًا عن «الأمير الأحمر». وعن طريق المرشدين، يعرفون أنه قد يكون موجودًا في أوروبا، إلاَّ أنه يُرصَدُ في عدة بلدان في آن واحد. وفي النهاية، يرصدونه في النرويج فيسارع إليها فريق بأكمله من القتلة الإسرائيليين. وفي ٢١ يوليو/ تموز ١٩٧٣، يقتلون جرسونًا في مطعم من أصل مغربي، هو أحمد بوشيقي، في مدينة ليلهامر، والذي خلطوا بينه وبين الإرهابي الدولي الخطير. وهو لا يشبهه بالفعل، لكنهم نسبوا إلى علي حسن سلامه مواهب التنكر والخداع التي نسبوها إلى محمد بوضياء ... وقد تأكد تحديد هوية الضحية بواقع أنه كان يتكلم الفرنسية. وكان متزوجًا من نرويجية وكان الزوجان ينتظران وليدًا. وللتستر على الخطأ، سوف يوحي جهاز الموساد بأن الرجل كان على علاقة بمجموعة بادر – ما ينهوف التي قدمت مساعدتها لبعض الأوساط الراديكالية في المعارضة المغربية[٦٦]. وبحسب علمنا، فإنهم أناس عاديون تمامًا. وفي عام ١٩٩٦، سوف تقدم إسرائيل تعويضات مالية جد زهيدة إلى عائلة أحمد بوشيقي، مع عدم اعترافها بأي ذنب.

وتبدو الشرطة النرويجية على مستوى خاص من الكفاءة (خلافًا للشرطة الفرنسية والإيطالية) وتنجح في توقيف ستة من أفراد القوة الخاصة بينهم اثنان في منزل دبلوماسي إسرائيلي. فيتجهون فورًا إلى تقديم اعترافات. وبما أنهم لم يشاركوا مشاركة مباشرة في الاغتيال، فسوف تحكم عليهم محكمة نرويجية في عام ١٩٧٤ بعقوبات حبس تتراوح بين سنتين وثماني سنوات. والفضيحة عظيمة فيجري تعليق الاغتيالات في أوروبا مؤقتًا.

وفي توازٍ مع عملية ليلهامر، نجد، في ٢٠ يوليو/ تموز، أن طائرة بوينج ٧٤٧ تتبع الخطوط الجوية اليابانية في رحلة منٍ أمستردام إلى طوكيو تتعرض للاختطاف بعد نصف ساعة من إقلاعها. ويخشى الإسرائيليون من عملية انتحارية

ضد مدينة حيفا (كان وديع حداد قد فكر في عملية من هذا النوع وإن كان بطـــائرة أصغر ؛ وكان المتطوع قد لقي حتفه خلال التدريب). وفي النهاية، تهبط الطـــائرة في دبي، ويطالب الخاطفون، وهم عرب ويابانيون، بفدية قدرها عدة ملايـــين مـــن الدولارات، ما يعد علامة مميزة لعمليات وديع حـــداد. وتبـــدو المجموعـــة جـــد مضطربة ولا تعرف ماذا تفعل بعد مصرع قائدتها، وهي شابة فَجَّـــرت بالصـــدفة قنبلة يدوية خلال عملية الاستيلاء على الطائرة. وبعد ثلاثة أيام من الانتظار، تعاود الطائرة الإقلاع لتهبط في دمشق، ثم، في ٢٤ يوليو/ تموز، في بنغازي فـــي ليبيـــا حيث يجري نسف الطائرة بعد إخلائها من الركاب. والحـــال أن الجبهـــة الشـــعبية لتحرير فلسطين إنما تنفي، من خلال بسام أبو شريف، أي مشاركة لها فـــي هـــذه العملية كما تنفي وجود أي خلاف بين حبش وحداد. وتوضح إسرائيل أنه كان مـــن شأنها إسقاط الطائرة لو كانت دخلت مجالها الجوي.

وفي ٥ أغسطس/ آب، يهاجم فدائيان فلسطينيان بالقنابل اليدوية ركابًا متجهين إلى تل أبيب في مطار أثينا، ما يؤدي إلى مصرع ٣ أشخاص وإصابة ٥٥ آخرين بجراح. وبعد توقيفهما، يزعمان أنهما ينتميان إلى جماعة مجهولة، «قوة البطل أبو يوسف النجار». والواقع أنهما ينتميان إلى جماعة عبد الغفور. وهذه المرة، تشجب منظمة التحرير الفلسطينية بحزمٍ العملية، فتهاجم «عناصر مشـــبوهة» بأنهـــا وراء الهجوم. ويتهم الإسرائيليون فتح ولبنان.

وفي ١٠ أغسطس/ آب ١٩٧٣، يخطف ســـلاح الجـــو الإســـرائيلي طـــائرة مسافات متوسطة تتبع شركة خطوط الشرق الأوسط الجوية [اللبنانية] تقوم برحلـــة بين بيروت وبغداد. ويتصور الإسرائيليون أنهم أسروا چورچ حبش، إلاَّ أنه بما أن الرحلة السابقة كانت قد أُلغيت، فإن الزعيم الفلسطيني ومرافقيه لـــم يتمكنـــوا مـــن الركوب. ويجري إرغام الطائرة على الهبوط في قاعدة عسكرية إسرائيلية. ويـــتم التحقق من هوية الركاب ثم يُسمح للطائرة بالعودة إلى بيروت. ووزيـــر التخطـــيط العراقي هو الشخصية المهمة الوحيدة على متنها[٦٧].

وبعد الإسقاط [الإسرائيلي] للطائرة الليبية، فـــإن هـــذا العمـــل مـــن أعمـــال «القرصنة» الجوية يستثير حملة ضد إسرائيل في منظمات الملاحة الجوية المدنية، وهذا موضوع قلق للديبلوماسية الإسرائيلية خلال الأسابيع التاليـــة، لأن المطـــروح

هو طرد إسرائيل من منظمة الملاحة الجوية المدنية الدولية. وفي ١٥ أغسطس/ آب، نجد أن مجلس الأمن، من خلال القرار رقم ٣٣٧ (١٩٧٣) الذي تم اعتماده بالإجماع، يشجب العملية الإسرائيلية و«يطالب إسرائيل بالامتناع عن جميع الأعمال التي تنتهك سيادة لبنان ووحدته الترابية وتعرض الملاحة الجوية المدنية للخطر، ويحذر إسرائيل رسميًا بأنه إذا ما تكررت مثل هذه الأعمال فإن المجلس سينظر في اتخاذ التدابير المناسبة لتطبيق قراراته».

ومنظمة الملاحة الجوية المدنية الدولية تدين إسرائيل وتعتبرها مذنبة بارتكاب «قرصنة جوية». وهذه الإدانة تطرح مسألة مسؤولية الدول في هذا النوع من الأمور. فخلافًا للجماعات المعرَّفة بأنها إرهابية، تعتبر الدول مُلزَمَةً باحترام القواعد القانونية الدولية. وكانت إسرائيل قد زودت نفسها للتوّ بالفعل بتشريع يسمح بأن تقاضي أمام محاكمها أي شخص يرتكب في الخارج انتهاكًا من شأنه أن يعتبر جريمة ضد الدولة إذا ما ارتكب في إسرائيل[٦٨]، حيث لا يدخل الشكل الذي وصل به المتهم إلى إسرائيل في الاعتبار. وهكذا فإن الدولة الإسرائيلية تمنح نفسها سلطة قضائية تمتد إلى خارج أراضيها. وأول من يُحاكمُ [وفق هذا التشريع] تركي جرى خطفه خلال غارة في منطقة طرابلس. ويُحكم عليه بعقوبة الحبس لسبع سنوات بتهمة الانتماء إلى فتح، والذي يعد جريمة في إسرائيل.

وفي ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣، يجري توقيف خمسة عرب في روما في شقة قريبة من المطار الدولي[٦٩]. وكان ضابط اتصال من الموساد قد أبلغ الشرطة الإيطالية عنهم. ويتم العثور في منزلهم على صاروخين مضادين للطائرات. ويبدو أنهم ينتمون إلى جماعة عبد الغفور. ويقوم قاضي التحقيق بإخلاء سبيل اثنين منهم لعدم كفاية الأدلة. والحال أن آلدو مورو، الذي كان آنذاك وزيرًا للشؤون الخارجية، سوف يتفاوض على رحيلهما إلى ليبيا على طائرة تتبع الاستخبارات الإيطالية. وسوف تطلب السلطات الأميركية الرقمين المسلسلين للصاروخين لتحديد مصدرهما، لكن أدلة الإثبات هذه «تختفي» خلال التحقيق. وسوف يزعم الإسرائيليون أن الصاروخين كانا قد تُركا في إيطاليا عند فشل عملية سابقة كانت تهدف إلى إسقاط طائرة جولدا ميئير الموجودة آنذاك في زيارة رسمية. ويرى البعض أن المسألة كلها عبارة عن تلاعب قامت به الموساد التي يبدو أيضًا أنها

قدمت الصاروخين لمناضلين عرب راديكاليين شبان في السياق الذي خلقته الاتهامات الخاصة بالقرصنة الجوية. والمسألة معقدة لاسيما أننا في إيطاليا «سنوات الرصاص» واستراتيجية التوتر المصحوبة بتلاعبات معقدة تعقيدًا خاصًا وشائعات التآمر التي تطال الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وفي ٥ سبتمبر/ أيلول هذا نفسه، يستولي ٦ فدائيين فلسطينيين على سفارة العربية السعودية في باريس ويحتجزون دزينة من موظفيها كرهائن. وهم يطالبون بالإفراج عن أبو داوود في الأردن ويطلبون طائرة للذهاب إلى عاصمة عربية. وتعرض سوريا وساطتها وتقدم طائرة. وفي ٦ سبتمبر/ أيلول، تهبط الطائرة في الكويت بعد توقف في القاهرة. ويجري نقل الفدائيين والرهائن الأخيرين إلى طائرة كويتية ترحل إلى الرياض. وبعد مفاوضات أخيرة، يستسلم الفدائيون، لدى العودة إلى الكويت، في ٨ سبتمبر/ أيلول ويفرجون عن الرهائن. وهذه العملية هي أول عملية يخطط لها أبو نضال بالارتباط بالسلطة العراقية الراغبة في تخريب مؤتمر دول حركة عدم الانحياز المنعقد آنذاك في الجزائر العاصمة. وبومدين والملك فيصل مستهدفان بهذه العملية.

وتشجب منظمة التحرير الفلسطينية هذه العمليات «التي تهدف إلى النيل من الحركة الفلسطينية والتمهيد لحملة تصفية جديدة ضد المقاومة»[×]. وفي منتصف سبتمبر/ أيلول، نجد أن الصحافة الكويتية هي أول من يكشف دور أبو نضال في هذه العملية. وتبدأ الصحافة الدولية في التساؤل عن نتائج الإرهاب المضاد الذي، إن كان قد نجح في الحد من عمليات المنظمات الأكثر رسوخًا التي تملك رؤية سياسية معينة، لم يتمكن من الحيلولة دون انبثاق عناصر أكثر جذرية ودموية بكثير[٧٠].

وبشكل رسمي، ودون أن تكون هناك أي علاقة بالأحداث السابقة، يمنح الملك حسين في ١٨ سبتمبر/ أيلول عفوًا عامًا عن جميع الجرائم السياسية المرتكبة منذ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠، ما يؤدي إلى الإفراج عن أبو داوود. بل إن الملك يدعوه إلى تناول فنجان قهوة قبل الإفراج عنه. والحق إن هناك عوامل أخرى في الأمر.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الوحيد القلق حقًا، في واشنطون، من التطورات الجارية هو ويليام روجـــرز، الذي يبدو أن مركزه قد تعزز لأنه غير متورط في فضـــيحة ووترجيـــت. وهـــو حساس حساسية خاصة تجاه تورط العربية السعودية المتزايد في النزاع ويخشــــى، في حالة حرب يشنها السادات، من استخدام ضـــغوط بترولـيـــة علـــى الولايـــات المتحدة[٧١]. وهو يقترح وساطة سرّية بين إسرائيل ومصر بهدف التقريـــب بـــين مواقفهما. لكن الوقت المتاح أمامه كوزير للخارجية صار الآن معدودًا. فنيكســـون عازم على أن يغير في آن واحد وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي. وفضيحة ووترجيت ترغمه في نهاية المطاف على أن يعهد بالمنصبين إلى كيســـنجر الـــذي وصلت شعبيته إلى الذروة. ويُعلنُ القرارُ في ٢٢ أغســـطس/ آب ولا مفـــر مـــن انقضاء شهر ليصبح ساري المفعول وذلك بسبب تصديقات الكونجرس الضـــرورية لتنفيذه.

ورئيس شركة ستاندارد أويل (إيكسون الحالية) يطلب إلى المســـاهمين فيهـــا العمل على أن تتبنى الولايات المتحدة سياسة أكثر تماشيًا مع المصـــالح العربيـــة. وحيال الاحتجاجات الحامية من جانب المنظمات المؤيدة لإسرائيل، يضطر الرجـــل إلى التراجع بشكل يدعو إلى الرثاء. وفي منظمة الأمم المتحدة، فـــي ٢٦ يوليـــو/ تموز، تستخدم الديبلوماسية الأميركية حق الڤيتو الذي تتمتع به ضد مشروع قـــرار اقترحته بلدان غير منحازة يذكّرُ بالقرار رقم ٢٤٢ ويدققه بالإشارة إلـــى الميثـــاق وإلى حقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم المشروعة ويرفض أي تعديل فـــي الأراضـــي المحتلة من شأنه المساس بالحقوق السياسية وبالحقوق الأساسية الأخرى للســـكان. ويرى السفير الأميركي، في تفسيره لتصويته، أن المشروع غيـــر واقعـــي وغيـــر متوازن. وهو يرى أنه يجب الاهتمام بالحلول أكثـــر مـــن الاهتمـــام بالشـــكايات. وبالحديث عن الأراضي [بألف ولام التعريف] بدلاً من الحديث عن أراضٍ، يجري [في رأي السفير الأميركي] الإخلال بتوازن القرار رقم ٢٤٢. وكما هي الحال في أغلب الأحيان، فإن السفير الإسرائيلي يُشَبّهُ أساليب العرب بأساليب النازيين ويشبه السفير السوڤييتي حكومة إسرائيل بحكومة هتلر.

ولا يرى كيسنجر أي إلحاح في الوضع الماثل. فمصر، التي خسرت الحرب، لا يمكنها أن تطالب كشرط مسبق بالانسحاب من كل أراضيها، فهذا خبل (*sensless*)! وليس من مصلحة العربية السعودية التورط في النزاع الإسرائيلي – العربي[٧٢]! ومن شأن أي مبادرة علنية استثارة هجمات من المعسكرين. وهو يفكر بالفعل في أن يقدم إلى الحكومة الإسرائيلية مقترحات لا يمكنها رفضها، إلاّ أنه لابد من تقسيم المفاوضات والتحرك خطوة خطوة سعيًا إلى التوصل إلى نتائج ملموسة ستسمح بالتقدم صوب تسوية شاملة. وتتمثل الاستراتيجية الأميركية في ترك مسألة التسوية النهائية مفتوحة على أمل أن التقريب بين المواقف سوف يقود أولاً بأول إلى التقليل من أهمية هذه المسألة، مع خلق المكاسب التي سيجنيها كل من الطرفين شروط صوغ حلول وسط جديدة. وهذه الرؤية المتفائلة للأمور لا تأخذ بالفعل في حسبانها العامل الفلسطيني، على الرغم من رطانة تذكر المصالح الفلسطينية، كما لا تأخذ في حسبانها وضعية القدس ولا تكاثر الأمور الواقعة المتحققة في الساحة. ويقترح كيسنجر على حافظ إسماعيل لقاءً سريًا ثالثًا يمكن أن ينعقد في إسبانيا. ويقدم الطرف المصري موافقة مبدئية، لكنه يترك له الاهتمام باختيار اللحظة المناسبة[٧٣].

ويعرف كيسنجر تمامًا أن الحل الذي يتصوره لن يكون مرضيًا للعرب. وهذا سبب إضافي لكي يبقي العربية السعودية خارج الملف، حتى لا يتسبب في إضعاف للملكية السعودية[٧٤]. وهو يسعى إلى إنهاك العرب سعيًا إلى إرغامهم على التفاوض دون شرط مسبق. ومصر تبدو له مستعدة لصلح منفصل. وهذا هو ما يوضحه في شهر أغسطس/ آب لمسؤولين إيرانيين جاءوا إلى واشنطون بمناسبة زيارة للشاه. والحكومة الإمبراطورية [الإيرانية] بسبيلها إلى التباعد عن إسرائيل وهي تدافع عن السادات لدى الأميركيين.

وخلال صيف عام ١٩٧٣، يطلق الرئيس التونسي بورقيبه مبادرة سلام قائمة على حقوق الجميع، حق الإسرائيليين في ألاّ يجري رميهم في البحر وحق الفلسطينيين في ألاّ يُحرموا من وطن، وحق العرب في ألاّ يتم احتلالهم. وكما لا مفر من ذلك، يرفض الجميع مبادرته. وخلافًا لمبادرته في عام ١٩٦٥، لا تلقى هذه الخطة صدىً كبيرًا.

وفي ٢٥ أغسطس/ آب، يبدأ كورت ڤالدهايم، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، جولته الدبلوماسية الأولى في الشرق الأوسط. وهو يوضح أينما ذهب المبادئ الثلاثة التي تؤسس عمل المنظمة الدولية في النزاع: عدم الاستحواذ على أراض عن طريق القوة، إقامة حدود آمنة ومعترف بها، احترام حقوق الفلسطينيين. وقد تتم المفاوضات عبر «صيغة رودس» أو عبر مؤتمر يضم المعنيين وعند الاقتضاء أعضاء مجلس الأمن. ويتمسك محاوروه بمواقفهم المعروفة جيدًا. ويكتفون بعموميات حول استئناف مهمة يارنج. على أنه يبدو أن ڤالدهايم قد نجح في إقامة علاقات ثقة مع القادة الإسرائيليين.

والحملة الانتخابية في إسرائيل تعيد طرح مسألة مصير الأراضي المحتلة. ويعارض دايان أي رد للضفة الغربية. فهو يرى أن تحسن الظروف المعيشية للسكان سيكون كافيًا لإبقائهم هادئين وأنه يجب الإكثار من الأمور الواقعة المكرّسة لحق اليهود (وليس الإسرائيليين) في الاستيطان في أي مكان يشاءون في أرضهم التاريخية. وهو يفوز بذلك إلى حد بعيد في صياغة برنامج حزب العمل. فوثيقة جليلي، التي تمت الموافقة عليها في ٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣، تنص على التعجيل بالاستحواذات على الأراضي وبالدمج الاقتصادي[٧٥]. وهي وثيقة تدعو إلى الضم بشكل سافر. وآللون وإيبان، اللذان يقدمان نفسيهما على أنهما أكثر اعتدالاً، لا يعترضان على ذلك.

والبلد يحيا في نشوة حقيقية. ويعلن دايان في عدة مناسبات أنه لا وجود هناك لأي خطر نشوب حرب في السنوات العشر القادمة وأنه إذا ما ارتكب العرب حماقة الهجوم على إسرائيل، فسوف يتم سحقهم فورًا. والجانب الرئيسي من الطبقة السياسية يردد الخطاب نفسه. وبيانات حزب العمل بيانات تتميز بزهو الانتصار[٧٦]:

> على خط بار ليف يسود الهدوء، مثلما يسود في سيناء وفي الضفة الغربية وعلى الجولان. والحدود آمنة والمستوطنات تتغرس ووضعنا السياسي مستقر. تلك هي المُحَصِّلة المترتبة على السياسة المتوازنة والجسورة والمتبصرة التي تسير عليها حكومتنا.

والحال أن بعض الأصوات المنشقة، كصوت النائب العمالي آريه إيلياڤ، هي وحدها التي تشجب عمى الحزب، لكن أحدًا لا يستمع إليها.

والانزعاجات الوحيدة ناجمة عن الخطر الناشئ عن ضغط البلدان العربية المنتجة للبترول على الولايات المتحدة. لكن واشنطون تكثر من التطمينات. وقد تغلب خط كيسنجر. وسيتم بالفعل إطلاق دبلوماسية «الخطوة خطوة»، لكنها ستهدف إلى صلح منفصل بين مصر وإسرائيل.

والتناقض الفكري الرئيسي للرؤية الإسرائيلية يكمن في زعم أن العرب لن يقبلوا أبدًا الاعتراف بدولة إسرائيل، ولو في مقابل انسحاب كامل من الأراضي العربية، وأنهم سوف يضطرون في الأمد الطويل إلى عقد صلح سيشمل الاعتراف كما سيشمل حالات ضم ترابي لصالح إسرائيل.

العد التنازلي

ينعقد في الإسكندرية من ٢١ إلى٢٣ أغسطس/ آب ١٩٧٣ مؤتمر لقادة عسكريين سوريين ومصريين. وقد تم الآن إنجاز إعداد الخطط[٧٧]. والتواريخ المقترحة على السلطة السياسية هي: من ٦ إلى ١١ سبتمبر/ أيلول أو من ٥ إلى ١١ أكتوبر/ تشرين الأول. والقادة العسكريون بحاجة إلى إشعار يسبق بدء العمليات بخمسة عشر يومًا حتى يتسنى لهم تحقيق الحشود ومن ثم فإن الموعد الأقصى الأول هو ٢٧ أغسطس/ آب والموعد الأقصى الأخير هو ٢١ سبتمبر/ أيلول.

ومن ٢٣ إلى ٢٧ أغسطس/ آب، يذهب السادات في زيارة سرِّية إلى العربية السعودية ثم إلى قطر وأخيرًا إلى سوريا. وهو يبلغ العاهل السعودي، بلغة عمومية، بخططه الرامية إلى الحرب، ويحصل على ٥٠٠ مليون دولار كمساعدة إضافية كما يحصل على قروض قيمتها ٦٥٠ مليون دولار بنسبة فائدة جد منخفضة. وهذا يعزز حريته في الحركة قياسًا إلى ليبيا القذافي الذي حاول أن يفرض عليه عن طريق تظاهرات شعبية عارمة اتحادًا سريعًا بين بلديهما. وقد وعد الملكُ فيصل بأن يلجأ إلى السلاح البترولي بمجرد نشوب الحرب. ومن المفهوم تمامًا أن المصريين لم يذكروا له الموعد المحدَّد لبدء العمليات.

وبحسب المبدأ القائل بأن الحقيقة هي الأداة الأفضل للتمويه، فإن إذاعة القاهرة تعلن أن هذه اللقاءات المغلقة تهدف إلى «توحيد العمل العربي في استخدام

سلاح البترول والاحتياطيات النقدية العربية، لما فيه صالح النضال العربي، ضد العدو الصهيوني المدعوم من القوى الإمبريالية العالمية»[×]. وفي مستهل سبتمبر/ أيلول، يُعلي فيصل من النبرة ويهدد في الصحافة الأميركية بخفض الإنتاج البترولي السعودي إن لم تتغير السياسة الأميركية. وهو يصدر عدة تصريحات من هذا النوع خلال الشهر. وفي الوقت نفسه، تنجز ليبيا السيطرة على الاستثمارات البترولية وتدفع في اتجاه رفع مفاجئ لسعر الخام من ٤,٨٠ إلى ٦ دولارات للبرميل. ويعبر نيكسون عن عدم فهمه لوضع السوق مذكرًا بأن تأميم البترول الإيراني، في خمسينيات القرن العشرين، قد فشل عندما اتجهت البلدان المستهلكة إلى بلدان منتجة أخرى، صديقة أكثر. وآنذاك، كانت السوق في وضع إنتاجٍ زائد، بينما في عام ١٩٧٣ يجد الإنتاج صعوبة في مواكبة الصعود المحموم للاستهلاك العالمي.

وقد انتهى السادات والأسد، خلال لقائهما في دمشق، إلى تحديد السادس من أكتوبر/ تشرين الأول موعدًا لبدء العمليات. ويتساءل قائدا الدولتين عن احتمال مشاركة الأردن في الحرب القادمة ؛ والحال أن الملك حسين قد أوضح في مناسبات عديدة، منذ عام ١٩٧١، أن بلاده ليس من شأنها تكرار خطأ عام ١٩٦٧ وأنه من شأنه أن ينأى بنفسه عن أي استئناف للحرب قد يجازف بأن يقود إلى اختفاء ما بقي من المملكة. والعاهل الهاشمي قلق دومًا من التصريحات العديدة الصادرة عن ممثلين سياسيين إسرائيليين على أعلى مستوى تشير إلى أن الأردن هو فلسطين. فهو يرى في ذلك دعوة إلى الإطاحة بنظامه لإحلال «دولة فلسطينية» محله تتفاوض مع إسرائيل.

وفي ٢٨ أغسطس/ آب، أرسل الأسد مصطفى طلاس، وزير دفاعه، إلى عمان حاملاً رسالة إلى الملك حسين[٧٨]. وهي ترسم له لوحة عامة للموقف. وإذا ما بدا الملك مهتمًا، فسوف تُعطى له تفاصيل الخطة سعيًا إلى صوغ تعاون عسكري بين البلدين. ويعبر الملك بوضوح عن رغبته في عدم المشاركة: «أول معركة سنخسرها ستكون معركتنا الأخيرة»[×]. وهو يطرح كشرط مسبق استئناف المساعدة المالية العربية القادمة من الكويت ومن ليبيا، والتي جرى تعليقها منذ عام

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

١٩٧٠، وهو يقدر بثمانية عشر شهرًا الوقت الضروري لإعادة تنظيم الدفاع الجوي الأردني بما يسمح له بمواجهة الجيش الإسرائيلي في الأوضاع نفسها المتاحة للمصريين والسوريين.

ولإطلاق إشارة وحدة للعمل العربي، يُدعى الملك حسين إلى زيارة القاهرة للمشاركة في لقاء على مستوى القمة مع الرئيسين المصري والسوري من ١٠ إلى ١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣. ويجري الاقتصار على عموميات فيما يتعلق باستحالة الإبقاء على حالة اللاسلم واللاحرب. ويستعيد العاهل الهاشمي حججه حول المهلة الضرورية للأردن لكي يكون مستعدًا للحرب. فهو يحتاج إلى عامين. ويبدو مُحَاوِرَيه موافقين له. وبالمقابل، يعيدان طرح مسألة الفلسطينيين. ويدرك حسين أن عليه تقديم تنازلات في هذا المجال، ومن هنا العفو الذي يتم منحه في الأسبوع التالي. وهو يغادر القاهرة بعد أن حصل على الاستئناف الفوري للعلاقات الدبلوماسية مع مصر واستئنافها المرجح مع سوريا. وبصفة افتراضية خالصة، كانت إمكانية إرسال قوات أردنية إلى الجبهة السورية في حالة نشوب الحرب قد طرحت، إلاّ أنه لم يجر اتخاذ قرار بشأن أي دراسة تمهيدية من جانب هيئتي الأركان.

وتنتقد المقاومة الفلسطينية بعنف هذا التقارب مع الأردن، ما يؤدي إلى تشدد حيالها من جانب الحكومة السورية التي تعلق البث الإذاعي الفلسطيني انطلاقًا من أرضها. أمّا الصاعقة فهي تدعو إلى تقارب سوري – أردني، ما يعد إشارة سياسية جديدة.

ولم يكن الملك حسين قد أُخبر بالاستعدادات الأخيرة للحرب، لكنه يبدأ في الشك. وفي ٢٣ سبتمبر/ أيلول[٧٩]، يبلغ الإسرائيليين برغبته في أن يعقد معهم اجتماعًا عاجلاً. فيتم عقد اللقاء في إحدى ضواحي تل أبيب في ٢٥ سبتمبر/ أيلول. ويتحدث حسين عن محادثات القاهرة ثم يوضح أنه، وفقًا لأحد مرشديه الموجودين في مواقع مهمة في سوريا، فإن الجيش السوري بسبيله إلى اتخاذ مواقعه القتالية، وردًا على سؤال من جولدا مئير، يعترف بأن من المستحيل أن يتصرف السوريون من دون تعاون كامل مع المصريين.

ولم يقل العاهل إن السوريين سوف يدخلون في حرب ولم يشر إلى دور المصريين إلاّ عَرضًا وعلى شكل تخمين لا على شكل يقين مؤكد. وكان يفكر بصوت عال. وكان الملك قد ذكر بالفعل هذه المعلومات أمام الأميركيين[٨٠]، على أساس أن مصدره قائد لواء مدرع سوري، وقد أبلغهم بالخطة العامة السورية. ومن الواضح تمامًا أنه لا يعرف قرار هذه الخطة ولا موعدها ولا طبيعتها، فهو لا يعرف ما إذا كانت عملاً عاديًا لهيئة الأركان أم بيانًا حقيقيًا لقرارات سورية. وعلى هذا المستوى من المعلومات، لا يوجد أي مؤشر على التعاون العسكري بين مصر وسوريا. ثم إنه لا يفيد الإسرائيليين بشيء. فالمصدر السوري نفسه كان قد اتصل بهم بالفعل وعَرَضَ عليهم المعلومات نفسها. وقد استنتجت الاستخبارات الإسرائيلية أن المسألة مسألة مناورة تخديرية[٨١]. ثم إن «الصهر»، في المقابلة الأخيرة معه في لندن في منتصف أغسطس/ آب، لم يتحدث عن أي عمل مشترك بين مصر وسوريا ولا عن خطر نشوب وشيك للحرب.

وفي ١٣ سبتمبر/ أيلول، ينطلق سلاح الجو الإسرائيلي في تحليق استطلاعي فوق البحر المتوسط قرب الساحل السوري. فيحاول سلاح الجو السوري اعتراض هذه الدورية المؤلفة من ٤ طائرات. وفي تلك اللحظة، تظهر الطائرات أكثر عددًا بكثير (يبدو أن تعزيزات قد أرسلت من إسرائيل، بحسب البيان الرسمي). ويجري إسقاط ثلاث عشرة طائرة سورية في مقابل إسقاط طائرة إسرائيلية (يتحدث البيان السوري عن الحصيلة عن سقوط ثماني طائرات سورية في مقابل سقوط ٥ طائرات إسرائيلية). وإذا لم يكن ما حدث فخًا، فهو على الأقل عمل استفزازي[٨٢]. ويرى الإسرائيليون والغربيون فيما وقع إعادة تأكيد للتفوق الجوي للدولة العبرية ولقدرتها على الردع. وهو ما يؤكده الجنرال هرتسوج، المعلق العسكري الأكثر تمتعًا بالتقدير في البلد:

إن إسرائيل تحتفظ بتفوقها الجوي، وهو ما يعني في الشرق الأوسط تفوقًا عسكريًا. وطالما ظل مثل هذا التفوق موجودًا، فإن وقف إطلاق النار، على الرغم من انقطاعات قصيرة له، سوف يُراعى بوجه عام. ومن ثم، وهذا من المفارقات، فإن المعركة الجوية التي وقعت يوم الخميس سوف تكفل استمرار وقف إطلاق النار.

ويبدو أنه بعد ما حدث قام الأسد بحث السادات على الإسراع بإصدار الأمر بتفعيل العملية بدر. وإذا كانت دمشق تمتنع عن الانخراط في عملية تصعيد، فإن التوتر الناشئ عن حادث ١٣ سبتمبر/ أيلول إنما يوفر سببًا معقولاً لعمليات الحشد الجارية للقوات السورية. وهي تزعج العسكريين الإسرائيليين في الجولان، لكن إيلي زعيره، رئيس الاستخبارات العسكرية، قاطعٌ في تفسيره لما يجري: هذا انتشار دفاعي على أثر المعركة الجوية تحسبًا لاحتمال أن تكون هذه الأخيرة مقدمة لهجوم إسرائيلي.

وفي ١٦ سبتمبر/ أيلول، يسافر الشاذلي سرًا إلى الجزائر ثم إلى المغرب[٨٣]. وهو يبلغ بومدين والحسن الثاني بأن الحرب ستنشب في غضون ثلاثة شهور. والحال أن قائدي الدولتين المغربيتين إنما يعدان بأن يرسلا إلى مصر طائرات حربية ومدرعات. وبما أنهما لا يريان إلحاح الموقف، فإنهما يتعهدان بأن يتم ذلك في الشهر التالي لرمضان، أي في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول. ولا يسع الشاذلي السماح لنفسه بالإلحاح أكثر من اللازم. وقبل ذلك ببضعة أيام، يبدو أن قيادة فتح قد تلقت من السادات معلومات لها الطابع نفسه[٨٤].

وفي ٢٢ سبتمبر/ أيلول، يجري تفعيل العملية «بدر». ويترافق حشد القوات مع عمليات «تخدير» كثيرة. وتجري التحركات الأولى على الجبهة السورية. وفي يوم ٢٥، يدور الحديث في دمشق عن أزمة في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي: يبدو أن الخبراء السوفييت قد شكلوا دولة حقيقية داخل الدولة، ما يدل على عدم انضباطهم ومن ثم فإنهم يفلتون من سيطرة السلطات السورية. وهذا الخطاب نفسه تردده منذ أسابيع الصحافةُ المصرية، التي تشن الهجوم بصورة منتظمة على النية السوفييتية السيئة.

وفي ٢٧ سبتمبر/ أيلول يبدأ شهر رمضان بصيامه الذي يقود عمومًا إلى تراخي النشاطات في البلدان الإسلامية.

وفي يوم ٢٨، نجد أن قوة فدائية من اثنين من الفلسطينيين يزعمان الانتساب إلى منظمة مجهولة، هي «نسور الثورة الفلسطينية»، تحتجز ٣ رهائن يهود ورهينة نمساوي في قطار ينقل من تشيكوسلوفاكيا إلى النمسا مهاجرين من اليهود السوفييت. وهما يطالبان بإلغاء تسهيلات الترانزيت الممنوحة في النمسا لليهود

السوفييت. والحال أن برونو كرايسكي، المستشار الاشتراكي النمساوي، وهو نفسه من أصل يهودي لكنه قليل المؤازرة للصهيونية، إنما يقبل هذا المطلب ويسمح للقوة الفدائية بالرحيل إلى يوغوسلافيا. وهذا يؤدي إلـى أزمـة سـافرة بـين النمسـا وإسرائيل. والحال أن جولدا مينير، التي تذهب إلى ستراسبورج لحضـور مـؤتمر الدولية الاشتراكية، إنما تقرر القيام لدى عودتها بمرور عبر فيينا لمحاولـة دفـع كرايسكي إلى التراجع عن قراره. وهذا هو الشاغل الرئيسي، في تلـك اللحظـة، للحكومة الإسرائيلية. وبما أن القوة الفدائية تنتمي إلى الصاعقة، فبوسعنا أن نستنتج محقين أننا بإزاء عملية حرفِ للأنظار أوصت بها دمشق. والحق إن الرهان مهم. ويرفض كرايسكي التراجع، مفسرًا قراره برغبته في أن لا يجعل من النمسا ساحة معركة بين الإسرائيليين والعرب. وإذا كانت واشنطون تندد به، فإنه يتمتع بتأييـد غالبية الرأي العام النمساوي. وهو يميز بين حق اللاجئين في المرور عبر بـلاده وانتهاك السيادة النمساوية المتمثل في الاحتفاظ بمخيم ترانزيـت إسـرائيلي قـرب فيينا. وهو يرفض أي معاملة خاصة فيما يتعلق بالجانب الإنساني:

أنا لا أريد تمجيدًا لي من أحد، لا من اليهود ولا من العرب، فأنا أنتمي إلى النمسا وإلى الإنسانية. وأنا نفسي كنت لاجئًا وهذا هو السبب في أنني لن أكف أبدًا عن سؤال السيدة مينير عما سيحدث مع اللاجئين الفلسطينيين.

وإذ يتعرض كرايسكي للهجوم على نحـو خـاص مـن جانـب الصـحافة الإسرائيلية التي تتهمه بالخيانة، بل بانتهاج مسلك نازي، فإنه يرفع النبرة، ويرفض الولاء المزدوج نحو بلاده ونحو إسرائيل. وتعيد القضيةُ طرح مسألة العلاقات بين إسرائيل والدياسبورا.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن ما حدث هو هزيمة سياسية جسيمة تبدو بوصفها أول انتصار حقيقي للإرهاب. وتتمثل انتكاسة أخرى في قطع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وزائير والذي أُعلن في مستهل أكتوبر/ تشرين الأول. ويبـرر موبوتـو قراره بإعلانه أن الاختيار واضح عندما يكون بـين شـقيق (عربـي) وصـديق (يهودي). وتتعزز عزلة إسرائيل الدبلوماسية في العالم الثالث.

واعتبارًا من الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، يبدأ الجيش المصري مناوراته الخريفية. فيجري نشر كل قدراته، ويقال من الناحية الرسمية أن هذا لمحاكاة عملية لتحرير سيناء، ومن هنا وجود العتاد الثقيل. ويجري اتخاذ تدابير أمنية ظاهرة بسبب خطر عملية إسرائيلية انتقامية على أثر المسألة النمساوية (لجعل هذه الحجة معقولة، يجري الإيحاء بأن ليبيا قد تكون متورطة في المسألة). كما تعلن الصحافة عن أن جنود وضباط الاحتياط الذين جرت تعبئتهم سوف يعودون إلى منازلهم اعتبارًا من ٧ أكتوبر/ تشرين الأول. وبعد ذلك بوقت قصير، يُشار إلى أن الضباط الذين يرغبون في الذهاب إلى مكة سيكون بوسعهم عمل ذلك في الثلث الأخير من شهر رمضان.

واستراتيجية المفاجأة تستند كلها إلى روزنامة التحركات. ويجب بصورة مطلقة تجنب قيام سلاح الجو الإسرائيلي بشن هجوم وقائي. ويرى الجنرالات المصريون والسوريون أن الفوز سيكون محسومًا في اليوم قبل السابق للحرب: فغطاء الدفاع الجوي سيكون ناجزًا وستكون القوات البرية محمية.

والحال أن ضباط الاستخبارات الإسرائيلية في الساحة – الجولان وسيناء- إنما ينزعجون من ضخامة الحشود العربية، لكن قيادة الاستخبارات تظل ثابتة على قناعاتها: لا شيء يشير إلى هجوم وشيك ولا يجب تكرار الخطأ المكلِّف الذي جرى ارتكابه في شهر مايو/ أيَّار. ودائرية دائرة المعلومات المغلقة تلعب دورًا سيئًا. إذ يجري نقل تقدير الاستخبارات الإسرائيلية إلى الاستخبارات الأميركية. وهذه الأخيرة تميل إلى اعتبار أن الإسرائيليين أكثر كفاءة منها فيما يتعلق بهذا الموضوع. ثم إنه كان قد جرى القيام في عام ١٩٧٣، لاعتبارات تتعلق بالميزانية، بالحد من عدد إطلاقات أقمار المراقبة الاصطناعية وفي خريف عام ١٩٧٣ لم يكن أي قمر منها يغطي الشرق الأوسط. وبحكم هذا الواقع فإن الأميركيين إنما يعتمدون أساسًا على المعلومات التي يقدمها لهم الإسرائيليون. والتنصتات على الاتصالات المصرية والتي يقوم بها الـ NSA لا تفيد شيئًا لأن القيادة المصرية كانت قد تخلت منذ بعض الوقت عن استخدام الراديو واختارت الاعتماد على الخطوط الأرضية.

ومن ثم فإن الأميركيين يتبنون التقدير الإسرائيلي، على الرغم من الشكوك التي عبر عنها بعض المحللين، ويشعر الإسرائيليون بأن الموافقة الأميركية على رؤيتهم للأمور إنما تؤكد هذه الرؤية. وفي جميع الأحوال، فإن هؤلاء وأولئك قد تلقوا المعلومات نفسها من الملك حسين. واعتقاد المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين يستند بالدرجة الأولى إلى عجز العرب عن شن الحرب بسبب عدم توازن القوى. وقد جرى تفسير تحركات الجيش السوري على أنها تدابير احترازية على أثر الحادث الجوي الذي وقع في ١٣ سبتمبر/ أيلول. فلابد أن السوريين يخشون من هجوم إسرائيلي.

وتلعب الصحافة العربية دورًا غير مقصود في عملية التخدير التي تقوم بها سوريا. فهي تشجب حشد قوات إسرائيلية على حدود لبنان وسوريا بوصفه من قبيل التهديدات أيضًا: فالهزيمة الإسرائيلية في المسألة النمساوية وتقارب الأردن مع مصر وسوريا وقطع العلاقات الديبلوماسية مع زائير قد تكون أيضًا عوامل من شأنها دفع القادة الإسرائيليين، عشية الانتخابات التشريعية، إلى شن عملية عسكرية واسعة من شأنها أن تعيد لهم هيبتهم. ويُضاف أن إسرائيل تستخدم الإجراء نفسه الذي استخدمته في عام ١٩٦٧، أي الحديث عن عدوان عربي مزعوم لشن حرب يقال إنها وقائية. وقد جرى إبلاغ السوفييت بمعلومات من النوع نفسه لتوضيح أسباب عمليات الحشد الجارية.

ويجري في دمشق أيضًا الاستمرار في نقل معلومات حول تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ويعاد إطلاق الهجمات ضد النظام البعثي في بغداد والمذنب بالرغبة في تشييد خط أنابيب لنقل البترول يمر عبر تركيا وصولاً إلى البحر المتوسط، ومن ثم لا يمر بسوريا.

وفي ٣ أكتوبر/ تشرين الأول، يذهب أحمد إسماعيل إلى دمشق في طائرة - شحن لكي يناقش التفاصيل الأخيرة. والسوريون يريدون تأخير العمليات يومين لكي يجدوا الوقت اللازم لتفريغ صهاريج معامل التكرير السورية لأنهم يعتقدون أن الإسرائيليين سيهاجمون منشآتهم المدنية. ولا يُبدي المصريون مرونة: لقد تم إلى الآن صون السرّ وهامش الأمن المتاح أمامنا لا يزيد عن يومين. والمسألة الأخيرة هي مسألة ساعة الصفر. والمصريون لا يريدون الهجوم في الصباح، لأن من

شأنهم أن تكون الشمس في عيونهم. وبشكل مناظرٍ، فإن السوريين، في المساء، من شأنهم أن يجدوا أنفسهم أمام الصعوبة نفسها. وبعد مناقشة شاقة، يتم التوصل إلى حل وسط: الساعة الثانية بعد الظهر، اللحظة التي تكون فيها الشمس عمودية.

وفي اليوم نفسه، يستقبل السادات السفير السوفييتي في مصر[٨٥]، فينوجرادوف، ويبلغه بأن مصر وسوريا قد قررتا القيام بعملية عسكرية لإنهاء حالة اللاسلم واللاحرب، وذلك دون أن يقدم له تدقيقات إضافية. وفي يوم الخميس ٤، يتلقى السفير السوفييتي في دمشق معلومات أكثر تحديدًا. فهدف العملية من الجانب السوري هو التحرير الكامل للجولان. والقوات السورية لا تملك إمكانات للمضي إلى ما هو أبعد من ذلك. ويجب على السوفييت أن يحصلوا في تلك اللحظة على قرار من مجلس الأمن يشمل وقفًا لإطلاق النار وتعهدًا بانسحاب إسرائيلي من كل الأراضي المحتلة.

ويستنتج السوفييت من مجموعة من المعلومات الجزئية والمتناثرة أن الحرب وشيكة الوقوع. وهم يقررون الإجلاء العاجل لمستشاريهم وعائلاتهم. ويبدأ الإجلاء في يوم ٤، ما يستثير حيرة الإسرائيليين والأميركيين: فهل هذا علامة حرب وشيكة أم أنه الدليل على خلاف سوفييتي - عربي جديد، وهو ما من شأن المعلومات التي قدمتها الصحافة العربية في الأيام السابقة أن تسمح بالإشارة إليه؟ ويترافق الجسر الجوي للإجلاء مع رحيل السفن السوفييتية عن الموانئ المصرية والسورية، وهو ما يعرفه الإسرائيليون في صباح يوم ٥. ويعرف هؤلاء، دون أن يفهموا مغزى ما عرفوه، أن الجنود المصريين قد تلقوا الأمر بالتوقف عن صوم رمضان. ويحدث الشيء نفسه فيما يتعلق بالمعلومة التي تذهب إلى أن مصر بسبيلها إلى إغلاق مجالها الجوي أمام الملاحة الجوية المدنية. والواقع أنه كان قد جرى اتخاذ قرار في القاهرة، من باب التحوط، بدرء الخطر عن الطائرات المدنية. والحال أن العسكريين المصريين الذين لم يكن قد جرى إبلاغهم بالأمر سلفًا قد أصدروا أمرًا مضادًا عندما أدركوا الخطأ. على أن المطارات كانت قد أُغلقت بالفعل بصورة مؤقتة. كما أن أحدًا لا يلحظ أهمية حقيقة أن الاتحاد السوفييتي يطلق قمر مراقبة اصطناعيًا مهمته تغطيه الشرق الأوسط. وهو الأول في سلسلة من ستة أقمار أُطلقت في شهر أكتوبر/ تشرين الأول. وبما أن إطلاق قمر

اصطناعي يتطلب تحضيرًا يستغرق نحو أسبوعين، فإن هذا إنما يعني أن السوفييت كانوا يرتابون في أن شيئًا مهمًا سوف يحدث.

ويعتبر العسكريون المصريون رحيل المستشارين السوفييت علامة شك في القدرات العربية وإشارة احتجاج على قرار الدخول في حرب.

وفي يوم ٤ أيضًا، يتم الإعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين سوريا والأردن. وهو يسمح بإيجاد اتصال مباشر بين البلدين. ودمشق بحاجة إليه لاحتمال مشاركة قوات أردنية في القتال، لكن الملك حسين لا يجري كالعادة إبلاغه بما يتم التحضير له.

وفي ٥ أكتوبر/ تشرين الأول، تنطلق الغواصات المصرية في عمليات ولا يعود بالإمكان الاتصال بها. وتتسلل مجموعات استطلاع متنكرة في هيئة بدو بين الخطوط الإسرائيلية وتُبلِغ بأن «الإسرائيليين نائمون». والقرار الآن غير قابل للتراجع عنه. ويقوم الجنرالات المصريون بجولة تفقدية أخيرة في قطاع القناة، ثم يعودون إلى موقع القيادة قرب القاهرة. أمَّا الإسرائيليون فهم يكثفون طلعات الاستطلاع فوق خطوط وقف إطلاق النار. ويتحدث العرب عن استفزازات حربية. وفي العصر قبل الرقمي، لم يكن بالإمكان استغلال الأفلام الملتقطة من الجو ومن الأقمار الاصطناعية استغلالاً مباشرًا. إذ كان يجب استعادتها على الأرض ثم تظهيرها قبل أن تتسنى دراستها. والمعلومات التي تم جمعها ليست قاطعة فيما يتعلق بالجبهة السورية، لكنها مزعجة إزعاجًا خاصًا فيما يتعلق بالجبهة المصرية حيث يجري رصد كل العتاد الضروري لعبورٍ للقناة. على أن المحللين يرفضون تصديق ذلك بسبب عدم تناسب علاقات القوة.

و٤ أكتوبر/ تشرين الأول هذا هو اليوم قبل السابق لنشوب الحرب. والحال أنه اللحظة التي اختارها «الصهر» تحديدًا لكي يرسل من القاهرة رسالة تحذيرية تتحدث عن خطر نشوب حرب. وهو يطلب لقاءً عاجلاً في اليوم التالي في لندن. فيسارع رئيس الموساد بالذهاب إلى هناك. ويبدأ العسكريون الإسرائيليون في الانزعاج. ويجري إلغاء تصاريح الغياب ويتم إرسال لواء مدرع لتعزيز جبهة الجولان، إلاَّ أنه لا يجري كالعادة اتخاذ تدابير تعبئة عشية يوم كيبور، وهو يوم يتوقف فيه كل نشاط.

ويصل أشرف مروان متأخرًا عن موعده في لندن. فاللقاء المصيري يتم في المساء، بدلاً من أن يتم بعد الظهيرة. وهو يبلغ الإسرائيليين بأن هجوم السوريين والمصريين المتزامن سوف يتم في اليوم التالي في نهاية ما بعد الظهيرة (وهو ما يتماشى مع الخطة الأولى، لكنه لا يتماشى مع التعديل الذي جرى الاتفاق عليه في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول). ولو أخذنا في اعتبارنا الوقت اللازم لنقل المعلومة إلى إسرائيل بالإضافة إلى فارق التوقيت، فسنكون في الساعة العاشرة في العد التنازلي.

أسبابُ مفاجأة [٨٦]

تكمن أهمية المفاجأة، في الاستراتيجية المصرية، في بنية القوات الإسرائيلية. ففي الأوقات العادية، لا ترتفع إلاّ إلى نحو ٠٠٠ ٧٥ رجل يتألفون من القوة التي تؤدي خدمتها العسكرية والجنود المحترفين. ولهذا السبب، فإن الأولوية قد أعطيت لسلاح الجو الذي يمثل نسبة ٥٢% من الميزانية العسكرية والنسبة الأعلى من المحترفين. وفي نهج التفكير نفسه، فإن الجانب الرئيسي من إمكانات الجيش البري قد كُرِّسَ لزيادة عدد المدرعات زيادة متواصلة. وبعد حرب الاستنزاف، كان الهدف هو تحويل الألوية المدرعة إلى فرق مساوية [لعددها الأصلي]. وقد أدى إيثار الحركة إلى التقليل من الأهمية المكرَّسة لحصون خط بار ليف الصغيرة. وهذا الخط ليس خطًا متصلاً من التحصينات، فالإسرائيليون ليس لديهم ما يكفي من الجنود للمداومة على ملازمتها والتشبث بها، بل هو شبكة يراد بها مداومة مراقبة العدو وأن تكون نقاط ارتكاز للقوات المدرعة المتحركة. وفي حالة الاستنفار، لابد من تعزيزها فورًا بقوات نظامية وبجنود الاحتياط.

وقد تولى آرئيل شارون قيادة الجبهة الجنوبية من يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠ إلى يوليو/ تموز ١٩٧٣. وقد قاده مزاجه الهجومي إلى إعداد عدة نقاط مرور لعبورٍ للقناة عند الاقتضاء. وبالمقابل، أهمل التحصينات القائمة، المسلَّحة تسليحًا غير كامل. والحال أن الجنرال شموئيل جونين، الذي حل محله في ١٥ يوليو/ تموز ١٩٧٣، قد أدرك ضعف خط الإيقاف، إلاّ أنه لم يكن لديه سوى القليل من الإمكانات لإصلاح هذا الوضع.

وقد درست هيئات الأركان الإسرائيلية بالفعل خيار هجوم عربي، لكن ثقتها زائدة عن الحد بحيث إنها لم تفكر إلاَّ في رد جوي فوري يتلوه هجوم يستند إلى استخدام قوات الاحتياط. ومهمة القوات النظامية المدعومة بالسلاح الجوي هي إحداث خسائر فادحة في صفوف العدو وتعطيل عبور القناة، على أن تنتقل قوات الاحتياط فورًا إلى الهجوم المضاد.

وقد تجاهل الاستراتيجيون الإسرائيليون إمكانية أن يجدوا أنفسهم في وضع دفاعي على أثر عبور ناجح للقناة من جانب العدو. ولثقتهم بأن الاستنفار من شأنه أن يتم قبل نشوب الحرب بعدة أيام، بل بعدة أسابيع، فإنهم لا يهتمون حقًا بالظروف التي من شأن جنود الاحتياط أن يلحقوا فيها بوحداتهم والتي تجد نفسها في وضع تسليح منخفض، بسبب إعادات التنظيم الجارية. والحال أن الممارسة المعتادة للقوات النظامية إنما تتمثل في التزود من المخزونات المخصصة لقوات الاحتياط، وذلك على ضوء احتياجاتها.

وإذا كانت فترة الترقب، في مايو/ أيَّار – يونيو/ حزيران ١٩٦٧، قد تميزت بأنها غير محتملة من الناحية النفسية، فإنها قد سمحت بإنجاز تدريب القوات وتزويدها بالعتاد الضروري. والحال أن الحدود الآمنة التي تم الفوز بها آنذاك كان عيبها يتمثل على وجه التحديد في أنها أبعد بكثير من المراكز الحيوية الإسرائيلية من خطوط ٤ يونيو/ حزيران، ما يعني وقتًا للرد أطول بكثير. وهذه العوامل كلها لم تؤخذ في الحسبان. ولابد أنه كان من الصعب الاعتراف بأن الحدود المسماة بالآمنة كانت عرضة للخطر هي أيضًا.

وتعبئة قوات الاحتياط لها أثر جد فادح على اقتصاد البلد ولا يمكن الإبقاء عليها لفترة جد طويلة وذلك لأسباب تتعلق بالميزانية. والحال أن التعبئة، دون التمتع بآلية الجيوش الأوروبية في عام ١٩١٤، والتي كانت التعبئة بالنسبة لها شبه مرادفة لإعلان الحرب (بسبب استخدام شبكات السكك الحديدية) إنما تزيد بالنسبة لإسرائيل زيادة ملحوظة من درجة إمكانية الدخول في حرب. ويعود القرار إلى الحكومة بناء على اقتراح من العسكريين. وفي حالة إلحاح الموقف، فإن رئيس الوزراء هو الذي يجب عليه اتخاذ القرار. والمشكلة هي أن إسرائيل لا يمكنها أن تسمح لنفسها بالتعبئة في كل حالة لحشد قوات عربية قرب خطوط وقف إطلاق

النار. والروزنامة الانتخابية عامل إضافي: فالتعبئة بلا داعٍ قبل عدة أيام من الانتخابات العامة قد تثبت فشل سياسة الردع التي تتبناها حكومة حزب العمل. ومن الناحية الديبلوماسية، قد يكون هذا بمثابة إشارة إلى أن **الوضع القائم** لا يمكن التمسك به وأن هناك ضرورة لمبادرة دولية، تعتبر متعارضة مع مصالح إسرائيل. وهذان الاعتباران لا يردان بشكل معلن في المصادر الإسرائيلية، لكنهما كامنان في أساس اتخاذ القرار.

ويكمن نجاح المفاجأة بالدرجة الأولى في حقيقة أن السوريين والمصريين قد نجحوا في المحافظة على السرّ حتى النهاية. فقائدا الجيشين المصريين المقرر انخراطهما في الحرب لم يجر إبلاغهما إلاّ في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ولم يجر إبلاغ قادة الفرق إلاّ في يوم ٣ ولم يجر إبلاغ قادة الألوية إلاّ في يوم ٤. وخطأ التفكير الإسرائيلي إنما يرجع إلى الصدارة الممنوحة للتصور الاستراتيجي- علاقات القوة تحول دون استئناف العرب للحرب ؛ وقياسًا إلى المعلومات التاكتيكية، فإن الجيوش العربية في وضع قتالي. والمسؤولون العسكريون على قناعة بأنهم سيتمكنون في بضع ساعات من تدمير قدرات العدو العسكرية. وهم لم يستخلصوا دروس معارك شهر يوليو/ تموز ١٩٧٠، أو أنهم نسوها، ولا يدركون الواقع الجديد الذي يتمثل في إدخال صواريخ أرض – جو سام ٧ سهلة الحمل كما في أسلوب طلقات إشباع المجال الجوي بالجمع بين الصواريخ وطلقات المدفعية. وبعبارة أخرى، فإن العسكريين الإسرائيليين يقللون من شأن القدرات الفعلية للجيشين السوري والمصري. وهم يعتقدون أن بوسعهم أن ينسفوا على الأرض سلاح الجو المعادي كما في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ في حين أنه يتمتع الآن بملاذات محمية. ولابد كحدٍّ أدنى من التمتع بمفعول المفاجأة لتنفيذ عملية وقائية كهذه ... ثم إنهم يظلون متشبثين برؤيةٍ مفادها أن الحرب إمّا أن تكون من أجل كل شيء أو أنها لن تكون واردة بالمرة ومن ثم لا يتصورون حربًا ذات أهداف محدودة (الوصول إلى ممرات سيناء بالنسبة للمصريين، تحرير الجولان بالنسبة للسوريين). فهم لا يفهمون مراد العرب من وراء العمليات العسكرية: إنهاء الوضع القائم الماثل وخلق سياق سياسي جديد.

على أنه لا وجود أيضًا، على الجانب العربي، لرؤية واضحة في المدى المتوسط. فلو أمكن التوصل إلى إزالة «آثار العدوان»، فلا يزال هناك عدم استعداد للدخول في تحرك يقود إلى اعتراف حقوقي بدولة إسرائيل. ومسألة كيفية تحويل نجاح عسكري إلى مكاسب سياسية ملموسة ذات طبيعة ترابية لم تكن قد طُرحت.
ولا جدال في أن السادات يحوز بالتأكيد تصورًا أكثر وضوحًا من تصور الأسد – تطبيق القرار رقم ٢٤٢ في التفسير الأنسب للأطروحات العربية-، لكن سوريا لم تقبل كالعادة رسميًا هذا القرار. وتظل الإدارة السياسية للحرب هي المسكوت عنه في العلاقات المصرية – السورية.

والمركزة الهرمية لمنظومة الاستخبارات الإسرائيلية هي أيضًا أحد أسباب فشلها. فإذا كان عدد معين من الضباط في المستويات الدنيا قد أدرك بالفعل معنى التحركات العسكرية، فإن تفسيراتهم قد رُفضت في المستوى الأعلى. والحال أن القاعدة إنما تتمثل في تقديم رأي واحد إلى الحكومة، وهو رأي لا يأخذ في الحسبان الآراء المخالفة. ومن ثم فقد جرى تقديم ما جرى تصويره على أنه توافق آراء الخبراء الإجماعي دون الإشارة إلى وجود خلافات بين المحللين. والحال أنه كان قد جرى استبعاد الآراء الأكثر إزعاجًا.

والاستخبارات العسكرية، أمان، تحتكر المعلومات الخام التي لا تُنقَلُ إلى صانعي القرار العسكريين والمدنيين. وتركيز الخبرة في المؤسسة العسكرية وتركيزها في داخل هذه الأخيرة في الاستخبارات العسكرية يؤدي إلى عدم وجود مؤسسة أخرى لتقدير الموقف، سواء كان ذلك في الموساد أم في وزارة الشؤون الخارجية أم في مكتب رئيس الوزراء. ويبدو أنه كان بالإمكان التصرف بشكل مختلف، إلاّ أنه يبدو أنه كان لابد بادئ ذي بدء من حيازة المعلومات الضرورية. وقد بررت جولدا ميئير هذا الاحتكار للمعلومات بضرورات تتعلق بالميزانية. وهكذا فإنها لم تكن مستاءة من الحد من اختصاصات وزارة الشؤون الخارجية التي يقودها أبا إيبان والتي قامت بخفض عدد موظفيها.

وقد أدى الاعتماد على الاستخبار البشري الفردي الذي يمثله «الصهر» إلى تأخير، حتى اللحظة الأخيرة، للأمر المتعلق بالاتجاه إلى تعبئة الاحتياطي، وهو القرار الأصعب على الاتخاذ وذلك، في آن واحد، بسبب تكلفته المالية، وإن كان

أيضًا لأنه يؤول إلى الاعتراف بفشل نظرية الردع التي تشكل أساس الفكر العسكري الإسرائيلي.

وفي صباح ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، بين الساعتين الخامسة والسابعة صباحًا، يطلب الجنرال إيليعازار، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، تعبئة جميع أفراد الاحتياط (٢٠٠ ٠٠٠ رجل) للقضاء على الجيش السوري، لكن دايان، بوصفه وزير الدفاع، معاد لذلك. فهو لا يزال يفكر من زاوية الردع، وإذا ما فشل الردع، فإنه يفكر من زاوية الدفاع. وهو لا يرى ضرورة تعبئة كاملة لشن هجوم مضاد في الحرب التي لم تبدأ بعد. وهو يقترح الاكتفاء بتعبئة مجمل احتياطي السلاح الجوي (٢٠ ٠٠٠ رجل) وما بين ٣٠ ٠٠٠ و٤٠ ٠٠٠ رجل من السلاح البري. وقد جرى إلقاء اللوم عليه فيما بعد لعدم موافقته منذ البداية على استدعاء مجمل الاحتياطي، إلاَّ أنه، بالنظر إلى عدم الاستعداد لهذا التحرك، فإن تعبئة جزئية كان من شأن أثرها أن يكون مساويًّا من الناحية الدفاعية.

ويقرر الرجلان الرجوع إلى جولدا ميئير. وهذه الأخيرة تنحاز إلى رأي إيليعازار وتصدر أمر التعبئة العامة في الدقيقة الخامسة والعشرين بعد الساعة التاسعة. وإيليعازار ودايان مقتنعان بأن سلاح الجو سيكون كافيًا وحده لاحتواء هجوم العدو. ولا يجب للاحتياطي أن يتدخل إلاَّ عند الهجوم المضاد. ومسؤولو سلاح الجو أقل ثقة منهما. فهم يرون أنهم بحاجة إلى يومين للقضاء على الدفاع الجوي للعدو وأنه، خلال ذلك الوقت، لن يكون بوسعهم تأمين دعم القوات البرية. وهذه الحقيقة لا يتم فهمها بالفعل إلاَّ في صباح يوم ٦. ولابد من الاختيار بين دعم القوات البرية في ظروف تَعَرُّضٍ كبير للخطر والسعي إلى تدمير الدفاع الجوي بترك الغطاء البشري الضئيل الموجود يستوعب صدمة هجوم العدو. ولا يملك الإسرائيليون إمكانات هجوم جوي وقائي على الحشود السورية والمصرية. ومن ثم فإنهم يستبعدون هذا الخيار الذي من شأنه، علاوة على ذلك، وضع إسرائيل في موضع المعتدي.

ويجري اتخاذ قرار بإعطاء الأولوية لدعم القوات الإسرائيلية على الأرض في ظروف ارتجال كامل، دون التمتع بمعدات الإشارة والاتصال الكافية. والارتجال نفسه يميز تعبئة القوات البرية. فالإسرائيليون يفتقرون إلى إمكانات لنقل

الجنود إلى مراكز التجمع، ويضيعون الوقت في عمليات التسجيل التـــي لا غنـــى عنها، ويكتشفون أنهم يفتقرون إلى العتاد والذخيرة، وما نشهده هو تزاحم دائم فـــي الاتجاهين قرب القواعد العسكرية. وفي نهاية المطاف، فإن حقيقة أننـــا فـــي يـــوم كيبور كانت طفيفة الأهمية. فمن جهة، أدى وقف البث الإذاعي إلى إربـــاك نشـــر أوامر التعبئة، ومن الجهة الأخرى، كان من الأسهل الاتصال بالجنود الذين جـــرى استدعاؤهم إمَّا في بيوتهم أو في المعابد اليهودية وكانت الحركة المروريـــة علـــى الطرق أكثر سيولة بكثير مما في الأيام العادية.

وبعد إصدار أمر التعبئة، استدعت جولدا ميئير على الفور السفير الأميركـــي لإبلاغه بأن الحرب على وشك أن تنشب. فيسارع المعني إلى نقـــل الخبـــر إلـــى حكومته. وفي الساعة الحادية عشر، تجتمع الحكومة الإســـرائيلية. فيبـــدو دايـــان وإيليعازار واثقين بقدرة الجيش على استيعاب الصدمة الأولى قبل الهجوم المضاد. ويجري التصديق على القرارين اللذين سبق اتخاذهما (التعبئة، عدم شـــن عمليـــات جوية وقائية). وهم يترقبون بداية المعارك عند انتهاء النهار.

الهوامش

الفصل الأول
الحرب

(1) MAE, secrétariat- général, entretiens et messages, 31.

(2) Michael B. Oren, *Six Days of War, June 1967 and the Making of the Modern Middle East*, Penguin Books, 2002, (ouvrage de base) p. 169.

(3) *Foreign Relations of United States* (*FRUS*), 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°158, 5 juin 1967.

(4) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1771.

(5) Col. Eliezer « Cheetah » Cohen, *Israel's Best Defense, The First Full Story of the Israeli Air Force*, New-York, Orion Books, 1993, p. 191 et suivantes.

(6) Donald Neff, *Warriors for Jerusalem, The Six-Day that Changed the Middle East*, Linden Press, Simon and Schuster, New-York, 1984, p. 203. Oren (p.176) يقدم حصيلة مختلفة، ٢٨٦ طائرة من إجمالي ٤٢٠ طائرة.

(٧) البيانات المصرية المختلفة موجودة في *International Documents on Palestine, 1967*, Institute of Palestine Studies, Beyrouth, 1969, pp. 585-586 وفي الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣١٢ وما يليها. وحول الحرب من الجانب المصري، انظر عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة، قصة حرب يونيه ١٩٦٧، القاهرة، ١٩٨٤، ويحلل كتاب محمد الجوادي الممتاز، الطريق إلى النكسة مذكرات القادة العسكريين المصريين، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٨) حول معارك القدس،

Mordechai Gur, *The Battle for Jerusalem*, New-York, Ibooks, 2004 (première édition 1978).

(9) Odd Bull, *War and Peace in the Middle East*, Londres, Leo Copper, 1976 (première édition 1973), p. 113.

(١٠) الكتب الأساسية عن الأردن، Mutawi (Samir A.), *Jordan in the 1967 War*, Cambridge Middle East Library, 2002. Hussein de Jordanie, *Ma guerre avec Israël*, Paris, Albin Michel, 1968. أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى، مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات، المجلد الأول من الأعمال الكاملة، المجلد ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

(11) Richard Helms, *A Look over My Shoulder, A Life in the Central Intelligence Agency*, New York, Ballantine Books, 2004, p. 304.

(١٢) حول سوريا في الحرب، انظر مذكرات مصطفى طلاس، مرآة حياتي، المجلد الثاني، طلاس، ٢٠٠٠، ص ٧٥٣ وما يليها.

(١٣) انظر مذكرات محمود رياض، **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، بيروت، ١٩٩١، ص٥٦.

(١٤)حول السياسة السوفييتية انظر مجمل كتاب،

Yaacov Ro'i et Boris Morozov (edit), *The Soviet Union and the June 1967 Six Day War*, Woodrow Wilson Center Press, Standford University Press, 2008.

(15) *Foreign Relations of United States* (*FRUS*), 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°166, 5 juin 1967.

(١٦) مناقشات مجلس الأمن موجودة على موقع الأمم المتحدة الخاص بفلسطين والمسمى Unispal.

(17) *International Documents on Palestine, 1967*, pp.79-83.

(١٨) انظر الشهادات التي جمعها

Jeremy Bowen, *Six Days, How the 1967 War Shaped the Middle East*, Simon & Schuster, 2003, pp. 201-202, pp. 210-211, pp. 238-239.

وتجد معارك خان يونس وصفًا جيدًا لها في

Eric Hammel, *Six days in June, How Israel Won the 1967 Arab-Israeli War*, Charles Scribner's Sons, New-York, 1992, pp. 172-179.

(19) *Foreign Relations of United States* (*FRUS*), 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°189, 7 juin 1967. هذا هو العرض الأكثر منهجية في هذا الاتجاه.

(20) Shlomo Gazit, *The Carrot and the Stick, Israel's Policy in Judaea and Samaria, 1967-1968*, B'nai B'rith Books, Washington D. C. 1995, p. 41 cite le témoignage du major general Herzog: « After Motta Gur's paratroop brigade moved out, Jerusalem reservists took over control. There was no order or discipline. All the wifes and sweethearts were allowed to roam around the area. All of Jerusalem was coming in, destroying and looting».

(٢١) وصف

Anne-Marie Goichon, *Jérusalem, fin de la ville universelle ?* Paris, Maisonneuve et Larose, 1976, p. 10-11:

«إن جميع الفنادق الجديدة، التي احتلها الجيش في البداية، كانت قد أخليت بالكامل. وغالبًا ما كان قد جرى توسيخ فنادق ومنازل خاصة توسيخا مشينا. وقد حدث هذا في الساعات التي حال فيها حظر التجول دول خروج السكان من منازلهم.

(٢٢) يبدو أن الانسحاب كان قد تقرر بسبب الافتقار إلى مياه الشرب. فقد قامت قوات منظمة الأمم المتحدة لدى رحيلها بتدمير وحدة تحلية مياه البحر كما أدت المعارك إلى قطع الإمداد عن طريقب الشاحنات، انظر Hammel, *Six Days..*, pp. 251-253.

(23) Gaby Bron, *Yediot Aharonot*, 17 août 1995, traduction française dans la *Revue d'études palestiniennes*, nouvelle série, n°6, 1996, p. 37 et suivantes. Voir aussi http://www.umassd.edu/specialprograms/mideastaffairs/witness2.htm.

(24) État du débat à http://www.fas.org/sgp/eprint/bamford.html .

(25) Jeremy Bowen, *Six Days*,p. 276.

(٢٦) قد يتعلق الأمر باستخدام المصريين الغازات الحربية خلال حرب اليمن.

(27) Sayigh (Yezid), *Armed Struggle and the Search of State, The Palestinian National Movement, 1949-1993*, Clarendon Press, Oxford, 1997, pp. 169-170.

(٢٨) كانت هذه الإعدامات تيمة في الرواية الأخيرة من تأليف

Batya Gour, en français *Meurtre en direct*, Paris, Gallimard, 2006.

(٢٩) انظر الشهادات التي جمعها

Tom Segev, *1967, Six jours qui ont changé le monde*, Paris, Denoël, 2007, pp. 414-417.

(30) Hammel, *Six Days..*, p. 279.

(٣١) محمد الجوادي، **الطريق إلى النكسة**، ص ٤٢٥.

(٣٢) المراجع الأساسية، Oren pp. 262-271, et James Bamford, *Body of Secrets, Anatomy of the Ultra-Secret National Security Agency*, Anchor Books, New-York, 2002, pp.185-239. حول هذا الموضوع، تعتبر الإنترنت ثرية بالمعلومات والمساجلات.

(33) Dean Rusk, *As I Saw it*, New York, W. W. Norton & company, 1990, p. 388.

(34) Richard Helms, *A Look over My Shoulder*, p. 301.

(٣٥) انظر رواية

Mahmoud Riad, *The Struggle for Peace in the Middle East*, Quartet Books, Londres, 1981, p. 29 et suivantes.

(36) *Cahiers de l'Orient contemporain*, LXVII, octobre 1967, p. 19.

(37) Le 10 juin 1967, MAE, Nantes, Tel-Aviv, 5.

(٣٨) **النص العربي في هدى عبد الناصر، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، يناير ١٩٦٧ – سبتمبر ١٩٧٠، القاهرة، ٢٠٠٥، المجلد الأول، ص ٢٦٢ وما يليها.**

(٣٩) يستخدمه الملك حسين منذ ١٠ يونيو/ حزيران، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧..، ص ٣٢٦.

(40) Oren, *Six Days..*, p. 276.

(41) *Foreign Relations of United States* (*FRUS*), 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°243, 10 juin 1967: « We purpose to warn Israel that, if this is not fulfilled, necessary actions will be taken, including military».

(42) MAE, Afrique-Levant, Israël, 1779, Damas, le 9 juin 1967.

(43) MAE, Afrique-Levant, Israël, 1779, Damas, le 5 juillet 1967, *L'occupation israélienne du Sud de la Syrie et la question des réfugiés*.

(44) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Syrie, 1878, Damas, le 20 juin 1967, *Situation intérieure*.

(45) Exposé global dans Zeev Maoz, *Defending the Holy Land, a Critical Analysis of Israel's Security & Foreign Policy*, The University of Michigan Press, 2006, p. 481.

(46) Voir en particulier Peter Novick, *L'holocauste dans la vie américaine*, Paris Gallimard, 2001, p. 206 et suivantes.

(47) Raymond Aron, *Mémoires, 50 ans de réflexion politique*, Paris Julliard, 1983, p. 512.

(٤٨) يصل تقدير للجنة الدولية للصليب الأحمر في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨ بهذه المؤشرات إلى ما بين ٢٥٠٠٠ و٣٠٠٠٠ قتيل أو مفقود مصري، أي ثلث القوات الموجودة في الساحة في سيناء: MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, Le Caire, le 26 janvier 1968, *Échange de prisonniers de guerre entre Israël et la République Arabe Unie et sort des troupes égyptiennes dans le Sinaï.* انظر أعلاه للوقوف على مؤشرات أخرى.

(49) Tom Segev, *1967..*, pp. 460-461.

(50) Tom Segev, *1967..*, p. 448 et suivantes. *1967: Why Did the Palestinians Leave?* by By Nur Masalha (disponible sur plusieurs sites internet).

(51) Tom Segev, *1967..*, p. 207 et suivantes.

(52) Tom Segev, *1967..*, p. 400 et suivantes.

(٥٣) شهادة Anne-Marie Goichon التي زارت الأماكن قبل الحرب: «كانت المنازل صغيرة كما في مجمل المدينة العتيقة، لكنها كانت تبدو متميزة بصيانة مناسبة، شأنها شأن الشوارع القريبة من الحائط.» *Jérusalem, fin de la ville universelle ?* p. 7.

(54) Teddy Kollek, *For Jerusalem*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1978, p. 197: « My overpowering feeling was : do it now; it may be impossible to do it later, and it must be done.»

(55) MAE, Afrique-Levant, Israël, 1787, Tel-Aviv, le 11 juillet 1967, *Lieux saints juifs*.

(56) MAE NUOI 718, Beyrouth, le 17 juin 1967, *Le Liban et la guerre*.
كان قد جرى إسقاط طائرة إسرائيلية «ضلت طريقها» فوق لبنان وقد تم أسر طيارها في ٦ يونيو/ حزيران. وقد طلبت إسرائيل إعادته أو على الأقل منحها الحق في زيارته باسم اتفاقية الهدنة. وقد رد لبنان بأن من شأنه أن يستند في هذا الأمر إلى قانون الحرب وإلى قرارات منظمة الأمم المتحدة. وقد صرحت السلطات اللبنانية بمرابطة قوات سورية في لبنان ولكن دون أن تعطي بُعدًا عمليًا لهذا التصريح.

(57) *International Documents on Palestine, 1967*, p. 100: « On no account can Israel agree to a return to armistice agreements, to the armistice regime, and to the armistice borders »

(58) Tom Segev, 1967.., p. 560 et suivantes.

(59) *Foreign Relations of United States* (*FRUS*), 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°277, 13 juin 1967.

(60) *Foreign Relations of United States* (*FRUS*), 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°301, 16 juin 1967.

(61) *International Documents on Palestine, 1967*, pp. 109-112.

(62) *International Documents on Palestine, 1967*, pp. 118-119.

(63) *Foreign Relations of United States* (*FRUS*), 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°302, 16 juin 1967.

(64) *International Documents on Palestine, 1967*, p. 117 : « This principle can be effective in the Middle East only on the basis of peace between the parties. The nations of the region have had only fragile and violated truce lines for 20 years. What they now need are recognized boundaries and other arrangements that will give them security against terror, destruction and war. Further, there just must be adequate recognition of the special interest of three great religions in the holy places of Jerusalem. »

(65) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°314, 22 juin 1967.

(66) « The Secretary interposed by wondering whether there were not precedents on the basis of letting the people concerned decide. Eban replied that GOI was trying to take soundings on the intelligence level.»

(٦٧) التقرير موجود في

FRUS, 1964-1968, Volume XIV, Soviet Union, n°217 et suivantes.

(68) « He pointed out that on the one hand there were 100 million Arabs who were really people of the 19th century as far as their spiritual development was concerned, and on the other hand here were 3 million Jews who were 20th century people, had attacked the Arabs and seized large tracts of Arab territory. There could be no peaceful settlement in the Middle East unless these forces were withdrawn.»

(69) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°328, 27 juin 1967.

(70) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°331, 28 juin 1967.

(71) «a peaceful solution is to be a lasting solution it must be a just solution. »

(72) « Our guarantee of territorial integrity applied essentially to final boundaries rather than to current armistice lines.»

(73) MAE, NUOI, 734, New-York, 3 juillet 1967.

(74) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°344, télégramme circulaire du 5 juillet 1967.

(75) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°346, 6 juillet 1967.

(٧٦) حول مجمل المسائل السياسية، خاصة في العالم العربي، فإن الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، إنما يشكل مرجعًا ثمينًا بشكل خاص.

(77) « At present, it was necessary to support Nasser because otherwise the situation would be worse.»

(٧٨) البيان الأردني في ٢٧ يونيو/ حزيران، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧**...، ص ٤٢٨.

(٧٩) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧**...، ص ٤٣٩. تستعاد الإشارة إلى النازية وإلى الفاشية في البيان الختامي للمؤتمر (ص ٤٥٥).

(٨٠) من الأمثلة على ذلك نداء الرابطة الإسلامية العالمية (ذات مصدر الإلهام السعودي) إلى قادة وشعوب الأمة الإسلامية، مكة، الأول من يوليو/ تموز ١٩٦٧، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧**...، ص ٤٤٤.

(٨١) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٧٥.

(٨٢) انظر محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧، **الانفجار**، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٧٦٨ وما يليها.

(٨٣) محمد فوزي، **حرب الثلاث سنوات**، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٦٥.

(٨٤) محمود رياض، **البحث عن السلام** ...، ص ص ٩٧ – ٩٨

(85) J'avais donné en 1987 une traduction partielle des entretiens d'après les Mémoires de Mahmoud Riyad, « L'URSS et l'Égypte de Nasser à Sadate » repris dans *Orientales III*, première édition p. 267 et suivantes. Le compte rendu en traduction anglaise de la version égyptienne se trouve dans le livre d'Abdel Magid Farid, *Nasser, the Final Years*, Ithaca Press, Reading, 1994, p. 3 et suivantes.

(٨٦) انظر التقرير عن اجتماع ممثلي البلدان الاشتراكية في بودابست في يومي ١٠ و ١١ يوليو/ تموز١٩٦٧:

http://www.wilsoncenter.org:80/index.cfm?topic_id=1409&fuseaction=va2.document&identifier=CB799E89-A5C6-4005-075763A6DC8393AD .

(87) MAE, Nantes, Tel-Aviv, 7, texte de l'interview accordé le 23 juillet par le général Rabin.

(88) Abdel Magid Farid, *Nasser, the Final Years*, p. 20 et suivantes.

(٨٩) حول عجز الاتحاد السوفييتي عن التأثير على سياسة فيتنام الشمالية، انظر
Rudolf G. Pikhoia, *URSS Histoire du pouvoir, quarante d'après-guerre*, Québec, Les Éditions Kéruss, 2007, p. 500 et suivantes.

(90) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°347, 8 juillet 1967.

(91) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°369, 15 juillet 1967.

(92) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°380, 21 juillet 1967.

(93) MAE, NUOI, 718, Note de la sous-direction du Levant du 28 juillet 1967.

(٩٤) انظر رواية

Gideon Rafael, *Destination Peace, Three Decades of Israeli Foreign Policy*, New-York, Stein and Day, 1981, p. 180 et suivantes. Eban, *Autobiographie*, Paris, Buchet/Chastel, 1979, p.337.

(95) Anatoly Dobrynin, *In Confidence, Moscow's Ambassador to America's Six Cold War Presidents*, New York, Random House, 1995, p. 161: « After long and complex talks with Arab governments, Moscow accepted his compromise, and I so informed Goldberg. But then strange things began to happen. He

suddenly insisted he had not suggested any formula; it had all been an "infortunate misunderstanding". I still had a piece of notebok paper with the text of the proposed compromise written in Goldberg's own hand, and I took it to Rusk, who recognized his own ambassador's handwriting. But Goldberg said he could not remember when he might have written it, and Rusk tacitly backed him.»

(96) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°393, Amman, le28 juillet 1967.

(97) Gideon Rafael, *Destination Peace*, p. 182 et suivantes.

(98) *International Documents on Palestine, 1967*, p. 157 : « The June 5th map has been destroyed irrevocably. There is now the cease-fire map or there are the frontiers which would be the chief item to be negotiated by Israel and her neighbors.»

(٩٩) هدى عبد الناصر، المجموعة الكاملة ..، ص ٢٧٢ وما يليها.

(١٠٠) محمود رياض، البحث عن السلام..، ص ص ١٠١ – ١٠٢.

(١٠١) محمود رياض، البحث عن السلام...، ص ١١٧ وما يليها. انظر أيضًا المجلد الأول من مذكراته، أمريكا والعرب، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٤٨ – ٤٩.

(١٠٢) البيان في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧..، ص ٥٤٠.

الفصل الثاني
القرار رقم ٢٤٢

(1) Raymond Aron, *Les articles du Figaro*, T. III, *Les crises*, Paris, Éditions de Fallois, 1997, p. 424.

(٢) الكتاب الأساسي هو كتاب Shlomo Gazit, *The Carrot and the Stick,* حيث إن الكاتب كان هو نفسه أحد المنفذين الرئيسيين للسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية.

(3) MAE, NUOI, 735, Note du 11 septembre 1967 du gouvernement israélien au secrétaire général de l'ONU.

(4) Gershom Goremberg, *The Accidental Empire, Israel and the Birth of the Settlements, 1966-1977*, New York, Times Books, 2006, p. 99 et suivantes.

(٥) هذا هو عنوان كتاب شلومو جازيت نفسه.

(6) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1768, Tel-Aviv le 4 octobre 1967, *Interview du général Dayan*.

(٧) حول قمة الخرطوم Abdel Magid Farid, *Nasser, the Final Years*..p. 51 et suivantes, محمود رياض، البحث عن السلام..، ص ١١٨ وما يليها، الشقيري، الهزيمة الكبرى..، المجلد الثاني، ص ١١١ وما يليها.

Yoram Meital, « The Khartoum Conference and Egyptian Policy after the 1967 War : a Reexamination », *The Middle East Journal*, Volume 54, N°1, Winter 2000, pp. 64-82.

(٨) انظر المناقشة بين عبد الناصر والشقيري كما أوردها هذا الأخير، الهزيمة الكبرى..، المجلد الثاني، ص ٥٩ وما يليها.

(9) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1669, Le Caire, le 4 août 1967.

(١٠) الوثائق في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص ٥٩٦ وما يليها.

(11) Frank Brenchley, *Britain, the Six-Day War and its Aftermath*, Londres, I. B. Tauris, 2005, pp. 50-52.

(١٢) حول كل هذه الأحداث،

Glen Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East, Britain's Relinquishment of Power in her last three Arab Dependencies*, Cambridge Middle East Library, Cambridge University Press, 1991.

(13) MAE, NUOI, 734, 19 septembre 1967 (rappel d'une conversation précédente).

(١٤) النص العربي في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧..، ص ٦٦٧.

(15) *FRUS*, 1964-1968, Volume XXI, Near East Region, n°301, 7 septembre 1967.

(16) « But should solution be delayed, pressures will return intensified and permeate the entire Arab world. Then solution would become impracticable and your friends would be unable control feeling of bitterness among Arab peoples toward position of Western camp concerning their cause. Other side would seize upon this as means of confusing thoughts and spreading anarchy.»

(17) *Cahiers de l'Orient Contemporain*, LXVIII, décembre 1967, p. 10.

(١٨) انظر بيان حركة القوميين العرب

« Combat de la destinée entre le mouvement révolutionnaire arabe et le néo-impérialisme », International Documents on Palestine, 1967..., p. 637 et suivantes.

(١٩) انظر بيان احتجاج القادة الدينيين المسلمين المجتمعين في القدس، ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٦٧، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص ص ٥١٥ – ٥١٦.

(٢٠) بيان الشخصيات الوطنية الأردنية، ٦ أغسطس/ آب ١٩٦٧، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص ٥٥٢ وما يليها.

(21) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1788, Jérusalem, le 2 novembre 1967, *Développement en faveur d'une Palestine indépendante*. Alain Gresh, *OLP, Histoire et stratégies, vers l'État palestinien*, Paris, Spag Papyrus, 1983, p. 87 et suivantes.

(22) Tom Segev, *1967*.., pp. 570-571.

(23) Shlomo Gazit, *The Carrot and the Stick*,.. pp. 246-247.

(24) MAE, Nantes, Tel-Aviv, 7, *Situation dans les territoiresoccupés*.

(25) MAE, NUOI, 735, *Situation intérieure, question des réfugiés*.

(26) Alan Hart, *Arafat*, Londres, Sidgwick & Jackson, 1994, p. 210 et suivantes.

(٢٧) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص ص ٦٧٥ – ٦٧٧

MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1669, Amman, le 5 septembre 1967.

(٢٨) انظر، على سبيل المثال، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص ص ٨٣٢ – ٨٣٣، بيان ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧ الذي يتحدث بالنسبة لعملية واحدة عن مصرع ١٥٠ إسرائيليًا وإصابة عدد أكبر بكثير بجراح.

(29) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1768.

(30) Sayigh (Yezid), *Armed Struggle*.., p. 163.

(31) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1768,

(٣٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، بيان ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧، ص ص ٧٨١ – ٧٨٢.

(٣٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص ص ٩٨٥ – ٩٨٦. حول سقوط الشقيري، انظر مذكرات أبو غربية، الذي كان أنذاك عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين، من النكبة إلى الانتفاضة (١٩٤٩ – ٢٠٠٠)، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٣٣ وما يليها.

(٣٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص ١١١.

(35) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1683, Tel-Aviv, le 28 décembre 1967.

(٣٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص ١٣٩ وما يليها.

(٣٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص ٦٦٣، نداء فتح إلى منظمة الأمم المتحدة.

(٣٨) تتحدث مراسلات سفارة فرنسا في تل أبيب منذ ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧ عن «منظمات مقاومة فلسطينية» MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1768.

(٣٩) ينعقد المؤتمر من ١٠ إلى ١٤ مارس/ آذار ١٩٦٨ في القدس، والوفد برئاسة ماري مادلين فوركاد، ولا يبدو أن أي اتصال قد جرى مع الممثلين العرب للمدينة، MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1782, *Congrès de l'Union internationale de la Résistance et de la Déportation.* وكما يمكن أن يبين ذلك بحث قصير على الإنترنت، فإن مطبوعات هذه المنظمة إنما تخدم اليوم في الصراع ضد «الإسلام النازي».

(40) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°508, 11 novembre 1967.

(41) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°434, 11 septembre 1967.

(42) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°430 et 431, 28 et 29 août 1967.

(43) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°440, خطاب الرئيس جونسون إلى الرئيس تيتو:

« You note that the Arabs feel the US interprets the draft resolution to imply a change of frontiers to their detriment. We have no preconceptions on frontiers as such. What we believe to be important is that the frontiers be secure. For this the single most vital condition is that they be acceptable to both sides.»

(44) Joseph Nevo, *King Hussein and the Evolution of Jordan's Perception of a Political Settlement with Israel, 1967-1988*, Sussex Academic Press, 2006, p. 32. Hussein de Jordanie, *Ma guerre avec Israël..*, p. 148.

(٤٥) على سبيل المثال، اللقاء بين محمود رياض وكوف دو مورفيل في نيويورك في ٢٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧، MAE, NUOI, 734, New-York, le 29 septembre 1967.

(٤٦) يفضل سفير فرنسا في القاهرة الحديث عن «تعقل الرئيس عبد الناصر»،

MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, 1841, Le Caire, le 13 octobre 1967, *Synthèse de l'actualité politique, mois de septembre 1967.*

(47) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°471, مذكرة روستو في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧: « to have a resolution which each party could, for the time being, interpret in his own way until they became gripped of a negotiating process via an intermediary. »

(٤٨) تشير الاستخبارات الأميركية إلى أن السفينة كانت على بُعد ١٠ أميال من الشاطئ.

FRUS, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°483, 23 octobre 1967.

انظر أيضًا

MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, 1845, Le Caire, le 26 octobre 1967, *L'affaire de l'Eilath et ses répercussions.*

(49) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°475,

مذكرة والتر روستو، ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧.

(50) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°476, le 17 octobre 1967. انظر شهادته في *The Foreign Affairs Oral History Collection of the Association for Diplomatic Studies and Training*, http://www.adst.org/int.htm#d,

خاصة حول القرار الذي لم يُتَّخَذ، قرار شرط الانسحاب الإسرائيلي بتسوية سياسية. فالقرار قد فرض نفسه في المجريات الواقعية دون دراسة مسبقة حقيقية:

« For example, I cited a decision that was never made. The issue was that "Israeli troops would stay in the occupied territories until the Arab-Israeli conflict was settled once and for all". A decision on that matter was never made. I pointed out places in the books where there was some rhetoric about the issue, primarily stemming from officials in the Israeli Embassy.»

(51) « The professional levels of our government frankly doubt that the President will be willing in an election year to exert the kind of pressure on Israel that would be necessary to restore armistice lines, even as permanent boundaries.»

(52) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°500, 3 novembre 1967.

(53) « Nasir said that some of the Arab states, notably Syria and Algeria, had been very vehement with him in stating, "You cannot agree to a resolution or a declaration which includes the right to live for Israel." Nasir said, "I merely pointed out to them that we are no longer talking about Israel's right to live. We are talking about our own right to live." He repeated this two or three times.»

(54) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°501, 4 novembre 1967.

(55) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°502, 4 novembre 1967.

(56) *FRUS*, 1964-1968, Volume XIX, Arab-Israeli Crisis and War, 1967, n°506, 30 novembre 1967 reprenant le mémorandum du 6 novembre.

(57) « The Arabs have consistently made the mistake of rejecting resolutions which they later wished they had accepted. By rejecting this resolution they may be making the same mistake again.»

(٥٨) التي تحظر التهديد باستهدام القوة أو استخدامها الفعلي ضد الوحدة الترابية أو استقلال بلد من البلدان.

(٥٩) المادة ٣٣

١. يجب على أطراف أي خلاف من شأن استمراره تهديد السلام والأمن الدوليين السعي إلى حل له وذلك، قبل أي شيء آخر، عن طريق المفاوضات أو التقصي أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى المنظمات أو الاتفاقات الإقليمية أو عن طريق وسائل سلمية أخرى تختارها.

٢. يدعو مجلس الأمن الأطراف، إذا ما رأى أن ذلك ضروري، إلى تسوية خلافاتها عبر سُبل كهذه».

(60) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1676.

(61) Frank Brenchley, *Britain, the Six-Day War..*, pp. 87-88.

(62) Gershom Goremberg, *The Accidental Empire*, p. 124. يستخدم إشكول هذين المصطلحين في خطابه في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول.

(٦٣) الفقرة في الخطاب ليست واضحة لا سيما أن صوت عبد الناصر تغطي عليه الهتافات آنذاك جزئيًا. وقد جرى تقديم «توضيح» في الاتجاه الذي أشير للأميركيين إليه *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°7, 4 décembre 1967. وقد جرى تقديم توضيح مماثل للفرنسيين: «إن إمكانية مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس إنما ترتبط دومًا بتسوية المسألة الفلسطينية وخصوصًا مسألة اللاجئين» 27 novembre 1967, MAE, NUOI, 735.

(64) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°12 et 13, 9 et 10 décembre 1967.

(65) Eban, *Autobiographie*,.. p. 333.

هذه الإشارة غير موجودة في التقريرين الأميركي والإسرائيلي عن اللقاء.

(66) *International Documents on Palestine, 1967*, p. 110.

(67) *International Documents on Palestine, 1967*, p. 138.

(68) *International Documents on Palestine, 1967*, p. 186 et suivantes. ;

(69) Charles de Gaulle, *Discours et Messages*, Paris, Plon, 1970, V, pp. 232-235.

(70) Jean Lacouture, *De Gaulle*, T. III, *Le souverain*, Paris, Seuil, 1986, p. 503.

(71) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1771, Tel-Aviv, le 29 novembre 1967.

(72) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1771, le 29 novembre 1967.

(73) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1846, Le Caire, le 10 décembre 1967.

(74) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1771, le 5 décembre 1967.

(٧٥) كان بن جوريون قد اعترف، في شبابه، بأن جزءًا على الأقل من السكان العرب، سكان الجليل، ينحدر من يهود العصر القديم.

(76) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1771, Tel-Aviv, le 12 janvier 1968.

(٧٧) اعتمدُ هنا على الطبعة الواردة في مجموعة نصوص

Raymond Aron, *Essais sur la condition juive contemporaine*, Paris, Texto, 2007.

(٧٨) حول هذه النقاشات، انظر العمل الجماعي الذي صدر مؤخرًا،

Didier et Éric Fassin, *De la question sociale à la question raciale ? Représenter la société française*. Paris, La Découverte, 2006.

(79) Raymon Aron, *Mémoires*, Paris, Julliard, 1983, p. 498 et suivantes.

(80) Raymond Aron, *Les articles du Figaro*, T. III, *Les Crises, 1965-1977*, Paris, Éditions du Fallois, 1997.

(81) 22e année, 1967, n°253 bis.

(٨٢) انظر التعليقات التي يقدمها على ذلك Maxime Rodinson dans *Peuple juif ou problème juif ?* nouvelle édition revue Paris, La Découverte, 1997 (reprise avec annotation du texte de 1967).

(٨٣) من شأننا الإعجاب، بالمناسبة، بالنقد الذي يوجهه سارتر في المقدمة لكتاب «معذبو الأرض»: «إنني معاد للاستعمار ومعاد للعنصرية، إلاّ أنني لا يمكنني الامتناع مع ذلك عن تفسير الاستعمار والعنصرية بعوامل اجتماعية وسيكولوجية هي من أكثر العوامل انتشارًا ورواجًا، والتي لا يجب لأحد أن يُقسم بأنه عصيٌ عليها. وواقع الانتماء إلى جماعة مستعمِرة ليس الجريمة التي لا تُوصف والتي لا تُغتفَر التي يتخيلونها في قهاوي جادتي سان چيرمان وسان ميشيل. فمن هو البريء ؟ إن الشيء الوحيد الذي اختلف هو الزمن المنقضي منذ الاغتصاب».

الفصل الثالث

الحل السياسي أو الثورة الفلسطينية

(1) MAE, Afrique-Levant, 1967-1970, Israël, 1768.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص ٦١.

MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1669, Note du 12 décembre 1967, *Réunion au Caire des ministres des Affaires étrangères des pays arabes.*

(3) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1670, Djeddah, le 20 décembre 1967, *L'Arabie saoudite et le prochain sommet arabe.*

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص ١٨٧ و ص ٦٦٣.

(5) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1800, Amman, le 29 novembre 1967, *Situation politique.*

(6) MAE, NUOI, 720, Jérusalem le 21 novembre 1967.

(7) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°54, 19 janvier 1968.

(8) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, Le Caire, le 26 janvier 1968, *Échange de prisonniers de guerre entre Israël et la République Arabe Unie et sort des troupes égyptiennes dans le Sinaï.*

(9) Compte rendu dans *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°39.

(10) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1780, Le Caire, le 19 janvier 1968, *Des entretiens Eshkol-Johnson.*

(11) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°58, 22 janvier 1968, réponse de Kossyguine au message de Johnson.

(12) Yitzhak Rabin, *Mémoires*, Paris, Buchet-Chastel, 1980, pp. 100-101.

(13) Abba Eban, *Personal Witness, Israel through my Eyes*, New York, G. P. Putnam's Sons, 1992, pp.478-479.

(14) Dan Kurzman, *Soldier of Peace, The life of Yitzhak Rabin*, New York, HarperCollinsPublishers, 1992, p. 234 et suivante.

(15) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°92, 24 février 1968.

(16) MAE, NUOI, 721, 11 avril 1968.

(17) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs, Expanded Edition*, University of California Press, 1996, p. 125 et suivantes.

(18) MAE, NUOI, 736, New York, le 19 janvier 1968.

(19) MAE, NUOI, 736, Le Caire, le 27 janvier 1968.

(٢٠) يصور هيكل تدمير داكار على أنه عمل حربي قامت به البحرية المصرية، لكن هذا يبدو قليل المصداقية، **الانفجار**..، ص ٩٣٤.

(21) MAE, Afrique-Levant, 1967-1970, Israël, 1773, Tel-Aviv, le 2 février 1968, *Des incidents du 30 janvier sur le canal de Suez et de la mission de M. Jarring.*

(22) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°68, 5 février 1968 :« I can affirm that we are ready to seek agreement on the establishment of peace in a negotiation embracing all matters included in the S.C. res. 22 Nov which either side may wish to raise. »

(23) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1780, Tel-Aviv, le 1er mars 1968, *Relations entre Israël et les pays d'Afrique noire.*

(٢٤) حول هذا الموضوع، انظر
Gideon Raphael, *Destination Peace..*, p. 196 et suivantes.

هو نفسه يتلاعب بالكلمات.

(25) MAE, NUOI, 736, Le Caire le 17 février 1968.

(26) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1768, 6 février 1968, *Déclaration de M. Moshe Dayan.*

(27) MAE, NUOI, 721, Jérusalem, le 15 février 1968, *Tension sur la ligne de cessez-le-feu israélo-jordanienne.*

(28) MAE, NUOI, 721, Amman, le 20 février 1968, *Représailles israéliennes et leurs suites.*

(29) MAE, NUOI, 721 ; Jérusalem, le 29 février 1968, *De l'observation du cessez-le-feu.*

(٣٠) هدى عبد الناصر، **المجموعة** ..، المجلد الأول، ص ٣٨٧ وما يليها.

(٣١) انظر شهادة Bergus dans *The Foreign Affairs Oral History*، وهو يلقي بالمسؤولية عن الفشل على تجذر الرأي العام المصري.

(32) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°101, 4 mars 1968 mémorandum de Saunders à Rostow.

(33) David A. Korn, *Stalemate, The War of attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970*, Westview Press, Boulder, 1992, p. 52-53.

(٣٤) حول المساومات فيما بين مختلف المنظمات الفلسطينية، يُعَدُّ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٨**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، جد مفيد. ويجب استكماله بالطبع **بالوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠.

(٣٥) حول الحدث،

Yezid Sayigh, *Armed Struggled*...p. 174....Tony Walker, Andrew Gowers, *Arafat, The Biography*, Londres; Virgin Books, 2003, p. 49 et suivantes.

(36) Dossier en MAE NUOI 721.

(٣٧) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، ص ١٨٦ وما يليها.

(38) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1776, Jérusalem, le 25 mars 1968, *État d'esprit en Cisjordanie après l'affaire de Karamé.*

(39) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1776, Amman, le 10 avril 1968. MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1801, Amman, le 18 avril 1968, *Situation politique*.

(٤٠) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، ص٢٥٢. وبحسب أبو داوود الذي تعد مذكراته ثرية بالمعلومات الثمينة، فإن المبادرة إنما تأتي من أبو إياد الذي يقدم بذلك دعمه لعرفات في صراعات فتح الداخلية.

Abou Daoud, *Palestine, De Jérusalem à Munich*, Paris, Anne Carrière, 1999, p. 195.

(41) Abou Daoud, *Palestine, De Jérusalem à Munich*, pp. 218-219.

(42) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1776, Le Caire, 29 mars 1968, *Répercussions de l'affaire de Karameh.*

(٤٣) الوثائق الأساسية في.. Abdel Magid Farid, *Nasser, The Final Years*..

(٤٤) لقاء مع عبد الرحمن عارف، ١٠ فبراير/ شباط ١٩٦٨، Abdel Magid Farid, *Nasser, The Final Years*.. p. 116.

(٤٥) في اجتماع مجلس الوزراء في ٧ أبريل/ نيسان، يؤكد أنهم يكبدون الإسرائيليين خمسة عشر قتيلاً كل أسبوع، Abdel Magid Farid, *Nasser, The Final Years*.. p.96.

(٤٦) لقاء مع الملك حسين، ٦ أبريل/ نيسان ١٩٦٨،

Abdel Magid Farid, *Nasser, The Final Years*.. p. 122.

(٤٧) الرواية في

Abou Iyad, *Palestinien sans patrie, entretiens avec Eric Rouleau*, Paris, Fayolle, 1978, p. 103 et suivantes.

(48) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1842, Le Caire, le 26 avril 1968, *De la RAU et les organisations palestiniennes de résistance.*

(49) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°151, 24 avril 1968, télégramme de Dean Rusk: « If assured that Israel would implement the resolution, Egyptians were prepared to discuss substance and modalities of implementation through Jarring, but not directly with Israelis. If

communications were the problem, this was an argument for moving to New York, where it would be possible to check quickly on what the parties had said and meant. Arabs could be in one room and Israelis in another, even in the same suite, and Jarring could move back and forth to work out details of agreement.»

(50) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, Le Caire, le 28 juin 1968, *La RAU et la résolution du 22 novembre 1967.*

(51) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1776, Le Caire, le 29 mars 1968, *Répercussions de l'affaire de Karameh.*

(٥٢) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣..، ص ٧٢ وما يليها.

(53) Abou Daoud, *Palestine, De Jérusalem à Munich*, p. 234.

(54) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Syrie, 1883, Damas, le 11 juillet 1968, *Réactions syriennes durant la visite du président Nasser à Moscou.*

(55) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1846, Le Caire, le 26 juillet 1968, *Réactions égyptiennes au coup d'État en Irak.*

(٥٦) هدى عبد الناصر، المجموعة..، المجلد الأول، ص ٥٧٧ وما يليها.

(57) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°138.

(٥٨) انظر على سبيل المثال

FRUS, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°141, 9 avril,

مذكرة هارولد ساوندرز إلى والتر روستو.

(٥٩) حول هذه المسألة، انظر

Gershon Goremberg, *The Accidental Empire...*, p. 138 et suivantes.

(60) Anne-Marie Goichon, Jérusalem...p. 47.

(61) MAE, NUOI, 740, Jérusalem le 28 juin 1968

«إن هدم ممتلكات الأوقاف التي كانت لا تزال تعترض السبيل إلى جزء من حائط المبكى قد أصبح الآن ناجزاً. ولم يكن له من هدف سوى تلبية رغبة الآثاريين الإسرائيليين في أن يقطعوا شوطاً أبعد في أعمال التنقيب التي جرى الاضطلاع بها منذ عام أسفل حزام هيكل هيرود».

(62) MAE, NUOI, 740, 22 mai 1968.

(63) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1787, Jérusalem, le 11 juin 1968, *La question de Jérusalem.*

(64) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1775, Jérusalem, le 13 mai 1968, *Des rapports israélo-palestiniens*. Teddy Kollek, *For Jerusalem...*, p. 199 et suivantes.

(65) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Affaires palestiniennes Jérusalem, 1796, Jérusalem, le 27 mai 1968, *La situation économique dans le secteur annexé de Jérusalem et dans les territoiresoccupés.*

(66) MAE, NUOI, 740, Jérusalem, le 16 août 1968, *La situation politique en Cisjordanie et en Israël.* Shlomo Gazit, *The Carrot and the Stick..* p. 144 et suivantes.

(67) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Jérusalem, le 10 mai 1968, *Déclarations de M. Hikmat al-Misri.*

(68) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1789, Jérusalem, le 13 septembre 1968, *Le terrorisme arabe et ses répercussions en Cisjordanie.*

(69) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1788, Jérusalem, le 16 juillet 1968, *La situation politique à Jérusalem et en Cisjordanie* .

(70) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1768, Tel-Aviv, le 24 mai 1968, Gideon Raphael, *Destination Peace...*, pp. 198-199.

(71) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1773, Tel-Aviv, le 4 juin 1967.

(72) Gershon Goremberg, *The Accidental Empire...*, p. 152 et suivantes.

(73) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°186 et 187 ; Avi Shlaim, *The Iron Wall..*pp. 262-264.

(74) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1774, Tel-Aviv, le 13 juin 1968.

(٧٥) بعد ذلك بسنوات كثيرة، يعبر عن ذلك لا يزال في سيرته الذاتية *Autobiographie*, pp. 339-340 : «لقد ظهر عندئذ بشكل واضح أن الملك حسين كان يفضل أن تحتفظ بلادنا بكل فتوحاتها وتتعرض بذلك للاستنكار الدولي بدلاً من أن يتحمل المسؤولية عن التخلي لها عن نحو ٣٣%».

(76) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1801.

(77) MAE, NUOI, 736, Le Caire, le 9 septembre 1968.

(78) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1768, Tel-Aviv le 5 décembre 1968, *Mémorandum du mouvement pour la terre d'Israël.*

(79) Henry Kissinger, *À la Maison Blanche*, Paris Fayard, 1979, T. I, p. 375

(80) Avner Cohen, *Israel and the Bomb*, Columbia University Press, 1998, p. 295 et suivantes, Zaki Shalom, *Israel's Nuclear Option*, Sussex Academic Press, 2005, p. 147 et suivantes.

(81) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°163, 2 mai 1968.

(82) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°184, 4 juin 1968.

(83) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°155.

(84) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°189, 6 juin 1968.

(85) Sur George Ball, James A. Bill, *George Ball, Behind the Scenes in U. S. Foreign Policy*, Yale University Press, 1997 et George Ball, *The Past has Another Pattern, Memoirs*, Norton & Company, New-York, 1982.

(86) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°204, 29 juin 1968.

(87) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1778, Londres, le 1er août 1968, *Navires bloqués dans le canal de Suez*.

(٨٨) بهذا الشكل يترجم بول الموقف الفرنسي. وبحسب الرواية الفرنسية، فإن آلفان قد تحدث عن «انحيازنا الإيجابي إلى «جدول زمني» لتطبيق القرار الصادر في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني تتعين بلورته في كواليس الأمم المتحدة وقبل اتخاذ قرار مؤيّد له من جانب مجلس الأمن. وردًا على أسئلة من محاوره، حَدّدَ أن مثل هذا القرار يجب، في رأينا، أن يكون موضع قبول مسبق من جانب جميع أطراف النزاع ويجب أن يغطي كل المشكلات التي تطرحها الأزمة».. MAE, NUOI, 736 23 juillet 1968.

(89) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°213, 17 juillet 1968.

(90) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°215, 17 juillet 1968 : « The clear impression gained by Ball and Sisco was that this was a tactical move related to Phantoms and did not represent position GOI would hold over time.»

(91) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°218, 18 juillet 1968: « Israel, the King said, had three faces. There was the religious group, the hard-line expansionist and the moderate realistic element. As a result, there was no consistent Israeli policy to which the Arabs could address themselves.»

(92) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1780, Washington, le 2 juillet 1968, *Question israélienne*.

(93) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°231, 6 août 1968.

(94) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°247, 9 septembre 1968 : « Mr. Allon did not believe the Arabs would go to war unless

they thought they could win. After the Czechoslovakia affair where the West had been incapable of responding, agreement to supply Phantoms might be a helpful reply to the Soviets. Once the Arabs realize that they cannot win a war, Mr. Allon believes that they will reconcile themselves to the existence of Israel.»

(95) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°245, 4 septembre 1968.

(96) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°249, 10 septembre 1968 : « The idea had come to him through Dr. Nahum Goldman, an old Zionist. He, Dobrynin, and the Soviet Government had concluded that a Four-Power guarantee of the Middle Eastern frontiers was the most solid basis the Israelis could acquire for the continuity of their national existence--more solid than a peace treaty with the Arab states. He suggested that, perhaps, an agreement on this particular point might be a constructive item for a Summit meeting.»

(٩٧) حول طبيعة السياسة السوفييتية، انظر

Vladislav M. Zubok, *The Soviet Union in the Cold War from Stalin to Gorbachev*, The University of North California Press, 2007.

وحول تطور الحرب الباردة

Odd Arne Westad, *The Global Cold War, Third World Interventions and the Making of Our Times*, Cambridge University Press, 2005.

(98) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1780, Washington, le 11 septembre 1968, *Déclarations du président Johnson sur le Moyen-Orient. International documents on Palestine, 1968*, p. 122 et suivantes.

(99) « it should be equally clear that boundaries cannot and should not reflect the weight of conquest. Each change must have a reason which each side, in honest negotiation, can accept as a part of a just compromise»

(100) MAE, NUOI, 718, Beyrouth, le 8 mai 1968, *Campagne anti-libanaise à la radio israélienne.*

(101) MAE, NUOI, 718, Beyrouth, le 9 mai 1968, *Audience du président de la République.*

(102) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°174, 15 mai 1968.

(١٠٣) بيان ١٨ أبريل/ نيسان ١٩٦٨، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، ص ٢٦٢.

(١٠٤) بيان ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٨، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، ص ٤٦٩.

(١٠٥) بيان الأول من يوليو/ تموز ١٩٦٨، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، ص ٤٧٥.

(106)MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, Beyrouth, le 15 mai 1968, *Frontière israélo-libanaise.*

(107)MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, Paris, le 25 mai 1968.

(108)MAE, NUOI, 718, Beyrouth, le 15 juin 1968, *Incident à la frontière libano-israélienne.*

(109)MAE, NUOI, 718, Tel-Aviv, le 19 juin 1968.

(110)MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1776, Amman, le 1er avril 1968, *Incursion armée israélienne dans le Wadi Araba.*

(١١١) طلبت عائلة كينيدي عدم تطبيق عقوبة الإعدام ضده.

(١٢) النص العربي في **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، ص ٩٩٢ وما يليها.

(١١٣) يستخدم الآن تعبير «الشعب الفلسطيني» بدلاً من تعبير «شعب فلسطين» الذي اعتاد استخدامه قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧. هدى عبد الناصر، **المجموعة**..، المجلد الأول، ص ٥٩٩.

الفصل الرابع
استئناف المعارك

(1) C.L. Sulzberger, *L'ère de la médiocrité*, Paris, Albin Michel, 1974, p.316.

(٢) انظر بيانات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، *International documents on Palestine, 1968*, p. 409 et suivantes و**الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، ص٥٤٤ وما يليها.

(3) MAE, NUOI 721, Amman, le 14 août 1968.

(4) MAE, NUOI 721, Amman, le 5 août 1968.

(5) MAE, NUOI 721, Tel-Aviv, le 5 août 1968.

(6) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1768, Tel-Aviv, le 23 août 1968, *La situation politique de la semaine.*

(7) MAE, NUOI, 721, Amman, le 26 août 1968.

(8) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Affaires palestiniennes Jérusalem, 1791, Tel-Aviv le 3 septembre 1968, *Retour en Israël du Boeing d'El Al et de ses passagers.*

(9) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1800, Amman, le 5 septembre 1968, *Situation politique.*

(10) MAE. Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1800, *Visite de la vallée du Jourdain et du secteur d'Irbid, le 10 octobre 1968*. هذا الوضع يدوم منذ عدة شهور.

(١١) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات..، ص ص ٢٧٩-٢٨٠.

(١٢) سيصرح فيما بعد هاربٌ مصري بأن الأسير قد مات على أثر إصاباته.

(13) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, Le Caire, le 18 septembre 1968, *De la situation sur la ligne de cessez-le-feu israélo-égyptienne*.

(14) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1771, Tel-Aviv, le 11 octobre 1968. *Répercussions de l'attentat d'Hébron*.

(15) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1771, Jérusalem, le 18 octobre 1968. *Affrontement judéo-islamique à Hébron*.

(16) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1788, Jérusalem, le 30 octobre 1968. *Situation politique en Cisjordanie*.

(17) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°252, 14 septembre 1968 : « Some said peace treaty just piece of paper but for Israel recognition, peace, open borders were only hope. Absence of war between neighbors not enough. There must at least be start to crossing Rubicon of recognition and open borders, otherwise war would come again after few years.» Voir aussi Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs, Expanded Edition*... p. 138 et suivantes.

(18) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°255, 18 septembre 1968 : « The Arabs will not surrender that trump card-symbolizing recognition of Israel-until they believe the Israeli government has committed itself to withdrawal.»

(19) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°255, 18 septembre 1968 : « It was not enough to chant "Peace." Both in Hanoi and in Washington peace was the cry. Yet peace would not be attainable until we got down to the specifics of what must underlie it.»

(20) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°256, 18 septembre 1968 : « We don't really disagree with the Israelis that the Soviet proposal is generally unacceptable. We do disagree with their definition of "peace." They seem to be holding out for a complete Arab "change of heart" whereas we have thought more of the step-by-step evolution of peace through a series of practical arrangements. We've thought of a settlement as a framework within which peace could evolve.»

(21) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°262, 25 septembre 1968 : « Rabin said that Israel would give Hussein a role in the Moslem Holy Places. He said that they had even considered building an overpass or a tunnel to give the Jordanians unhampered access to Jerusalem.

« Mr. Rostow said that wasn't good enough. If there was going to be a peace settlement, they would have to show more imagination than that.»

(٢٢) لا تظهر هذه المصطلحات في لقائه مع ميشيل دوبريه، في ٢٦ سبتمبر/ أيلول في باريس،

MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1771.

(23) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°268, 1er octobre 1968 : « Czech invasion should be on GA agenda. Israel found incongruous and demoralizing the idea that US would welcome Soviet signature on ME settlement. USSR should not be invited into ME. In Israel's view, USG should not continue contacts with Soviets on ME.»

(24) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°269, 2 octobre 1968.

(٢٥) كان چونسون قليل الحماس لترشيح نائبه همفري الذي كان متمايزًا عنه فيما يتعلق بڤيتنام.

وكانت الانتخابات للكونجرس أهم بالنسبة له. وفي الأسابيع التي تسبق الانتخابات، يحاول الحصول في باريس على تسوية مشرفة فيما يتعلق بڤيتنام.

(26) MAE, Nantes, Tel-Aviv, 5, Djedda, 13 novembre 1968, *L'Arabie saoudite et Israël.*

(27) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, New-York, le 15 octobre 1968.

(28) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1845, Le Caire, le 1er novembre 1968, *L'incident du 26 octobre.*

(29) David A. Korn, *Stalemate*, p. 99 et suivantes.

(30) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1837, Le Caire, le 8 novembre 1968, *De la création d'organisations de défense populaire.*

(31) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, Beyrouth, le 28 octobre 1968, *Actions israéliennes contre le Liban.*

(32) MAE, NUOI, 738, Beyrouth, le 31 octobre 1968, *Situation à la frontière israélo-libanaise.*

(33) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Amman, le 15 octobre 1968.

(34) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Amman, le 25 octobre 1968.

(35) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1800, Amman, le 30 octobre 1968, *Situation politique.*

(٣٦) ملفات البيانات موجودة في **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، ص ٨٣٦ وما يليها.

انظر أيضاً Abou Daoud, *Palestine, De Jérusalem à Munich*, p. 222 et suivantes.

(37) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Amman, le 7 novembre 1968.

(38) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1800, Amman, le 13 novembre 1968, *Situation politique, le crise du 4 novembre 1968.*

(39) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1815, Beyrouth, le 21 novembre 1968, *Vague d'agitation politique au Liban.*

(40) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1815, Beyrouth, le 12 décembre 1968. *Le gouvernement face à l'agitation des étudiants.*

(41) MAE. Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1816, Beyrouth, le 16 décembre 1968, *Le Liban et les fiddayins.*

(42) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1816, Beyrouth, le 30 décembre 1968, *Le Liban et les fiddayins*

(43) David A. Korn, *Stalemate*, p. 70.

(44) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°295, 29 octobre 1968.

(45) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°306, 4 novembre 1967.

(46) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs*,.. p. 141 et suivantes.

(47) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°301, 3 novembre 1968.

(48) « Riad said aspirin not enough for man with cancer and main question still whether there enough support for peace in area. This main question still to be answered by Israel. If clear answer given that there will be no expansion, then all problems can be solved. If they reject expansion and try to improve relations with Arabs there will be no problem.»

(49) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°324 : « With regard to your expression of hope that my election may create an opportunity for progress on some of the world's problems, let me assure you that the United States Government under my administration will continue to give a high priority to the search for a just peace and amicable relationships in the Middle East as well as elsewhere.»

(50) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs*,.. p. 133 et suivantes.

(51) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°315.

(52) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°333, 27 novembre 1968 : « it will not be the first power in the Middle East to introduce nuclear weapons and agrees not to use any aircraft supplied by the United States as a nuclear weapons carrier.»

(53) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°360, 24 décembre 1968 : « Rabin told Warnke that as long as Israel had neither tested a device nor made its existence public, it would consider that it had not "introduced" nuclear weapons. Warnke in his letter says mere possession is "introduction," and that is where the issue rests»

(54) William Quandt, *Peace Process, American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*, University of California Press, 1993, pp. 61-62.

(55) *FRUS*, 1964-1968, Volume XX, Arab-Israeli Dispute 1967-1968, n°321, 14 novembre 1968.

(56) « As a matter of principle, our position has been clear. What we are doing now is not to tell anybody where to draw his boundaries; we are saying very simply that it is a fact that there will be no peace if Israel tries to hold onto large chunks of territory.»

(57) « But frankly, we don't feel Israel has listened very attentively or taken our views seriously.»

(58) « the further Israel went from the armistice lines the further it would be from peace»

(59) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1789, Jérusalem, le 25 novembre 1968.

(60) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1789, Jérusalem, le 28 novembre 1968, *L'attentat terroriste du 22 novembre et ses conséquences*.

(61) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël,1780, Jérusalem, le 12 décembre 1968, *Visite de M . Scranton à Jérusalem*.

(٦٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، ص ٩١٥ ورد المعنيين، ص ص ٩٢٢-٩٢٣.

(63) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Syrie, 1884, Damas, le 13 décembre 1968, *Commentaires syriens sur la tournée de M. Scranton au Moyen-Orient*.

(٦٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، ص ٩٦٨ وما يليها.

(65) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Affaires palestiniennes Jérusalem, 1791, Beyrouth, le 28 décembre 1968, *Avion d'El Al*.

(66) Tabitha Petran, *The Struggle over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987, p. 99 et suivantes.

(67) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1815, Beyrouth, le 6 janvier 1969, *Le Liban sera-t-il jordanisé ?*.

(68) MAE, NUOI, 718, Tel-Aviv, le 31 décembre 1968.

(69) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, Tel-Aviv le 30 décembre 1968.

(70) Voir le dossier en MAE, NUOI, 738.

(71) MAE, secrétariat- général, entretiens et messages, 36 37 38, *Entretien du général de Gaulle et de M. Zorine*, le 2 janvier 1969.

(72) MAE, NUOI, 736.

(٧٣) ملاحظة القيادة الفرعية لشرق البحر المتوسط، في ٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩، MAE, NUOI, 718.

(74) Voir l'excellente analyse de Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey, *Itinéraires de Paris à Jérusalem, La France et le conflit israélo-arabe*, Tome II, 1958-1991, Paris, Les Livres de la revue d'études palestiniennes, 1993, p. 83 et suivantes.

(75) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1766, Tel-Aviv, le 21 janvier 1969, *De l'embargo*.

(76) Voir Samir al-Khalil, *Irak, la machine infernale*, Paris, Jean-Claude Lattès, 1991, p. 86 et suivantes.

(77) MAE, NUOI, 737, New-York, le 11 janvier 1969.

(78) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1766, Washington, 30 janvier 1969.

(79) Alan Hart, *Arafat*, Londres, Sidgwick & Jackson, 1994, p. 236 et suivantes.

(80) Abou Iyad, *Palestinien sans patrie*, p. 109 et p. 215

يقدم تاريخ ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٨، وكتاب **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، يقدم تاريخ ١٩ أكتوبر/ تشرين الثاني. انظر أيضًا:

Abou Daoud, *Palestine, De Jérusalem..* p. 234 et suivantes.

(٨١) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩**، بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ١٩. كان ممثل فتح في باريس قد أذاع في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩ مشروعًا أوليًا على شكل برنامج من سبع نقاط.

(٨٢) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩**، ص ٢٣.

(٨٣) تلاحظ سفارة فرنسا في القاهرة (MAE, NUOI, 741, le 31 janvier 1969) أن «الفرنسيين خاصة السيد تيرينوار والبروفيسور جاك بيرك، مع إبدائهم الكثير من التفهم للمشكلة الفلسطينية، قد مارسوا نفوذهم (شأنهم شأن السيد كريشنا مينون والسيدة باندارانايكه)، في اتجاه يدعو إلى الاعتدال، وقاموا على نحو خاص بحث كاتبي البيان على عدم التنكر للقرار الصادر في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، إذا كانوا يريدون لصوتهم أن يجد آذانًا صاغية في الغرب».

(٨٤) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦٦ وما يليها

(٨٥) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٤١.

(٨٦) أبو غريبة، من النكبة إلى الانتفاضة..، ص ٣٦٠ وما يليها.

(87) Christopher Andrew et Vasili Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive II, The KGB and the World*, Londres, Allen Lane, 2005, p. 246 et suivantes. Rudolf G. Pikhoia, *URSS Histoire du pouvoir,..* p. 608 et suivantes.

هناك تباينات في التواريخ بين هذين المصدرين، ما قد يشير إلى عدة مراحل متعاقبة فـــي هذا التقارب.

(٨٨) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٦١ وما يليها.

(89) Yezid Sayigh, *Armed Struggled*...p. 214.

(90) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1789, Amman, le 22 février 1969. *Le Fatah, du terrorisme à l'établissement.*

(٩١) بشأن هذه الفقرة كلها، انظر

MAE, NUOI, 737, Jérusalem, le 17 avril 1969, *De l'application des conventions de Genève en territoires occupés.*

(٩٢) انظر مذكرته المؤرخة في ١٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٩، خلال فترة الانتقال، *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°2 : «Nevertheless, there remain fundamental issues in controversy between ourselves and the USSR in the Mediterranean and adjacent regions, not least a continuing Soviet effort to project power and influence there to our detriment. »

(93) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°21, 27 février 1969, National Intelligence Estimate: «The more recent Soviet moves for diplomatic collaboration with the Western Powers probably reflect concern that eventually the risks could become less controllable, especially because of the increasing role of Arab terrorist organizations which the Arab States themselves cannot control. »

(٩٤) حول الجولة الأوروبية، Henry Kissinger, *À la Maison Blanche, 1968-1973*, Paris, Fayard, 1979, I, p. 77 et suivante.

(95) MAE, NUOI, 737, New-York, le18 février 1969.

(96) MAE, secrétariat- général, entretiens et messages, 36 37 38. Robert Dallek, *Nixon and Kissinger, Partners in Power*, New-York, HarperCollins Publishers, 2007, pp. 112-115.

(٩٧) حول سيسكو، انظر *The Foreign Affairs Oral History Collection*.

الفصل الخامس

حرب القناة

(1) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1840, *Nasser et le bilan d'un été arabe.*

(2) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1681. *Entrevue avec M. Jarring.*

(٣) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣..، ص ١٠٧ وما يليها. يزعم الكاتب أن عبد الناصر اختاره قائدًا عامًا لمرحلة عبور القناة التالية.

(4) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1778, Le Caire, le 14 mars 1969.

(5) Henry Kissinger, *À la Maison Blanche*, I, p. 370 et suivantes.

(٦) صيغة أخرى للترجمة، «ثقل الفتح».

(7) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1773, New York, le 17 mars 1969.

(8) Henry Kissinger, *À la Maison Blanche*, I, p. 362.

(9) MAE, NUOI, 718, Service juridique, 21 mars 1969, *Analyse juridique des mérites comparés des codes de règlement du conflit palestinien.*

(10) MAE, NUOI, 737, New-York, le 24 mars 1969.

(11) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1er avril 1969, *Note : évolution de la situation au Moyen-Orient.*

(١٢) على الأقل عند مروره بلندن، في ٢٠ أبريل/ نيسان ١٩٦٩،

AE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Londres, le 24 avril 1969, *Déclarations du roi Hussein.*

(13) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°30, 30 mars 1969.

(14) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1845, Le Caire, le 12 mai 1969.

(15) MAE, NUOI, 737, New-York, le 3 avril 1969.

(١٦) في تصريح بتاريخ ١٣ أبريل/ نيسان ١٩٦٩،

MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, 1768, 15 avril 1969, *Note : évolution de la situation au Moyen-Orient.*

(17) MAE, NUOI, 737, New-York, le 14 avril 1969.

(18) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Amman, le 16 avril 1969.

(19) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Amman, le 11 mai 1969.

(٢٠) حول الرجل، انظر

Aher Susser, *On Both Banks of the Jordan, A Political Biography of Wasfi al-Tall*, Londres, Frank Cass, 1994.

(٢١) انظر الحديث الطويل والثري الذي أدلى به أبو إياد للطفي الخولي ونشرته الصحافة المصرية في يونيو/ حزيران ١٩٦٩،

International Documents on Palestine 1969, pp. 699-733.

(22) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1778, Tel-Aviv, le 15 avril 1969.

(23) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°38, 18 avril 1969, n°44, 8 mai 1969.

(24) http://www.time.com/time/magazine/0,9263,7601690516,00.html.

(25) « Call it Israel, or whatever they want to call it, and I will recognize it. »

(26) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Affaires palestiniennes Jérusalem,1793, Le Caire, le 18 juillet 1969, *Opinion soviétique sur les mouvements palestiniens de résistance.*

(27) Jon D. Glassman, *Arms for the Arabs, The Soviet Union and War in the Middle East*, The John Hopkins University Press, 1975, pp. 70-71.

(28) Mohammed Heikal, *Le Sphinx et le Commissaire, heurs et malheurs des Soviétiques au Proche-Orient*, Paris, Éditions J. A, 1980, p. 229. Fred Wehling, *Irresolute Princes, Kremlin Decision Making in Middle east Crises, 1967-1973*, New-York, St. Martin's Press, 1997, pp. 82-83.

(29) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970. République Arabe Unie, 1846, Le Caire, le 3 juillet 1969, *Conjoncture militaire.*

(30) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°58, 18 juin 1969.

(31) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°67, Moscou, le 14 juillet 1969 ; MAE, NUOI, 738, Moscou, le 22 juillet 1969, *Entretien avec M. Gromyko : Moyen-Orient.*

(32) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°77, 4 septembre 1969, Contingency Plan in the Event of Sino-Soviet Hostility.

(33) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1774, Tel-Aviv, le 13 juin 1969.

(34) MAE, NUOI, 738, Tel-Aviv, le 27 juin 1969.

(35) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1774, Tel-Aviv, le 30 juin 1969, *Discours de M. Dayan.*

(36) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1778, Bonn, le 12 juin 1969, *Manifestations anti-israéliennes dans certaines universités allemandes.*

(37) Bassam Abou-Sharif et Uzi Mahnami, *Ennemis en terre promise. Un Israélien, un Palestinien, De la guerre sans merci à la paix des braves. Journal à deux voix.* Paris, Robert Laffont, 1996, p. 82.

(38) Stefan Aust, *The Baader Meinhof Complex*, Londres, The Bodley Head, 2008, p. 70 et suivantes.

(39) *Libération*, le 18 octobre 2007,\

«لم يعتبر فصيل الجيش الأحمر نفسه معاديًا للسامية، بل اعتبر نفسه معاديًا للصهيونية» توماس سكيلتون – روبنسون، متخصص في شؤون الإرهاب اليساري.

(٤٠) حول الأزمة، انظر

Charles Helou, Mémoires, T. II. *Présence palestinienne et accord du Caire*, T. III, *Accord du Caire, documents*, Beyrouth, librairie Antoine, s.d.

(41) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Syrie, 1882, Damas, le 7 février 1969, *Détérioration des relations syro-irakiennes.*

(42) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Syrie, 1878, Damas, le 4 avril 1969, *Remaniement de la direction du Baath syrien, à l'issue du 4e congrès extraordinaire du parti.*

(٤٣) هذا هو ما يظهر من لقائه مع سفير فرنسا، MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, 1818, Liban, Beyrouth, le 21 mars 1969, *Entretien avec le général Chéhab* : «في النهاية، أوضح ليَ اللواء شهاب أن نوعًا من التعايش قد عُقد بين هيئة الأركان اللبنانية ومنظمات المقاومة الفلسطينية لتفادي وقوع حوادث جسيمة على حدود لبنان الجنوبية. وقد أضاف أنه قد عقد لقاءً شخصيًا مع عرفات منذ بعض الوقت. وقد قال لي إنه بما أنه [عرفات] حاصل على تعليم جامعي وتَخرَّجَ مهندسًا فإنه أكثر واقعية بكثير من غالبية القادة الآخرين».

(٤٤) بحسب سفارة فرنسا، لابد أن التعليمات صدرت من عرفات،

MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, 1816, Liban, Beyrouth, le 25 avril 1969, *Le glissement vers le désordre.*

(٤٥) علاوة على مذكرات شارل حلو، انظر نقولا ناصيف، **المكتب الثاني، حاكم في الظل**، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٨١ وما يليها.

(46) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1814, Beyrouth, le 30 juin 1969, *La crise ministérielle.*

(47) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1815, Beyrouth, le 10 juillet 1969, *Après soixante-quinze jours de crise.*

(48) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Syrie, 1882, Damas, le 6 septembre 1969, *« Un danger libanais » pour la Syrie.*

(49) Yaacov Bar-Siman-Tov, *The Israeli-Egyptian War of Attrition, 1969-1970*, Columbia University Press, 1980, p. 81 et suivantes.

(50) MAE, NUOI, 738, Tel-Aviv, le 25 juillet 1969, *Réaction israélienne au discours du président Nasser.*

(٥١) بشكل أدق، أقام الإسرائيليون سياجًا ينشئ لأول مرة حدًا ماديًا في الساحـــــــــــة.
Asher Kaufman, « Who Owns the Shebaa Farms», *Middle East Journal*, autumn 2002, volume 56, number 4, pp. 576-595.

(52) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban 1815, Beyrouth, le 14 août 1969, *Répercussions du raid israélien sur la crise politique libanaise.*

(53) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban 1816, Beyrouth, le 12 septembre 1970, *Nouvel affrontement du gouvernement avec la résistance palestinienne.*

(54) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1788, Tel-Aviv, le 16 août 1969, *Situation politique.*

(55) Pierre Rondot, « Al-Aqsa et la signification de Jérusalem pour l'Islam », *Études*, octobre 1969, pp.355-365.

(٥٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦٨ وما يليها.

(٥٧) «وإذ عزموا على صيانة القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية التي تبقى أحـــد العوامل الجوهرية لتحقيق التقدم البشري،

«وتعبيرًا عن إيمانهم الراسخ بتعاليم الإسلام التي أرست قاعدة المساواة التامة في الحقوق بين جميع البشر،

«وتأكيدًا لالتزامهم بميثاق الأمم المتحدة وبالحقوق الأساسية للإنسان التـــي أرســت مبادئهـــا وأهدافها أساسًا متينًا للتعاون المثمر بين جميع الشعوب».

(٥٨) المصادر في

Yaacov Bar-Siman-Tov, *The Israeli-Egyptian War of Attrition*, p. 92 et p. 97.

(٥٩) نشرت سيرتها الذاتية مع مقدمة كتبها جلوب باشا،

Mon peuple vivra, Paris, Gallimard, 1973.

(60) *The Rabin Memoirs*, pp. 148-149.

(61) Mémorandum du 19 septembre 1969, *The Rabin Memoirs*, pp. 151-152 : « A man would have to be blind, deaf, and dumb not to sense how much the administration favors our military operations, and there is a growing likelihood that the United States would be interested in escalation of our military activity with the aim of undermining Nasser's standing. Some circles were considering the possibiliy of Israel destroying the Egyptian army in a large-scale offensive action; and certainly no one here is dismayed by such a prospect. Right now, such thoughts have not been expressed formally. But I have the impression that

as circumstances evolve, it is a possibility that the U.S. will take into serious account. Thus the willingness supply us with additional arms depends more on stepping up our military activity against Egypt than on reducing it. »

(٦٢) الحالة الأخيرة للملف،

Avner Cohen et William Burr, « Israel crosses the threshold», *Bulletin of the Atomic Scientist*, May/June 2006 (http://www.thebulletin.org/article.php?art_ofn=mj06cohen)

والمختارات من الوثائق موجودة على موقع أرشيف الأمن القومي،

http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB189/index.htm.

(63) MAE, NUOI, 738, Amman, le 13 octobre 1969, *La résistance palestinienne et la formule de Rhodes*.

(64) MAE, NUOI, 737, New-York, le 9 octobre 1969.

(65) Roland Dannreuther, *The Soviet Union and the PLO*, St Antony's College, MacMillan Press, Londres, 1998, pp. 42-43.

(66) Dima P. Adamsky, "The « Seventh Day » of the Six Day War : The Soviet Intervention in the War of Attrition (1969-1970)" in Yaacov Ro'i et Boris Morozov, *The Soviet Union and the June 1967 Six Day War*,..pp. 198-249.

(67) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1801, Amman, le 6 octobre 1969.

(٦٨) يصفه سفير فرنسا بأنه: «حزب من المتطرفين الدينيين يبدو تعصب الإخوان المسلمين قياسًا إليهم نوعًا من الفولتيرية الجذابة».

MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1801, Amman, le 6 octobre 1969.

(69) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1781, Amman le 8 octobre 1969, *Du voyage de madame Meir et des relations américano-jordaniennes*.

(70) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Amman, le 22 octobre 1969, *De la résistance et du roi Hussein*.

(71) *International Documents on Palestine 1969*, p. 138 ; Joseph G. Chami, *Le Mémorial du Liban*, T. V, *Le mandat de Charles Helou*, Beyrouth, 2004, p. 214.

(٧٢) انظر مذكرات شفيق الحوت، **بين الوطن والمنفى**، كتب رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٧، ص ص ١٢٣ – ١٢٤.

(73) MAE, NUOI, 718, Beyrouth, le 16 octobre 1969, *Attentat contre le siège de l'OLP*.

(74) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1821, Le Caire, le 23 octobre, *Message du président Nasser à M. Charles Helou. International Documents on Palestine 1969*, p. 797. *al-wathâ'iq* **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩**، بيروت،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٤٣٤.

(75) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1818, Beyrouth, le 27 octobre 1969, *Entretien avec M. Sadaka.*

(76) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1815, le 28 octobre 1969, Sous-Direction du Levant, *Crise libanaise.*

(٧٧) المصدر الرئيسي نقولا ناصيف، **المكتب الثاني**...، ص ٢٨٨ وما يليها مع تفاصيل محادثات القاهرة. وهو يعتمد علىأحاديث مع العماد البستاني.

(78) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Liban, 1821, Damas, le 5 novembre 1969, *La Syrie et la crise libano-palestinienne.*

(79) Joseph G. Chami, *Le Mémorial du Liban*, T. V,..p. 228.

(80) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1801, Amman, le 3 novembre 1969, *Discours du roi Hussein au parlement.*

(81) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1777, Tel-Aviv, le 5 novembre 1969, *Israël et la crise libanaise.*

(82) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1789, Tel-Aviv, le 25 novembre 1969, *La politique israélienne dans les Territoiresoccupés.*

(83) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, n°98, Washington, le 29 octobre 1969.

(84) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, n°93, Washington, le 20 octobre 1969.

(85) MAE, NUOI, 738, Moscou, le 18 novembre 1969, entretien avec M. Gromyko.

(86) MAE, NUOI, 738, Le Caire, le 10 novembre 1969, *Plan américain de règlement.*

(87) MAE, NUOI, 738, Paris le 20 novembre 1969.

(88) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1774, Paris, le 24 novembre 1969, *Conflit israélo-arabe.*

(89) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1778, Tel-Aviv, le 13 novembre 1969, *Situation militaire sur le canal.*

(90) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1778, Tel-Aviv, le 13 novembre 1969, *Le discours du président Nasser et la presse israélienne.*

(٩١) محمود رياض، **البحث عن السلام**...، ص ٢٠٦.

(92) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1770, Tel-Aviv, le 11 février 1970, Chronologie du 5 au 10 février 1970.

(93) Robert Dallek, *Nixon and Kissinger*...p. 177 et suivantes.

(94) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, n°104. *International Documents on Palestine 1969*, p. 167 et suivantes.

(95) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1767, Tel-Aviv, le 17 décembre 1969, *Du discours de madame Golda Meir*.

(96) Site officiel du ministère israélien des Affaires étrangères: (http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign+Relations/Israels+Foreign+Relations+since+1947/1947-1974/10+Israel+Rejects+the+Rogers+Plan-+Cabinet+Stateme.htm) : « « The proposals submitted by the US cannot but be construed by the aggressive Arab rulers as an attempt to appease them, at Israel's expense. »

(97) *International Documents on Palestine 1969*, p. 175 et suivantes : « I think it is an unfortunate word. It suggests that the Arabs are enemies of the United States and somehow we are appeasing them. »

(٩٨) تلك أيضًا حالة بيان جولدا مينير في الكنيست في ٢٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩،

International Documents on Palestine 1969, p. 179 et suivantes.

(99) *Times Magazine* du 26 décembre 1969, *Cabinet of Hawks*. http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,941789,00.html.

(100) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1774, Tel-Aviv, le 11 décembre 1969, *Israël en position de forces ?*.

(١٠١) محمود رياض، البحث عن السلام...، ص ٢٠٦ وما يليها.

(١٠٢) محمود رياض، البحث عن السلام...، ص ١٩٩ وص ٢١٥.

(103) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1671, Damas, le 18 décembre 1969, *Participation de la Syrie au sommet arabe de Damas*.

(١٠٤) محمود رياض، البحث عن السلام...، ص ٢١٧ وما يليها. MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1671, 30 décembre 1969, *Note : Cinquième sommet arabe tenu à Rabat en décembre 1969*.

(105) Éric Roussel, *Pompidou*, Paris, JC Lattès, 1994, p. 345.

(106) *Times Magazine* du 19 janvier 1970, *The Armorers of Araby*, http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,878655,00.html.

(١٠٧) المصدر الرئيسي، Éric Roussel, *Pompidou*... p. 349 et suivantes.

الفصل السادس
سبتمبر/ أيلول الأسود

(1) Abdel Magid Farid, *Nasser, the Final Years*, Londres, Ithaca Press, 1994, pp.186-189.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٤٥٧ وما يليها *International Documents on Palestine 1969*, p. 805 et suivantes. حديث نشر في مستهل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، بيروت، ١٩٧٢، ص ١١٦.

(٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٥١٩. *International Documents on Palestine 1969*, p. 826 et suivantes. تصريحات نشرت في ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، بيروت، ١٩٧٢، ص ١١٢ وما يليها.

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٥٣٥ وما يليها. *International Documents on Palestine 1969*, p. 833 et suivantes. تصريح ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، بيروت، ١٩٧٢، ص ٨٧ وما يليها.

(٥) تصريح للصحافة الليبية، مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠،

International Documents on Palestine1970, Beyrouth, Institut des études palestiniennes, 1973, p. 743 et suivantes.

(٦) حديث نشرته صحيفة لبنانية، ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٠،

International Documents on Palestine1970, p. 749 et suivantes.

(7) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1788, Amman, le 20 mars 1970, *La résistance et les projets de création d'un État palestinien à Gaza et en Cisjordanie.*

(8) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1788, Jérusalem, le 24 mars 1970, *Opposition israélienne à la tenue d'une conférence de notables palestiniens.*

(9) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1789, Tel-Aviv, le 2 avril 1970, *Établissement de familles juives à Hébron.*

(10) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1801, Amman, le 12 mai 1970, *Réactions aux propos de M. Eban concernant l'instauration en Palestine d'un État juif et d'un État arabe.*

(11) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1788, Jérusalem, le 30 avril 1970, *Situation politique en Cisjordanie.*

(12) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1767, Tel-Aviv, le 2 avril 1970, *Cabinet israélien.*

(13) Avi Shlaim, *The Iron Wall*...pp. 287-288.

(14) Elinor Burket, *Golda*, New York, Harper, 2008, p. 287 et suivantes. Gershom Goremberg, *The Accidental Empire*, p. 203 et suivantes.

(15) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°109, 24 décembre 1969.

(16) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°110, 24 décembre 1969.

(17) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°112, 29 décembre 1969: « He said that one remark the President had made had struck home with particular force in Moscow, namely, that "after all Israel had won the war." If that meant that we wanted to have Egypt bear the whole burden, then prospects for negotiations were dim indeed. I said the President was not stating a condition but a fact of life and that he was not saying Egypt should bear the whole burden but should keep in mind that it must bear *some* burden.» .

(18) MAE, NUOI, 1190, Tel-Aviv, le 13 janvier 1970, *Israël et le Liban*.

(19) *The Rabin Memoir*, p. 157 et suivantes.

(٢٠) تصريح يرجع إلى منتصف أغسطس/ آب ١٩٦٨، أورده

Yaacov Bar-Siman-Tov, *The Israeli-Egyptian War of Attrition*.., p. 122 : « to strike terror into the heart of the Arabs of the cities. This means that if we want to, we can break the Arab will to fight ».

(21) David A. Korn, *Stalemate, The War of Attrition*.. p. 178: « So vast and chaotic is the United States government that, with reasonable diligence, almost any foreign diplomat can be sure of finding someone with connections to high places who would say something susceptible to interpretation in ways he or his government desired. An ambassador more experienced and more cautious than Rabin would have understood this and would have realized that even those in high places may, at certain moments, say things intended more to please than to be taken seriously. Rabin, however, took what was told him literally, at least when it fit own theoretical frame of reference. Beyond that, he based his reading of American policy on a tissue of assumptions and on whispered hints, nods, silences and cocktail party conversation, all filtered though the lens of his own political logic.»

(٢٢) انظر الرواية التي قدمها هيكل في *The Road to Ramadan*, p. 83 et suivantes.

(23) *International Documents on Palestine 1970*, p. 16 et suivantes.

(24) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°121.

(25) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n° 123, 1er février 1970.

(26) Richard B. Parker, *The Politics of Miscaculation*..., p. 144 et suivantes. Il donne son témoignage personnel.

(27) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n° 126.

(٢٨) نُشر مضمون محادثات دوبرينين- كيسنجر في بيان شامل، يشمل التقريرين عن المحادثات، في *Soviet-American Relations, The Détente Years*, 1969-1972, Washington, Department of State, 2007. وتقرير كيسنجر الموجه إلى نيكسون الذي كان يراه يوميًا هو بوجه عام أكثر إيجازًا من تقرير دوبرينين المرسل إلى موسكو.

(29) *International Documents on Palestine 1970*, p. 756 et suivantes.

أبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة..، ص ٤٠٥ وما يليها.

Abou Daoud, *Palestine, De Jérusalem*.., p. 282 et suivantes.

(٣٠) انظر مذكراته، Georges Habache, *Les révolutionnaires ne meurent jamais, Conversations avec Georges Malbrunot*, Paris, Fayard, 2008, p. 86 et suivantes مع خطأ في التأريخ يصل إلى شهر.

(31) Avi Shlaim, *Lion of Jordan*.., p. 317 et suivantes.

(32) MAE NUOI 1190, Paris, le 10 février 1970, *Messages de M. Kossyguine, Comparaison des textes et des réponses, Réactions des intéressées :*

«بحسب السيد ليڤين [من سفارة إسرائيل]، فإن الحكومة الإسرائيلية أقل قلقًا في هذه اللحظة من التهديدات العسكرية السوفييتية التي تعتقد أنها مظهرية أو عديمة التأثير إلى حد بعيد قياسًا إلى قلقها من المناورات السياسية التي قد تخطط لها موسكو والتي لا تفصح عن مدى تشبثها بها من ناحية أخرى».

(33) Yaacov Bar-Siman-Tov, *The Israeli-Egyptian War of Attrition*.., p. 171.

(34) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1767, Le Caire, le 20 mars 1970, *Révélations de M. Anouar al-Sadate.*

بحسب السادات، فإن سقوط النظام الناصري هو أكثر إلحاحًا بالنسبة للولايات المتحدة لاسيما أن عليها استكمال جلائها عن قواعدها في ليبيا بحلول ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٧٠.

(٣٥) انظر كتاب Samuel M. Katz, *Israel versus Jibril, The thirty year War against a Master Terrorist*, New-York, Paragon House, 1993, p. 27 et suivantes (يستخدم مصادر إسرائيلية).

(٣٦) ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٧٠،

International Documents on Palestine 1970, p. 762 et suivante.

(37) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1789, Amman, le 24 février 1970, *Déclaration de M. Georges Habache concernant l'affaire de la Swissair.*

(38) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°140, 10 mars 1970.

(39) *The Rabin Memoir*, p. 166 et suivantes.

(٤٠) انظر المقابلة الصحافية مع بار ليف في Times Magazine du 6 avril 1970,

http://www.time.com/time/magazine/0,9263,7601700406,00.html.

(41) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1778, le Caire, le 17 avril 1970, *Bombardement de l'école de Bahr al-Bakar.* على أن شكوكًا لا تزال قائمة، انظر David A. Korn, *Stalemate,..* pp. 196-197.

(42) Lawrence L. Whetten, *The Canal War...*, pp. 95-96.

(٤٣) حول هذه المسألة صعبة التفسير، يُعدُّ التركيبُ الأفضل هو التركيب الذي نجده في كتاب

Raphael Patai, *Nahum Goldmann, His Missions to the Gentiles*, The University of Alabama Press, 1987.

(٤٤) هو أحمد حمروش، كما أن الصحافي الفرنسي من أصل مصري إيريك رولو قد لعب دورًا في هذه المسألة.

(٤٥) انظر كتاب أحاديثه بالفرنسية، Nahum Goldmann, *Le paradoxe juif*, Paris, Stock, 1976. pp. 252-253 : إنه يذكر دعوة من الحسن الثاني من خلال چان دانييل في عام ١٩٦٩ لمقابلة ياسر عرفات. ويبدو أن دايان الذي جرى استطلاع رأيه قد ثناه عن ذلك. ويتحدث چان دانييل بالفعل عن دوره، لكنه يقول إن ذلك كان في يونيو/ حزيران ١٩٧٠. وقد استقبلهما كلاهما الحسنُ الثاني وطرحا مسألة السلام في الشرق الأوسط.

Jean Daniel, *La Blessure suivi du Temps qui vient*, Paris, Livre de poche, 1994, p. 356 et suivantes.

(46) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1781, Tel-Aviv, le 19 avril 1970, *Entretien avec M. Sisco.*

(47) Avi Shlaim, *Lion of Jordan...*, p. 326-327.

(48) Henry Kissinger, *À la Maison Blanche*, T. I, p. 592.

(49) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Affaires palestiniennes Jérusalem, 1793, Beyrouth, le 18 juin 1970, *Les fedayins au Liban.*

(50) *International Documents on Palestine 1970*, p. 820 et suivantes.

(51) Abou Daoud, *Palestine, De Jérusalem...*, p. 294 et suivantes.

(52) *International Documents on Palestine 1970*, p. 836 et suivantes.

(٥٣) بحسب الحصيلة التي أوردها الهلال الأحمر الأردني. والحال أن ملحقًا عسكريًا أميركيًا وزوجته وابنه البالغ من العمر ١١ عامًا قد قُتلوا في بيتهم.

(54) Avi Shlaim, *Lion of Jordan...*, p. 320 et suivantes.

(55) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Amman, le 21 juin 1970, *Considération sur la crise jordanienne.*

(56) *International Documents on Palestine 1970*, p. 860 et suivantes.

(57) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Amman, le 22 juillet 1970, *Relations entre le pouvoir hachémite et la résistance*.

(58) Yaacov Bar-Siman-Tov, *The Israeli-Egyptian War of Attrition*.., p. 171.

(٥٩) يورد الشاذلي بالنسبة لمجمل الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٢ حصيلة إجمالية للخسائر المصرية قوامها ٢٨٨٢ شهيدًا و٦٢٨٥ مصابًا، سعد الشاذلي، حرب أكتوبر، مذكرات، طبعة جديدة، سان فرانسيسكو، ٢٠٠٣، ص ٢٠٢.

(60) David A. Korn, *Stalemate*..., p. 227.

(61) *FRUS*, 1969-1976, Vol. XII, Soviet Union, January 1969, October 1970, n°166, 10 juin 1970.

(62) *Soviet-American Relations, The Détente Years*, p. 90 et suivantes.

(63) William Bundy, *A Tangled Web*.., p. 180.

(64) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1681, Washington, le 20 juin 1970, *Moyen-Orient*.

(65) Robert Dallek, *Nixon and Kissinger*, p. 221.

(66) « to encourage the parties to move towards a just and lasting peace which takes fully in account the legitimate aspirations and concerns of all governments and peoples of the area».

(٦٧) ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٧٠، *Soviet-American Relations, The Détente Years*, p. 166 et suivantes. لايتحدث تقرير دوبرينين عمليًا عن هذا الطلب. والحق إن السوفييت يبدو أنهم مهتمون أساسًا بالمحادثات حول نزع السلاح وهو الموضوع الذي يستأثر آنذاك بالجانب الرئيسي من تقارير دوبرينين في حين أن تقارير كيسنجر تنصب بالأخص على الشرق الأوسط.

(٦٨) محمود رياض، البحث عن السلام..، ص ٢٤٧ وما يليها.

(٦٩) الواقع أن بريطانيا العظمى لم تكن قد أُبلغت وذلك عقابًا لها على قولها عبر وزير خارجيتها إن مصر واقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي.

(٧٠) للوقوف على ردود الفعل العربية، انظر

International Documents on Palestine 1970, p. 876 et suivantes.

(٧١) أبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة..، ص ٤١٦ وما يليها حول موقف الفلسطينيين في الأردن.

(72) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1838, Le Caire, le 25 juillet 1970.

(73) David A. Korn, *Stalemate*..., pp. 255-56 «Our position on withdrawal is that the final borders must be agreed upon by the parties by means of negotiations under the auspices of ambassador Jarring. Moreover, we will no press Israel to accept a solution to the refugee problem that will alter fundamentally the Jewish character of the state of Israel or jeopardize your security. We shall adhere strictly and firmly to the fundamental principle that there must be a peace agreement in which each of the parties undertakes reciprocal obligations to the other.»

(74) « No Israeli Soldiers should be withdrawn from the present lines until a binding contractual peace agreement satisfactory to you has been achieved.»

(75) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1801, Amman, le 5 août 1970, *Vues du roi Hussein concernant le règlement politique.*

(76) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1800, Amman, le 6 août 1970, *Évolution politique en Jordanie durant le mois de juillet 1970.*

(٧٧) حول هذه المسائل، انظر الكتاب الممتاز من تأليف Trita Parsi, *Treacherous Alliance, the Secret Dealing of Israel, Iran and the US*, Yale University Press, 2007.

(78) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1846, Le Caire, le 3 août 1970, *Relations égypto-irakiennes.* MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1840, Le Caire, le 7 août 1970, *Situation intérieure en Égypte.*

(79) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1683, Damas, le 7 août 1970, *Incertitudes syriennes en présence de l'évolution du conflit israélo-arabe.*

(80) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1681, New-York, le 18 août 1970, *Entretien avec M. El-Zayyat.*

(81) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1801, Amman, le 24 août 1970, *Situation en Jordanie au lendemain des entretiens Hussein Nasser.* MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1681, Le Caire, le 25 août 1970, *Entretien avec le Directeur de Cabinet du ministre des Affaires étrangères.*

(82) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1842, Le Caire, le 28 août 1970, *Relations entre le gouvernement égyptien et la résistance palestinienne.* Abu Iyad, *Palestiniens sans patrie*.., pp. 129-130. Abou Daoud. *Palestine, De Jérusalem*.., p. 338 et suivantes.

(83) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1681, New York, le 1er septembre 1970, *Entretiens avec M. Jarring.*

(84) Gerhom Goremberg, *The Accidental Empire*, pp. 213-214.

(٨٥) هذا هو رأي السفير الأردني في دمشق،

MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Syrie, 1882, Damas, le 3 septembre 1970, *La Syrie et la crise jordanienne.*

(٨٦) كان حداد قد أعد في السابق مشروع طائرة انتحارية، طائرة صغيرة ذات محركين، ترتطم ببرج في تل أبيب. وقد أصيب المرشح للقيام بالعملية إصابة جسيمة خلال طلعة تدريبية.

وبوسعنا أن (Bassam Abou-Sharif, *Ennemis en Terre promise...*, pp. 91-92). نتساءل ما إذا كانت هاتان العمليتان قد ألهمتا منظمي الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١.

(٨٧) قد يكون هذا هو الاعتداء الإسرائيلي الثاني على مسؤول رفيع في المقاومة الفلسطينية. ولأسباب قانونية، لم تتبن إسرائيل الاعتداء، ولكن انظر

Ian Black & Benny Morris, *Israel's Secret Wars, A History of Israel's intelligence Services*, New York, Grove Weidenfeld, 1991, p. 272 : « Palestinians, especially PFLP officials, had been targeted by the Israelis long before the post-Munich wave of assassinations; in July 1970, rockets had been fired at he Beirut apartment of Wadi'a Haddad..»

(88) Bassam Abou-Sharif et Uzi Mahnami, *Ennemis en terre promise,..* p. 98 et suivante.

(89) Yezid Sayigh, *Armed Struggle...*, pp. 256-257.

(٩٠) المصدر الرئيسي حول تاريخ خطف الطائرات، من وجهة نظر الضحايا، هو كتـــــاب David Raab, *Terror in Black September*, New York, Palgrave, 2007.

والحال أن الكاتب، الذي كان آنذاك في السابعة عشر من عمره، كان أحد الرهائن. وبعد الحادث بثلاثة عقود قام بجمع كل المعلومات المتاحة بالإضافة إلى ذكرياته الشخصية. ومذكرات أبو داوود ثرية ثراءً خاصًا بالمعلومات من وجهة النظر الفلسطينية. ويمكن استكمالها بمذكرات بهجت أبو غربية، **من النكبة إلى الانتفاضة...**، ص ٤٢٥ وما يليها.

(٩١) الواقع أن هناك فرنسيًا بالفعل، سوف تستعيده السفارة في عمان دون ضوضاء.

(92) Nigel J. Aston, « Pulling the Strings : King Hussein's Role during the Crisis of 1970 in Jordan», *The International History Review*, XXVIII, March 2006, pp.94-118.

(93) William Bundy, *A Tangled Web...*, p. 185 : « prepared to intervene directly ...should Syria and Iraq enter the conflict and tip the military balance».

(94) Robert Dallek, *Nixon and Kissinger..*, p. 225: « He said the soviets made their worst mistake in building missiles in the Middle East. We are going to give the Israelis five times as much as he had planned. The King cannot fall. It is better for us to go in. »

(95) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1799, Amman, le 19 septembre, *Conversation avec le roi Hussein*.

(96) Patrick Seale, *Assad, The Struggle for the Middle East*, University of California Press, 1988, p. 158 et suivantes.

يرى كاتب سيرة الأسد أن الرجل كان يسيطر بالفعل سيطرة مطلقة على الجيش السوري. وتردداته خلال الأزمة ترتبط بازدرائه لمجمل القيادة الفلسطينية التي يعد مسلكها عديم المسؤولية.

(97) William B. Quandt, « The Middle East Conflict in US Strategy 1970-1971», *Journal of Palestine Studies*, Vol. 1, n°1, (Autumn 1971), pp. 39-52.

(98) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1801, Moscou, le 21 septembre 1970, *Entretien avec M. Vinogradov*.

(٩٩) انظر شهادته في *The Foreign Affairs Oral History*,

لقد تلقى تعليمات بإبلاغ البيت الأبيض مباشرة دون المرور بوزارة الخارجية:

«The President said: "Keep me informed. Remember what I need. I don't want that State Department garbage. Keep me informed."
«So that's what I did. I mean, I ended up, at times, writing cables to go to the President, and making sure something also went to the State Department.»

(100) Avi Shlaim, *Lion of Jordan..*, p. 334 et suivantes.

(١٠١) حول ظروف خروج عرفات، انظر، بسام أبو شريف، **ياسر عرفات**، ص ٤٥ وما يليها. لقد تنكر ككويتي في بعثة السلام العربية.

الفصل السابع

اللاحرب واللاسلم

(1) « gravest threat to world peace since this Administration came into office».

(٢) حول هذا الموضوع انظر الكتاب الممتاز من تأليف

Peter Novick, *L'holocauste dans la vie américaine*, Paris, Gallimard, 1999.

(٣) الـ AIPAC منبثقة من المنظمة الصهيونية الأميركية وقد انفصلت عنها لأسباب قانونية لأنها «لوبي» مسجّل على النحو الواجب بهذه الصفة. وتواصل المنظمات اليهودية التقليدية الكبرى التعامل بشكل مباشر مع الرئاسة.

(4) « The Private Jewish War on Russia », *Time Magazine*, 25 janvier 1971, http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,904637,00.html.

(5) Michael Thomas, *American policy Toward Israel, The Power and limits of Belief*, Routledge, Londres et New York, 2007, pp. 35-36.

(6) Kirk J. Beattie. *Egypt During the Sadate Years*, New-York, Palgrave, 2000, p. 48.

(7) Avi Shlaim, *Lion of Jordan..*, p. 339 et suivantes.

(8) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, République Arabe Unie, 1846, Le Caire, le 23 novembre 1970, *Entretien avec le président Anouar El Sadate*.

(٩) إليوت ريتشاردسون، دونالد رمسفيلد، روبرت د.مارفي، چون ج. ماكلوي.

(10) *Foreign Affairs Oral History*, شهادة بيرجس : «He said he wanted peace and wanted to continue our conversations and so that was sort of the beginning.

Q: «Did he seem friendlier with our Delegation than Nasser, or less suspicious? BERGUS: «We were amazed because, frankly, he was not too highly regarded before he became the President. He was a bit of a buffoon, a bit of a clown, and he used to do Nasser's dirty work for him during the time--1969--he used to go around making speeches accusing the US of being behind Israel. He wasn't taken very seriously. »

(11) http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,943308,00.html.

هناك فارق أسبوع بين النشر الفعلي والتاريخ الرسمي. ومن ثم فإن المجلة كانت متوافرة في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني.

(12) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1776, Amman, le 16 novembre 1970, *Éventuels contacts entre le roi Hussein et les dirigeants israéliens.*

(13) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Jordanie, 1802, Amman, le 29 novembre 1970, *De singulières indications données au roi Hussein par le chef d'état-major égyptien.*

(14) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1772, Tel-Aviv, le 20 novembre 1970, *Entretien avec le général Yaariv* .(الذي يفسر فكر دايان)

(15) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Proche-Orient, 1682, Washington, le 17 décembre 1970, *Entretiens avec M. Sisco.*

(16) William B. Quandt, *Decade of Decisions, American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict*, University of California Press, 1977, pp. 132-133.

(17) Lawrence L. Whetten, *The Canal War...*, pp. 142-143.

(18) R. Israeli (ed.), *The Public Diary of President Sadat, I, The Road to War, September 1970-October 1973*, Leyde, Brill, 1978, p. 14 et suivantes.

(19) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, République Arabe Unie, 1905.

(20) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, République Arabe Unie, 1905, le 8 janvier 1971, *Note pour le ministre, entretien avec le directeur de cabinet de M. Riad.*

(21) MAE, NUOI, 1191, Jérusalem, le 29 janvier 1971, *Maintien du cessez-le-feu sur le canal.*

(22) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Jordanie, 1951, Amman le 25 février 1971, *Relations jordano-américaines.*

(٢٣) انظر رسالة سيسكو إلى مجلة *Near East Report* في مارس/ آذار ١٩٧١.

(24) *The Foreign Affairs Oral History*, شهادة آثرتون الذي كان أنذاك مساعدًا لسيسكو:

« We had a fascinating exposure to Sadat, the kind of person he was. He was very frank. He was very forthcoming in the meetings with him. Made no bones of the fact that he wanted to see an improved relationship with the United States. Talked rather freely, and some people thought perhaps he was a little indiscreet, about how he didn't want Egypt to continue to be seen as a Soviet client. Even talked very frankly to Rogers, in a private meeting, which Rogers later conveyed to us, about his internal problems with some of Nasser's lieutenants who were trying to pull a power play and seize power from Sadat.»

(25) William B. Quandt, *Decade of Decisions..*, p. 142; Kirk J. Beattie, *Egypt during the Sadat Years*, p. 90. هناك تباين فيما يتعلق بتواريخ اللقاءات.

(26) Abou Daoud, *Palestine, De Jérusalem à Munich...*, p. 522.

(27) MAE, Afrique-Levant, 1966-1970, Israël, 1789, Jérusalem, le 24 décembre 1970, *Attentats dans le territoire de Gaza.*

(28) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Affaires palestiniennes, 1942, Jérusalem, le 9 août 1971, *Initiatives politiques en Cisjordanie.*

(29) Yezid Sayigh, *Armed Struggle...*, p. 275.

(30) Primakov, *Russia and the Arabs..*, p. 266 et suivantes.

(31) Kirk J. Beattie, *Egypt During the Sadate Years*,..p. 91.

(٣٢) حول زيارة موسكو، محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٨٨ وما يليها.

(٣٣) الكونجو، بشكل أدق. فالبلد يصبح زائير في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧١.

(34) Robert Dallek, *Nixon and Kissinger..*, p. 328.

(35) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, République Arabe Unie, 1903, Le Caire, le 22 novembre 1971, *Verbatim des entretiens entre le président Sadate et les quatre sages africains.*

(36) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Liban, 1962, Beyrouth, le 7 octobre 1971, *Entretien avec l'Imam chiite.*

(37) Abou Daoud, *De Jérusalem à Munich..*, p. 548 et suivantes.

(38) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Jordanie, 1950, Amman, le 20 décembre 1971, *Terrorisme anti-jordanien.*

(39) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Jordanie, 1948, Amman , le 23 décembre 1971, *Positions du roi Hussein.*

(40) Kirk J. Beattie, *Egypt During the Sadate Years*,..pp. 123-124.

(٤١) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي...، ص ١٩٣ وما يليها.

(42) Elinor Burket, *Golda*, p. 251.

(٤٣) امتنعت حكومة فيدل كاسترو عن المساس بهذا التأجير. وبما أن الأرض ليست أرضًا أميركية وأن السيادة الكوبية ليست مُمَارَسَةً عليها، فإنها منطقة بلا قانون.

(٤٤) ردت معاهدة عام ١٩٧٧ القناة ومنطقة القناة إلى بنما، وهو ما أصبح ساري المفعول في عام ١٩٩٩.

(45) Henry Kissinger, *À la Maison-Blanche..*, II, p. 1345 et suivantes.

(٤٦) جمال حماد، **المعارك الحربية على الجبهة المصرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣**، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٩.

(47) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Israël, 1936, Tel-Aviv, le 15 février 1972, *Déclarations du président Senghor.*

(48) Shlomo Gazit, *Trapped Fools..*, pp. 63-64.

(49) MAE NUOI 1190, Beyrouth, le 14 janvier 1972, *Entretien avec le président Frangié.*

(50) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Liban, 1965, Beyrouth, le 20 janvier 1972, *Les menaces d'Israël et les relations libano-palestiniennes.*

(٥١) يتحدث أبو داوود عن مائة قتيل، *Palestine, De Jérusalem...*, p. 562.

(52) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Israël, 1937, Tel-Aviv, le 3 mars 1972, *Israël et la Syrie.*

(53) Musa S. Braizat, *The Jordanian Palestinian Relationship, The Bankruptcy of the Confederal Idea*, Londres, British Academy Press, 1998, pp. 144-145.

(54) Avi Shlaim, *Lion of Jordan..*, p. 353 et suivantes.

(55) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Affaires palestiniennes, 1942, Jérusalem, le 1er avril 1972, *Jérusalem.*

(56) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Jordanie, 1949, Jérusalem, le 17 mars 1972, *Les Cisjordaniens et le plan Hussein.*

(57) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Affaires palestiniennes, 1943, Jérusalem, le 27 mars 1972, *Élections municipales en Cisjordanie.*

(58) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Israël, 1938, Washington, le 1er juin 1972, *Relations américano-israéliennes, un exposé du général Rabin.*

(59) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Israël, 1935, Washington, le 10 juin 1972, *Entretien avec l'ambassadeur d'Israël.*

(٦٠) بالإضافة إلى مذكرات كيسنجر، انظر،

FRUS, 1969-1976, vol. XIV, p. 409 et suivantes.

(٦١) محمد حافظ إسماعيل، **أمن مصر القومي...**، ص ٢٠٩ وما يليها.

(62) Mohamed Heikal, *The Road to Ramadan..*, p. 168.

(63) Raymond L. Garthoff, *Détente and Confrontation, American-Soviet Relations from Nixon to Reagan, Washington*, Brookings Institution. 1995, p. 316.

(٦٤) سعد الشاذلي، **حرب أكتوبر، مذكرات**، طبعة جديدة، سان فرانسيسكو ٢٠٠٣، ص ١٥٩.

(٦٥) محمد حافظ إسماعيل، **أمن مصر القومي...**، ص ٢١٨ وما يليها.

الفصل الثامن
زمن الإرهاب

(1) Yevgeny Primakov, *Russia and the Arabs*, New York, Basic Books, 2009, p. 16.

(2) Voir Michael Bar-Zohar et Eitan Haber. *The Quest for the Red Prince, The Inside Story of Israel's Relentless Manhunt for One of the World's Deadliest and Most wanted Arab Terrorists*, New York, William Morrow and Company, 1983 .(من الأدبيات السيئة بما يكفي)

(٣) حول هذا الموضوع، انظر الكتاب الممتاز من تأليف

Michaël Prazan, *Les Fanatiques, Histoire de l'armée rouge japonaise*, Paris, Seuil, 2002.

(٤) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢**، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٨٤ وما يليها.

(٥) في عام ٢٠٠٠، سوف يحصل على حق اللجوء السياسي في لبنان بسبب المعاملات السيئة التي تعرض لها خلال سجنه في حين أن الأعضاء الأخيرين في الجيش الأحمر الياباني، المحتجزين منذ عام ١٩٧٧، سوف يجري طردهم إلى الأردن ثم تسليمهم إلى السلطات اليابانية. ولا يبدو أنه قد تعرض للتعذيب من جانب الإسرائيليين، لكن حالته النفسية قد دُمِّرت تمامًا على أثر الهجوم والحبس. وهو لم يسترد قط عقله بالكامل.

(6) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Israël, 1936, Tel-Aviv, le 14 juin 1972, *Israël et le Liban*.

(7) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Israël, 1936, New York, le 23 juin 1972, *Entretien avec l'ambassadeur d'Israël*.

(8) MAE, NUOI, 1190, Tel-Aviv, le 28 juin 1972, *Après les raids israéliens au Liban* :

«لا يجوز نسيان أن عسكريين رفيعي المستوى قد أفضوا لبعض الصحافيين الإسرائيليين بأن عملية ٢١ يونيو/ حزيران كانت تهدف، بين أمور أخرى، إلى إثارة الجماعات العربية والدرزية في الجنوب اللبناني ضد حكومة لبنانية عاجزة عن كفالة أمن المنطقة. والحال أن الجنرال جازيت، خاصة، قد اعترف بأن العملية هدفها سياسي بأكثر مما هو عسكري».

(٩) حول الاغتيال، انظر مذكرات شقيقه مروان كنفاني، **سنوات الأمل**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٧، ص ١٠٣ وما يليها.

(١٠) انظر مذكراته، أنيس صايغ، **عن أنيس صايغ**، كتب رياض الريس، ٢٠٠٦، ص ٢٠٣ ومايليها.

(١١) انظر

Bassam Abu Sharif et Uzi Mahnaimi, *Ennemis en Terre promise...*, p. 116 et suivantes.

(12) *Palestine, de Jérusalem à Munich*, ..p. 569 et suivantes.

(13) « Horror and Death at the Olympics » *Time Magazine*, le 18 septembre 1972.

(١٤) يبدو أن الدراسة الأكمل هي دراسة

Simon Reeve, *One Day in September*, New York, Arcade Publishing, 2000.

ونحن نعتمد هنا على إعادة تركيبه للأحداث.

(15) « Deploring the loss of innocent lives on both sides and the outbreak of renewed violence in the Middle East,

Convinced that acts of terrorism, and any encouragement and support for such acts, are totally unacceptable in a civilized society».

(١٦) أدان القرار بريطانيا العظمى لعدم استخدامها القوة ضد نظام إيان سميث.

(١٧) المعلومات الأساسية واردة في مقال صحيفة هاآرتس، عدد ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٦ «التدابير الوقائية» بقلم يوسي ميلمان، وهو يشمل الجانب الرئيسي من مقابلة مع زفي زامير، رئيس الموساد آنذاك والذي علّق على عرض فيلم ميونخ للمخرج سبيلبيرج:

« The assassinations of Palestinian terrorists after the 1972 Munich Olympics were not an act of revenge. "There was no order given by Golda [Meir, the prime minister at the time] to exact revenge," he emphasizes. It was less a case of looking for those who had been involved in the attack, he explains, and more a desire to strike at the infrastructure of the terrorist organizations in Europe - "their offices, liaison people, means of transportation, their representatives."

«The term "liquidation" is not in Zamir's dictionary. Throughout the interview he keeps using "the prevention of future threats." In other words, he claims that terrorists who were killed by Mossad agents were "not involved or connected with the planning or the execution of the murder of the Israeli athletes at the Olympic Games. We reached the conclusion that we had no choice but to start with preventive measures. This decision was made," Zamir continues, because "Israeli civilians in their travels abroad, and Israeli installations, were not protected and even when the European authorities arrested the terrorists, they immediately surrendered to their entreaties and demands, and released them. As far as the terrorist organizations and groups were concerned, there was no risk for them in attacking Israeli targets." ».

والحال أن مستشار جولدا مينير لشؤون الإرهاب المضاد قد أدلى بكلام مماثل في عام ١٩٩٣ لبيتر تايلور، المذيع بهيئة الإذاعة البريطانية BBC، انظر

Peter Taylor, *States of Terror, Democracy and Political Violence*, Londres, BBC Books, 1993, p. 16 et suivantes.

(١٨) خصوصًا ميشيل بار – زوهار، إيتان هابر، أوري دان.

(19) « After Munich, Israel Debates the Response», *Journal of Palestine Studies*, Vol. 2, No.2 (Winter 1973), pp. 142-149.

(20) *De Jérusalem à Munich*…, p. 650 et suivantes.

(21) MAE, Afrique-Levant, 1971-1972, Syrie, 1985, Paris, le 17 novembre 1972, *Entretien entre le Secrétaire général et l'ambassadeur de Syrie*.

(22) MAE, NUOI, Washington, 22 novembre 1972, *Les États-Unis et la Syrie*.

(٢٣) هذه العلاقة مع لجنة أمن الدولة [KGB] لا يؤكدها *The Mitrokhin Archive* ولا يرد ذكر لها إلا عبر المعلومات الإسرائيلية شبه الرسمية.

(24) Kameel B. Nasr, *Arab and Israeli Terrorism, The Causes and effects of Political Violence, 1936-2003*, Jefferson, McFarland, 2003, p. 70.

(٢٥) حول هذه المسألة،

Stephen Green, *Living by the Sword, America and Israel in the Middle East*, Brattleboro, Amana Books, 1988, p. 63 et suivantes.

(26) Amnon Kapeliouk, *Israël, la fin des mythes*, Paris, Albin Michel, 1975, p. 41.

(٢٧) حول هذه المسألة انظر دراسة

David A. Korn, *Assassination in Khartoum*, Indiana University Press, 1993.

(28) Mark Ensalaco, *Middle Eastern Terrorism, From Black September to September 11*, University of Pennsylvania Press, 2008, p. 51 et suivantes.

(29) MAE, Afrique du Nord Moyen-Orient 1973-1982, Israël, 302, Tel-Aviv, le 8 mai 1973, *Situation au Liban*.

(30) Yazid Sayigh, *Armed Struggle..*, p. 317.

(31) Farid El Khazen *The Breakdown of the State in Lebanon..*, p. 208 et suivante.

(٣٢) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي...، ص ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

(٣٣) سعد الشاذلي، حرب أكتوبر، ص ١٧١.

(٣٤) حول السادات والعسكريين في أكتوبر/ تشرين الثاني ١٩٧٢، سعد الشاذلي، حرب أكتوبر، ص ١٢٦ وما يليها.

(35) Henry Kissinger, *Les années orageuses*, Paris, Fayard, 1982, I, p. 251.

(٣٦) مصطفى طلاس، مرآه حياتي، المجلد الثالث، ١٩٦٨ – ١٩٧٨، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٥٢١ وما يليها.

(37) Avraham Ben Adan, *On the Banks of the Suez*, Presidio Press, 1980, pp. 74-75.

(٣٨) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي...، ص ص ٢٤٧ – ٢٥١.

(٣٩) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي...، ص ص ٢٥٤ – ٢٦١.

(٤٠) شهادة سيمحا دينيتز، خلف رابين في منصب السفير في واشنطون،

« The Yom Kippur War: Diplomacy of War and Peace» in P. R. Kumaraswamy, *Revisiting the Yom Kippur War*, Londres, Frank Cass, 1999, pp. 104-126.

انظر أيضاً،

Robert Dallek, *Nixon and Kissinger..*, p. 460 et suivantes. Richard B. Parker, *The October War, A Retrospective*, University of Florida Press, 2001, p. 64 et suivantes.

(41) Mohamed Abdel Ghani El-Gamasy, *The October War, Memoirs of Field Marsha el-Gamasy of Egypt*, The american University in Cairo Press, 1993, p. 174 et suivantes.

(٤٢) سعد الشاذلي، حرب أكتوبر، ص ٢١٤.

(43) Howard Blum, « Who killed Ashraf Marwan». Jerusalem Post, 13 juillet 2007.

(44) Christopher Andrew and Vasili Mitrokhin, *The Mitrokhin Archive*, II, ...pp. 158-159.

(45) Abou Iyad, *Palestinien sans patrie, Entretiens avec Éric Rouleau*, Paris, Fayolle, 1978, p. 191.

(٤٦) انظر الملف الذي أعده أرشيف الأمن القومي،

http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-01.pdf,
Indications of Arab Intentions to initiate Hostilities, début mai 1973 : « Grechko last week asked the French chief os staff whether Paris could influence Egypt

against starting a fight. The Soviets themselves no longer have a veto over Egypt's actions».

(47) http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=3832&st=&st1= .

(48) « a generation of frustration among displaced Palestinians has made the Middle East a particular focal point for such violence. »

(49) « A step-by-step approach still seems most practical, but we fully recognize that one step by itself cannot bring peace. First, there is a relationship between any initial step toward peace and steps which are to follow toward a broader settlement. »

(50) « all important aspects of the Arab-Israeli conflict must be addressed at some stage, including the legitimate interests of the Palestinians »

(51) « Assurance of the continuing flow of Middle East energy resources is increasingly important for the United States, Western Europe, and Japan. »

(52) El-Gamasy, *The October War*..p. 183: « May had passed without a political decision on a date for war».

(٥٣) تقرير في أرشيف الأمن القومي.

(٥٤) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي...، ص ص ٢٧٣ – ٢٨٢.

(55) Richard B. Parker, *The October War, A Retrospective*, University of Florida Press. 2001, p. 77.

(٥٦) حول العلاقات بين المحافظين الجدد والسناتور جاكسون، انظر

voir Jacob Heilbrun, *They knew they were right, The Rise of the Neocons*, New-York, Doubleday, 2008, p. 114 et suivantes.

(٥٧) تقرير في أرشيف الأمن القومي.

(٥٨) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي...، ص ص ٢٨٢ – ٢٨٥.

(٥٩) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي...، ص ٢٨٩.

(60) Peter Taylor, *States of Terror*,..p.42 et suivantes.

(٦١) الكتاب الرئيسي،

Patrick Seale, *Abu Nidal, A Gun for Hire*, Londres, Hutchinson, 1992.

(62) Simon Reeve, *One Day in September*..., p. 184 et suivante.

(63) http://www.jeuneafrique.com/jeune_afrique/article_jeune_afrique.asp?art_cle=LIN02026sileneutnoe0,

شهادة جاك – ڤيدال ناكيه:

«تعرفت على السيدة بارج، المدرسة بباريس، بعد توقيف ابنتها إيڤلين في إسرائيل. وكان قد جرى توقيف هذه الفتاة بينما كانت تستعد لارتكاب هجوم و، بعد هذا التوقيف، زارتني والدتها في عدة مناسبات لتطلب نصائحي.

«وبعد عطلات عيد الفصح في عام ١٩٧٣، زارتني السيدة بارج لتقول لي إنها عادت من إسرائيل حيث تسنت لها رؤية ابنتها إيفلين. وقد قالت لها هذه الأخيرة إن الاستخبارات الإسرائيلية قد سألتها بإلحاح عن محمد بوضياء. وقد بدا لها أن الإسرائيليين كانوا يرغبون في معرفة كل ما قد تكون له علاقة بالسيد محمد بوضياء. ولم تتمكن السيدة بارج من تزويدي بأي معلومات أخرى، لكنني كنت منزعجا من إلحاح الاستخبارات الإسرائيلية، إذ كان هناك، في السابق، الاعتداء على السيد الهمشري. وكنت أعرف السيد بوضياء إذ كانت قد أتيحت لي الفرصة لمقابلته في مناسبتين عند مشاركته في تصوير فيلم

Francais si vous saviez.

«ولم أكن على علم بنشاطات السيد بوضياء السياسية، لكنني، بمناسبة النقاشات التي دارت بيننا، أدركت أنه مؤيد بالكامل للفلسطينيين.

«ومن ثم فقد قررت تنبيهه إلى الأخطار المحتملة التي يتعرض لها. ولم أكن أعرف عنوانه، إلاّ أنه بعد يوم أو يومين من إفضاءات السيدة بارج لي، التقيت السيد بوضياء، صدفةً، في الحي اللاتيني.

«وقد نقلت إليه الكلام الذي قالته لي السيدة بارج والتي كنت قد قلت لها من جهة أخرى إنني سوف أنبه السيد بوضياء.

«وقد بدا هذا الأخير جد مندهش ؛ وقال لي إنه سوف يحرص على الانتباه وأننا سوف يتعين علينا معاودة اللقاء، لكننا لم تتح لنا الفرصة منذ ذلك اليوم إلى اللقاء من جديد».

(٦٤) كان اسمه قد ظهر في بطاقة عناوين وُجدت مع فدائي فلسطيني جرى توقيفه على الحدود الفرنسية – السويسرية في ١٥ مارس/ آذار ١٩٧٣. وخلافًا لأشخاص آخرين أشير إليهم، لم يتعرض لأي إجراء طرد.

http://www.algerie-dz.com/forums/archive/index.php/t-85705.html.

(٦٥) انظر برقية وكالة الأسوشييتد پرس في الأول من يوليو/ تموز ٢٠٠٧،

http://intellibriefs.blogspot.com/2007/07/killing-col-yosef-alon-cia-had-lead.html.

(٦٦) بلسان الجهاز المألوف،

Uri Dan, *Mossad, 50 ans de guerre secrète*, Paris, Presses de la Cité, 1995, p. 175.

كما يتحدث أوري دان عن «تشابه جسماني غريب» بين الضحية وعلي حسن سلامه، وهو ما لايبدو غريبًا عندما نقارن بين صور الشخصين.

(٦٧) يروي ما حدث في مذكراته، جواد هاشم، **مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام**، الساقي، ٢٠٠٣، ص ٢١٧ وما يليها. ووفقًا له، فإن الخائن الذي قدم المعلومات للإسرائيليين سوف يتم تحديده بعد ذلك بعامين وسيتم حبسه لمدة خمس سنوات قبل أن يستفيد من تبادل للسجناء.

(68) « Israel: Self-Appointed Supercop», *Time Magazine*, 20 août 1973, http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,907722,00.html.

(69)[1] Kameel B. Nasr, *Arab and Israeli Terrorism*,... p. 86 et suivantes.

(70) « Renegade Terrorism», *Time Magazine*, 27 août 1973, http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,907783,00.html.

(٧١) مذكرة ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٧٣، أرشيف الأمن القومي:

« There is no doubt that King Faysal is becoming increasingly restive, and the danger of pressure on our oil needs cannot be ruled out in the longer run. If hostilities were to beak out, the risk to US interests in the area would of course rise sharply.»

(٧٢) لقاء بين كيسنجر وممثل شاه إيران في ١٣ أغسطس/ آب ١٩٧٣، أرشيف الأمن القومي.

(٧٣) محمد حافظ إسماعيل، **أمن مصر القومي**...، ص ٢٨٨.

(٧٤) أرشيف الأمن القومي، لقاء ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣ مع سفير إسرائيل الجديد في واشنطون:

any settlement achievable wouldn't be satisfactory to Arabs, and it would only weaken the regime to have to take responsibility for it. »

(75) Amnon Kapeliouk, *Israël, la fin des mythes*..., pp. 296-299.

(76) Amnon Kapeliouk, *Israël, la fin des mythes*..., p. 51.

(٧٧) سعد الشاذلي، **حرب أكتوبر**...، ص ٢٢٨ وما يليها.

(٧٨) مصطفى طلاس، **مرآة حياتي**، المجلد الثالث، ١٩٦٨ – ١٩٧٨، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٦٨٩ وما يليها.

(79) Avi Shlaim, *Lion of Jordan*, .. p. 366 et suivantes.

(80) Amir Oren, « CIA papers show Arafat ordered murder of U.S. diplomats in Sudan », *Haaretz*, 1er septembre 2008.

(81) Howard Blum, *The Eve of Destruction*, New-York, HarperCollins, 2003, p. 96.

(82) MAE, NUOI 1193, Tel-Aviv, le 14 septembre 1973, *Combat aérien au large des côtes syriennes* :

«يسود الاعتقاد بين الملحقين العسكريين الغربيين بأن السوريين قد وقعوا في فخ جرى إعداده بإحكام. ومن جهة أخرى، فإن دوريات بعيدة كل هذا البُعد، حتى وإن كان قد جرى وصفها بأنها «روتينية»، إنما تحمل، فيما يضيف هؤلاء المراقبون، ملمحًا استفزازيًا».

(٨٣) سعد الشاذلي، **حرب أكتوبر**...، ص ٢١٨ وما يليها.

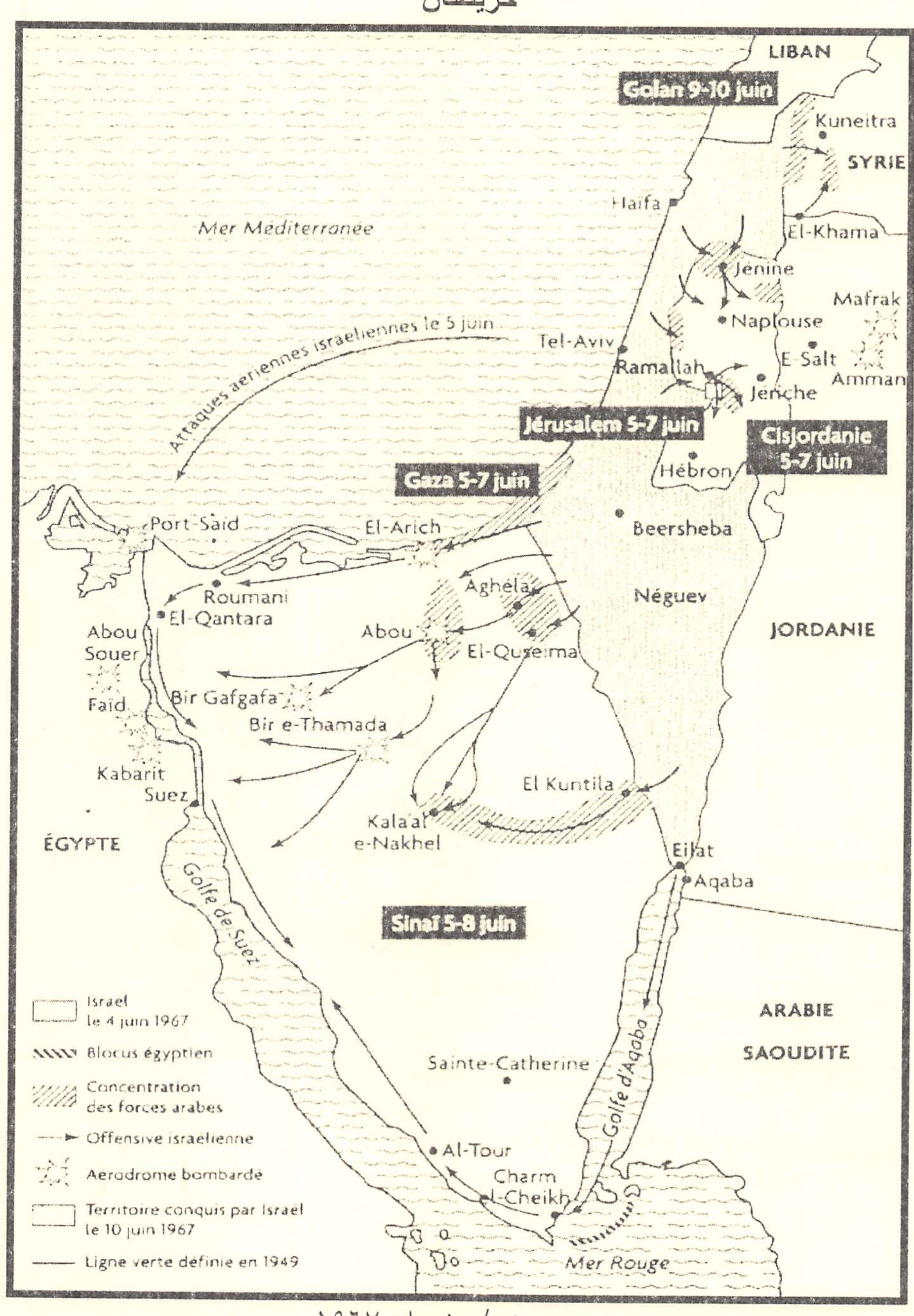
(84) Abou Iyad, *Palestinien sans patrie, Entretiens avec Éric Rouleau*, Paris, Fayolle, 1978, p. 193.

(85) Victor Israelyan, *Inside the Kremlin during the Yom Kippur War*, Pennsylvania University Press, 1995, p. 9 et suivantes.

(٨٦) آخر دراسة حول الموضوع،

Uri Bar-Joseph, *The Watchman Fell Asleep, The Surprise of Yom Kippur and its Sources*, State University of New York Press, 2005.

وهي تُهَوِّنْ من بُعد التحذير العربي وتشدِّدُ على المثالب الإسرائيلية.



حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧


Mer
Méditerranée
Hadera
Jénine
Natanya
Naplouse
Vallée
de
Jordanie
JORDANIE
Tel-Aviv
Jaffa
Lod
Ramla
Ramallah
Jériche
Jérusalem
ISRAËL
Bethléem
Ashkelon
Désert
de
Jordanie
Mer
Morte
Hébron
Connexion
Secteur rattaché
à Israël
Secteur rattaché
à la Jordanie
Beersheba

خطة آللون

المحتويات

الكتاب السابع
من حرب إلى عشية حرب أخرى
١٩٦٧ - ١٩٧٣

المؤلف في سطور:

هنري لورنس

مؤرخٌ فرنسيٌ بارز. أستاذ كرسي التاريخ المعاصر للعالم العربي بالكوليج دو فرانس.

من أعماله:

- *Aux sources de l'orientalisme*, 1978
- *Les Origines intellectuelles de l'expédition d'Égypte : l'orientalisme islamisant en France (1698-1798)*, 1987
- *Kléber en Égypte : Kléber et Bonaparte*, 1988
- *L'Expédition d'Égypte, Paris*, 1989
- *Le Royaume impossible : la France et la genèse du monde arabe* 1990
- *Le Grand Jeu : Orient arabe et rivalités internationales*, 1991
- *Lawrence en Arabie*, 1992
- *L'Orient arabe : arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, 1993, réédition en 2000.
- *Kléber en Égypte : Kléber commandant en chef*, 1995
- (éd.), *Campagnes d'Égypte et de Syrie de Napoléon Bonaparte*, 1998
- *Le Retour des exilés, la lutte pour la Palestine de 1869 à 1997*, 1998
- *Paix et Guerre au Moyen-Orient, l'Orient arabe et le monde de 1945 à nos jours*, 1999
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 1 - L'invention de la Terre sainte (1799-1922)*, t. 1, Fayard, 7 avril 1999, 722 p. (ISBN 9782213603490)
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 2 - Une mission sacrée de civilisation (1922-1947)*, t. 2, Fayard, 27 mars 2002, 704 p. (ISBN 9782213612515)

- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 3 - L'accomplissement des prophéties (1947-1967)*, t. 3, Fayard, 13 juin 2007, 838 p. (ISBN 9782213633589)
- *L'Orient arabe à l'heure américaine*, 2004
- *Orientales I : autour de l'expédition d'Égypte*, 2004
- *Orientales II : la IIIe République et l'Islam*, 2004
- *Orientales III : parcours et situations*, 2004
- *La Question de Palestine*, tome 3 : *L'Accomplissement des prophéties 1947-1967*, 2007
- *L'Empire et ses ennemis*, 2009
- *L'Europe et l'Islam : quinze siècles d'histoire*, avec Gilles Veinstein et John Tolan, 2009
- *Terrorismes : histoire et droit*, en collaboration avec Mireille Delmas-Marty, CNRS Éditions, 2010.

المترجم في سطور:

بشير السباعي

شاعر ومؤرخ ومترجم مصري.

من أعماله:

تأليف:

. **مرايا الانتلجنتسيا**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

. **فوق الأرصفة المنسية**، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.

ترجمة:

ـ ز. أ. ليفين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ ز. أ. ليفين: **التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

ـ جورج حنين، **لا مبررات الوجود**، أصوات، القاهرة، ١٩٨٧ (بالاشتراك مع أنور كامل).

ـ تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان.

ـ ك. پ. كاڤافي: **قصائد**، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

. ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **آه يا لون بشرة من ياسمين!** ، العلاقات الثقافية الخارجية، القاهرة، ٢٠١١.

ـ تيموثي ميتشل، **مصر في الخطاب الأميركي**، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.

ـ تزفيتان تودوروف، **فتح أمريكا، مسألة الآخر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.
ــ روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جزءان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.
ــ فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.
. ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.
ــ إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تاريخ مضاد**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).
ــ توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.
ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.
ــ هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
ــ توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوسنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
ــ چورچ حنين: **أعمال مختارة**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٦.
ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **منظورات**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.
ــ تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
ط٢، ٢٠٠٥.
ــ زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
ــ چان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.
ــ هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصـــر العربيـــة، القاهرة، ١٩٩٨.

ـ جويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.

ـ عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافـــة، القاهرة، ١٩٩٩.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

ـ فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الثاني: **الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافـــة، القاهرة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

ـ صفاء فتحي: **إرهاب**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.

ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

ـ هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ط٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.

ـ هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مـــع بونـــابرت**، دار شـــرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ چاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فـــيلم تســـجيلي، أخبـــار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

ـ أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨-١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.

ـ نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلـــوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).

ـ شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.

ط١ منفصلة، دار آفاق، القاهرة – منشورات الجمل، كولونيا،٢٠٠٧.
ـ ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.
ـ آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.
ـ هنري لورنس: **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
ـ توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ـ چاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.
ـ ريشار چاكمون: **بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.
ـ هنري لورنس: **المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.
ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الأول، ١٧٩٨-١٩١٤**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.
ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ـ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
ـ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
ـ ميكائيل لووي وأوليڤييه روا وموريس باربييه: **حول الدين والعلمانية**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
ـ تيموثي ميتشل: **دراستان حول التراث والحداثة**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثاني، ١٩١٤-١٩٢٢**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.
ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الرابع، ١٩٣٢-١٩٤٧**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧.
ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الخامس، ١٩٤٧-١٩٥٦**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.
ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب السادس، ١٩٥٦-١٩٦٧**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ـ جلبير الأشقر: **العربُ والمحرقةُ النازية، حربُ المرويّات العربيةُ - الإسرائيليةُ**، المركز القومي للترجمة، القاهرة - دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠.
ـ هنري لورنس: **الإمبراطورية وأعداؤها، المسألة الإمبراطورية في التاريخ**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
ـ تيموثي ميتشل: **حكمُ الخبراء، مصر، التكنو- سياسة، الحداثة**، [التمهيد والمدخل والفصول ٤، ٥، ٦، ٧]، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب